

الشركات الأهلية في الصين

تأليف: ليو يونغ تشيو وآخرون

ترجمة: حميدة محمود الدالي

إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين

الشركات الأهلية في الصين

الشركات الأهلية في الصين
الطبعة الأولى 2019
رقم الإيـــــداع: 2019/17367
الترقيم الدولي: 978-977-821-117-7

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

This edition is an authorized translation from the Chinese language edition
Published by arrangement with SSAP





دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

سلسلة "قراءات صينية"

الشركات الأهلية في الصين

دراسة جديدة حول تنميتها وتطورها

تأليف: ليو ينغ تشيو وآخرون

ترجمة: حميدة محمود الدالي

إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

الشركات الأهلية في الصين: دراسة جديدة حول تنميتها وتطورها/ تأليف:ليو ينغ تشيو وآخرون، ترجمة / حميدة محمود الدالي، اشراف/ حسانين فهمي حسين

الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2019

540ص، 24سم (سلسلة قراءات صينية)

تدمك 978-977-821-117-7

1 الشركات تنظيم وادارة

2 الشركات الأهلية - الصين

أ- ليو ينغ تشيو، (مؤلف مشارك)

ب- الدالي، حميدة محمود (مترجم)

ج- حسين، حسانين فهمي (مشرف ومراجع)

د - العنوان 658.045

رقم الإيداع: 2019/17367

المحتويات



- المشروع الرئيس للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2009
- مشروع الصندوق الوطني للعلوم الاجتماعية لعام 2009

المؤلفون

(الترتيب حسب مهام التأليف)

ليو ينغ تشيو، جانغ جون، ليو شيا خوي، لي منغ جوان، جو جين ون، لو فنغ يونغ، شوه باي، شو خاو تشينغ، جاو لي، ليو جيان شيونغ، جو شيونغ بينغ، وو يان بينغ، وانغ خونغ لينغ، جو تشيانغ، دونغ روي تشينغ، جاو سان ينغ، جانغ ليانغ، شيا شيان ليانغ.

مُلخص

تركز خلفية هذا الكتاب على المرحلة الجديدة التي عاشتها الصين خلال عصر ما بعد منظمة التجارة العالمية، وتتمحور الخطوط الأساسية له حول ظلال الأزمة المالية العالمية التي لم تستطع الصين التخلص منها حتى يومنا هذا بالإضافة إلى تأثيرها في تنمية وتطوير الشركات الأهلية، كما يحلل ويفسر هذا الكتاب -أيضًا- المشكلات والتحديات الجديدة التي تواجه تنمية الشركات الأهلية بالصين في المرحلة الحالية. ويوضح الخيارات الاستراتيجية لتحقيق مزيد من التنمية والتطوير في هذه الشركات، بالإضافة إلى التدابير والمقترحات المعنية، وذلك من خلال مناقشة واستنتاج ضرورة وحتمية دفع الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة بكل قوة نحو تنظيم الابتكار، وممارسة الابتكار التكنولوجي، وإدارة هذا الابتكار بالإضافة إلى تحقيق التنمية ذات الطابع الدولي.

يشتمل الكتاب على اثني عشر بابًا؛ يحلل الباب الأول الخيارات، والتحديات، والتدابير الجديدة أمام تنمية وتطوير الشركات الأهلية بالصين؛ ويناقش الباب الثاني المراحل الديناميكية الكبرى لتنمية الشركات الأهلية ودورها الإيجابي في النمو الاقتصادي، وذلك في ضوء دراسة مبادئ المردود، ومن خلال بناء نموذج الاستثمار في رأس المال البشري لدى طبقة الإدارة؛ ويشير الباب الثالث إلى ضرورة التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية، وذلك في إطار الكشف عن استمرار تركيز هذه الشركات بصورة رئيسة على الصناعات والمجالات التي تقع في أسفل سلسلة القيمة الصناعية، أي لا بدَّ من الاجتهاد في دفع الابتكار المتكامل للصناعات، وتنمية الابتكار بالإضافة إلى دمج السلسلة الصناعية، ودفع الانتقال الإقليمي للصناعات، دون التخلي بشكل عشوائي عن الصناعات التقليدية؛ وقد عمل الباب الرابع على استكشاف أسباب احتكار القطاعات وحواجز الدخول أمام الشركات الأهلية، من خلال التحليلات التجريبية حول هذا الاحتكار وتلك الحواجز، حيث أوضح التدابير الفعالة الخاصة بدفع الاقتصاد الوطني في الصين نحو تنمية أفضل وأسرع؛ أما الباب الخامس فيحلل بصورة عميقة هيكل حوكمة الشركات الأهلية، وآليات هذه الحوكمة، بالإضافة إلى المشكلات التي

يواجهها؛ كما يناقش الباب السادس المسار المعقول لتنمية وتطوير الشركات الأهلية، من خلال سرد الخصائص والاتجاهات الجديدة التي تظهر على أثر توسيع النطاق وتحسين الجودة خلال مراحل تنمية وتطوير هذه الشركات بالصين في الفترة الجديدة، هذا إلى جانب تحليل العلاقة بين نطاق الشركات، والكفاءة والنمو؛ ويركز الباب السابع على تحليل وإيضاح علاقة توزيع الدخل بين العمل ورأس المال داخل الشركات الأهلية بالصين وتطورها، ويحلل هذه العلاقة تحليلاً تجريبيًّا باستخدام دالة إنتاج كوب – دوغلاس C — D؛ أما الباب الثامن فيربط بين الدراسات الواقعية حول دخول التحول الاقتصادي بالصين المرحلة الجديدة وما في ذلك من دخول تنمية الاقتصاد الصيني "الفاصل الزمني للتحول اللويسي"، ودخول ميزة العمالة الرخيصة مرحلة الاختفاء التدريجي بالإضافة إلى التغيرات الجديدة التي ظهرت في نمط إمدادات العمالة، ليخرج باستنتاجات تجريبية تؤكد على ضرورة أن تمضي الشركات الأهلية قدمًا في الارتقاء بقدراتها التنافسية الذاتية حتى تستطيع إحراز تنمية مستدامة وسليمة؛ ويحلل الباب التاسع مسار الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية بالصين وتحقيقه... إلخ، وذلك من منظور الأوضاع الحالية للابتكار التكنولوجي في الشركات وكفاءته؛ ويرتكز الباب العاشر على صعوبات التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة، خلال تحليله للمغزى الخاص الذي يتمتع به تطوير الهيئات المالية الصغيرة حيال التنمية المستدامة والسليمة وطويلة الأجل للاقتصاد الصيني؛ أما الباب الحادي عشر، فيستخدم طرق الحساب والتحليل كنموذج درجة التنسيق والتناغم وانحدار ريدج، في إطار تحليل أوضاع تنمية الشركات الأهلية في مجالات وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، وذلك لشرح الدور الذي تلعبه تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في إحداث الحراك في تنمية الشركات الأهلية بالصين؛ ويتمسك الباب الثاني عشر بشكل كبير بتدويل اليوان الصيني، كما يركز على تحليل دخول التنمية عابرة الحدود للشركات الأهلية بالصين المرحلة الجديدة أيضًا، بالإضافة إلى ما تواجهه من بيئات، ومشكلات، وفرص، وتحديات جديدة، وذلك من منظور إعادة هيكلة وتوازن الاقتصاد العالمي في عصر ما بعد الأزمة المالية العالمية.

الباب الأول:

نظرة عامة على المشكلات والتحديات الجديدة التي يواجهها نمو الشركات الأهلية خلال المرحلة الجديدة

الفصل الأول:

البروز التدريجي لمكانة الصين كدولة كبرى في الاقتصاد العالمي

عند ربط كل من إمكانات النمو القوية للاقتصاد الصيني التي أظهرها في ظل ضربات الأزمة المالية العالمية بمراحل التصنيع والتحضر على مستوى الدولة بالصين، ثم ربط هذين الأمرين بتحويل طرق التنمية الاقتصادية، والتشجيع على تبني استراتيجيّة دفع العلوم والتكنولوجيا التي ترتكز على مصادر الطاقة الجديدة، والمواد الجديدة، سنجد أن الاقتصاد الصيني قد دخل بالفعل مرحلة تنمية جديدة تختلف كل الاختلاف عن نظيراتها بالفترات الماضية.

أولًا: تتزايد الأهمية الخاصة بمكانة الصين في التنمية الاقتصادية العالمية تدريجيًّا:

في أغسطس من عام 2010، أعلن "المكتب الوطني للإحصاءات" البيانات الإحصائية للاقتصاد الوطني للربع الثاني لذلك العام، وقد أظهرت البيانات تجاوز إجمالي أنشطة الاقتصاد الوطني للصين (GDP) اليابان، لتحتل الصين المرتبة الثانية عالميًّا، وتصبح الكيان الاقتصادي الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة. ففي ظل

تأثيـرات وضربـات أزمـة الرهــن العقــاري الثانويــة الأمريكيــة التــي تلقاهــا الاقتصــاد العالمــي، بالإضافـة إلـى تجمُـد التنميـة الاقتصاديـة للاقتصاديـات العالميـة الرئيسـة بـل وتراجعهـا أيضًـا، اسـتطاع الاقتصـاد الصينـي التغلـب علـى التحديـات الداخليـة والخارجيـة، وحافـظ كالعـادة علـى نمـو سـريع نسـبيًّا، وعُلِّـق عليـه آمـال تخليـص الاقتصـاد العالمـي مـن الانهيـار، وكانـت هـذه بالتأكيـد ظاهـرة لـم يسـبق لهـا مثيـل. ويعتبـر هـذا نتاجًـا للقـوة الاقتصاديـة المتزايـدة بالصيـن، بالإضافـة إلـى القـوة الوطنيـة الشـاملة التـي تتصاعـد يومًـا تلـو الآخـر لهـا، والسـمات الخاصـة التـي تتمتـع بهـا النظـم المعمـول بهـا حاليًـا بالصيـن. وتحتـاج التنميـة الاقتصاديـة العالميـة إلـى الصيـن، كمـا تحتـاج التنميـة الاقتصاديـة الصينيـة إلـى العالـم، حيـث تدخـل الصيـن حاليًـا مرحلـة جديـدة تتسـم باحتفاظهـا بسـماتها الصينيـة الخاصـة علـى مسـتوى الأنظمـة، جنبًـا إلـى جنـب مـع انعـدام إقصائهـا للخـارج، وتكامـل وامتـزاج عملياتهـا الاقتصاديـة وأطرهـا المنهجيـة بشـكل شـامل تدريجيًّـا مـع الاقتصـاد العالمـي.

فمنـذ تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح، أحـرزت تنميـة الاقتصـاد الوطنـي بالصيـن نتائـج أذهلـت العالـم، وتحولـت القـوة الوطنيـة الشـاملة مـن الضعـف إلـى القـوة، وصعـدت مكانتهـا المهمـة فـي الاقتصـاد العالمـي بصـورة كبيـرة. ففـي عـام 1978، كان الناتـج القومـي الإجمالـي بالصيـن 354 مليـار و600 مليـون يـوان صينـي، وبحلـول 2009، صعـد الناتـج القومـي الإجمالـي إلـى 34 تريليـون و51 مليـار يـوان صينـي، حيـث حـدث نمـو بنسـبة 96.03 ضعفًـا، وبلـغ متوسـط معـدل النمـو الاسـمي السـنوي 15.9%، طبقًـا للسـعر الحالـي؛ وخـلال ثلاثيـن عامًـا مـن الإصـلاح والانفتـاح، وصـل متوسـط النمـو السـنوي لإجمالـي الناتـج المحلـي (GDP) بالصيـن إلـى 9.87%، لتتجـاوز الصيـن فـي سـرعة النمـو والفتـرة الزمنيـة علـى حـد سـواء كلًّا مـن كوريـا الجنوبيـة واليابـان، حيـث خلقـت معجـزة الدولـة الكبـرى فـي النمـو الاقتصـادي. وقـد صعـد نصيـب الفـرد مـن الناتـج القومـي الإجمالـي إلـى 37 ألـف و55 يوانًـا صينيًّـا (فـي مـا يعـادل 3 آلاف 729 دولار وثمانيـة سـنتات) فـي عـام 2009 بعـد أن كان 381 يوانًـا صينيًّـا فـي عـام 1978، ليخـرج مـن صفـوف الـدول منخفضـة الدخـل ويقفـز نحـو الـدول متوسـطة الدخـل. ومـن منظـور مكانـة دولـة مـا فـي الاقتصـاد العالمـي التـي يعكسـها (GDP)، صعـدت الصيـن مـن المرتبـة العاشـرة التـي كانـت تحتلهـا عـام 1978 فـي الترتيـب العالمـي للنشـاط الاقتصـادي الوطنـي حتـى وصلـت

إلى المرتبة الثالثة في عام 2007، والمرتبة الثانية في عام 2010، وقد احتل الناتج القومي الإجمالي بالصين حصة كبيرة عالميًا، وصعد من 1.6% في عام 1978 إلى حوالي 10% في عام 2010.

كما تتصاعد مكانة الصين في التجارة العالمية باستمرار، حيث يشهد دور الصين في دفع النمو الاقتصادي العالمي بروزًا تدريجيًا. فبنهاية عام 1978، وصل إجمالي صادرات وواردات الصين إلى أكثر من 20 مليار و640 مليون دولار فقط، حيث كانت تحتل التجارة الخارجية بالصين حصة صغيرة جدًا في التجارة العالمية، وكان التجار الأجانب الذين يستثمرون في الصين في حالة من الفراغ، كما وصل احتياطي النقد الأجنبي في ذلك الوقت إلى 167 مليون دولار فحسب.

ومن خلال تنميةٍ استمرت نحو ثلاثين عامًا، أحرزت الصين نموًّا ملحوظًا في مجالات الصادرات والواردات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى النقد الأجنبي. ففي عام 2008، وصل إجمالي صادرات وواردات الصين إلى 2 تريليون و563 مليار و263 مليون دولار، حيث نما بنسبة 124.19 ضعف ما كان عليه في 1978، لتصعد حصة صادرات وواردات الصين التي تحتلها في التجارة العالمية من 0.8% إلى 7.87 %، ويقفز إجمالي تجارة الصادرات والواردات الصينية في ترتيب التجارة العالمية من المرتبة التاسعة والعشرين إلى المرتبة الثالثة. وتماشيًا مع التنمية التي تشهدها تجارة الصادرات والواردات الصينية، يشهد إجمالي الاستثمارات الخارجية التي تستقطبها الصين زيادة مستمرة. فبحلول نهاية 2008، بلغ إجمالي الاستثمار التراكمي للأجانب بالصين 1 تريليون و39 مليار و800 مليون دولار، حتى أصبحت الصين إحدى أكثر الدول التي تتمتع بجذب استثماري وقيمة استثمارية على المستوى العالمي. وقد شهد احتياطي النقد الأجنبي بالصين زيادة سريعة، على أثر تجارة الواردات والصادرات والاستثمارات الأجنبية بالصين. ففي عام 2008، وصل احتياطي النقد الأجنبي بالصين إلى 1تريليون و946 مليار دولار، حيث ازداد بنسبة 11652.69 ضعف مبلغ 167 مليون دولار الذي كان عليه في عام 1978، وبحلول نهاية عام 2010، وصل احتياطي النقد الأجنبي بالصين إلى ما يقرب من 3 تريليون دولار، لتصبح أكبر دولة في العالم من حيث احتياطي النقد الأجنبي.

وفـي الوقـت الـذي أضعفـت فيـه الأزمـة الماليـة العالميـة التـي حدثـت خـلال عـام 2008 دور الاقتصـاد الأمريكـي فـي قيـادة التنميـة الاقتصاديـة العالميـة، جعلـت العالـم يـدرك بصـورة تدريجيـة -أيضًـا- الحاجـة إلـى إعـادة هيكلـة منظومـة النقـد الدولـي، بالإضافـة إلـى ضـرورة زيـادة حـق التعبيـر للـدول الناشـئة تدريجيًّـا فـي التنميـة الاقتصاديـة العالميـة. وفـي عـام 2010، وبالنظـر إلـى أحـوال تنميـة الاقتصـاد الوطنـي فـي أول ربعيـن، نجـد أنـه فـي ظـل ضربـات هـذه الأزمـة الماليـة العالميـة، خاصـة حالـة التراجـع والتدهـور التـي شـهدها اقتصـاد الـدول الصناعيـة بقيـادة الولايـات المتحـدة، كان الاقتصـاد الوطنـي الصينـي مـا زال يحافـظ علـى نمـو بسـرعة تتجـاوز 9%، ليُظهِـر مـرة أخـرى إمكانـات نمـو كبيـرة، بالإضافـة إلـى دوره الكبيـر فـي تهدئـة واسـتقرار التنميـة الاقتصاديـة العالميـة. وتشـهد نسـبة الاقتصـاد الصينـي فـي الاقتصـاد العالمـي صعـودًا مسـتمرًّا، حيـث أظهـرت مـن جانـب آخـر مكانـة ودور اليـوان الصينـي فـي منظومـة النقـد الدولـي، فأصبـح الاقتصـاد الصينـي جـزءًا مهمًّـا ومُكوِنًـا رئيسًـا لا يمكـن الاسـتغناء عنـه فـي الاقتصـاد العالمـي. علـى سـبيل المثـال، مـع كل انخفـاض يبلـغ نسـبته 1% فـي إجمالـي الناتـج المحلـي بالصيـن، ينخفـض إجمالـي الناتـج المحلـي لمناطـق أخـرى فـي العالـم بنسـبة 0.5% أو أكثـر، وذلـك طبقًـا للاسـتقصاء الـذي نشـره صنـدوق النقـد الدولـي فـي بدايـة عـام 2011. [1]

وقـد حققـت بعـض المجـالات فـي التنميـة الاقتصاديـة الصينيـة قفـزات مهمـة، فخلقـت ظروفًـا مواتيـةً لامتـزاج الاقتصـاد الصينـي بالاقتصـاد العالمـي. فعلـى سـبيل المثـال، بعـد تنميـةٍ دامـت مـا يقـرب مـن ثلاثيـن عامًـا، اسـتطاعت البنيـة التحتيـة بالصيـن مـن مواصـلات، واتصـالات وغيرهـا تحقيـق تحسـين شـامل، حتـى أصبحـت الصيـن ثانـي أكبـر دولـة علـى مسـتوى العالـم في مسـافات الطـرق السـريعة بعـد الولايـات المتحـدة؛ كمـا أحـرزت الصيـن تقدمًـا مهمًّـا فـي مجـال أبحـاث وتطويـر الحواسـيب العملاقـة فائقـة السـرعة، فقـد حـل النظـام الثانـي لحاسـوب "تيـان خـه 1" الصينـي محـل الحاسـوب الأمريكـي العمـلاق "جاكـوار"، ليحتـل المرتبـة الأولـى عالميًّـا، ويتربـع علـى عـرش الحواسـيب الدوليـة فائقـة السـرعة؛ وفـي مجـال الملاحـة الجويـة والطيـران، لـم تنجـح الصيـن فـي القيـام برحـلات فضائيـة مأهولـة فحسـب، بـل تسـتعد حاليًـا للهبـوط علـى القمـر... إلخ.

1- راجع مقال نيل هيوم الذي تم نشره بتاريخ 21 يناير على الموقع الإلكتروني لـ (فاينانشال تايمز) الإنجليزية: (الاقتصاد الصيني يؤثر على سوق الأسهم الإنجليزي)، (الأخبار المرجعية 23 (Reference News يناير 2011، الطبعة الرابعة، تعريف موجز بعنوان (الأسواق العالمية تثير ردود أفعال في الاقتصاد الصيني).

إن القـوة الشـاملة للاقتصـاد الوطنـي المتزايـدة يومًـا تلـو الآخـر بالإضافـة إلـى مشـاركة الصيـن الإيجابيـة فـي قضايـا التنميـة المحليـة والعالميـة مـن خـلال عقليـة الإصـلاح والانفتـاح الواثقـة جعلهـا تحـرز احترامًـا مسـتحقًّا فـي التنميـة الاقتصاديـة العالميـة، كمـا تصاعـد حـق تعبيرهـا بصـورة غيـر مسـبوقة. ويوضـح كل هـذا الاعتـراف بالصيـن وتقبُّلِهـا بشـكل واسـع الانتشـار مـن قبـل جميـع دول العالـم كدولـة اقتصاديـة وسياسـية كبـرى مسـؤولة، فالصيـن لـم تتحـول مـن دولـة اقتصاديـة ضعيفـة إلـى دولـة اقتصاديـة قويـة فحسـب، بـل إنهـا بـدأت مسـيرتها التاريخيـة للمضـي قدمًـا نحـو التحـول إلـى دولـة عظمـى.

ثانيًا: يتمتع الاقتصاد الصيني بظروف نمو سريع وسلس بصورة مستمرة:

شـهدت الأنمـاط السياسـية والاقتصاديـة العالميـة فـي الماضـي والحاضـر تغيـرات عميقـة، فقـد ظهـرت ومـا زالـت تظهـر تعديـلات كبـرى جديـدة فـي التبايـن بيـن القـوى السياسـية المختلفـة، كمـا بـرزت تقسـيمات جديـدة، وتشـكلت ومـا زالـت تتشـكل روابـط جديـدة بيـن المجموعـات مختلفـة المصالـح فـي المجتمـع الدولـي، بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن الإنتـاج، والمعيشـة، وطـرق النمـو الاقتصـادي فـي الإطـار العالمـي مـر ومـا زال يمـر بإصلاحـاتٍ جديـدةٍ غايـة فـي العمـق، وقـد قدمـت التعديـلات والإصلاحـات الكبـرى فـي العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة بالعالـم فرصًـا تاريخيـة جديـدة للصيـن حتـى تعـود إلـى قمـة الاقتصـاد العالمـي، وهـذا الأمـر يحتـاج بشـكل ملـح إلـى قيامنـا بتحليـلات واضحـة وأحـكام عقلانيـة للبيئـة والظـروف الذاتيـة والموضوعيـة للصيـن بعـد أن تجـاوزت اليابـان، وفـي أثنـاء مضيهـا قدمًـا نحـو التفـوق علـى الولايـات المتحـدة، حيـث لا بـدَّ مـن القيـام بتفكيـر اسـتراتيجي هـادئ، وموضوعـي، وحكيـم حيـال كيفيـة تحقيـق الصيـن لهـذه القفـزة التاريخيـة العظيمـة بصـورة جيـدة، وكيفيـة تحويـل الصيـن إلـى أكبـر وأقـوى اقتصـاد فـي العالـم.

وهنـاك فرضيـة أساسـية فـي مـا يتعلـق بإمكانيـة تجـاوز الاقتصـاد الصينـي للولايـات المتحـدة بنجـاح والتحـول إلـى أكبـر كيـان اقتصـادي فـي العالـم خـلال السـنوات القادمـة مـن عدمـه، وهـذه الفرضيـة لا تهتـم بإمكانيـة حفـاظ الاقتصـاد الصينـي علـى نمـو سـريع وسـلس مـن عشـرة إلـى عشـرين عامًـا أو حتـى فتـرة أطـول مـن هـذا مـن عدمـه فحسـب، أو خصوصيـة نظـم وآليـات التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة بالصيـن، بـل إنهـا تهتـم بـإذا مـا

كان الاقتصاد الصيني يتمتع بظروف ذاتية وموضوعية للحفاظ على نمو سريع وسلس بصورة مستمرة. وتشير الظروف الذاتية بصورة رئيسة إلى إذا ما كانت الظروف الداخلية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني ذاته تدعم نموه السريع والسلس الذي يستمر لفترة طويلة أم لا، بما في ذلك عامل القوة الدافعة والأسواق التي تدعم نموًّا سريعًا سلسًا ومستمرًّا للاقتصاد، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية ذاتها، ومستوى بناء وتحسين قدرات التكامل والإصلاح الذاتي... إلخ. أما عن الظروف الموضوعية، فتشير بصورة رئيسة إلى الظروف الخارجية التي تؤثر في تحقيق الصين نموًّا سريعًا وسلسًا، وتحدد قدرة بيئة التنمية الاقتصادية والسياسية في العالم على تقديم فرص تنمية مستقرة تستمر لفترات طويلة للصين من عدمه.

وإذا وضعنا البيئة والظروف الدولية جانبًا، وتحدثنا فحسب عن بيئة التنمية المحلية، فنحن نعتقد أن الصين تتمتع بظروف نمو سريع نسبيًّا وسلس يمكن أن يستمر من عشرة إلى عشرين عامًا أو حتى فترة أطول من هذه.

(1) التنمية الاقتصادية الصينية دخلت المرحلة المتوسطة والأخيرة من التصنيع:

طبقًا لنظريات تقسيم مراحل التنمية الصناعية المتداولة دوليًّا، وتماشيًا مع الارتفاع المستمر في مستوى متوسط دخل الفرد، فإن نسبة القيمة المضافة للصناعة تُظهِر تغيرًا يتسم بـ "منحنى U المعكوس". فعندما يكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل من 300 دولار، يكون التصنيع في مرحلة تنمية أوليّة، بالإضافة إلى اتجاه القيمة المضافة لقطاع الصناعة نحو الزيادة المستمرة؛ أما عندما يكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين 2000 إلى 5000 دولار، يكون التصنيع في مرحلة التنمية المتوسطة، بالإضافة إلى حفاظ نسبة القيمة المضافة للصناعة على الاستقرار بصفة عامة؛ أما عندما يتجاوز نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 5000 دولار، يكون التصنيع في المرحلة الأخيرة من التنمية، بالإضافة إلى اتجاه نسبة القيمة المضافة للصناعة نحو الانخفاض. (جدول 1-1)

جدول (1-1) علامات المراحل المختلفة للتصنيع

	مرحلة بداية التصنيع	مرحلة التصنيع			مرحلة ما بعد التصنيع
		المرحلة الأولية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الأخيرة	
1. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (1) 1970 بالدولار (2) 1996 بالدولار	140~280 620~1240	280~560 1240~2480	560~1120 2480~4960	1120~2100 4960~9300	أعلى من 2100 أعلى من 9300
2. هيكل قيمة الإنتاج للصناعات الثلاث	تحتل الصناعة الأولى مكانة مهيمنة بصورة مطلقة، أما S<20%	P أكبر من 20%؛ وقيمة S منخفضة نسبيًا، لكن تتجاوز 20%	P أقل من 20%، وS أكبر من T وتحتل نسبة أكبر في إجمالي الناتج المحلي	P أصغر من 10%، وS تحافظ على أعلى مستوى لها	قيمة S مستقرة نسبيًا أو منخفضة، وT أكبر من S
3. نسبية العاملين بقطاع الزراعة مقارنة بالعاملين بباقي القطاعات المجتمعية	أعلى من 60%	45~60%	30~45%	10~30%	أقل من 10%
4. التغير في الهيكل الداخلي بقطاع الصناعة	-	مرحلة التصنيع الثقيل التي تعتمد بصورة رئيسة على صناعة المواد الخام	مرحلة المعالجة العالية التي تعتمد بصورة رئيسة على المعالجة والصناعة التجهيزية	مرحلة التكثيف التكنولوجي	-

ملحوظة: تشير الحروف P، S، T أعلاه إلى نسبة الصناعة الأولى، والثانية، والثالثة كل على حدة في إجمالي الناتج المحلي.

وفي عام 2008، تجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي بالصين 3000 دولار، كما وصلت معدلات الصناعة الثالثة للاقتصاد الوطني إلى 11.3: 48.6: 40.1. لذلك،

وبنظرة عامة، يمكن ملاحظة وجود الاقتصاد الصيني في مرحلة من التنمية، ألا وهي فترة منتصف وما بعد التصنيع والتي تتسم بالصعود التدريجي لنسبة القيمة المضافة الخاصة بقطاع الصناعة، ويتمتع التصنيع المتمثل في الصناعات الكيميائية الثقيلة بسمات تنمية سريعة، تتطابق مع ضوابط التغير ذي "منحنى U المعكوس" الخاص بعملية التصنيع بمختلف البلاد. وقد أوضحت دراسات وأبحاث السيد تشن جيا جوي، وخوانغ تشون خوي، وجانغ تاو وآخرين الخاصة بالعوامل والدوافع الرئيسة التي تؤدي إلى استمرار النمو المرتفع للاقتصاد الصيني، أن الصين تعيش حاليًا المرحلة المتوسطة والأخيرة لتسريع التنمية الصناعية. وبعبارة أخرى، فإن التصنيع بالصين لم ينهي مهامه بعد، حيث إن عمليات التصنيع ما زالت مستمرة، فاحتياجات السوق المحلية الهائلة، وتدرج الإنتاج، والارتقاء الصناعي، جميعهم سيجعلون الاقتصاد الصيني يحافظ على سرعة نمو عالية نسبيًّا خلال الفترة المستقبلية بصورة مستمرة[2].

ومنذ دخول القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أحدث النمو الكبير الذي ظهر في الصين على أثر الاحتياج للسيارات، والمساكن، والبنية التحتية... إلخ حراكًا كبيرًا في الطلب على المنتجات الوسيطة مثل الحديد والصلب، والماكينات، وأدوات البناء، والمواد الكيميائية بالإضافة إلى النمو السريع لكميات الإنتاج، وقد أدى الطلب على المنتجات الوسيطة والنمو الفائق في كميات الإنتاج إلى ظهور نمو حاد في الطلب على مصادر الطاقة مثل الفحم، والبترول، والكهرباء... إلخ، ومن ثم تم دفع وتشكيل مجموعة من الصناعات الرائدة تدمج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وتدفع النمو السريع للاقتصاد، وكان لزامًا أن يصبح هذا النمط من التنمية أساسًا مهمًّا كي يستمر النمو القوي للاقتصاد الصيني خلال فترة مستقبلية طويلة نسبيًّا[3].

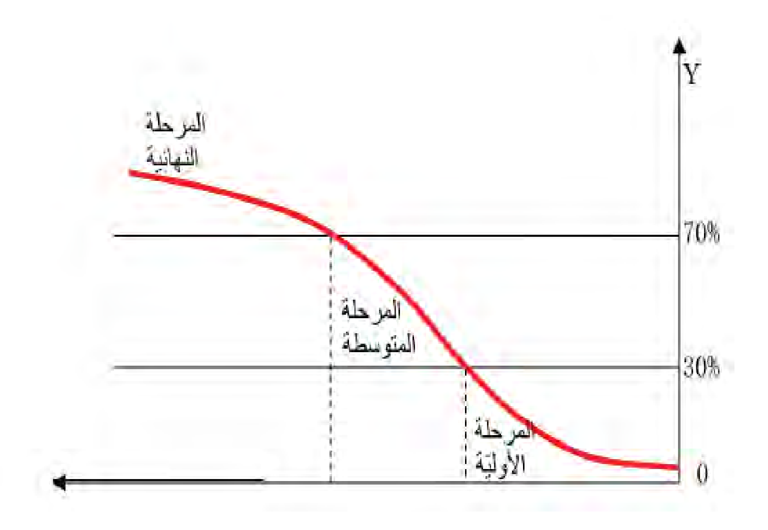
(2) الصين في مرحلة التنمية المتسارعة للتحضر:

طرح الأمريكي راي نورثام العالم في جغرافيا المدن في عام 1975 منحنى مراحل التحضر، فقد بيّن منحنى نورثام أنه عندما يحتل سكان المدن نسبة أقل من 30 % من

2- تشن جيا جوي، وخوانغ تشون خوي، وجانغ تاو: (من النمو المرتفع إلى التنمية المتناغمة – الاقتصاد الصيني بين ذكريات الماضي وتوقعات المستقبل)، تقرير دراسات الاقتصاد الصيني 2007~2008، دار نشر الإدارة الاقتصادية، طبعة 2008، صفحة 3.

3- تشن جيا جوي، وخوانغ تشون خوي، وجانغ تاو: (من النمو المرتفع إلى التنمية المتناغمة – الاقتصاد الصيني بين ذكريات الماضي وتوقعات المستقبل)، تقرير دراسات الاقتصاد الصيني 2007~2008، دار نشر الإدارة الاقتصادية، طبعة 2008، صفحة 3.

إجـمالي السـكان، يدخـل التحـضر في مرحلـة التنميـة الأوليّـة، ويعـاني مـن دفـعٍ بطـيءٍ؛ أمـا عندمـا يحتـل سـكان المـدن نسـبة بـين 30% و70% مـن إجـمالي السـكان، يدخـل التحـضر مرحلـة التنميـة المتوسـطة، ويشـهد فـترة مـن التنميـة المتسـارعة؛ أمـا إذا تجـاوزت نسـبة سـكان المـدن 70% مـن إجـمالي السـكان، يدخـل التحـضر المرحلـة النهائيـة مـن التنميـة، وتنخفـض سرعـة دفعـه بصـورة كبـيرة، ويشـهد مرحلـة مـن التنميـة المسـتقرة. تشـبه تلـك المراحـل مـن التنميـة منحنـى عـلى شـكل " S" بالـكاد يسـتوي طرفـاه (شـكل 1-1). وفي 2008، وصـل مسـتوى التحـضر بالصـين إلى 45.68%. وبالقيـاس عـلى نمـوذج مراحـل التحـضر لنورثـام، نجـد أن الصـين قـد دخلـت بالفعـل مرحلـة التنميـة المتوسـطة للتحـضر، ويبـين هـذا الأمـر أن التحـضر بالصـين سيشـهد فـترة مـن التنميـة المتسـارعة، ومـن جانـب آخـر يوضـح أن رفـع مسـتوى التحـضر بالصـين هـو أحـد المهـام الضروريـة للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة بالصـين مسـتقبلاً.



شكل 1-1 منحنى مراحل التحضر لنورثام

الفصل الثاني:

المشكلات الجديدة التي تواجهها تنمية الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

إذا طالعنا تنمية الاقتصاد الصيني من منظور نهضة الدول الكبرى، سنجد بلا شك أنه تماشيًا مع تعزيز القوة الوطنية الشاملة، أصبح الاقتصاد الصيني كيانًا مهمًّا في تنمية الاقتصاد العالمي، ومنذ ذلك الحين دخل الاقتصاد الصيني مرحلة جديدة من التنمية. ولكن في الوقت نفسه، من الممكن أن نرى بوضوح التنمية التدريجية التي يشهدها الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى الكم الكبير من المشكلات التي يواجهها والتي يجب أن تتم تسويتها على وجه السرعة، على سبيل المثال، عندما بدأ الاقتصاد الصيني ينتقل من اقتصاد ذي ترتيب منخفض بين اقتصادات دول الدخل المتوسط إلى قمة هذه الدول، ومن ثم دخل مرحلة خاصة، حيث تم إدراجه ضمن مصاف اقتصادات دول الدخل المرتفع، ظهرت تحديات شرسة في مختلف المجالات، مثل الخلل في الأنظمة (كالفارق الكبير في الدخل بين المدن والريف، والمناطق، والطبقات المختلفة)، ونقص القدرة على الابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى النقص العام في الموارد... إلخ، إلى جانب ذلك هناك الاقتصاد الخاص الذي يُعتبر مكونًا رئيسًا ومهمًّا في الاقتصاد الصيني، حيث يواجه مشكلات ومصاعب عديدة خلال مراحل التحول الهيكلي للاقتصاد والارتقاء الصناعي. وتعود أسباب هذه المشكلات والمصاعب للأنظمة والأسواق بالدولة من جانب، والشركات ذاتها من جانب آخر (كضعف الإمكانات الابتكارية المستقلة للشركات، واحتياج الشركات إلى تعديل توزيعها المكاني، ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التنمية الدولية لهذه الشركات... إلخ). واختيار السبيل الفعّال لمعالجة هذه المشكلات والتغلب على هذه المصاعب بصورة شاملة لا يساعد في استمرار التنمية السليمة والسريعة للاقتصاد الأهلي في الصين فحسب، بل إنه يصب في مصلحة استمرار التنمية السريعة والسليمة للاقتصاد الصيني بصورة عامة، ويفيد بصورة أكبر -أيضًا- في التنفيذ السلس لاستراتيجية الدولة العظمى بالصين.

أولًا: قيود الأنظمة وصعوبات الأسواق خلال التحول الهيكلي والارتقاء الصناعي:

على الرغم من أن الاقتصاد الصيني لم يحظَ باهتمام عالمي واسع مثلما يحظى به اليوم، كما أنه لم يتمتع بآفاق تنمية رحبة كبرى كالتي يتمتع بها اليوم، إلا أن الشركات الصينية خاصة الشركات الأهلية الصينية تواجه تحديات خطيرة للغاية. فمن منظور أحوال تنمية الشركات الأهلية الصينية في الوقت الراهن، خاصة في ظل عدم التخلص النهائي من تأثير التدهور الاقتصادي العالمي، نجد أن الشركات الأهلية الصينية التي تستقبل مرحلة جديدة من التنمية تواجه في الوقت نفسه معضلات غير مسبوقة على مستوى الأنظمة والأسواق خلال التحول الهيكلي والارتقاء الصناعي.

في عام 2009، خرجت الصين من مصاف دول الدخل المنخفض ليتم إدراجها ضمن الدول متوسطة الدخل وذلك وفقًا لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ولم يدفع التغير الذي ظهر في هيكل استهلاك المواطنين على مستوى الدولة خطى التحول الهيكلي، والارتقاء الصناعي للاقتصاد الوطني فحسب، بل جعل جميع أطراف السوق (بما في ذلك الشركات الأهلية والشركات المملوكة للدولة، وشركات الأفراد والشركات الخاصة، والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) تواجه جولة جديدة من التحديات في لعبة التنمية خلال مراحل هذا التحول والارتقاء.

وقد حقق الإصلاح المُوجه نحو السوق الصينية الذي استمر ثلاثين عامًا إنجازات مذهلة، حيث تم إنشاء الإطار الأساسي لنظام اقتصاد السوق ومنظومة المعاملات التجارية في الأسواق، ولكن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي استمرار وجود بعض التناقضات العميقة والمشكلات في عملية إنشاء الأسواق، كما أن هناك اتجاهات تزداد عمقًا بصورة تدريجية، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع الاقتصاد العام باعتباره أحد الكيانات صاحبة المصلحة ما زال يؤثر بل وحتى يسيطر على صنع القرارات الخاصة بمختلف مجالات التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، فقد أثر بصورة كبيرة وواقعية على تنمية الشركات الأهلية، اعتمادًا على الموارد الاقتصادية الكبرى التي تمتلكها الحكومة. والانتقال من أسفل منحنى أسعار الإنتاج إلى متوسط وقمة هذا المنحنى، بالإضافة إلى التحول من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة الموارد والتكنولوجيا هي خيارات حتمية وسبل تنمية مهمة للتحول الهيكلي والارتقاء

الصناعي للشركات الأهلية. وخلال هذا التحول، لا يمكن إنكار المنافسات التي ستحدث مع قطاع الاقتصاد العام، من ثم سيكون هناك تأثير حتمي على مصالح هذا القطاع، وسيكون هناك عوائق من قبل هذا القطاع للشركات الأهلية في المقابل. فإذا تمت لعبة المصالح هذه في ظل منافسة سوقية تامة، ربما تحمل هي ونتائجها فوزًا مزدوجًا أو متعددًا لجميع الأطراف؛ أما إذا حدث العكس، فمن الممكن أن تتحول اللعبة بأكملها إلى "لعبة صفريّة النتائج" لا تحمل رفاهية أو تحسينًا وطنيًّا حقيقيًّا.

ويتوقف الفوز المزدوج أو المتعدد أو الصفريّ في النهاية على سياسات الحكومة وأنظمة وآليات الإدارة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن مجلس الدولة الصيني قد أصدر 36 مقترحًا لتشجيع ودعم وتوجيه التنمية المستدامة والسليمة للاقتصاد غير الحكومي في عام 2005، أصدر مرة أخرى -أيضًا- ست سياسات لدفع تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في 19 أغسطس عام 2009، بهدف تخفيض عتبة دخول الأسواق تدريجيًّا، والتأكيد على تشجيع ودعم دخول رأس المال غير الحكومي إلى المجالات الاقتصادية الخاصة التي تتمتع في الأساس باحتكار إداري واضح كالنفط، والسكك الحديدية، والكهرباء، والاتصالات، والمرافق العامة... إلخ، حيث طرح بوضوح سياسات داعمة على مستوى الائتمان والقروض والضرائب، كما أصدر مجلس الدولة الصيني في السابع من مايو عام 2010 (مقترحات بشأن تشجيع وتوجيه التنمية السليمة للاستثمار الخاص)، حيث أكد مرة أخرى على المضي قدمًا نحو توسيع مجالات الاستثمار الخاص، وتبني سياسة المعاملة بالمثل مع كافة الكيانات الاستثمارية، وعدم السماح بوضع شروط إضافية على الاستثمار الخاص بصورة فردية، والتركيز على تشجيع وتوجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الصناعات الأساسية والبنية التحتية، والمرافق العامة وبناء المساكن الخاضعة لسياسات الدولة، والمشروعات الاجتماعية والخدمات المالية، والأعمال التجارية وقطاع صناعة العلوم والتكنولوجيا الخاصة بالدفاع الوطني... إلخ، ودعم رؤوس الأموال الخاصة للمشاركة -أيضًا- في إعادة هيكلة رؤوس أموال الشركات وتوحيدها، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الشركات المملوكة للدولة وتحسينها وإصلاحها، وتطبيق سياسات تعمل على خلق أجواء سوقيّة عادلة ومعياريّة لتنمية الشركات الأهلية. ولكن، تبين الممارسات في الحياة الواقعية والتنمية الاقتصادية أن التحول الهيكلي والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية بالإضافة إلى الدخول في المجالات

سالفة الذكر ما زال يواجه مصاعب مؤسسية ليس من السهل التغلب عليها. فمن أحداث "شركة تيه بن" [4] التي وقعت في بداية القرن الحادي والعشرين، إلى إغلاق شركات النفط المحلية التي تتكون من شركات أهلية بمقاطعة شانشي، ثم مصنع الصلب بشاندونغ الذي كان يعاني خسائر كبيرة ثم اندمج مع مصنع ريجاو لأعمال الصلب المعروف بقدراته القوية على تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى استحواذ Group COFCO (مجموعة الصين للنفط والمواد الغذائية) على شركة منغنيو، و"التأميم" الذي شهدته شركات الفحم بشانشي، علاوة على ظاهرة إقصاء الشركات الأهلية التي ظهرت خلال مراحل الأزمة المالية العالمية، جميع تلك الأمور تبين من نواحٍ مختلفة القيود العديدة التي ما زالت تُقوض دخول رأس المال الخاص إلى الأسواق وتدفقه بصورة حرة بين القطاعات والصناعات المختلفة. وعلى الرغم من أن مجلس الدولة الصيني قد أصدر عددًا كبيرًا من السياسات التي تهدف إلى تشجيع تنمية الاقتصاد الخاص، ودعم وتوجيه استثمار رأس المال الخاص، إلا أن الدخول في القطاعات التي تتسم بأرباح وعوائد عالية وتشهد في الأساس احتكارًا من الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى الدخول في القطاعات الصناعية التي تشهد سيطرة حكومية، والمشاركة في إعادة تنظيم الشركات المملوكة للدولة وتحسينها وإصلاحها ما زالت تعتبر أمورًا غاية في الصعوبة على رؤوس الأموال الخاصة، حيث إن ظاهرتي "الأبواب الزجاجية" [5] و"الأبواب المتأرجحة" [6] ما زالتا موجودتين بصورة خطيرة. وفي ظل مثل هذه الظروف، فلا سبيل أمام الشركات سوى الدخول في تلك المجالات أو الصناعات غير المألوفة تمامًا ولكن تتسم بمستوى منافسة لا تقل عن الأعمال التجارية الرئيسة التي تمارسها هذه الشركات عادةً، حتى يتم تجنب الدخول في القطاعات الصناعية التي تتسم بفائض في الطاقة الإنتاجية ولكن تُشكِل منافسات شرسة، بينما تبقى النتيجة هي الغرق في أوضاع صعبة للتنمية الجديدة. والمثال التقليدي على هذا الأمر هو الفشل والخسائر التي تعرضت لها مجموعة "طغاة ونجو" التي دخلت صناعة الموارد العسكرية، ومجموعة فييو بتايجو التي دخلت قطاع المساكن والفنادق العسكرية، فالارتقاء بهيكل الشركات الأهلية والتحول الصناعي بها

4- فقد أقامت "شركة تيه بن للحديد والصلب" -وهي شركة أهلية بجيانغسو- مشروعات بنحو 8 مليون طن من الحديد والصلب في عام 2003 دون إجازة من الدولة، كما احتلت ما يقرب من 6 آلاف مو من الأراضي بمدينة تشانغجو بصورة مخالفة للقانون، ما أجبر أكثر من أربعة آلاف مزارع على الهجرة، حتى أن بعضهم سكن كهوفًا وأكواخًا. (المترجمة)

5- ظاهرة اقتصادية يقصد بها وضع سياسات وخطط لا يتم تنفيذها على أرض الواقع. (المترجمة)

6- ظاهرة اقتصادية يشار بها إلى السياسات الجامدة التي تعوق انفتاح وتنمية الشركات الأهلية. (المترجمة)

في حاجة إلى فرص تنمية جديدة، ولكن يؤدي واقع ونتائج التنمية عكس المأمولة إلى انعدام الوصول إلى حلول فعالة للمخاطر الأساسية، وظهور مخاطر جديدة -أيضًا- الواحدة تلو الأخرى، وهذه هي المصاعب على مستوى الأنظمة والأسواق التي تواجهها الشركات الأهلية حاليًا خلال مراحل التحول الهيكلي، والارتقاء الصناعي.

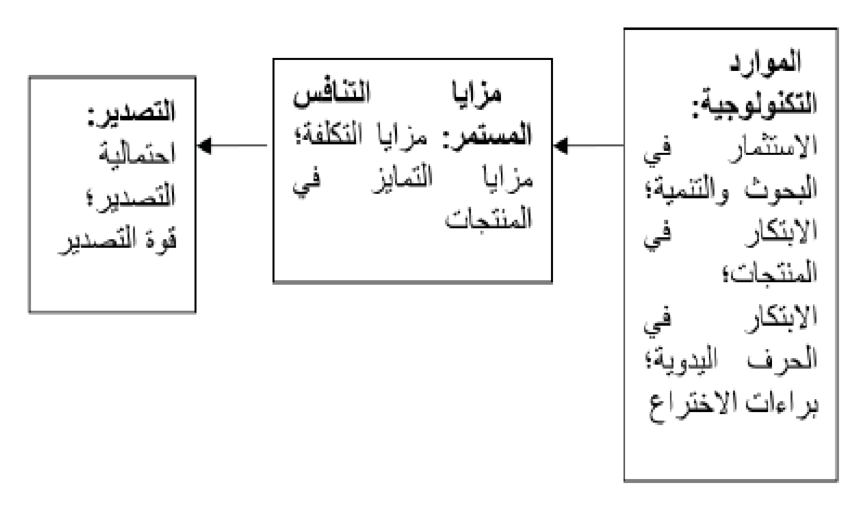
ثانيًا: مراحل إحلال التكنولوجيا محل العمالة ما زالت تواجه تحديات عديدة:

إن السبيل والخيار الأهم حتى تتمكن الشركات الأهلية من تحقيق القفزة من أسفل سلسلة القيمة إلى منتصفها وحتى أعلى نقطة بها من خلال التعديل الهيكلي، والارتقاء والتحول الصناعي هو إضفاء الطابع المهني على أعمال إنتاج الشركات، وتطبيق التحول والارتقاء بتكنولوجيا الإنتاج. والوسيلة الرئيسة التي تستطيع الشركات من خلالها إضفاء الطابع المهني على أعمال الإنتاج وتطبيق التحول والارتقاء بهذا الإنتاج هو التجديد واسع النطاق لتكنولوجيا الإنتاج وتطبيق الابتكار التكنولوجي للشركات وذلك وفقًا لتقسيم العمل على أساس مهنيّ. ويتمتع الابتكار التكنولوجي لإنتاج الشركات بمغزى خاص ومهم. ولا يتضمن شكل هذا الابتكار الاستيعاب ثم الاستقطاب وإعادة الابتكار فحسب، بل يشمل الابتكار المتكامل، والابتكار المستقل أيضًا. ومن منظور الموارد، قد أشار لوبيز رودريغيز و جارسيا رودريغيز عام 2005[7] إلى إمكانية وصول الشركات لطرق وآليات خلق المزايا على مستوى التكلفة والتمايز في السلع، من خلال الزيادة والابتكار في إمدادات الموارد التكنولوجية. ونظرًا لأن الأصول غير المادية بما في ذلك الموارد التكنولوجية تتمتع بسمات معرفية مكثفة، فالزيادة في هذا النوع من الإمدادات أمر يساعد في حفاظ وإبداع الشركات لخصائص تنافسية مزدوجة؛ أولًا: من خلال الزيادة في إمدادات الموارد التكنولوجية، يمكن دفع الشركات نحو تطوير تقنيات الإنتاج الجديدة عالية الكفاءة، ومن ثم تحقيق مزايا تنافسية جديدة على مستوى التكلفة؛ ثانيًا: من خلال الابتكار في المنتجات، يمكن دفع الشركات نحو زيادة ألوان وأنواع السلع، ومن ثم رفع جودة المنتجات، وتشكيل مزايا تنافسية أكبر على مستوى التمايز والاختلاف في المنتجات للشركات. فتماشيًا مع ارتفاع مستوى تقسيم الأسواق والارتفاع -أيضًا- في مستوى التنافس في اختلاف وتمايز منتجات

---

7 Lopez Rodriguez, J. and Garcia Rodriguez, R, 2005,"Technology and Export Behaviour: A Resource-Based View Approach." International Business Review, 14(5), pp.539-557.

الـشركات، ارتفـع مسـتوى تطـور هـذا التمايـز الـذي يطلبـه العمـلاء عـلى المنتجـات؛ لذلـك فـإن تملـك الـشركات للتقنيـات الرائـدة والتكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة أمـور تجعلهـا تتمتـع بقـوة تنافسـية أكـبر في الأسـواق (راجـع شـكل 2-1).



المصدر: لوبيز رودريغيز وجارسيا رودريغيز عام 2005

شكل 2-1 نموذج مفهوم القوة التنافسية للموارد التكنولوجية وأعمال التصدير

وقـد حلـل قاسـيمان وفيجيلـيرز Veugelers and Cassiman هـذا الجانـب مشـيرين إلى أن المزايـا التنافسـية التـي ينتجهـا الابتـكار سـتقدم حوافـز كـبرى لدخـول الـشركات إلى الأسـواق الدوليـة، ورفـع أداء الـشركات في الأسـواق بالإضافـة إلى قوتهـا التنافسـية الدوليـة (Veugelers، 2002[8] and Cassiman). وفي ظـل اقتصـاد السـوق، أصبـح الابتـكار تدريجيًّـا أساسًـا وشرطًـا للحفـاظ عـلى القـوة التنافسـية للـشركات والارتقـاء بهـا. وبطبيعـة الحـال، أدى تنـوع الـشركات إلى ظهـور خيـارات مختلفـة في أسـلوب وطـرق الابتـكار مـن قبـل الأنـواع المختلفـة مـن الـشركات، لذلـك، لا يمكـن التوصـل إلى خلاصـة واحـدة لميـزة الابتـكار. تمامًـا كـما طـرح جوزيـف الويـس شـومبيتر، فقـد أشـار إلى أن الـشركات التـي تتمتـع بقـوة احتكاريـة في الأسـواق ونطـاق كبـير هـي شركات تتمتـع بمزايـا ابتكاريـة أكـبر بكثـير مـن تلـك

8- Cassiman, B. and Veugelers, R., 2002, "Complementarity in the Innovation Strategy: Internal R&D, External Technology Acquisition and Cooperation." Working paper, availale at
http://search.epnet.com/login.aspx?direct=true&db=ecn&an=0694553。

الـشركات التـي لا تتمتـع بقـوة احتكاريـة للسـوق بالإضافـة إلى الـشركات الصغـيرة [9]. إلا أن تطبيقات التنميـة في مختلـف الـدول تبـين أن الإمكانـات الابتكاريـة للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، خاصـة الصغـيرة قـد لا تكـون أضعـف مـن الـشركات الكبـيرة (Schwartz， 1982 & Kamien) [10] وقـد احتلـت الـشركات الأهليـة بالصـين أكـثر مـن 97% مـن إجـمالي الـشركات الصينيـة، منهـا الـشركات الأهليـة ذات النطـاق الكبـير، وأيضًـا الـشركات متناهيـة الصغـر، ولكـن بنظـرة عامـة، فـإن مسـتوى وإمكانـات الابتـكار المسـتقل للـشركات الأهليـة الكـبرى، والصغـرى ومتناهيـة الصغـر عـلى حـد سـواء لا تتمتـع بآفـاق واعـدة. فقـد بينـت نتائـج الأبحـاث والدراسـات حـول الابتـكار المسـتقل للـشركات الأهليـة بالصـين أن تطلعـات وإمكانـات الابتـكار المسـتقل لـدى الـشركات الأهليـة بالصـين ضعيفـة نسـبيًّا[11]، وهنـاك أربعـة أسـباب رئيسـة:

أولًا: لانخفـاض تكلفـة العمالـة ومحدوديـة مواردهـا بالصـين تأثـيرات سـلبية في تشـكيل التطلعات نحـو الابتـكار المسـتقل لـدى الـشركات الأهليـة. فالنمـط العالمـي للتنميـة الصناعيـة هـو التنميـة وفقًـا للارتقـاء تدريجيًّـا مـن صناعـات ذات عوامـل إنتـاج كالصناعـات كثيفـة العمالـة، والصناعـات كثيفـة المـوارد إلى صناعـات ذات كثافـة رأسـمالية، ثـم الارتقـاء مـرة أخـرى إلى صناعـات ذات كثافـة تقنيـة، ثـم الوصـول إلى صناعـات ذات كثافـة معرفيـة، لاسـتكمال مسـيرة التنميـة مـن الصناعـات التقليديـة إلى الصناعـات الحديثـة في النهايـة. والتحـول والارتقاء الخـاص بالتنمية الصناعيـة ومراحله بالإضافـة إلى الفـترة الزمنيـة التـي سيسـتغرقها هـذا التحـول تتوقـف بدرجـةٍ كبـيرةٍ عـلى إمـدادات العمالـة منخفضـة التكلفـة وأوضـاع تطورهـا. ففـي ظـل وفـرة العمالـة منخفضـة التكلفة، لـن يكون للـشركات مفـر مـن التوجـه نحـو اسـتخدام العمالـة بصـورة كبـيرة، والتقليـل مـن الاعتـماد عـلى التكنولوجيـا. أمـا في حـال ارتفـاع تكلفـة العمالـة بصـورة حـادة، وزيـادة العوائـد النسـبية لإمكانـات الإحـلال التكنولوجـي، عندهـا سـتختار الـشركات اسـتخدام التكنولوجيـا بصـورة أكـبر. وتماشـيًا مـع

9- ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القوة التنافسية للشركات الأهلية – الابتكار المستقل، ومؤشر القوة التنافسية) رقم 3، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، 2006، صفحة 24.

10- Kamien, M.I. and Schwartz, N.L, 1982, "Market Structure and Innovation", Cambridge: Cambridge University Press.

11- قسم علم الاقتصاد بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية: (تقرير حول دراسة الاقتصاد الصيني 2007~2008) دار نشر الإدارة الاقتصادية، 2008، صفحة 280.

الظهـور التدريجـي لـ"نقطـة التحـول اللويسـية"[12] الخاصـة بمـوارد العمالـة في الصـين، لا بـدَّ وأن يشـهد اتجـاه إحـلال التكنولوجيـا محـل العمالـة صعـودًا حـادًّا، ولكـن لا تتوافـر هـذه الظـروف حاليًـا، لذلـك، تعـاني الـشركات خاصـة الـشركات الأهليـة مـن نقـص لا مفـر منـه في التطلـع نحـو الابتـكار المسـتقل.

ثانيًـا: قـدم تنـوع هيـكل الطلـب عـلى المنتجـات مزايـا تنافسـية للـشركات الأهليـة المختلفـة عـلى مسـتوى النطـاق والتكنولوجيـا، ليضمـن بقـاء حتميًّـا وآفاقًـا تنمويـة لهـذه الـشركات، الأمـر الـذي أدى إلى عرقلـة التطلـع إلى الابتـكار مـن قبـل هـذه الـشركات الأهليـة. فقـد أظهـر الفـارق الكبـير نسـبيًّا بـين دخـل المواطنـين في الفئـات المختلفـة خاصيـة التنـوع الطبقـي الواضحـة عـلى هيـكل الطلـب، فـأي منتـج، سـواء كان ذا مسـتوى رديء أو متميـز، مـن نـوع الاسـتهلاك العـادي، أو الاسـتهلاك الفاخـر، جميعهـم يتمتعـون بطلـب سـوقي ذي كميـات ونطـاق محـدد، الأمـر الـذي يتيـح ظروفًـا موضوعيـة للبقـاء الطويـل والتنميـة المتوازيـة للـشركات عـلى اختـلاف نطاقهـا ومسـتوياتها. ففـي ظـل هـذا الأمـر، وحتـى إذا ظهـر صعـود للطلـب عـلى السـلع الاسـتهلاكية عـلى أثـر الارتفـاع في مسـتوى دخـول مواطنـي الريـف والحـضر، فـإن هـذا الصعـود يتطلـب ارتفاعًـا في جـودة الأنـواع المختلفـة مـن المنتجـات خاصـة المضمـون التكنولوجـي لهـا، ولكـن لا تعـد بالـضرورة الـشركات التـي دخلـت مجـال الابتـكار التكنولوجـي حديثًـا شركات ذات أربـاح كـبرى. الأمـر الـذي جعـل الـشركات خاصـة الـشركات الأهليـة تواجـه متطلبـات سـوقية معقـدة، وتقـف حائـرة إلى حـد مـا بـين إذا مـا كانـت تقـوم بتطبيـق التحـول الهيـكلي والارتقـاء الصناعـي أم لا، بالإضافـة إلى اسـتخدام أي نـوع مـن التكنولوجيـا للصعـود بالقـوة التنافسـية لهـا، مـما أثـر في النهايـة عـلى الابتـكار التكنولوجـي لتلـك الـشركات.

ثالثًـــا: تعـــاني قـــدرات المـــوارد الابتكاريـــة المتكاملـــة للـــشركات الأهليـــة مـــن الضعـــف النسـبي، مـا يعرقـل بدرجـات محـددة الابتـكار المسـتقل لهـذه الـشركات. فالمـوارد الرئيسـة للابتـكار التكنولوجـي بالصـين حتـى الآن تتضمـن فـرق البحـوث والتنميـة العلميـة، ومعامـل التكنولوجيـا الجديـدة، بالإضافـة إلى توزيـع الأمـوال الخاصـة بالإنفـاق عـلى البحـث العلمـي...

12- تشير إلى نقطة التحول من الفائض في العمالة إلى النقص الحاد بها، فخلال عملية التصنيع، شهدت العمالة الوفيرة في الريف انخفاضًا تدريجيًّا، حتى وصلت في النهاية إلى عنق الزجاجة، وذلك تماشيًا مع انتقال العمالة الوفيرة بقطاع الزراعة تدريجيًّا إلى الصناعات غير الزراعية. (المترجمة)

إلـخ، وجميـع تلـك المـوارد مركـزة في يـد معاهـد البحـث العلمـي، ومؤسسـات التعليـم العـالي التابعـة للدولـة، بالإضافـة إلى الـشركات الكـبرى والمتوسـطة المملوكـة للدولـة. وبسـبب الأنظمـة وغيرهـا، فـإن الـشركات الأهليـة قلّـما تمتلـك أو تسـتطيع اسـتخدام مـوارد الابتـكار هـذه بصـورة سـهلة. حيـث يتـم توزيـع هـذه المـوارد بتوجيـه مـن الحكومـة بصـورة رئيسـة، ومـن الصعـب للغايـة أن يحـدث توزيـع أو دمـج لمـوارد الابتـكار مـن خـلال الأسـواق. وفي ظـل سـيطرة الحكومـة عـلى توزيـع واسـتخدام مـوارد الابتـكار، ينبغـي عـلى الـشركات الأهليـة التفكـير في الحصـول عـلى مزيـد مـن المـوارد الابتكاريـة وتحقيـق ابتـكارات مسـتقلة مـن خـلال الأسـواق، ولا شـك في صعوبـة هـذا الأمـر. فقـد حققـت شركـة شـيري التـي تعتـبر شركـة أهليـة لتصنيـع السـيارات بالصـين إنجـازات واضحـة في الابتـكار المسـتقل عـلى مسـتوى إنتـاج محـركات السـيارات، حتـى أصبحـت الشركـة المحليـة الأولى والوحيـدة بالصـين لإنتـاج محـركات السـيارات التـي لديهـا ملكيـات فكريـة مسـتقلة، ويرجـع السـبب وراء هـذا النجـاح في مجـال الابتـكار المسـتقل لهـذه الشركـة بدرجـة كبيرة إلى الدعـم الكبـير الـذي قدمتـه لهـا وزارة العلـوم والتكنولوجيـا بالدولـة، وأيضًـا المـوارد الابتكاريـة الهائلـة التـي منحتهـا إياهـا. أمـا بالنسـبة للعـدد الكبـير مـن الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة التـي تفتقـر إلى دعـم الدولـة، فعـلى الرغـم مـن أن هنـاك مـا يسـمي بـ"صنـدوق الابتـكار الخـاص بالـشركات الصغـيرة والمتوسـطة" ضمـن "السياسـات المطروحـة عـلى الطاولـة"، إلا أن تكاليف حصول الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى هـذا النـوع مـن مـوارد الابتـكار مرتفعـة إلى حـد مـا، لذلـك مـن الصعـب للغايـة عـلى غالبيـة هـذه الـشركات الحصـول عـلى هـذا المـوارد، مـن ثـم يصعـب قيامهـا بابتـكارات مسـتقلة بمسـاعدة مـوارد الابتـكار الخاصـة بالدولـة.

رابعًـا: قـد عمـل الخلـل في آليـات تقاسـم مخاطـر الابتـكار عـلى الحـد بدرجـات كبـيرة مـن الابتـكار المسـتقل لـدى الـشركات الأهليـة. فينبغـي عـلى الـشركات الأهليـة الصغـيرة والكبـيرة عـلى حـد سـواء التمتـع بالقـدرة عـلى تحمـل مخاطـر الابتـكار، إذا رغبـوا في تطبيـق الابتـكار المسـتقل. فـإذا لم يكـن لـدى هـذه الـشركات القـدرة عـلى تحمـل المخاطـر، ربمـا يغرقـون في الديـون أو في الإفـلاس بالكامـل، في حـال فشـل الابتـكار. ومـن جانـب آخـر، مـا زالـت هنـاك صعوبـة كبـيرة في الحصـول عـلى حمايـة قانونيـة فعالـة لثـمار ابتـكار الـشركات (مـا يُعـرف بحقـوق الملكيـة الفكريـة) بالصـين حتـى الآن. وفي ظـل انتشـار الحمائيـة الإقليميـة، خاصـة في المرحلـة الحاليـة، مـا زالـت سـلوكيات انتهـاك حقـوق الملكيـة الفكريـة تفتقـر

إلى عقوبـات ملائمـة، بـل عـلى العكـس هنـاك اتجـاه يعمـل عـلى تشـجيع هـذه السـلوكيات بصـورة سريـة. وعـلى الرغـم مـن بـدء صعـود أسـعار العمالـة خـلال العامـين الماضيـين، مـا دفـع الـشركات نحـو الابتـكار التكنولوجـي، إلا أنـه وبسـبب الخلـل في آليـات حمايـة أسـواق ثمـار الابتـكار التكنولوجـي للـشركات، بالإضافـة إلى الخطـوات الأوليـة لتأسـيس وإدارة الاسـتثمار المُخاطـر بجميـع أنواعـه، وعـدم تشـكيل آليـات لتقاسـم وتحويـل مخاطـر الابتـكار بعـد، فـإن الابتـكار المسـتقل لـدى الـشركات الأهليـة مـا زال يعيـش مراحلـه الأوليـة الشـاقة بصـورة حتميـة.

ثالثًا: تعديل التوزيع المكاني للشركات وتشكيل القدرات التنافسية الإقليمية المتكاملة لها في حاجة لبعض الوقت:

الـشركات الأهليـة بالصـين نوعـان: النـوع الأول، شركات أهليـة "أصليـة"، كانـت تعـد عمـلاً تجاريًّـا فرديًّـا في بدايتهـا، ثـم مـرت بتنميـة عـلى مـدى فـترات طويلـة في ظـل التوجيـه مـن السياسـات المعنيـة بالدولـة، حتـى أصبحـت شركات أهليـة ذات نطاقـات محـددة تدريجيًّـا؛ والنـوع الآخـر هـو الـشركات الأهليـة التـي ظهـرت مـن خـلال أعـمال التأجـير أو مـزادات الإفـلاس لـشركات القـرى والمـدن. ففـي منتصـف وأواخـر تسـعينيات القـرن المـاضي، انتـشر تحـول شركات القـرى والمـدن ممـن لم تنجـح في تحقيـق عوائـد جيـدة إلى شركات أهليـة، وذلـك بعـد أن طرحـت اللجنـة المركزيـة بوضـوح سياسـة "ملاحقـة الـشركات الكبـيرة وتحريـر الـشركات الصغـيرة". لذلـك، فـإن الـشركات الأهليـة المتحولـة مـن شركات القـرى والمـدن أكـثر بصـورة ملحوظـة مـن الـشركات الأهليـة "الأصليـة". والخلفيـة التاريخيـة لـكل مـن الـشركات الأهليـة الأصليـة والـشركات الأهليـة المتحولـة عـن شركات أخـرى هـي التـي تحـدد نوعهـا، وجميعهـم مُوزعـون بصـورة أساسـية في نطـاق مناطـق إداريـة عـلى مسـتوى المحافظـات. وانطلاقًـا مـن الحاجـة إلى البقـاء وتقسـيم العمـل بصـورة مهنيـة والتنميـة والتطويـر، ظهـر اتجـاه تكويـن التجمعـات للـشركات الأهليـة في بعـض المناطـق، مـا شـكل مجموعـة كبـيرة مـن التجمعـات الصناعيـة التـي تحتـاج إلى تعـاون داخـلي، وتتطلـع إلى المنافسـات الخارجيـة، مثـل المجموعـة الصناعيـة للطباعـة والصباغـة والمنسـوجات بجاوشـينغ في جـه جيانـغ، والمجموعـة الصناعيـة للمسـتلزمات الرياضيـة والترفيهيـة في شـيامن وجانغجـو وتشـيوانجو بفوجيـان، بالإضافـة إلى المجموعـة الصناعيـة الخاصـة بالأجهـزة المنزليـة ولعـب الأطفـال بدونـغ جـوان في قوانغدونـغ... إلـخ. وفي الحقيقـة قـد عـزز

ظهـور هـذه التجمعـات الصناعيـة بدرجـات محـددة مـن القـوة التنافسـية للـشركات الأهليـة في الأسـواق الخارجيـة التـي تشـارك فيهـا.

ومنـذ دخـول القـرن الحـادي والعشريـن، تـم إعـادة تحديـد المـدن الرئيسـة ووظائفهـا بمناطـق دلتـا نهـر اليانجسـتي، ودلتـا نهـر اللؤلـؤ، ومحيـط بحـر بوهـاي... إلـخ، وذلـك تماشـيًا مـع تسريـع خطـوات الارتقـاء الصناعـي وزيـادة الحاجـة إلى التعديـل والتحـول الهيـكلي للاقتصـاد الإقليمـي، ومـن ثـم تـم كشـف السـتار عـن التعديـلات الخاصـة بالتوزيـع المـكاني للاقتصـاد الصينـي بالإضافـة إلى إعـادة هيكلـة الـشركات. والهـدف مـن هـذه التعديـلات المكانيـة وإعـادة الهيكلـة هـو الدمـج بـين مـوارد التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وإطـلاق العنـان للمزايـا الإقليمية التنافسـية، وتشـكيل قـوة تنافسـية إقليميـة شـاملة جديـدة وتنميـة وطنيـة اقتصاديـة. وخـلال هـذه المرحلـة، فـإن إعـادة تحديـد وظائـف المـدن الرئيسـة هـو شرط مهـم للتعديـلات المعقولـة الجديـدة التـي يقدمهـا التوزيـع المـكاني للـشركات الأهليـة. حيـث تعـد إعـادة هيكلـة التوزيـع المـكاني للـشركات الأهليـة شرطًـا داخليًـا لتنميـة اقتصـاد السـوق. وللسياسـات الحكوميـة وتوجهاتهـا مغـزى غايـة في الأهميـة خـلال هـذه المرحلـة. بينـما أوضحـت الاسـتقصاءات أن الاختـلاف في الأنظمـة وتأخـر السياسـات الحكوميـة مـا زال يعـوق التعديـلات المعقولـة للتوزيـع المـكاني للـشركات الأهليـة وتشـكيل القـدرات التنافسـية الإقليميـة الشـاملة.

(1) الفروق الكبيرة بين أنظمة السوق في الأقاليم المختلفة:

يعتـبر التحـضر والارتقـاء بالهيـكل الصناعـي اتجاهـات تنمويـة جديـدة ظهـرت خـلال مراحـل التصنيـع والتحـضر بالمناطـق السـاحلية المتقدمة في الوقت الراهن. على سـبيل المثال، ترتكز شـانغهاي عـلى الصناعـات التحويليـة والتجهيزيـة، وفي الوقـت نفسـه يشـهد قطـاع الخدمـات المالية بهـا تقدمًا كبـيرًا، وتماشـيًا مـع تنميـة اقتصاد السـوق بالإضافـة إلى التعمق في مراحـل التعديل الهيـكلي الصناعي الخـاص بهـا، بـدأ قطـاع الخدمـات الحديثـة كالقطـاع اللوجسـتي، والتجـاري، والمـالي، والاستشـاري... إلـخ ينمـو تدريجيًـا، ومـن ثـم بـدأت بعـض شركات الصناعـات التحويليـة المركـزة بصـورة أساسـية في شـانغهاي ومناطـق دلتـا نهـر اليانجسـتي خاصـة تلـك الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة العاملـة في قطـاع التصنيـع والتـي تعيـش مرحلـة مـن انخفـاض العوائـد الهامشـية لهـا في الانتقـال

إلى المناطـق الحدوديـة لدلتـا نهـر اليانجسـتي أو مناطـق خارجيـة، مـا أدى إلى إرتفـاع مكانـة شـانغهاي كمركـز ملاحـي ومـالي، والإسراع في اتجـاه الانتقـال المـكاني للصناعـات بصـورة ملحوظـة. وهـذا الاتجـاه يعنـي اختفـاء التوزيـع المـكاني الصناعـي الأسـاسي وقوتـه التنافسـية التقليديـة، وتشـكيل قـدرات تنافسـية إقليميـة شـاملة جديـدة. وتتمتـع المشـاركة الحكوميـة بـدور مهـم خـلال هـذه المرحلـة، إلا أن مسـتوى أنظمـة الأسـواق الإقليميـة بالإضافـة إلى الـدور الحاسـم للسياسـات الحكوميـة سـيصبح أكـثر وضوحًـا بصـورة تدريجيـة. فظاهـرة "ميزوجيونـو"[13] الإيطاليـة توضـح مـن جانـب هـذه النقطـة، أي أنـه خـلال التعديـلات الهيكليـة الصناعيـة ومراحـل الانتقـال المـكاني، سـتؤثر الاختلافـات في الأنظمـة بالأقاليـم المختلفـة بصـورة خطـيرة عـلى التعديـلات الخاصـة بتوزيـع الـشركات بـل وسـتحددها كـما ستشـكل القـدرات التنافسـية الإقليميـة الشـاملة.

إن التحـول الإقليمـي وإعـادة التوزيـع المـكاني للـشركات الأهليـة بالصـين في الوقـت الراهـن خاصـة انتقـال الـشركات الأهليـة مـن المناطـق السـاحلية إلى المناطـق الغربيـة الوسـطى، تواجـه -أيضًـا- تحديـات الفـروق في أنظمـة السـوق الإقليمـي بالمناطـق الشرقيـة والغربيـة. وإذا لم يتـم الاهتـمام بصـورة كبـيرة بهـذا الأمـر، وإغفـال الفـروق الموجـودة بـين المناطـق الشرقيـة والغربيـة عـلى مسـتوى وضـع الأنظمـة، فسـيكون هنـاك احتماليـة لـبروز ظاهـرة "ميزوجيونـو" خـلال مراحـل الانتقـال الصناعـي بالصـين. وباسـتعراض إعـادة التوزيـع المـكاني للصناعـات في مختلـف دول العـالم، خاصـة التعديـلات التـي حدثـت منـذ مـا يقـرب مـن نصـف قـرن، نجـد أن السـبب بطريقـة أو بأخـرى وراء تحققهـا بصـورة سلسـة هـو الدعـم مـن قبـل الأنظمـة بالإضافـة إلى المشـاركة الحكوميـة. ومراحـل الدعـم المقـدم مـن الأنظمـة بالإضافـة إلى المشـاركة الحكوميـة ينعكـس بصـورة رئيسـة في جانبـين: أولًا: تسـوية الفـروق بـين الأنظمـة في المناطـق المختلفـة، وذلـك من خلال تحسـين بنـاء الأنظمـة والقوانـين المؤسسـية؛ ثانيًـا: صياغـة خطـط وسياسـات محـددة تعمـل عـلى تشـجيع وتوجيـه التوزيـع المـكاني للصناعـات وتعديلاتـه، مـن أجـل دفـع التوزيـع المعقـول للصناعـات عـلى المسـتوى المـكاني وتعديلاتـه، وذلـك وفقًـا لمتطلبـات ضوابـط تنميـة الأسـواق. ولكـن اهتـمام

13- ميزوجيونو في اللغة الإيطالية، وتعني Midday في اللغة الإنجليزية، أي منتصف النهار. ولكن قد اتسع معناها هنا لتشير إلى ظاهرة الفجوة الكبيرة في الدخل والتي ظهرت بعد نمو الاقتصاد الشامل، والتي كان السبب في حدوثها تأخر وضع الأنظمة والآليات والتأثيرات السلبية للسياسات الحكومية، خلال مراحل تحول الهيكل الاقتصادي المزدوج الذي يرتكز على قطاع الزراعة والذي ظهر بمناطق جنوب إيطاليا إلى اقتصاد حديث. (لمزيد من المعلومات حول هذا المفهوم يمكن الرجوع إلى مقال مدونة تساي فانغ (توخي الحذر من غرق مناطق الغرب الأوسط في "فخ ميزوجيونو"): http://www.pinggu.org/bbs/thread-674987-1-1.html)

الحكومة في عدد كبير من المناطق بالصين بتقديم جميع أنواع السياسات التفضيلية لجذب الشركات والاستثمارات الأجنبية وعدم توجيه اهتمام كبير لتأسيس الأنظمة التي تساعد في دفع التنمية العميقة للصناعات حتى الآن أدى إلى تقصير أجل أنشطة الشركات، والتأثير على إعادة التوزيع المكاني للشركات الأهلية، بالإضافة إلى رفع تكاليف التوزيع الصناعي وتعديلاته، الأمر الذي أعاق الارتقاء بالقدرات التنافسية المحلية الشاملة.

(2) الافتقار إلى التخطيط الشامل لمنظومة الدعم الصناعي:

هناك علاقة وثيقة بين تشكيل القدرات التنافسية للصناعات الإقليمية وارتقائها وتشكيل وتطور المجموعات الصناعية الإقليمية. فقد أشار تقرير عن مركز دراسات الاقتصاد الخاص قامت به الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية إلى أن تشكل المجموعات الصناعية يتمتع بدور مهم ومؤثر في رفع قدرات الابتكار المستقل للشركات الأهلية، والقدرات التنافسية للعلامات التجارية، بالإضافة إلى رفع مستوى رأس المال البشري وإمكانات المشاركة في المنافسة الدولية.[14] فقد بينت التنمية التي شهدتها المجموعة الصناعية لشركات جه جيانغ (تُعرف محليًّا بـ"الكتلة الاقتصادية") أن تشكل وتطور المجموعات الصناعية على مستوى المساحات المكانية سيؤثر بصورة مباشرة على تطور الشركات الفردية، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولا يتمثل هذا التأثير في مزايا الأسعار فحسب، بل ينعكس -أيضًا- في التميز على مستوى إنتاج الشركات والتسويق. وطبقًا لنظريات علم الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، فإن تشكيل وتطوير مجموعة صناعية في منطقة ما لا يساعد في الحفاظ لفترات طويلة على المزايا التنافسية لهذه المنطقة فحسب، بل يفيد -أيضًا- في تنمية تميز هذه المنطقة، ما يجعل من الصعب على الشركات في المناطق الأخرى الدخول في منافسات مع شركات هذه المجموعة الصناعية. ولكنها في الوقت نفسه جلبت مشكلة أخرى، وهي أن الشركات الموجودة في نطاق هذه المجموعة الصناعية إذا ما رغبت في الانتقال، عليها تحمل مخاطر خسارة ميزة الدعم التي كانت تملكه مسبقًا كونها عضوًا في هذه المجموعة الصناعية. لذلك، ففي

14- في ما يتعلق بما تم طرحه في ما سبق عن العلاقة بين المجموعات الصناعية والقدرات التنافسية للشركات الأهلية، راجع ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القدرات التنافسية للشركات الأهلية رقم 2، و3، و4، و5)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2005، 2006، 2007، 2008.

الظـروف العاديـة، ليـس مـن السـهل انتقـال شركـة موجـودة ضمـن مجموعـة صناعيـة إلى مـكان آخـر، إلا إذا كانـت المزايـا النسـبية لعامـل السـعر للشركـة أقـل بوضـوح مـن التكاليـف النسـبية بهـا. وبعبـارة أخـرى، فـإن الشركـة مـن الممكـن أن تقـوم بخيـار تنفيـذ الانتقـال المـكاني، فقـط في حـال أن تكـون العوائـد الهامشـية لانتقـال الشركـة أكـبر مـن التكاليـف والخسـائر التـي سـيخلفها هـذا الانتقـال، أو أن تكـون القـدرات التنافسـية الشـاملة التـي ستتشـكل عقـب الانتقـال الصناعـي وعوائدهـا أكـبر مـن تلـك القـدرات التنافسـية الشـاملة وعوائدهـا التـي كانـت بالشركـة قبيـل الانتقـال. والتعديـلات الخاصـة بالتوزيـع المـكاني للـشركات الأهليـة بالصـين حتـى الآن هـي تعديـلات تسـتند إلى سـلوكيات مسـتقلة لـشركات فرديـة، ليسـت تعديـلات عـلى أسـاس تخطيـط شـامل لمنظومـة دعـم صناعـي. وتعتـبر كيفيـة الارتقـاء بالتعديـلات العفويـة للـشركات الفرديـة عـلى مسـتوى التوزيـع المـكاني إلى تعديـلات تسـتند إلى تخطيـط شـامل لمنظومـة دعـم صناعـي، لتحقيـق التكامـل الفعـال بـين تنميـة المجموعـات الصناعيـة والتوزيـع المـكاني أمـرًا يمثـل مغـزى مهـمًّا بالنسـبة للدولـة بأسرهـا، كـما يتمتـع بأهميـة كبـيرة -أيضًـا- في التحـول الصناعـي للـشركات والارتقـاء بالقـدرات التنافسـية المحليـة الشـاملة لهـا. وقـد أشـارت اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي في مـا يتعلـق بمقترحـات الخطـة "الخمسـية الثانيـة عـشرة" بوضـوح إلى ضرورة "تطويـر نظـام الصناعـات الحديثـة، ورفـع القـدرات التنافسـية الصناعيـة الأساسـية" بصـورة كبـيرة، بالإضافـة إلى "توجيـه الـشركات بصـورة معقولـة نحـو الاندمـاج وإعـادة الهيكلـة، ورفـع نسـبة التركيـز الصناعـي" [15] ولهـذه المتطلبـات مغـزى إرشـادي مهـم جـدًّا حيـال تحقيـق انتقـال الـشركات والتعديـلات الصناعيـة الكـبرى في ظـل تخطيـط شـامل لمنظومـة الدعـم الصناعـي بالصـين، ورفـع القـدرات التنافسـية الأساسـية للـشركات الأهليـة والقـدرات التنافسـية الشـاملة لتنميـة الاقتصـاد الإقليمـي.

رابعًا: التكامل الشامل مع بيئة وظروف الاقتصاد الدولي ما زال يحتاج إلى مزيد من التحسين:

قـد أصبـح "خـروج" الـشركات الصينيـة ميـزة ذات سـمة توجهيـة للـشركات التـي تسـعى وراء مزيـد مـن التنميـة والتطـور. فمنـذ عـام 2002 حتـى عـام 2008، ارتفـع إجـمالي

15- (مقترحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن صياغة الخطة الخمسية الثانية عشرة الخاصة بالاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية بالدولة)، (صحيفة الشعب اليومية) 28 أكتوبر 2010.

الاستثمارات الخارجية السنوية للشركات الصينية من 2 مليار و700 مليون دولار في البداية إلى 56 مليار دولار، ووصلت سرعة النمو السنوي إلى 66%. وبحلول نهاية عام 2008، بلغت أسهم الاستثمار الخارجي للشركات الصينية 184 مليار دولار، كما تجاوزت القيمة الإجمالية للأصول الأجنبية التريليون دولار. [16] وخلال مراحل خروج الشركات الصينية، لعبت الشركات الأهلية دورًا رائدًا. وعلى الرغم من أنه لا توجد حتى الآن إحصائية موثوقة حول "خروج" الشركات الأهلية، إلا أنه يمكن الوصول -أيضًا- إلى النتائج سالفة الذكر من خلال الرصد الجزئي. فعلى سبيل المثال، مدينة تايجو بجه جيانغ التي تتسم فيها الشركات الأهلية بتنمية مركزة نسبيًّا، قد زاد عدد الشركات الأهلية التي طبقت سياسة "الخروج" بها من 11 شركة إلى 251 شركة، بسرعة نمو سنوي وصل إلى 56.4%، وذلك في الفترة بين عامي 2000 و2007. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت سرعة النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية للشركات الأهلية حتى وصلت إلى 97.57%. [17]وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لم تشهد خطوات خروج الشركات الصينية تأخيرًا أو عرقلةً، بل على العكس، شهدت الاستثمارات وعمليات الدمج والاستحواذ الخارجية للشركات الصينية اتجاه نمو مستقر، وذلك في ظل تحسن الاقتصاد الداخلي. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009، شهدت أنشطة الدمج والاستحواذ الخارجية للشركات الصينية صعودًا حادًّا، وقد وصلت حالات الاستحواذ في الخارج من بينهم إلى 61 حالة، بقيمة إجمالية بلغت 20 مليار و100 مليون دولار، وقد بلغت أكبر عملية استحواذ 2 مليار و600 مليون دولار أمريكي. [18]

ومنذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حتى نهاية العام 2006، كان هناك 32 دولة ومنطقة أطلقت نحو 288 استقصاءً حول إجراء "مكافحة الإغراق والتعويضات، وتقديم التدابير الوقائية، والتدابير الوقائية الخاصة" بالصين، بمبلغ وصل إلى 7 مليار و100 مليون دولار. وقد أصبحت الصين أكثر الدول التي شهدت نزاعات تجاريةً

16- (الأصول الخارجية للشركات الصينية تتجاوز التريليون دولار)، جريدة المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب، 4 نوفمبر 2009.

17- ليو ينغ تشيو، شو جي شيانغ: (تقرير حول القدرات التنافسية للشركات الأهلية الصينية - مؤشرات "الخروج" والقدرات التنافسية رقم 5)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2008، صفحة 12.

18- تشن تشينغ خوا: (الشركات الصينية: الإسراع من خطوات الاندماج والاستحواذ في الخارج)، جريدة أخبار الصين المالية والاقتصادية، 10 نوفمبر 2009.

عالميًّا على مدار 11 سنة متتالية. [19] ومن أجل تجنب الخسائر الكبرى التي تسببها هذه النزاعات لتنمية الشركات، يتحتم على الشركات الصينية الإسراع من عملية "الخروج". وطبقًا لنظريات التجارة الدولية الكلاسيكية، فإن السبب وراء خروج الشركات وقيامها بعمليات الاستحواذ الخارجي والاستثمارات عابرة الحدود دائمًا ما يكون لتجنب العقوبات التجارية بالدولة الموجودة بها، أو لكسر الحواجز الجمركية، وتخفيض التكاليف التجارية، وتوسيع حصة مبيعات هذه الشركات على مستوى الأسواق الدولية. أما بالنسبة للشركات الصينية، فإلى جانب ما سبق من دوافع، يعتبر -أيضًا- السعي وراء حصص سوقية دافعًا مهمًّا لها. ومن المعروف للجميع أن أساس القدرات التنافسية للشركات الصينية على مستوى الأسواق الدولية مدخلات منخفضة التكلفة، لذلك، فعلى هذه الشركات التوجه نحو توسيع أسرع وأكبر لحجمها وحصصها بالأسواق. [20] و"خروج" الشركات لإقامة عمليات الدمج والإستحواذ في الخارج أو الاستثمار المباشر وبناء المصانع من الممكن أن يحرز عناصر إنتاج جديدة، وحجمًا سوقيًّا أكبر. وطبقًا للبيانات التي قدمها تقرير بحثي بعنوان (صعود الصين: مجالات جديدة لعمليات الدمج والاستحواذ في الخارج) والذي تم نشره من قبل شركة ديلويت توش توهماتسو، فإن عمليات الدمج والاستحواذ الخارجية للشركات الصينية تتركز بصورة رئيسة على مصادر الطاقة، والمنتجات المعدنية وغيرها من الصناعات، فقد تركزت أنشطة الدمج والاستحواذ الخارجية للشركات الصينية من عام 2003 حتى الربع الثالث لعام 2009 بصورة رئيسة على مصادر الطاقة، وقطاع التعدين، والمرافق العامة، حيث احتلت هذه المجالات 29%، و66% من إجمالي حجم المعاملات وإجمالي قيمة المعاملات كل على حدة خلال الفترة نفسها، بينما احتل إجمالي حجم وقيمة التجارة في السلع المصنعة كل على حدة 19%، و6% خلال الفترة ذاتها أيضًا، واحتلت العلوم والتكنولوجيا، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى صناعة الاتصالات 16% و7% فحسب. [21] وعلى الرغم من أن تقرير ديلويت توش توهماتسو قد أشار إلى أن "خروج" الشركات

19- ليو ينغ تشيو، شو جي شيانغ: (تقرير حول القدرات التنافسية للشركات الأهلية الصينية - مؤشرات "الخروج" والقدرات التنافسية رقم 5)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2008، صفحة 3.

20- (وو جينغ ليانغ وأربعة خبراء آخرين: التحذيرات الأربعة الكبرى بالاقتصاد الصيني)، جريدة أخبار الصين المالية والاقتصادية، 26 نوفمبر 2009.

21- تشن تشينغ خوا: (الشركات الصينية: الإسراع من خطوات الاندماج والاستحواذ في الخارج)، جريدة أخبار الصين المالية والاقتصادية، 10 نوفمبر 2009.

الصينيـة وقيامهـا بعمليـات الدمـج والاسـتحواذ في الخـارج قـد نـال دعـمًا وتشـجيعًا مـن الحكومـة الصينيـة، إلا أنهـم في الحقيقـة لم ينتبهـوا للفـروق الكبـيرة بـين دعـم الحكومـة الصينيـة لـكل مـن الـشركات المملوكـة للدولـة والـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى "الخـروج".

ودعـم السياسـات هـو أحـد العوامـل المهمـة لنجـاح خـروج الـشركات. فتبـين تجـارب خـروج الـشركات بجميـع أنحـاء العـالم وخاصـة مختلـف دول ومناطـق جنـوب شرق آسـيا خـلال أكـثر مـن نصـف قـرن أن إمكانيـة الحصـول عـلى الدعـم السـياسي والمـالي مـن الدولـة هـو قـوة دفـع مهمـة لخـروج الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة. وقـد أصـدرت القطاعـات المعنيـة بالصـين حتـى الآن عـددًا كبـيرًا مـن السياسـات التـي تعمـل عـلى تشـجيع ودعـم خـروج الـشركات، ولكـن توضـح الدراسـات التحليليـة أن هـذه السياسـات مـا زال يتخللهـا عـدد كبـير مـن المشـكلات التـي تحتـاج إلى الدراسـة، أهمهـا تعـدد القطاعـات التـي تصـدر السياسـات، وانعـدام التطابـق والتوافـق بـين السياسـات، حتـى أن هنـاك قيـودًا وعوائـق أضعفـت دور هـذه السياسـات، مـا يـؤدي إلى عـدم قدرتهـا عـلى دعـم الـشركات في تحقيـق "خـروج" سـلس؛ وهنـاك جانـب آخـر غايـة في الأهميـة، وهـو أن عـددًا كبـيرًا مـن السياسـات ربمـا تسـاعد في تنفيـذ الـشركات المملوكـة للدولـة لاسـتراتيجية "الخـروج"، ولكنهـا لا تسـاعد الـشركات الأهليـة في تحقيـق الغـرض ذاتـه، مـا يـؤدي إلى عرقلـة الـشركات في تنفيـذ "الخـروج" بصـورة سلسـة. ويعنـى هـذا أن "خـروج" الـشركات الصينيـة حتـى الآن يواجـه مشـكلة عـدم التوافـق بـين السياسـات.

ليـس هـذا فقـط، بـل إن "خـروج" الـشركات الصينيـة، خاصـةً الـشركات الأهليـة مـا زال يواجـه تحديـات عديـدة في مجـال بنـاء الجـودة الذاتيـة. فنجـاح الـشركات الأهليـة في تحقيـق "الخـروج" والتكامـل الشـامل مـع الاقتصـاد الـدولي مـن عدمـه أمـر يتمتـع فيـه هيـكل وأنظمـة الإدارة الذاتيـة للـشركات بالإضافـة إلى عـدد ونوعيـة واحتياطـي الكفـاءات الدوليـة ذات الطابـع المهنـي بهـا بـدور حاسـم، إلى جانـب شروط أخـرى. ومـا زالـت الـشركات الأهليـة بالصـين تواجـه حتـى الآن مشـكلات مثـل قلـة الكفـاءات وانخفـاض احتياطيهـم ومسـتوياتهم، بالإضافـة إلى الافتقـار الخطـير إلى كفـاءات إداريـة وتشـغيلية تتمتـع بـرؤى دوليـة. وعـلى الرغـم مـن أن الـشركات ذات النطـاق والقـدرات المحـددة قـد بـدأت في "الخـروج"، إلا أنهـا مـا زالـت -أيضًـا- تعـاني مـن مشـكلة عـدم تأسـيس نظـام لإعـداد الكفـاءات في الإنتـاج والتسـويق ذات الطابـع الـدولي بالإضافـة إلى أنظمـة وآليـات اكتشـاف،

واختيـار، وإدارة واسـتخدام الكفـاءات ذات الطابـع الـدولي، فعـدد كبـير مـن الـشركات مـا زال يفتقـر إلى وجـود فريـق مـن الكفـاءات عاليـة المسـتوى يمكـن أن يواكـب التكامـل الـدولي، ويحقـق متطلبـات التنميـة ذات الطابـع الـدولي.

وخلاصـة القـول، إنـه مـن منظـور الدعـم المقـدم مـن السياسـات التـي تصدرهـا الحكومـة الصينيـة، والتنميـة الذاتيـة للـشركات الأهليـة عـلى حـد سـواء، تحتـاج بيئـة السياسـات الخاصـة بالتكامـل الشـامل مـع الاقتصـاد الـدولي بالإضافـة إلى الجـودة الذاتيـة للـشركات... إلـخ، إلى بـذل مزيـد مـن الجهـود مـن أجـل تحسـينها، وذلـك عـلى الرغـم مـن ازديـاد "خـروج" الـشركات الصينيـة وأنشـطة الدمـج والاسـتحواذ الخاصـة بهـا في الخـارج بصـورة يوميـة، ونموهـا بشـكل سريـع أيضًـا.

الفصل الثالث

خيارات دفع الشركات الأهلية نحو مزيد من التنمية في المرحلة الجديدة

يتفق الجميع الآن على المكانة التي تتمتع بها الشركات الأهلية والتي تتزايد أهميتها تدريجيًّا، والدور الذي تلعبه هذه الشركات والذي يتزايد أهميته تدريجيًّا -أيضًا- في تنمية الاقتصاد الصيني. والمضي قدمًا نحو خلق الظروف بصورة إيجابية، وضمان تجاوز الاقتصاد الصيني لـ"مصيدة الدخل المتوسط" المحتملة، والنجاح في استكمال التحول من دولة اقتصادية كبرى إلى دولة اقتصادية عظمى على مستوى العالم، وتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية بصورة شاملة، في ظل الحفاظ على نظام الملكية العامة، ومن خلال المضي قدمًا نحو تشجيع ودعم وتوجيه الشركات الأهلية لتحقيق مزيد من التنمية هي مهمة عاجلة في المرحلة الراهنة. [22]

أولًا: التعرف بصورة صحيحة على السمات الأساسية للشركات الأهلية بالصين، والقضاء على العراقيل الفكرية أمام التنمية الكبرى لهذه الشركات:

إن العمل قدمًا نحو تعميق التعرف على السمات الأساسية للشركات الأهلية، ليس أمرًا يؤثر بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد الخاص، بل أصبح أمرًا مهمًّا يؤثر

22- تُولي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أهمية كبيرة للمغزى الإيجابي لدفع التنمية الكبرى للاقتصاد الأهلي. ففي فبراير من عام 2005، أصدر ونفذ مجلس الدولة الصيني (مقترحات مجلس الدولة الصيني بشأن تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام كالفردي والخاص وغيره)، حيث طرح بوضوح كيفية تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد الخاص بصورة أفضل. وفي عام 2010، أُصدرت ونُفذت (مقترحات مجلس الدولة الصيني بشأن تشجيع وتوجيه التنمية السليمة للاستثمار الخاص)، حيث أشارت إلى المغزى الإيجابي لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتنمية الاقتصاد الخاص بصورة كبيرة، أي "إن تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام، والعمل قدمًا نحو تشجيع وتوجيه الاستثمارات الخاصة في الوقت الذي يتم فيه ترسيخ وتنمية الاقتصاد العام بعزم وثبات، أمر يصب في مصلحة ترسيخ وتحسين النظام الاقتصادي الأساسي في المرحلة الأولى من الاشتراكية الصينية، وتطوير اقتصاد الملكية المختلطة القائم على نظام حقوق الملكية الحديثة، ودفع التنافس المتساوي والتنمية المشتركة لجميع أنواع الاقتصاد؛ كما أنه يفيد في تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكية أيضًا، وإطلاق العنان بصورة تامة للدور الأساسي لتوزيع الموارد في الأسواق، بالإضافة إلى تأسيس بيئة أسواق ذات منافسة عادلة؛ ويساعد في تحفيز القوة الداخلية للنمو الاقتصادي، وإرساء أساس التنمية المستدامة، ودفع التنمية المستقرة والسريعة والطويلة للاقتصاد؛ وأخيرًا يساعد -أيضًا- في توزيع الإنجازات الاجتماعية، وزيادة دخول المواطنين، وإحداث حراك في الاستهلاك المحلي، ودفع التناغم والاستقرار المجتمعي". (من (صحيفة الشعب اليومية) 15 مايو 2010)

-أيضًا- في التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أن التعرف حتى الآن على كون الاقتصاد والشركات الأهلية جزءًا مهمًّا ومكونًا رئيسًا لاقتصاد السوق الخاص بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية من عدمه لم يعد مشكلةً، إلا أن هناك اختلافًا بين الناس حول السمات الجوهرية للاقتصاد الأهلي، هل يتبع السمات الخاصة بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية، أم خصائص الرأسمالية الصرفة. فهناك من يعتقد أن جوهر الاقتصاد والشركات الأهلية هو "الخصخصة" والرأسمالية. وعلى هذا الأساس، ظهر في المقابل قلق حول إمكانية أن يعمل استمرار صعود النسب التي يحتلها الاقتصاد الخاص في الاقتصاد الوطني على إضعاف المكانة الأساسية للاقتصاد العام، كما ظهرت أفكار تتعلق باحتمال أن يمثل دخول الشركات الأهلية القطاعات الاحتكارية كالكهرباء، والنفط، والفحم.. إلخ، تهديدًا خطيرًا لأمن الاقتصاد الوطني، حتى أن البعض قد زعم بصورة مباشرة أن تنمية الاقتصاد الخاص تعد تنميةً للرأسمالية، وزعزعةً للأساس الاقتصادي للاشتراكية. وبسبب الأفكار سالفة الذكر، كان من الطبيعي ظهور قلق وخوف يستحق التأمل على مستوى الشركات الصينية والمجتمع الصيني، مثل: هل من الممكن إقامة "تحول اشتركي" من جديد للاقتصاد والشركات الأهلية والاقتصاد الفردي والخاص، حال إنهاء مهمة تنمية اقتصاد المراحل الأولية للاشتراكية بصورة أساسية، وظهور ارتفاع تدريجي لمستوى التحول إلى الاشتراكية؟ وهكذا دواليك.

ومن الواضح أن إمكانية التعرف السليم والإدراك العلمي للسمات الجوهرية للشركات الأهلية بالصين من عدمه هو أمر يتعلق بصورة مباشرة بتنمية الشركات الأهلية ونمو الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق الاقتصاد الوطني بأكمله لتنمية سليمة ومستدامة ونهضة عظيمة للأمة الصينية من عدمه. وخاصةً أن هذه الأمور والمشكلات تبدو بارزة وحادة في ظل دخول إصلاح النظام الاقتصادي بالصين مرحلةً صعبةً، وحاجة طرق التنمية الاقتصادية إلى التحول بصورة عاجلة. فلماذا بدأ عدد كبير من رجالات أعمال الاقتصاد الخاص بالتخلي عن الأعمال التجارية ذات السمات الإنتاجية وإعادة هيكلة الاستثمار الذي يمارسونه من فترة طويلة، ليتحولوا إلى استثمارات المضاربة، أو أن يصيروا من أبناء "طبقة الكسب الريعي" بعد عرض أصول شركاتهم في المزادات، أو أن ينقلوا ببساطة أصول شركاتهم إلى الخارج؟ أليست هذه هي "ظاهرة الانسحاب" التي ظهرت منذ وقت مبكر؟ فنحن بطبيعة الحال لا نستطيع

التظاهـر بعـدم سـماع أو رؤيـة حـدوث هـذه الظاهـرة. والمطلـوب بصـورة ملحـة منـا الآن هـو دراسـة الخصائـص الجوهريـة والسـمات الأساسـية للـشركات الأهليـة. فمـن خـلال دراسـات ومناقشـات أكثر عمقًـا، يمكـن تحليـل وتفسـير المشـكلات الجديـدة التـي تواجهها الـشركات الأهلية خـلال مراحـل التنميـة بصـورة موضوعيـة، ومناقشـة وإيضـاح أن الـشركات الأهليـة خـلال المرحلـة الحاليـة بالصـين لا تعـد اقتصـادًا خاصًـا بالمعنـى التقليـدي، وأن رجـالات أعـمال الاقتصـاد الخـاص حاليًـا ليسـوا -أيضًـا- "رأسـماليين" بالمعنـى التقليـدي، وأن الـشركات الأهليـة خاصـةً رؤوس الأمـوال التـي راكمتهـا الـشركات الأهليـة الكـبرى قـد أصبحـت تتمتـع بالفعـل بخصائـص رأسـمالية اجتماعية قويـة، أو خاصيـة التحـول الاجتماعـي بصفـة عامـة، بالإضافـة إلى أن الاقتصـاد الخـاص قـد أصبـح مكونًـا رئيسًـا ومهـمًّا في اقتصـاد السـوق الاشـتراكية، واقتصـاد الاشـتراكية ذات الخصائـص الصينيـة أيضًـا، وقـد شـهدت خصائصـه الأساسـية ومـا زالـت تشـهد تغـيرات جوهريـة، ومسـاواته بصـورة بسـيطة بالرأسـمالية قـد أصبـح أمـرًا يبعـد عـن واقـع تنميـة الاقتصـاد الصينـي وبنـاء الأنظمـة.

أولًا: يتبـع كل مـن الاقتصـاد والـشركات الأهليـة النظـام الاقتصـادي والنظـام الاجتماعـي الأسـاسي بالصـين. ويبـدو هـذا الأمـر كـما لـو كان "مفارقـة فلسـفية": فالنظـام الاقتصـادي والنظـام الاجتماعي الأسـاسي يتـم تحديدهـما بصـورة مشـتركة مـن قبـل الأسـاس الاقتصـادي والطبقـات الأعـلي، ويتمتـع الأسـاس الاقتصـادي بـدورٍ أوليٍّ حاسـمٍ، فكيـف يقـال إن الاقتصـاد والـشركات الأهليـة التـي تتبـع نطـاق الأسـاس الاقتصـادي بصـورة أساسـية هـي تابـع -أيضًـا- للنظـام الاقتصـادي الأسـاسي بالدولـة؟ ولتفسـير هـذه المفارقـة، لا بـدَّ مـن تحليـل مغـزى الإطـار الأسـاسي لـكلٍّ مـن الأسـاس الاقتصـادي والنظـام الاقتصـادي الأسـاسي كل عـلى حـدة. فتعتـبر بالطبـع العلاقـة الإنتاجيـة التـي يعكسـها الاقتصـاد والـشركات الأهليـة مكونًـا رئيسًـا ومهـمًّا في الأسـاس الاقتصـادي بالصـين، ولكنهـا لا تشـكل هـذا الأسـاس بأكملـه. وإذا كان دور الاقتصـاد والـشركات الأهليـة في الحيـاة الاقتصاديـة الوطنيـة بأكملهـا ليـس دورًا رائـدًا، إنمـا هـو يتمتـع بسـمات التبعيـة، فحتـمًا سـتكون خصائصـه الجوهريـة ذات سـمة التبعيـة أيضًـا، هـذا مـن جانـب. ومـن جانـب آخـر، يعتمـد النظـام الاقتصـادي الأسـاسي عـلى علاقـات الملكيـة في المجتمـع، ولكنـه في الوقـت نفسـه يُقيـد مـن قبـل الطبقـة العليـا في ظـل ظـروف محـددة. والنظـام الأسـاسي بالصـين هـو الديكتاتوريـة الشـعبية الديمقراطيـة التـي تتخـذ

مـن تحالـف العـمال والفلاحـين أساسًـا لهـا، فهـي الاشـتراكية وليسـت الرأسـمالية. ويعتـبر هنـا العاملـون الموجـودون بصـورة رئيسـة في شـكل عـمال وفلاحـين الكيـان الأسـاسي لهـذا النظـام الاجتماعـي، ومـا يسـعى لتحقيقـه مـن فوائـد هـو ضرورة أن يكـون لهـذا النظـام الاجتماعـي توجـه سـياسي ومتطلبـات قانونيـة أساسـية. وقـد حـدد هـذا الأمـر بصـورة موضوعيـة ضرورة أن يعتـبر مختلـف أشـكال الاقتصـاد الخـاص، خاصـة الـشركات الأهليـة ضـمان تحقيـق المصالـح الأساسـية للعاملـين بالـشركات هدفًـا أساسـيًّا لأنشـطة الإنتـاج والتشـغيل. فبمجـرد أن تتجاهـل شركـة مـا المصالـح الأساسـية للموظفـين والعـمال بهـا، بـل وتسـعى وراء تحقيـق أربـاح فائقـة للشركـة عـلى حسـاب الإضرار بالمصالـح الأساسـية للموظفـين والعـمال، سـتتلقى بالتأكيـد هـذه الشركـة تقييـدًا وضبطًـا وحتـى عقوبـات مـن قبـل النظـام الاقتصـادي الأسـاسي والنظـام القانـوني بالدولـة. وهـذان الجانبـان سـالفا الذكـر يبينـان نقطـة واحـدة، وهـي أن مهـما اختلفـت سـلوكيات أو اسـتراتيجيات العمـل الخاصـة بالاقتصـاد والـشركات الأهليـة في المرحلـة الراهنـة، إلا أنـه مـن الـضروري أن تكـون خصائـص سـلوكياتها تابعـة للنظـام الاقتصـادي والنظـام الاجتماعـي الخـاص بالمرحلـة الحاليـة بالصـين، ليـس مُسـتثنى منـه. فتعتـبر الأنشـطة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في دولـة مـا منظومـة وعمليـة معقـدة، ولا يمكـن أن تتـم بصـورة بسـيطة ومبـاشرة كالتوصيـف النظـري لهـا. لذلـك، تتسـق ظاهـرة المفارقـة سـالفة الذكـر بشـكل كبـير بالجوهـر الداخـلي خـلال التطبيـق، أي أنـه لا توجـد فجـوة الممارسـة التـي لا يمكـن التغلـب عليهـا بـين شركـة فرديـة والنظـام الاقتصـادي والاجتماعـي. وربمـا يعـد هـذا الـشرط الأول والأسـاسي المهـم لفهمنـا وإدراكنـا بصـورة صحيحـة للخصائـص الجوهريـة للـشركات الأهليـة بالصـين في المرحلـة الراهنـة.

ثانيًـا: لا يمكـن أن تكـون الـشركات الأهليـة في المرحلـة الراهنـة بالصـين ذات سـمات الرأسـمالية الصرفـة. فلـم تظهـر الرأسـماليّة بالصـين، قبـل تأسـيس الصـين الجديـدة. تمامًـا كـما أشـار مـاو تـسي دونـغ: "إن الهـدف مـن احتـلال القـوى الإمبرياليـة للصـين ليـس تحويـل الصـين مـن دولـة إقطاعيـة إلى دولـة رأسـمالية عـلى الإطـلاق"[23] لذلـك، كانـت غالبيـة الـشركات الأهليـة في ذلـك الوقـت أو الـشركات الوطنيـة كـما كان يُطلـق عليهـا، تتبـع الكيانـات الاقتصاديـة الإقطاعيـة، والكومبرادوريـة الرأسـمالية، وكانـت تفتقـر بصـورة

23- (مختارات ماو تسي دونغ)، دار نشر الشعب، طبعة عام 1991، صفحة 628.

كبيرة إلى السمات الواجب توافرها في الرأسمالية. وبعد تأسيس الصين الجديدة، مرت الصين بمرحلة الديمقراطية الجديدة، بينما لم تظهر رأسمالية حقيقية. وقد حدث هذا الأمر بسبب اختيار الصين لنظام الديمقراطية الجديدة المختلف عن الرأسمالية بالإضافة إلى نظام الاشتراكية لاحقًا. وفي الحقيقة، قد حاول هذا النظام استقطاب الصين من المجتمع شبه الإقطاعي وشبه المستعمر بشكل مباشر وجذبها نحو نظام المجتمع الجديد وليس المجتمع الرأسمالي. فعلى الرغم من أن النظام الاقتصادي الذي أسسته الصين على خطى نموذج ستالين يتسم بسلطة مكثفة، وملكية عامة، وفاعلية تجارية منخفضة للشركات إلى غير ذلك من عيوب، مما أعاق تنمية القدرات الإنتاجية، وأدى في النهاية إلى أن تسلك الصين بصورة حتمية طريق الإصلاح والانفتاح، إلا أن النظام الاجتماعي للصين بعد الإصلاح والانفتاح كان -أيضًا- نظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية الذي يختلف تمامًا عن الرأسمالية. والاقتصاد والشركات الأهلية الفردية والخاصة... إلخ ممن ظهرت خلال الإصلاح والانفتاح لا يمكن أن تكون ذات سمات رأسمالية صرفة، كما أنها ليست ذات سمات اشتراكية صرفة (أو تقليدية)، إنما هي تابعة لسمات الاشتراكية ذات الخصائص الصينية للاقتصاد العام. أي أن الشركات الأهلية ليست عناصر خارجية، أو قوى خارجية غريبة على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، إنما هي عناصر، وقوى داخلية مألوفة لدى الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. إلى جانب ذلك، فإن التجارب والممارسات العملية خلال أكثر من ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح تبين أن النتيجة النهائية لتنمية الشركات الأهلية بالصين ربما تكون "الاندماج بين مصالح العمال ورأس المال"، ليست "البديل الجديد للرأسمالية". وعلى الرغم من أنه ما زال بإمكاننا رؤية انتهاكات أصحاب الشركات الفردية للقوانين والقواعد أو سلوكياتهم السيئة في الإضرار بمصالح الآخرين، إلا أن هذه السلوكيات ليست تيارًا سائدًا لتنمية الشركات الأهلية، كما أنها ليست ظواهر واسعة الانتشار في المجتمع الحالي، بل إن هؤلاء في النهاية يتلقون قيود النظام القانوني والاجتماعي الأساسي بالصين بالإضافة إلى العقوبات القانونية، حيث إن تركهم هكذا دون ضبط أو سيطرة أمر غير وارد. لذلك، لا يجب الالتفات إلى هذا المثال الاستثنائي على كل حال، أي لا ينبغي اتخاذ السلوكيات الفردية السيئة المخالفة للقانون التي يرتكبها أصحاب الشركات الفردية أساسًا رئيسًا للحكم على الخصائص الجوهرية للشركات الأهلية بالصين في المرحلة الراهنة.

وأخـيرًا، ومـن منظـور ترسـيخ النظـام الاقتصـادي الأسـاسي للاشـتراكية ذات الخصائـص الصينيـة، نجـد أن هنـاك حاجـة ملحـة في المرحلـة الراهنـة بالصـين إلى الاسـتمرار في تطوير الاقتصـاد والشركات الأهليـة بصـورة كبـيرة. فعـلى مـدار أكـثر مـن ثلاثـين عامًـا خـلال الإصـلاح والانفتـاح، ارتفعـت مكانـة الـشركات الأهليـة في الاقتصـاد الوطنـي وأصبحـت مهمـة تدريجيًّـا. فقـد أصبحـت الـشركات الأهليـة تدريجيًّـا بوتقـةً رئيسـة لجـذب العمالـة. حيـث إن أكـثر مـن 70% مـن العـمال في المجتمـع بأكملـه يمتلكـون وظائـف مختلفـة في المنظـمات الاقتصاديـة الأهليـة مثـل الـشركات الأهليـة، والكيانـات الصناعيـة والتجاريـة الفرديـة... إلـخ، فالعمالـة الموجـودة في الـشركات المملوكـة للدولـة تشـهد انخفاضًـا مسـتمرًّا بكميـات نسـبية ومطلقـة عـلى حـد سـواء مـن جانـب. ومـن جانـب آخـر، نمـت الـشركات الأهليـة الصينيـة لتصبـح كيانًـا مهـمًّا لدفـع الضرائـب بالصـين. فقـد اقـترب إجـمالي الضرائـب التـي تدفعهـا الـشركات الأهليـة حتـى الآن مـن نصـف إجـمالي ضرائـب المجتمـع بأكملـه، وتشـهد نسـبتها تصاعـدًا مسـتمرًّا، كـما يتـم تعزيـز دورهـا باسـتمرار، وتشـهد إسـهاماتها حيـال الدخـل المـالي بالصـين بـروزًا تدريجيًّـا. وكـما ذكرنـا في مـا سـبق، أنـه عنـد تحـول الصـين مـن دولـة اقتصاديـة كبـيرة إلى دولـة اقتصاديـة قويـة عـلى مسـتوى العـالم، سـتواجه التنميـة بالصـين تحديـات كثـيرة، كتحديـات المشـكلات الخاصـة بالمـوارد والتكنولوجيـا. لذلـك، لا بـدَّ مـن تطبيـق اسـتراتيجية "الخـروج"، والسـعي مـن خـلال هـذا للحصـول عـلى دعـم أكـثر عـلى مسـتوى المـوارد الاقتصاديـة والتكنولوجيـة الدوليـة. والـشركات الأهليـة هـي الـشركات التـي تسـتطيع إطـلاق العنـان بنسـبة كبـيرة لـدور "الخـروج" عنـد تلقـي القيـود الخاصـة بضوابـط ونظـام المنافسـة السـوقية الدوليـة خـلال مراحـل تطبيـق هـذه الاسـتراتيجية، ليسـت الـشركات المملوكـة للدولـة. وقـد تـم إثبـات هذه النقطـة مـن خـلال الممارسـات الحقيقيـة عـلى أرض الواقـع، والممارسـات لاحقًـا سـتمضي قدمًـا في إثبـات هـذه النقطـة أيضًـا. وفي ظـل هـذه الظـروف، فـإن الإصرار عـلى تشـجيع ودعـم وتوجيـه تنميـة الـشركات الأهليـة، ودفـع "خـروج" هـذه الـشركات، ليـس مسـألة تكنولوجيـا بسـيطة وترتيب ملكيـة، إنمـا هـي مشـكلة تتعلـق بـإذا مـا كانـت الاسـتراتيجيات الوطنيـة الكـبرى بالصـين يمكـن أن تُنفـذ بصـورة فعالـة وتحقـق نتائـج نهائيـة أم لا؟ فعلينـا الوقـوف عـلى هـذا المنظـور الجديـد وإجـراء تحليـلات غايـة في الدقـة، وإصـدار الأحـكام حولهـا، وتنفيذهـا.

باختصـار، إن الاتفـاق عـلى النظريـات الثـلاث سـالفة الذكـر، وتحديـد توجهـات هـذه

السياسات الثلاث الكبرى، أمر لا يساعد في القضاء على جميع أنواع القلق الذي يساور الناس من جذوره فحسب، بل إنه يفيد -أيضًا- في معالجة الفترات القصيرة لإنتاج الشركات الأهلية وأنشطة استثماراتها، كما أنه يصب بصورة أكبر في العمل تدريجيًّا على الإسراع في تحويل طرق التنمية الاقتصادية بالصين، وتحرير ودفع القدرات الإنتاجية لتحقيق تنمية أكبر، وأخيرًا يساعد -أيضًا- في دفع التنفيذ السريع للنهضة العظيمة للأمة الصينية.

ثانيًا: العمل قدمًا نحو تعميق إصلاح الآليات والنظم الاقتصادية، والقضاء على صعوبات نظام التنمية الكبرى للشركات الأهلية:

إن تأسيس أنظمة وآليات تتمتع بضبط ذاتي وتكيف تلقائي وتساعد في التنمية السليمة للاقتصاد والمجتمع هو أحد الأهداف المهمة لتعميق إصلاح آليات النظام الاقتصادي. فتفوق النظام الاقتصادي والاجتماعي بدولة ما أمر يتوقف بصورة أساسية على إذا ما كان هذا النظام يساعد في تحرير وتنمية القدرات الإنتاجية أم لا؟ والنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يساعد في تحرير وتنمية القدرات الإنتاجية يتضمن الأنظمة والقواعد التي تفيد في تشجيع دفع القدرات الإنتاجية، بالإضافة إلى الأنظمة والآليات التي تتمتع بضبط تلقائي، ووقاية ذاتية، وتحسين ذاتي حتى تستطيع أن تتكيف مع متطلبات تنمية القدرات الإنتاجية وتدفعها بصورة أفضل. لذلك، فإن النظام الجيد لا بدَّ وأن يصاحبه تحول وتحسين لأنظمته وآلياته التي تساعد في دفع القدرات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة. ويعد التحول والتحسين الدائم للأنظمة والآليات شرطًا داخليًّا لتنمية القدرات الإنتاجية، ونتيجةً لمشاركة ممثلي القوى الإنتاجية المتقدمة في تصميم وتحويل الآليات والأنظمة. فخلال أكثر من ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، يعتبر تحسين وتحويل تصميم الآليات وتشكيل الأنظمة بالصين في ظل التمسك بالنظام الحكومي الأساسي أحد الأعمال المهمة التي قمنا بها. وتختلف الأنظمة والآليات المعمول بها حاليًا كل الاختلاف عما كانت عليه قبل الإصلاح والانفتاح. كما أن فاعلية هذه الأنظمة والآليات أفضل من تلك القديمة تمامًا. ولكن، تماشيًا مع التنمية المستمرة للاقتصاد والمجتمع والتعقد المتزايد للعلاقات الاقتصادية في الأسواق، فإن الأنظمة والآليات الجديدة التي تم تشكيلها خلال الإصلاح والانفتاح أصبحت تعاني -أيضًا- من خصائص "قديمة" تدريجيًّا، وبدأت فاعليتها في دفع تنمية

القـدرات الإنتاجيـة تنخفـض. والسـبب وراء هـذا الأمـر هـو الخصائـص الثوريـة التـي تتمتـع بهـا القـدرات الإنتاجيـة، وعـدم قـدرة تغـيرات النظـام الاقتصـادي والاجتماعـي عـلى اللحـاق بمتطلبـات التنميـة السريعـة الخاصـة بهـا. لذلـك، يتمتـع العمـل قدمًـا نحـو تعميـق إصـلاح النظـم والآليـات الاقتصاديـة بمغـزى شرطـي في القضـاء عـلى المصاعـب عـلى مسـتوى أنظمـة التنميـة الكـبرى للـشركات الأهليـة.

والعمـل قدمًـا نحـو تعميـق إصلاحـات أنظمـة وآليـات الإدارة الاقتصاديـة يعالـج بصـورة حقيقيـة وفعالـة مشـكلات تمويـل الـشركات الأهليـة. وتعـد غالبيـة الـشركات الأهليـة شركات صغـيرة ومتوسـطة، أمـا الغالبيـة العظمـى منهـا فهـي شركات متناهيـة الصغـر. ونظـرًا لانخفـاض مسـتوى ائتـمان الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة خاصـة الـشركات متناهيـة الصغـر، وإمكانـات الرهـن العقـاري الضعيفـة، فغالبًـا مـا يكـون تمويـل هـذا النـوع مـن الـشركات صعبًـا نسـبيًّا. وصعوبـات التمويـل للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة موجـودة -أيضًـا- في الـدول الغربيـة. فهـذه المشـكلة لا تنفـرد بهـا الصـين دون غيرهـا مـن الـدول، إلا أن المشـكلات التـي مـن الصعـب إيجـاد حلـول لهـا في الـدول الغربيـة ذات اقتصـاد السـوق، ينبغـي حلهـا في الصـين؛ لأن هنـاك عـددًا كبـيرًا جـدًّا مـن الاختلافـات بـين اقتصـاد السـوق في الصـين ومـا هـو عليـه في الـدول الغربيـة. فنظـام اقتصـاد السـوق بالصـين هـو "نظـام الإدارة الاقتصاديـة الـذي تطلـق السـوق فيـه العنـان للـدور الرئيـس لتوزيـع المـوارد، وذلـك في ظـل سـيطرة وتنظيـم كلي مـن الدولـة"[24]. وفي هـذا الإطـار المؤسـسي، تتشـابه السـوق كونهـا أساسًـا لتوزيـع المـوارد مـع الـدول الغربيـة ذات اقتصـاد السـوق، ولكـن، عـادة لا تطبـق هـذه الـدول السـيطرة والتنظيـم الـكلي الاعتيـادي للأسـواق، ولا تسـتخدم بشـكل روتينـي أسـلوب الإدارة الاقتصاديـة القائـم عـلى مشـاركة الـشركات المملوكـة للدولـة في المنافسـة السـوقية. لذلـك، هـذه المشـكلة بالتأكيـد يمكـن إيجـاد حـل لهـا في الصـين. ويمكـن البحـث عـن هـذا الحـل في الاشـتراكية ذات الخصائـص الصينيـة والنظـام الاقتصادي الأسـاسي الخـاص بهـا، أو في نظـام الإدارة الاقتصاديـة الخـاص بالصـين. وجوهـر الاشـتراكية ذات الخصائـص الصينيـة هـو إعطـاء الأولويـة للشـعب، وضـمان وتحسـين حياتـه. وأسـاس حيـاة الشـعب هـو العمـل والتوظيـف. وتعـد الـشركات الأهليـة بوتقـةً رئيسـةً للتوظيـف بالصـين. فضـمان

24- خو جين تاو: (كلمة خلال إحياء الذكرى الثلاثين للاجتماع الكامل الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني)، (صحيفة الشعب اليومية) 19 ديسمبر 2008، الطبعة الأولى.

وتحسين بقاء وتنمية الشركات الأهلية هو شرط أوليّ وعاجل. لذلك لا بدَّ من معالجة صعوبات التمويل الخاصة بالشركات الأهلية بصورة فعلية وجيدة. كما ينبغي دمج التمويل الشعبي غير الحكومي، وفتح أسواق التمويل الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحسين تصميم الأنظمة، بالإضافة إلى معالجة مشكلة تأسيس وتطوير البنوك الصغيرة والمتوسطة ذات الصفة الإقليمية كبنوك المحافظات، وبنوك المجتمعات، وبنوك الريف والحضر... إلخ، وذلك على مستوى الأنظمة والآليات المعنية، من هنا يمكن تأسيس أنظمة وآليات تساعد في تسهيل تمويل الشركات الأهلية خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، يجب -أيضًا- استخدام الموارد المالية للدولة، وتأسيس صناديق لضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الدعم المالي الحكومي، وخفض عتبة القروض المدعومة بالرهن العقاري للشركات الأهلية، ورفع قدرات ضمان الرهن العقاري لهذه الشركات، وتقديم تسهيلات أكثر لتمويل الشركات الأهلية على مستوى الأنظمة الادارية، وصياغة أنظمة جديدة لتيسير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات السمات الصينية.

وبعد إصدار مجلس الدولة في عام 2005 لـ"المقترحات الـ36 للشركات غير العامة" (أي مقترحات مجلس الدولة بشأن تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام كالفردي والخاص... إلخ)، وعلى الرغم من أن "السماح القانوني لجميع أنواع الشركات الخاصة والفردية بإجراء عملياتها التجارية" قد أصبح أمرًا متفقًا عليه، إلا أن مشكلة دخول الشركات الأهلية القطاعات والصناعات ذات السمات الاحتكارية على المستوى العملي ما زالت موجودة ولم تعالج بعد. بالإضافة إلى ذلك، تشكلت مفاهيم "الأبواب الزجاجية"، و"الأبواب المتأرجحة"، فإما يبدو على الشركات أنها بالفعل دخلت هذه القطاعات ولكنها في الحقيقة لم تدخل بعد، أو أنها تخرج بعد الدخول، لذلك، برزت ظاهرة "دخول الحكومة وانسحاب الشركات الأهلية" بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2007.

ومنذ اشتعال الأزمة المالية بالولايات المتحدة في عام 2007، قلصت السياسات النقدية المتساهلة التي نفذتها الحكومة الصينية من أجل تحفيز الاقتصاد إلى حد ما من تأثيرات الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الصيني، كما دفعت التنمية المستقرة للاقتصاد الصيني. ولكن، ينبغي إدراك أن معظم النقد المتداول يتدفق في الشركات عن

طريـق الحكومـة، والـشركات المملوكـة للدولـة لا تنفـق هـذه الأمـوال في بنـاء البنيـة التحتيـة بصورة معقولـة وفقًـا للمتطلبـات المعنيـة، إنمـا تضعهـا في قطاعـات تسـتطيع أن تـدر لهـا أرباحًـا أكـثر كالقطـاع العقـاري، وأسـواق الأسـهم والسـندات... إلـخ، ولم يـؤدِ هـذا الأمـر إلى موجـة جديـدة مـن ارتفـاع أسـعار العقـارات فحسـب، بـل إن الأهـم مـن ذلـك هـو بـروز ظاهـرة "دخـول الحكومـة وانسـحاب الـشركات الأهليـة" في بعـض القطاعـات.

ويعـد بـروز ظاهـرة "دخـول الحكومـة وانسـحاب الـشركات الأهليـة" نتاجًـا لمرحلـة محـددة مـن التطـور، وتوضـح ضرورة العمـل قدمًـا عـلى إصـلاح نظـام الإدارة الاقتصاديـة، ومعالجـة صعوبـات دخـول الـشركات الأهليـة في قطاعـات محـددة وتطورهـا بهـذه القطاعـات عـلى مسـتوى الأنظمـة بصـورة فعليـة. وقـد أصـدر مجلـس الدولـة في عـام 2010 "المقترحـات الـ36 الجديـدة" (أي مقترحـات مجلـس الدولـة بشـأن تشـجيع وتوجيـه التنميـة السـليمة للاسـتثمار الخـاص)، وباعتبـاره إضافـةً لـ"البنـود الـ36 للـشركات غـير العامـة"، فقـد حاولـت هـذه المقترحـات القضـاء عـلى احتـكار القطاعـات، وتقديـم دعـم أكـبر لتنميـة الاسـتثمار الخـاص والـشركات الأهليـة. ولكـن، لم يتـم إيجـاد حلـول لمشـكلة دخـول الـشركات الأهليـة لعـدد مـن القطاعـات حتـى الآن. والسـبب هـو المصلحـة، خاصـة وقـد أصبحـت المصالـح الفرديـة في القطاعـات والتشـعب الإداري عقبـة رئيسـة. فيعتـبر إضفـاء السـمات الصناعيـة والإداريـة عـلى المصالـح الفرديـة شـكلًا خاصًّـا لعلاقـات المصلحـة في المرحلـة الحاليـة بالصـين، كـما تعـد سـمة كبـيرة لهـذه العلاقـات. بالإضافـة إلى ذلـك، يعـد احتـكار القطاعـات نتاجًـا للتـزاوج بـين رأس المـال والسـلطة، في ظـل ظـروف السـلطة الإداريـة للدولـة[25]. ويجـب أن يكـون لدينـا معرفـة واضحـة بهـذا الأمـر. وإلا سـيكون مـن الصعـب علينـا فهـم السـبب وراء تأكيـد اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي ومجلـس الدولـة عـدة مـرات عـلى إمكانيـة دخـول الـشركات الأهليـة القانونيـة في جميـع القطاعـات في مـا عـدا المجـالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة المعنيـة بالأمـن الاقتصـادي، والفـروع الرئيسـة للاقتصـاد الوطنـي بالإضافـة إلى المـوارد التـي لا يمكـن توزيعهـا بصـورة فعالـة في الأسـواق، بينـما لا تسـتطيع دائمًـا الدخـول بصـورة عمليـة، إلى غـير ذلـك مـن مشـاكل. ومـن هـذا المنظـور نجـد أن العمـل قدمًـا عـلى إصـلاح نظـام الإدارة الاقتصاديـة سـيقضي عـلى الاعتـماد عـلى علاقـات الملكيـة،

25- تشن جيا جوي: (معالجة العلاقة بين الحفاظ على النمو وتعديل هيكل التنظيم الصناعي)، (جريدة العلوم الاجتماعية بالصين)، 19 نوفمبر 2009.

والسلطات الإدارية التي تقسم وفقًا للإدارات في جميع الصناعات والقطاعات في ما عدا القطاعات والصناعات التي تحظرها القوانين الثلاثة سالفة الذكر، وسيوحد الأنظمة والآليات الإدارية وفقًا للصناعات والقطاعات. وإذا اتخذنا السكك الحديدية، والطرق السريعة، والطيران، والنقل المائي، وأعالي البحار مثالًا، نجد أن هذه القطاعات تتبع في الأساس وسائل النقل والمواصلات، لذلك، يمكن التفكير مليًّا في إلغاء النظام الإداري للقطاعات المهنية التقليدية بشكل شامل، وتحويله إلى نظام إدارة موحدة لوزارة النقل والمواصلات أو لجنة النقل والمواصلات التابعة مباشرة لمجلس الدولة الصيني. وتحويل نظام جميع إدارات الأعمال الخاصة بالسكك الحديدية، والطرق السريعة، والطيران، والنقل المائي، وأعالي البحار... إلخ إلى نظام الشركات، أما بخصوص ماهية من يتولي الإدارة، فيمكن القيام بتقسم ضروري وفقًا لنظام الملكية، كما يمكن تأسيس منظمات إدارية غير حكومية ذات مكانة أعلى من هذه الشركات، تقوم بإدارة الانضباط الذاتي لهذه الشركات، ولكن المبدأ العام هو: جميع الشركات العاملة تعود إلى الأسواق، وجميع الشركات الصغيرة والكبيرة أعضاء متساوون في أسواق المواصلات والنقل. وتنوب وزارة النقل والمواصلات التابعة لمجلس الدولة الصيني عن الدولة فقط في ممارسة حق التنظيم والسيطرة على الإدارة والسياسات التشغيلية للقطاعات والصناعات، وتقوم بتوجيه سياسي وإداري وتنظيم كلي لشركات المواصلات والنقل. ومن خلال الضوابط الداخلية التي تسمح للشركات على اختلاف نظام ملكيتها بممارسة أعمالها وفقًا لرؤوس أموالها، يمكن اختيار وممارسة الأنشطة الإنتاجية في مختلف القطاعات بشكل مستقل، وتشكيل وتحسين أنظمة وآليات للأعمال الاقتصادية تتسم بالمنافسة العادلة، وتعطي الأولوية للكفاءة، مما يساعد في العمل قدمًا على رفع فاعلية توزيع الموارد واستخدامها، من ثم ستشهد الشركات الأهلية بالصين مزيدًا من التنمية المستدامة السليمة، وسيصبح تحويل طرق التنمية الاقتصادية واقعًا ملموسًا، كما سيستمر الاقتصاد الوطني الصيني في الحفاظ على نمو سريع وجيد خلال فترات طويلة الأجل.

ولا يقتصر دون شك القضاء على صعوبات الأنظمة الخاصة بالتنمية الكبرى للشركات الأهلية فقط على الجوانب الثلاثة سالفة الذكر، ولكنها الجوانب الرئيسة التي تتمتع بمغزى غاية في الأهمية في القضاء على هذه الصعوبات. فإذا تمت معالجة هذه الجوانب الثلاثة، بالإضافة إلى تحسين بعض الجوانب الأخرى، ربما تتمتع الشركات

الأهلية بالصين في الفترة الجديدة بتنمية كبرى جديدة، كما أنه من الممكن أن تخطو التنمية الاقتصادية بالصين خطوة كبرى جديدة أيضًا.

ثالثًا: تعزيز تأسيس قدرات الابتكار المستقل، والقضاء على صعوبات أسواق التحول والتنمية الكبرى للشركات الأهلية:

قد بينت دراسات بول كروغمان أن الاحتكار قصير المدى للأسواق الذي يسببه التقدم التكنولوجي يساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ويزيد من الاستفادة من العولمة الاقتصادية أيضًا.[26] وبسبب علاقة الربحية هذه، ستعمل الشركات بصورة إيجابية على تحقيق مزيد من الابتكار التكنولوجي، من أجل تحسين منتجات الشركات أو رفع تقنيات الإنتاج، ومن ثم رفع القدرات التنافسية للشركات في الأسواق، وتغيير بيئة الأسواق، وزيادة الأرباح الإضافية للشركات. وتتطابق نتيجة أبحاث كروغمان السابقة مع وجهة نظر جوزيف شومبيتر الخاصة بأن رغبة الشركات في القيام بالاستثمار والابتكار التكنولوجي في المعارف الجديدة التي يسهل من خلالها تحقيق مكانة احتكارية للأسواق وأرباح إنتاجية احتكارية هي أمر يساعد في دفع التنمية المستمرة للاقتصاد الوطني[27]. بينما يجب الانتباه إلى أن كل ما ناقشه كل من كروغمان وشومبتير على حد سواء هو أعمال أو بالأحرى طموحات الشركات بمعناها العام فحسب. وفي الحقيقة ليس لجميع الشركات القدرة على القيام بابتكارات تكنولوجية في الحياة الواقعية. وقد أشار تقرير بحثي صادر عن مركز دراسات الاقتصاد الخاص التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بوضوح إلى أن الشركات الأهلية التي تختلف على مستوى أعمالها ونطاقها تختلف -أيضًا- في أشكال وطرق ابتكاراتها. وبالنسبة للشركات الأهلية بالصين خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، قد يكون التقليد التكنولوجي الشكل الأكثر فاعلية للتحسن التكنولوجي لهذه الشركات. في الوقت نفسه، أشار التقرير بوضوح -أيضًا- إلى أن بيئة الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية خلال المرحلة الحالية بالصين ما زالت سيئة نسبيًّا، مما يؤثر في الابتكار التكنولوجي

26- (الولايات المتحدة) بول كروغمان: (النظريات الجديدة لبول كروغمان حول التجارة الدولية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2001، الصفحة 176.

27- Schumpeter, J., 1942, Capitalism, Socialism and democracy, New York.

للشركات واختيار أشكال هذا الابتكار.[28] وبيئة الابتكار التي تم ذكرها هي في الحقيقة تأثير الهيئات الحكومية والضرائب التي أشار إليها كروغمان في قيام الشركات بالابتكار التكنولوجي.[29] وفي ظل التغيرات النسبية الواضحة لأسعار عناصر الإنتاج بالوقت الراهن في الصين، وتطور هذه التغيرات نحو اتجاه يفيد في الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية، فالقضاء على صعوبات الخلل في الابتكار التكنولوجي لهذه الشركات وأزمات الأسواق التي تتطور بصورة كبيرة في حاجة إلى بذل أقصى المجهودات لتعزيز تأسيس الجوانب التالية.

أولًا: ينبغي المضي قدمًا في تشجيع ودعم وضع أنظمة جديدة للابتكار المستقل للشركات الأهلية؛ حيث يحتاج الابتكار المستقل للشركات الأهلية دعمًا من الأنظمة والسياسات الوطنية. فالعمل قدمًا على تعزيز تشجيع ودعم الدولة لتأسيس أنظمة الابتكار المستقل للشركات الأهلية يعتبر تعزيزًا لتأسيس اللوائح والأنظمة المعنية للدولة، وإصلاح وتحسين مختلف اللوائح والأنظمة التي تساعد على تشجيع ودعم الابتكار المستقل للشركات الأهلية لا يبين توجه سياسات الدولة فحسب، بل يبين -أيضًا- أهداف التنمية الوطنية، فإصدار اللوائح والأنظمة التي تساعد بصورة أكبر وأفضل على الابتكار المستقل للشركات الأهلية هو أمر يساعد في تخفيض تكلفة الابتكار التكنولوجي لهذه الشركات خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة منها، كما أنه يفيد -أيضًا- في تطبيع الابتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة لهذه الشركات. ويعد إدراج الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية ضمن نظام الابتكار الوطني -ومن ثم إعداد وتشكيل نظام ابتكار تكنولوجي للشركات يرتبط بصورة مباشرة بالصناعات الناشئة والاستراتيجية- شرطًا مهمًّا وضروريًّا لتعزيز وضع الأنظمة التي تلبي متطلبات أعمال اقتصاد السوق، وتدفع بفاعلية الابتكار المستقل للشركات الأهلية. كما لا بدَّ من تقديم مزيد من التسهيلات قدر الإمكان للشركات الأهلية خلال قيامها بالابتكار التكنولوجي كالدعم المالي، ومشروعات الإصلاح التكنولوجي، والإنتاج التجريبي للسلع الجديدة، وتقديم التقارير المعنية... إلخ، لدفع الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية بصورة

28- ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القوة التنافسية للشركات الأهلية – الابتكار المستقل، ومؤشر القوة التنافسية) رقم 3، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2006، صفحات 7~ 14.

29- (الولايات المتحدة) بول كروغمان: (النظريات الجديدة لبول كروغمان حول التجارة الدولية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2001، الصفحة 158.

أفضل، والارتقاء بقدرات المنافسة السوقية طويلة الأجل لهذه الشركات.

ثانيًا: يجب العمل بصورة إيجابية على توسيع تأسيس المنصات الخدمية الخاصة بالابتكار لدى الشركات الأهلية، ودمج الموارد الابتكارية لهذه الشركات بصورة فعالة. فعادة ما تكون الشركات الأهلية الكبيرة أقوى بصورة نسبية، وقدرات التكامل السوقي لموارد الابتكار الخاصة بها دائمًا ما تكون أقوى بكثير من الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة، مما يجعلها تتمتع بقدرات أكثر على إجراء عدد أكبر من الابتكارات المستقلة واسعة النطاق، لذلك، يعتبر استخدام الأسواق في دفع الشركات الأهلية الكبيرة بصورة مضبوطة للقيام بابتكارات مستقلة أمرًا عادلًا ومعقولًا وواقعيًّا، أما بالنسبة للشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة، فنظرًا لنطاقها الصغير، والخلل في قوتها المالية ومواردها البشرية، تعاني قدرات دمج موارد الابتكار لديها من الضعف النسبي. لذلك، يعتبر الاعتماد فقط على الأسواق في محاولة فتح أبواب أكثر لهذه الشركات للقيام بمزيد من الابتكارات المستقلة أمرًا غير واقعيّ. ويتطلب هذا الأمر أن تقف الحكومة على مستوى أعلى من المجتمع، فتؤسس منصة لخدمات الابتكار تكون قادرة على تلبية احتياجات ضوابط الابتكار السوقي، بالإضافة إلى مواكبة الظروف والخصائص الذاتية للشركات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق هدف التكامل الفعال لموارد ابتكار الشركات الأهلية، ودفع التنمية في هذه الشركات بصورة أفضل وأسرع. ومن الممكن التفكير مليًّا في الجوانب الثلاثة التالية كبداية لتأسيس هذه المنصة: الجانب الأول: تكاتف مؤسسات البحث العلمي والشركات، وتأسيس آليات الربط السريع والفعال بين البحث العلمي والتطبيق، والإسراع في عملية تحويل ثمار البحث العلمي إلى نتاج واقعي وملموس. الجانب الثاني: بناء اتحاد للابتكار الصناعي، ودمج موارد الابتكار من خلال هذا الاتحاد، وتقديم خدمات أكثر للابتكارات الخاصة بالشركات الأهلية. فلا بدَّ من الربط بصورة عضوية بين الشركات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط الصناعي، والأبحاث المعنية المتخصصة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بمساعدة آليات السوق، وعلى أساس احتياجات التنمية في الشركات، ووفقًا للضوابط الداخلية لتنمية الأسواق، من أجل بناء منصات ابتكارية، وتشكيل اتحادات خاصة بمختلف الابتكارات، والعمل بصورة جماعية لمعالجة المشكلات الرئيسة، ودفع الابتكار المستقل لدى الشركات الأهلية بالصين لتحقيق مزيد من التنمية.

ثالثًـا: تأسـيس النظـام القانـوني الـذي يعـزز الحمايـة الفعالـة للإنجـازات الابتكاريـة الخاصـة بالـشركات الأهليـة. فقـد بينـت الدراسـات النظريـة أن إيجابيـة الابتـكارات التكنولوجيـة وحجمهـا يتوقـف عـلى توقعـات المُبتكِـر لعوائـد الابتـكارات في ظـل الاحتـكار التكنولوجـي قصـير الأمـد.[30] لذلـك، فإمكانيـة الحمايـة الفعالـة لثـمار الابتـكارات مـن عدمـه، ومـن ثـم إمكانيـة جعـل المبتكريـن يحصلـون عـلى عوائـد ابتكاراتهـم بأقـصى قـدر (هـذه العوائـد تظهـر عـلى مسـتوى الأسـواق في شـكل أربـاح تكنولوجيـة احتكاريـة قصـيرة الأجـل)، أصبحـت في الحقيقـة مقدمـات مؤسسـية لتمتـع الـشركات بالإيجابيـة للقيـام بالابتـكار التكنولوجـي مـن عدمـه. ويعـد الاجتهـاد مـن أجـل إضفـاء عمـر أطـول عـلى الربحيـة السـوقية للثـمار الابتكاريـة، ومنـع الآخريـن مـن التقـاط هـذه الثـمار واسـتغلالها بصـورة سريعـة مضمونًـا أساسـيًا وحلقـة رئيسـة لزيـادة الحكومـة مـن حمايتهـا الفعالـة للثـمار الابتكاريـة للـشركات. وفي هـذا الجانـب، فـإن تعزيـز حمايـة الملكيـة الفكريـة، ومكافـأة الابتـكار للـشركات هـي وظائـف واجبـة عـلى الحكومـة. وتعزيـز الكفـاح ضـد تقليـد الابتـكارات التكنولوجيـة هـو أسـاس تعزيـز حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، فالقضـاء تمامًـا مـن خـلال الأنظمـة عـلى حواجـز الحمائيـة المحليـة التـي تشـجع تقليـد الابتـكارات هـو أمـر يعمـل عـلى تعزيـز وتحسـين تأسـيس النظـام القانـوني لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة وبنـاء المنظومـة القانونيـة المعنيـة بـه.

رابعًـا: وضـع خطـة لتنميـة الابتـكار المسـتقل الخـاص بالـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة، وإدراجهـا ضمـن منظومـة الابتـكار الوطنيـة. فالتجـارب التنمويـة لمختلـف الـدول توضـح أن الابتكار في حاجـة إلى إنفـاق مـالي كبـير، ولكـن دائمًـا مـا تكـون الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة ذات القـوة الماليـة المحـدودة هـي مـن يجـرؤ عـلى المخاطـرة والقيـام بالابتـكارات. وقـد طـرح هـذا الأمر سـؤالًا، وهـو كيـف يمكـن تشـجيع ودفـع الـشركات الأهليـة بصـورة أفضـل للقيـام بابتـكارات مسـتقلة، والارتقـاء بقدراتهـا عـلى الابتـكار التكنولوجـي بالصـين؟ ربمـا يكـون وضـع خطـة تنمية على المسـتوى الوطنـي -تسـاعد في تشـجيع الابتـكار المسـتقل للـشركات الأهليـة خاصـة الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة وإدراج هـذه الخطـة ضمـن منظومـة الابتـكار الوطنيـة- خيـارًا حكيـمًا وفعـالًا. وتشـهد

30- (الولايات المتحدة) بول كروغمان: (النظريات الجديدة لبول كروغمان حول التجارة الدولية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2001، الصفحة 159.

ظواهـر الدخـول المتكـرر للـشركات الأهليـة في قطاعـات ذات مسـتوى منخفـض بالإضافـة إلى المنافسـات الشرسـة بـروزًا حـادًّا، مـا يعـوق الابتـكار المسـتقل لهـذه الـشركات، ويحـد مـن التنميـة المسـتحقة لهـا. لذلـك، فـإن تحقيـق تحويـل طـرق التنميـة الاقتصاديـة، وتعديـل هيـكل النمـو الاقتصـادي أمـور تتطلـب بالـضرورة الارتقـاء بالابتـكار المسـتقل للـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة والتنميـة الخاصـة بـه إلى مسـتوى اسـتراتيجي وطنـي، ووضـع الخطـط لـه، وإدراجـه ضمـن منظومـة الابتـكار الوطنيـة، وتشـكيل نظـم وآليـات طويلـة المفعـول للابتـكار المسـتقل للـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة بالصـين، ورفـع ابتـكارات هـذه الـشركات وتنميتهـا حتـى تصـل إلى مسـتوى جديـد، ومـن ثـم إرسـاء أسـاس متـين للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة بالصـين.

رابعًا: تحسين سياسات الانتقال الصناعي، وتشكيل قدرات تنافسية جديدة وقوية للشركات الأهلية بصورة سريعة:

بينـت التجـارب أن تنميـة وتطويـر المجموعـات الصناعيـة أمـر يحمـل عوائـد إنتاجيـة. فالمجموعـات الصناعيـة لا تمنـع التنافـس بـين الـشركات بداخلهـا سـواء كانـت تعمـل في النشـاط التجـاري ذاتـه أو مختلفـة النشـاط، كـما أنهـا تسـاعد في تعزيـز التكامـل والتعـاون بـين مختلـف الـشركات بداخلهـا، وتشـكل تناغـمًا جماعيًّـا في مـا بـين الـشركات، وتوفـر مزايـا عـدة منهـا التكلفـة المنخفضـة لإنتـاج الـشركات، وتمايـز المنتجـات عـلى أسـاس الجـودة العاليـة، بالإضافـة إلى مزايـا تسـويقية واسـعة النطـاق... إلـخ، هـذا مـن جانـب. ومـن جانـب آخـر، فـإن تنميـة وتطويـر المجموعـات الصناعيـة يمكـن أن يسـاعد في تشـكيل منظومـة الابتـكار الصناعـي الإقليمـي، وذلـك مـن خـلال التفاعـل بـين الهيئـات الإداريـة والـشركات، مـا يصـب في مصلحـة الارتقـاء بصـورة كبـيرة بالقـدرة عـلى الابتـكار التعـاوني لمختلـف الـشركات في المجموعـات الصناعيـة.[31] وهنـاك ترابـط كبـير بـين تشـكيل المجموعـات الصناعيـة والتجمـع الصناعـي الإقليمـي والتجمـع الجغـرافي الصناعـي. وتطويـر المجموعـات الصناعيـة أمـر لـن يسـاعد في الارتقـاء بالقـدرات التنافسـية للشركات فحسـب، بـل إنـه يفيـد -أيضًـا- في الاسـتمرارية الذاتيـة والاتجـاه التوسـعي للصناعـات داخـل المجموعـات.[32]

31- وي شو خوا، شي بي خوا: (حول المزايا التنافسية لتكتل الشركات)، (الاقتصاد الصناعي بالصين)، عام 2002، العدد الأول، صفحة 59~ 65.

32- وي خو كاي: (علم الاقتصاد الإقليمي الحديث)، دار نشر الإدارة الاقتصادية، طبعة عام 2006، صفحة 172.

ومـن الـضروري الانتبـاه إلى أن تنميـة وتطويـر المجموعـات الصناعيـة لهـا حـدود أيضًـا. فقـد قـام عـدد كبـير مـن الباحثـين مثـل لـو وابراهامسـون وغـيره بدراسـات وأبحـاث حـول مراحـل تطـور هـذه المجموعـات، وتوصلـوا في النهايـة إلى نتيجـة مهمـة، وهـي بعـد وصـول تنميـة وتطويـر المجموعـات الصناعيـة إلى مسـتوى محـدد، خاصـة مسـتوى النضـوج، تدخـل في مرحلـة تكيـف جديـدة بصـورة تلقائيـة، خـلاف ذلـك، تشـهد هـذه المجموعـات بـروز ظاهـرة انعـدام الاقتصـاد. ولـو لم يتـم التغلـب عـلى هـذه الظاهـرة مـن خـلال الابتـكار التكنولوجـي، فـإن التوسـع المفـرط لهـذه المجموعـات سـيؤدي عـلى العكـس إلى التدهـور الصناعـي، حتـى قـد يسـفر عـن الانهيـار الصناعـي. [33] وفي ظـل هـذه الظـروف، ربمـا تختـار الـشركات داخـل مجموعـات صناعيـة الانتقـال خـارج هـذه المجموعـات، أي تنقـل قوتهـا الإنتاجيـة إلى منطقـة تسـاعدها أكـثر عـلى الارتقـاء بقدراتهـا التنافسـية الخاصـة، لذلـك تنضـم إلى مجموعـات صناعيـة جديـدة. وقـد شـهدت الصـين في الآونـة الأخـيرة بـروزًا لظاهـرة انتقـال الـشركات ذات المسـتويات والنطاقـات المحـددة، خاصـة ظاهـرة انتقـال الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة. حيـث تنتقـل هـذه الـشركات مـن الـشرق إلى الغـرب، ومـن الجنـوب إلى الأقاليـم الشـمالية، وهـذه الظاهـرة هـي في حقيقـة الأمـر تعديـلات كـبرى عـلى المسـتوى المـكاني للمجموعـات الصناعيـة. وفي مـا يتعلـق بقـدرة هـذه التعديـلات عـلى تشـكيل مزايـا تنافسـية قويـة ومسـتدامة مـن عدمهـا [34]، فهـذا الأمـر يتوقـف بصـورة رئيسـة عـلى عنصريـن، الأول: الفـترة المسـتغرقة منـذ انتقـال الـشركات حتـى تشـكيل القـدرات التنافسـية لهـا؛ الثـاني: دفـع السياسـات المعنيـة بالدولـة وقوتهـا. ونحـن في حاجـة إلى التركيـز عـلى الجوانـب التالية، مـن أجـل مواكبـة احتياجـات التنميـة الكـبرى بالصـين بعـد أن أصبحـت ثـاني أكـبر كيـان اقتصـادي بالعـالم، ولتشـجيع ودعـم التوزيـع الإقليمـي المعقـول للصناعـات والارتقـاء بالقـدرات التنافسـية السـوقية للـشركات بصـورة فعالـة مـن خـلال المجموعـات الصناعيـة.

أولًا: لا بـدَّ مـن الاهتـمام عـلى المسـتوى الوطنـي بصياغـة خطـط انتقـال صناعـي للـشركات الأهليـة تلبـي الاحتياجـات الخاصـة باسـتراتيجيات التنميـة الوطنيـة الكـبرى بالصـين. فمـن وقائـع التنميـة الاقتصاديـة الحاليـة بالصـين، نجـد أن تعديـلات التوزيـع المـكاني للـشركات والتـي كانـت نتيجـة للتعديـلات الهيكليـة والارتقـاء الصناعـي تظهـر بصـورة رئيسـة في

33- Low,M.,& Abrahamson,E.,1997, Movements, bandwagons, and clones: Industry evolution and the entrepreneurial process. Journal of business Venturing 12 (6):435～457.

34- Poter,M. E.,1998, Clusters and new economics competition. Harvard Business Review(11)

انتقال الشركات التي تشهد انخفاضًا تدريجيًّا في إنتاجية عملها وقدراتها التنافسية في الأسواق بالمناطق الساحلية في الأجزاء الشرقية إلى مناطق الغرب الأوسط والمناطق الشمالية. وخلال مراحل هذا الانتقال، كان إجازة وبناء مجموعة مدن وانجيانغ التي تعتبر مناطق تجريبية للانتقال الصناعي على ضفاف نهر اليانجستي تجربة جديدة بادرت باتخاذها الحكومة الصينية لدفع انتقال صناعات المناطق الشرقية إلى مناطق الغرب الأوسط، من خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية، وكان لهذا الأمر مردود نموذجي قوي، ومغزى بعيد المدى. وعلى الرغم من أن انتقال الشركات عبر الأقاليم هو خيار مستقل للشركات التي توجهها الأسواق، إلا أن التجارب قد بينت أن انتقال الشركات عبر الأقاليم أو التعديلات الكبرى للتوزيع المكاني حتى في الدول ذات الاقتصاد السوقي الناضج لا ينفصل تمامًا عن التوجيه الحكومي ودعم السياسات. فيعد هذا الأمر متطلبًا حتميًّا للتعقد التدريجي الذي تشهده تنمية اقتصاد السوق في الحقبة المعاصرة، وعلامةً مهمة على الارتقاء الجديد الذي ظهر في جودة تعديلات التوزيع المكاني للصناعات. وفي ضوء هذا، فإن صياغة خطط وطنية للانتقال الصناعي تتسق مع الضوابط الداخلية لتنمية اقتصاد السوق، وتلبي احتياجات مصالح الانتقال الصناعي للشركات الأهلية، ورفع الانتقال الصناعي للشركات الأهلية إلى مستوى الخطط الوطنية للتنمية الإقليمية، وتقديم إرشادات قوية، ودعم سياسي لهذا الأمر، بالإضافة إلى رفع سلوكيات هذا الانتقال الصناعي على مستوى الشركات إلى مستوى أنشطة انتقال صناعي على مستوى الدولة، وربطه ببناء وتنمية المناطق الوظيفية الرئيسة بالدولة، وذلك طبقًا للمتطلبات الداخلية لتعديلات التوزيع المكاني للشركات الأهلية واتجاهاتها التنموية، وعلى مستوى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإقليمية بالصين أمر ذات مغزى استراتيجي وتطبيقي مهم. كما أن صياغة هذه الخطط على المستوى الوطني لا تساعد في الارتقاء الكبير بفاعلية انتقال الشركات الأهلية فحسب، بل إنها تفيد -أيضًا- في رفع العوائد الاقتصادية للانتقال الصناعي لهذه الشركات بصورة حادة، كما أنها تصب في مصلحة الارتقاء بالقدرات التنافسية الشاملة للاقتصاد الوطني بصورة كبيرة، ما جعلها تتمتع بأهمية بعيدة المدى، لذلك ينبغي المضي قدمًا في دفعها، وتنفيذها على أكمل وجه.

ثانيًا: تشجيع ابتكار نموذج للهجرة الصناعية الخاصة بالشركات الأهلية. فقد بدأ

الانتقـال الصناعـي عـبر المناطـق بالصـين في التبلـور، إلا أن مختلـف الـشركات بالصـين ليـس لديهـا الخـبرة أو النـماذج التـي تسـاعدها في هـذا الجانـب؛ لذلـك ينبغـي عـلى غالبيـة شركاتنـا خاصـة الـشركات الأهليـة الرجـوع إلى خـبرات وتجـارب الهجـرة الصناعيـة عـبر المناطـق بالـدول المتقدمـة بصـورة إيجابيـة، بالإضافـة إلى تعلـم توطـين هـذه التجـارب، وإجـادة ربطهـا بالواقـع الصينـي، وخلـق خـبرات جديـدة لهـذه الهجـرة الصناعيـة تتوافـق مـع الظـروف الوطنيـة بالصـين، وتشـكيل نمـوذج جديـد يتمتـع بخصائـص صينيـة للهجـرة الصناعيـة عـبر المناطـق. لذلـك يجـب المـضي قدمًـا نحـو التحـرر الفكـري، لتحقيـق هـذه النقطـة، وإلى جانـب ذلـك، لا بـدَّ مـن الانتبـاه بصـورة خاصـة إلى تلخيـص تجـارب مختلـف المناطـق التـي قامـت بدفـع الهجـرة الصناعيـة عـبر المناطـق، ويجـب التسـاهل مـع فشـل التجربـة الأولى، وفي الوقـت نفسـه، مـن الـضروري تلخيـص وتشـكيل منظومـة لدعـم السياسـات الخاصـة بالهجـرة الفعالـة للصناعـات عـبر المناطـق المختلفـة خـلال هـذه المرحلة، واسـتغلال هـذا الأمـر في دفـع الانتقـال السـلس للصناعـات التـي بـدأت تشـهد انخفاضًـا في إنتاجيـة عملهـا والقـدرات التنافسـية السـوقية لهـا في المناطـق السـاحلية بالأجـزاء الشرقيـة إلى مناطـق الغـرب الأوسـط والمناطـق الشـمالية، بالإضافـة إلى إعـادة إحيـاء القـوة التنافسـية السـوقية لهـذه الـشركات التـي كانـت تتمتـع في الأسـاس بقـدرات تنافسـية غايـة في القـوة، والارتقـاء الفعـال بهـا.

والسـؤال هنـا، هـل السـبب وراء احتيـاج الـشركات التـي بـدأت تشـهد انخفاضًـا في إنتاجيـة عملها والقـدرات التنافسـية السـوقية لهـا بالمناطـق السـاحلية الشرقيـة للانتقـال إلى مناطـق متأخرة نسـبيًّا عـلى المسـتوى الاقتصـادي هـو فقـد هـذه الـشركات للقـوة التنافسـية في الأسـواق، أم محاولـةً منهـا لإيجـاد خيـار جديـد للارتقـاء بالتكنولوجيـا الخاصـة بهـا وتحسـين قدراتهـا عـلى الابتكار في الأسـواق؟ فقـد بينـت التجـارب أن غالبيـة الـشركات القـادرة عـلى الانتقـال مـن المناطـق السـاحلية الشرقية إلى المناطـق الغربيـة الوسـطى والشـمالية عـادة مـا تكـون شركات تتمتع في الأسـاس بقوة تنافسـية كبيرة في المناطـق الشرقيـة، ليسـت تلـك الـشركات التـي لا تتمتـع في الأسـاس بـأي قـدرات تنافسـية. بعبارة أخـرى، فـإن هجـرة شركات المناطـق السـاحلية الشرقيـة إلى المناطـق الغربيـة الوسـطى والمناطـق الشـمالية لا يعنـي عـلى الإطـلاق التخلـص مـن القـدرات الإنتاجيـة المتأخـرة في المناطـق الشرقيـة أو نقلهـا إلى المناطـق الغربيـة الوسـطى والمناطـق الشـمالية، بـل عـلى العكـس، هـو اسـتمرار وتطويـر

لأنشطة الابتكار الخاصة بالشركات الابتكارية في المناطق الساحلية الشرقية. لذلك، لا تعد مراحل هجرة الشركات الأهلية بالمناطق الساحلية الشرقية إلى المناطق الغربية الوسطى والمناطق الشمالية مراحل خاصة بابتكار نموذج لهجرة الصناعات فحسب، بل هي -أيضًا- مراحل لابتكار تنظيم الشركات، وتكنولوجيا الشركات، بالإضافة إلى طرق مشاركة الشركات في المنافسة بالأسواق... إلخ.

ثالثًا: ينبغي تقديم الدعم اللازم للشركات الأهلية التي تقوم بتطبيق الهجرة الصناعية. فتعد هجرة الشركات الأهلية في المناطق الساحلية الشرقية إلى المناطق الغربية الوسطى والمناطق الشمالية مطلبًا موضوعيًّا للتوزيع المعقول للصناعات الصينية والتنمية الكبرى لقوى الإنتاج. وتحول الصين إلى ثاني أكبر كيان اقتصادي في العالم، بعد تجاوز إجمالي الاقتصاد الصيني لليابان في واقع الأمر يوضح ظهور تغير كبير في نمط التنمية العالمية، أي المرحلة التاريخية لملاحقة الصين أولًا للولايات المتحدة وتجاوزها على مستوى أنشطة الاقتصاد الوطني. وخلال هذه المرحلة، تعتبر قدرة الصين على تحقيق معدلات أعلى لإنتاجية العمل من عدمه أمرًا ذا مغزى حاسم. وقد طرح هذا الأمر سؤالًا، هو من أين ستأتي هذه المعدلات العالية لإنتاجية العمل؟ ومما لا شك فيه أن المصادر كثيرة، ولكن المصدر المهم من بينهم هو هجرة الشركات الأهلية في المناطق الساحلية الشرقية إلى المناطق الغربية الوسطى والمناطق الشمالية. وكما ذكرنا آنفًا، فإن هذه الهجرة قد تجعل الشركات التي شهدت انخفاضًا نسبيًّا في إنتاجية عملها وقدراتها التنافسية في الأسواق تشكل من جديد إنتاجية عمل وقدرات تنافسية أعلى، ومن ثم تخلق قدرات تنافسية سوقية للشركات الجديدة بالإضافة إلى قوى إنتاجية مجتمعية جديدة. ولهذا الغرض، فإن تقديم إعانات هجرة محددة للشركات التي تحاول تنفيذ هجرة صناعية، خاصة الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة ربما يكون أمرًا ضروريًّا يتوافق مع الظروف الوطنية بالصين. وتكاليف هجرة الشركات هي السبب الرئيس وراء منح الحكومة هذه الإعانات لتلك الشركات، كما أن هذه التكاليف لا بدَّ وأن تتحملها الشركات أيضًا، وتتمتع هذه الهجرة بخصائص اقتصادية خارجية. فعند الهجرة من المناطق الساحلية الشرقية إلى المناطق الغربية الوسطى والمناطق الشمالية، لا يجلب هذا الأمر وظائف جديدة في هذه المناطق الجديدة فحسب، بل إنه يزودها بالإيرادات المالية الجديدة أيضًا، ويضفي عليها ازدهارًا في مجالات أخرى، بالإضافة

إلى أنـه يسـاعد بصـورة كبـيرة في دفـع التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في هـذه المناطـق، كـما يفيـد في التنفيـذ السـلس للاسـتراتيجية الوطنيـة الكـبرى بالصـين. لذلـك، ينبغـي منـح الـشركات التـي تنفـذ أو انتهـت بصـورة فعليـة مـن الهجـرة مـن المناطـق السـاحلية الشرقيـة إلى المناطـق الغربيـة الوسـطى والمناطـق الشـمالية إعانـات ماليـة محـددة، مـن أجـل دفـع هـذه الهجـرة بصـورة أفضـل، ومـن ثـم تنفيـذ التعديـلات الاسـتراتيجية الكـبرى لتوزيـع قـوى الإنتـاج الصينيـة، والارتقـاء الاسـتراتيجي بالقـدرات التنافسـية السـوقية لغالبيـة الـشركات خاصـة الـشركات الأهليـة، وتحقيـق التنميـة الاسـتراتيجية الكـبرى الشـاملة للاقتصـاد الوطنـي بالصـين.

خامسًا: وضع حزمة من السياسات الداعمة، والتركيز على دعم "خروج" الشركات الأهلية:

طبقًـا لنظريـات التجـارة الدوليـة الجديـدة، فـإن التجـارة ليسـت بالـضرورة أن تكـون نتاجًـا حتميًّـا للفـروق في المسـتوى التكنولوجـي بـين الـدول أو الاختـلاف في هباتهـا وعناصرهـا، بـل عـلى العكـس، تعـد التجـارة عـلى الأرجـح سـبيلًا جديـدًا ومهـمًّا لتوسـيع الأسـواق المحليـة، وتشـكيل اقتصـاد واسـع النطـاق. وكل دولـة تتجـه نحـو تمتُّـع صادراتهـا بمزايـا تنافسـية أكـبر في الأسـواق، أي نحـو منتجـات ذات أسـواق كبـيرة نسـبيًّا، شريطـة زيـادة العوائـد.[35] فطالمـا أن التجـارة تصـب في مصلحـة توسـيع نطـاق أسـواق الـشركات المحليـة ومنتجاتهـا، وتفيـد في تطويـر أنشـطة التجـارة الدوليـة للدولـة ذاتهـا، بالإضافـة إلى النمـو الاقتصـادي طويـل الأمـد للدولـة، إذن، وانطلاقًـا مـن مصالـح الدولـة، يعـد تدخـل السياسـات في التجـارة أو دعـم الاسـتثمارات عابـرة الحـدود للـشركات المحليـة مضمونًـا مهـمًّا لا غنـى عنـه في حزمـة السياسـات التـي تعمـل عـلى تدخـل ودفـع الدولـة للتنميـة الاقتصاديـة المحليـة.

وستشـهد قيـود المـوارد بـروزًا تدريجيًّـا، وسـتقع مـوارد الإنتـاج خاصـة إمـدادات المـواد الخـام بـين عنـق الزجاجـة، وذلـك مـن منظـور التنميـة طويلـة الأمـد واسـتراتيجية الدولـة العظمـى بالصـين، خاصـة في ظـل معايشـة الصـين طويلـة الأجـل لمرحلـة الدولـة الكـبرى في الإنتـاج الصناعـي، وحاجتهـا إلى مرحلـة واحـدة حتـى تسـتطيع أن تنمـو وتصبـح دولـة

35- (الولايات المتحدة) بول كروغمان: (النظريات الجديدة لبول كروغمان حول التجارة الدولية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2001، صفحة 13، و29.

عظمـى عـلى مسـتوى الابتـكار التكنولوجـي. وفي ظـل هـذه الظـروف، فـإن العمـل عـلى توسـيع التجـارة الأجنبيـة أمـر مهـم، لكنـه لا يضاهـي أهميـة زيـادة الاسـتثمارات الأجنبيـة، خاصـة زيـادة إنتـاج السـلع القائمـة عـلى المـوارد في الخـارج وتطويرهـا والاسـتثمار فيهـا. وتشـجيع الـشركات خاصـة الـشركات الأهليـة عـلى "الخـروج"، وتنميـة واسـتغلال المـوارد الخارجيـة بصـورة تامـة مـن خـلال توسـيع الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة يعتـبر خيـارًا مهـمًّا لتحقيـق التنميـة طويلـة الأمـد واسـتراتيجية الدولـة العظمـى بالصـين.

وقـد ظهـر الشـكل المبـدئي لـ"خـروج" الـشركات الأهليـة بالصـين مـن خـلال طـرق بيـع السـلع. ثـم ارتقـى شـكل"الخروج" هـذا لاحقًـا، حيـث ظهـر بصـورة رئيسـة في ذهـاب الـشركات الصينيـة إلى المناطـق التـي تتسـم بكثافـة في المـوارد بالخـارج لـشراء المنتجـات، أمـا شـكل "الخـروج" في الآونـة الأخـيرة فقـد شـهد ارتقـاء بصـورة أكـبر، حيـث بـرزت ظاهـرة ذهـاب الـشركات الصينيـة إلى المناطق التـي تتسـم بكثافـة في منتجاتهـا التكنولوجيـة بالخـارج لـشراء المنتجـات التكنولوجيـة والإنتـاج التكنولوجـي عـلى وجـه الخصـوص. وخـلال هـذه المرحلـة، يعـد ذهـاب الـشركات الصينيـة خاصـة الـشركات الأهليـة إلى الخـارج وقيامهـم بالدمـج والاسـتحواذ عـلى الـشركات والقيـام بتنميـة وإنتـاج للمـوارد الإنتاجيـة بصـورة مبـاشرة أمـرًا يتمتـع بالمغـزى الحقيقـي للـ"الخـروج" في الحقبـة المعـاصرة. ويعمـل "خـروج" الـشركات الصينيـة خاصـة الـشركات الأهليـة قدمًـا نحـو توسـيع التجـارة الأجنبيـة، وفي الوقـت نفسـه، زيـادة الاسـتثمارات الخارجيـة، والتركيـز عـلى تنميـة وإنتـاج المـوارد الإنتاجيـة، مـا يلبـي الحاجـة إلى توسـيع حجـم الإنتـاج الصناعـي عـلى مسـتوى الدولـة والارتقـاء بالجـودة الخاصـة بـه، لذلـك أصبـح هـذا "الخـروج" اسـتجابة عصريـة وحتميـة تاريخيـة.

وقـد خطـا "خـروج" الـشركات الصينيـة بالفعـل خطـوات متينـة، لكنـه يتلقـى قيـود الظـروف الخاصـة والموضوعيـة، فـما زال تنفيـذ الـشركات لـ"الخـروج" بصـورة حقيقـة يواجـه صعوبـات وتحديـات عديـدة، ومـا زال -أيضًـا- في حاجـة إلى تقديـم الحكومـة الصينيـة لحمايـة قانونيـة، ودعـم سـياسي، ومسـاعدة إيجابيـة بصـورة أكـبر.

أولًا: لا بـدَّ مـن وضـع وإصـدار قانـون دفـع الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة بصـورة سريعـة. ووضـع وإصـدار مثـل هـذا القانـون أولًا: سـيوضح السـند القانـوني

لخـروج الـشركات الصينيـة، الأمـر الـذي يصـب في مصلحـة قيـام مختلـف أنـواع الـشركات بـ"خـروج" فعّـال وترتيبـات اسـتثمارية جيـدة اسـتنادًا إلى القانـون؛ ثانيًـا: سـيحل ويعالـج بصـورة جيـدة المكانة المتسـاوية التـي تتمتـع بهـا جميـع الـشركات عـلى اختـلاف أنواعهـا خـلال اسـتثماراتها الخارجيـة، وذلـك في ضـوء النصـوص القانونيـة المعنيـة، فيغـير حالـة انعـدام المسـاواة في المكانـة والمعاملـة بـين الـشركات الأهليـة والـشركات المملوكـة للدولـة عـلى مسـتوى الحصـول عـلى الدعـم المـالي، والقـروض البنكيـة، بالإضافـة إلى خـروج ودخـول الأمـوال والأفـراد والتـي مـا زالـت موجـودة بصـورة واسـعة الانتشـار حاليًـا؛ ثالثًـا: سيسـاعد في رفـع مسـتوى إدارة الحكومـة الكليـة لـ"خـروج" الشركات، وخلـق بيئـة مريحـة لسياسـات الاسـتثمارات الخارجيـة تصـب في مصلحـة خـروج الـشركات الأهليـة، بالإضافـة إلى رفـع فعاليـة "خـروج" الـشركات؛ رابعًـا: يفيـد في تغيـير حالـة انعـدام السـند القانـوني لحمايـة حقـوق ومصالـح الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات، وخلـق بيئـة جيـدة لحمايـة الحقـوق القانونيـة التـي تضمـن بدورهـا خـروج الـشركات الأهليـة، هـذا بالإضافـة إلى دفـع الـشركات الصينية نحـو تنفيـذ "الخـروج" بصـورة أفضـل. لذلـك، ينبغـي العمـل بجهـد جهيـد مـن أجـل وضـع قانـون دفـع الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة، في إطـار الأبحـاث الاسـتقصائية.

ثانيًـا: ينبغـي تطبيـق السياسـات التي تدعم وتشـجع بقـوة "خروج" الـشركات الصينية. فـلا بدَّ من إصـدار السياسـات التـي تدعـم وتشـجع "خـروج" الـشركات الصينيـة، وذلـك طبقًـا للتوقيـت المرحلي المناسـب. فعـلى سـبيل المثـال، تعيـش الصـين في الوقـت الراهـن مرحلـة القـوى الكـبرى في المعالجـة الصناعيـة، وتمـر بحالـة مـن نقـص المـوارد الإنتاجيـة تشـهد بـروزًا تدريجيًّـا عـلى مسـتوى الدولـة، لذلـك تهتـم الصـين بالسياسـات التـي تخدم الـشركات التي تنفـذ اسـتراتيجية "الخروج" وتقـوم بإنتاج وتطويـر للمـوارد، فـلا بـدَّ وأن تبسـط قـدر الإمـكان مـن الإجـراءات عـلى مسـتوى الفحـص والإجازة، كـما ينبغـي أن تسـهل جدولـة رؤوس الأمـوال والتمويـل، بالإضافـة إلى تقديـم مزيـد مـن الضمانـات الفعالـة عـلى مسـتوى خدمـات حمايـة حقـوق ومصالـح الـشركات... إلـخ. وعندمـا يتطـور الاقتصـاد الصينـي ويتحـول مـن مرحلـة القـوى الكـبرى في المعالجـة الصناعيـة إلى مرحلـة المعالجـة الصناعيـة التـي يرافقهـا الابتـكار التكنولوجـي ويلعـب فيهـا دور المتحكـم والموجِّـه للصناعـات تدريجيًّـا، فـلا بـدَّ مـن إجـراء التعديـلات في الوقـت المناسـب عـلى سياسـات دعـم وتشـجيع الحكومـة لـ"خـروج"

الـشركات، أي تحويـل السياسـات التـي تشـجع بصـورة كبـيرة الـشركات عـلى الخـروج وإنتـاج وتطويـر المنتجـات القائمـة عـلى المـوارد مـن أجـل دعـم الإنتـاج الصناعـي المحـلي إلى سياسـات تدعـم وتشـجع بصـورة كبـيرة الـشركات عـلى الخـروج والحصـول عـلى المزيـد مـن التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة. ويعتـبر إحـداث التـوازن بـين السـوق المحليـة والدوليـة، والمـوارد المحليـة والدوليـة جوهـر سياسـات دعـم وتشـجيع الحكومـة لـ"خـروج" الـشركات، لضـمان التنميـة الطويلـة والمسـتمرة والسريعـة للاقتصـاد الصينـي.

ثالثًـا: ينبغـي العمـل بصـورة إيجابيـة عـلى تأسـيس منصـة خدمـات شـاملة تدعـم الائتـمان والقـروض، والتأمينـات وترويـج العلامـات التجاريـة لـ"خـروج" الـشركات الصينيـة. فيتمتـع كل مـن الائتـمان والقـروض، والتأمينـات بـدور مهـم جـدًّا عـلى مسـتوى ضـمان مشـاركة الـشركات في التجارة والاسـتثمارات الدوليـة. ومـن أجـل خدمـة خـروج الـشركات بصـورة أفضـل، عـلى الحكومـة التفكـير مليًّـا في إنشـاء منصـة جديـدة للخدمـات الشـاملة تكـون قـادرة عـلى تعلـم واسـتيعاب التجـارب الأجنبيـة الناجحـة، وتتسـم بفاعليـة أعـلى عـلى مسـتوى أعـمال الائتـمان والقـروض والتأمـين المحـلي وذلـك في أقـرب وقـت ممكـن. كـما لا بـدَّ مـن المـضي قدمًـا في الإسراع مـن خطـى تدويـل البنـوك التجاريـة بالصـين، وتشـجيع ودفـع هـذه البنـوك بصـورة قويـة لتأسـيس مؤسسـات ماليـة فرعيـة عابـرة الحـدود، ودعـم البنـوك ذاتهـا للقيـام بالدمـج والاسـتحواذ عـلى المؤسسـات الماليـة عابـرة الحـدود، ورفـع القـدرات المهنيـة لاعتـمادات الاسـتيراد والتصديـر واسـتثمارات الائتمانـات الدوليـة لهـذه البنـوك التجاريـة الصينيـة، بالإضافـة إلى توجيـه هـذه البنـوك إلى تتبـع الـشركات الصينيـة التي تطبـق اسـتراتيجية "الخـروج" وإقامـة نقـاط تمركـز لهـا عابـرة للحـدود في الأوقـات المناسـبة، مـن أجـل تقديـم خدمـات ماليـة أفضـل، وأكـثر فاعليـة لـ"خـروج" الـشركات. ولا بـدَّ مـن تعزيـز تأسـيس أنظمـة التأمينـات الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة، كـما ينبغـي تطويـر منتجات التأمـين الجديـدة باسـتمرار بنـاءً عـلى الاحتياجـات المتناميـة، لتقديـم خدمـات "تأمـين" أكـثر وأفضل لـ"خـروج" الـشركات الصينيـة، وتقليـل مخاطـر الاسـتثمارات الخارجيـة لهـذه الـشركات، هـذا إلى جانـب رفـع نسـب نجـاح "خـروج" الـشركات الصينيـة. ولا بـدَّ مـن العمـل بإيجابيـة عـلى تخطيـط وإعـداد وبنـاء منصـة تخـدم وتدعـم ترويـج العلامـات التجاريـة الصينيـة بصـورة مركـزة، وتشـكيل آليـة لترويـج العلامـات التجاريـة الصينيـة تتسـم بقدرتهـا عـلى الربـط بين قيـادة الحكومـة ومشـاركة

الـشركات، بالإضافـة إلى توسـيع مـدى الشـهرة والتأثـير الـدولي للعلامـات التجاريـة الصينيـة بصـورة كبـيرة، وإنشـاء قـوى منتجـة للعلامـات التجاريـة الصينيـة.

رابعًـا: ينبغي تشـجيع الـشركات الصينية عـلى "الخروج الجماعـي". فـ"الخروج الجماعـي" للشركات الصينيـة خاصـة الـشركات الأهليـة والـشركات التـي تتمتـع بتكامـل صناعـي عـلى وجـه الخصـوص لا يسـاعد في رفـع القـدرات الصناعيـة الداعمـة للـشركات التـي تطبـق اسـتراتيجية "الخـروج" فحسـب، بـل إنـه يفيـد -أيضًـا- في التقليـل مـن تكاليـف ممارسـة شركات "الخـروج" للإنتـاج الخارجـي، ويسـاعد بصـورة أكـبر في المعالجـة الفعالـة للمشـاكل التـي تظهـر خـلال مراحـل "خـروج" الـشركات والتـي يكـون السـبب فيهـا انعـدام الدرايـة بالسياسـات واللوائـح المحليـة، بالإضافـة إلى النقـص في الكفـاءات والمعلومـات... إلـخ.

وعـلى الرغـم مـن أن إجـمالي أنشـطة الاقتصـاد الوطنـي بالصـين قـد قفـزت في نهايـة عـام 2010 لتحتـل المرتبـة الثانيـة عالميًّـا، إلا أن الـشركات الصينيـة خاصـة الـشركات الأهليـة مـا زالـت تعيـش مرحلـة مـن الضعـف عـلى مسـتوى حجـم أعمالهـا وقـوة رؤوس الأمـوال الخاصـة بهـا بالإضافـة إلى قدراتهـا التنافسـية في الأسـواق عـلى حـد سـواء، وحتـى الـشركات الأهليـة التـي بـدأت تتبلـور عـلى المسـتوى المحـلي، حيـث تعتـبر غالبيتهـم شركات ضعيفـة مقارنـة بالـشركات الخارجيـة الكبـيرة. لذلـك، فـإن الخيـار العمـلي لتشـجيع ودعـم "خـروج" الـشركات الصينيـة خاصـة الـشركات الأهليـة هـو تشـجيع ودعـم هـذه الـشركات لسـلوك طريـق "الخـروج الجماعـي"، وتوجيههـم للتجمـع، وحشـد أنفسـهم، والتحالـف لاقتحـام الخـارج. لذلـك، لا بـدَّ مـن وضـع تشـجيع ودعـم وتوجيـه ودفـع "الخـروج الجماعـي" للـشركات الصينيـة خاصـة الـشركات الأهليـة في مكانـة قويـة ومؤثـرة، باعتبـاره مضمونًـا مهـمًّا للسياسـات المعنيـة بتشـجيع ودعـم "خـروج" الـشركات الصينيـة التـي سـتصوغها الحكومـة مسـتقبلًا، وعـلى هـذا، يمكـن دفـع الـشركات الصينيـة لتحقيـق تكامـل عـلى مسـتوى الصناعـات والكفـاءات والمعلومـات خـلال مراحـل "الخـروج"، والإسراع في تشـكيل قـوة جماعيـة، تدخـل بصـورة سلسـة الأسـواق الخارجيـة، وتحصـل عـلى مزيـد مـن المـوارد الخارجيـة، وتعمـل عـلى خلـق عوائـد اقتصاديـة أعـلى، مـما يدفـع التنميـة الكـبرى للاقتصـاد الصينـي بصـورة أقـوى.

سادسًا: الاهتمام والوقاية من جميع أنواع المخاطر الخارجية، وضمان جودة وأمان "خروج" الشركات الصينية: [36]

تماشـيًا مـع الزيـادة المسـتمرة لقـوة الاقتصـاد الوطنـي بالصـين والتوسـع المتواصـل للتبـادلات الاقتصاديـة والتجاريـة الأجنبيـة، يحـرز "خـروج" الـشركات إنجـازات واضحـة، وفي الوقـت نفسـه، تـزداد التهديـدات والمخاطـر الخارجيـة، وتظهـر هـذه التهديـدات والمخاطـر بصـورة رئيسـة في الجوانـب التاليـة:

الأول: خطـر السياسـات الأجنبيـة؛ ويمكـن تقسـيم هـذا النـوع مـن المخاطـر إلى نوعـين، أولهـما: خطـر السياسـات المعلنـة، مثـل مطالبـة أوربـا وأمريـكا وغيرهـا مـن الـدول والمناطـق بصـورة علنيـة رفـع قيمـة اليـوان الصينـي في الآونـة الأخـيرة؛ ثانيهـما: خطـر السياسـات المخفيـة، مثـل خطـر قمـع اقتصـادات بعـض الـدول الغربيـة لصـادرات الـشركات الصينيـة خـلال مراحل الأزمـة الماليـة العالمية.

الثـاني: خطـر التدخـل في وضـع السياسـات؛ والمصـدر الرئيـس لهـذا النـوع مـن التهديـدات والمخاطـر هـو المجموعـات الدوليـة مـن أصحـاب المصلحـة، حيـث يمارسـون تأثيراتهـم وضغوطاتهـم عـلى القطاعـات الخاصـة بصياغـة اللوائـح والقوانـين والسياسـات الصينيـة والأفـراد المهمـين بهـا، مـا يـؤدي في النهايـة إلى توافـق السياسـات الصـادرة بصـورة أكـبر مـع مصالـح هـذه المجموعـات الدوليـة وإلحـاق الخسـائر الكبـيرة بمصالـح الـشركات الصينيـة. وباتخـاذ شركـة مونسـانتو الأمريكيـة (Company Monsanto The) مثـالًا، نجـد أن هـذه الشركـة هـي شركـة عابـرة للحـدود لتكنولوجيـا الإيكولوجيـا الزراعيـة تقـع في ميـزوري بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة. ومـن أجـل أن تجعـل المنتجـات المُعدلـة وراثيًّـا التـي تقـوم بدراسـتها تغـزو أسـواق قطـاع الزراعـة بأمريـكا، أثـرت هـذه الشركـة في البدايـة عـلى الكونجـرس الأمريـكي لتسـهيل إصـدار مـشروع قانـون ينـص عـلى أن ملكيـة الأنـواع البيولوجيـة الجديـدة تعـود إلى مخترعيهـا، ومـن ثـم قامـت الشركـة بتطويـر أنـواع مـن المحاصيـل المُعدلـة وراثيًّـا (الـذرة وفـول الصويـا وغيرهـا) تفـوق مزاياهـا المحاصيـل الزراعيـة التقليديـة (ذات كميـات إنتـاج عاليـة وقـدرات عاليـة -أيضًـا- في مقاومـة الـضرر الناتـج عـن

36- هذا التحليل يستخدم نتائج الدراسة التعاونية بين دكتور شوي رون دونغ والباحث ليو ينغ تشيو، جزء من (المشكلات البارزة التي تواجهها المصالح الوطنية والأمن الاقتصادي بالصين في المرحلة الجديدة وتدابير مكافحتها).

الآفـات، بالإضافـة إلى تكاليـف إنتـاج منخفضـة)، وفي النهايـة قدمـت بذورهـا المعدلـة وراثيًّـا للفلاحـين لتحقيـق إنتـاج واسـع النطـاق، ومـن ثـم حققـت هدفهـا في السـيطرة عـلى أكـثر مـن 90% مـن زراعـة المحاصيـل المُعدلـة وراثيًّـا في الأسـواق الأمريكيـة، وتحقيـق مصالـح كـبرى. وقـد غـير تـصرف شركـة مونسـانتو هـذا بصـورة كليـة مـن طـرق إنتـاج المحاصيـل الزراعيـة الأمريكيـة، وأصبـح المزارعـون تمامًـا مثـل عـمال الإنتـاج بالمصانـع، لذلـك تسـيطر هـذه الشركـة بصـورة قويـة عـلى جوهـر سلسـلة إنتـاج المحاصيـل الزراعيـة بأمريـكا. وفي الآونـة الأخـيرة تعمـل شركـة مونسـانتو عـلى تحويـل اسـتراتيجيتها في تحقيـق مصالحهـا التجاريـة مـن خـلال التدخـل في وضـع السياسـات المعنيـة إلى الصـين. ولمجابهـة هـذا الخطـر، نحـن لسـنا في حاجـة إلى الاهتـمام الحكومـي الكبـير فحسـب، بـل لا بـدَّ مـن تدخـل الـشركات الصينيـة لمنـع هـذا الأمـر بصـورة حازمـة.

الثالـث: خطـر الغـش في المزايـا؛ وهـذا النـوع مـن المخاطـر أو التهديـدات يشـير بصـورة رئيسـة إلى اسـتغلال المجموعـات الدوليـة مـن أصحـاب المصلحـة للمعلومـات التـي لديهـم عـن الأسـواق الدوليـة بالإضافـة إلى عقـدة الخواجـة والهـوس الأعمـى بـكل مـا هـو أجنبـي لـدى عـدد كبـير مـن الصينيـين، في معرفـة واسـتيعاب المعلومـات عـن الاقتصـاد الصينـي بصـورة تامـة، لتضليـل الـشركات الصينيـة، مـن خـلال الإفصـاح الـكاذب عـن المعلومـات الخاصـة بخدمـات ومنتجـات هـذه المجموعـات الدوليـة. والخسـائر الفادحـة التـي تعرضـت لهـا شركـة الاسـتثمار الصينيـة الكبـيرة المملوكـة للدولـة بلاكسـتون، بالإضافـة إلى الخسـائر الكـبرى للـشركات الصينيـة الكبـيرة في أسـواق المشـتقات الأجنبيـة، وجملـة خسـائر الـشركات الصينيـة في مفاوضـات اسـتيراد خـام الحديـد جميعهـا تجسـيد ملمـوس لهـذا التهديـد والخطـر.

ومـن الواضـح أنـه قـد تـم وضـع خطـة عمـل لتعزيـز إدارة التهديـدات والمخاطـر الخارجيـة خـلال "خـروج" الـشركات الصينيـة:

أولًا: لا بـــدَّ مـــن مجابهـــة تهديـــد وخطـــر السياســـات الخاصـــة بالحكومـــات الأجنبيـــة بالإضافـــة إلى خطـــر التدخـــل في وضـــع السياســـات المحتمـــل حدوثهـــا، مـــن أجـــل الحيلولـــة دون تعـــرض الـــشركات الصينيـــة إلى خســـائر غـــير ضروريـــة خـــلال مراحـــل "الخـــروج". فينبغـــي دراســـة وإنشـــاء هيئـــات محترفـــة تتكـــون مـــن الحكومـــة والـــشركات والمؤسســـات البحثيـــة في

أسرع وقت ممكن، وتأسيس آليات صارمة للكشف عن الإجراءات والتدابير المعنية. وتأسيس هذه الهيئات والآليات سيساعد في وضع وتنفيذ تدابير الوقاية والمواجهة، وسيفيد في الكشف عن نوايا الأطراف الأجنبية في الحصول على مصالح غير ملائمة من شركات "الخروج" الصينية بالإضافة إلى التهديدات الأخرى التي قد يسببونها في الوقت المناسب.

ثانيًا: لا بدَّ من المضي قدمًا في تشديد نظام الفهم لدى المسؤولين عن المشروعات الاستثمارية الكبرى ونظام الوساطة للهيئات المستقلة بالصين، لمجابهة تهديد وخطر الأسواق الذي قد يحدث مستقبلًا خلال مراحل "خروج" الشركات. فينبغي أن يفصح المسؤولون عن الفحص والإجازة والتوقيع النهائي للمشروعات الاستثمارية الأجنبية الكبرى عن العوائد الكبرى، وأقصى المخاطر، والخسائر المحتمل حدوثها في المستقبل لهذه المشروعات. كما لا بدَّ من التأكيد على وجه الخصوص على وجود هيئة صينية واحدة على الأقل لا تربطها أي صلة بالشركات أو الكيانات الأجنبية وقادرة على إصدار الاستشارات والتقييمات والآراء بصورة مستقلة وذلك في منظمات الوساطة وخلال أنشطتها المعنية التي تشارك بها في مشروعات الاستثمارات الأجنبية الكبرى، بالإضافة إلى ضمان القدرة على توضيح احتمالية وحدود مخاطر هذه المشروعات وعوائدها وخسائرها، ومعارضة ظاهرة تضخم حق التعبير لهيئات الوساطة الأجنبية.

ثالثًا: لا بدَّ من تأسيس آلية صارمة لمراقبة المراحل المختلفة وتتبع المعلومات، من أجل مجابهة الصعوبات والمشكلات على صعيد الإقرار بالمسؤولية خلال الأنشطة الاقتصادية الخارجية. فبعد إطلاق كل مشروع استثماري كبير، خلال مراحل "خروج" الشركات الصينية، لا بدَّ من إنشاء قائمة بجميع الأفراد القائمين على هذا المشروع وإنشاء ملف أرشيفي لهم كل على حدة، وفي الوقت نفسه، مطالبة هؤلاء الأفراد بتقديم تقارير فصلية حول ثروة أقربائهم المباشرين وعائلتهم وأرشفتها، ثم التحقق والتأكد منها فصليًّا، وتأسيس آلية لتحديد وتتبع مسؤولية العواقب الوخيمة، بالإضافة إلى آلية التحقيق والحكم في حالات الخسائر بالمشروعات الاستثمارية الكبرى.

وأخيرًا، يعد "خروج" الشركات الصينية ظاهرة جديدة برزت في عصرٍ خاصٍّ استجابةً لعملية العولمة الاقتصادية، ويتمتع هذا "الخروج" بعدد كبير من الفرص،

لكنـه يواجـه في الوقـت نفسـه عـددًا كبـيرًا مـن التحديـات. فعلينـا الاهتـمام بصـورة كبـيرة بالتنميـة الكـبرى للاقتصـاد الصينـي، وإمعـان النظـر في الوضـع الحـالي، والتعامـل بهـدوء مـع مختلـف التحديـات، والتمسـك جيـدًا بـكل الفـرص، ودفـع "خـروج" الـشركات الصينيـة بصـورة أفضـل.

الفصل الرابع

بعض النتائج

مما سبق، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

أولًا: قدمت الشركات الأهلية بالصين إسهامات مهمة لتنمية الاقتصاد الصيني، ومن المنتظر تحسين بيئة وظروف التنمية المستقبلية لها من خلال تعميق الإصلاح. فقد قدمت تنمية الشركات الأهلية إسهامات مهمةً للنمو والتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني بالصين، ولكن لا بدَّ من المضي قدمًا في العمل على الارتقاء بدور الشركات الأهلية في دفع الاستمرار بصورة طويلة الأجل في التنمية السريعة والسليمة للاقتصاد الوطني بالصين، كما أننا بحاجة إلى الاستمرار في تعميق إصلاح النظم والآليات، وتحسين البيئة الداخلية لتنمية الشركات الأهلية. ومن منظور تحسين البيئة الخارجية لتنمية الشركات الأهلية، واجهت تنمية هذه الشركات مصاعب على مستوى نظم وآليات الإدارة الكلية بالإضافة إلى الأسواق، لذلك تحتاج هذه الشركات إلى أن تثير اهتمام الحكومة، وتقضي على ما يلي: ارتفاع عتبة الدخول إلى القطاعات، والدخول في الصناعات أو القطاعات التي لا تفيد الشركات الأهلية، وصعوبة إقراض الشركات الأهلية الصغيرة والمتناهية الصغر، وافتقار الشركات الأهلية إلى دعم الابتكار، وانعدام التنسيق بين سياسات خروج هذه الشركات، وذلك بمساعدة الحكومة. فمن منظور تحسين البيئة الخارجية لتنمية الشركات الأهلية، تحتاج هذه الشركات بالصين إلى القفز خارج طريق التنمية الذي اعتادت عليه قبل بضع سنوات والقائم على "التعددية"، وتوسيع النطاق، وانخفاض القيمة المضافة، والتحول بصورة جدية إلى طريق التنمية القائم على الربط بين توسيع النطاق في إطار مهني، والابتكار في الأنظمة، والابتكار التكنولوجي بصورة وثيقة، ثم ربط كل هذا بمتطلبات تنمية التحضر، ومن ثم دفع التطوير الصناعي،

والتحسين الهيكلي، والارتقاء الكبير بالقدرات التنافسية في الأسواق بصورة فعالة.

ثانيًا: المفتاح للارتقاء بالقدرات التنافسية الخاصة بالشركات الأهلية هو الابتكار التكنولوجي والابتكار في الأسواق. على الشركات الأهلية الخروج من صعوبات الأسواق التي تواجهها في الفترة الراهنة خلال تحويل طرق التنمية، فلا ينبغي عليها القيام بالتحول الصناعي والارتقاء التكنولوجي فحسب، بل يجب عليها -أيضًا- أن تعالج مشاكل الاتجاهات التي تتحول إليها الصناعات، وترتقي إليها التكنولوجيا، وماهية الأنظمة الخاصة بالشركات وأشكال تنظيماتها بالإضافة إلى اتجاهات تنميتها بصورة جيدة. لذلك، لا بدَّ من معالجة العلاقات التالية: الأولى: العلاقة بين الابتكار الخاص بالشركات المملوكة للدولة، وابتكار الشركات الأهلية. فعلى الدولة القيام بتوجيه علمي مصنف للابتكار التكنولوجي للشركات، وتقسيم العمل الخاص بالابتكار التكنولوجي المناسب لِكلا النوعين من الشركات، أي ينبغي توجيه الشركات المملوكة للدولة نحو أن تكون مسؤولة بصورة أكبر عن الابتكار التكنولوجي الاستراتيجي والأساسي المعنيّ بالأمن الوطني والتنمية الاقتصادية، ودفع الشركات الأهلية نحو ممارسة الابتكار في التكنولوجيا القابلة للتطبيق؛ الثانية: العلاقة بين استخدام تكنولوجيا الإنتاج التقليدية، واستخدام التكنولوجيا الفائقة في تنمية الشركات. فبالنظر إلى أوضاع التنمية في الوقت الراهن، نجد أن الغالبية العظمى للشركات الأهلية لا يمكن أن تنفذ رغبتها في السعي وراء البقاء وتحقيق التنمية على أرض الواقع استنادًا إلى الصناعات التقليدية فحسب، لذلك، ليس هناك سبيل أمامها سوى رفع القيمة المضافة لمنتجاتها والقدرات التنافسية لشركاتها تدريجيًّا في إطار استخدام التكنولوجيا التقليدية، ومن خلال الابتكار المعتدل في منتجاتها، بالإضافة إلى تحسين ودمج سلاسل القيمة خلال هذه العملية؛ الثالثة، علاقة الفجوة في الابتكار بين الأقاليم المختلفة. على الدولة تبني سياسات قائمة على ضبط التدابير وفق الظروف المحلية، والاستفادة القصوى من الظروف المحلية، والمعاملة التفاضلية للأقاليم، وتركيز كل إقليم على ما يميزه، والتنمية الإيجابية لدفع الابتكار، انطلاقًا من الفجوة الكبيرة في الابتكار التكنولوجي بين الأقاليم، والفوارق الكبيرة في نماذج الابتكار التكنولوجي للقطاعات، والاختلافات في عوائد الابتكار التكنولوجي للشركات، وذلك لرفع القدرات على الابتكار التكنولوجي للأقاليم، والقطاعات، والشركات، من ثم تحقيق الرفع الشامل لمستوى الابتكار بالدولة.

ثالثًا: زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري، ورفع مستويات هذا النوع من رأس المال يعد أساسًا لضمان التنمية الدائمة للشركات الأهلية. إن تحول الاقتصاد الصيني ودخوله مرحلة جديدة يعني رفع معدلات الإنتاج لجميع العناصر، ولهذا الأمر مغزى توجُهيّ. وخلال هذه المرحلة، ليس أمام الشركات الأهلية خيار سوى زيادة رأس مالها البشري، حتى تستطيع تحقيق الارتفاع في معدلات الإنتاج. فتماشيًا مع التغير في هيكل السكان بالصين واقتراب "نقطة التحول اللويسية"، ستختفي مزايا الإمدادات غير المحدودة من العمالة الرخيصة التي تلعب دورًا غاية في الأهمية، ما يؤدي إلى اختفاء الطريق التقليدي لنمو وتنمية الشركات الأهلية أو تلاشيه تدريجيًّا، وهذا الواقع سيجبر الشركات الأهلية على أن تواكب تغيرات العصر، وتزيد من استثماراتها في رأس المال البشري، ما يحقق صعودًا ديناميكيًّا للمزايا التنافسية للشركات، ومن ثم الارتقاء بصورة فعالة بالقدرات التنافسية لها في الأسواق.

رابعًا: خروج الشركات الأهلية يعد اتجاهًا حتميًّا للتنمية، وعلى الدولة تصميم حزمة من السياسات رفيعة المستوى لخروج الشركات الصينية بما في ذلك الشركات الأهلية، من أجل الإسراع من خطى خروج هذه الشركات. يعد دخول هيكل الاقتصاد العالمي في فترة من التعديلات، ودخول آليات إدارة الاقتصاد العالمي فترة من التغيرات، ومعايشة الابتكار التكنولوجي والتحول الصناعي في الاقتصاد العالمي لمرحلة من التهيئة والإعداد، وصعود قوة دول الأسواق الناشئة... إلخ الخلفية والنمط الخاص بتنمية الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. وتمتلئ هذه الفترة بفرص استراتيجية مهمة للتنمية الكبرى الخاصة بالشركات الأهلية بالصين، كما أنها تعد مرحلة حرجة لتحويل طرق التنمية لهذه الشركات. ولا تنفصل الصين عن العالم، كما أن العالم لا يمكن أن يعيش دون الصين. فتشهد الأصوات التي تطالب بحاجة نظام النقد الدولي العاجلة إلى الإصلاح صعودًا تدريجيًّا، كما يزداد باستمرار الطلب على اليوان الصيني من قبل مختلف الدول، فقد بدأ تدويل اليوان الصيني في أن يصبح تيارًا تاريخيًّا لا يمكن وقفه. وفي ظل هذه التنمية الجديدة، ترتفع نسبة التجارة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية للشركات الأهلية عامًا تلو الآخر، وتشهد مشاركة الشركات الأهلية في تقسيم العمل دوليًّا تعزيزًا تدريجيًّا، كما أن هناك ارتفاعًا محددًا لمتوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات، وأعداد كياناتها، بالإضافة إلى ذلك، تدخل الاستثمارات

والأنشطة عابرة الحدود للشركات الأهلية حاليًا عصرًا تاريخيًّا جديدًا. فمن منظور السعي وراء التنمية الكبرى، نجد أن الواقع يفرض على الشركات الأهلية الدخول في تحالفات استراتيجية عابرة للحدود بصورة عاجلة، لإنشاء قدرات تنافسية في الأسواق الدولية للشركات الصينية خاصة الشركات الأهلية وذلك من خلال القيام باستثمارات دولية مباشرة وغير مباشرة، ودخول الأسواق الخارجية على وجه الخصوص بالإضافة إلى "الخروج الجماعي"... إلخ. لذلك، نحن في حاجة إلى وقوف الدولة على مستوى أعلى، وصياغة حزمة من السياسات والإجراءات عالية المستوى تشمل الاستثمارات الخارجية، والائتمان والقروض، واستخدام النقد الأجنبي، والتأمينات، وإعداد الكفاءات... إلخ، لدفع خروج الشركات الأهلية الصينية.

المراجع:

Kamien ,M.I .and Schwartz ,N.L" ,1982,.Market Structure and Innovation", Cambridge: Cambridge University Press.

Schumpeter, J., 1942, Capitalism, Socialism and democracy, New York.

Cassiman, B. and Veugelers, R., 2002, "Complementarity in the Innovation Strategy: Internal R&D, External Technology Acquisition and Cooperation." Working paper, available at

http://search.epnet.com/login.aspx?direct=true&db=ecn&an=0694553。

Lopez Rodriguez, J. and Garcia Rodriguez, R ,2005 , "Technology and Export Behaviour: A Resource-Based View Approach." International Business Review, 14(5), pp.539-557.

Low，M.，& Abrahamson，E. ,1997, Movements, bandwagons，and clones： Industry evolution and the entrepreneurial process. Journal of business Venturing 12 (6)： 435-457.

Poter， M. E. ,1998, Clusters and new economics competition. Harvard Business Review(11）.

UNDP《2007/2008 Human Development Report》,

http://hdrstats.undp.org/indicators/147.html。

(الولايات المتحدة) بول كروغمان: (النظريات الجديدة لبول كروغمان حول التجارة الدولية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2001.

(الولايات المتحدة) جوناثان والترز: (الصين: نموذج النمو الأمثل)، "نهضة؟! احتمالان حول التنمية الاقتصادية خلال السنوات العشر القادمة بالصين"، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2007.

(الولايات المتحدة) سيمون كوزنتس: (النمو الاقتصادي في العصر الحديث) (النسخة الصينية)، دار نشر الأكاديمية الاقتصادية ببكين، طبعة عام 1989.

(الولايات المتحدة) جوزيف شومبيتر: (نظريات التنمية الاقتصادية) (النسخة الصينية)، دار النشر التجارية، طبعة عام 1990.

(الولايات المتحدة) جوزيف شومبيتر: (دورة الأعمال) (النسخة الصينية)، دار النشر التجارية، طبعة عام 1994.

(الولايات المتحدة) جوزيف شومبيتر: (الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية) (النسخة الصينية)، دار النشر التجارية طبعة عام 1999.

تشن جيا جوي، وخوانغ تشون خوي، وجانغ تاو: (من النمو المرتفع إلى التنمية المتناغمة – الاقتصاد الصيني بين ذكريات الماضي وتوقعات المستقبل)، تقرير دراسات الاقتصاد الصيني 2007~2008، دار نشر الإدارة الاقتصادية، طبعة 2008.

ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القوة التنافسية للشركات الأهلية – الابتكار المستقل، ومؤشر القوة التنافسية)رقم 3، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، 2006.

ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القوة التنافسية للشركات الأهلية، رقم2، 4، 5)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة 2005، و2007، و2008.

بايدو: http://baike.baidu.com/view/2418751.htm?fr=ala0_1_1

تساي فانغ: (كيف يستمر النمو الاقتصادي بالصين خلال القرن الحادي والعشرين؟)، www. stockstar.com 8 نوفمبر 2006.

تساي فانغ: (ما الذي سيعتمد عليه الاقتصاد الصيني حتى ينمو، بعد ضياع ميزة العمالة)، جريدة التعليم الصيني، 14 أكتوبر عام 2006.

تساي فانغ: (المنظور طويل الأجل لاستقرار الاقتصاد الكلي بالصين)، تقرير دراسات الاقتصاد الصيني (2007-2006)، دار نشر الإدارة الاقتصادية، طبعة عام 2008.

تشن جيا جوي: (معالجة العلاقة بين الحفاظ على النمو وتعديل هيكل التنظيم الصناعي)، (جريدة العلوم الاجتماعية بالصين)، 19 نوفمبر 2009.

تشن تشينغ خوا: (الشركات الصينية: الإسراع من خطوات الاندماج والاستحواذ في الخارج)، جريدة أخبار الصين المالية والاقتصادية، 10 نوفمبر 2009.

هيئة الإحصاء الوطنية: (تقرير حول الرصد الإحصائي لعملية إنشاء مجتمع رغيد بالصين على نحو شامل لعام 2007)، راجع :

http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/fztd/yfxz/2008-12/19/content_1462768.htm

وي شو خوا، شي بي خوا: (حول المزايا التنافسية لتكتل الشركات)، (الاقتصاد الصناعي بالصين)، عام 2002، العدد الأول.

(وو جينغ ليانغ وأربعة خبراء آخرين: التحذيرات الأربع الكبرى في الاقتصاد الصيني)،جريدة أخبار الصين المالية والاقتصادية، 26 نوفمبر 2009.

جنغ خوا: (أزمة الإسكان: من الأفضل أن تساعد نفسك بدلًا من طلب المساعدة)، (صحيفة الشعب اليومية. الطبعة الخارجية) 17 فبراير 2009.

(الأصول الخارجية للشركات الصينية تتجاوز التريليون دولارًا)، جريدة المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب، 4 نوفمبر 2009.

(المؤلف: ليو ينغ تشيو، وجانغ جون)

الباب الثاني

عصر ما بعد منظمة التجارة العالمية: التنمية الجديدة للشركات الأهلية واستمرار النمو السريع للاقتصاد الصيني

الفصل الأول

دور تنمية الشركات الأهلية في النمو الاقتصادي بالصين

يشير جوهر الاقتصاد الخاص إلى الأنشطة الاقتصادية لاستثمارات المواطنين، والعوائد الخاصة بهم، والمخاطر التي يتحملونها، بعبارة أخرى، يشير هذا النوع من الاقتصاد إلى الأنشطة الاقتصادية للاستثمارات الشعبية الخاصة، والعوائد الاستثمارية التي يتمتع بها الأفراد الذين يخوضون هذه الاستثمارات، والمخاطر التجارية التي يتحملونها. وبشكلٍ أكثر دقة، يجب أن يُطلق على هكذا اقتصاد "الاقتصاد المدني" أو "الاقتصاد الخاص".

وهناك نوعان من الاقتصاد الخاص بالصين في ما قبل عام 1949: الأول: شركات الطبقة البرجوازية البيروقراطية، والثاني: شركات الطبقة البرجوازية الوطنية. وقد نشأت الطبقة البرجوازية البيروقراطية من خلال حركات التغريب في أواخر عصر أسرة تشينغ الملكية، وبحلول عام 1949، كان إجمالي ممتلكات هذه الطبقة التي تمت مصادرتها 2858 شركة، بإجمالي عمال إنتاج وصلوا إلى 750 ألف فقط، بينما كانت تحتل هذه الطبقة 80% من الأصول الثابتة لقطاع الصناعة، والمواصلات، والنقل في

ذلـك الوقـت. والنـوع الآخـر هـو شركات الطبقـة البرجوازيـة الوطنيـة التـي كانـت تتمتـع وقتهـا بتاريـخ لا يصـل إلى مئـة عـام أيضًـا. وقـد تـم تشـكيل جـزء مـن هـذه الـشركات مـن خـلال ورش الحـرف اليدويـة التـي أدخلـت ماكينـات جديـدة وعملـت عـلى توسـيع وتكبـير إنتاجهـا تدريجيًّـا. والجـزء الثـاني مـن هـذه الـشركات قـد أسسـه مواطنـون بمسـاعدة حكوميـة، أو برقابـة حكوميـة وذلـك خـلال نهضـة حـركات التغريـب في سـبعينيات وثمانينيـات القـرن التاسـع عـشر. أمـا الجـزء الثالـث مـن هـذه الـشركات فقـد أسسـته مجموعـة مـن مـلّاك الأراضي، والموظفـين الحكوميـين كنـوع مـن أنـواع الصناعـة والتجـارة الرأسـمالية الجديـدة.

وقـد كان "تطبيـق تأميـم القطـاع الخـاص للصناعـة" أحـد الأهـداف التـي ظهـرت في بدايـة تأسيس الدولـة[37]، ففـي ذلـك الوقـت، اسـتحوذت الحكومـة عـلى حـق احتـكار التجـارة الخارجيـة، كـما حصلـت -أيضًـا- عـلى قـدرات محـددة لتقييـد الصناعـة والتجـارة الرأسـمالية مـن خـلال الضرائـب، والائتـمان والقـروض، وعلاقـات العمـل ورأس المـال... إلـخ. وقـد انخفضـت السـمعة والمكانـة الاجتماعيـة للطبقـة البرجوازيـة عـلى مسـتوى الدولـة بشـكل حـاد، مـن خـلال حـركات "المكافحـات الثـلاث"[38]، و"المكافحـات الخمـس"[39]؛ وفي الوقـت نفسـه، فقـد أدى "الإفصـاح عـن رأس المـال" و"التقييـم الديمقراطـي" إلى أن تفقـد السـلطات الداخليـة للـشركات الخاصـة تكاملهـا. وقـد تـم تحقيـق "التحـول الاشـتراكي للصناعـة والتجـارة الرأسـمالية"، ومـن ثـم دخـل ضمـن مسـار الخطـة الوطنيـة، وأصبـح سـبيلًا ذا مغـزى وجـدوى لـ"التأميـم"[40]، وذلـك تماشـيًا مع التنامي المسـتمر للقطـاع العـام للصناعـة والتجـارة ونهضـة وازدهـار التعـاون الزراعـي، ومـن خـلال المعالجـة، وطلـب البضائـع، والـشراء الموحـد، والبيـع الحـصري، بالإضافـة إلى العمـل المشـترك بـين القطـاع

37- راجع الكلمة الختامية لماو تسي دونغ في الاجتماع الثاني للدورة الأولى للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، 23 يونيو 1950 – (مجموعة ماو تسي دونغ) المجلد السادس، دار نشر الشعب، طبعة عام 1999، صفحة 80.

38- هي حركة قامت بها الصين بين موظفي المصالح الحكومية، وتهدف إلى مكافحة الفساد، ومكافحة الإسراف، ومكافحة البيروقراطية. (المترجمة)

39- هي حركة قامت بها الصين بين العاملين في القطاع الخاص للتجارة والصناعة، وتهدف إلى مكافحة الرشاوى، ومكافحة التهرب من الضرائب، ومكافحة الاحتيال على ممتلكات الدولة، ومكافحة سرقة العمال وتقليل الموارد، ومكافحة التجسس على المعلومات الاقتصادية بالدولة. (المترجمة)

40- البند الحادي والثلاثين في (البرنامج المشترك) ينص على ما يلي: "الاقتصاد القائم على التعاون بين رؤوس الأموال الوطنية والخاصة هو الاقتصاد الذي يتميز بالرأسمالية القومية. ولا بدَّ من تشجيع رؤوس الأموال الخاصة على تطوير رأسمالية الدولة، تحت الظروف اللازمة والممكنة، على سبيل المثال، القيام بمعالجة شركات الدولة، أو إقامة تعاون مشترك مع الدولة، أو تأجير شركات الدولة وتشغيلها، واستغلال وتطوير موارد الدولة الغنية... إلخ" ففي ذلك الوقت لم يكن هناك إدراك بأن رأسمالية الدولة هي السبيل لتحويل الصناعة والتجارة الرأسمالية الخاصة.

العام والخاص إلى غير ذلك من أشكال "رأسمالية الدولة".

وبعد طرح خارطة الطريق للفترة الانتقالية، ساعد الشراء والبيع الموحد للمنتجات الزراعية الرئيسة والتأسيس واسع الانتشار للكومونات التعاونية الزراعية، بالإضافة إلى استبعاد تجار جملة القطاع الخاص... إلخ في العمل قدمًا على حصر مساحة قرارات القطاع الخاص للصناعة والتجارة الرأسمالية. لذلك فإن استخدام "تقسيم الحصص على الخيول الأربعة"[41] و"البطولات" [42] التي تسعى وراء "الرأسماليين التقدميين" فقط في توزيع الأرباح جعل عملية التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص تصل إلى مستوى رائع[43]. وبعد تيار التعاون الزراعي، عُزلت الطبقة البورجوازية الصينية تمامًا، وتم توضيح آفاق الاشتراكية، ومستقبل الرأسماليين، من خلال "الإقناع"، و"التعليم"، من ثم برز تيار الإصلاح عن طريق التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص في جميع الأعمال[44]. وفي النهاية "استردت" الحكومة بصورة كاملة حق سيطرة الرأسماليين على الشركات من خلال دفع مبلغ ثابت من الفائدة على رأس المال، ونجحت في تحقيق التحول الاشتراكي للصناعة والتجارة الرأسمالية (أي التحول في أنشطة الإنتاج من القرار الخاص الذي يعاني من التبعثر إلى القرار العام الذي يتسم بالمركزية).

وبحلول عام 1956، كان 123 ألف من الكيانات الصناعية (ذات 1 مليون و640

41- في السابع من سبتمبر عام 1953، دعا ماو تسي دونغ تشن شو تونغ و10 شخصيات أخرى من خارج الحزب للحديث في قاعة إينيان. وطبقًا لمضمون الحديث، يشير "تقسيم الحصص على الخيول الأربعة" إلى: أن أرباح الشركات الوطنية الرأسمالية (أي شركات التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص) يتم تقسيمها كالتالي: 34.5% قيمة الضرائب، و15% مصاريف الرعاية، و30% الاحتياطي العام، و20.5% أرباح الجانب الرأسمالي.

42- في مؤتمر أعضاء اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة الذي انعقد في شهري أكتوبر ونوفمبر عام 1953، شعر عدد كبير من الناس بأن "الاشتراكية هي الاتجاه العام، الذي ينبغي السير فيه حتى ولو لم نرغب في ذلك". وطرح البعض ضرورة "العمل بإيجابية، والكفاح واستغلال الفرص، وعدم الوقوع في الجرائم الخمس، وتقبل القيود، وتعزيز الدراسات، والترحيب بالتحول والإصلاح". راجع (سيرة ماو تسي دونغ -1949 1976) دار النشر المركزية، الطبعة الأولى عام 2003، صفحة 435.

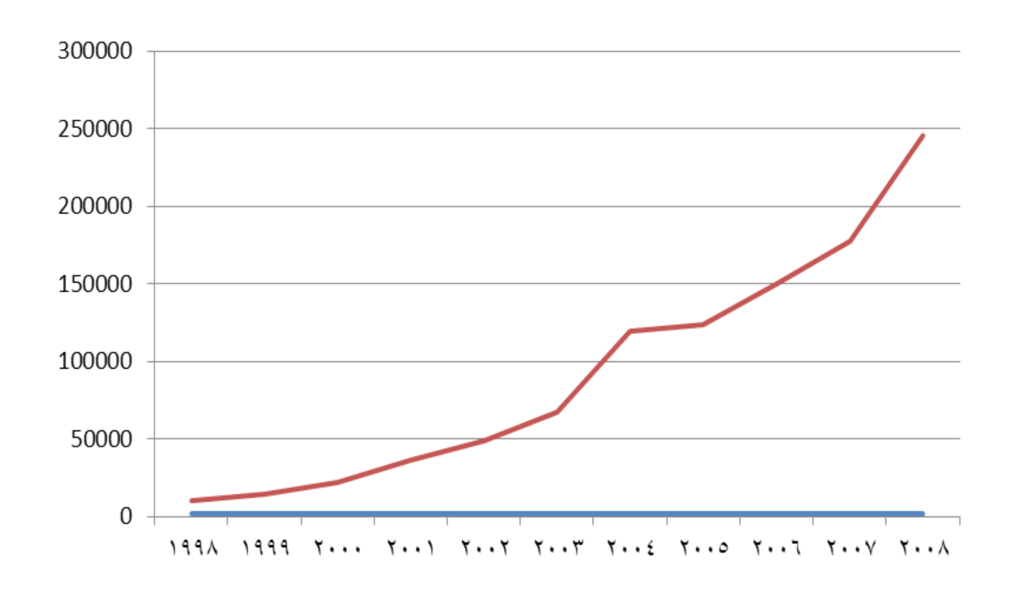
43- في عام 1954، تم تبني سياسة "تناول التفاحة" وهي طريقة للتعاون المشترك بين الشركات، وقد تعاونت خلالها 793 شركة صناعية ذات النطاق الكبير والمعنية بالاقتصاد الوطني ومعيشة الناس، وقد وصلت قيمة الإنتاج في تلك السنة إلى 2 مليار و560 مليون يوان، لتتجاوز بذلك إجمالي قيمة إنتاج جميع شركات التعاون المشترك للأعوام السابقة. راجع (سيرة ماو تسي دونغ -1949 1976) دار النشر المركزية، الطبعة الأولى ديسمبر عام 2003، صفحة 437.

44- أشار (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن تحويل الصناعة والتجارة الرأسمالية) إلى: سياستنا تجاه الطبقة البرجوازية هي: أولًا: طريقة الاسترداد ورأسمالية الدولة، وتغيير ملكية الطبقة البرجوازية مع التعويضات وبصورة تدريجية؛ ثانيًا: تقديم ترتيبات عمل ضرورية لهم؛ ثالثًا: عدم سلب هذه الطبقة حق التصويت، بالإضافة إلى تقديم ترتيبات سياسية للشخصيات التي تؤيد التحول الاشتراكي بإيجابية من بين تلك الطبقة وتقدم إسهامات خلال أعمال هذا التحول.

ألـف مـن العـمال)، و4 مليـون و20 ألـف مـن الكيانـات التجاريـة (ذات 6 مليـون و620 ألـف مـن العـمال) قـد أنهـوا بصـورة كاملـة التحـول الاشـتراكي، فلـم تعـد شركات القطـاع الخـاص موجـودة بالصـين حتـى الآن. في ذلـك الوقـت كان هنـاك 860 ألـف شـخص تـم تصنيفهـم كطبقـة برجوازيـة وطنيـة، وبعـد الاجتـماع الكامـل الثالـث للجنـة المركزيـة الثانيـة عـشرة للحـزب الشـيوعي الصينـي، تـم فصـل 700 ألـف شـخص مـن بـين هـؤلاء وتصنيفهـم كتجـار صغـار، لذلـك، كان عـدد أبنـاء طبقـة البرجوازيـة الوطنيـة الحقيقيـون 160 ألـف شـخص فقـط.

وقـد مـر الاقتصـاد الخـاص بمراحـل كثـيرة مـن العـدم ثـم نطاقـه الصغـير إلى بـروزه بقـوة ونطاقـه الكبـير، ومـن تقييـد الحكومـة لنمـوه وتطـوره إلى دعواتهـا وتحفيزهـا لـه، حتـى وصـل إلى مـا هـو عليـه اليـوم مـن تطـور ونمـو كبـير، وتـزداد مكانتـه أهميـةً بصـورة تدريجيـة، وذلـك تماشـيًا مـع التعمـق المسـتمر في الإصـلاح والانفتـاح بالصـين. ويظهـر هـذا بصـورة رئيسـة في تشـكيله لنقطـة نمو جديـدة للاقتصـاد الوطنـي، فعـلى الرغـم مـن أن شركات القطـاع العـام الكـبرى والـشركات القابضـة المملوكـة للدولـة تعـد ضمانًـا للأمـن الوطنـي، وعـمادًا للاقتصـاد الوطنـي والتنميـة الصناعيـة، ومثالًا للقـوة التكنولوجيـة والاقتصاديـة بالدولـة، إلا أن الاقتصـاد الخـاص يعـد -أيضًـا- قـوة اقتصاديـة لا يمكـن إغفالهـا، وقـوة جديـدة لتنميـة الاقتصـاد الوطنـي. وتتميـز نسـبة الاقتصـاد غـير الحكومـي بالزيـادة المسـتمرة، فالقيمـة الإنتاجيـة للقطـاع غـير العـام قـد قدمـت إسـهامات بـارزة في إحـداث حـراك بالنمـو الاقتصـادي في الصـين بنمـوٍّ سريـعٍ بلـغ متوسـطه 30% تقريبًـا سـنويًّا وذلـك منـذ عـام 1980.

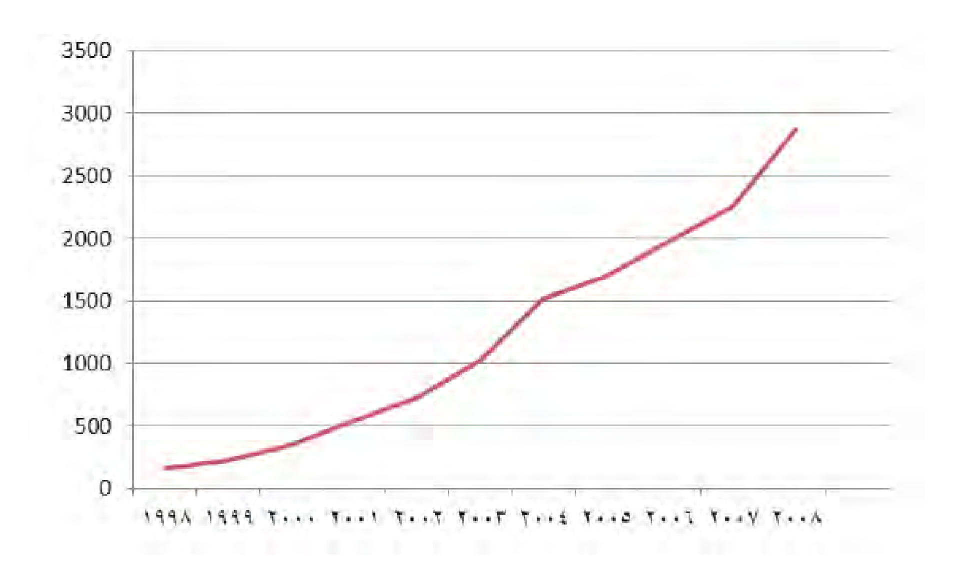
1. أعـداد الـشركات في زيـادة مسـتمرة، فـإذا اتخذنـا الـشركات الصناعيـة الخاصـة ذات النطـاق الكبـير مثـالًا، نجـد أنهـا قـد زادت بـين عامـي 1998 و2009 مـن أكـثر مـن عـشرة آلاف شركـة إلى مـا يقـرب مـن 250 ألـف شركـة، بنمـو قـارب 25 ضعفًـا، انظـر شـكل 1-2. وبطبيعـة الحـال، تتسـم تنميـة الأنـواع الأخـرى مـن الـشركات الأهليـة بسرعـة كبـيرة أيضًـا. كـما أحـرز الاقتصـاد الخـاص تقدمًـا كبـيرًا عـلى مسـتوى قطـاع الخدمـات والصناعـة الأولى، حيـث يشـهد دوره بـروزًا وتوسـعًا بصـورة تدريجيـة.



(مصدر البيانات: "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني (2009)")

شكل 1-2 عدد الشركات الخاصة

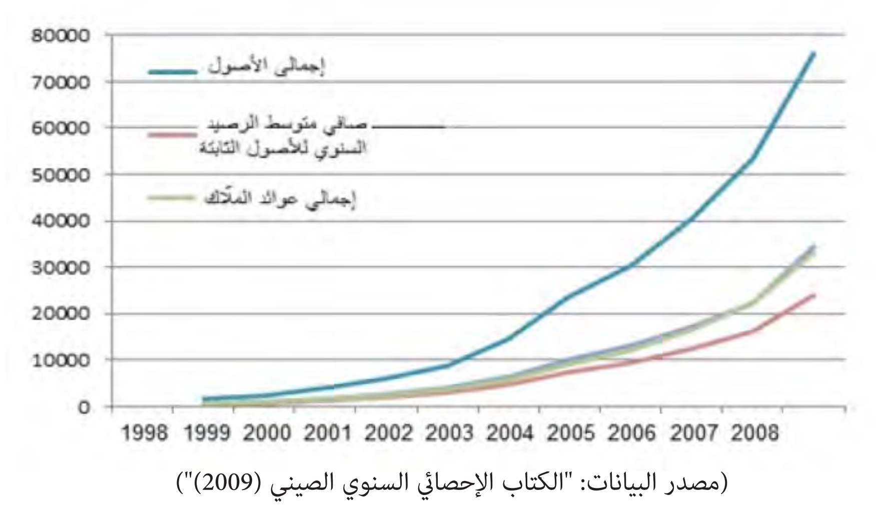
2. عـدد العـمال والموظفـين في زيـادة مسـتمرة. فقـد زاد عـدد الموظفـين بالـشركات الصناعيـة الخاصـة ذات النطـاق الكبـير بـين عامـي 1998 و2009 مـن مليـون و60 ألـف حتـى تجـاوز 30 مليـون موظـف (انظـر شـكل 2-2)، بنمـو قـارب الثلاثـين ضعفًـا، ويوضـح هـذا الأمـر تمتـع الـشركات الخاصـة بقـدرات هائلـة عـلى مسـتوى جـذب العمالـة بالمجتمـع، حيـث أصبحـت سـبيلًا مهـمًا لرفـع معـدل التوظيـف بالمجتمـع، وتخفيـف الأعبـاء الوظيفيـة لسـكان المـدن، وتحويـل فائـض العمالـة بالريـف. فـإذا تـم إحصـاء عـدد العـمال والموظفـين في قطـاع الخدمـات والصناعـة الأولى، مـن الممكـن أن نقـول إن الاقتصـاد الخـاص حاليًـا هـو قنـاة التوظيـف الرئيسـة بالدولـة.



(مصدر البيانات: "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني (2009)")

شكل 2-2 عدد الموظفين بالشركات الصناعية الخاصة ذات النطاق الكبير (الوحدة: 10 آلاف)

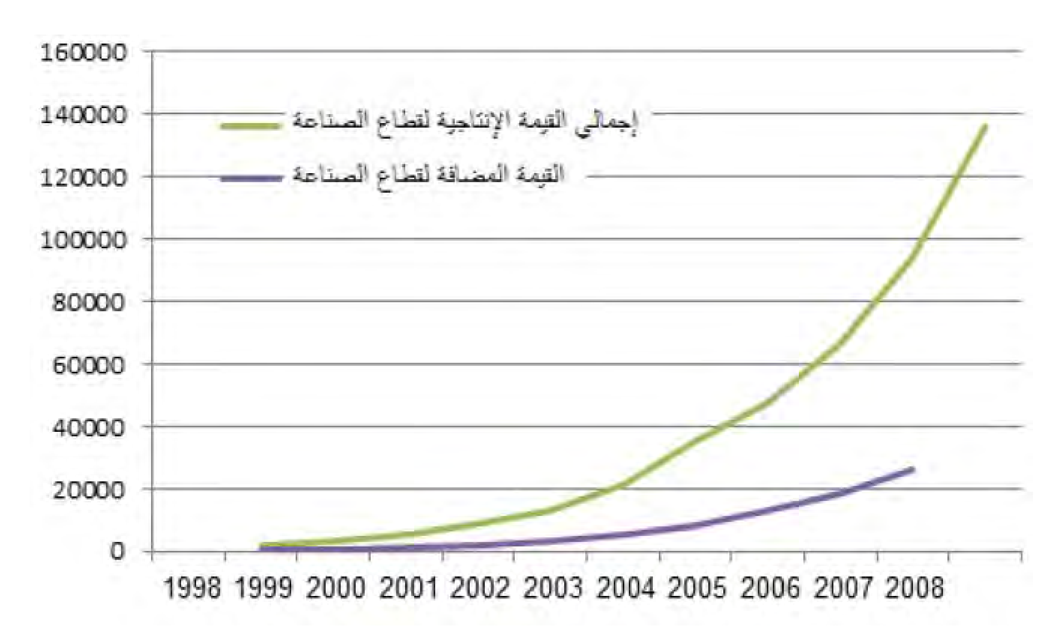
3. زيـادة رؤوس الأمـوال بصـورة تدريجيـة، فقـد زاد رأس المـال المدفـوع للـشركات الصناعيـة الخاصـة بـين عامـي 1998 و2008 مـن 148 مليـار و700 مليـون حتـى تجـاوز ثمانيـة تريليونـات يـوان صينـي، وزادت عوائـد المـلّاك مـن 57 مليـار و700 مليـون إلى مـا يقـارب أربعـة تريليونـات يـوان صينـي، حتـى أصبحـت جـزءًا مهـمًا للـشركات الصناعيـة، كـما احتلـت الـشركات الأهليـة مكانـة مهمـة في قطـاع الخدمـات أيضًـا.



(مصدر البيانات: "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني (2009)")

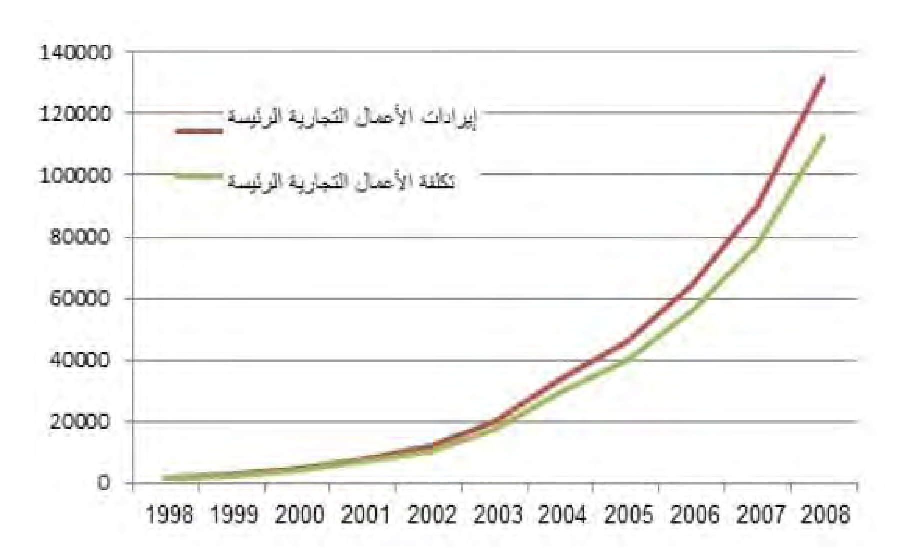
شكل 3-2 الوضع المالي للشركات الصناعية الخاصة ذات النطاق الكبير

4. يتسم الإنتاج بنطاقه الكبير، والدخل بنموه السريع. فقد زاد إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي للشركات الصناعية الخاصة في ما بين عامي 1998 و2008 من 208 مليار و300 مليون يوان صيني حتى قارب 13 تريليون و634 مليار يوان، بنمو بلغ 6.8 ضعفًا؛ كما زادت القيمة المضافة للصناعة من 51 مليار يوان إلى 2 تريليون و638 مليار و200 مليون يوان صيني (شكل 4-2)؛ كما زادت إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة من 184 مليار و600 مليون يوان صيني إلى 13 تريليون و152 مليار و500 مليون يوان صيني؛ وزاد إجمالي الأرباح من 6 مليار و700 مليون يوان إلى 830 مليار و200 مليون يوان صيني؛ وزادت الضرائب والرسوم الإضافية من 2 مليار و100 مليون يوان صيني إلى 112 مليار و300 مليون يوان (شكل 6-2)، ما قدم إسهامات كبيرة للمجتمع.



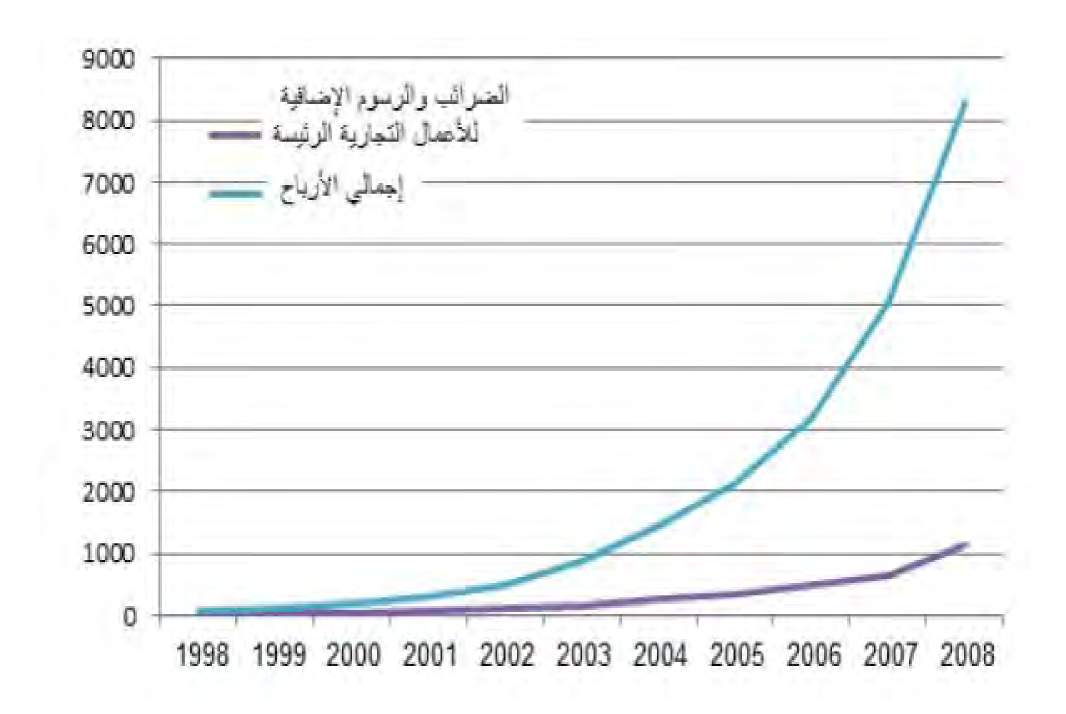
(مصدر البيانات : "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني (2009)")

شكل 2 - 4 إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة بالشركات الصناعية الخاصة



(مصدر البيانات: "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني (2009)")

شكل 5-2 إيرادات وتكلفة الأعمال التجارية الرئيسة بالشركات الصناعية الخاصة



(مصدر البيانات: "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني (2009)")

شكل 6-2 أرباح وضرائب الشركات الصناعية الخاصة

وإلى جانب الحراك الذي يُحدِثه في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استيعاب التوظيف الاجتماعي، يلعب الاقتصاد الخاص دورًا كبيرًا في معالجة عدد كبير من المشكلات الأخرى في التنمية الاقتصادية. وتماشيًا مع تشكيل نمط الاقتصاد المختلط الذي يرتكز على الملكية العامة، سيلعب الاقتصاد الخاص أدوارًا تزداد أهميتها بصورة تدريجية على مستوى إعداد الكيانات السوقية ودفع نمو وتطور الأسواق.

الفصل الثاني

الخصائص الأساسية لتنمية الشركات الأهلية

بالصين في المرحلة الجديدة

قد خرج الاقتصاد الخاص بصورة عامة في الوقت الراهن من مرحلة التراكم الأوليّ، وأصبح نطاقه العام كبيرًا للغاية؛ كما أنه يلعب أدوارًا مهمة في مجالات التوظيف، والاستثمارات، ودفع الضرائب، وكسب العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التنمية والتطوير التكنولوجي... إلخ؛ وتشهد رؤوس أموال الشركات توسعًا كبيرًا، كما أن قوتها في زيادة مستمرة، بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الشركات الأهلية بدأت تتطور اعتمادًا على مسار اقتصادات الحجم. وبصورة أكثر تحديدًا، فالاقتصاد الخاص بالصين يتمتع بالخصائص التالية:

أولًا: تحتل الصناعات الثانوية مكانة رائدة في الشركات الأهلية:

لاحظنا من خلال الإحصاءات المعنية أن المجال الرئيس الذي تركز عليه الشركات الأهلية هو الصناعات الثانوية، فعلى سبيل المثال، قد أوضحت بيانات تعداد الشركات لعام 2001، أنه من بين المؤشرات الأربعة: عدد الشركات، والموظفين، ورأس المال المدفوع، وإيرادات التشغيل، فإن المؤشرات الثلاثة باستثناء رأس المال المدفوع هي الأعلى في الصناعات الثانوية. ففي عام 2001، بلغ عدد الشركات الخاصة العاملة في الصناعات الثانوية 720 ألف شركة، وكانت تحتل 54.3% من إجمالي الشركات الخاصة؛ كما وصل عدد الموظفين بها إلى أكثر من 24 مليون موظف، ليحتلوا 76.7% من إجمالي عدد الموظفين بالشركات الخاصة؛ وقد بلغت إيرادات التشغيل لديها 1 تريليون و362 مليار و500 مليون يوان صيني، لتحتل 58.4% من إجمالي إيرادات التشغيل للشركات الخاصة. ومن منظور متوسط حجم الشركات، نجد أن متوسط عدد الموظفين في الشركات الخاصة العاملة في الصناعات الثانوية هو الأعلى، حيث يصل إلى 33.9 شخصًا؛ أما متوسط رأس المال المدفوع فهو الأدنى، حيث يصل إلى 937 ألف

يـوان صينـي. بينـما تمتلـك الـشركات الخاصـة العاملـة في الصناعـة الثالثـة أعـلى متوسـط لـرأس المـال المدفـوع، حيـث يصـل إلى مليـون و209 ألـف يـوان صينـي؛ بينـما لديهـا أقـل متوسـط لعـدد الموظفـين، حيـث يبلـغ 12.1 فقـط.

والاتجـاه العـام للتغـيرات التـي يشـهدها الهيـكل الصناعـي للاقتصـاد الخـاص في الوقـت الحـالي هـو كالتـالي: تشـهد نسـبة الصناعـات الثانويـة انخفاضًـا تدريجيًّـا، أما نسـبة الصناعـة الثالثة فتتسـم بصعـودٍ ثابـتٍ، بينـما لم تصـل هـذه الصناعـة إلى مسـتوى يؤهلهـا لاحتـلال مكانـة رائـدة. والأسـباب متعـددة: أولاً: أدى التطـور غـير التـام للصناعـات الأوليـة والثانويـة حاليًـا إلى انعـدام تكويـن طلـب سـوقي هائـل عـلى الصناعـة الثالثـة، بالإضافـة إلى عـدم وجـود القـدرة عـلى تقديـم الدعـم المـالي والتكنولوجـي الكبـير لهـذه الصناعـة؛ ثانيًـا: الحواجـز والعراقيـل أمـام الدخـول في قطاعـات كبـيرة نسـبيًّا في الصناعـة الثالثـة بالصـين حاليًـا، حيـث إن الـشركات الأهليـة ليسـت قـادرة سـوى عـلى الدخـول في بعـض القطاعـات التقليديـة، مثـل تجـارة الجملـة والتجزئـة، وقطـاع الطعـام والـشراب، والخدمـات الاجتماعيـة... إلـخ، ومـن الصعـب عليهـا الدخـول في قطـاع الاتصـالات، والنقـل الجـوي، والقطـاع المـالي، والتأمينـات... إلـخ.

وبالنظـر إلى قاعـدة بيانـات الـشركات بالمكتـب الوطنـي للإحصـاء، نجـد أن ترتيـب إجـمالي نسـب أصـول القطاعـات الفرعيـة للـشركات الأهليـة لعـام 2008 مـن الأعـلى إلى الأدنى هـي كالتـالي: صهـر المعـادن الحديديـة وصقلهـا ومعالجتهـا، وقطـاع المنسـوجات، وتصنيـع الآلات والمعـدات الكهربائيـة، وتصنيـع المـواد الخـام والمنتجـات الكيماويـة، وتصنيـع المعـادن اللافلزيـة، وتصنيـع المعـدات العامـة، وتصنيـع معـدات النقـل والمواصـلات، ومعالجـة وتصنيـع المـواد الغذائيـة الزراعيـة، وصناعـة المنتجـات المعدنيـة، وقطـاع معـدات الاتصـال، وتصنيـع الحواسـيب الآليـة والمعـدات الإلكترونيـة الأخـرى، وتصنيـع الأدويـة، وتصنيـع المعـدات الخاصـة، وصناعـة الـورق والمنتجـات الورقيـة، وقطـاع معالجـة النفـط والكـوك والوقـود النـووي، وصناعـة المنتجـات البلاسـتيكية، وقطـاع تصنيـع المنسـوجات والملابـس، والأحذيـة، والقبعـات، وقطـاع اسـتخراج الفحـم وغسـله، وقطـاع تصنيـع المـواد الغذائيـة، وتصنيـع الأليـاف الكيماويـة، وصناعـة المشروبـات، وقطـاع إنتـاج وتوريـد الطاقـة الكهربائيـة والحراريـة، وصناعـة المنتجـات المطاطيـة، وقطـاع تصنيـع منتجـات الجلـود، والفـراء، والريـش وقطـاع الطباعـة والنسـخ ذات الوسـائط التسـجيلية، وقطـاع اسـتخراج

المعـادن الحديديـة، وقطـاع معالجـة الأخشـاب، وصناعـة منتجـات الخشـب، والبامبـو، والروطـان، والنخيـل، والعشـب، والأعـمال اليدويـة والصناعـات التحويليـة الأخـرى، وتصنيـع الأثـاث، وتصنيـع الأدوات الثقافيــة والتعليميــة والســلع الرياضيــة، وقطــاع اســتخراج المعــادن اللافلزيــة، وقطــاع إنتــاج وتوريـد الميـاه، وقطـاع إنتـاج وتوريـد الغـاز، وقطـاع اسـتخراج النفـط والغـاز الطبيعـي، وقطـاع معالجـة وإعـادة تدويـر المـوارد المهملـة والنفايـات، وصناعـة منتجـات التبـغ، والصناعـات التعدينيـة الأخـرى. أمـا الأعـمال التجاريـة الرئيسـة للقطاعـات الفرعيـة الأخـرى فنسـب إيراداتهـا، وأرباحهـا، وإجـمالي قيمـة الإنتـاج الصناعـي لهـا، وقيمـة المبيعـات الصناعيـة بهـا مماثلـة تمامًـا لمـا سـبق. (انظـر جـدول 1-2).

جدول 1-2 نسب الأصول والقيمة الإنتاجية، والتوظيف... إلخ بقطاعات الشركات الأهلية لعام 2008

أنواع القطاعات	إجمالي الأصول	إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة	إجمالي الأرباح	إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي	إجمالي قيمة المبيعات الصناعية	قيمة الصادرات وتسليم البضائع	الموظفون	عدد الكيانات الاعتبارية
قطاع استخراج الفحم وغسله	2.02	1.68	4.65	1.63	1.65	0.03	2.51	1.70
قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي	0.09	0.05	0.11	0.04	0.05	0.00	0.04	0.04
قطاع استخراج المعادن الحديدية	0.94	0.89	3.35	0.90	0.89	0.01	0.69	0.73
قطاع استخراج المعادن اللافلزية	0.38	0.48	0.61	0.48	0.48	0.10	0.63	0.79
الصناعات التعدينية الأخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
معالجة وتصنيع المواد الغذائية الزراعية	4.78	7.20	5.86	7.18	7.18	4.05	4.73	5.66
قطاع تصنيع المواد الغذائية	1.82	1.94	1.87	1.96	1.95	1.57	2.12	1.87

صناعة المشروبات	1.47	1.20	1.39	1.24	1.23	0.27	1.19	1.18
صناعة منتجات التبغ	0.02	0.01	0.02	0.01	0.01	0.00	0.03	0.02
قطاع المنسوجات	8.89	8.70	6.95	8.70	8.73	11.98	12.13	10.09
قطاع تصنيع المنسوجات والملابس والأحذية، والقبعات	2.45	2.67	2.54	2.72	2.71	7.16	5.12	3.97
قطاع تصنيع منتجات الجلود، والفراء، والريش	1.13	1.52	1.55	1.52	1.53	3.72	2.68	2.12
معالجة الأخشاب وصناعة منتجات الأخشاب، والبامبو، والروطان، والنخيل، والعشب	0.93	1.23	1.26	1.23	1.23	1.20	1.49	1.91
تصنيع الأثاث	0.70	0.72	0.59	0.72	0.72	1.80	1.10	1.01
صناعة الورق والمنتجات الورقية	2.70	2.47	2.36	2.49	2.49	0.40	2.57	3.28
الطباعة والنسخ ذات الوسائط التسجيلية	1.02	0.72	0.72	0.72	0.73	0.22	1.04	1.84
تصنيع الأدوات الثقافية والتعليمية والسلع الرياضية	0.49	0.50	0.39	0.50	0.50	1.85	0.97	1.02
قطاع معالجة النفط، والكوك والوقود النووي	2.59	2.55	2.00	2.47	2.47	0.38	0.96	0.66

تصنيع المواد الخام والمنتجات الكيماوية	7.46	8.15	8.79	8.15	8.14	4.99	8.96	7.71
تصنيع الأدوية	3.46	2.34	3.98	2.47	2.42	1.88	2.38	1.99
تصنيع الألياف الكيماوية	1.54	1.50	0.77	1.49	1.50	1.32	0.65	0.60
صناعة المنتجات المطاطية	1.18	1.26	1.20	1.27	1.28	1.60	1.30	1.25
صناعة المنتجات البلاستيكية	2.53	2.59	2.32	2.58	2.58	2.43	2.85	4.72
تصنيع المعادن اللافلزية	7.44	6.76	8.01	6.83	6.80	3.71	8.67	8.73
قطاع صهر المعادن الحديدية وصقلها ومعالجتها	9.73	11.23	9.00	10.98	11.10	4.82	3.93	2.46
صناعة المنتجات المعدنية	4.04	4.37	3.70	4.37	4.35	5.91	5.02	6.02
تصنيع المعدات العامة	6.51	6.40	6.51	6.49	6.45	6.14	7.12	9.36
تصنيع المعدات الخاصة	3.31	2.89	3.32	2.96	2.92	1.84	3.14	3.81
تصنيع معدات النقل والمواصلات	5.20	4.69	4.36	4.73	4.71	6.05	4.65	4.31
تصنيع الآلات والمعدات الكهربائية	8.86	8.87	8.18	8.85	8.88	11.21	6.66	6.69

قطاع معدات الاتصال، وتصنيع الحواسيب الآلية والمعدات الإلكترونية الأخرى	3.57	2.69	2.11	2.58	2.60	10.00	2.49	1.82
الأعمال اليدوية والصناعات التحويلية الأخرى	0.80	1.02	0.83	1.03	1.03	3.36	1.54	1.65
قطاع معالجة وإعادة تدوير الموارد المهملة والنفايات	0.08	0.15	0.12	0.15	0.15	0.01	0.09	0.14
قطاع إنتاج وتوريد الطاقة الكهربائية والحرارية	1.43	0.41	0.39	0.41	0.41	0.00	0.39	0.58
قطاع إنتاج وتوريد الغاز	0.13	0.08	0.12	0.07	0.07	0.00	0.04	0.08
قطاع إنتاج وتوريد المياه	0.29	0.07	0.07	0.07	0.07	0.00	0.09	0.19

مصدر المعلومات : قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

انظر جدول 2-2 نسب الأصول والقيمة الإنتاجية، والتوظيف... إلخ بقطاعات الشركات الأهلية لعام 2008:

جدول 2-2 نسب الأصول والقيمة الإنتاجية، والتوظيف إلخ بقطاعات

الشركات الأهلية لعام 2008

أنواع القطاعات	إجمالي الأصول	إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة	إجمالي الأرباح	إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي	إجمالي قيمة المبيعات الصناعية	قيمة الصادرات وتسليم البضائع	الموظفون	عدد الكيانات الاعتبارية
قطاع استخراج الفحم وغسله	13192	16600	2924	16665	16506	33	502042	1566
قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي	581	446	68	457	457	0	8756	35
قطاع استخراج المعادن الحديدية	6134	8831	2106	9251	8900	17	138827	674
قطاع استخراج المعادن اللافلزية	2465	4731	383	4911	4811	113	126003	733
الصناعات التعدينية الأخرى	5	24	2	23	23	1	612	3
معالجة وتصنيع المواد الغذائية الزراعية	31218	71318	3680	73516	71614	4813	945919	5228
قطاع تصنيع المواد الغذائية	11860	19171	1174	20081	19436	1873	423104	1730
صناعة المشروبات	9597	11903	875	12746	12261	321	237500	1089
صناعة منتجات التبغ	153	143	14	141	141	2	5632	19

قطاع المنسوجات	58103	86155	4364	89061	87069	14247	2E+06	9323
قطاع تصنيع المنسوجات والملابس والأحذية، والقبعات	16012	26470	1596	27892	27003	8519	1E+06	3669
قطاع تصنيع منتجات الجلود، والفراء، والريش	7390	15074	975	15556	15243	4421	536314	1959
معالجة الأخشاب وصناعة منتجات الأخشاب، والبامبو، والروطان، والنخيل، والعشب	6065	12216	793	12578	12245	1426	298709	1764
تصنيع الأثاث	4596	7131	369	7331	7178	2137	219577	930
صناعة الورق والمنتجات الورقية	17642	24500	1483	25467	24856	476	513172	3029
الطباعة والنسخ ذات الوسائط التسجيلية	6638	7167	451	7420	7311	258	207442	1699
تصنيع الأدوات الثقافية والتعليمية والسلع الرياضية	3204	4975	245	5108	4961	2204	194656	943

قطاع معالجة النفط، والكوك والوقود النووي	16949	25288	1255	25289	24682	452	190944	614
تصنيع المواد الخام والمنتجات الكيماوية	48757	80694	5520	83406	81243	5939	2E+06	7123
تصنيع الأدوية	22625	23198	2499	25315	24136	2238	475130	1835
تصنيع الألياف الكيماوية	10093	14831	481	15230	14948	1572	129818	554
صناعة المنتجات المطاطية	7708	12504	753	13018	12724	1899	260836	1158
صناعة المنتجات البلاستيكية	16552	25669	1456	26427	25734	2890	570343	4358
تصنيع المعادن اللافلزية	48604	66925	5035	69921	67864	4408	2E+06	8061
قطاع صهر المعادن الحديدية وصقلها ومعالجتها	63554	111187	5656	112419	110714	5735	785721	2270
صناعة المنتجات المعدنية	26413	43251	2327	44738	43450	7028	1E+06	5560
تصنيع المعدات العامة	42555	63420	4089	66467	64399	7298	1E+06	8644
تصنيع المعدات الخاصة	21611	28661	2084	30259	29136	2189	627798	3515

تصنيع معدات النقل والمواصلات	33969	46451	2739	48463	47019	7193	929335	3980
تصنيع الآلات والمعدات الكهربائية	57917	87824	5139	90591	88610	13332	1E+06	6177
قطاع معدات الاتصال، وتصنيع الحواسيب الآلية والمعدات الإلكترونية الأخرى	23334	26618	1325	26438	25928	11891	498614	1677
الأعمال اليدوية والصناعات التحويلية الأخرى	5228	10141	525	10502	10242	3996	308553	1528
قطاع معالجة وإعادة تدوير الموارد المهملة والنفايات	506	1439	75	1498	1475	17	18686	126
قطاع إنتاج وتوريد الطاقة الكهربائية والحرارية	9348	4097	247	4161	4046	1	78953	538
قطاع إنتاج وتوريد الغاز	849	758	75	708	706	0	8380	74
قطاع إنتاج وتوريد المياه	1915	657	43	692	676	0	18976	178

(ملحوظة: وحدة قياس الموظفين (الفرد)، والكيانات الاعتبارية (الشركة)، والبنود الأخرى (10 آلاف يوان))

مصدر المعلومات : قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

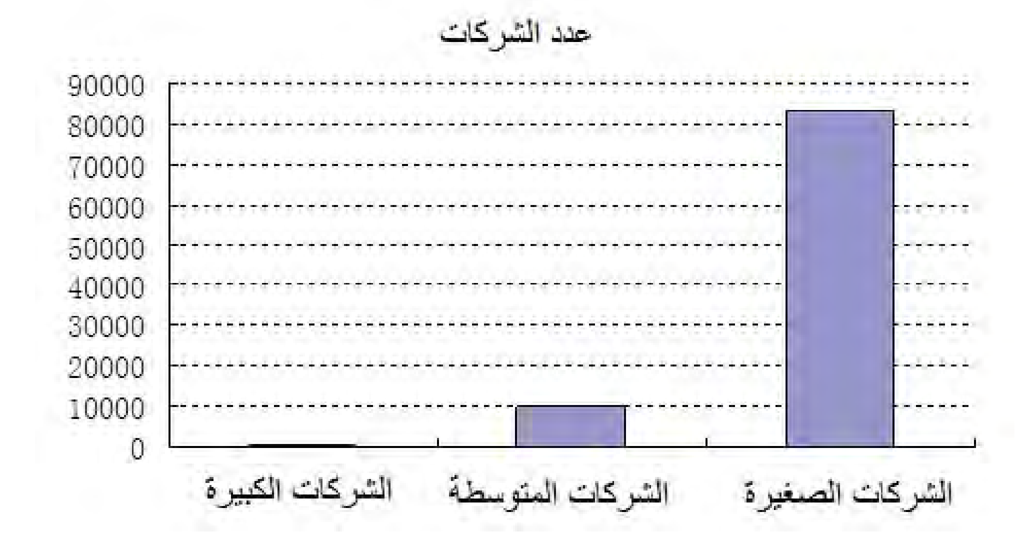
ثانيًا: تعتبر غالبية الشركات الأهلية شركات صغيرة ومتوسطة، كما أنها ترتكز على الشركات الصغيرة:

في عام 2008، وصل إجمالي عدد الشركات الأهلية التي خضعت للفحص إلى 93579 شركة، وكان عدد الشركات الكبيرة من بينهم قليلاً، فقد بلغ 507 شركة فقط، حيث احتل 0.54% من إجمالي عدد الشركات الأهلية؛ ووصل عدد الشركات المتوسطة إلى 9916 شركة، حيث احتل 10.60% من إجمالي عدد الشركات الأهلية؛ أما عدد الشركات الصغيرة فقد بلغ 83156 شركة، أي كانت تحتل 88.86% من عدد الشركات الأهلية (انظر شكل 7-2). وقد وصل إجمالي أصول الشركات الأهلية إلى 3308606.11 يوان، بلغ متوسط أصول الشركات الكبيرة من بينهم 3032009.71 يوان، حيث احتل 91.64% من إجمالي أصول هذه الشركات؛ ووصل متوسط أصول الشركات المتوسطة إلى 2446776.68 يوان، حيث احتل 7.40% من إجمالي أصول هذه الشركات؛ أما الشركات الصغيرة فقد بلغت متوسط أصولها 31919.73 يوان، لتحتل 0.96% من إجمالي الأصول.

كما أن إجمالي متوسط إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة للشركات الأهلية قد وصل إلى 4408081.66 يوان، بلغ متوسط إيرادات هذه الأعمال للشركات الكبيرة من بينهم 4025441.18 يوان، حيث احتل 91.32% من متوسط هذه الأعمال في الشركات الأهلية؛ أما متوسط إيرادات هذه الأعمال للشركات المتوسطة فقد بلغ 325839.74 يوان، أي احتل 7.39% من متوسط هذه الأعمال في الشركات الأهلية؛ وعن الشركات الصغيرة، وصل متوسط إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة بها إلى 56800.74، أي احتلت 1.29% من نسب إيرادات هذا النوع من الأعمال للشركات الأهلية. ووصل إجمالي متوسط قيمة الإنتاج الصناعي للشركات الأهلية إلى 4494602.23 يوان، وبلغ متوسط قيمة هذا الإنتاج للشركات الكبيرة من بينهم 4096592.39، حيث احتل 91.14% من متوسط قيمة الإنتاج الصناعي للشركات الأهلية؛ أما متوسط قيمة هذا الإنتاج للشركات المتوسطة فقد بلغ 339201.60 يوان، حيث احتل 7.55% من متوسط هذا الإنتاج بالشركات الأهلية؛ وعن الشركات الصغيرة فقد وصل متوسط قيمة الإنتاج الصناعي بها إلى 58808.24 يوان، أي 1.31% من متوسط الشركات الأهلية. (انظر جدول 3-2)

ووصـل إجـمالي متوسـط قيمـة المبيعـات الصناعيـة للـشركات الأهليـة إلى 4415583.79، بلـغ متوسـط قيمـة هـذه المبيعـات في الـشركات الكبـيرة 4029466.39 يـوان، حيـث احتـل 91.26% مـن متوسـط الـشركات الأهليـة؛ أمـا الـشركات المتوسـطة، فقـد بلـغ متوسـط هـذه القيمـة فيهـا 328829.57 يـوان، حيـث احتـل 7.45% مـن متوسـط الـشركات الأهليـة؛ وعـن الـشركات الصغـيرة فقـد وصـل إلى 57287.84 يـوان، حيـث احتـل 1.30% مـن متوسـط الـشركات الأهليـة. أمـا إجـمالي الأربـاح للـشركات الأهليـة، فقـد وصلـت إلى 634403480.00 يـوان، بلغـت أربـاح الـشركات الكبـيرة مـن بينهـم 135160129.00 يـوان، حيـث احتلـت 21.31% مـن أربـاح الـشركات الأهليـة؛ ووصـل إجـمالي أربـاح الـشركات المتوسـطة إلى 214577938.00 يـوان، أي 33.82% مـن أربـاح الـشركات الأهليـة؛ أمـا الـشركات الصغـيرة فقـد وصـل إجـمالي أرباحهـا إلى 284665413.00 يـوان، فاحتـل 44.87% مـن أربـاح الـشركات الأهليـة.

ووصـل إجـمالي متوسـط قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع للـشركات الأهليـة إلى 4415583.79 يـوان، بلغـت قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع للـشركات الكبـيرة مـن بينهـم 4029466.39 يـوان، حيـث احتلـت 91.26% مـن متوسـط قيمـة الـشركات الأهليـة؛ أمـا الـشركات المتوسـطة فقـد وصلـت قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع بهـا إلى 328829.57 يـوان، حيـث احتلـت 7.45% مـن إجـمالي قيمـة الـشركات الأهليـة؛ ووصلـت قيمـة الصـادرات تسـليم البضائـع في الـشركات الصغـيرة إلى 5095.50 يـوان، أي 0.67% مـن إجـمالي قيمـة الـشركات الأهليـة.



مصدر المعلومات : قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

شكل 7-2 نطاق وعدد الشركات الأهلية لعام 2008

كما بلغ إجمالي عدد الموظفين في الشركات الأهلية 20216677 شخص، وصل عدد الموظفين في الشركات الكبيرة من بينهم إلى 2432202 شخص، حيث احتل 12.03% من إجمالي العدد في الشركات الأهلية؛ وبلغ العدد في الشركات المتوسطة 7423977 شخص، أي احتل 36.72% من إجمالي العدد في الشركات الأهلية؛ وبلغ العدد في الشركات الصغيرة 10360498 شخص، أي احتل 51.25% من إجمالي العدد في الشركات الأهلية، لذلك فإن الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة ما زالت تُعتبَر القناة الرئيسة لحل مشكلة التوظيف.

جدول 3-2 أحجام الشركات الأهلية وأصولها وقيم الإنتاج بها وأحوال التوظيف فيها... إلخ لعام 2008

أحجام الشركات	عدد الشركات	متوسط الأصول	متوسط إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة	إجمالي قيمة الأرباح	متوسط قيمة الإنتاج الصناعي	متوسط قيمة المبيعات الصناعية	متوسط قيمة الصادرات وتسليم البضائع	إجمالي عدد الموظفين
الشركات الكبيرة	507	303.2	402.5	13516.0	409.7	403.0	71.2	243.2
الشركات المتوسطة	9916	24.5	32.6	21457.8	33.9	32.9	4.3	742.4
الشركات الصغيرة	83156	3.2	5.7	28466.5	5.9	5.7	0.5	1036.1
الإجمالي	93579	330.9	440.8	63440.4	449.5	441.6	76.0	2021.7

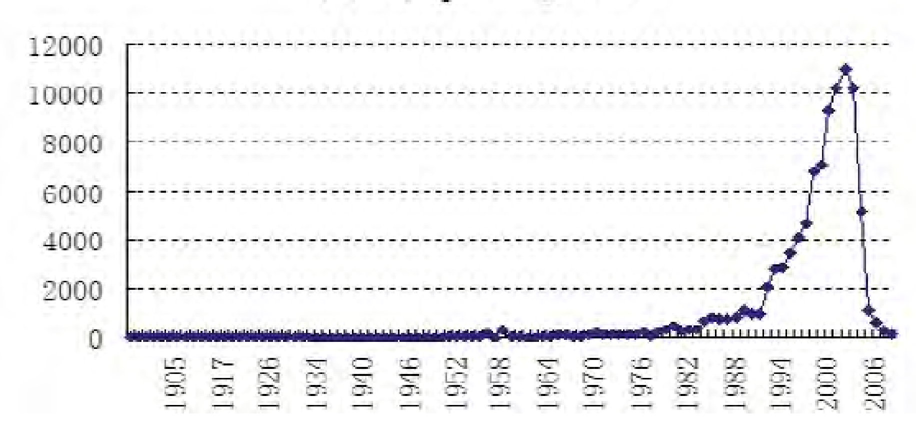
(ملحوظة: وحدة قياس الموظفين (الفرد)، والكيانات الاعتبارية (الشركة)، والبنود الأخرى(10 آلاف يوان))

مصدر المعلومات : قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

ثالثًا: تأسست الغالبية العظمى من الشركات الأهلية في ما بعد عام 1992:

بينت الاستقصاءات لعام 2008، أن الشركات الأهلية بالصين قد أحرزت تطورًا كبيرًا منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح. ولكن بدأ التطور السريع لها بعد أن قام المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني بإقرار تأسيس نظام اقتصاد السوق الاشتراكية. وقد وصل معدل الشركات الأهلية التي تأسست سنويًا في ما بين عامي 1978 و1991 في نطاق الألف شركة بصورة أساسية؛ أما الشركات الأهلية التي تأسست سنويًا في ما بين عامي 1992 و 2004 فقد كانت أكثر من ألفي شركة، وكان عام 2002 هو العام الأكثر حظًا، فقد وصل عدد الشركات إلى ذروته، حيث تأسست 10947 شركة، وانخفض عدد الشركات الأهلية التي تأسست سنويًا في ما بين عامي 2005 و2008 من 1120 شركة إلى 142 شركة، ويوضح شكل 2-8 أعوام تأسيس الشركات الأهلية وأعدادها في السنوات المختلفة، ونجد الغالبية العظمى من هذه الشركات قد تأسس في ما بين عامي 1992 و2004.





مصدر المعلومات : قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

شكل 8-2 أعوام تأسيس الشركات الأهلية وأعداد هذه الشركات

رابعًا: سوء التوزيع الإقليمي للشركات الأهلية:

في عام 2008، بلغ إجمالي متوسط أصول الشركات الأهلية على مستوى الدولة 213476119 يوان، وصل إجمالي متوسط أصول الشركات الأهلية في المناطق الشرقية من بينهم إلى 435515401 يوان، وفي المناطق الوسطى إلى 134897243 يوان، أما في المناطق الغربية فقد كان 62326027 يوان. حيث كان متوسط أصول الشركات الأهلية في المناطق الشرقية أعلى بنسبة 222.85 % من متوسط الأصول في المناطق الوسطى، وأعلى -أيضًا- بنسبة 598.77 % من متوسط الأصول في المناطق الغربية، أما المناطق الوسطى فقد كانت أعلى من المناطق الغربية في عدد أصول الشركات الأهلية بنسبة 116.44%.

وكان متوسط إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة للشركات الأهلية على مستوى الدولة 322427363 يوان، وصلت إيرادات الشركات في المناطق الشرقية من بينهم إلى 667953335 يوان، وفي المناطق الوسطى إلى 219596979، وفي المناطق الغربية إلى 74248812يوان. فكانت إيرادات الشركات الأهلية في المناطق الشرقية أعلى من مثيلتها في المناطق الوسطى بنسبة 204.17 %، وأعلى من المناطق الغربية بنسبة799.61

%، كـما كانـت المناطـق الوسـطى أعـلى مـن المناطـق الغربيـة في إيـرادات الأعـمال التجاريـة الرئيسـة بالـشركات الأهليـة بنسـبة 195.76 %.

وقـد بلـغ إجـمالي متوسـط أربـاح الـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى الدولـة 20464628 يـوان، وصـل متوسـط أربـاح الـشركات الأهليـة في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 39211118 يـوان، وفي المناطـق الوسـطى إلى 17661717 يـوان، وفي المناطـق الغربيـة إلى 5148953 يـوان. فـكان متوسـط الأربـاح في المناطـق الشرقيـة أعـلى بنسـبة122.01 % مـن المناطـق الوسـطى، وأعـلى بنسـبة 661.54 % -أيضًـا- مـن المناطـق الغربيـة، كـما كانـت الأربـاح في المناطـق الوسـطى أعـلى بنسـبة 243.02 % مـن المناطـق الغربيـة.

وبلـغ متوسـط إجـمالي قيمـة الإنتـاج الصناعـي للـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى الدولـة 333250104 يـوان، وصـل متوسـط إجـمالي قيمـة الإنتـاج الصناعـي للـشركات الأهليـة في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 686579835 يـوان، وفي المناطـق الوسـطى إلى 229808143 يـوان، وفي المناطـق الغربيـة إلى 78325826 يـوان. فـكان متوسـط إجـمالي قيمـة الإنتـاج الصناعـي لهـذه الـشركات في المناطـق الشرقيـة أعـلى بنسـبة 198.76 % مـن المناطـق الوسـطى، وأعـلى بنسـبة 776.57 % -أيضًـا- مـن المناطـق الغربيـة، وكان متوسـط إجـمالي قيمـة الإنتـاج الصناعـي للـشركات الأهليـة في المناطـق الوسـطى أعـلى بنسـبة 193.40 % مـن المناطـق الغربيـة.

وبلـغ متوسـط قيمـة المبيعـات الصناعيـة للـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى الدولـة 324756169 يـوان، وصـل متوسـط قيمـة المبيعـات الصناعيـة للـشركات الأهليـة في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 670487838 يـوان، وفي المناطـق الوسـطى إلى 224176340 يـوان، وفي المناطـق الغربيـة إلى 74888693 يـوان. فـكان متوسـط المبيعـات الصناعيـة لهـذه الـشركات في المناطـق الشرقيـة أعـلى بنسـبة 199.09 % مـن المناطـق الوسـطى، وأعـلى بنسـبة 795.31 % أيضًـا مـن المناطـق الغربيـة، وكان متوسـط المبيعـات الصناعيـة في المناطـق الوسـطى أعـلى بنسـبة 199.35 % مـن المناطـق الغربيـة.

وبلـغ متوسـط قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع للـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى الدولـة 38902964 يـوان، وصـل متوسـط قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع للـشركات الأهليـة في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 99764632 يـوان، وفي المناطـق الوسـطى إلى 9296916

يـوان، وفي المناطـق الغربيـة إلى 2850467 يـوان. فـكان متوسـط قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع لهـذه الـشركات في المناطـق الشرقيـة أعـلى بنسـبة 973.09 % مـن المناطـق الوسـطى، وأعـلى بنسـبة 3399.94 % أيضًـا مـن المناطـق الغربيـة، وكان متوسـط قيمـة الصـادرات وتسـليم البضائـع في المناطـق الوسـطى أعـلى بنسـبة 226.15 % مـن المناطـق الغربيـة.

وبلـغ متوسـط عـدد الموظفـين والعـمال بالـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى الدولـة 652151 شـخص، وصـل متوسـط عـدد الموظفـين بالـشركات الأهليـة في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 1262426 شـخص، وفي المناطـق الوسـطى إلى 526384 شـخص، وفي المناطـق الغربيـة إلى 176576 شـخص. فـكان متوسـط عـدد الموظفـين بهـذه الـشركات في المناطـق الشرقيـة أعـلى بنسـبة 139.83 % مـن المناطـق الوسـطى، وأعـلى بنسـبة 614.95 % أيضًـا مـن المناطـق الغربيـة، وكان متوسـط عـدد الموظفـين في المناطـق الوسـطى أعـلى بنسـبة 198.11 % مـن المناطـق الغربيـة.

وبلـغ متوسـط عـدد الكيانـات الاعتباريـة للـشركات الأهليـة عـلى مسـتوى الدولـة 3019 شركـة، وصـل متوسـط عـدد الكيانـات الاعتباريـة لهـذه الـشركات في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 6315 شركـة، وفي المناطـق الوسـطى إلى 1929 شركـة، وفي المناطـق الغربيـة إلى 724 شركـة. فـكان متوسـط عـدد الكيانـات الاعتباريـة لهـذه الـشركات في المناطـق الشرقيـة أعـلى بنسـبة 227.35 % مـن المناطـق الوسـطى، وأعـلى بنسـبة 772.29 % أيضًـا مـن المناطـق الغربيـة، وكان متوسـط عـدد الكيانـات الاعتباريـة في المناطـق الوسـطى أعـلى بنسـبة 166.47 % مـن المناطـق الغربيـة. (انظـر جـدول 4-2)

جدول 4-2 التوزيع الإقليمي للأصول والقيمة الإنتاجية والتوظيف إلى غير ذلك من أمور خاصة بالشركات الأهلية لعام 2008

المنطقة	إجمالي الأصول	إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة	إجمالي الأرباح	إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي	إجمالي قيمة المبيعات الصناعية	قيمة التصدير وتسليم البضائع	عدد الموظفين	عدد الكيانات الاعتبارية
بكين	10072.2	9182.7	386.0	8732.9	8624.0	631.8	23.0	1835

تيانجين	7264.6	12266.8	359.0	12409.8	12253.9	1012.2	17.1	1234
خه بي	33143.7	61328.3	4407.5	63957.8	62287.0	2782.9	92.5	3655
لياونينغ	21876.1	30866.0	2015.7	32880.3	31440.0	2610.3	57.1	3376
شانغهاي	16432.2	18964.7	896.5	19228.1	18835.3	2213.3	47.6	4004
جيانغسو	93252.3	152016.6	10555.7	155662.7	152539.0	18756.8	247.5	12540
جه جيانغ	126505.7	142990.0	6635.4	148475.5	144231.5	37901.8	342.3	20587
فوجيان	17508.0	28602.1	1755.2	29514.7	28738.7	5431.2	83.0	3882
شاندونغ	96402.0	187980.7	11683.6	192147.3	188498.6	15702.6	273.0	9554
قوانغدونغ	55261.8	89387.9	4360.9	91011.1	88933.9	22587.4	203.2	8679
خاينان	1348.6	1162.8	77.0	1217.8	1154.8	110.9	2.4	115
متوسط المناطق الشرقية	43551.5	66795.3	3921.1	68658.0	67048.8	9976.5	126.2	6315
شانشي	24323.3	24839.1	1473.1	25091.8	24337.6	757.6	46.1	1278
جيلين	8062.1	10501.5	496.4	11348.5	10958.4	268.5	19.2	920
خيلونغجيانغ	5152.4	6130.7	352.6	6068.8	5917.6	98.1	17.4	787
آنهوي	11372.5	16989.8	1220.4	18320.7	17512.5	1749.9	103.8	1963
جيانغشي	8307.6	14739.4	981.3	14878.2	14629.4	1066.9	34.4	1402
خه نان	26885.7	62849.5	7133.2	66451.6	65331.9	1431.9	98.4	4215
خوبي	13908.5	18793.1	1157.4	20107.4	19456.5	1111.6	50.5	2212
خونان	9905.7	20834.5	1315.0	21579.4	21197.1	953.1	51.3	2655
متوسط المناطق الوسطى	13489.7	21959.7	1766.2	22980.8	22417.6	929.7	52.6	1929
منغوليا الداخلية	9136.3	10860.3	1265.2	11250.0	10908.8	319.2	16.2	685
جوانغشي	7417.7	9122.4	430.1	10129.5	9305.3	554.1	23.9	1072
تشونغ تشينغ	8257.6	10430.8	590.4	10664.5	10450.8	825.3	30.4	1156
سيتشوان	23790.4	34561.6	2029.2	36058.0	35069.4	973.7	78.3	2956
جوي جوو	2875.0	3635.1	292.8	3985.1	3768.2	43.7	9.3	471
يوننان	5610.4	5116.8	408.8	5587.7	5175.9	72.0	12.6	461
التبت	24.5	6.7	-1.0	9.6	7.8	0.0	0.0	2
شانشي	6416.4	6962.6	471.0	7754.2	7216.6	187.7	18.9	823
جانسو	2733.6	2288.1	150.9	2457.7	2262.2	99.4	8.9	443
تشينغخاي	1425.6	672.7	132.2	679.2	606.9	6.5	1.5	71
نينغشيا	2848.8	2464.3	126.8	2588.2	2395.4	223.8	5.5	213

شينجيانغ	4254.9	2977.2	282.4	2827.6	2699.1	115.3	6.3	334
متوسط المناطق الغربية	6232.6	7424.9	514.9	7832.6	7488.9	285.1	17.7	724
المتوسط الوطني	21347.6	32242.7	2046.5	33325.0	32475.6	3890.3	65.2	3019

(ملحوظة: وحدة قياس الموظفين (الفرد)، والكيانات الاعتبارية (الشركة)، والبنود الأخرى (10 آلاف يوان))

مصدر المعلومات : قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

الفصل الثالث

أشكال تنمية الشركات الأهلية وتأثيرها على النمو الاقتصادي

نمت الشركات الأهلية بالصين خلال التصدع والانشقاق الذي شهده اقتصاد القطاع العام، حيث تكمن المزايا الكبيرة لهذه الشركات في أنها مُلصقة بواقع الصين، وتتوافق مع متطلبات السوق، وتتمتع بنطاق صغير ونشاط تجاري حر... إلخ. وقد جعلتها هذه المزايا تنتشر في مناطق عده خلال فترة نمو سريعة، ولكن لا بدَّ من الانتباه إلى أن سمات صغر الحجم وسرعة النمو هذه قد أثرت في حيوية الشركات الأهلية، وجعلتها قصيرة الأجل، كما أدت إلى صعوبة تشكيلها لقوى تنافسية تتسم بالاستمرارية، وهذه العيوب ستبدو جليةً بصورة تدريجية، خاصة بعد أن تتطور الشركات الأهلية وتصل إلى نطاق محدد.

فقد وصلت الشركات الأهلية بالصين إلى مرحلة تطور جديدة مرة أخرى، بعد أن مرت بتطور سريع استمر لما يقرب من عشرين عامًا، وتحديدًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين. ومن خلال التحليل السابق يمكن أن نلاحظ أن مردود إصلاح الشركات الأهلية بالصين (أو التحول الاقتصادي لها) قد اختفى، وقد قدم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية حراكًا جديدًا لتنمية وتطوير الشركات الأهلية، وأقام لها منصةً جديدةً، من ثم ظهرت أوضاع التنمية السريعة سالفة الذكر؛ كما أن النهضة الجديدة للشركات المملوكة للدولة قد أتاحت فرصًا عديدةً لتنمية الشركات الأهلية، وفي الوقت نفسه، زادت من حجم أعبائها، وقلّصت من مساحة تنمية وتطوير بعض المجالات بها، بالإضافة إلى ذلك كان عدد الفرص التي حصلت عليها الشركات الأهلية خلال تسريع عملية التحضر قليلةً للغاية؛ وقد ألحقت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ عام 2008 ضررًا هائلاً بتنمية الشركات الأهلية، وعملت على إظهار فروق في التنمية الخاصة بها. وقد سلكت الشركات الأهلية مسارًا من النمو الذي يعاني من التصدع والانشقاق بالصين، وذلك في ظل مرحلة التنمية المحددة للاقتصاد الصيني، حيث كانت جميع

الأمـور غـير منظمـة بصـورة عقلانيـة، بـدءًا مـن أنـواع الـشركات، وحتـى الهيـكل والتوزيـع الصناعـي... إلخ، فمـن الممكـن القـول بـأن الغالبيـة العظمـى للـشركات الأهليـة ركـزت عـلى المسـار القصـير والسريـع، ولم يكـن لهـا خطـة أو مسـار تنميـة طويـل الأجـل، وقـد أثـرت هـذه الأوضـاع بصـورة خطـيرة في التنميـة طويلـة الأجـل للـشركات الأهليـة، ولم تسـاعد في التحسـين الهيـكلي لهـا. لذلـك، تحتـاج الـشركات الأهليـة هـي الأخـرى إلى خطـة طويلـة الأمـد، إلى جانـب تحديـد ووضـع الدولـة قواعـد ومعايـير لتنميـة الـشركات الأهليـة بصـورة عقلانيـة عـلى مسـتوى السياسـات. ومـن منظـور أوضـاع التنميـة الاقتصاديـة بالصـين، نجـد أنـه بجانـب خصائـص تنميـة الاقتصـاد الخـاص، توجـد أشـكال تنميـة محتملـة للـشركات الأهليـة بالصـين كالتـالي.

أولًا: طرق تنمية الشركات الأهلية:

(1) توسيع النطاق:

خـلال أكـثر مـن ثلاثـين عامًـا، خـرج الاقتصـاد الخـاص مـن رحـم العـدم، وبـرز بصـورة كبـيرة، حيـث يحتـل حاليًـا مكانـة كبـيرة في الاقتصـاد الوطنـي، ويتسـم بتشـابهه مـع الخصائـص العامـة للنمـو الاقتصـادي بالصـين، كـما أنـه سـلك طريـق التوسـع في الحجـم والنطـاق أيضًـا.

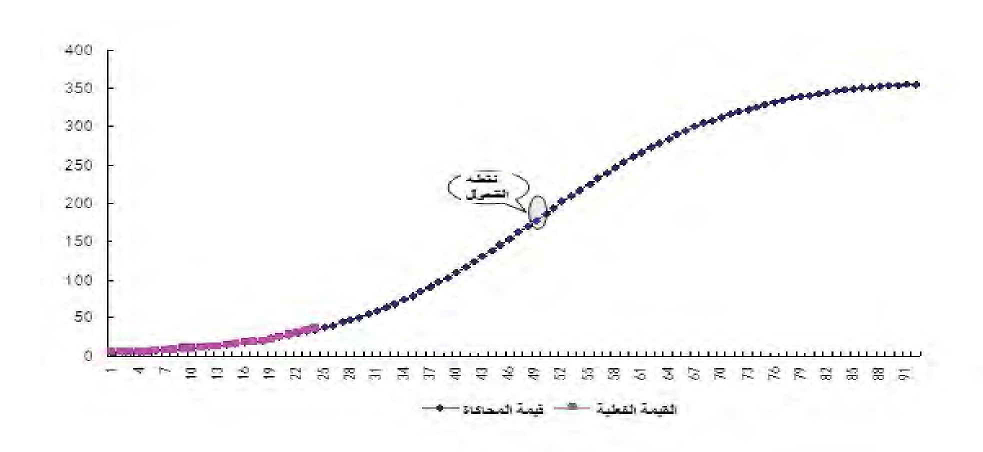
وسـيعيش الاقتصـاد الصينـي في مرحلـة تتسـم بالصعـود السريـع، خـلال فـترة طويلـة مسـتقبلًا، فطبقًـا لتوقعاتنـا، ستسـتمر هـذه الفـترة حتـى عـام 2035 تقريبًـا. وباسـتخدام "طريقـة سـانخه" لتقديـر نمـوذج النمـو اللوجسـتي الخـاص بالنمو الصينـي[45]، سـتكون النتيجة كما هو موضح بالشـكل 9-2، حيـث سـتظهر نقطـة التحـول في المنحنـى t الـذي يحـاكي النمـو اللوجسـتي لمتوسـط نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في الصـين تقريبًـا خـلال الفـترة 49 إلى 50 (2034~ 2035). وطبقًـا لحسـابنا أيضًـا، سـيصل عـدد السـكان ممـن هـم في ذروة سـن العمل بالصـين في عـام 2015 إلى مليار و20 مليـون شـخص (الـذروة الأولى)، ومـن المتوقـع أن يكـون إجـمالي المعـروض مـن الأيـدي العاملـة 790 مليـون شـخص. ولـن يشـهد عـدد السـكان ممـن هـم في سـن العمـل انخفاضًـا على الفـور في ما

45- لمراجعة طريقة التقدير انظر (علم الاقتصاد القياسي - المستوى المرتفع)، لي تسي ناي، ويه آه جونغ، دار نشر جامعة تشينغخوا، طبعة عام 2000، الصفحة من 40~42.

بعـد بصـورة مسـتمرة، إنمـا سـيكون هنـاك مرحلـة مـن الصعـود (الـذروة الثانيـة) القصـير المؤقـت أو مرحلـة مـن الانخفـاض البطـيء خـلال الفـترة مـن عـام 2022 حتـى عـام 2030. وبحلـول عـام 2035 تقريبًـا، سـيظهر انخفـاض مسـتمر في أعـداد السـكان ممـن هـم في سـن العمـل بالصـين. وبنـاءً عـلى هـذه التقديـرات، سـيحدث الاختفـاء النهـائي للعائـد الديموغـرافي بالصـين في مـا بعـد عـام 2030؛ مـن ثـم فـإن الاقتصـاد الصينـي يتمتـع بقـوة دفـع كبـيرة لنمـوه الداخـلي في المسـتقبل.

ومـن هنـا يمكـن أن نعـرف أن هنـاك ظروفًـا موضوعية تدعـم طريق توسـيع النطاق الذي يسـلكه الاقتصـاد الخـاص. فخـلال مـا يقـرب مـن ثلاثـين عامًـا، قامـت الصـين بتوسـيع "النطـاق" الخـاص بهـا عالميًّـا بـلا حـدود، مـن خـلال آليـة توزيـع المـوارد القائمـة عـلى "التصنيـع منخفـض التكلفـة"، الأمـر الـذي جعـل الصناعـات الثانويـة بالصـين تحتـل حاليًـا مـا يقـرب مـن نصـف إجـمالي الناتـج المحـلي، وتعتمـد الصـين عـلى التصنيـع التقليـدي القائـم عـلى المـوارد العاليـة والحـراك الاسـتثماري، وتتسـم طريقـة النمـو هـذه بتكاليفهـا المنخفضـة واسـتثماراتها العاليـة. فخـلال عمليـة الانتقـال مـن النظـام الموجـه للاقتصـاد إلى نظـام السـوق، تأخـر تسـويق عنـاصر الإنتـاج عـن تسـويق السـلع، بالتـالي عملـت الحكومـة خـلال فـترة طويلـة عـلى السـيطرة عـلى أسـعار عنـاصر الإنتـاج كي تحفـز الـشركات عـلى الانتهـاء مـن التراكـم الأوليّ، مـا جعـل كلًّا مـن الأراضي، والعمالـة، والسـلع الاسـتثمارية تحافـظ عـلى تكاليـف منخفضـة نسـبيًّا، فانخفضـت أسـعار مصـادر الطاقـة، والمـاء... إلـخ لفـترة طويلـة عـن المتوسـط العالمـي، كـما انخفضـت تكاليـف البيئـة، والمـوارد الطبيعيـة، والضـمان الاجتماعـي للقـوة العاملـة... إلـخ، أو ربمـا تكـون قـد اختفـت؛ فتـم احتـكار المـوارد الماليـة، وتـم العمـل عـلى حشـد وإنشـاء وعـرض أسـعار منخفضـة، وإعطـاء الأولويـة للتمويـل. وقـد ظهـر التوزيـع العالمـي، مـن خـلال الانفتـاح عـلى الخـارج، كـما تـم تشـجيع اسـتيراد رأس المـال الإنتاجـي الـدولي وتصدير السـلع، وربـط "المعـروض غـير المحـدود مـن العمالـة" التـي تتسـم بأسـعار منخفضـة عـلى مسـتوى الدولـة بـرأس المـال الـدولي والأسـواق الخارجية الواسـعة لأقـصى درجة، لمعالجة المشـكلات الثـلاث في التنمية الاقتصاديـة: رأس المـال والمـوارد والأسـواق. ويعمـل إصـلاح التسـويق ودفـع التدويل بصـورة متزامنة عـلى حـث وتنشـيط تشـكيل رؤوس الأمـوال الوطنيـة، في ظـل الانفتـاح وبفضـل مـردود "التعلـم بالممارسـة" وآليـات الابتـكار التنافـسي، ومـن الواضـح أن توسـيع النطـاق هـذا أمـر غـير مسـتدام؛ لأن

مرحلـة تزايـد العوائـد الخاصـة بالنطـاق الصناعـي عـلى الصعيـد العالمـي قـد وصلـت إلى نهايتهـا بصـورة أساسـية في الصـين، كـما أن التصنيـع بالصـين قـد دخـل مرحلتـه المتوسـطة والأخـيرة، لذلـك يعـد البحـث عـن آليـات جديـدة لتوزيـع المـوارد تعمـل عـلى دفـع الإصـلاح الهيـكلي المسـتمر للاقتصـاد الصينـي بصـورة مسـتمرة المحـور الرئيـس للنمـو الاقتصـادي بالصـين مسـتقبلاً. بالتـالي يجـب أن ننتبـه إلى أن تكلفـة الاسـتمرار مـرة أخـرى في الطـرق القديمـة لتوسـيع النطـاق ربمـا تكـون أفضـل بصـورة تدريجيـة، إلا أن عوائدهـا قـد تسـوء بشـكل تدريجـي أيضًـا، وينطبـق هـذا الأمـر عـلى الاقتصـاد الخـاص عـلى وجـه الخصـوص، نظـرًا لأن قدراتـه عـلى تحمـل المخاطـر ليسـت في قوة الـشركات المملوكـة للدولـة. بالإضافـة إلى ذلـك، يمكننـا أن نـرى بوضـوح أن الاقتصـاد الخـاص قـد بـدأ بتحويـل طـرق النمـو القديمـة لـه، حيـث شـهدت زيـادة أعـداد الـشركات الأهليـة الصناعيـة تباطـؤًا كبـيرًا بعـد عـام 2004.



(تم طرح هذا الشكل بواسطة تشن تشانغ بين)

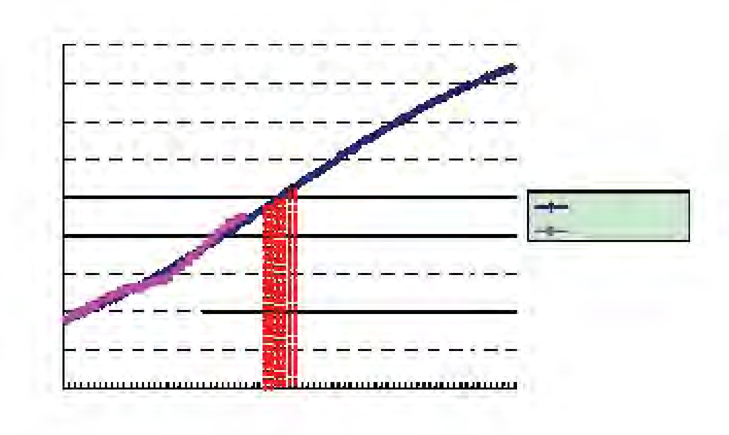
شكل 9-2 محاكاة للنمو طويل الأجل للاقتصاد الصيني

لذلـك ستسـتمر الـشركات الأهليـة بالصـين مسـتقبلاً في التوسـع عـلى مسـتوى النطـاق، بينـما سـتعمل عـلى تغيـير طريقـة التنميـة الخاصـة بهـا والتـي تسـعى وراء النطـاق فحسـب، حيـث ربمـا تسـلك هـذه الـشركات طريقًـا يربـط بـين النطـاق والعوائـد.

(2) التوافق مع تنمية التحضر:

أصبح التحضر منذ دخول القرن الجديد القوة الرائدة للنمو الاقتصادي بالصين، كما أنه عمل على تنشيط التعمق في التصنيع. وقد تركز تطوير الموارد في المدن بصورة سريعة، كما ارتقى الارتفاع في مستوى التحضر بإسهامات الصناعة الثالثة والفاعلية الصناعية لها على مستوى الاقتصاد بصورة مباشرة، ومن خلال "اقتصاد الحجم" في المدن، تم دفع التوسع السريع للمدن، الأمر الذي عمل على إحداث حراك كبير في النمو الاقتصادي. ويعد التحضر نواة إحياء الطلب الداخلي والتحول الهيكلي بالصين، كما أنه قوة الدفع الرئيسة للنمو الاقتصادي طويل الأجل في المستقبل.

وقد لخص نورثام ضوابط تطوير التحضر بمختلف البلدان في عام 1975 في منحنى تطوير التحضر، أي منحنى الشكل S، الذي يتمتع بسمات مرحلية واضحة، ومن الممكن أن يتم تقسيمه إلى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى: يكون مستوى التحضر فيها أقل من 30%، عندها يتباطأ نمو سكان المدن، ويظهر تسارع طفيف لمستوى التحضر بعد تجاوز نسبة سكان المدن لـ10%. المرحلة الثانية: يكون مستوى التحضر بين 30% و70%، وهنا عندما يتجاوز سكان المدن 30% يدخل التحضر في مرحلة التسارع، حيث يظهر اتجاه سريع للغاية لعملية التحضر، وهذا الاتجاه يستمر حتى وصول مستوى التحضر إلى 70% ثم يستقر تدريجيًّا. المرحلة الثالثة: يكون مستوى التحضر أكبر من 70%، عندها تشهد التنمية الاجتماعية والاقتصادية نضوجًا تدريجيًّا، وتحافظ نسبة سكان المدن على الاستقرار.



شكل 10-2 توقعات حول معدلات التحضر بالصين

وقد وصل معدل التحضر لعام 2008 بالصين إلى 45.68 %، حيث بلغ مرحلة التسارع. وإذا حللنا نموذج التحضر بالصين بين عامي 1978 و2007، على أساس 1800 عام وباستخدام الدالة اللوجستية للتحضر، نجد أن سرعة نمو التحضر بلغت 0.04357، حيث كانت أسرع بصورة كبيرة من المتوسط العالمي 0.01729. وستنهي الصين مرحلة التسارع في التحضر في عام 2013 تقريبًا (من المتوقع أن تكون بين 2011 و2016)، وسيبلغ معدل نمو التحضر لهذه الفترة 1.09% تقريبًا، وبعد وصول معدل التحضر إلى 47.93% ~ 53.37% يتباطأ نمو التحضر بالصين تدريجيًّا، بينما تظل سرعة هذا النمو عالية للغاية. وطبقًا لتوقعات نموذج النمو اللوجستي (انظر شكل 10-2)، سيصل معدل التحضر بالصين بحلول عام 2015 إلى 52.28 %، وفي عام 2020 إلى 57.67 %، وفي عام 2030 إلى 67.81 %. ومن أجل الوصول إلى مستوى التحضر 67.81 % في عام 2030، لا بدَّ من الحفاظ على رفع مستوى التحضر إلى ما يقرب من نقطة مئوية بصورة سنوية مستقبلًا، في ضوء معدل التحضر 45.68 % لعام 2008 بالصين، أي في ما يعادل انتقال أكثر من 14 مليون شخص سنويًّا إلى المدن. وإذا حافظ التحضر على زخمه الحالي، وظل هكذا دون تغير، من المحتمل أن يبلغ معدل التحضر بالصين 68 % تقريبًا بحلول 2030، ولكن، ربما تكون نسبة 68 % هذه هي السقف النهائي الذي سيصل إليه التحضر خلال العشرين عامًا القادمة

بالصين، ومن ثم يرابض عند هذه النسبة لفترة طويلة، وذلك في ضوء احتلال سكان الريف لنسبة كبيرة من إجمالي السكان بالصين، بالإضافة إلى ظاهرة مجتمع كبار السن، إلى غير ذلك من عوامل وتأثيرات سلبية، ومن هنا يمكن أن نرى أن التحضر سيكون القوة الرائدة التي ستدفع النمو الاقتصادي بالصين، خلال الفترة من عشرين إلى ثلاثين عامًا القادمة.

إذن فإن التحضر سيكون نقطة النمو الجديدة لتشكيل الشركات الأهلية، حيث إن التحضر يشير إلى تغيير عدد كبير من الناس لأسلوب الحياة السابق لديهم، وطريقة معيشتهم السابقة أيضًا. ففي عصر التحضر، سيتجمع عدد كبير من الناس في المدن، ونظرًا لضيق المكان، لن تكون المصانع الكيان الأساسي بالمدن، حيث سيحتاج الناس بصورة أكبر إلى عالم صناعة الخدمات، فسيتبادلون تقديم مختلف السلع والخدمات المتميزة، وفي الوقت نفسه، سيصدرون -أيضًا- السلع والخدمات إلى خارج المدن، وستظهر عوائد واسعة النطاق بسبب هذه الكثافة العالية للسكان، حيث سيشارك الجميع في الاقتصاد من خلال الشبكات الخدمية المختلفة. وفي هذا الوقت سيصبح قطاع الخدمات بالمدن الكيان الأساسي للاقتصاد. ولا يشهد قطاع الخدمات للاقتصاد الأهلي بالصين حاليًا تقدمًا بصورة جزئية، فعلى الرغم من أن هناك بعض المزايا التنافسية في قطاع الخدمات التقليدية بالصين مثل قطاع الأطعمة والمشروبات، والنشر والتداول، والنقل والمواصلات، إلا أن قطاع الخدمات الحديثة بالمدن بمنأى عن الاقتصاد الخاص، حيث ما زال راضخًا للاقتصاد المملوك للدولة، بالإضافة إلى أن الشركات الأهلية قد مُنِعَت من دخول عدد كبير من القطاعات وفقًا لسياسات محددة، وقد أصدرت الدولة منذ بداية هذا العام لائحتين بشأن الشركات الأهلية، تقضي على غالبية هذه المحاذير، ولكن يبقى أن نرى النتائج الفعلية لهذا الأمر.

وقد بينت تطبيقات وممارسات الدول صاحبة اقتصادات السوق المتقدمة أنه بعد أن يصل التصنيع في دول ما إلى مستوى محدد، يصبح التحضر المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي المستقبلي لهذه الدول، وسيلعب قطاع الخدمات دورًا ينمو بصورة كبيرة تدريجيًّا في هذا الوقت، وقد أوضحت البيانات أن قطاع الخدمات في بعض الدول احتل أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي، ولكن ما زالت هذه النسبة في الصين أقل من 50%، لذلك، يشهد تطوير قطاع الخدمات بالصين آفاقًا رحبة للغاية. وفي حال القضاء

على الحظر الذي تفرضه السياسات على الشركات الأهلية، سيزداد بالتأكيد الدور الذي تلعبه هذه الشركات في قطاع الخدمات، كما أن قطاع الخدمات سيكون الاتجاه الرئيس لتنمية الاقتصاد الخاص بالصين مستقبلًا تماشيًا مع تطوير وتنمية التحضر.

(3) دفع الابتكار التكنولوجي:

أوضحت التجارب أن التنمية الاقتصادية هي عملية الرسملة المستمرة للموارد الاقتصادية. وهذه الرسملة تقوم على أساس توضيح حقوق الملكية أو استخدام الأصول المادية والمخفية المتاحة، وتحدد قيمة الأصول من خلال خصم إيرادات التدفق النقدي المتوقعة منها مستقبلًا، وتعمل على إدخالها للتداول في سوق الأسهم، لتحقق عوائد من خلال آلية التسعير التنافسية. والرسملة الاقتصادية في الدول النامية ليست أمرًا سلسًا يتحقق في خطوة واحدة، إنما لا بدَّ أن يظهر فائض اقتصادي (يتم الحصول على الفائض الاقتصادي الأوليّ في الدول النامية من قطاع الزراعة أو من خارج الدولة)، ثم فوائض اقتصادية أكثر من خلال تراكم رأس المال بصورة سريعة في القطاع الذي يتسم بعوائده المرتفعة (عادة ما يكون قطاع الصناعة)، الأمر الذي يدفع النمو الاقتصادي خلال عملية الرسملة المستمرة.

وبالنسبة للاستثمار المادي، ينقسم مصدر "إيرادات التشغيل المادي" إلى جزأين: "الإيرادات الإنتاجيّة" (الإيرادات الهامشية الزائدة التي تظهر من خلال شراء آلات ومعدات والقيام بالإنتاج) بالإضافة إلى "الإيرادات الرأسمالية المادية" (أو المكاسب الرأسمالية، أي الأرباح التي تظهر على أثر الإتجار في الأسهم اعتمادًا على الأصول المادية). ومن الممكن ضمان إيرادات التشغيل المادي؛ لأن الأصول المادية من آلات ومعدات مرئية وملموسة، كما أن قدراتها الإنتاجية من السهل التنبؤ بها، بالإضافة إلى أنها تتسم بخصوصيتها المنخفضة مقارنة بالأصول المخفية الأخرى مثل رأس المال البشري والتكنولوجيا، فمن السهل تسعيرها في الأسواق الرأسمالية، لذلك، تتمتع هذه الإيرادات بوضوحها الشديد وإمكانية التحكم بها. أما بالنسبة للاستثمار في البحث العلمي والتطوير، وتنظيم الابتكار، بالإضافة إلى الابتكار التكنولوجي، فما يدره هو "إيرادات الابتكار التكنولوجي". تتكون هذه الإيرادات من جزأين: "إيرادات الاحتكار التكنولوجي"، و"إيرادات الرسملة التكنولوجية"، الأولى تشير إلى الإنتاج المادي

الهامشي الذي يظهر على أثر استخدام التكنولوجيا الجديدة والذي يتجاوز بصورة كبيرة التكلفة الهامشية، أما الثاني فيشير إلى تذبذبات أسعار الأصول التي تظهر في الأسواق الرأسمالية أو خلال نقل التكنولوجيا. ولكن، أولًا: يعاني الاستثمار في الابتكار من مخاطر كبيرة، لذلك تشهد "إيرادات الإحتكار التكنولوجي" ضبابيةً وعدم وضوح؛ ثانيًا: لم تنضج أسواق التجارة التكنولوجية بالدول النامية بعد، بالإضافة إلى ذلك تفتقر هذه الدول إلى سوق فعّال للاستثمار المُخاطر، الأمر الذي عمل على صعوبة تحقيق "إيرادات الرسملة التكنولوجية" أيضًا. وقد أدى كل هذا إلى ظهور غموض وحتى جهل بالاستثمار في الابتكار التكنولوجي. ويتسم إجمالي رأس المال المتاح استخدامه في غضون فترة زمنية معينة للشركات بأنه محدد بصورة عامة، لذلك، يتوجب اتخاذ القرارات وموازنة المصالح، عند الاختيار بين الاستثمار في الابتكار التكنولوجي والاستثمار في رأس المال المادي. وإذا كانت "إيرادات التشغيل المادي" المتوقعة أكبر من "إيرادات الابتكار التكنولوجي"، فعادةً يتم التوجه نحو الخصم من الأصول المخفية أو استخدام أموال أكثر في شراء آلات ومعدات وملحقات تكنولوجية جاهزة، وهذا الأمر سيحقق تراكمًا لرأس المال المادي وسيجلب تقدمًا تكنولوجيًّا يعزز أو ينعكس في رأس المال، وفي الوقت نفسه، يتم دفع زيادة إنتاجية جميع عناصر الإنتاج بدرجات محددة نظرًا لتحسين فاعلية توزيع الموارد. أما إذا كانت "إيرادات الابتكار التكنولوجي" المتوقعة أكبر من "إيرادات التشغيل المادي"، تتجه الشركات نحو القيام باستثمارات في البحث والتطوير بصورة مستقلة، وتقوم بابتكار تكنولوجي صِرْف، الأمر الذي يحد من أشكال رأس المال المادي، ويلعب دورًا في دفع إنتاجية جميع العناصر.

ويبين التحليل السابق أن: (1) في ظل القيود على الموارد، تواجه الشركات دائمًا مسألة الاختيار بين الاستثمار المادي والاستثمار في الابتكار، وبالمقارنة بين النوعين، نجد أن النوع الأول من الاستثمار يتمتع بالوضوح وإمكانية التحكم فيه والسيطرة عليه، أما الثاني فيعاني من الضبابية والغموض. وتتخذ الشركة قرارها النهائي من خلال حكمها على عوائد إيرادات النوعين؛ (2) نظرًا لأرباح الأصول الموجودة بصورة واسعة الانتشار في بيئة الاقتصاد النامي القائم على الرسملة السريعة، يقع الاختيار العقلاني للكيانات الاقتصادية على القيام باستثمار مادي أو استخدام الأصول المخفية والقيام بصفقات تجارية ظاهرة وليس ابتكارًا تكنولوجيًّا، وهذا الاختيار الجزئي سيعزز من

رفع إنتاجية جميع العناصر على أثر تشكيل رأس المال لدولة ما وتحسين فاعلية التوزيع بها على المستوى الكلي، ولكن سيحد من التقدم التكنولوجي بمعناه الواسع الذي تجلبه المعرفة الصرفة والابتكار التكنولوجي. (3) المردود السريع الذي جلبه "التعلم بالممارسة" سيجعل الشركات تتجه نحو شراء أو استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا الجاهزة، ولن تختار الابتكار التكنولوجي المستقل، وسيعمل هذا الأمر قدمًا على دفع تشكيل رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي الذي يجسده رأس المال، ولكن سيتم كبح التقدم التكنولوجي بمعناه الواسع والذي يظهر على أثر الابتكار التكنولوجي. (4) بالمعنى الاقتصادي الخالص، فإن أي كيان اقتصادي يمكن أن يتحول من نمط النمو القائم على تراكم الأصول المادية إلى نمو اقتصادي ابتكاري يتسم بالكشف عن الموارد بالمعنى العام كالمعارف والتكنولوجيا... إلخ ورسملتها، وذلك في ظل تحقيق الشروط الثلاثة: الكشف بصورة أساسية عن مخزون الأصول الثابتة المخفية، وإعادة فوائد الأصول إلى القيمة الأساسية، وتراجع مردود "التعلم بالممارسة" الذي توسع تماشيًا مع تراكم رأس المال (فيكون على مقربة من حدود التكنولوجيا الدولية).

لذلك، لا بدَّ وأن يستند اختيار التكنولوجيا الصناعية إلى تكيف الشركات مع خصائص هباتها من عناصر الإنتاج الفعلية، وبالنسبة للتقدم التكنولوجي بالبلدان المتأخرة في النمو، فإن المرحلة الأولى هي مرحلة التقليد، ويلعب التجار والمهندسون في تلك المرحلة دورًا قياديًّا بصورة رئيسة؛ المرحلة الثانية هي مرحلة التوسيع الكمي، وتتميز هذه المرحلة بتبسيط المنتجات منخفضة الجودة، وتطوير الأسواق، وإدراج شركات جديدة، والتطوير السريع للقطاعات، وتباطؤ نمو إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج وانخفاض القدرة على تحقيق الأرباح؛ المرحلة الثالثة هي مرحلة تحسين الجودة، وتتميز بالابتكار المستمر، والدمج بين التقليد والاختراع، وتحسين الجودة، وانسحاب الشركات منخفضة الكفاءة، والتنمية البطيئة للقطاعات، وسرعة نمو إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى تطبيق استراتيجية العلامة التجارية، وشهادة جودة المنتج.

ومن خلال الأوضاع الفعلية بالصين، نجد أن التقدم التكنولوجي ما زال يعيش فترة المرحلة الثانية، حيث تستمد الغالبية العظمى من الشركات تقدمها التكنولوجي من خلال استقطاب التكنولوجيا الأجنبية والتعلم منها، وهذا الوضع سيستمر فترة من الوقت، لكنه غير دائم. وتبين نظريات الابتكار التكنولوجي أن الغالبية العظمى من

الـشركات خاصـة الـشركات التـي تتمتـع بخصائـص احتكاريـة ليسـت كيانـات للابتـكار التكنولوجـي، إنمـا الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة هـي المحـرك لهـذا الابتـكار. وهـذا هـو الوضـع الحـالي بالصـين بصـورة عامـة، أمـا بالنسـبة لابتـكار الـشركات الأهليـة، فلـم يصـل حتـى الآن إلى مسـتوى السياسـات الوطنيـة، كـما أن بيئـة هـذا الابتـكار لم تكتمـل بعـد. ومـن أجـل دفـع الـشركات لسـلوك طريـق الابتـكار التكنولوجـي، فـلا بـدَّ وأن نجعلهـا تحصـل عـلى العوائـد والأربـاح مـن خـلال هـذا الابتـكار، وهـذا الأمـر يحتـاج إلى إطـلاق العنـان لـدور السياسـات والأسـواق في الوقـت نفسـه. فمـن منظـور الأسـواق، نجـد أنـه مـن الـضروري العمـل عـلى ترغيـب المسـتهلك في المنتجـات الابتكاريـة بصـورة أكـبر، وفي الوقـت نفسـه، تشـكيل أجـواء الابتـكار الاجتماعـي؛ ومـن منظـور السياسـات، نجـد أنـه ينبغـي تخفيـض تكلفـة الابتـكار، حتـى يصبـح قنـاةً رئيسـةً تمكـن الـشركات مـن الحصـول عـلى فـرص تنميـة لا محـدودة. باختصـار، يعـد الابتـكار طريقًـا حتميًّـا لتنميـة الـشركات الأهليـة.

مـما سـبق يمكـن أن نعـرف أنـه لا بـدَّ وأن تعمـل الـشركات الأهليـة بالصـين مسـتقبلًا عـلى الحفـاظ عـلى توسـيع النطـاق، وفي الوقـت نفسـه الإسراع مـن خطـوات الابتـكار التكنولوجـي، كـما أن تطويـر قطـاع الخدمـات بالمـدن هـذا المجـال التنمـوي الكبـير سـيحقق تنميـة كبـيرة للـشركات الأهليـة عـلى المسـتوى الكمـي والكيفـي.

ثانيًا: دور تنمية وتطوير الشركات الأهلية في استمرار النمو المرتفع للاقتصاد الوطني:

مـن المعـروف للجميـع أن السـبب وراء نجـاح التحـول الاقتصـادي بالصـين هـو الاسـتفادة الكبـيرة مـن نهضـة الاقتصـاد الخـاص خـلال هـذه الفـترة، فالاقتصـاد الخـاص لم يعـوض الاقتصـاد الوطنـي في مـا يصيبـه مـن أعبـاء اقتصاديـة نتيجـة السـقوط المسـتمر، بـل إنـه جعـل الاقتصـاد الصينـي -أيضًـا- ينبـض بالحيـاة، ويحـرز مزيـدًا مـن نقـاط النمـو الاقتصاديـة. وبحلـول القـرن الجديـد، اسـتقبل الاقتصـاد العـام ربيعًـا جديـدًا، وفي الوقـت نفسـه، ظهـرت متغـيرات جديـدة في تنميـة وتطويـر الاقتصـاد الخـاص، حتـى بـرزت ظاهـرة دخـول الحكومـة وخـروج الـشركات الأهليـة. وانطلاقًـا مـن هـذا الاتجـاه، سيشـهد النطـاق الاقتصـادي بالصـين مسـتقبلًا توسـعًا مسـتمرًّا، حيـث يتمتـع كل مـن الاقتصـاد العـام والخـاص بآفـاق تنميـة كبـيرة للغايـة، خاصـة الاقتصـاد الخـاص، وذلـك بسـبب مرونـة آليـات التشـغيل الخاصـة بـه،

وسرعـة تكيفـه مـع متغـيرات الأسـواق، فهـذه الـشركات سـتكون بالتأكيـد الـشركات الرئيسـة في الصـين مسـتقبلًا.

أولًا: سـتزداد نسـبة الاقتصـاد الخـاص عـلى مسـتوى الاقتصـاد الـكلي بصـورة مسـتمرة، فعـلى الرغـم مـن عـدم وجـود بيانـات رسـمية حتـى الآن، إلا أن هنـاك الكثيريـن يتوقعـون أن إنتـاج الـشركات الأهليـة سـيحتل أكـثر مـن 60% مـن إجـمالي الناتـج المحـلي، ونحـن نعتقـد أنـه مـن الممكـن أن ترتفـع هـذه النسـبة بصـورة تدريجيـة أيضًـا. وذلـك نظـرًا لأن الاقتصـاد الخـاص هـو البوتقـة الرئيسـة لتنفيـذ التنميـة المسـتقبلية لقطـاع الخدمـات بالمـدن، بالإضافـة إلى أن نسـبة قطـاع الخدمـات في إجـمالي الناتـج المحـلي ستسـتمر في الصعـود، لذلـك سـتصعد نسـبة الاقتصـاد الخـاص في إجـمالي الناتـج المحـلي بصـورة مماثلـة.

ثانيًـا: سيسـتمر الاقتصـاد الخـاص في تحمـل مسـؤولية توسـيع التوظيـف وفـرص العمـل، وذلـك نظـرًا لوجـود عـدد كبـير مـن كيانـات الاقتصـاد الخـاص، وتمتعهـم بآفـاق تنميـة رحبـة، مـن ثـم فـإن دور هـذا النـوع مـن الاقتصـاد في مجـال التوظيـف سـيزداد وضوحًـا بصـورة تدريجيـة.

ثالثًـا: سـيكون الاقتصـاد الخـاص في طليعـة الابتـكار التكنولوجـي بالصـين مسـتقبلًا. فمـن أجـل الفـوز بآفـاق أرحـب للتنميـة، والحصـول عـلى فـرص أكـثر للتطويـر، لا بـدَّ مـن الاهتـمام بالابتـكار، وتعـد الـشركات الأهليـة القـوة الرئيسـة عـلى مسـتوى الابتـكار بالصـين. ولـن يتغـير هـذا الاتجـاه بالصـين مسـتقبلًا، حيـث يتطـرق الابتـكار إلى قلـب تنميـة الـشركات الأهليـة، فيعتـبر أسـاس الحيـاة لهـذه الـشركات. ويعـد الابتـكار -أيضًـا- القـوة الدافعـة الأساسـية لتنيمة الـشركات الأهلية، وسـتدفع هـذه القـوة تشـكيل آليـات الابتـكار في المجتمـع كافـة، كـما أنهـا سـتجعل الابتـكار الشـامل بالصـين يخطـو خطـوات جديـدة؛.

رابعًـا: سـيندمج الاقتصـاد الخـاص بصـورة مسـتمرة مـع الاقتصـاد العـام،. فحقـوق ملكيـة الـشركات ليسـت ثابتـة، حيـث إنـه تماشـيًا مـع تغـير بيئـة الأعـمال والتنميـة المسـتمرة للاقتصـاد، سـيصبح دمـج حقـوق الملكيـة اتجاهًـا كبـيرًا لتنميـة الاقتصـاد العالمـي، كـما سـتتغير ظـروف تلـك السياسـات التـي تفصـل بـين الاقتصـاد العـام والأهـلي. فالخـط الفاصل بـين الاقتصـاد الخـاص والعام بالصـين لـن يكـون واضحًـا مسـتقبلًا، حيـث سـتظهر اتجاهـات دمـج واضحـة تدريجيًّـا، تعمـل عـلى دفـع التنميـة الاقتصاديـة بصـورة رئيسـة.

خامسًـا: سـيُحرز الاقتصـاد الخـاص تنميـة متزنـة بالصـين، حيـث سيتسـع نطاقـه، وسيشـهد توزيـع الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة والكبـيرة تغـيرًا مسـتمرًّا، كـما سـتتغير حالـة انعـدام التـوازن بـين المناطـق الوسـطى والشرقيـة والغربيـة، وسـيحقق الاقتصـاد الخـاص تنميـة واسـعة الانتشـار عـلى مسـتوى الدولـة، وسـتنضج الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة وتخـرج في شـكل شركات كبـيرة بأعـداد أكـبر.

الفصل الرابع

بعض النتائج

أولًا: يتسم الاقتصاد الخاص بالصين بتنمية كبيرة في ظل الإصلاح، حيث تشهد تنمية هذا الاقتصاد خطوات سريعة، واتساعًا كبيرًا، كما أن هذا الاقتصاد يلعب دورًا تتزايد أهميته تدريجيًّا في الاقتصاد الوطني. ولتنمية الاقتصاد الخاص بالصين حتميته الموضوعية، وضوابط تنميته الذاتية. وما زال هذا الاقتصاد بالصين يعيش فترة الاتساع السريع، ولكن ربما يكون من الصعب أن يستمر هذا الاتساع بصورة صِرْفة، حيث يحتاج هذا الاقتصاد مستقبلًا إلى قوى دافعة جديدة تدفع تنميته.

ثانيًا: يرتبط الاقتصاد الخاص بصورة وثيقة بالاقتصاد العام، وبيئة السياسات الحالية غير مفيدة بصورة كبيرة للتنمية المستمرة الخاصة بالاقتصاد الخاص، وهي في حاجة بشكل أكيد إلى أن تخلق الحكومة لها مزيدًا من الظروف الخارجية، التي تعمل على دفع الاقتصاد الخاص للدخول بصورة أسرع في مسار التنمية الطبيعي.

ثالثًا: على الاقتصاد الخاص بالصين سلوك طريق الربط بين توسيع النطاق والابتكار التكنولوجي والتحضر مستقبلًا، والتغيير الهيكلي بصفة مستمرة، والارتقاء بمضمون الصناعات خلال التنمية.

المراجع:

Atkeson.A ,P .Kehoe" ,1997 ,Industry Evolution and Transition :A Neoclassical Benchmark," NBER Working Papers, 6005.

Jovanovic.B, 1995, "Learning and Growth", NBER Working Papers ,5383.

Qing Gong,Yang, 2004, "Has China's Economic Reform Improved Enterprise Performance? Adea Evaluation of China's Large and Medium Enterprises", ESRC Centre for Business Research, University of Cambridge, Working Paper, No. 287.

شنغ خونغ: (علم الاقتصاد الانتقالي)، دار نشر الشعب بشانغهاي طبعة عام 1994.

تشـن رو فانـغ، وجانـغ تشـيان جيانـغ، وجـو منـغ لاي: (تقريـر تحليـلي حـول صـادرات الـشركات الأهليـة بجـه جيانـغ)، اقتصـاد جـه جيانـغ - عـرض مجلـة جـه جيانـغ - قنـاة جـه جيانـغ شـبكة شـينخوا، 29 سـبتمبر عـام 2007

جيانـغ ليانـغ جـاو: (الإسـهامات الثمانيـة الكـبرى للاقتصـاد الأهـلي بالصـين)، (جريـدة ديـوان الاشـتراكية المركزيـة)، عـام 2006، العـدد الثامـن.

ليـو قـوه جوانـغ: (دراسـة حـول نمـاذج إصـلاح النظـام الاقتصـادي بالصـين)، دار نـشر الأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة، طبعـة عـام 1988.

ليـو شـيا خـوي: (حـول النمـو طويـل الأجـل للاقتصـاد الصينـي)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2003، العـدد الخامـس.

فريـق البحـث الخـاص بآليـات الاسـتثمار الشـعبي ودراسـات تنميـة الـشركات الأهليـة بشـانشي: (حـول تنميـة الاقتصـاد بالمناطـق الغربيـة في ضـوء تقييـم إسـهامات الـشركات الأهليـة في تنميـة اقتصـاد شـانشي)، عـام 2006، العـدد الثالـث.

شـاو قـوه ليانـغ، جانـغ رن شـو: (تقييـم إسـهامات الـشركات الأهليـة في تنميـة قوانغدونـغ)، (إحصـاءات وقـرارات)، عـام 2004، العـدد الثـاني عـشر.

سـونغ يـوه جنـغ، ويانـغ يـو مـين، ودونـغ مينغ يـوه: (حـول تنميـة الاقتصـاد الخـاص ونمـو الشركات الأهليـة)، (مراجـع الدراسـات الاقتصاديـة) عـام 2004، العدد الثـاني والعشرين.

وو جينـغ ليـان: (علـماء الاقتصـاد، وعلـم الاقتصـاد، وإصـلاح الصـين)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2004، العـدد الثـاني.

شـويه مـو تشـياو: (حـول إصـلاح النظـام الاقتصـادي بالصـين)، دار نـشر الشـعب بتيانجـين طبعـة عـام 1990.

جـاو جـي مـين: (تحليـل حـول إسـهامات الاقتصـاد الخـاص بالصـين في إعـادة الهيكلـة الصناعيـة)، (تحديـث السـوق)، يونيـو عـام 2007 (جريـدة الثلـث الأخـير مـن الشـهر).

جنـغ شي تشـون: (إسـهامات الاقتصـاد الخـاص بشـانغهاي في إجـمالي الناتـج المحـلي بشـانغهاي وتحليـلات معنيـة)، (شركات شـانغهاي)، عـام 2005، العـدد الثـاني.

(المؤلف: ليو شيا خوي)

الباب الثالث

التحول والارتقاء الصناعي: الخيار الحتمي للنمو والتطور الجديد للشركات الأهلية

يتمتع التحول والارتقاء الصناعي بمغزى غني، فالتحول والارتقاء الصناعي الكامل لا بدَّ وأن يتضمن ثلاثة مستويات: المستوى الأول، التعديل الهيكلي الداخلي، أو التحول والارتقاء داخل الصناعات، وهي عملية ترتقي خلالها منتجات الشركات إلى سلسلة القيمة، حيث ارتقاء وتوسع الشركات من حلقة التصنيع إلى سلسلة القيمة التي تشمل البحث والتطوير والتصميم وتشكيل العلامات التجارية، والتسويق... إلخ. المستوى الثاني، الارتقاء بين الصناعات، وهو تغيير الهيكل الصناعي، أي التحول من صناعات تقليدية كثيفة العمالة ذات معالجة وقيمة مضافة منخفضة إلى صناعات ناشئة. المستوى الثالث، إعادة ضبط هيكل ومكانة الصناعات الثلاث للاقتصاد الوطني بصورة شاملة. في الحقيقة إن التحول والارتقاء الصناعي يتضمن جانبي إضفاء العقلانية على الهيكل الصناعي ورفع مستواه، ويعد التحول والارتقاء الصناعي مرحلة تتسم بالاستدامة، وتشمل أولًا الارتقاء بالمنتجات الداخلية للشركات، ثم نقل مخزون الموارد بين الصناعات، ودفع تغيير النطاق الصناعي، لتحقيق تحول الهيكل الصناعي من مستوى منخفض إلى آخر مرتفع، وتغيير وتعديل هيكل تنظيم الصناعات في النهاية.

الفصل الأول

بيئة وآليات التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية

أولًا: العوامل السلبية التي يواجهها التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية:

يواجه التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية بالصين أعباء متعددة تهدد بقاءه، منها تقلص الطلب في السوق الداخلية والخارجية، وتردي الظروف التجارية، وإعادة الهيكلة الصناعية... إلخ، وقد أصبحت هذه الأعباء عوامل سلبية لتحول وارتقاء الشركات الأهلية بالإضافة إلى بقائها وتطورها.

(1) عدم استقرار الطلب في السوق الخارجية:

شهد الطلب في الأسواق الدولية كافة تقلصًا واسع الانتشار، على أثر الأزمة المالية بالولايات المتحدة، وكان تقلص الطلب واضحًا في الأسواق الأوربية والأمريكية التي تعتبر مناطق التصدير الرئيسة للمنتجات الصينية؛ فتراجعت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة خلال الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2008 بنسبة 4.6 %، كما تراجعت سرعة نمو صادرات الصين للاتحاد الأوربي بما يقرب من 8 % مقارنة بالأشهر السبعة السابقة له. ونظرًا لعدم استقرار الاقتصاد بالولايات المتحدة وأوربا، كانت مؤشرات عودة ثقة المستهلكين غير واضحة. وطبقًا لبيانات المفوضية الأوربية، فقد وصل مؤشر ثقة المستهلك في ديسمبر من عام 2009 إلى -14.3، وفي يناير من عام 2010 إلى -13.3، ويعكس هذا الأمر ضعف ثقة المستهلك في دول أوربا وأمريكا. الأمر الذي أثر بصورة مباشرة في تصدير المنتجات كثيفة العمالة بالصين. وباتخاذ منتجات التصدير للشركات الأهلية في يناير من عام 2010 مثالًا، نجد انخفاضًا في منتجات الأحذية الصينية، والحقائب، والمنتجات المطاطية... إلخ، فقد وصل الانخفاض السنوي لكل منتج على حدة إلى 5 %، و8.5 %، و40.6 %. لذلك لم يظهر أي تحسن جذري بعد لبيئة الأسواق التي تواجهها الشركات الأهلية.

(2) تدهور بيئة التجارة الخارجية:

في الوقت الذي يشهد فيه الطلب في الأسواق الأجنبية تقلصًا ملحوظًا، تعاني التجارة الخارجية للشركات الصينية -أيضًا- من ظروف تزداد سوءًا بصورة تدريجية، وتظهر في الجانبين التاليين:

أولًا: ارتفاع الحمائية التجارية في الدول المتقدمة، فنظرًا لانخفاض الطلب على الاستهلاك بمختلف دول العالم، اتخذت جميع الدول الواحدة تلو الأخرى كل إجراءات الحماية التجارية التي عملت علي تقييد مبيعات المنتجات الأجنبية في أسواقها المحلية بصورة صارمة، وذلك من أجل حماية أسواق بيع المنتجات الخاصة بشركاتها المحلية. وقد أشار تشاد بوين الخبير في الدراسات الخاصة بالبنوك العالمية والتجارة الدولية إلى أنه خلال الأرباع الثلاثة الأولى بالعام 2009، كانت الزيادة السنوية لطلبات الحماية التي تم طرحها مجددًا في دول العالم بأسره 30.3 %. [46] فتزداد إجراءات التقييد التجاري التي تتخذها دول العالم كافة تجاه الصين بصورة واضحة. وطبقًا لبيانات وزارة التجارة الصينية، كان هناك تسع عشرة دولة أو منطقة قد أصدرت 101 من تحقيقات الإغاثة التجارية إزاء المنتجات الصينية وذلك بحلول نوفمبر عام 2009، بزيادة سنوية بلغت 639 %، والنزاعات التجارية بين الصين وأمريكا هي الأشرس من بينهم. [47] فقد وصلت إجراءات الإغاثة التجارية التي أصدرتها الولايات المتحدة بحق الصين إلى 23 إجراءً، وزادت أعداد الحالات بنسبة 53 %، واحتلت قيمة هذه الحالات 65 % من أموال تحقيقات الإغاثة التجارية التي تلقتها الصين على مستوى العالم. وقد رفعت زيادة القيود التجارية تكاليف الصادرات الخاصة بالشركات الصينية، وخفضت من مساحة أرباحها؛ لذلك لم يعكس ارتفاع نزعة الحمائية في التجارة الدولية تقييد جميع الدول للصادرات والواردات فحسب، بل إنه جسد بصورة رئيسة -أيضًا- التغيرات الجديدة لاستراتيجيات التنمية بالدول كافة. وتماشيًا مع اهتمام مختلف الدول بالسوق المحلية، ستزيد حالة التدهور التي تشهدها الظروف التجارية

46- ليو تشيان، تانغ تشون لين: (الخبراء يتوقعون الدخول في ذروة الصراعات التجارية خلال النصف الثاني من العام الجاري، وسيكون من الصعب على اتحاد قوانغدونغ الصناعي لعب دوره المحوري خلال التعامل مع الحرب التجارية)، (جريدة الجنوب اليومية)، التاسع من فبراير عام 2010.

47- (صعود حاد لجميع المؤشرات الاقتصادية في الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك في يناير)، (شبكة دليل السلامة الصناعية بالصين)، 18 يناير من عام 2010.

الخاصة بالشركات الأهلية في الصين.

ثانيًـا: انخفـاض قيمـة العمـلات الرئيسـة الخاصـة بالتسـويات التجاريـة في الصـين. تعـد أوربـا وأمريـكا الوجهـات الرئيسـة لصـادرات الـشركات الأهليـة بالصـين. ومنـذ الأزمـة المالية بالولايـات المتحـدة، يشـهد الـدولار انخفاضًـا مسـتمرًا في قيمتـه. كـما يشـهد اليـورو انخفاضًـا مسـتمرًا في قيمتـه -أيضًـا- بسـبب تأثـره بأزمـة الديـون السـيادية بـدول أوربـا، حيـث سـجل سـعر صرف اليورو والـدولار أرقامًـا قياسـية في الانخفـاض، وقـد تأثـرت الـشركات الأهليـة بالصـين بالزيـادة التدريجيـة لضغوطـات التنافـس في الأسـواق الدوليـة، ومـن أجـل زيـادة صـادرات منتجاتهـا، دائمًـا مـا تسـتخدم شـكل تعويـم الحسـابات للتصديـر إلى الخـارج، وفـترات التسـوية الطويلـة، ولم يضعـف انخفـاض قيمـة اليـورو والـدولار بصـورة مبـاشرة مـن المزايـا التنافسـية لأسـعار الصـادرات الصينيـة، ويقـضي عـلى مزايـا أسـعار صـادرات الـشركات الأهليـة فحسـب، بـل إن انخفـاض قيمـة العمـلات الخاصـة بتسـوية الصـادرات زاد بصـورة مبـاشرة مـن مخاطـر صرف العمـلات للـشركات الأهليـة.

(3) زيادة أعباء إعادة الهيكلة الصناعية:

شـهدت بيئـة التنميـة للـشركات الأهليـة تغـيرات كبـيرة، فقـد اسـتغلت الصـين العمالـة الرخيصـة ومزايـا المـوارد خـلال مراحـل إنشـاء الأسـواق الخاصـة بهـا حتـى أرسـت مكانة "مصنـع العـالم"، بينما أثـرت التنميـة السريعـة للتصنيـع في المـوارد، وزادت مـن اسـتهلاكها بصـورة كبـيرة، ونظـرًا للفقـر النسـبي في المـوارد بالصـين، عملـت الزيـادة السريعـة في اسـتهلاك المـوارد عـلى تحويـل الصـين إلى دولـة مسـتورة للمـوارد.[48] وقـد أدى ارتفـاع أسـعار المـوارد إلى الانخفـاض الحاد في العوائـد من خلال تصديـر منتجـات منخفضـة الجـودة، لذلـك مـن الصعـب اسـتمرار نمـوذج التنميـة واسـعة النطـاق الموجهـة نحـو التصديـر. فقـد جلـب نمـوذج النمـو الاقتصـادي الـذي يتسـم بسـعة النطـاق تلوثًـا بيئيًّـا خطـيرًا، حيـث توجـد ثـلاث عـشرة مدينـة صينيـة بـين أخطر عشريـن مدينـة تعاني مـن التلوث عـلى مسـتوى العـالم، كـما أن ثلاثـة أخـماس الأنهـار عـلى مسـتوى الدولـة تعـاني مـن تلـوث خطـير. وهـذا التلـوث الخطـير يحتـاج إلى ضـخ كميـات كبـيرة مـن تكاليـف المعالجـة، كـما أنـه يـضر بصـورة

48- جين له تشين، ليو روي: (الاقتصاد منخفض الكربون وتحول نمط التنمية الاقتصادية بالصين)، (استكشاف القضايا الاقتصادية)، العدد الأول لعام 2010، 84~87.

خطيرة بإمكانات التنمية.

ومـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة للاقتصـاد، طرحـت الحكومـة الصينيـة في (الخطـة الوطنيـة للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة بـ"الخطـة الخمسـية الحاديـة عـشرة") مـؤشرات صارمـة إلزاميـة لتوفـير الطاقـة وخفـض الانبعاثـات، وطرحـت ضرورة تأسـيس "منظومـة صناعيـة ونمـوذج اسـتهلاك يتسـم بانبعاثـات منخفضـة الكربـون". ومـن أجـل توفـير الطاقـة وخفـض الانبعاثـات، حـددت الحكومـة المركزيـة أهـداف ومهـام القضـاء عـلى الطاقـة الإنتاجيـة المتخلفـة لثمانيـة عـشر قطاعًـا، وتأسـيس آليـات التقييـم الحكومـي المماثلـة، لحـث الحكومـات عـلى جميـع مسـتوياتها عـلى الإسراع مـن خطـوات التعديـل الهيـكلي للصناعـات المحليـة.

وفي الوقـت الـذي تحتـاج فيـه الصـين بصـورة عاجلـة إلى التعديـل الهيـكلي للصناعات للخـروج من ضغوطـات توفـير الطاقـة وخفـض الانبعاثـات، أعـادت الاقتصـادات المتقدمـة متمثلـةً في الولايـات المتحـدة التفكـير في أسـباب حـدوث الأزمـة الماليـة، ووضعـت "اسـتراتيجية نمـو الاقتصـاد الأخـضر"، وقامـت بتطبيـق "إعـادة التصنيـع" و"خطـة مضاعفـة الصـادرات"، الأمـر الـذي يـسرع مـن خطـوات التعديـل الهيـكلي للصناعـات بالـدول المتقدمـة، وينـذر بتغـيرات كبـيرة سـتحدث مسـتقبلًا في أنمـاط الصناعـات الاقتصاديـة بالعـالم. وفي ظـل هـذا الأمـر، عـلى الحكومـة الصينيـة العمـل بإيجابيـة عـلى إقامـة تعديـل هيـكلي للصناعـات مـن منظوريـن: الأول: توفـير الطاقـة وخفـض الانبعاثـات، والثـاني: رفـع القـوة التنافسـية الدوليـة للاقتصـاد الوطنـي بصـورة شـاملة.

وتتبـع نسـبة كبـيرة للغايـة مـن الـشركات الأهليـة القطاعـات عاليـة التلـوث والاسـتهلاك للطاقـة، وذلـك بسـبب قيـود التكنولوجيـا والمـوارد؛ لذلـك سـيصبح عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة بوتقـةً للتعديـلات الهيكليـة الجديـدة الخاصـة بالصناعـات، خـلال إجرائهـا، حيـث إذا لم تسـتطيع هـذه الـشركات تعديـل هيكلهـا الصناعـي والارتقـاء بـه في الوقـت المناسـب، سـتواجه أزمـة بقـاء خطـيرة.

(4) احتدام المنافسة في الأسواق المحلية:

تركـز الـشركات الأهليـة بصـورة رئيسـة عـلى المجـالات الصناعيـة كثيفـة العمالـة ومنخفضـة

القيمة المضافة، كما تتسم عتبة رؤوس أموالها والتكنولوجيا الخاصة بها بالانخفاض، بالإضافة إلى سهولة دخول الشركات الجديدة، وكثرة أعداد الشركات بالقطاعات، الأمر الذي يعمل على احتدام المنافسة بين الشركات. ومن أجل تحقيق مبيعات أكبر للمنتجات، تتبنى الشركات دائمًا استراتيجية البيع بأسعار منخفضة، ما يقلص بصورة كبيرة من مساحة تحقيق الأرباح لها. ومن أجل البقاء، تتبنى الشركات دائمًا مختلف وسائل المنافسة غير اللائقة منها سرقة العلامة التجارية لكيان آخر، والغش في بيع السلع المعيبة بأسعار السلع عالية الجودة، والإعلانات الخادعة، وتوريط المنافسين وغير ذلك. وهناك بعض الشركات ترغب في التهرب من الالتزامات الضريبية سعيًا وراء أرباح قصيرة المدى. وباتخاذ مقاطعة قوانغدونغ مثالًا، نجد أن هناك 1002 شركة صغيرة ومتوسطة خضعت للفحص بهذه المقاطعة، ويعتقد من قاموا بالفحص أن 22.8 % من هذه الشركات تتهرب من الضرائب، وتبيع بضائع مغشوشة؛ وأن 23.4 % من الشركات تقوم بسرقة العلامات التجارية الخاصة بالكيانات الأخرى، وتبيع السلع المعيبة بأسعار السلع عالية الجودة، وتنشر الإعلانات الخادعة، وتورط المنافسين لها. كما عملت الحمائية المحلية الموجودة حتى الآن على تفاقم المنافسات الفوضوية بين الشركات الأهلية بدرجات محددة. وتساعد الحماية المحلية في تنمية الشركات الأهلية في المنطقة ذاتها، بينما تعوق التدفق الحر للسلع والعناصر، الأمر الذي لا يفيد في توسيع نطاق الشركات الأهلية. [49]

ثالثًا: العوامل الإيجابية لتحول وارتقاء الشركات الأهلية:

يواجه تحول وارتقاء الشركات الأهلية بالصين عوامل سلبية، لكنه في الوقت نفسه يتسم بعوامل إيجابية تساعد هذه الشركات في المضي قدمًا نحو عملية التنمية والتطور.

(1) الانخفاض المستمر لعتبة دخول الشركات الأهلية إلى الأسواق:

تعد عملية الإصلاح الاقتصادي بالصين عمليةً تقوم فيها الحكومة بتحرير نظام الإدارة الاقتصادية، وتحرير الحكومة لنظام الإدارة الاقتصادية يجعل الكيانات الاقتصادية تتمتع بحرية أكبر في الأنشطة الاقتصادية الخاصة بها، الأمر الذي يعمل

49- ليو أر لي، تسوي إي: (بيئة الأسواق الخاصة بتنمية الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة بقوانغدونغ)، (الشركات الحديثة)، العدد الأول لعام 2007، 35~38.

على تحفيز حيوية وإبداع هذه الكيانات.

وبعد أعوام عديدة من الإصلاح الاقتصادي، أصبح الاقتصاد الخاص مكونًا مهمًّا ورئيسًا في اقتصاد السوق، ولكن ما زال الاقتصاد الخاص والعام يفتقران إلى فرص المنافسة المتساوية في بعض المجالات، كما أن دخول الشركات الأهلية بالصين في المجالات التي تتسم بخصائص احتكارية مثل المواصلات، ومصادر الطاقة... إلخ ما زال يعاني من قيود رأس المال، ومن أجل القضاء على العوائق المؤسسية لتنمية الشركات الأهلية، أصدر مجلس الدولة الصيني (مقترحات بشأن تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام كالاقتصاد الفردي وغيره) (إصدار مجلس الدولة رقم 3 لعام 2005) في عام 2005، وبسبب عدم إصدار مجلس الدولة لقواعد مفصلة للتنفيذ، لم تشهد المجالات الاستثمارية في الاقتصاد الخاص توسعًا جوهريًّا، كما أن ظاهرة "الأبواب الزجاجية" ما زالت بارزةً خلال دخول الاقتصاد الخاص بعض المجالات الاحتكارية.

وبعد وقوع الأزمة المالية بالولايات المتحدة، شهدت بيئة الأسواق الداخلية والخارجية للشركات الأهلية بالصينترديًّا ملحوظًا، ومن أجل دفع تنمية هذه الشركات، وتوسيع الاستثمارات المحلية، أصدر مجلس الدولة الصيني في مايو من عام 2010 (مقترحات مجلس الدولة الصيني بشأن تشجيع وتوجيه التنمية السليمة للاستثمارات الشعبية) (إصدار مجلس الدولة الصيني رقم 13 لعام 2010)، وقد طرحت الوثيقة بوضوح "تشجيع وتوجيه رؤوس الأموال الشعبية لدخول القطاعات والمجالات المسموح دخولها في القوانين واللوائح"، كما أنها طالبت بعدم ضرورة وضع شروط إضافية على رؤوس الأموال الشعبية، وطبقًا للأحكام المنصوص عليها في هذه الوثيقة، فالحكومة تشجع رؤوس الأموال الأهلية على دخول المجالات الرئيسة التي تشهد احتكارًا بصورة أساسية من قبل رؤوس الأموال العامة مثل، الصناعات الأساسية، والبنية التحتية، والمرافق العامة بالقرى والمدن، والرعاية الصحية، والقطاع المالي، وتكنولوجيا الدفاع... إلخ. ما يبين التحرر التدريجي للنظام الإداري الذي تتبعه الحكومة حيال رؤوس الأموال والاستثمارات الأهلية، الأمر الذي يقدم طرقًا استثمارية جديدة لانسحاب رؤوس الأموال الأهلية من المجالات التي تعاني من الاستهلاك الكبير للطاقة والتلويث المرتفع للبيئة، ويوجهها نحو الاستثمار بصورة إيجابية في تلك المجالات التي تتسم بعوائد عالية، ما يؤدي إلى دفع الشركات الأهلية نحو تحقيق الارتقاء والتحول الصناعي.

(2) اتجاه سياسات التحول والارتقاء الصناعي أكثر وضوحًا:

لا بدَّ وأن يتحقق الارتقاء الصناعي بواسطة الشركات ومن خلال السلوك الاقتصادي الخاص بها، في ظل دافع الربح، وتعد عملية الارتقاء الصناعي من خلال آليات السوق عملية طويلة غير نافعة، فإذا أرادت الشركات إنهاء الارتقاء الصناعي خلال فترة قصيرة نسبيًّا، عليها الاستعانة بتوجيه وتدخل السياسات الصناعية للحكومة. فمن أجل تحقيق هدف توفير الطاقة وخفض الانبعاثات، تستغل الصين بصورة إيجابية السياسات الصناعية لتوجيه التعديلات الهيكلية للصناعات.

فوضعت الصين وعدلت (دليل تعديل الهيكل الصناعي)، حيث وجهت قطاعات الحديد والصلب، والمعادن غير الحديدية، والصناعات الخفيفة، والمنسوجات... إلخ إلى القضاء على الطاقة الإنتاجية المتخلفة بها، كما وضعت خطة لتطبيق النهضة الصناعية، ومن أجل دفع التعديلات السريعة للهيكل الصناعي، حدد قطاع الصناعة والمعلومات -أيضًا- الأهداف السنوية وخطة التنفيذ للقضاء على الطاقة الإنتاجية المتخلفة بقطاعاته الفرعية، وسيعمل هذا القطاع على تنفيذ المهمة المستهدفة على جميع المستويات وصولًا إلى الحكومات الشعبية، ومختلف الشركات. ومن أجل دفع التعديلات الهيكلية، تمت صياغة شروط صارمة لدخول القطاعات، ومعايير الحكم على الطاقة الإنتاجية المتخلفة أيضًا، كاستخدام مؤشرات مثل الأمان، وحماية البيئة، واستهلاك الطاقة، واستهلاك المواد، والجودة، والأراضي لرفع عتبة الدخول، والتشجيع على تنمية طاقات الإنتاج المتقدمة منخفضة الاستهلاك والتلوث. وقد تم إجازة تعديل (دليل المشروعات الاستثمارية المعتمدة من الحكومة)، لتعزيز إدارة التدقيق الخاص بالمشروعات الاستثمارية، والحد من إعادة البناء منخفض المستوى، ومنع الزيادة الجديدة للطاقة الإنتاجية المتخلفة.

ومن أجل تحقيق هدف التعديلات الصناعية، أسست الحكومة الصينية -أيضًا- آليات تحفيز وتقييد اقتصادية متباينة، لرفع إيجابية التحول والارتقاء الصناعي للشركات. على سبيل المثال: بدء استخدام سياسات الأسعار المتباينة للكهرباء، ورفع أسعار كهرباء الطاقة الإنتاجية المتخلفة؛ إصلاح الضرائب على الموارد، ورفع أسعار بعض منتجات الموارد؛ إلغاء التخفيضات الضريبية على صادرات بعض الأنواع الستة

الكبرى من المنتجات منها الفولاذ، والدواء، والمنتجات الكيماوية، ومواد معالجة المعادن غير الحديدية، بالإضافة إلى 406 أنواع من منتجات الموارد والمنتجات عالية الاستهلاك للطاقة والتلويث للبيئة؛ زيادة المدفوعات التحويلية للحكومة المركزية لدعم إعادة الهيكلة الصناعية؛ استغلال أموال التحول التكنولوجي، ودعم وتوجيه الشركات نحو إعادة هيكلة الصناعات والارتقاء بها؛ إضفاء مزيد من الحوافز الضريبية والدعم المالي للصناعات الناشئة.

إن الاتجاه الواضح لإعادة الهيكلة الصناعية قد وفر توجيهًا وإرشادًا ملحوظًا لاستثمار رؤوس أموال الشركات الأهلية، وخروجها من بعض الصناعات، كما أن تنفيذ السياسات الاقتصادية المتباينة ذات الخصائص الإدارية قد أوجد فروقًا كبيرةً في بيئة التشغيل وآفاق الربح لشركات الطاقة الإنتاجية المتخلفة ومجالات الصناعات الناشئة، كما قدم قوة دفع كبيرة للتحول والارتقاء الصناعي للشركات.

(3) بيئة التمويل تزداد تحسنًا بصورة تدريجية:

ما زالت القروض البنكية تعتبر القنوات الرئيسة لتمويل الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة حتى الآن، فنظرًا للنطاق الصغير لعدد كبير من الشركات الأهلية وانخفاض قدراتها على مكافحة المخاطر، بالإضافة إلى غرق ابتكار المنتجات والبحث والتطوير في مستوى متوسط ومنخفض من السلسلة الصناعية، تشهد الشركات الأهلية ظاهرة صعوبة تمويل القروض بصورة واسعة الانتشار، ومن أجل معالجة مشكلة صعوبة إقراض الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة، تبنت الحكومة سلسلة من الإجراءات:

أولًا: بدأت لجنة تنظيم المصارف الصينية التفكير مليًّا في التقليل من إعفاء موظفي الائتمان في الشركات الصغيرة والمتوسطة من المسؤولية، وتقليل الخطر على موظفي البنوك ذاتهم، كما أنها زادت من إمكانية تقديم موظفي البنوك القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيًا: أسست بعض البنوك التجارية المساهمة في عدد من الدول الكبرى هيئات معنية بالخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقامت بتحسين فحص وإجازة أهليتهم للعمل، بالإضافة إلى نظام الضمان، ورفع فاعلية الفحص والإجازة. على سبيل

المثـال، قامـت البنـوك الزراعيـة باختـزال دائـرة الإدارة البنكيـة الخاصـة بهـا، مـن خـلال توسـيع سـلطات التحويـل للفـروع البنكيـة الثانويـة، الأمـر الـذي جعـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة تسـتطيع الحصـول عـلى إجـازة لقروضهـا في البنـوك الفرعيـة، والثانويـة. وقـد وضعـت البنـوك الزراعيـة معايـير خاصـة بعملائهـا مـن الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة أيضًـا، كـما ابتكـرت نظـام ضـمان، واختزلـت إجـراءات الفحـص والإجـازة، ورفعـت مـن فاعليتهـا، لتضمـن إمكانيـة دخـول الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة بالإضافـة إلى وصـول القـروض إليهـم بصـورة سريعـة. وقـد وضعـت البنـوك الصناعيـة والتجاريـة في عـام 2009 (إجـراءات تشـغيل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة)، حيـث بسـطت إجـراءات الفحـص والإجـازة للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، وشـقت نفقًـا أخـضر لتمويـل هـذه الـشركات، وقامـت بمعالجـة أوليـة لقـروض الـشركات الصغـيرة، كـما نفـذت "نظـام المسـاءلة الاسـتقصائية الأوليّ" وعمليـة الفحـص والإجـازة الإلكترونيـة، وتقليـص فـترة الفحـص والإجـازة. وحـددت البنـوك التجاريـة سياسـات دعـم ذات طابـع تفاضـلي للبنـوك المختلفـة، طبقًـا للسياسـات الصناعيـة الوطنيـة، للسـيطرة عـلى القـروض الموجهـة نحـو القطاعـات التـي تعـاني مـن تلـوثٍ عـالٍ، واسـتهلاكٍ مرتفـعٍ للطاقـة، والبنـاء الزائـد عـن الحاجـة، وتوفـير سياسـات دعـم وقـروض مميـزة للقطاعـات الخاصـة بالصناعـات التكنولوجيـة الناشـئة، ومـوارد الطاقـة الجديـدة، والصناعـات الثقافيـة.

ثالثًـا: دفـع تمويـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة مـن خـلال دخـول سـوق الأوراق الماليـة بصـورة إيجابيـة، وتنفيـذ المشروعـات التجريبيـة لسـندات الديـن المجمعـة للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة.

رابعًـا: توسـيع الدعـم المـالي لهيئـات ضـمان الائتـمان للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، وتنفيـذ سياسـات الحوافـز الضريبيـة لهـذه الهيئـات كتخفيـض الضريبـة التجاريـة أو الإعفـاء منهـا لمـدة ثـلاث سـنوات، وتوسـيع عـدد المقاطعـات والمـدن الموجـود بهـا هـذه الهيئـات.

ويسـاعد تحسـين بيئـة تمويـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة في إيجـاد حلـول لمشـكلة نقـص الأمـوال خـلال مراحـل الارتقـاء الصناعـي للـشركات الأهليـة.

ثالثًا: آلية دفع التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية:

شهدت بيئة الأسواق، والظروف التجارية، وأجواء السياسات الخارجية الخاصة ببقاء وتطور الشركات الأهلية بالصين بعد الأزمة المالية تغيرات كبيرة، كما قدمت بيئة الموارد القاسية على مستوى الدولة بالإضافة إلى ضغط إعادة الهيكلة الصناعية تحديات لبقاء وتطور الشركات الأهلية المتخلفة. ونظرًا للزيادة في العمالة المحلية وتكلفة الأراضي، بالإضافة إلى أسعار الموارد، شهدت آفاق الطريق الخاص ببقاء وتنمية الصناعات المنخفضة الذي تسلكه الشركات الأهلية تقلصًا تدريجيًّا. ومن منظور طويل الأجل، على الاقتصاد الخاص التكيف مع الاتجاه الأساسي لإعادة الهيكلة الصناعية بالدولة، وسلوك طريق التحول والارتقاء الصناعي، وذلك في ظل تحسن بيئة دخول القطاعات الاحتكارية وبيئة التمويل على مستوى الدولة، من أجل إحراز تنمية كبيرة.

ولكن، من منظور قصير الأجل، نجد أن الشركات الأهلية خلال تنفيذها لهذا التحول والارتقاء الصناعي ستدفع تكلفةً كبيرةً، فسحب وخروج الصناعات القديمة سيرسب حتمًا تكاليف كبيرة، بالإضافة إلى أن الدخول في صناعات جديدة لن يحتاج كميات كبيرة من الاستثمارات فحسب، بل سيتطلب قدرات تكنولوجية وإمكانات إدارية كبيرة أيضًا، وسيواجه تحول وارتقاء الشركات الأهلية مخاطر طلب سوقي مؤكد. حيث سيتأثر هذا الطلب السوقي بمستوى الدخل، وعادات الاستهلاك، وإذا كانت مخاطر الطلب السوقي الخاصة بالتحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية كبيرة إلى حد ما، ستكون فرص تحقيق الربحية مستقبلًا غير واضحة، كما سيكون من الصعب على هذه الشركات اختيار التحول والارتقاء الصناعي.

وتعد الشركات كيانات سوقية مستقلة، فعلى الرغم من أن الحكومة تستطيع اتخاذ بعض الإجراءات الإلزامية التي تجبر الشركات على الخروج والانسحاب من القطاعات عالية الاستهلاك للطاقة والتلويث للبيئة، إلا أن خيار الارتقاء الصناعي بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات هو قرار يتم اتخاذه انطلاقًا من المصالح الراهنة وطويلة الأمد لهذه الشركات.

الفصل الثاني

الأوضاع الحالية للتحول والارتقاء الصناعي
للشركات الأهلية

يعد التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية شكلًا مهمًّا لتنمية هذه الشركات في ظل الاقتصاد الجديد، ولا ينفصل تحول وارتقاء الشركات الأهلية عن تحليل أوضاع التنمية الصناعية لهذه الشركات، وسيستخدم هذا النص البيانات الأساسية المعنية بتنمية الشركات الأهلية في المكتب الوطني للإحصاء، لتحليل التوزيع الصناعي، والإقليمي، بالإضافة إلى القدرة على الابتكار الصناعي للشركات الأهلية، من أجل تقديم أساس واقعي لاستكشاف التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية.

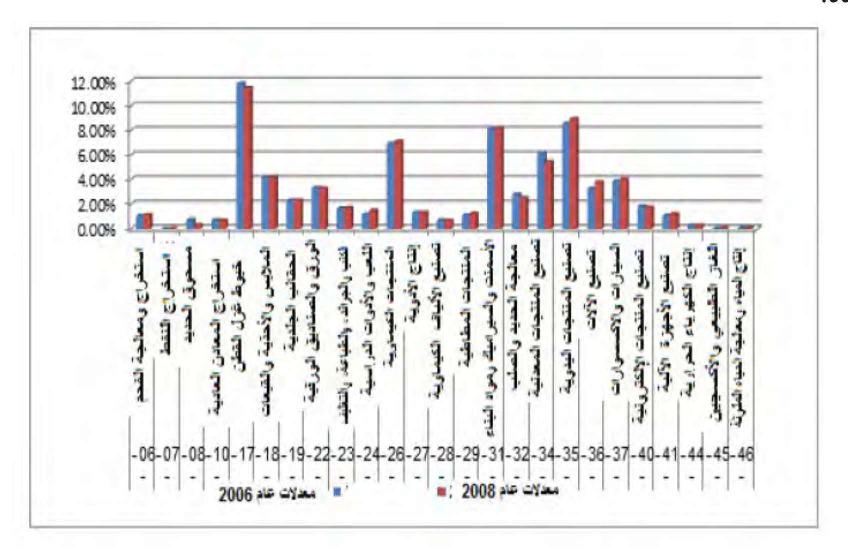
أولًا: التوزيع الصناعي للشركات الأهلية:

لم تتمتع الشركات الأهلية بالصين بموارد كافية من رؤوس الأموال، والأراضي خلال الفترة الأولى من الإصلاح الاقتصادي، لذلك كانت تفتقر إلى نظام دعم مالي متكامل، ومزايا تكنولوجية وسوقية، كما كانت آفاق بقاء وتطور الشركات الأهلية خلال الفترة الأولى لإصلاح الأسواق ضيقة، حيث ارتكزت الشركات بصورة رئيسة على مجالات صناعية تقليدية مثل التصنيع، والبناء، والتجارة، والأطعمة والمشروبات، وقطاع الخدمات، والإسكان... إلخ. [50] وبعد منتصف التسعينيات، اتسمت الشركات الأهلية بتنمية محددة في الصناعة الثالثة، حيث كانت تتركز بصورة رئيسة في قطاع الأطعمة والمشروبات التجارية وقطاع الخدمات، أما الشركات الأهلية العاملة في الصناعات الثانوية، فكانت مستمرة في استثماراتها في المجالات التقليدية، حيث كانت في مؤخرة السلسة الصناعية، وفي ضوء البيانات الإحصائية للمكتب الوطني للإحصاء، اختار هذا النص عينة إحصائية للشركات الأهلية لعام 2006 و 2008 لتحليلها، وتصل عينة شركات عام 2006 إلى 61684 شركة، كما تصل عينة شركات عام 2008 إلى 63776

50- وانغ جينغ سونغ، وشي جين تشوان، ولي ينغ تشون: (الهيكل الصناعي للاقتصاد الأهلي بالصين – حول العلاقة التنافسية بين الاقتصاد الخاص والاقتصاد العام والاقتصاد الأجنبي)، (الإدارة العالمية)، العدد العاشر عام 2005، صفحة 82~91.

شركة، ومن الممكن أن نرى بوضوح أن الشركات الأهلية العاملة في الصناعات الثانوية بالصين ما زالت تستثمر في مجالات الإنتاج التقليدية.

ومن خلال مقارنة هذه البيانات نجد أن المجالات التجارية الرئيسة للشركات الأهلية هي غزل القطن، ومنتجات الحرف اليدوية، والأسمنت ومواد البناء، وإنتاج الأسمدة، والمنتجات المعدنية، والأحذية والقبعات والملابس، وإكسسوارات السيارات، وإنتاج الورق، وتصنيع الآلات... إلخ. بينما يقل عدد الشركات التي تقوم بإنتاج الفحم والنفط والغاز الطبيعي والكهرباء الحرارية التي تستخدم في تصنيع الأجهزة الآلية، ومنتجات الموارد. وبمقارنة عامي 2006 و2008، نجد انخفاضًا في معدل الشركات التي تقوم بإنتاج غزل القطن، وتصنيع المنتجات المعدنية، بينما يرتفع معدل الشركات العاملة في إنتاج الأسمدة، والمنتجات اليدوية، والمنتجات المطاطية، ويعكس هذا الأمر بصورة أساسية أن الشركات الأهلية بالصين كانت تمارس الصناعات الإنتاجية المنخفضة بصورة رئيسة، بالإضافة إلى قلة عدد الشركات الخاصة بصناعة الموارد والصناعات التي تتسم بكثافة رؤوس أموالها. شكل 1-3 يوضح التوزيع بصورة محددة.



شكل 1-3 توزيع القطاعات الرئيسة للشركات الأهلية بالصين

مصدر المعلومات: بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

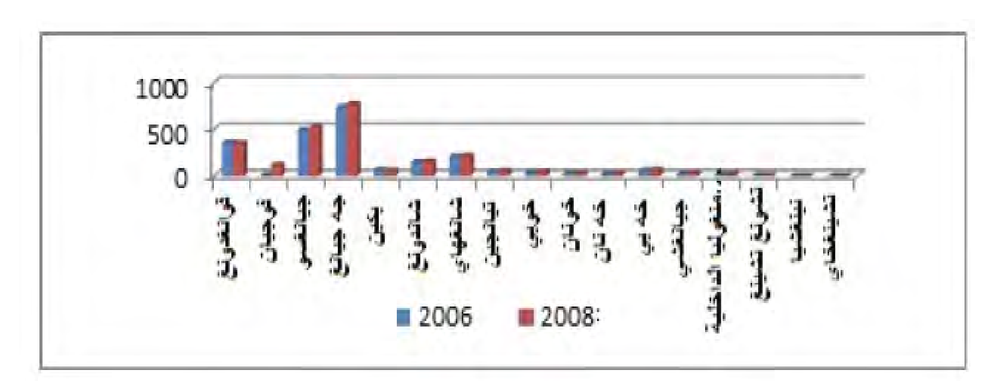
ثانيًا: التوزيع الإقليمي لصناعات الشركات الأهلية:

ليس هناك توازن في تنمية كل من التوزيع الإقليمي والتوزيع الصناعي للشركات الأهلية بالصين، فتوضح البيانات الإحصائية التي قدمها المكتب الوطني للإحصاء أن الشركات الأهلية بالصين تتوزع بصورة رئيسة في المناطق الشرقية المتقدمة، حيث تحتل الشركات ذات النطاق الكبير لعام 2008 في المناطق الشرقية 64.5 % من إجمالي عينة الشركات، وتبلغ الشركات في المناطق الغربية 16.9 %، وفي المناطق الوسطى 10.7 %. ومن خلال تحليل التقسيم الإداري لتوزيع الشركات الأهلية، نجد أن الشركات الأهلية في الصين تتركز بصورة رئيسة في المقاطعات الساحلية: جه جيانغ، وجيانغسو، وشاندونغ، وقوانغدونغ، حيث يحتل إجمالي عدد الشركات الأهلية في هذه المقاطعات الأربع 51.6 % من عينة الشركات، أما مقاطعات المناطق الوسطى التي تشهد تركيزًا للشركات الأهلية فهي خه نان، وخونان، وخوبي، وآنهوي. وفي المناطق الشرقية بالصين تركز الشركات الأهلية بصورة رئيسة على قطاعات صناعة النسيج، ومواد البناء... إلخ. لذلك، اختار هذا النص قطاع إنتاج وصناعة الملابس (كود القطاع 1810) وقطاع الأسمنت ومواد البناء (كود القطاع 31--) ليكونا مثالين على انعدام التوازن الذي يشهده التوزيع الإقليمي لصناعات الشركات الأهلية.

(1) التوزيع الإقليمي لشركات صناعة الملابس:

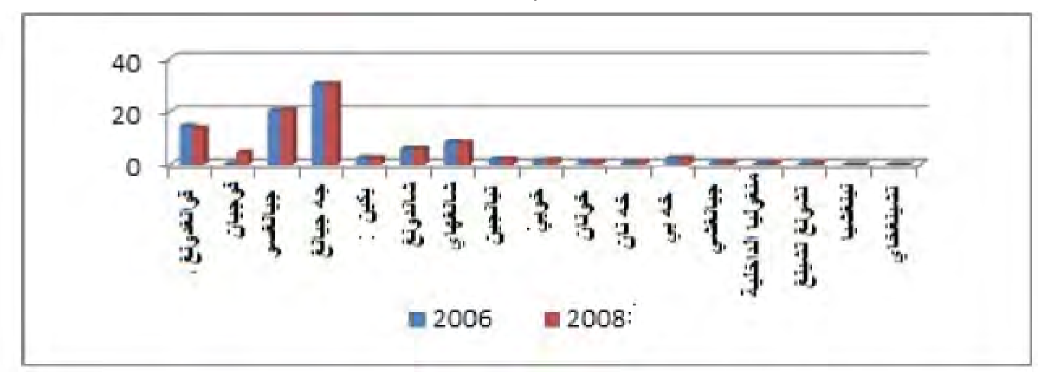
يعد قطاع صناعة الملابس أحد المجالات الرئيسة التي تعمل فيها الشركات الأهلية بالصين، إذ يحتل هذا القطاع نسبة كبيرة في الشركات الأهلية بمختلف المقاطعات. ومن منظور عدد شركات الملابس والتوزيع الصناعي لها، نجد أن شركات صناعة الملابس بالصين تتركز بصورة رئيسة في المناطق الاقتصادية المتقدمة على السواحل الشرقية مثل جه جيانغ، وجيانغسو، وقوانغدونغ، وشانغهاي، وشاندونغ... إلخ، وتحتل صناعة الملابس في الشركات الأهلية بشانغهاي وتيانجين وبكين وغيرها من المدن النسبة الأعلي، بينما نلاحظ قلة عدد الشركات إلى حد ما هناك، فبمقارنة عامي 2008 و2006، نجد الانخفاض في نسب صناعة الملابس بمدينتي بكين وشانغهاي، بينما يأتي معدل صناعة الملابس بمقاطعات جه جيانغ، وجيانغسو، وقوانغدونغ التي يوجد بها عدد كبير من الشركات في المرتبة الثانية بعد شانغهاي وبكين، بينما نجد

صعــودًا في أعــداد الــشركات هنــاك. وبمقارنــة عامــي 2008 و2006، نجــد الانخفــاض في نســب صناعــة الملابــس، فــشركات صناعــة الملابــس في المناطــق الوســطى والغربيــة بالصــين قليلــة إلى حــد مــا، ونســبها منخفضــة. ويعكــس هــذا الأمــر عــدم التــوازن في التوزيــع الإقليمــي لصناعــة الملابــس بالصــين. ولمشــاهدة نتائــج الإحصــاءات البيانيــة بصــورة أكــثر تفصيــلاً، انظــر أشــكال 2-3، و3-3، و3-4.



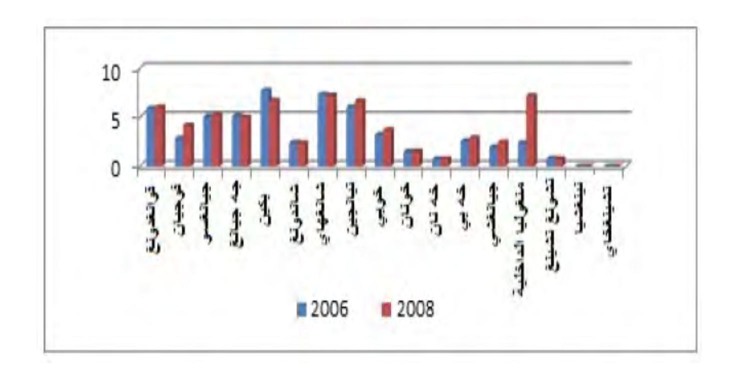
شكل 2-3 عدد الشركات الأهلية لصناعة الملابس بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



شكل 3-3 نسب شركات الملابس بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

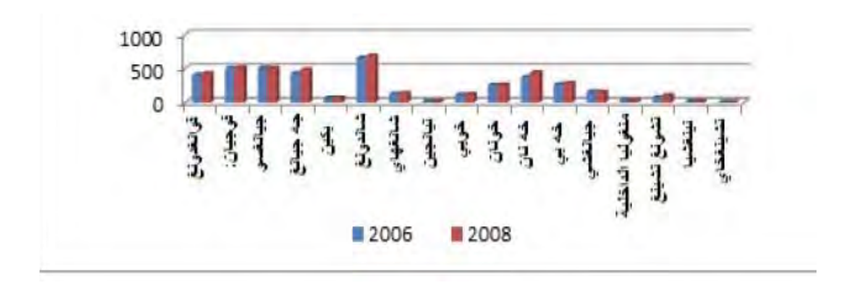


شكل 4-3 نسب شركات الملابس الأهلية في مختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

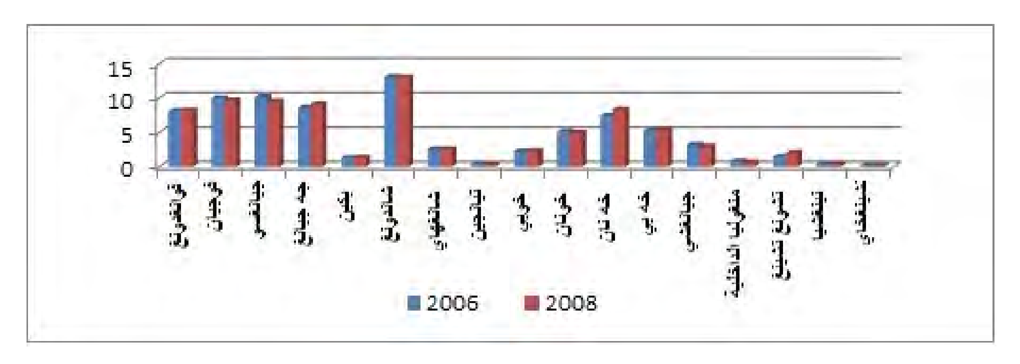
(2) التوزيع الإقليمي لقطاع الأسمنت ومواد البناء:

مـن خـلال تحليـل بسـيط لقطـاع مـواد البنـاء بمختلـف المقاطعـات والمـدن، نجـد أن هـذا القطـاع بالصـين مُـوزع بصـورة رئيسـة في المناطـق الشرقيـة والوسـطى، وتعتـبر شركات مـواد البنـاء بمقاطعـة شـاندونغ الأكـثر مـن بينهـم. وهنـاك انخفـاض في نسـب شركات مـواد البنـاء بمقاطعـات جيانغسـو، وفوجيـان، وشـاندونغ، وخونـان، وجيانغـشي... إلـخ، بينـما ترتفـع نسـب هـذه الـشركات بمقاطعـات قوانغدونـغ، وجـه جيانـغ، وخـه نـان. ويشـهد هـذا القطـاع انخفاضًـا في بلديـات بكـين، وشـانغهاي، وتيانجـين... إلـخ. ومقارنـةً بقطـاع صناعـة الملابـس، تتسـم تنميـة وتطويـر قطـاع مـواد البنـاء بالتـوازن. انظـر أشـكال 5-3، و6-3.



شكل 5-3 أعداد الشركات الأهلية لمواد البناء بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



شكل 6-3 نسب شركات مواد البناء الأهلية بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

فمـن الواضـح أنـه عـلى الرغـم مـن معانـاة جميـع الـشركات الأهليـة بالصـين مـن انعـدام التـوازن الإقليمـي، إلا أن هنـاك اختلافًـا في السـمات الخاصـة بالتوزيـع الإقليمـي للقطاعـات المختلفـة، فـشركات صناعـة الملابـس بالصـين هـي شركات موجهـة للتصديـر بصـورة رئيسـة، يتركـز توزيعهـا الصناعـي في المناطـق السـاحلية الشرقيـة، بينـما يهـدف قطـاع مـواد البنـاء بصـورة رئيسـة إلى تلبيـة احتياجـات السـوق المحليـة، ويتركـز بصـورة أساسـية في المناطـق الشرقيـة التـي تتسـم بالطلـب الكبـير عـلى هـذا القطـاع بالإضافـة إلى المناطـق الوسـطى، فالفـوارق الإقليميـة في هـذا القطـاع أقـل مـما هـي عليـه في قطـاع صناعـة الملابـس الموجـه للتصديـر بصـورة واضحـة.

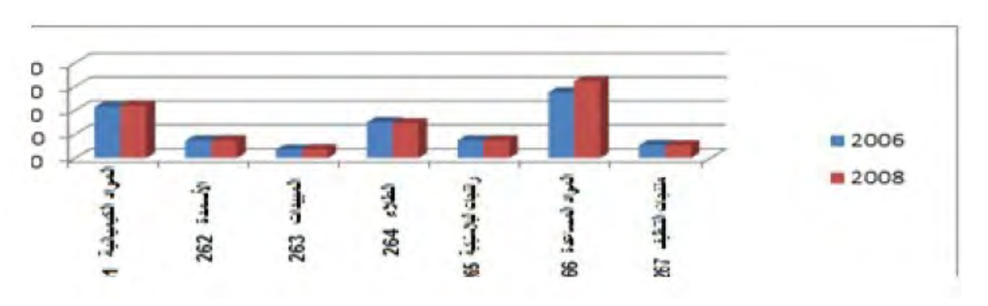
ثالثًا: السلسلة الصناعية للشركات الأهلية وتطورها:

ومـن أجـل إجـراء تحليـل للسلسـلة الصناعيـة للـشركات الأهليـة، اختـار هـذا النـص صناعـة الكيماويـات وصناعـة الحديـد والصلـب مـن خـلال معالجـة المعـادن، هاتـان الصناعتـان اللتـان تتسـمان بسلاسـلها الصناعيـة الطويلـة نسـبيًّا للتحليـل، حيـث إن السلاسـل الصناعيـة لقطاعـات معالجـة النسـيج، ومـواد البنـاء قصـيرة للغايـة، ومـن الصعـب أن تعكـس الأوضـاع الحاليـة للتنميـة عاليـة المسـتوى للصناعـات في الـشركات الأهليـة.

(1) تطور السلسلة الصناعية لصناعة الكيماويات:

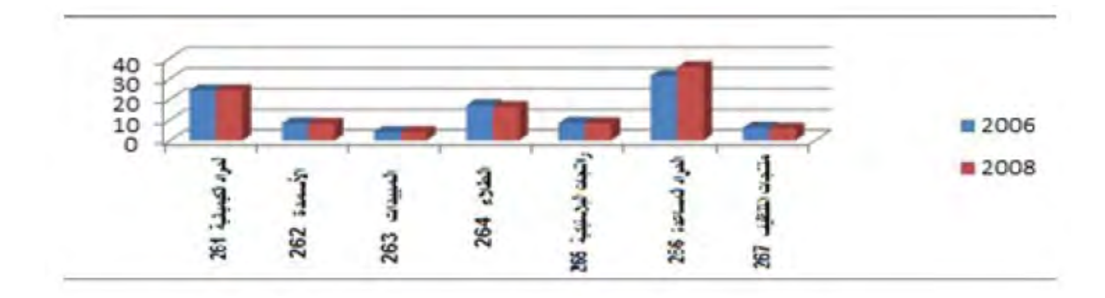
يتســم معــدل شركات الكيماويــات الأهليــة مــن بــين جميــع الــشركات الأهليــة بالصــين

بالارتفـاع النسـبي، وتقـع هـذه الـشركات في المرتبـة الرابعـة مـن حيـث أعـداد الـشركات الصناعيـة، وفي ضـوء النسـب التـي تحتلهـا هـذه الـشركات، نجـد أنهـا، قـد وصلـت في عـام 2006 إلى 6.93 %، وصعـدت في عـام 2008 بصـورة تدريجيـة حتـى وصلـت إلى 7.11 %. وهنـاك بعـض القطاعـات في الصناعـات الكيماويـة تتسـم بارتفـاع حاجتهـا إلى رأس المـال، وطـول سلاسـلها الصناعيـة، وارتفـاع قيمـة منتجاتهـا، ويمثـل مسـتوى تطـور صناعـة الكيماويـات بدرجـات محـددة القـوة الماليـة ومسـتوى التنميـة للـشركات الأهليـة. ولكـن، مـن منظـور التوزيـع الصناعـي للكيماويـات بالصـين، نجـد أن مـا تعمـل فيـه الـشركات الأهليـة بصـورة رئيسـة هـو إنتـاج العنـاصر العامـة المسـاعدة، والمـواد الخـام الكيميائيـة الأساسـية، بينـما هنـاك انخفـاض في معـدل الـشركات العاملـة في قطاعـي الراتنـج ذات الجزيئـات الضخمـة والبلاسـتيك وهـذان القطاعـان يتسـمان بالخصائـص التكنولوجيـة العاليـة. ويعكـس هـذا الأمـر اسـتمرار وجـود الـشركات الأهليـة بالصـين في مؤخـرة سلسـلة القيمـة عـلى مسـتوى الصناعـات الكيماويـة، وترقـب رفـع الارتقـاء الصناعـي. انظـر أشـكال 7-3، و8-3.



شكل 7-3 التوزيع الكمي للشركات الخاصة بمختلف قطاعات صناعة الكيماويات بالصين

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



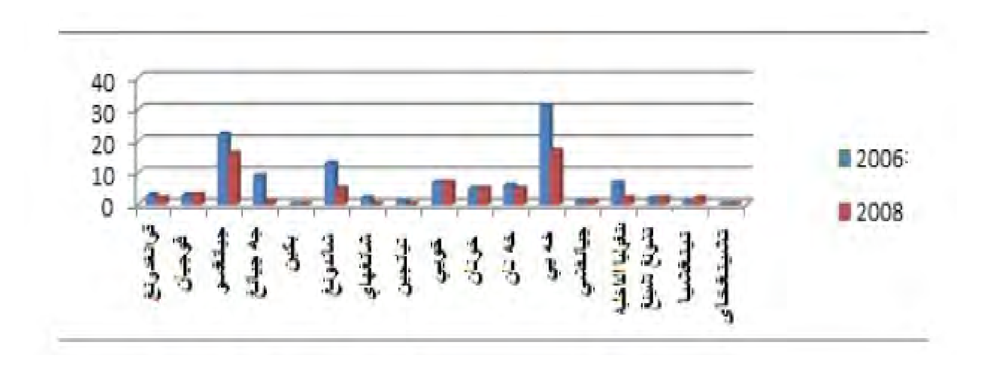
شكل 8-3 نسب القطاعات الخاصة بصناعة الكيماويات بالصين

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

(2) تطور السلسلة الصناعية لمعالجة المعادن:

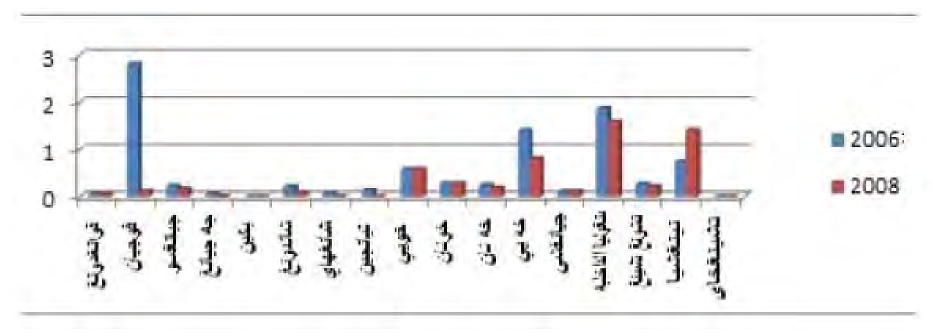
سنتخذ من قطاع المعادن (معالجة الحديد الزهر، والحديد والصلب، وسبائك الصلب) مثالًا، لتحليل أوضاع توزيع الصناعات القائمة على الموارد للشركات الأهلية بالصين. بالنسبة لتوزيع قطاع الحديد الزهر، نجد أن أعداد الشركات بالمقاطعات والمدن الوسطى كمقاطعات خه بي، وجيانغسو، وخوبي، وخونان، وخه نان... إلخ كثيرة إلى حد ما، ولكن معدل هذا القطاع في هذه الشركات الأهلية قليل للغاية، أما الشركات بالمقاطعات الغربية كمنغوليا الداخلية، ونينغشيا.. إلخ قليلة إلى حد ما، بينما يتسم معدل قطاع الحديد الزهر في هذه الشركات بالصعود نسبيًّا. ويعكس هذا الأمر أن قطاع الحديد بالصين يتركز بصورة رئيسة في المناطق الوسطى، بينما تنخفض نسبته في المناطق المتقدمة اقتصاديًّا مثل، بكين، وجه جيانغ، وتيانجين، وشانغهاي، وقوانغدونغ... إلخ. وبالنظر إلى التوزيع الإقليمي لشركات صناعة الصلب، نجد أن المقاطعات التي يكثر بها أعداد الشركات، هي مقاطعات جه جيانغ، وجيانغسو، وخه بي، وقوانغدونغ، وشاندونغ، وخوبي، وخه نان... إلخ. ومن خلال التغيرات التي شهدتها أعداد شركات هذا القطاع في عامي 2006 و2008، نجد انخفاض أعداد الشركات بمقاطعات جه جيانغ، وخه نان، وخه بي، وخونان، وجيانغشي... إلخ في عام 2008، وزيادة واضحة في أعداد الشركات بشاندونغ، وخوبي، وتيانجين، وتشونغ تشينغ. بينما يتركز توزيع شركات إنتاج سبائك الصلب في مناطق خونان، وخه نان، ومنغوليا الداخلية، ونينغشيا، وجيانغسو... إلخ، وتقل أعداد شركات هذا القطاع في المناطق الأخرى.

لذلك، بالنظر إلى توزيع قطاع الحديد والصلب بصورة شاملة، نجد فروقًا محددة في توزيع الشركات الأهلية بالصين العاملة في المنتجات المختلفة، فالمقاطعات التي لديها عدد كبير من شركات الحديد الزهر مثل جيانغسو، وخه بي، وشاندونغ يقل بها عدد الشركات العاملة في إنتاج الحديد والصلب وسبائك الصلب، بينما يكثر إنتاج سبائك الصلب في مقاطعات خونان، وخه نان، ونينغشيا، ويوضح هذا الأمر بدرجات محددة أن الشركات الأهلية العاملة في الحديد والصلب بالصين لم تشكل سلسلة صناعية متكاملة نسبيًّا في ضوء مزايا الموارد. انظر أشكال 9-3، و10-3، و11-3، و12-3، و13-3، و14-3.



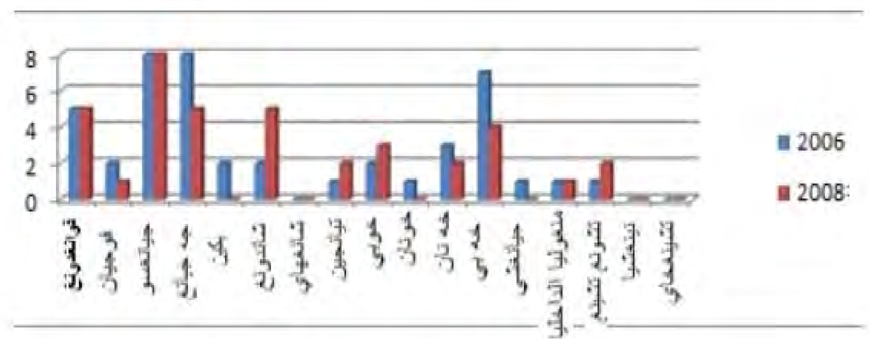
شكل 9-3 أعداد الشركات العاملة بقطاع الحديد الزهر بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



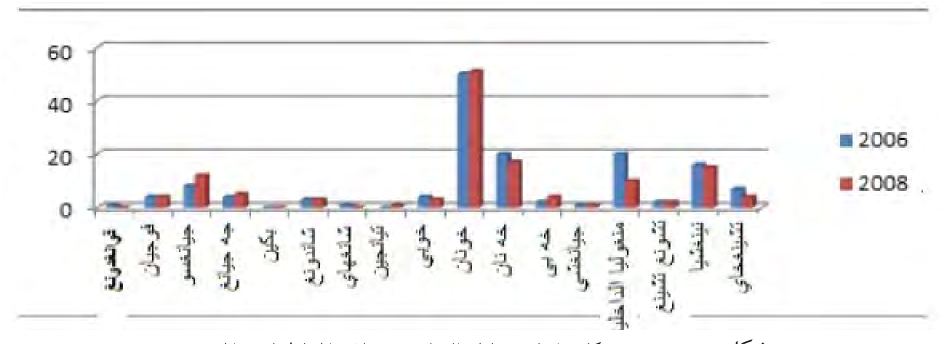
شكل 10-3 نسب الشركات العاملة بقطاع الحديد الزهر بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



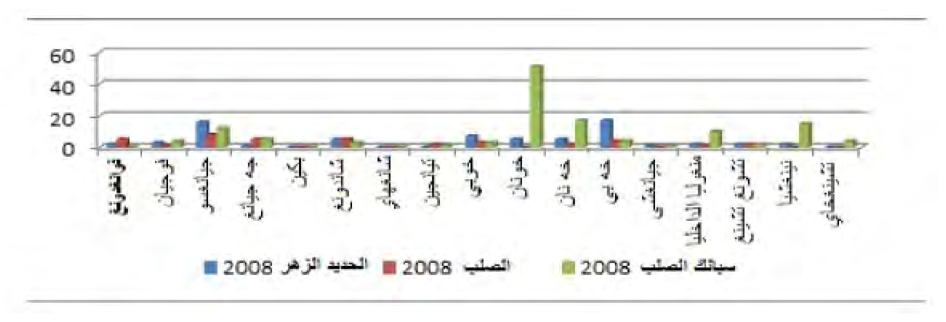
شكل 11-3 توزيع شركات أنابيب الصلب بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



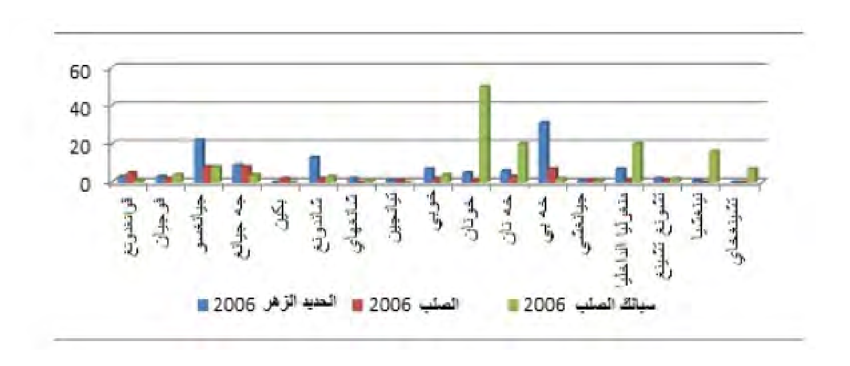
شكل 12-3 توزيع شركات إنتاج سبائك الصلب بمختلف المقاطعات والمدن

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



شكل 13-3 توزيع السلسلة الصناعية للحديد والصلب لعام 2008

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء



شكل 14-3 توزيع السلسلة الصناعية للحديد والصلب لعام 2006

مصدر المعلومات: تم حسابها وترتيبها طبقًا لبيانات قاعدة بيانات الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء

رابعًا: قدرات الشركات الأهلية على الابتكار والتحول الصناعي:

اختـار هـذا النـص كلًّا مـن معـدلات قيمـة المنتجـات الجديـدة وأوضـاع الإنتـاج والتشـغيل متعـدد القطاعـات لتجسـيد مسـتوى الارتقـاء الصناعـي للـشركات الأهليـة، وبسـبب افتقـار البيانات الإحصائيـة لعـام 2008 إلى المعلومـات الإحصائيـة حـول قيـم المنتجـات الجديـدة، اختـار هـذا النـص المعلومـات الإحصائيـة لعامـي 2006 و2007 نموذجًـا لهـذا التحليـل، ونظـرًا لانعـدام التـوازن في التوزيـع الإقليمـي لقطـاع صناعـة الملابـس، والانخفـاض التدريجـي لقدراتـه عـلى تحقيـق الربحيـة، بالإضافـة إلى نقـص الفلاحـين والعـمال بالمناطـق السـاحلية الشرقيـة وغيرهـا، تواجـه شركات صناعـة الملابـس ضغطًـا هـو الأخطـر عـلى مسـتوى التحـول الصناعـي، وقطـاع الأدوات الكهربائيـة باعتبـاره القطـاع الـذي يتسـم بمسـتوى تكنولوجـي عـالٍ نسـبيًّا، ترتبـط التنميـة الصناعيـة لـه ارتباطًـا وثيقًـا بمسـتوى الابتـكار التكنولوجـي. لذلـك، سـنحلل في مـا يـلي في ضـوء قطـاع صناعـة الملابـس (كـود القطـاع 1810) وقطـاع الأدوات الكهربائيـة (كـود القطـاع 3912) باعتبارهـما يتمتعـان بصفـة تمثيليـة للتحـول والابتـكار الصناعـي.

(1) قطاع صناعة الملابس:

بسـبب العـدد الكبـير لـشركات تصنيـع وإنتـاج الملابـس، اختـار هـذا النـص شركات صناعـة الملابـس المملوكـة للقطـاع الخـاص ذات النطـاق الكبـير (كـود القطـاع 1810) لتحليـل

قدراتها الابتكارية للمنتجات وأحوال أعمالها متعددة القطاعات.

وصل عدد الشركات واسعة النطاق في عام 2006 إلى 2428 شركة على مستوى الدولة، وبلغ عدد الشركات التى امتلكت منتجات جديدة 173 شركة، ووصل متوسط معدل قيمة المنتجات الجديدة لهذه الشركات إلى 43.8 %. وبلغ متوسط معدل القيمة الإنتاجية للمنتجات الجديدة لجميع شركات العينة 3.7 %. أما في عام 2007، فقد وصل عدد عينة الشركات إلى 2599 شركة، من بينهم 299 شركة امتلكت منتجات جديدة، بلغ متوسط معدل القيمة الإنتاجية لهذه المنتجات في تلك الشركات 43.35 %. أما متوسط معدل قيمة المنتجات الجديدة لشركات العينة كافة فقد وصل إلى 5.12 %. ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية نجد أن معدل قيمة المنتجات الجديدة لشركات صناعة وإنتاج الملابس بالصين منخفض بشكل عام.

ولأن شركات صناعة الملابس بجه جيانغ هي الأكثر، بالإضافة إلى التركز النسبي لهذه الصناعة هناك، اختار هذا النص أحوال الإنتاج والعمل متعدد القطاعات لشركات صناعة الملابس في هذه المقاطعة كي تكون نموذجًا للتحليل، فقد وصل عدد عينة الشركات لعام 2006 إلى 68 شركة، بلغ عدد الشركات التي تنتج أكثر من نوعين من المنتجات من بين هذه الشركات 15 شركة، تمتعت منتجات خمس شركات من بينهم بعلاقة المنبع والمصب، أي أن الشركات المُصنّعة للملابس إما تكون منتجة للأقمشة أو لخيوط الغزل، ولم يكن هناك سوى شركتين فقط تتسمان بالإنتاج متعدد القطاعات، أي أن مجموعة الولاء المحدودة بونجو إلى جانب إنتاجها للملابس، كانت تنتج -أيضًا- صمامات الضغط المتوسط والمنخفض، والأدوات الصحية، أما مجموعة فاباي المحدودة بونجو فتنتج الأجهزة والمعدات الحاسوبية بالإضافة إلى صادرات تكنولوجيا الملابس، وقد وصل عدد عينة الشركات لعام 2007 إلى 38 شركة، من بينهم ثماني شركات كانت تنتج أكثر من نوعين من المنتجات، وشركة واحدة متعددة القطاعات. في عام 2008 وصل عدد عينة الشركات إلى 78 شركة، كانت 16 شركة من بينهم تنتج أكثر من منتجين، وشركة واحدة -أيضًا- متعددة القطاعات، فمن الواضح أن الأعمال التجارية التي تتسم بالتعددية في شركات صناعة الملابس بالصين ما زالت مجرد أعمال فى إطار قطاع الغزل فقط، حيث إن عدد الشركات القادرة بالفعل على تخطي قطاع الغزل ذاته، وممارسة أعمال تجارية في قطاعات أخرى قليل للغاية، ما يعكس الانخفاض

النسبي لقدرات شركة صناعة الملابس بالصين على التحول الصناعي.

(2) قطاع الأدوات الكهربائية:

تم اختيار قطاع الأدوات الكهربائية بمقاطعة جه جيانغ (كود القطاع: 3912) ليكون عينة التحليل التالي. وصل إجمالي شركات قطاع الأدوات الكهربائية بمقاطعة جه جيانغ في عام 2006 إلى 42 شركة (من بينهم ست شركات أعلى من المتوسطة، والباقي شركات صغيرة)، كان هناك 14 شركة تنتج أكثر من منتجين، وعشر شركات لديها منتجات جديدة، وكان متوسط قيمة المنتجات الجديدة لهذه الشركات العشر 16.46 %، بينما بلغ متوسط القيمة الإنتاجية للمنتجات الجديدة لعينة الشركات بأكملها 4.31 %، وكان هناك شركة واحدة فقط من بين الاثنين وأربعين شركة تنتج المحرك المغناطيسي الدائم. وفي عام 2007، وصل عدد عينة الشركات إلى 53 (من بينهم تسع شركات أعلى من المتوسطة، والباقي شركات صغيرة). كانت 23 شركة من بين هذه الشركات تنتج أكثر من منتجين، وقد امتد إنتاج تسع شركات من بين الثلاث والعشرين إلى قطاعات أخرى. على سبيل المثال كانت شركات تصنيع المحركات الكهربائية تنتج المراوح، وقطع غيار الدراجات النارية، والمبردات، والماجيانغ، وآلة الصمغ، ومستلزمات الشواء... إلخ. كما كان هناك عشرون شركة من بين الثلاث والخمسين شركة تنتج منتجات جديدة، بمتوسط قيمة إنتاجية وصل إلى 22.2 %. بينما كان متوسط قيمة المنتجات الجديدة للشركات الثلاث والخمسين 8.38 %. وفي عام 2008، وصل عدد عينة الشركات إلى 73 شركة. وصل عدد الشركات التي تنتج أكثر من منتجين من بينهم إلى 21 شركة، وكان تعدد القطاعات للشركات يتركز بصورة رئيسة في تصنيع المحركات، وإنتاج ماكينات الغزل والنسيج، والأجهزة والعبوات البلاستيكية، وخزانات الفولاذ المقاوم للصدأ، والمراوح، والمسبوكات الدقيق... إلخ. ومقارنةً بشركات صناعة الملابس، نجد أن قدرات الشركات العاملة في قطاع إنتاج الأدوات الكهربائية على الإنتاج المتنوع والعمل متعدد القطاعات أعلى بقليل.

ومن أجل معرفة إذا ما كان هناك ترابط بين المنتجات المتنوعة للشركات العاملة في قطاع الأدوات الكهربائية أم لا؟ قام هذا النص بإجراء تحليل حول 29 شركة ذات ملكية خاصة تنتج المحركات والأدوات الكهربائية بجه جيانغ لعام 2006. وكان هناك عشر شركات من بين هذه الشركات التسع والعشرين تعمل في المنتج الرئيس الثاني،

وكان هنـاك ترابـط بـين هـذا المنتـج والمنتـج الرئيـس الأولي. عـلى سـبيل المثـال، إلى جانـب العمـل الرئيـس لمجموعـة سـوبر مـان في تصنيـع المحـركات الصغـيرة، فإنهـا تنتـج -أيضًـا- ماكينـات الحلاقـة الكهربائيـة، ومجفـف الشـعر، كـما تعمـل قدمًـا عـلى التوسـع نحـو تصنيـع الأجـزاء الكهربائيـة، كـما أن شركـة جنغـدا الصناعيـة المحـدودة بمدينـة يونـغ كانـغ بجانـب تصنيعهـا لـلأدوات الكهربائيـة، تنتـج -أيضًـا- مسـبوكات الضغـط الصلبـة.

فمـن الواضـح أن معـدل قيمـة المنتجـات الجديـدة لـشركات قطـاع الأدوات الكهربائيـة بالإضافـة إلى أحـوال إنتاجهـا متعـدد القطاعـات أفضـل بشـكل عـام مـن شركات صناعـة الملابـس، ولكـن هنـاك ارتبـاط كبـير بـين منتجـات القطاعـات المتنوعـة للـشركات، فمـن الصعـب عـلي هـذه الـشركات الدخـول في قطاعـات أخـرى غـير ذات صلـة بأعمالهـا الرئيسـة، كـما أن هنـاك ارتباطًـا كبـيرًا بـين ارتفـاع وانخفـاض معـدل قيمـة المنتجـات الجديـدة للـشركات واسـتثمار هـذه الـشركات في البحـث والتطويـر، فعـادة مـا يكـون معـدل قيمـة المنتجـات الجديـدة في الـشركات التـي تسـتثمر بصـورة كبـيرة في البحـث والتطويـر عاليًـا بصـورة نسـبية، فمتوسـط قيمـة رأس المـال الخـاص بالبحـث والتطويـر مـن إجـمالي الأربـاح وصـل إلى 27.23 %. فـكان الاسـتثمار المـالي في البحـث والتطويـر بشركـة إيـدا المحـدودة للأجهـزة الكهربائيـة بجـه جيانـغ 1.47 ضعـف إجـمالي الأربـاح، كـما كان الاسـتثمار في البحـث والتطويـر بشركـة يـوه تشـيو المحـدودة للمحـركات بخوجـو 1.26 ضعـف إجـمالي الأربـاح، أمـا مجموعـة خونغـدا المحـدودة، فتنتـج بصـورة رئيسـة الأجهـزة الكهربائيـة، ويصـل اسـتثمارها في البحـث والتطويـر إلى 1.15 ضعـف إجـمالى أرباحهـا.

وإجـمالًا في القـول، مـن التحليـل الإحصـائي للتنميـة الصناعيـة الخاصـة بالـشركات الأهليـة بالصـين نجـد أن: الـشركات الأهليـة بالصـين تتخـذ مـن الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة كيانـات رئيسـة لهـا، وتركـز بشـكل أسـاسي عـلى الصناعـات الخفيفـة كثيفـة العمالـة، والصناعـات الثقيلـة ذات الإنتـاج والمعالجـة التقليديـة، وهنـاك فـوارق كبـيرة بـين أحـوال الصناعـات التي تعمـل بها الـشركات الأهلية، بينـما يظهـر تركيـز لغالبيـة القطاعـات في بعـض المقاطعـات (جـه جيانـغ، وجيانغسـو، وقوانغدونـغ وغيرهـا مـن المقاطعـات في المناطـق السـاحلية الشرقيـة)، ويعكـس هذا الأمـر اكتمال التنميـة بصورة نسـبية للـشركات الأهليـة الصينيـة خاصـة الـشركات كثيفـة العمالـة في هـذه المقاطعـات، وتمتعهـا بخصائـص تكتـل صناعـي محـددة، بينـما تعاني غالبيـة الشركات مـن القـدرة المنخفضة عـلى الابتكار،

وقلـة فئـات منتجاتهـا، كـما أن أعـداد الـشركات القـادرة عـلى الإنتـاج متعـدد القطاعـات قليلـة نسـبيًّا، وحتـى إذا وُجـدت هـذه الـشركات، فـإن منتجاتهـا تنحـصر في نطـاق محـدد، حيـث لا يوجـد سـوى قلـة قليلـة مـن الـشركات التـي تنتـج منتجـات تتمتـع بسلسـلة صناعيـة، وهنـاك -أيضًـا- ضعـف واضـح في القـدرة عـلى ابتـكار المنتجـات والاسـتثمار في البحـث والتطويـر لـدى الـشركات الأهليـة بالصـين، ويوضـح هـذا الأمـر -أيضًـا- انخفـاض القـوة التكنولوجيـة الكليـة والإمكانـات الماليـة لـدى الـشركات الأهليـة، لذلـك فالـشركات الأهليـة مـا زالـت تعيـش مرحلـة مـن التنميـة المنخفضـة نسـبيًّا.

الفصل الثالث

خيار التحول والارتقاء الصناعي بالشركات الأهلية

قد قدمت استراتيجية الارتقاء الصناعي ونموذجها الرئيس توجيهات إرشادية ونظرية لأنشطة الابتكار الصناعي للشركات الأهلية. ولكن، نظرًا لقيود المستوى التكنولوجي للشركات والقوة الاقتصادية لها، فإن التحول والارتقاء الصناعي للشركات الأهلية بالصين ما زال يتوجب عليه البدء في خلق القيمة للصناعات التقليدية، والمضي قدمًا على أساس هذا نحو تشجيع الشركات القادرة على المشاركة في الصناعات الناشئة.

أولًا: اختيار الشركات الأهلية للتحول والارتقاء في الصناعات التقليدية:

يظهر الاقتصاد الخاص بصورة رئيسة في مجال الصناعات التقليدية، وقد خلق تطور هذه الصناعات كميات هائلة من فرص العمل، وفي ظل ضغوط قلة فرص العمل، فإن التخلي عن الصناعات التقليدية أمر لن يتوافق مع الظروف الوطنية الأساسية بالصين. وإذا أرادت الشركات الأهلية بالصين تحقيق الارتقاء الصناعي، عليها تعزيز قدراتها على البحث والتطوير والابتكار في المنتجات التقليدية بصورة رئيسة، ورفع القيمة المضافة لهذه المنتجات، وتعزيز تقسيم العمل والتنسيق الصناعي، والارتقاء بالقدرات التنافسية الجماعية على المستوى الصناعي، من خلال تنمية مناطق التجمعات الصناعية.

(1) تحقيق الابتكار المتكامل للصناعات التقليدية:

تعد التجمعات الصناعي شكلًا أساسيًّا للتنمية الصناعية، فلا تستطيع هذه التجمعات إنتاج اقتصاديات الحجم، وخفض تكلفة الأعمال التجارية للشركات فحسب، بل يمكنها -أيضًا- خلق اقتصاد خارجي، وتحقيق تدفق ومشاركة بين سوق العمالة، والاستثمارات ذات الطابع المتخصص، والخدمات والمعلومات والمعارف، وتخفيض التكلفة التجارية بين الشركات، فمن خلال التنافس التعاوني بين الشركات في مساحة

مكانيـة محـددة، يمكـن تحقيـق التكامـل في المـوارد، الأمـر الـذي يسـاعد في التغلـب عـلى ضعـف مـوارد الابتـكار للشركـة الواحـدة، وتعـد التجمعـات الصناعيـة هيـكلًا مكانيًّـا صناعيًّـا غايـة في الأهميـة لرفـع فاعليـة توزيـع المـوارد والارتقـاء بالمزايـا التنافسـية الصناعيـة.

وتحصـل الصناعـات الصينيـة التقليديـة عـلى المزايـا التنافسـية مـن خـلال التكلفـة المنخفضـة، بينـما تنخفـض القيمـة المضافـة لمنتجـات شركاتهـا. ونظـرًا للتفاقـم التدريجـي للمنافسـة السـوقية، ومـن أجـل البقـاء والتطـور، شـكلت الصناعـات التقليديـة تدريجيًّـا وبصـورة عفويـة تجمعـات صناعيـة محـددة، ولكـن مـا زالـت تعيـش هـذه التجمعـات الصناعيـة في المرحلـة الأوليـة، حيـث مـا زالـت تفصلهـا مسـافة محـددة عـن التجمعـات الصناعيـة الحديثـة، كـما أن تحسـين قدراتهـا التنافسـية الخاصـة أمـر محـدود إلى حـد مـا، وإذا أرادت الصناعـات التقليديـة رفـع قوتها التنافسـية عـلى المسـتوى الصناعـي، فوسـيلتها الرئيسـة هـي تعزيـز الابتـكار المسـتقل. والقـدرات الابتكاريـة لشركـة بمفردهـا محـدودة للغايـة، ومـن خـلال تكويـن نظـام إيكولوجـي للابتـكار الصناعـي، يمكـن تحقيـق التكامـل بـين قـدرات الابتـكار التكنولوجـي لمختلـف الـشركات داخـل التجمعـات الصناعيـة، كـما أنـه مـن الممكـن التغلـب عـلى مخاطـر الابتـكار والتكاليـف الكبـيرة التـي ربمـا تعـاني منهـا الشركـة بمفردهـا، الأمـر الـذي يفيـد في الاسـتمرار في رفـع القـدرات التنافسـية للمجموعـات الصناعيـة. لذلـك، يعـد الابتـكار المتكامـل للمجموعـات الصناعيـة طريقـة أساسـية للارتقـاء بالصناعـات التقليديـة.

ولا يتحقـق الابتـكار المتكامـل عـلى المسـتوى الصناعـي مـن خـلال زيـادة كميـات ونطـاق المنتجـات وبالتـالي زيـادة الإيـرادات فحسـب، بـل -أيضًـا- مـن الممكـن الارتقـاء بالقيمـة المضافـة للمنتجـات والقـوة التنافسـية الكليـة عـلى المسـتوى الصناعـي مـن خـلال مجـالات عـدة منهـا تنميـة وتطويـر المنتجـات، وتأسـيس شـبكات معلوماتيـة، وخدمـات لوجسـتية حديثـة... إلـخ. ويعـد الابتـكار الصناعـي المتكامـل اتجاهًـا أساسـيًّا لتنميـة وتطويـر المجموعـات الصناعيـة، فمـن خـلال هـذا الابتـكار، يمكـن الحفـاظ عـلى مزايـا التكلفـة والأسـواق التـي تتمتـع بهـما الصناعـات التقليدية، والارتقـاء بالقـدرات التنافسـية الأساسـية عـلى المسـتوى الصناعـي، ويعتـبر هـذا الأمـر أحـد الطـرق الأساسـية لتحسـين الصناعـات التقليديـة، كـما أنـه يعـد اتجاهًـا أساسـيًّا لتنميـة هـذه الصناعـات.

وإذا اتخذنا صناعة النسيج مثالًا، نجد أن قطاع النسيج بالصين يعتمد بصورة رئيسة منذ فترة طويلة على تكاليف العمالة المنخفضة للحصول على مزايا تنافسية، وتتسم شركات هذا القطاع بنطاقها الصغير، وتماثل هيكل منتجاتها، كما تعتمد التنمية الصناعية بها بصورة رئيسة على توسيع النطاق، بينما تعاني قوتها التنافسية الدولية الشاملة على المستوى الصناعي خللًا كبيرًا. والتنافس اعتمادًا على التكلفة المنخفضة أدى إلى الحدوث المتكرر للصراعات التجارية بين منتجات الغزل والنسيج. فبعد الأزمة المالية الأمريكية، واجه قطاع الغزل والنسيج عوامل سلبية متعددة منها تباطؤ الطلب الخارجي، وارتفاع قيمة اليوان الصيني، وصعود تكاليف العمالة، الأمر الذي جعل إنتاجه، وعوائده، وتصديره يواجه تحديات خطيرة غير مسبوقة، كما واجهت شركات عديدة أزمة البقاء. ويعتبر تحقيق التحول والارتقاء خيارًا حتميًّا لقطاع الغزل والنسيج، لمواجهة مختلف المصاعب منها الطاقة الإنتاجية الزائدة، والصعود المستمر لتكاليف إنتاج المواد الخام، والموارد البشرية، بالإضافة إلى الضغوط المالية، وزيادة مسؤوليات توفير الطاقة والحفاظ على البيئة، وتفاقم المنافسة السوقية. والتحول في قطاع الغزل والنسيج بالصين لا بدَّ وأن يعتمد على التجمعات الصناعية التي تم تشكيلها لتحقيق الابتكار المتكامل على المستوى الصناعي.

بدأت التجمعات الصناعية العاملة في الغزل والنسيج بالصين في التكون تلقائيًّا في عام 2002، وكانت تتمتع بسمة التجانس، ومن خلال استغلالها لميزة التكلفة المنخفضة للعمالة استطاعت تنفيذ أعمال تجارية واسعة النطاق، وتوجد التجمعات الصناعية غالبًا داخل المحافظات والبلدات، ونطاق انتشارها قليل، كما تفصلها مسافات محددة عن التجمعات الصناعية الحديثة. ومن الممكن أن تحقق الابتكار المتكامل من خلال السبل التالية: (1) تحقيق التحول من الكم إلى الكيف على مستوى نمط التنمية، فنظرًا لتفاقم المنافسة بين الأسواق بالعالم، من الصعب استمرار نمط التنمية واسع النطاق القائم على توسيع الطاقة الإنتاجية للمستوى المنخفض لصناعة الغزل والنسيج بالصين، بالإضافة إلى الإسراف الخطير في موارده، لذلك ينبغي الاعتماد على العلامات التجارية، والبحث والتطوير، والإدارة، والجودة لتحقيق المزايا التنافسية، ورفع القيمة المضافة للمنتجات. فيجب تغيير نموذج التنمية القائم على التنافس بالتكلفة والأسعار المنخفضة، وتحقيق التحول من التوسيع الكمي إلى الارتقاء بالجودة. (2) تحقيق التحول

مـن الاسـتعانة بمصـادر خارجيـة للإنتـاج إلى العلامـات التجاريـة المسـتقلة على مسـتوى نمـط العمل. فيتـم الإنتـاج مـن خـلال الاسـتعانة بمصـادر خارجيـة عـلى أسـاس التكلفـة المنخفضـة، ولكـن نظـرًا لزيـادة تكلفـة العمالـة، وقيـود الدولـة الصارمـة في مـا يخـص توفـير الطاقـة وخفـض الانبعاثـات، فمـن الصعـب الحفـاظ عـلى نمـط العمـل القائـم عـلى الإنتـاج بمسـاعدة مصـادر خارجيـة اعتـمادًا عـلى تكلفـة منخفضـة وتحقيـق ربـح ضئيـل بكميـات كبـيرة. لذلـك، عـلى الـشركات دمـج الخصائص الإنسـانية والثقافيـة المحليـة، وتأسـيس علامـات تجاريـة ذاتيـة، والعمـل عـلى التطـور في اتجـاه قمة السلسـلة الصناعيـة. (3) التحـول مـن النمـط المـادي إلى النمـط المعـرفي عـلى مسـتوى اسـتغلال المـوارد. فتبـين نظريـة "منحنـى الابتسـامة" أن القيمـة المضافـة في السلسـلة الصناعيـة تتجسـد غالبًـا في طرفـين، الأول هـو البحـث والتطويـر والتصميـم، والثـاني هـو التسـويق والخدمـات اللوجسـتية، والاعتـماد عـلى إطـلاق العنـان لمزايـا المـوارد المعرفيـة هـي حلقـة رابحـة في السلسـلة الصناعيـة. فحلقـة الإنتـاج والتصنيـع تعتمـد بصـورة أكـبر عـلى المـواد الخـام والعمالـة الرخيصـة، وانخفـاض القيمـة المضافـة للإنتـاج يقلـل مـن الأربـاح. فـإذا انحـصرت الـشركات الصينيـة في حلقـة الإنتـاج والتصنيـع للمنتجـات فحسـب، سـتواجه ضغطًـا خطـيرًا لانخفـاض أربـاح منتجاتهـا تدريجيًّـا. لذلـك لا بـدَّ مـن دفـع الـشركات نحـو الارتقـاء مـن حلقـة التصنيـع التـي توجـد في قـاع السلسـلة الصناعية إلى البحـث والتطويـر والتصميـم والتسـويق في قمـة السلسـلة، وتشـجيع الـشركات عـلى الارتقـاء بقدراتهـا التنافسـية مـن خـلال الابتـكار، والعلامـات التجاريـة، والتسـويق المسـتقل، بالإضافـة إلى تعزيـز مكانـة وحـق التعبـير للـشركات في السلسـلة الصناعيـة، ورفـع القيمـة المضافـة للمنتجـات والخدمـات، حيـث تعـد هـذه الأمـور تدابـير اسـتراتيجية مهمـة للتنميـة الصناعيـة طويلـة الأمـد.

(2) الانتقال الصناعي عبر الأقاليم:

يشـير الارتقـاء والتحـول الصناعـي ذاتـه إلى عمليـة إعـادة الهيكلـة الصناعيـة ورفـع مسـتويات الهيـكل الصناعـي. ولا بـدَّ أن يصاحـب التعديـل الهيـكلي للصناعـات انتقـالًا صناعيًّـا. فالانتقـال الصناعـي هـو ظاهـرة انتقـال واسـعة النطـاق لـرأس المـال الإنتاجـي مـن منطقـة إلى منطقـة أخـرى، ويمكـن أن يحـدث هـذا الانتقـال بـين الـدول المختلفـة، وبـين المناطـق المختلفـة داخـل الدولـة الواحـدة. ويعـد الانتقـال الصناعـي شـكلًا أساسـيًّا لتطـور الهيـكل الصناعـي، والسـبب الأسـاسي لوجـوده هـو انعـدام التـوازن في التنميـة الاقتصاديـة

بـين المناطـق المختلفـة. فبسـبب انعـدام التـوازن في التنميـة الاقتصاديـة بـين مختلـف المناطـق، بالإضافـة إلى وجـود فـوارق في نوعيـة المـوارد البشريـة، ظهـرت اختلافـات كبـيرة في الهيـكل الاقتصـادي الـذي يلائـم التنميـة الاقتصاديـة بهـذه المناطـق. وقـد قدمـت الفـوارق في مسـتوى التنميـة الاقتصاديـة آفاقًـا للانتقـال الصناعـي عـلى مسـتوى الدولـة، والانتقـال الصناعـي مـن المناطـق المتقدمـة إلى المناطـق غـير المتقدمـة اقتصاديًّـا يسـاعد في قضـاء المناطـق الاقتصاديـة عـلى الطاقـة الإنتاجيـة المتخلفـة، بالإضافـة إلى أن تنميـة الصناعـات التـي تتسـم بارتفـاع قيمتهـا المضافـة أمـر يفيـد في تقديـم فـرص تنميـة جديـدة للمناطـق الأقـل تقدمًـا عـلى المسـتوى الاقتصـادي.

وليـس هنـاك تـوازن في التوزيـع الإقليمـي للصناعـات التقليديـة بالصـين، حيـث تتركـز كميـات كبـيرة مـن الصناعـات كثيفـة العمالـة كالغـزل والنسـيج والملابـس، واللعـب، والحقائـب، والأدوات المكتبيـة في المناطـق الشرقيـة المتقدمـة، بينـما يقـل توزيـع الصناعـات كثيفـة العمالـة بالمناطـق الغربيـة، حيـث يوجـد بعـض المنتجـات الأوليـة القائمـة عـلى المـوارد بصـورة رئيسـة بهـذه المناطـق. فعـلى المناطـق الشرقيـة بالصـين نقـل إنتاجهـا للمنتجـات كثيفـة العمالـة إلى المناطـق الوسـطى، وخلـق مسـاحات لتطويـر الصناعـات الناشـئة بهـذه المناطـق، وقـد بـدأت بعـض المقاطعـات والمناطـق بالصـين بالفعـل في أعـمال الانتقـال المحـلى للصناعـات.

فقـد نفـذت مقاطعـة قوانغدونـغ سياسـة "إخـلاء القفـص لتغيـير الطيـور"، حيـث دفعـت بإيجابيـة التحـول والارتقـاء الصناعـي بـين المناطـق بداخلهـا، فثمـة فـوارق كبـيرة في مسـتوى التنميـة الاقتصاديـة بالمقاطعـة، لذلـك نفـذت المقاطعـة اسـتراتيجية "إخـلاء القفـص لتغيـير الطيـور" للانتقـال الصناعـي لدفـع التحـول والارتقـاء الصناعـي بدلتـا نهـر اللؤلـؤ، والتقييـد والقضـاء تدريجيًّـا عـلى تنميـة الصناعـات التـي تعـاني مـن كثافـة العمالـة وارتفـاع الاسـتهلاك للطاقـة والتلويـث للبيئـة وانخفـاض القيمـة المضافـة في منطقـة دلتـا نهـر اللؤلـؤ، وإفسـاح الطريـق لتنميـة قطاعـي التصنيـع المتقـدم والخدمـات الحديثـة اللذيـن يتسـمان بالتكنولوجيـا العاليـة، والقيمـة المضافـة المرتفعـة. وفي ظـل سياسـية "إخـلاء القفـص لتغيـير الطيـور"، تـم غلـق أو سـحب بعـض المشروعـات التـي تتسـم باسـتهلاكها العـالي للطاقـة، وتلويثهـا المرتفـع للبيئـة في منطقـة دلتـا نهـر اللؤلـؤ، ووجهـت سياسـة الانتقـال الصناعـي نحـو الاسـتثمار في مناطـق أقـل تقدمًـا بمقاطعـة قوانغدونـغ. بينـما ركـزت منطقـة دلتـا نهـر اللؤلـؤ عـلى تنميـة

قطاعـي التصنيـع المتقـدم والخدمـات بهـا، الأمـر الـذي عمـل عـلى تحقيـق التحسـين الهيـكلي الداخـلي لقطاعـي التصنيـع والخدمـات بهـذه المنطقـة، ومـن خـلال الاسـتمرار في الانتقـال الصناعـي بمنطقـة دلتـا نهـر اللؤلـؤ، أسرعـت المناطـق الأقـل تقدمًـا بقوانغدونـغ مـن عمليتـي التصنيـع والتحـضر، وقـد جذبـت زيـادة فـرص العمـل بهـا انتقـال جـزء مـن فائـض العمالـة بالريـف إلى الصناعـات الثانويـة والثالثـة، الأمـر الـذي دفـع بـدوره تعديـل وتحسـين الهيـكل الصناعـي بتلـك المناطـق الأقـل تقدمًـا عـلى المسـتوى الاقتصـادي.

وقـد بـادرت بعـض الـشركات داخـل الصـين باختيـار اسـتراتيجية الانتقـال المحـلي للصناعـات في ظـل ضغـط التكلفـة. عـلى سـبيل المثـال، بـادرت شركـة فوكسـكون بشـنجن بالانتقـال إلى الشـمال. فنظـرًا لتنفيـذ سياسـات وتدابـير جعلـت شـنجن تخـسر مزاياهـا الإقليميـة كالتكامـل الجمـركي، والحـد الأدنى للأجـور، وفي ظـل زيـادة ضغـط التكلفـة، اختـارت شركـة فوكسـكون الانتقـال إلى الشـمال، حيـث اختـارت مواقـع بمقاطعـات خـه نـان، وخـه بي، وشـانشي، وتشـونغ تشـينغ... إلـخ وأعـادت إنشـاء مصانـع لهـا هنـاك، مـن أجـل الحصـول عـلى مـوارد العمالـة والأراضي المحليـة زهيـدة الثمـن، ومـن أجـل معالجـة مشـكلة فـرص العمـل، وزيـادة إيـرادات الضرائـب، رحبـت حكومـات المناطـق الجديـدة تباعًـا بإنشـاء شركـة فوكسـكون للمصانـع بمناطقهـا، وقدمـت لهـا الأراضي وسياسـات تمييزيـة أخـرى، كـما أقامـت دورات تقنيـة للعـمال بصـورة إيجابيـة هنـاك.

(3) تطبيق الربط بين التصميم الابتكاري والصناعات التقليدية:

يعـد رفـع القيمـة المضافـة للمنتجـات سـبيلًا رئيسًـا للارتقـاء بالصناعـات التقليديـة، والابتـكار في المنتجـات هـو إحـدى السـبل المهمـة لرفـع هـذه القيمـة، ولا يتضمـن هـذا الابتـكار الابتـكارات في وظائـف المنتجـات فحسـب، بـل يشـمل -أيضًـا- الابتـكار في المظهـر الخارجـي والقيمـة الثقافيـة للمنتـج. فمـن الممكـن إبـداع بعـض الأفـكار والمفاهيـم لتصاميـم جديـدة للمنتـج ومزجهـا بتصميمـه الأصـلي، لتلبيـة احتياجـات التعدديـة، والتميـز، والعصرنـة في الأسـواق، ورفـع المسـتوى المعـرفي والثقـافي لمنتجـات قطـاع التصنيـع التقليـدي بصـورة كبـيرة، وبالتـالي رفـع القيمـة المضافـة لهـذه المنتجـات. فربـط قطـاع التصنيـع التقليـدي بالإبـداع والابتـكار هـو اتجـاه مهـم للارتقـاء بالصناعـات التقليديـة، يسـاعد في رفـع مسـتوى قطـاع التصنيـع التقليـدي إلى مسـتوى قطـاع التصنيـع المتقـدم ذات القيمـة المضافـة العاليـة،

وتوسـيع آفـاق التنميـة لقطـاع التصنيـع. ويعتـبر تطويـر الصناعـات الابتكاريـة، ودفـع الارتقـاء بالصناعـات التقليديـة إحـدى الوسـائل المهمـة لتحويـل طـرق النمـو الاقتصـادي، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة للصناعـات التقليديـة.

وبالنسـبة لقطـاع التصنيـع التقليـدي، فمـن الممكـن تنفيـذ الربـط بـين الصناعـات الابتكاريـة والصناعـات التقليديـة الخاصـة بـه انطلاقًـا مـن تطويـر التصميـم الصناعـي، فالمجـالات الصناعيـة الرئيسـة التـي تركـز عليهـا الـشركات الأهليـة بالصـين مثـل الغـزل والنسـيج، والملابـس، والأجهـزة المنزليـة، واللعـب... إلـخ، تتمتـع بآفـاق كبـيرة في تنميـة الصناعـات الابتكاريـة، فتحتـل منتجـات هـذه القطاعـات نسـبًا عاليـة مـن إجـمالي الصـادرات الصينيـة، وتعتـبر الصناعـات ذات الصفـة التمثيليـة لشـعار "صنـع في الصـين"، كـما أنهـا المجـالات الصناعيـة التـي تنفـذ ضدهـا الـدول الغربية قيـود التصديـر ومكافحـة الإغـراق بنسـب كبـيرة، وتطويـر الصناعـات الابتكاريـة في هـذه المجـالات، وتحقيـق الترابـط مـع الصناعـات التقليديـة، مـن الممكـن أن يرفـع القيمـة المضافـة لهـذه المنتجـات، ويسـاعد -أيضًـا- في الحفـاظ عـلى المزايـا التنافسـية لهـذه الصناعـات التقليديـة.

وتـولي مقاطعتـي جـه جيانـغ وقوانغدونـغ أهميـة كبـيرة للـدور المهـم الـذي يلعبـه التصميـم الابتــكاري عــلى المسـتوى الصناعــي في مجـال دفـع التحـول والارتقـاء الاقتصـادي، كـما أنهـما يدفعـان بإيجابيـة الصناعـات الابتكاريـة، وإعـادة هيكلـة الصناعـات التقليديـة، فقـد خططـت مقاطعـة جـه جيانـغ للأجـزاء المهمـة في تنميـة الصناعـات الابتكاريـة بمختلـف المناطـق، وذلـك طبقًـا لخصائـص التجمعـات الصناعيـة والمزايـا الصناعيـة بالمناطـق المختلفـة، كـما يعـد التصميـم الصناعـي المجـال الرئيـس لتنميـة الصناعـات الابتكاريـة بخانغجـو، وتعمـل ونجـو بصـورة رئيسـة عـلى تطويـر التصميـم الابتـكاري في منتجـات الملابـس، والأحذيـة والجلـود... إلـخ، كـما تطـور جاوشـينغ التصميـم الابتـكاري في الغـزل والنسـيج بصـورة رئيسـة.

طرحــت مقاطعــة قوانغدونــغ في عــام 2005 رغبــة التحــول مــن شــعار "صنــع في قوانغدونـغ" إلى "صُمـم وصُنـع في قوانغدونـغ"، ودفعـت بإيجابيـة تطويـر التصميـم الصناعـي، وعملــت عــلى إعــداد مجموعــة كبــيرة مــن الكفــاءات في هــذا المجــال، وقــد تجــاوز العاملــون في التصميــم الصناعــي الآن بهــذه المقاطعــة 60 ألــف شــخص، كــما تجــاوزت

شركات التصميم الصناعي المتخصصة 600 شركة. وقد مُنحت مدينة شنجن التابعة لمقاطعة قوانغدونغ رسميًّا في عام 2007 لقب "عاصمة التصميم" من قبل منظمة الأمم المتحدة، حيث ربط قطاع التصميم الصناعي في هذه المدينة بين الثقافة الصينية المتميزة والأسواق، وشكل تدريجيًّا قدرات تنافسية رئيسة لا يمكن تقليدها. فقد أنشأت الشركات الرائدة هناك مثل هواوي، وزد تي إي، و TCL، وسكاي وورث، ومجموعة ميديا... إلخ مراكز تصميم واسعة النطاق، تتمع القدرات التنافسية لمنتجاتها على مستوى الأسواق الدولية بالترابط الوثيق مع التصميم الابتكاري على المستوى الصناعي. فشركة "ويشانغ" لتصنيع الأساس بفوشان رفعت قدرات إنتاجها اليومي، ومعدل استغلال المواد بها، استنادًا إلى خدمات التصميم الابتكاري، فتم اعتبارها نموذجًا لـ"فاعلية التصميم الصناعي في دفع إعادة هيكلة الصناعات التقليدية والارتقاء بها". كما قامت تشيشين للأدوات المكتبية بشنجن بأنشطةٍ تمويليةٍ كدخول سوق الأوراق المالية اعتمادًا على التصميم الصناعي أيضًا، وذلك لدفع تنمية وتطوير الشركة.

لذلك، إذا استطاعت الشركات الأهلية العاملة في الصناعات التقليدية الاهتمام بالدور الإيجابي للإبداع والابتكار في تنمية وتطوير الصناعات، بالإضافة إلى منحه استثمارات محددةً، لن يمكنها هذا الأمر من الارتقاء بالقيمة المضافة لمنتجاتها، وتعزيز القدرات التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق فحسب، بل سيساعدها -أيضًا- في تأسيس علامات تجارية فريدة، ما يفيد في بقائها وتطويرها.

ثانيًا: التحول والارتقاء للشركات الأهلية، ودخول الصناعات الاستراتيجية الناشئة:

من منظور الأوضاع الحالية للتوزيع الصناعي وسلسلة القيمة للشركات الأهلية بالصين، نجد أن الشركات الأهلية في الصين ما زالت عالقة في قاع التنمية الصناعية، ومن الصعب على هذه الشركات استكمال الارتقاء الصناعي خلال فترة قصيرة، ولكن في ظل ضغط بيئة الموارد والطلب في الأسواق، فإن تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد، يتطلب تحويل طرق التنمية الاقتصادية بصورة ضرورية. وفي ظل الضغط الدولي لتعديل استراتيجية التنمية، وتطوير الاقتصاد الأخضر بعد الأزمة المالية العالمية في جميع أنحاء العالم، على الصين "دفع الابتكار التكنولوجي، وتنمية الاقتصاد الأخضر"، وتعديل وتحسين الهيكل الصناعي خلال فترة "الخطة الخمسية الثانية عشرة"،

لتحقيـق التحـول والارتقـاء الصناعـي بالصـين، ولا بـدَّ أن يعمـل التحـول والارتقـاء الصناعـي عـلى القضـاء عـلى الصناعـات المتخلفـة، وتطويـر الصناعـات الناشـئة، فهـي عمليـة اسـتبدال هيـكلي لـدول مـا. وفي ظـل الارتقـاء الصناعـي، ينبغـي أن تكـون هنـاك طـرق جيـدة لاسـتثمار رأس المـال الخـاص بالطاقـة الإنتاجيـة المتخلفـة التـي سـيتم إيقافهـا خـلال ارتقـاء الـشركات الأهليـة بالصناعات التقليديـة بهـا إن أمكـن ذلـك.

ومـن أجـل دفـع إعـادة الهيكلـة الصناعيـة، فخـلال الإسراع في القضـاء عـلى الطاقـة الإنتاجيـة المتخلفـة، طرحـت الصـين ضرورة تنميـة الصناعـات الاسـتراتيجية الناشـئة بصـورة قويـة، واعتبـار مصـادرة الطاقـة الجديـدة، والمـواد الجديـدة، والأدويـة الجديـدة، والسـيارات الكهربائيـة، والاتصـالات والمعلومـات، بالإضافـة إلى صناعـات توفـير الطاقـة والحفـاظ عـلى البيئـة صناعـات أساسـية لدعـم التنميـة، كـما خططـت لوضـع اسـتثمارات تراكميـة بـين عامـي 2001 و2020 بقيمـة خمسـة تريليونـات لدعـم هـذه الصناعـات، وذلـك مـن منظـور اسـتراتيجية الحفـاظ عـلى النمـو الاقتصـادي. فبعـد الأزمـة الماليـة، ومـن أجـل توسـيع الاسـتثمارات الشـعبية، أصـدر مجلـس الدولـة الصينـي في مايـو (مقترحـات بشـأن تشـجيع وتوجيـه التنميـة السـليمة للاسـتثمار الشـعبي)، حيـث شـجع رؤوس الأمـوال الشـعبية عـلى الاسـتثمار في الطاقـة، وحمايـة البيئـة، وقطـاع الخدمـات والمرافـق الاجتماعيـة العامـة. ومـن أجـل تنفيـذ جميـع السياسـات والإجـراءات التـي طرحتهـا (مقترحـات مجلـس الدولـة الصينـي بشـأن تشـجيع وتوجيـه التنميـة السـليمة للاسـتثمار الشـعبي)، أصـدر مجلـس الدولـة الصينـي -أيضًـا- في 26 يوليـو 2010 (إشـعار تقسـيم الأعـمال الرئيسـة الخاصة بتشـجيع وتوجيـه التنميـة السـليمة للاسـتثمار الشـعبي)، حيـث مـضى قدمًـا في توضيـح تقسـيم الأعـمال والمهـام بـين القطاعـات المعنيـة والحكومـات المحليـة في مجـالات تشـجيع وتوجيـه رؤوس الأمـوال الشـعبية واسـتثماراتها، وتطبيـق طـرق محـددة لتشـجيع الاسـتثمار الشـعبي، الأمـر الـذي أعطـى أمـلًا في الاختفـاء الحقيقـي لظاهـرة "الأبـواب الزجاجيـة" لـرؤوس الأمـوال والاسـتثمارات الخاصـة بالصـين مسـتقبلًا. وهنـاك مسـاواة تـزداد باسـتمرار بـين رؤوس الأمـوال الخاصـة والعامـة في بيئـة السياسـات والفـرص الاسـتثمارية بمجـالات الصناعـات الاسـتراتيجية الناشـئة، كـما أنـه مـن الممكـن محاولـة إدخـال رؤوس الأمـوال الشـعبية للطاقـة الإنتاجيـة التـي سـيتم تصفيتهـا في بعـض مجـالات الصناعـات الاسـتراتيجية الناشـئة بالصـين.

(1) دخول مجالات الطاقة الجديدة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح:

طبقًا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية، يمكن استخدام موارد الفحم العالمية لمدة 220 عامًا فقط، كما أن ذروة التنقيب عن النفط والغاز هو عام 2012، وسيتم استهلاكه وإنهاؤه خلال فترة من ثلاثين إلى ستين عامًا. وتعد الصين دولة فقيرة نسبيًّا في الموارد، فمتوسط الفائض في الاحتياطي المُؤكَد لمصادر الطاقة بالصين أقل من المتوسط العالمي، فمتوسط الفحم بالصين يمكن استخدامه لمدة 81 عامًا تقريبًا، أما النفط فيمكن استخدامه لمدة 15 عامًا، أما الغاز الطبيعي فسينفذ خلال 30 عامًا تقريبًا. لذلك، لا بدَّ وأن تعدل التنمية المستدامة للجنس البشري من هيكل مصادر الطاقة، فمعدلات مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها بالإضافة إلى مصادر الطاقة التقليدية ستشهد تغيرات كبيرة، ومن المتوقع أن تصل معدلات الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية في عام 2020 إلى 28% تقريبًا، وفي عام 2030 إلى 37% تقريبًا، وفي عام 2040 إلى حوالي 46%، وفي عام 2050 إلى حوالي 55%. [51]

وتعمل الصين بصورة إيجابية على تنمية مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، وذلك لضمان أمن مصادر الطاقة. وتعتبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مصادر الطاقة المثالية على مستوى التجدد وحماية البيئة، وهما -أيضًا- السبيل الأكثر استدامة لتهدئة أزمة مصادر الطاقة، ومنتج الطاقة الذي يتنافس العالم في تطويره وتنميته، وتنص (خطة التنمية متوسطة وطويلة الأجل لمصادر الطاقة المتجددة) بالصين على أن معدلات مصادر الطاقة المتجددة لعام 2020 بالصين ستصل إلى 15%، وتعتبر طاقتا الشمس والرياح المجالين الرئيسين في الصين على مستوى هذه الصناعة، ومن الممكن أن تدخل الشركات الأهلية بصورة إيجابية في هذا المجال.

1. الصناعات التطبيقية للطاقة الشمسية:

تتضمن تطبيقات الطاقة الشمسية تطبيقات الطاقة الحرارية، والكهروضوئية للشمس، وتشهد استثمارات البحث والتطوير الخاصة بتكنولوجيا الطاقة الشمسية

51- تسوي رونغ تشيانغ، وانغ جيان تشيانغ: (مستقبل توليد الكهرباء من الطاقة الضوئية للشمس)، (مصادر الطاقة المتجددة)، العدد الثالث لعام 2008، صفحة 26.

زيـادة كبـيرة، الأمـر الـذي أسرع مـن خطـوات هـذه التكنولوجيـا، فتكلفـة مـادة السـليكون المسـتخدمة في توليـد الطاقـة الشمسـية الكهروضوئيـة انخفضـت بصـورة حـادة، وانخفضـت -أيضًـا- فـترة الاسـترداد في اسـتثمارات نظـام توليـد الطاقـة الكهروضوئيـة مـن السـليكون الرقيـق غـير المتبلـور وبطاريـات السـليكون البلوريـة حتـى وصلـت إلى عـام تقريبًـا، وفي الوقـت الـذي انخفضـت فيـه تكلفـة المـواد الخـام، ارتفعـت فاعليـة البطاريـات الكهروضوئيـة بصـورة سريعـة أيضًـا، وقـد انخفضـت تكاليـف توليـد الطاقـة الكهروضوئيـة حاليًـا حتـى وصلـت إلى مرحلـة يمكـن خلالهـا تنميـة هـذه الطاقـة عـلى المسـتوى التجـاري. ففـي مـارس عـام 2009، كانـت تعرفـة الكهربـاء الشـبكة التـي فـازت في أول مناقصـة لحـق امتيـاز محطـة توليـد الطاقـة الكهروضوئيـة 1.09 يـوان لـكل مـرة، انخفضـت هـذه التعرفـة إلى 0.7288 والتـي كانـت أقـل سـعر تقـدم وفـاز في المناقصـة الثانيـة لتوليـد الطاقـة الكهروضوئيـة التـي أقيمت في 16 أغسـطس لعـام 2010 [52]. وبسـبب انخفـاض أسـعار كهربـاء الشـبكة التـي فـازت في المناقصـات، سـتعمل الـشركات التـي تديـر محطـات الطاقـة الكهروضوئيـة جاهـدةً لتوسـيع نطـاق توليـد الطاقـة الكهربائيـة مـن "الضـوء"، وتحقيـق اقتصـاد الحجـم، الأمـر الـذي سـيعمل بـدوره عـلى المـضي قدمًـا في دفـع التشـغيل التجـاري لتوليـد الطاقـة الكهروضوئيـة، ففـي الوقـت الـذي تدفـع فيـه الحكومـة الطاقـة الكهروضوئيـة والتشـغيل الشـبكي، تعمـل الصـين -أيضًـا- بإيجابيـة عـلى ترويـج مشروعـات توليـد الطاقـة "خـارج الشـبكة" في المناطـق النائيـة التـي تفتقـر إلى الكهربـاء، بالإضافـة إلى دفـع نظـام الإضـاءة الشمسـية بالمـدن، فسيتسـع نطـاق الصناعـات "الضوئيـة" بالصـين مسـتقبلًا بصـورة تدريجيـة.

والسلسـلة الصناعيـة للصناعـات التطبيقيـة "الضوئيـة" طويلـة نسـبيًّا، حيـث تتضمـن سلاسـل عديـدة منهـا سلسـلة المـواد الخـام، وسلسـلة الملحقـات، وسلسـلة المعـدات، وسلسـلة الخدمـات الصناعيـة... إلـخ، حتـى أنهـا تشـمل -أيضًـا- إنتـاج الماكينـات الخاصـة، والمعـدات. وبسـبب قيـود رأس المـال، يصعـب عـلى الـشركات الأهليـة بالصـين حاليًـا احتـلال الصـدارة في تشـغيل محطـات الطاقـة الكهروضوئيـة وذلـك خـلال المنافسـة مـع الـشركات المملوكـة للدولـة. ولكـن، يلعـب الطـول النسـبي للسلسـلة الصناعيـة دورًا مهـمًّا في إتاحـة الفرصـة

52- وانغ شياو مينغ: (مناقصات الطاقة الكهروضوئية: مأدبة كبرى لا يتمتع بها سوى "الفريق القومي")، انظر http://www.cqn.com.cn/news/xfpd/szcj/qyfc/gscy/338807.html

للشركات الأهلية للدخول إلى مجالات عديدة بتلك الصناعة منها المواد السيليكونية الخام، والملحقات، والبطاريات التي تعمل بالطاقة الشمسية، ومكونات المنتجات الضوئية، وإنتاج الآلات والمعدات الخاصة... إلخ. وهناك مجموعة من الشركات الناجحة بالصين حاليًا، مثل شركة سن تك في ووشو، وترينا سولار في تشانغجو، وتيانويلي في باودينغ، وساى وي في جيانغشي... إلخ. وتستطيع الشركات الأهلية بالصين -أيضًا- إنتاج أدوات البناء، والأثاث المنزلي، ومعدات الإضاءة من الطاقة الشمسية، ودفع التحول والارتقاء للصناعات التقليدية. وتعمل جميع دول العالم حاليًا بإيجابية -أيضًا- على تنمية مشروعات الطاقة الكهروضوئية، ما يعمل على زيادة حاجتهم إلى المكونات "الضوئية"، كما تتوسع الشركات الأهلية بإيجابية في الأسواق الدولية، ما يتيح الفرص لتنمية الصناعات "الضوئية" الأهلية.

2. دخول قطاع كهرباء الرياح:

تتمتع الصين بموارد غنية من طاقة الرياح، فتشير التقديرات إلى أن إجمالي طاقة الرياح بالصين تبلغ حوالي مليار و600 مليون كيلووات. وتتأثر موارد طاقة الرياح بصورة كبيرة بالتضاريس، فموارد طاقة الرياح في شاندونغ، وشبه جزيرة لياودونغ، وشواطئ البحر الأصفر، وسواحل بحر الصين الجنوبي، وجزر جنوب الصين بالإضافة إلى جزيرة خاينان، ومنغوليا الداخلية، وشينجيانغ، وجانسو، ومناطق الشمال الشرقي غنية للغاية، ما يجعل إمكانات استغلال طاقة الرياح بهذه المناطق كبيرة للغاية مستقبلًا. وتشهد صناعة كهرباء الرياح حاليًا تنميةً وتطورًا سريعًا بالصين، كما احتلت معدات تثبيت كهرباء الرياح المرتبة الثانية عالميًّا، إلا أن تنمية السلسلة الصناعية لكهرباء الرياح بالصين غير متكاملة، فتقيد التطور والتنمية المستقبلية لهذه الصناعة.

وتنقسم السلسلة الصناعية لكهرباء الرياح تقريبًا إلى جزأين: تصنيع معدات كهرباء الرياح التي تعتبر صناعات المنبع في هذه السلسلة، ثم بناء وتشغيل كهرباء الرياح وهي صناعات المصب، ومن الممكن أن ينقسم قطاع تصنيع معدات كهرباء الرياح من بينهما -أيضًا- إلى تصنيع الآلات المتكاملة، وتصنيع قطع الغيار. وليس هناك تطابق بين القدرات الإنتاجية لصناعات المنبع الخاصة بكهرباء الرياح وسرعة التنمية لصناعات المصب بالصين. فقطاع تصنيع الآلات الكاملة فوق الميجاوات بالصين ما زال في

مراحله الأولى، وحلقات إنتاج قطع غياره المهمة ضعيفة، وما زالت غير قادرة على تلبية احتياجات القدرة على تصنيع الآلات الكاملة على مستوى الدولة، وقد قدمت الأوضاع الحالية المتمثلة في ضعف هذه السلسلة الصناعية فرصًا جديدةً للتحول الصناعي بالشركات الأهلية، فقد بدأت الشركات الأهلية بالفعل في اقتحام السلسلة الصناعية لـ"كهرباء الرياح"، وقد وصل إجمالي الشركات المصنعة للمراوح على مستوى الدولة في عام 2007 إلى 36 شركة، كان من بينهم 17 شركة قابضة مملوكة للدولة، و12 شركة صناعية أهلية، وبحلول عام 2009، بلغت شركات معدات تثبيت توليد الكهرباء على مستوى الدولة 87 شركة، كان من بينهم 39 شركة مملوكة للدولة، و24 شركة أهلية، وتمتع معدل لا بأس به من الشركات بالقدرة على الإنتاج الضخم للمراوح، كما بدأت الشركات الأهلية بضخ استثماراتها -أيضًا- في مجالات قطع الغيار الرئيسة. على سبيل المثال، بدأت شركة خواجانغ الكهربائية المحدودة بتونغ شيانغ في جه جيانغ منذ النصف الثاني لعام 2009 بإنتاج ريوستات توليد الطاقة الكهربائية من الرياح إلى غير ذلك من منتجات، كما بدأت شركة خنغشي بمجموعة جنغشي بإنتاج ريش مولدات الرياح والمواد الشعرية المركبة.

وتشكل تونغ شيانغ حاليًا سلاسل صناعية لجميع حلقات كهرباء الرياح بدءًا من نسج الألياف الزجاجية لشفرات المراوح، والمحركات، ووحدات التحكم، وصولًا إلى تصنيع الآلات الكاملة تدريجيًّا، وفي ظل الركود الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية، وصلت سرعة مبيعات صناعات طاقة الرياح بتونغ شيانغ في الأشهر الثلاثة الأولى لعام 2009 إلى 70%.[53] وقد طبقت الصين نظام الفحص والإجازة لأعمال "مزارع توليد كهرباء الرياح"، حيث أقرت معدل رأس مال يصل إلى 20%، ونظرًا لضعف الموارد المالية لدى عدد كبير من الشركات الأهلية، كان من الصعب عليها الحصول على حصة من كعكة هذه المشروعات ذات الامتيازات الخاصة. ولكن، بدأت الشركات الأهلية بالصين في الآونة الأخيرة الدخول في "مشروعات مزارع توليد الكهرباء". على سبيل المثال، حصل مشروع مزرعة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة 30 ألف كيلو وات لأول شركة أهلية بالصين على الإجازة في جينجو بلياونينغ في ديسمبر لعام 2009،

53- (الشركات الأهلية بجه جيانغ: فتح أسواق جديدة- الصناعات الخاصة بطاقة الرياح قوة جديدة تبزغ في الأفق) انظر: http://tvshow.smgbb.cn/dianshi/zixun/changsanjiaozhoubao/2009-03-17/9196.html

ليصبح أحد مشروعات كهرباء الرياح التي تخطط مقاطعة لياونينغ لتنميتها بصورة أساسية. وبدأت الشركات الأهلية -أيضًا- سلوك طريق التنمية المشتركة لصناعات كهرباء الرياح. ففي أغسطس لعام 2010، تم التفعيل الرسمي لخطة تنمية كهرباء الرياح أعلى بحر مناطق الملح في لايجو، ويعد هذا المشروع مشروعًا تعاونيًّا بين شركة خواتشوانغ المحدودة لطاقة الرياح، وشركة تشنغيوان المحدودة للتمليح بلايجو، وبعد الانتهاء من المشروع، سوف يعمل على إنتاج 600 مولد يعمل بالمحرك المباشر وذات 3 ميجاوات تغذية مزدوجة سنويًّا، كما سيتم إنشاء مركز معياري للصيانة التقنية لمعدات كهرباء الرياح، وستؤسس المرحلة الثانية من المشروع خط إنتاج مراوح ذات 3~5 ميجاوات ومراوح أعلى البحار، ومن المتوقع أن تصل قيمة الإنتاج السنوي لهذا المشروع إلى أكثر من 7 مليار يوان صيني، بعد التأسيس الكامل له وبدء الإنتاج، لذلك فقد خلق دخول قطاع كهرباء الرياح نقطة نمو صناعي جديدة للشركات الأهلية.

(2) دخول صناعة السيارات الكهربائية:

قد دخلت الصين حاليًا عصر الاستهلاك الشعبي الكبير للسيارات، حيث تنمو سوق استهلاك السيارات بسرعة كبيرة، فقد زادت ملكية السيارات الخاصة على مستوى الدولة بنهاية عام 2009 بمعدل 33.8 % مما كانت عليه في عام 2008، وتماشيًا مع النمو السريع لملكية السيارات، يزداد التلوث البيئي، واستهلاك موارد النفط بسرعة كبيرة أيضًا، ومن أجل توفير الطاقة وخفض الانبعاثات خلال استهلاك السيارات، اعتبرت الصين تطوير سيارات الطاقة الجديدة، بما في ذلك السيارات الكهربائية وغيرها اتجاهًا لإعادة هيكلة صناعة السيارات بها. حيث طرحت (خطة تطوير صناعة سيارات مصادر الطاقة الجديدة) التي أصدرتها الحكومة ضرورة بلوغ نطاق تصنيع وتسويق سيارات الطاقة الجديدة في الصين بحلول عام 2020 المرتبة الأولى عالميًّا، وستكون السيارات الكهربائية الهجينة والنقية لسيارات الطاقة الجديدة محور التنمية والتطوير.

ولتصنيع سيارات الطاقة الجديدة، لا بدَّ من تصنيع قطع الغيار الرئيسة مثل بطاريات الطاقة، والمحركات، والتحكم الإلكتروني... إلخ، بالإضافة إلى تحقيق الاستقلالية في تصنيع هذه الإكسسوارات، ويقيد مستوى نطاق بطاريات الطاقة من بينهم درجة

تصنيع سيارات الطاقة الجديدة. لذلك، ستؤسس الصين نظامًا معياريًا للسيارات الكهربائية، حيث ستعمل على إرساء قواعد لبحث وتجربة قطع غيار سيارات الطاقة الجديدة ومناطق تجمع للصناعات مثل بطاريات الطاقة ليثيوم أيون، كما ستعمل على إعداد اثنين أو ثلاث شركات رائدة في بطاريات الطاقة يتجاوز نطاق إنتاجها وتسويقها 20 مليار وات في الساعة، كما تتمتع بالقدرة على البحث والتطوير وإنتاج المواد الرئيسة لتصنيع البطاريات.

ومن الممكن أن تشارك الشركات الأهلية بالصين بإيجابية في أنشطة إنتاج السلسلة الصناعية للسيارات الكهربائية بالكامل، ويمكنها دخول قطاع إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية وإعادة تدويرها. حيث تمتعت الشركات الأهلية بالصين في الآونة الأخيرة بقدرتها على الإنتاج واسع النطاق لبطاريات التليفونات المحمولة وبطاريات الدراجات الكهربائية، وتماثل تكنولوجيا إنتاج هذه البطاريات تكنولوجيا بطاريات السيارات، وإتاحة الدعم السياسي والتكنولوجي لرؤوس الأموال الأهلية بصورة ملائمة من الممكن أن يحقق حلم تصنيع السيارات الكهربائية بالإضافة إلى توسيع نطاقها بصورة سريعة. وتطوير نطاق سيارات الطاقة الجديدة سيخلق الأسواق لصيانة البطاريات وإعادة تدويرها، الأمر الذي يحمل فرصًا لتحول وارتقاء الشركات الأهلية، وقد بادرت لجنة الإدارة والرقابة على الأصول المملوكة للدولة بإنشاء "اتحاد الشركات المركزية لصناعة السيارات الكهربائية" في 18 أغسطس من عام 2010، لدفع تصنيع سيارات الطاقة الجديدة بصورة إيجابية، ومن الممكن أن تستغل الشركات الأهلية الفرصة، وتساهم في رأس المال المملوك للدولة، وتدخل قطاع سيارات الطاقة الجديدة بأكمله، وهناك أمثلة ناجحة على إنتاج الشركات الأهلية للسيارات الكهربائية.[54] من بينهم مجموعة BYD للسيارات وشركة beauty New للسيارات. فقد استثمرت شركة beauty New للسيارات 200 مليون يوان صيني تباعًا خلال أكثر من عشر سنوات في بحث وتطوير السيارات الكهربائية، حتى حققت في النهاية إنجازات مهمة غير مسبوقة في مجال بحث وتطوير الحافلات الكهربائية النقية، وقد استوعبت الشركة التقنيات الأربع الأساسية للسيارات الكهربائية، ومن خلال تنفيذ تصميم هيكل السيارة خفيف

54- (حلم السيارات الكهربائية لشركة أهلية)، انظر http://finance.ifeng.com/leadership/ppgl/20100626/2346987.shtml

الـوزن، أصبحـت هيـاكل الحافـلات الكهربائيـة التـي تصنعهـا هـذه الشركـة الأخـف وزنًـا في السـوق، كـما أن البطاريـات التـي تنتجهـا يمكـن شـحنها خـلال ثـلاث سـاعات، وتسـتطيع السـفر لأكـثر مـن 300 كيلومـتر بعـد الشـحنة الواحـدة، ولديهـا ضـمان لمـدة ثمانيـة أعـوام، وتكاليفهـا منخفضـة، وأداؤهـا مسـتقر. فالـشركات الأهليـة لديهـا القـدرة التقنيـة الكاملـة لتصنيـع سـيارات الطاقـة الجديـدة التـي تتسـم بالريـادة في مجـال التكنولوجيـا، ويعتقـد تشـنغ تشـينغ تشـوان الأكاديمـي في الأكاديميـة الصينيـة للهندسـة، ورئيـس الاتحـاد العالمـي للسـيارات الكهربائيـة -أيضًـا- أن حماسـة وإيجابيـة البحـث والتطويـر التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة العاملـة حديثًـا في سـيارات الطاقـة الجديـدة أعـلى بصـورة كبـيرة، مقارنـة بـشركات السـيارات التقليديـة، مـن ثـم يسـهل عليهـا تحقيـق إنجـازات تكنولوجيـة غـير مسـبوقة، نظـرًا لانعـدام الأعبـاء التاريخيـة.

(3) دخول صناعات حماية البيئة:

ونظـرًا للتدهـور البيئـي الـذي ظهـر عـلى أثـر التنميـة الصناعيـة السريعـة، ارتفعـت المتطلبـات البيئيـة لـدى النـاس تدريجيًـا، ومـن أجـل تحقيـق تنميـة منسـقة للبيئـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، بـدأت الصـين في تطبيـق خطـة لتوفـير الطاقـة وخفـض الانبعاثـات في "الخطـة الخمسـية الحاديـة عـشر"، فصعـد الاسـتثمار في معالجـة البيئـة بصـورة سريعـة، كـما بـرزت تنميـة صناعـات حمايـة البيئـة بشـكل غـير مسـبوق، وطبقًـا للتقديـرات الأوليـة لـلإدارة الوطنيـة العامـة لحمايـة البيئـة، حافظـت صناعـات حمايـة البيئـة عـلى متوسـط نمـو بسرعـة 15%～17% خـلال الفـترة مـن 2006 إلى 2010. وتتوقـع (دراسـة اسـتراتيجيات البيئـة الكليـة بالصـين) أن القيمـة الإنتاجيـة لصناعـات حمايـة البيئـة سـتتجاوز التريليـون يـوان صينـي في عـام 2010، حيـث سـتتجاوز 3% مـن إجـمالي الناتـج المحـلي. كـما تتوقـع خطـة صناعـات توفـير الطاقـة وحمايـة البيئـة التـي أقرتهـا اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح أن اسـتثمارات حمايـة البيئـة بالصـين سـتصل إلى 3 تريليونـات ومئـة مليـار يـوان صينـي، خـلال فـترة "الخطـة الخمسـية الثانيـة عـشرة"، حيـث سـيصعد حجـم الاسـتثمار بنسـبة 121% مقارنـة بالتريليـون و540 مليـار يـوان صينـي خـلال فـترة "الخطـة الخمسـية الحاديـة عـشرة". كـما سـتحتل القيمـة الإنتاجيـة لصناعـات توفـير الطاقـة وحمايـة البيئـة بالصـين في عـام 2015 مـن 7% إلى 8% مـن إجـمالي الناتـج المحـلي، وسـيلمع نجـم هـذه الصناعـات خـلال فـترة مسـتقبلية طويلـة، حيـث سـتصبح الصناعـات الرئيسـة التـي تقـود

تنميـة الاقتصـاد الأخـضر، ونظـرًا لأن الصـين سـتمضي قدمًـا في تعزيـز المـؤشرات الإلزاميـة لتوفـير الطاقـة وحمايـة البيئـة في "الخطـة الخمسـية الثانيـة عـشرة"، سـتزداد اسـتثماراتها في صناعـات حمايـة البيئـة، مـا يقـدم مزيـدًا مـن آفـاق التنميـة الواسـعة لهـذه الصناعـات.

ونظـرًا للسلسـلة الصناعيـة الطويلـة، والأهميـة الكبـيرة، تتمتـع صناعـات حمايـة البيئـة بقـدرات قويـة للغايـة عـلى توفـير الوظائـف، كـما أن لهـا نفاذيـة واسـعة في منظومـة الاقتصـاد الخـاص إذا مـا تمـت مقارنتهـا بالصناعـات الأخـرى، وهنـاك ترابـط شـامل ومتعـدد المسـتويات بينهـا وبـين الصناعـات الأخـرى. فمـن الممكـن أن تُحـدِث تنميـة صناعـات حمايـة البيئة حـراكًا شـاملًا في الارتقاء التكنولوجـي للنظـام الاقتصـادي والتحـول الهيـكلي للصناعـات، فـلا يمكـن التقليـل مـن شـأن تأثـير هـذا النـوع مـن الصناعـات عـلى الاقتصـاد؛ إذ سـتدفع هـذه الصناعـات تحقيـق النمـو الأخـضر للاقتصـاد الصينـي، كـما سـتدفع بإيجابيـة مجـالات معالجـة الميـاه الملوثـة، والتلـوث الصناعـي، والنفايـات، بالإضافـة إلى معالجـة مخلفـات المـدن... إلـخ. ومـن أجـل دفـع تنميـة هـذه الصناعـات، سـتقوم الصـين بإصـلاح الضرائـب البيئيـة، حيـث سـتدفع بإيجابيـة إنشـاء أسـواق لمعالجـة الميـاه الملوثـة، وخدمـات معالجـة القمامـة، كـما سـتزيد مـن التمويـل الحكومـي، الأمـر الـذي سـيعمل عـلى تحسـين بيئـة تنميـة هـذه الصناعـات، وهنـاك إمكانيـة لدخـول الـشركات الأهليـة في هـذا المجـال، وهنـاك أمثلـة جيـدة بالفعـل عـلى دخـول الـشركات الأهليـة لهـذا المجـال حاليًـا.

فقـد بـدأت شركـة تيـدا المسـاهمة منذ عـام 2001 في دخـول مشروعـات توليـد الطاقـة الكهربائية مـن حـرق النفايـات، وتعتـبر هـذه الشركـة شركـة مسـاهمة محليـة بتيانجـين، وكانـت أولى الـشركات التـي اختـارت بنـاء محطـة لحـرق النفايـات بمدينـة شـوانغجانغ بتيانجـين، فأسسـتها في أكتوبـر مـن عـام 2004. وبنهايـة عـام 2008، كان إجـمالي النفايـات المنزليـة التـي تـم التخلـص منهـا بصـورة آمنة في محطـة توليـد الكهربـاء مـن حـرق النفايـات بشـوانغجانغ 400 ألـف طـن، لتصـل قـوة الطاقـة الكهربائيـة التـي حققتهـا هـذه المحطـة إلى مليـار و290 مليون درجة، بقـوة كهربائية داخل الشـبكة بلغـت مليـار و80 مليـون درجـة، ونظـرًا للصـورة الجيـدة التـي خرج فيها هـذا المشروع، فـازت شركة تيـدا في يونيـو مـن عـام 2009 في مناقصـة مـشروع حـرق النفايـات المنزليـة لمناطـق وسـط مدينـة

داليان بإجمالي استثمارات وصلت إلى ستة مليارات و570 مليون يوان صيني.[55]

كما نجحت حاليًا إيفربرايت الدولية في دخول قطاع معالجة نفايات المدن أيضًا، وشكلت نموذجًا تجاريًّا يمكن الاستعانة به، فقد توصلت إيفربرايت الدولية في 17 سبتمبر من عام 2009 إلى اتفاقٍ إطاريٍّ تعاونيٍّ شاملٍ مع حكومة مدينة جيانغين بمقاطعة جيانغسو، للقيام باستصلاح المياه وإعادة استخدامها، وتنمية مصادر الطاقة الجديدة (بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، واستغلال الطاقة الحيوية) والمواد الجديدة، وتأسيس وتنمية مشروعات معالجة المياه الملوثة في القرى والمدن بالإضافة إلى تكامل مرافق معالجة المياه الملوثة الموجودة حاليًا بمدينة جيانغين. وفي 19 أكتوبر من عام 2009، قامت شركة إيفربرايت المحدودة لمصادر الطاقة صديقة البيئة التي تعد شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة إيفربرايت الدولية المحدودة بالصين بتوقيع "اتفاق حقوق الإدارة الحصرية" و"اتفاق خدمات معالجة النفايات" لمشروع توليد الكهرباء من حرق النفايات بمدينة جنجيانغ مع السلطات الإدارية لمدينة جنجيانغ بمقاطعة جيانغسو، فحصلت على امتياز الإدارة، باستخدام نموذج الاستثمار القائم على "البناء – التشغيل – التحويل". وقد خططت إيفربرايت الدولية حاليًا لتنفيذ 26 مشروعًا لتوليد الطاقة الكهربائية من النفايات في مناطق دلتا نهر اللؤلؤ، ودلتا نهر اليانجستي، وحوض بوهاي، وقد تم الانتهاء من إنشاء مصانع توليد الكهرباء من النفايات في مناطق سوجو، وإيشينغ، وجيانغين، وتشانغجوو، وجينان، وتشينغداو، وتزي بو كما بدأت الإنتاج بالفعل، وتتمتع هذه المصانع بآفاق نمو ممتازة.

ويتمتع توليد الطاقة الكهربائية من النفايات بالصين بمستقبل نمو محدد، وتعتبر الصين حاليًا أكبر دولة لإنتاج المواد الصلبة بالمدن على مستوى العالم، فيحتل دفن النفايات بالمدن مساحات كبيرة من الأراضي، كما أنه يتسبب في تلوث ثانوي، لذلك أصبح حرقهم الطريقة المفضلة لمعالجتهم بالمدن، وطبقًا لتوقعات (التقرير التحليلي لاستثمارات قطاع النفايات المنزلية بالمدن الصينية لعام 2010)، سيصعد معدل إجمالي معالجة حرق النفايات بالصين خلال السنوات العشر القادمة من 2%~3% حاليًا إلى 10%~20%. كما خططت وزارة البناء السابقة لرفع معدل توليد الكهرباء

55- (تيدا المساهمة: الكفاح من أجل سوق توليد الكهرباء من حرق النفايات بقيمة 800 مليار يوان صيني)، انظر http://www.topcj.com/html/0/GSXW/20100330/1092252.shtml

من النفايات من %2 في عام 2002 إلى %30 في عام 2030. وتوليد الكهرباء من حرق النفايات الصلبة بالمدن لن يقلل بصورة فعالة من حجم النفايات الصلبة فحسب، بل ربما يقضي -أيضًا- على التلوث الجوي الذي تسببه انبعاثات غاز الميثان التي تظهر خلال عملية معالجة النفايات، كما أن الطاقة الكهربائية وكميات الحرارة التي تُنتج خلال عملية الحرق قد تحل محل الطاقة الأحفورية بصورة فعالة، الأمر الذي يعمل على تحقيق إعادة التدوير واستغلال الموارد، ما يتوافق مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي تعمل الصين على تحقيقها. وتطبق الدولة حاليًا سياسات داعمة لتوليد الطاقة الكهربائية من النفايات، وباعتبارها مشروعات خدميةً، فمن الممكن أن تحصل مشروعات توليد الكهرباء من النفايات على رسوم معالجة النفايات التي تقدمها الحكومة، كما أن الطاقة الكهربائية التي تولدها المصانع من الممكن تحويلها بالكامل إلى شبكات الكهرباء الوطنية، من ثم قد تحظى هذه المشروعات بالدعم المالي الحكومي، ونظرًا للانخفاض النسبي لمعدل المعالجة الآمنة للنفايات الصلبة بالصين، من الممكن أن تستغل الشركات الأهلية سياسات تشجيع الدولة لرؤوس الأموال الشعبية على الاستثمار في قطاع الخدمات العامة، وتدخل بصورة إيجابية مجال معالجة نفايات المدن.

الفصل الرابع

بعض النتائج

أصبحت الشركات الأهلية بالصين حاليًا قوة جديدة لدفع تنمية الاقتصاد الصيني، كما أنها تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني. وتواجه هذه الشركات في الوقت الراهن عددًا كبيرًا من الأعباء منها تقلص السوق الداخلية والخارجية، وتدهور بيئة التجارة، وتسريع إعادة الهيكلة الصناعية، وذلك بعد وقوع الأزمة المالية بالولايات المتحدة، ومن أجل التخلص من تلك الأوضاع الصعبة، ينبغي علي هذه الشركات القيام بالتحول والارتقاء الصناعي، ويتسق هذا التحول والارتقاء بصورة داخلية مع تحويل طرق التنمية للاقتصاد الوطني بالكامل في الصين.

ولا بدَّ أن يدرك الارتقاء والتحول في الشركات الأهلية اتجاهه، وتعمل الشركات الأهلية بالصين بصورة رئيسة في مجال الصناعات التجهيزية كثيفة العمالة، فتعاني القيمة المضافة لمنتجاتها، وقوتها التكنولوجية، وقدراتها الابتكارية من الانخفاض النسبي، كما أن التنمية الإقليمية للشركات الأهلية غير متوازنة. وعلى الرغم من التحسن الذي تشهده بيئة التنمية والسياسات لهذه الشركات على مستوى الدولة، بالإضافة إلى التوسع في نطاق استثمارات رؤوس أموالها، إلا أن دخول الشركات الأهلية المجالات الخاصة بالصناعات الاحتكارية ذات الأرباح العالية يعاني من قيود كثيرة، وذلك نظرًا للارتفاع الكبير في عتبة رؤوس الأموال الخاصة بدخول الصناعات الاستراتيجية الناشئة المُحتكرة من قبل الشركات المملوكة للدولة، ما يؤدي إلى صعوبة تمتع الشركات الأهلية بفرص منافسة متساوية مع رؤوس أموال القطاع العام.

وعلى الرغم من أن بقاء وتطور الشركات الأهلية بالصين في حاجة إلى التحول والارتقاء الصناعي، إلا أن خروج الشركات الأهلية بصورة تامة من الصناعات كثيفة العمالة، ودخولها في الصناعات التي تتسم بكثافة رأس المال خلال مراحل الارتقاء الصناعي أمر غير واقعي، وما يوجد على أرض الواقع حاليًا من تحول وارتقاء للشركات الأهلية هو الرفع التدريجي لكل من القيمة المضافة للسلع، والقوة التنافسية للمنتجات التقليدية،

وذلـك اعتـمادًا عـلى الصناعـات التقليديـة، ومـن خـلال تطبيـق الابتـكار في المنتجـات، وتحسـين ودمـج سلاسـل قيمـة المنتجـات.

ومـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة للاقتصـاد، والارتقـاء بالقـدرات التنافسـية الشـاملة للاقتصـاد الصينـي، عـلى الصـين العمـل بجهـد جهيـد مـن أجـل تحقيـق التحـول والارتقـاء لقطـاع الصناعـة، كـما لا بـدَّ مـن القضـاء عـلى الصناعـات عاليـة الاسـتهلاك للطاقـة والتلويـث للبيئـة في الـشركات الأهليـة، وذلـك في ظـل إسراع جميـع دول العـالم في إعـادة الهيكلـة الصناعيـة، ويجـب أن تجـد رؤوس الأمـوال التـي يتـم سـحبها مـن هـذه الصناعـات القديمـة طريقًـا اسـتثماريًّا جديـدًا، حيـث يمكنهـا دخـول الصناعـات والمجـالات التـي تشـجع الصـين عـلى تنميتهـا وتطويرهـا مثـل مصـادر الطاقـة الجديـدة، والسـيارات الكهربائيـة، وصناعـات حمايـة البيئـة... إلـخ. وفي عمليـة تشـجيع الـشركات الأهليـة عـلى دخـول الصناعـات الاسـتراتيجية الناشـئة، عـلى الحكومـة -أيضًـا- المـضي قدمًـا في تخفيـض عتبـة دخـول هـذه الصناعـات، وزيـادة الدعـم المـالي، وتشـجيع الارتقـاء الصناعـي للـشركات الأهليـة مـن خـلال تقديـم بيئـة تنافسـية متسـاوية مـع الـشركات المملوكـة للدولـة.

المراجع

دنـغ وي جـن: (التحـول الصناعـي... التجـارب، والمشـكلات، والاسـتراتيجيات)، دار نـشر الإدارة الاقتصاديـة طبعـة عـام 2006.

جـان تشـون خـوي: (منهـج وقضايـا علـم الاقتصـاد الصناعـي)، دار نـشر الصناعـات الميكانيكيـة طبعـة عـام 2006.

تسـوي رونـغ تشـيانغ، وانـغ جيـان تشـيانغ: (مسـتقبل توليـد الكهربـاء مـن الطاقـة الضوئيـة للشـمس)، (مصـادر الطاقـة المتجـددة)، عـام 2008، العـدد الثالـث.

دو بينـغ: (القـوة الأساسـية لدفـع التنميـة والتحـول والارتقـاء الصناعـي)، (اقتصـاد جـه جيانـغ)، عـام 2009، العـدد الرابـع.

جـين لـه تشـين، ليـو روي: (الاقتصـاد منخفـض الكربـون وتحـول نمـوذج التنميـة الاقتصاديـة بالصـين)، (استكشـاف القضايـا الاقتصاديـة)، عـام 2010، العـدد الأول.

ليـو أر لي، تسـوي إي: (بيئـة الأسـواق الخاصـة بتنميـة الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة بقوانغدونغ)، (الـشركات الحديثـة)، عام 2007، العـدد الأول.

وانـغ جينـغ سـونغ، وشي جـين تشـوان، ولي ينـغ تشـون: (الهيـكل الصناعـي للاقتصـاد الأهـلي بالصـين – حـول العلاقـة التنافسـية بـين الاقتصـاد الخـاص والاقتصـاد العـام والاقتصـاد الأجنبـي)، (الإدارة العالميـة)، عـام 2005، العـدد العـاشر.

وانـغ شـوه لي، وخوانـغ يونـغ بـين، وجـوه ليانـغ كاي: (اتجاهـات وخيـارات تحويـل نمـط تنميـة الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة بقوانغدونـغ خـلال عـصر مـا بعـد الأزمـة)، (مراجـع الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2010، العـدد الأربعـون.

جانـغ يـاو خـوي: (الابتـكار الصناعـي: نمـوذج الارتقـاء الصناعـي في ظـل الاقتصـاد الجديـد)، (تكنولوجيـا الاقتصـاد الكمـي وبحـوث الاقتصـاد)، عـام 2002، العـدد الأول.

(الخـبراء يتوقعـون الدخـول في ذروة الصراعـات التجاريـة خـلال النصـف الثـاني مـن العـام الجـاري، وسـيكون مـن الصعـب عـلى اتحـاد قوانغدونـغ الصناعـي لعـب دوره المحـوري خـلال التعامـل مـع الحـرب التجاريـة)، (جريـدة الجنـوب اليوميـة)، التاسـع مـن فبرايـر عـام 2010.

ليـو تشـيان، تانـغ تشـون لـين: (الخـبراء يتوقعـون الدخـول في ذروة الصراعـات التجاريـة خـلال النصـف الثـاني مـن العـام الجـاري، وسـيكون مـن الصعـب عـلى اتحـاد قوانغدونـغ الصناعـي لعـب دوره المحـوري خـلال التعامـل مـع الحـرب التجاريـة)، (جريـدة الجنـوب اليوميـة)، التاسـع مـن فبرايـر عـام 2010.

(المؤلفان: لي منغ جوان، ولي مو تزه)

الباب الرابع

الحواجز أمام الدخول في الصناعات الاحتكارية: المصاعب التي تواجهها تنمية الشركات الأهلية وكيفية القضاء عليها

الفصل الأول

حول الحواجز أمام دخول الشركات الأهلية الصناعات الاحتكارية

من المؤكد أن الصناعات الاحتكارية بالصين تتمتع بدور مهم للغاية في الاقتصاد الوطني، بينما تشهد أسعارها ارتفاعًا بصورة مستمرة، ما أدى بصورة مباشرة إلى ظهور أرباح عالية لقطاعات مثل الاتصالات، والنفط، والتبغ، بالإضافة إلى القطاع المالي، وإمدادات المياه والكهرباء والغاز، والطاقة الكهربائية بالصين... إلخ. وطبقًا لـ(جدول أحوال تشغيل الأصول المملوكة للدولة بالشركات المركزية لعام 2009) الذي أعلنته لجنة الإدارة والرقابة على الأصول المملوكة للدولة في 20 أغسطس من عام 2010، وصل إجمالي صافي الأرباح التي تعود للشركات الأم الخاصة بـ 108 شركة مركزية من بين 129 شركة مركزية في عام 2009 إلى 398 مليار و960 مليون يوان صيني، وقد احتلت شركات تشاينا موبايل، والشركة الوطنية للبترول، وسينوبك جروب المراتب الثلاث الأولى بصافي أرباح بلغت 79 مليار و630 مليون يوان صيني،

و70 مليـار و170 مليـون يـوان صينـي، و39 مليـار و320 مليـون يـوان صينـي لـكل شركـة عـلى حـدة، وطبقًـا لمـا تناقلتـه بكـين نيـوز في 30 أغسـطس مـن عـام 2010، يحتـل نطـاق صـافي أربـاح البنـوك الأربعـة المملوكـة للدولـة في النصـف الأول لعـام 2010 الصـدارة بفـارق كبـير للغايـة عـن البنـوك الأخـرى، فقـد بلـغ إجـمالي صـافي أرباحهـم 255 مليـار و900 مليـون يـوان صينـي، وهـو مـا يمثـل 74.5% مـن أربـاح البنـوك السـتة عـشر المدرجـة بسـوق الأسـهم. ويحافـظ البنـك الصناعـي والتجـاري الصينـي مـن بـين هـذه البنـوك عـلى موقعـه في مقدمـة قائمـة الأربـاح بـ 84 مليـار و603 مليـون يـوان صينـي، وقـد بينـت دراسـات عديـدة أن السـبب الرئيـس وراء الأربـاح الهائلـة للقطاعـات الاحتكاريـة هـو الامتيـازات التـي تتمتـع بهـا هـذه القطاعـات، وليـس ارتفـاع فاعليتهـا الاقتصاديـة بالمعنـي التكنولوجـي (بـاي مينـغ، لي تشـينغ تشـينغ 2006، يـو ليانـغ تسـون، وجانـغ وي 2010). وطبقًـا لمـا قدمـه (تقريـر تنميـة مجتمـع المعلومـات بالصـين لعـام 2010) الصينـي مـن معلومـات [56]، نجـد أن رسـوم النطـاق العريـض بالصـين لعـام 2008 قـد احتلـت 7.4% مـن إجـمالي الناتـج المحـلي للفـرد الواحـد، لتحتـل الصـين بذلـك المرتبـة 71 في قائمـة مكونـة مـن 99 دولـة، بينـما يصـل المـؤشر ذاتـه لكوريـا الجنوبيـة التـي تحتـل المرتبـة التاسـعة في القائمـة ذاتهـا إلى 1.15%. وقـد وصـل نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومـي بكوريـا الجنوبيـة في عـام 2008 إلى 6.9 ضعـف مـا هـو عليـه بالصـين، مـا يعنـي أن مسـتوى رسـوم النطـاق العريـض بالصـين يعـادل 124 ضعفًـا مـا هـو عليـه بكوريـا الجنوبيـة، وقـد رفعـت هـذه الأربـاح الهائلـة مـن إيـرادات العاملـين بالقطاعـات الاحتكاريـة، مقارنـةً بإيـرادات العاملـين بالقطاعـات الأخـرى. وقـد قـارن شـيه دي (2007) بـين أجـور العاملـين بقطـاع البريـد والاتصـالات السـلكية واللاسـلكية والعاملـين بالقطاعـات الأخـرى، فوجـد أن متوسـط أجـور العاملـين في قطـاع الاتصـالات يتجـاوز كل عـام متوسـط أجـور العاملـين بالقطاعـات الفرعيـة بنسـبة 70% تقريبًـا، كـما أنـه أعـلى مـن قطاعـات الزراعـة، والغابـات، وتربيـة الحيوانـات وصيـد الأسـماك بنسـبة تفـوق 160%، وتشـهد هـذه النسـبة زيـادة سـنوية تدريجيًـا (انظـر جـدول 1-4). وأشـار وانـغ جـون خـاو (2010) أيضًـا إلى أن متوسـط دخـل العاملـين بالقطاعـات الاحتكاريـة بالصـين أعـلى مـن المسـتوى الوطنـي للدخـل بصـورة كبـيرة للغايـة، كـما أن هـذه الزيـادة تشـهد ارتفاعًـا بصـورة تدريجيـة. فقـد وصـل متوسـط

56- مأخوذ من تقارير معنية في جريدة صباح بكين 23 أغسطس 2010.

دخـل العاملـين بقطـاع الاتصـالات والقطاعـات الأخـرى لنـشر المعلومـات في عـام 2005 إلى 36941 يـوان، ليتجـاوز المسـتوى المتوسـط بنسـبة 101%، كـما أن متوسـط الدخـل لقطـاع إنتـاج وتوريـد الكهربـاء والغـاز والميـاه قـد تجـاوز مسـتوى المتوسـط بنسـبة 34% في عـام 2003، وازدادت هـذه النسـبة حتـى وصلـت إلى 37% في عـام 2005، بالإضافـة إلى الارتفـاع في قطـاع النقـل والمواصـلات، والتخزيـن، والخدمـات البريديـة مـن 14% إلى 16%. ولا يسـاعد الاحتـكار في رفـع الكفـاءة، بـل إنـه عـلى العكـس يسـفر عـن خسـائر فادحـة بهـا (يـو ليانـغ تشـون، جانـغ وي 2010)، لذلـك فـإن القضـاء عـلى الاحتـكار يتمتـع بمغـزى "إصـلاح باريتـو" الـذي يتسـم بالرفاهيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الكبـيرة للغايـة.

والطريقـة الرئيسـة للقضـاء عـلى الاحتـكار هـي إدخـال عنـصر المنافسـة، فقـد قمنـا بمجهـودات كبـيرة في الآونـة الأخـيرة في مـا يتعلـق بإدخـال المنافسـة بالقطاعـات الاحتكاريـة، حيـث أجرينـا "التحليـلات" حـول الـشركات الاحتكاريـة الأساسـية المملوكـة للدولـة، ولكـن كانـت النتائـج بعيـدة كل البعـد عـن توقعـات النـاس، فهنـاك عـدد كبـير مـن العلـماء لا يوافقـون عـلى هـذا الخيـار الإصلاحـي، حيـث يعتقـدون أن القضـاء الحقيقـي عـلى الاحتـكار سـيكون مـن خـلال إدخـال الـشركات الأهليـة وبكميـات كبـيرة لهـذه القطاعـات (تـشي يـو دونـغ، 2004، وانـغ جـون خـاو، 2006، جانـغ شـين جـو، 2008، جـو جـين ون، 2009). وقـد أصـدرت الـشركات المركزيـة -أيضًـا- مـرارًا وتكـرارًا سياسـات تشـجع الـشركات غـير المملوكـة للدولـة عـلى دخـول الصناعـات الاحتكاريـة مـن أجـل رفـع مسـتوى المنافسـة، ولكـن، تشـهد ظاهـرة "الأبـواب الزجاجيـة" بـروزًا في التنفيـذ الفعـلي لهـذه السياسـات، تمامًـا كـما يشـير الكثـيرون، فهـذه العوائـق التـي لا يمكـن إبصارهـا ولكنها تظـل موجـودة بصـورة فعليـة هـي في جوهرهـا حواجـز الدخـول Barriers to entry في الصناعـات. وإذا اسـتطاعت الـشركات الأهليـة التغلـب عـلى هـذه الحواجـز، حينئـذٍ فقـط سـيكون هنـاك أمـل في القضـاء عـلى الاحتـكار أو عـلى الأقـل تقليلـه بصـورة حـادة. إذن، مـا الحواجـز التـي تشـهدها الصناعـات الاحتكاريـة بالصـين حاليًـا، ومـا مـدى قوتهـا؟ ومـا العوامـل التـي تحـدد هـذه الحواجـز؟ ومـا السياسـات والتدابـير التـي ينبغـي علينـا اتخاذهـا مـن أجـل دفـع تقليـل هـذه الحواجـز؟

جدول 1-4 مقارنة بين مستويات أجور العاملين في بعض القطاعات من

عام 1995 حتى عام 2002

الوحدة: اليوان الصيني

العام	متوسط أجور العاملين في القطاعات الفرعية	قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	قطاعات الزراعة، والغابات، وتربية الحيوانات وصيد الأسماك
1995	5500	9201	3522
1996	6210	10569	4050
1997	6470	12056	4311
1998	7479	13017	4528
1999	8346	14424	4832
2000	9371	16359	5184
2001	10870	19991	5741
2002	12422	23582	6398

ملحوظة: 1. معلومات الأجور هي المتوسط السنوي للعاملين بالقطاعات بالكامل؛ 2. رواتب العاملين بقطاعات الاتصالات هي المتوسط التفصيلي لرواتبهم، والمعلومات الأخرى هي متوسط أجور العاملين في القطاعات الفرعية.

مصدر المعلومات: شيه دي: (النظرية التفاعلية بين تعديلات الاقتصاد المملوك للدولة وإصلاح النظم الحكومية في القطاعات الاحتكارية الطبيعية)، دار نشر العلوم الاقتصادية، عام 2007، صفحة 328.

الفصل الثاني

تحليل التجربة الصينية: انتشار الحواجز المؤسسية والإدارية

سنقوم هنا بالربط بين آخر تطورات دخول الشركات الأهلية في الصناعات الاحتكارية، للكشف عن التغيرات الجديدة في حواجز الدخول والسبل الممكنة للتغلب عليها، وفي ضوء المشكلات والمصاعب التي تتوافر بياناتها، سيحاول هذا النص سرد وجهات نظرنا من خلال تحليل للأحداث أو الأمثلة.

أولًا: صناعة الكهرباء:

من أجل تخفيف ضغط النقص طويل الأجل لإمدادات الكهرباء، بدأت القطاعات الإدارية للطاقة الكهربائية في عام 1985 تطبيق سياسة "جمع الأموال لإنشاء المحطات الكهربائية" التي كان مبدأها "الجميع بإمكانه إنشاء المحطات الكهربائية، إلا أن إدارة الشبكة الكهربائية هو حق الدولة فقط"، حيث جذبت رؤوس الأموال المجتمعية الهائلة للاستثمار في بناء محطات توليد الكهرباء، وقد شهدت مشروعات توليد الطاقة الكهربائية المشتركة والتعاونية بين الصينيين والأجانب بالإضافة إلى المشروعات المموّلة بالكامل من الخارج تطورًا سريعًا، وبحلول منتصف تسعينيات القرن الماضي، بدأت -أيضًا- بعض الشركات الأهلية الناهضة بالمناطق الشرقية المتقدمة مثل جه جيانغ بالمضي قدمًا في دخول مجال الطاقة الكهربائية كما أحرزت تقدمًا في هذه الصناعة. فقد بدأت شركة خوي مينغ الأهلية بجه جيانغ بالاستثمار في بناء محطة "الكركي السيبيري" للطاقة الكهربائية بجينغ نينغ، بسعة تثبيت بلغت 33 ألف كيلووات، وإجمالي استثمارات وصلت إلى 230 مليون يوان صيني، وقدرة توليد سنوية بلغت 100 مليون كيلووات في الساعة، وإيرادات لتوليد الطاقة السنوية تقترب من 50 مليون يوان صيني. وقد أنفقت الشركات الأهلية بجه جيانغ -أيضًا- الأموال في شراء محطات الطاقة الكهرومائية صغيرة ومتوسطة الحجم التي تقوم بتوليد الكهرباء بصورة موازية للشبكة الأساسية، كما أنها تعمل بصورة إيجابية للدخول إلى بعض

الأحـواض النهريـة في مـدن صغـيرة ومتوسـطة بالمناطـق الغربيـة. وقـد دخلـت شركـة خـوي يانـغ في بعـض المشروعـات التنمويـة بخـوبي، وجوانغـشي، وسيتشـوان، وجـوي جـو، بسـعة تثبيـت وصلـت إلى أكـثر مـن 2 مليـون كيلـووات في السـاعة. وقـد تبعتهـا في ذلـك شركات أهليـة أخـرى مثـل شركات جوانـغ شـيا، وسـونغ تشـنغ بجـه جيانـغ، ومجموعـة كاليـدار بخانغجـو... إلـخ. واسـتثمرت شركـة خونغيانـغ لتنميـة الطاقـة الكهرومائيـة بجـه جيانـغ 100 مليـون يـوان صينـي في بنـاء محطـات الطاقـة الكهرومائيـة في محافظـة يـوه شي بمدينـة ليانغشـان بسيتشـوان؛ كـما اسـتثمر جنـغ جيـه رجـل الأعـمال بجينـغ نينـغ في جـه جيانـغ 70 مليـون يـوان صينـي في تنميـة وتطويـر المـوارد الكهرومائيـة بحـوض شـيابو النهـري؛ واسـتثمرت -أيضًـا- شركـة لينخـاي الأهليـة 30 مليـون يـوان صينـي بمناطـق تانغجيـا الجبليـة بسيتشـوان، حيـث أنشـأت محطتـين للطاقـة الكهرومائيـة؛ واسـتثمرت مجموعـة خـواروي أموالهـا في تأسـيس مشروعـات محوريـة للحفـاظ عـلى الميـاه في تشـانغجو بجوانغـشي، ومحطـات كهرومائيـة بشـلالات وسـط نهـر جينشـا، بالإضافـة إلى محطـة نينـا للطاقـة الكهرومائيـة بشـينغخاي، ومـشروع مزرعـة الريـاح بجبـل هيـلان في نينغشـيا، ومـشروع توليـد الطاقـة الكهربائيـة مـن الريـاح بمراعـي كانغـشي. لذلـك تعـد الطاقـة الكهربائيـة بالصـين إحـدى الصناعـات الاحتكاريـة التـي شـهدت إصلاحًـا مبكـرًا وعميقًـا. ففـي ينايـر مـن عـام 2004، اشـتركت كل مـن مجموعـة جنغتـاي، وخوافنـغ في الاسـتثمار في تأسـيس المـشروع الكهربـائي العمـلاق محطـة كهربـاء يـوه تشـينغ لمجموعـة مصـادر الطاقـة بجـه جيانـغ، بلـغ إجمالي اسـتثمارات هـذا المـشروع حـوالي 11 مليـار و800 مليـون يـوان صينـي، ليصبـح بذلـك أول مـشروع عمـلاق لتأسـيس مرافـق للطاقـة الكهربائيـة تدخـل فيـه شركات أهليـة بونجـو، وبحلـول القـرن الحـادي والعشريـن، وتماشـيًا مـع دعـوة الحكومـة لتنميـة وتطويـر مصـادر الطاقـة الجديـدة، بـدأ عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة في دخـول مجـالات مثـل توليـد الطاقـة مـن النفايـات، والطاقـة الشمسـية، وطاقـة الريـاح. فقـد مضـت شركـة وي مينـغ للهندسـة البيئيـة بونجـو قدمًـا في نهايـة تسـعينيات القـرن المـاضي في مجـال توليـد الكهربـاء مـن النفايـات، وقامـت في عـام 2000 مـن خـلال نمـوذج التمويـل القائـم عـلى T.O.B (البنـاء والتشـغيل ونقـل الملكيـة) بالاسـتثمار في تأسـيس أول محطـة لتوليـد الكهربـاء مـن النفايـات بونجـو (محطـة دونـغ جوانـغ لتوليـد الطاقـة الكهربائيـة مـن النفايـات)، لتصبـح بذلـك أول شركـة أهليـة تعمـل في مشروعـات توليـد الطاقـة الكهربائيـة مـن النفايـات عـلى مسـتوى الدولـة. ولهـذه الشركـة حاليًـا أربـع محطـات لتوليـد الطاقـة

الكهربائيـة مـن النفايـات. وفي مـارس مـن عـام 2002، قامـت مجموعـة خـوا إي بونجـو بضـخ رأس مـال بقيمـة 10 مليـون و800 ألـف يـوان صينـي لتأسـيس شركـة خـوا إي الفرعيـة المحـدودة لتنميـة طاقـة الريـاح، حيـث بـدأت العمـل رسـميًّا في مشروعـات توليـد كهربـاء الريـاح، وقـد وصـل إجـمالي القـدرة المثبتـة في مـزارع كهربـاء الريـاح التـي أسسـتها شركـة خـوا إي إلى مليـون كيلـووات، وقـد وصـل إجـمالي الاسـتثمار في المرحلـة الأولى مـن المـشروع والتـي انتهـت بنهايـة عـام 2004 إلى أكـثر مـن 70 مليـون يـوان صينـي، بإجـمالي سـعة تثبيـت بلغـت 46 ألـف و500 كيلـووات. وقـد بـدأت شركـة دونـغ شـينغ فنـغ ينـغ لتصنيـع معـدات كهربـاء الريـاح في قوانغدونـغ في عـام 2007 بدخـول قطـاع كهربـاء الريـاح، لتصبـح أول شركـة أهليـة بمدينـة فوشـان تمـضي قدمًـا في الاسـتثمار بهـذا القطـاع، وقـد تعاونـت عـلى المسـتوى التقنـي مـع شركـة ألمانيـة لكهربـاء الريـاح. ثـم تعاونـت في مـا بعـد مـع الشركـة الدنماركيـة المحـدودة لتصاميـم طاقـة الريـاح، وقـد عمـلا معًـا عـلى بحـث وتطويـر مولـدات ريـاح بسـعة 2 ميجـاوات، وفي عـام 2009، كان إجـمالي مـا أنتجتـه شركـة دونـغ شـينغ فنـغ ينـغ سـبع مجموعـات مـن مولـدات كهربـاء الريـاح بسـعة 800 كيلـووات. وقـد تـم بيـع أول اثنـين منهـم لمزرعـة حجـر الخليـج لكهربـاء الريـاح الخاصـة بـ"مجموعـة يودينـغ المحدودة بقوانغدونـغ"، أمـا الخمـس الآخريـن فقـد تـم شـحنهم إلى مزرعـة شركـة دونـغ شـينغ فنـغ ينـغ ذاتهـا التـي تقـوم بإنشـائها في جـوي جـو، وفي ينايـر مـن عـام 2010، أقامـت مجموعـة رون فنـغ بشـاندونغ مراسـم توليـد الكهربـاء بصـورة موازيـة للشـبكة الأساسـية في محطـة الطاقـة الشمسـية ذات الواحـد ميجـاوات في ونشـان، فقـد كانـت هـذه المحطـة أول محطـة للطاقـة الكهروضوئيـة باسـتثمارات أهليـة عـلى مسـتوى الدولـة، وقـد تغلبـت هـذه المحطـة عـلى الصعوبـة التقنيـة لـ"ظاهـرة الانعـزال" في توليـد الطاقـة الكهروضوئيـة، باسـتخدام التكنولوجيـا المتقدمـة عالميًّـا. وبعـد فـترة وجيـزة، سـتقوم مجموعـة رون فنـغ بشـاندونغ بإنشـاء قاعـدة للطاقـة الشمسـية تجمـع بـين البحـث والتطويـر والإنتـاج.

ومـن خـلال تحليلنـا لدخـول الـشركات الأهليـة مجـال صناعـات الطاقـة الكهربائيـة ومـا تقابلـه مـن عوائـق وحواجـز، اكتشـفنا مـا يـلي:

أولًا: يعـد قطـاع الطاقـة الكهربائيـة أحـد أقـدم مجـالات الصناعـات الاحتكاريـة التـي دخلتهـا الـشركات الأهليـة وبأعـداد كبـيرة، حيـث تعـد بعـض المحطـات الكهرومائيـة الصغـيرة والمتوسـطة عـلى وجـه الخصـوص أعـمالًا اسـتثماريةً لـشركات أهليـة، ويوضـح هـذا الأمـر أن

القـوة الاحتكاريـة لحلقـات توليـد الكهربـاء في قطـاع الطاقـة الكهربائيـة وحواجـز دخـول هـذا القطـاع ضعيفـة ومنخفضـة نسـبيًّا. ولكـن، تحتـاج مشروعـات مصـادر الطاقـة الجديـدة مثـل قطـاع توليـد الكهربـاء مـن النفايـات الـذي يتسـم باسـتثماراته العاليـة، ومخاطـره المنخفضـة، وعوائـده البطيئـة إلى أن تدفـع الـشركات مبالـغ كبـيرة وبشـكل مسـبق، لذلـك أصبحـت هـذه المجـالات الاسـتثمارية حاجـزًا يصعـب التغلـب عليـه خـلال عمليـة دخـول الـشركات الأهليـة ذات النطـاق الصغـير.

ثانيًـا: أصبـح التسـعير الاحتـكاري الـذي تفرضـه القطاعـات الإداريـة بالحكومـة عـلى شركات توليـد الكهربـاء حاجـزًا مهـمًّا أمـام دخـول الـشركات هـذا القطـاع، فـإذا اتخذنـا محطـات الطاقـة الكهرومائيـة الصغـيرة بمحافظـة شي شـوي بجـوي جـوو مثـالًا، نجـد أن هنـاك 88 محطـة أهليـة صغـيرة للطاقـة الكهرومائيـة بالمحافظـة حاليًـا، منهـم ثمانـون محطـة تقريبًـا قـد تـم اسـتكمال إنشـائهم وبـدء الإنتـاج، وقـد بلـغ عـدد وحـدات التوليـد في المحافظـة بأكملهـا أكـثر مـن 150 وحـدة، بإجـمالي سـعة 15 ألـف كيلـووات. وطبقًـا لوثائـق الجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح، تـم تحديـد أسـعار الكهربـاء بمحطـات جـوي جـوو الكهرومائيـة، وكان 0.215 يـوان / كيلـووات سـاعة. ولكـن عندمـا قامـت الحكومـة وقطاعـات التسـعير التـي تحـدد أسـعار كهربـاء الشـبكة للمحطـات الكهرومائيـة الصغـيرة بجـوي جـوو بتحديـد الأسـعار لم تعقـد جلسـات عامـة للاسـتماع إلى اقتراحـات الأسـعار، فاسـتمرت في تنفيـذ سـعر 0.1914 يـوان / كيلـووات سـاعة قبـل يوليـو 2007، وفي أغسـطس طبقـت سـعر 0.1974 يـوان / كيلـووات سـاعة، فكانـت الـشركات الأهليـة للطاقـة الكهرومائيـة في واقـع الأمـر تتكلـف 0.3956 يـوان / كيلـووات سـاعة كلـما تقـوم بتوليـد 1 كيلـووات سـاعة مـن الكهربـاء، أي أنهـا تخـسر 0.1982 يـوان في كل 1 كيلـووات سـاعة مـن الكهربـاء، وكلـما قامـت بتوليـد كهربـاء أكـثر، زادت خسـارتها، مـا أدى إلى تفاقـم مشـكلة بقـاء شركات الطاقـة الكهرومائيـة الأهليـة الصغـيرة تدريجيًـا.

ثالثًـا: أعاقـت بعـض العتبـات المرتفعـة بصـورة كبـيرة والتـي يضعهـا المسـؤولون في قطاعـات الرقابـة الإداريـة للطاقـة الكهربائيـة الدخـول الطبيعـي للـشركات الأهليـة مـن جانـب آخـر، ففـي عـام 2009، قـام قسـم صناعـة المعـدات بـوزارة الصناعـة وتكنولوجيـا المعلومـات بتأليـف (معايـير دخـول القطـاع) الخاصـة بتصنيـع معـدات كهربـاء الريـاح، مـن أجـل الحـد مـن سرعـة تطـور هـذا القطـاع، حيـث طـرح ثلاثـة متطلبـات رئيسـة ينبغـي

عـلى شركات إنتـاج معـدات كهربـاء الريـاح الالتـزام بهـا: حيـث لا بـدَّ وأن تتمتـع شركات إنتـاج مولـدات الريـاح بـشروط التصنيـع الضروريـة لإنتـاج مولـدات مسـتقلة بسـعة 2.5 ميجـاوات وأكـثر، وبسـعة سـنوية تفـوق المليـون كيلـووات بالإضافـة إلى جميـع مرافـق الإنتـاج، وإذا أرادت هـذه الـشركات إجـراء إصلاحـات أو توسـيع أنشـطتها أو تأسـيس مشروعـات جديـدة، يجـب أن تمتلـك معـدات بقـدرة لا تقـل عـن 500 ألـف كيلـووات، كـما يجـب أن تتمتـع الـشركات الخاصـة بإنتـاج مولـدات كهربـاء الريـاح الجديـدة بخـبرة عمليـة في قطـاع الصناعـات الكهروميكانيكيـة الكبـيرة تزيـد عـلى خمـس سـنوات. ومـن الصعـب عـلى الغالبيـة العظمـى مـن الـشركات الأهليـة اسـتيفاء هـذه المتطلبـات الثلاثـة، حتـى أن الـشركات التـي دخلـت بالفعـل هـذا القطـاع ربمـا تضطـر إلى الانسـحاب منـه بسـبب هـذه المتطلبـات، أو ربمـا يتـم إجبارهـا عـلى العمـل بصـورة مشـتركة مـع الـشركات الكبـيرة المملوكـة للدولـة المطابقـة للـشروط مـن خـلال نقـل حـق الإدارة والسـيطرة عـلى أعمالهـا.

ثانيًا: المرافق العامة بالمدن:

بعـد تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح، حطمـت المرافـق والخدمـات العامـة في المـدن بالصـين تدريجيًـا وبشـكل عـام احتـكار الحكومـة والقطاعـات العامـة لهـذا القطـاع بالمـدن، حيـث انفتحـت عـلى الاقتصـاد غـير العـام ورؤوس الأمـوال الخارجيـة، وذلـك في ضـوء التمييـز بـين القطاعـات العامـة والخاصـة، والآليـات الحكوميـة وآليـات السـوق، والإدارة الكليـة للحكومـة، والأعـمال الجزئيـة للـشركات. وتتسـارع خطـوات تسـويق مجـالات الخدمـات والمرافـق العامـة في الآونـة الأخـيرة باسـتمرار، فقـد أصـدرت وزارة البنـاء والإعـمار في ديسـمبر مـن عـام 2002 (مقترحـات بشـأن إسراع عمليـة التسـويق لقطـاع المرافـق والخدمـات العامـة بالمـدن)، حيـث طرحـت بوضـوح ضرورة الإسراع في دفـع عمليـة إنشـاء أسـواق للخدمـات والمرافـق العامـة بالمـدن، وإدخـال آليـة المنافسـة، والسـماح لـرؤوس الأمـوال غـير العامـة بالمشـاركة في الاسـتثمار والبنـاء والإصـلاح والعمـل في قطاعـات الغـاز، والطاقـة الحراريـة، وشـبكات أنابيـب إمـدادات الميـاه، وامـدادات الطاقـة الكهربائيـة، والمواصـلات العامـة.

ففـي مجـال إمـدادات الميـاه في المناطـق الحضريـة، قامـت مجموعـة ليـون السـويس لخدمـات الميـاه بفرنسـا في عـام 1992 بالاسـتثمار مـع شركـة ميـاه تانجـو بمدينـة جونغشـان بمقاطعـة قوانغدونـغ، لتكـون في طليعـة الـشركات الأجنبيـة التـي دخلـت أسـواق خدمـات

المياه بالصين. وفي يناير من عام 2003، استحوذت شركة سانتونغ الأهلية لصيانة الآلات بقوانغدونغ على حق الإدارة الدائمة لشركة إمدادات المياه بمنطقة شينجو بووخان بقيمة 8 مليون و800 ألف يوان صيني؛ وفي مجال الغاز، بدأت مجموعة ENN الأهلية بإمداد المنطقة الحرة بلانغ فانغ في خه بي بالغاز منذ عام 1993. وبعد عام 1998، بدأت هذه الشركة التوسع في مدن أخرى، وقد حصلت بالفعل حتى الآن على حق الإدارة الحصرية لشبكات أنابيب الغاز في أكثر من ثلاثين مدينة ومقاطعة منهم بكين، وخه بي، وشاندونغ، وآنهوي، وجيانغسو، وجه جيانغ، وخه نان... إلخ، لتلبي بذلك احتياجات ما يقرب من 10 مليون شخص من سكان المدن. وقد وقعت مدينة تشيونغ لاي بسيتشوان في بداية عام 2002 مع مجموعة روييون الأهلية اتفاقية تطوير وبناء منطقة حضرية جديدة، حيث تم تسليم تعاقد البناء بالكامل وحق إدارة أعمال الخدمات والمرافق العامة الخاصة بالمنطقة الحضرية الجديدة على مساحة خمسة كيلومترات مربعة بالمدينة سالفة الذكر لمجموعة روييون، من ثم حصلت هذه المجموعة على حق أعمال بناء المنطقة الحضرية الجديدة لمدة خمسين عامًا، بالإضافة إلى حقوق امتيازية لاحتكار الخدمات والمرافق العامة مثل المياه، والكهرباء، والغاز، والمواصلات العامة... إلخ بالمدينة لمدة خمسين عامًا. [57] وقد بدأت مدينة بكين منذ عام 2000 بتحرير سيطرة دخول الشركات الأهلية على مجال المرافق والخدمات العامة كإنتاج وتوريد الكهرباء، والغاز، والمياه. فحتى الربع الأول من عام 5002، كان هناك 11 مشروعًا جذبت رؤوس الأموال الخاصة ببكين، واستقطبت 11 مليار يوان صيني من رؤوس الأموال الاجتماعية، اشتملت على عشرة أنواع من مرافق البنية التحتية للمدن مثل المياه، والتدفئة، والغاز، ومعالجة النفايات، والطرق العامة ذات الرسوم المرورية، والنقل بالسكك الحديدية. وبحلول نهاية عام 5002، كان هناك 948 شركة خاصة في مقاطعة جيانغسو قد دخلت بالفعل إنتاج وتوريد الكهرباء، والغاز، والمياه إلى غير ذلك من مجالات البنية التحتية الاجتماعية، والقطاعات الاحتكارية. [58] وفي نهاية عام 6002، وصلت الشركات الأهلية في قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية بمقاطعة جه جيانغ إلى 026 شركة، كما وصلت الشركات الأهلية العاملة في قطاع

57- لو خونغ يو: (حول آليات تنظيم أعمال الخدمات والمرافق العامة بالمناطق الحضرية بالصين)، دار نشر الإدارة الاقتصادية، طبعة عام 2007، صفحة 60.

58- خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين№4 (2005~2006))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2006، صفحة 460.

إنتـاج وتوريـد الكهربـاء والغـاز والمياه إلى 717 شركـة، حيـث بلغـت الزيـادة السـنوية لعـدد هـذه الـشركات في تلـك القطاعـات كل عـلى حـدة 24% و35%. [59] وفي مجـال النقـل العـام بالمـدن، اسـتقطبت مدينـة شـيان بمقاطعـة خـوبي شركـة وومـا الأهليـة لتأجـير السـيارات بونجـو، حيـث قامـت شركـة وومـا بـشراء امتيـاز إدارة 22 خطًّـا مروريًّـا عامًّـا تـم تدشـينه بمدينـة شـيان بقيمـة 8 مليـون يـوان صينـي سـنويًّا لمـدة 18 عامًـا، وذلـك بعـد أن اسـتحوذت بصـورة كاملـة عـلى إعـادة هيكلـة مجموعـة مدينـة شـيان للنقـل العـام. وعـلى الرغـم مـن أن حكومـة مدينـة شـيان أعـادت تأميـم الـشركات العامـة بهـذه المدينـة مـرة أخـرى في مايـو مـن عـام 2008، إلا أن النمـوذج الـذي قدمـه إصـلاح شـيان للمـدن الأخـرى عـلى مسـتوى الدولـة كان تأثـيره عميقًـا، ففـي الحقيقـة، قـام عـدد كبـير مـن المـدن بتطبيـق الإصـلاح القائـم عـلى إدخـال الـشركات غـير العامـة في الـشركات العامـة. ففـي مجـال البنيـة التحتيـة للمـدن، ليـس هنـاك أشـهر مـن جـسر خليـج خانـغ جـو الكبـير عابـر البحـار بجـه جيانـغ، فقـد وصـل إجـمالي الاسـتثمارات في هـذا الجـسر إلى 11 مليـار و008 مليـون يـوان صينـي، وتحتـل مجموعـة سـونغ تشـنغ 3.71% وشركـة مدينـة تسـيشي للاسـتثمار في بنـاء الجسـور 38.21%، ومجموعـة يونجـور 5.4% في 53% مـن اسـتثمارات المـشروع، ولشركـة تيـان إي المحـدودة للاسـتثمارات بمدينـة تسـيشي، بالإضافـة إلى شركـة شـينغ تشـياو المحـدودة بالمدينـة ذاتهـا اسـتثمارات -أيضًـا- بهـذا المـشروع، وجميعهـا شركات أهليـة، وفي مجـال معالجـة ميـاه الـصرف، حصـل اتحـاد الأصدقـاء بشـانغهاي الـذي تحتـل الاسـتثمارات الخاصـة فيـه 85% عـلى امتيـاز إدارة محطـة حديقـة البامبـو لمعالجـة ميـاه الـصرف الـذي يعتـبر أكـبر مـشروع لمعالجـة ميـاه الـصرف بشـانغهاي.

ومـن خـلال التحليـل السـابق لأحـوال دخـول الـشركات الأهليـة في مجـال المرافـق والخدمـات العامـة بالمناطـق الحضريـة، يمكـن أن ملاحظـة أن هـذا المجـال يختلـف كل الاختـلاف عـن القطاعـات الاحتكاريـة الأخـرى، فهـو أولًا احتـكار اقليمـي وليـس احتـكارًا صناعيًّـا؛ كـما أنـه يتسـم بسـعة مـا يشـمله مـن مجـالات، بالإضافـة إلى أن مـا يحتاجـه بنـاء البنيـة التحتيـة للمـدن مـن رؤوس أمـوال يزيـد بصـورة هائلـة في ظـل الإسراع في عمليـة التحـضر. وربمـا تكـون جميـع المـدن قـد اتخـذت إجـراءات لتخفيـف حواجـز الدخـول، واسـتقطاب مزيـد

59- خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين№4 (2006~2007))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2007، صفحة 375.

مـن رؤوس الأمـوال الخاصـة، وذلـك، تماشـيًا مـع القيـود المالية التـي تشـهدها الحكومـات المحليـة، الأمـر الـذي يجعـل هـذا المجـال أحـد مجـالات القطاعـات الاحتكاريـة الـذي يشـهد دخـول أكـبر عـدد مـن الـشركات الأهليـة. ولكـن، يعـد عـدم ضـمان اسـتمرارية السياسـات المعنيـة المشـكلة الأبـرز التـي تواجهها الـشركات الأهليـة في مراحـل دخـول هـذا القطـاع، فالسياسـات الإداريـة الماضيـة شـجعت عـلى دخـول الـشركات الأهليـة، بينـما ليـس هنـاك مـا يضمـن أن السياسـات اللاحقـة سـتكون هكـذا أيضًـا، فدائمًـا مـا ينكـر الخلـف طـرق السـلف، مـا يجعـل الـشركات الأهليـة تعـاني مـن خسـائر لا مـبرر لهـا.

ثالثًا: النقل الجوي:

في ينايـر مـن عـام 1987، أجـاز مجلـس الدولـة الصينـي (تقريـر خطـة الإصـلاح الهيـكلي الإداري لنظـام الطـيران المـدني وخطواتـه التنفيذيـة)، حيـث قـام بإصـلاح نظـام إدارة هـذا القطـاع، وكان المضمـون الأسـاسي لهـذا القطـاع فصـل هيئـات الإدارة عـن شركات الطـيران والمطـارات. وفي عـام 1990، تـم القضـاء عـلى احتـكار الـشركات المملوكـة للدولـة الحـصري لهـذا القطـاع، وبـدأ تشـكيل نمـط منافسـة القلـة في أسـواق الطـيران عـلى مسـتوى الدولـة. وبحلـول نهايـة عـام 2000، كان هنـاك 35 شركـة طـيران وطنيـة ومحليـة بالصـين. ولكـن، كانـت نسـبة الديـن إلى الأصـول لهـذه الـشركات أعـلى مـن 80%، وكانـت نسـبة الديـون لبعـض المطـارات بـين 30~40%، حيـث كانـت تواجـه جميـع شركات الطـيران وضعًـا صعبًـا يتزايـد باسـتمرار عـلى المسـتوى المـالي. ومـن أجـل التخفيـف مـن القيـود الماليـة لقطـاع الطـيران المـدني، مـرر اجتـماع مكتـب رئيـس مجلـس الدولـة الصينـي رقـم 121 في ينايـر مـن عـام 2002 (إشـعار مجلـس الدولـة الصينـي بشـأن طبـع وتوزيـع خطـة إصـلاح نظـام الطـيران المـدني)، الأمـر الـذي أزاح السـتار عـن الجولـة الثانيـة مـن الإصـلاح الهيـكلي للطـيران المـدني بالصـين. وفي ظـل هـذا الأمـر، تأسسـت شركـة ووخـان لخطـوط شرق الصـين الجويـة في 18 مـن أغسـطس عـام 2002، وفي الوقـت نفسـه، ظهـر لأول مـرة اسـم مجموعـة جونيـاو الأهليـة بشـانغهاي في الهيـكل السـهمي لهـذه الشركـة، بالتـالي أصبحـت شركـة جونيـاو بونجـو أول شركـة أهليـة تسـاهم في قطـاع النقـل الجـوي عـلى مسـتوى الدولـة. وفي نهايـة ينايـر مـن عـام 2003، اسـتثمر رجـل الأعـمال وانـغ جونيـاو 550 مليـون يـوان صينـي في امتـلاك مطـار ييتشـانغ سانكسـيا بخـوبي، ليصبـح أول نمـوذج يجسـد إجـازة الصـين للـشركات الأهليـة بامتـلاك المطـارات. وفي مـا بعـد قامـت مجموعـة خواشـنغ الصناعيـة

بقوانغدونـغ بالاسـتحواذ عـلى 10 % مـن الأسـهم في شركـة بايـيـون المحـدودة لخدمـات السـفر؛ وامتلكـت مجموعـة مطاعـم جنكـو الصينيـة بتشـنغدو أسـهم بنسـبة 1% في خطـوط طـيران سيتشـوان. وفي مـارس مـن عـام 2003 تأسسـت أكـبر شركـة طـيران لخدمـات الشـحن بالصـين، بإجـمالي اسـتثمارات وصلـت إلى 2 مليـار و500 مليـون يـوان صينـي، ورأس مـال مُسـجَل بلـغ 2 مليـار و200 مليـون يـوان صينـي، وقـد سـاهمت فيهـا شركـة سـيتيك باسـيفيك التـي كانـت تتمتـع بخـبرة 16 عامًـا في الاسـتثمار في مجـال الطـيران، لتصبـح هـذه الشركـة بذلـك أول شركـة طـيران مـدني ذات اسـتثمارات مشـتركة. [60] وفي أكتوبـر مـن عـام 2004، أجـازت القطاعـات الإداريـة للطـيران المـدني بالصـين أهليـة تشـغيل أول مطـار جديـد يتـم بنـاؤه باسـتثمارات خاصـة عـلى مسـتوى الدولـة – مطـار فونينـغ بمدينـة سـويفنخه بخيلونغجيانـغ، تغطـي مسـاحته 130 ألـف مـتر مربـع، وهـو مهبـط لهليكوبـتر صغـيرة يقـدم أعـمال الطـيران العامـة، ويعتـبر هـذا المطـار الخطـوة الأولى في تطويـر المجـال الاسـتثماري لقطـاع المطـارات الصينيـة نحـو شركات غـير أهليـة. [61]

وفي 15 ينايـر مـن عـام 2005، تـم تطبيـق (أحـكام الترخيـص التجـاري لـشركات النقـل الجـوي العـام) بصـورة رسـمية. وقـد نصـت هـذه الأحـكام -أيضًـا- عـلى إمكانيـة تأسـيس رؤوس الأمـوال الأهليـة لـشركات الطـيران. وفي 15 أغسـطس مـن عـام 2005، تـم تنفيـذ (أحـكام الاسـتثمار في قطـاع الطـيران المـدني عـلى مسـتوى الدولـة (التجريبـي)) بصـورة رسـمية، حيـث مضـت هـذه الأحـكام قدمًـا في تشـجيع الكيانـات الاسـتثمارية غـير العامـة عـلى الاسـتثمار في مجـال النقـل المـدني، وكانـت المـرة الأولى التـي يتـم فيهـا التأكيـد عـلى إمكانيـة أن تصبـح الاسـتثمارات الأهليـة مسـاهمًا رئيسًـا في جـزء مـن صناعـة الطـيران المـدني وذلـك عـلى شـكل أحـكام قانونيـة، وفي الوقـت نفسـه، كانـت المرة الأولى التـي يتـم فيهـا تحديـد نطـاق اسـتثمار الـشركات الأهليـة في مجـال الطـيران المـدني بصـورة شـاملة، حيـث شـمل الشـحن الجـوي العـام، والطـيران العـام، والمطـارات المدنيـة، والنظـم الإداريـة للمواصـلات الجويـة، وبيـع زيـت الطـيران وتخزينـه ونقلـه والتـزود بـه، وصيانـة الطائـرات، وتخزين

60- ليو بينغ تشينغ: (الأوضاع الحالية، والمشاكل والاتجاهات الخاصة بمشاركة الشركات الأهلية في المرافق والخدمات العامة)، جانغ خو إي، ومينغ لي جي، وليانغ تشوان يون: (تقرير حول تنمية شركات القطاع الخاص بالصين 2003)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2004، صفحة 82~98.

61- وانغ جون خا: (إعادة هيكلة الصناعات الاحتكارية بالصين، بالإضافة إلى نظام تصنيفها، وسياسات تنسيقها)، دار النشر التجارية، طبعة عام 2005، صفحة 306.

البضائع، والخدمات الأرضية، وإنتاج وبيع المواد الغذائية في رحلات الطيران، وتوكيل مبيعات نقل الركاب والبضائع، وخدمات نظام حجز الحواسيب الآلية، والتخليص الجوي، بالإضافة إلى المشروعات المعنية. وفي ضوء هذا الأمر، أجازت الإدارة العامة للطيران المدني منذ عام 2005 الاستعداد لبناء 14 شركة طيران أهلية على التوالي منها خطوط أوكيه الجوية، وخطوط الربيع والخريف الجوية، وخطوط النسر الجوية المتحدة، وطيران نجمة الشرق، وخطوط داجونغ الجوية، وخطوط كونمينغ الجوية، والشرقية إكسبرس (الشركة القديمة لطيران جيشيانغ)، وطيران خواشيا، والطيران الغربي، وخطوط داتانغ تشيلي، وخطوط سور الصين العظيم لشحن البضائع، وخطوط ينغآن الجوية، وطيران ده لونغ... إلخ، وتم تشغيل أكثر من ثلاثين خط نقل جوي على مستوى الدولة. علاوة على ذلك، نجحت كل من دينغلي الصناعية وجونغ فو دي الصناعية بشنجن في امتلاك أسهم شركة طيران شنجن بصورة مشتركة، لتصبح أكبر شركة طيران أهلية على مستوى الدولة، وذلك طبقًا لـ (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بمقاطعة قوانغدونغ).

بينما سببت الأزمة المالية العالمية التي حدثت بشكل مفاجئ في عام 2008 خسائر فادحة لقطاع الطيران المدني بالصين، وكانت شركات الربيع والخريف، وجيشيانغ، وبحر الصين الشرقي فقط من بين الأربع عشرة شركة أهلية على مستوى الدولة من تنجح في تحقيق أرباح، بينما واجه الباقي خسائر فادحة، وعلى الرغم من أن شركات طيران داتانغ تشيلي وداجونغ قد حصلت بالفعل على تصريح ممارسة العمل، إلا أنهم لم يقوموا حتى برحلاتهم الأولى، فقد واجهت شركات الطيران الأهلية تحديًا كاد يبيدها. (انظر جدول 2-4).

جدول 2-4 أوضاع عدد من شركات الطيران الأهلية

اسم الشركة	عمر الشركة	حجم أسطولها	توزيع الرحلات/ خطوط الطيران	الوضع الحالي للشركة
الربيع والخريف	5 سنوات	12 طائرة، بما في ذلك طائرة مملوكة بالكامل	القاعدة شانغهاي، وأكثر من ثلاثين خطًا جويًا على مستوى الدولة	حجم الأرباح في عام 2008 بلغ 21 مليون و40 ألف يوان صيني
جيشيانغ	4 سنوات	طائرتان طراز a319، وست طائرات a320 مستأجرة	القاعدة شانغهاي	حجم الأرباح في عام 2008 بلغ 11 مليون و500 ألف يوان صيني
خواشيا	4 سنوات	ثلاث طائرات طراز crj200er مستأجرة	القاعدة جوييانغ	-
نجمة الشرق	4 سنوات	ثلاث طائرات a319، وسبع طائرات a320 مستأجرة	القاعدة ووخان	تم إشهار إفلاسها
أوكيه	5 سنوات	11 طائرة (8 طائرات للركاب والبضائع نظام b737، وطائرة ma 60 جديدة، وطائرتان للأغراض العامة طراز y8)	لها شركة فرعية بتيانجين، القاعدة خانغجو، وهناك 14 فرعًا بالخارج، تدير عشرين خطًا جويًا	أوقفت رحلاتها الجوية في ديسمبر من عام 2008، وفي 16 فبراير من عام 2009، استعادت رحلاتها بالكامل
النسر المتحدة	5 سنوات	طائرة a320-200، وثلاثة a319-100	القاعدة تشنغدو	أممتها شركة طيران سيتشوان بعد الاستحواذ عليها بسبب الديون

مصدر المعلومات: وانشين: "حول اتجاهات التنمية لشركات الطيران الأهلية بالصين في ظل الأزمة المالية"، يونيو عام 2010، المسودة الداخلية

لم تكن شركة طيران نجمة الشرق التي تأسست في عام 2005 قادرة على تسديد 140 مليون يوان صيني والتي كانت تدين بهم لشركة الصين الوطنية لوقود الطيران،

بالإضافة إلى ديون بقيمة 60 مليون يوان صيني لمجموعة مطارات خوبي، ما اضطرها إلى أن تطلب إشهار إفلاسها في بداية عام 2009، كما عانت خطوط النسر الجوية المتحدة التي كانت تعتبر أول شركة أهلية تحصل على رخصة مزاولة العمل في قطاع الطيران المدني من محنة الدمج والاستحواذ من قبل خطوط الطيران المملوكة للدولة. وفي نوفمبر من عام 2006، استثمرت شركة طيران سيتشوان المملوكة للدولة 20 مليونًا في شراء أسهم النسر المتحدة في شكل زيادة رأس المال وتوسيع الأسهم؛ وفي يوليو من عام 2007، قامت شركة طيران سيتشوان بزيادة رأس المال 20 مليونًا أخرى، لتحصل على امتياز إدارة طيران النسر المتحدة؛ وفي مارس من عام 2009، ضخ طيران سيتشوان مرة أخرى 200 مليون وحصل على السيطرة المطلقة على أسهم شركة طيران النسر المتحدة. وفي 15 أكتوبر من عام 2009، قامت كل من شركة الصين للطائرات التجارية، وشركة طيران سيتشوان، ومجموعة تشنغدو للتجارة والاستثمار بتوقيع اتفاقية تعاون في تشنغدو، وقام الأطراف الثلاثة بإعادة هيكلة لخطوط النسر الجوية المتحدة، فارتفع رأس مال الأسهم لهذه الشركة من 300 مليون إلى 680 مليون، وكانت نسب الأسهم التي امتلكها كل طرف على حدة: 48% للصين لتجارة الطائرات، و40.97 لطيران سيتشوان، و11.03% لمجموعة تشنغدو، ما أدى إلى تحول خطوط النسر الجوية المتحدة بصورة كاملة إلى شركة مملوكة للدولة، وقد استعادت شركة طيران أوكيه رحلاتها الجوية بعد إيقافها في ديسمبر من عام 2008، ولكن كان فيدكس (البريد السريع الفيدرالي) بالولايات المتحدة قد قطع بالفعل علاقاته التعاونية معها، فكانت تعاني خسائر فادحة، كما استمرت الدعاوى القضائية في مطاردتها، أما خطوط طيران الربيع والخريف، فقد كانت تعتمد فقط على منصات السفر السياحي الخاصة بها، لذلك كانت تحافظ بالكاد على بقائها.

ومن خلال تحليل أوضاع دخول رؤوس الأموال الأهلية في قطاع الطيران المدني، يمكن ملاحظة وجود الحواجز التالية بصورة رئيسة:

أولًا: حواجز اقتصاد الحجم، فتكاليف شركات الطيران معقدة، ومصاريف تشغيلها كبيرة. ولو لم يتم تشكيل نطاق محدد، سيكون على شركات الطيران الاعتماد على دعم رأس مال المتابعة funds up-follow، في ظل صعوبة تحقيق أرباح خلال فترة قصيرة، وإلا سيظهر تصدع لـ"سلسلة رأس المال" خلال تشغيل الشركات، في ظل

أوضـاع خاصـة، وتوضـح الوقائـع أن هـذا الأمـر بالنسـبة للـشركات الأهليـة يعتـبر حاجـزًا مـن الصعـب التغلـب عليـه.

ثانيًـا: الرقابـة الإداريـة للهيئـات الإداريـة الخاصـة بالطـيران المـدني، فدائمًـا مـا تعتمـد الهيئـات الإداريـة عـلى "مبـدأ السـلف" الـذي أسسـه اتحـاد النقـل الجـوي الـدولي IATA، مـن أجـل ضـمان مصالـح رواد الأسـواق كبعـض الكيانـات المطلوبـة في الأسـواق، وخطـوط الطـيران الرئيسـة مثـل خطـوط بكـين شـانغهاي، وبكـين جوانغجـو، والتـي تنطلـق رحلاتهـا الجويـة بصـورة غـير قابلـة للتغيـير مـن قبـل شركات الطـيران المملوكـة للدولـة، بينـما لا تسـتطيع شركات الطـيران الأهليـة مـن الأسـاس طلـب هـذه الرحـلات.

ثالثًـا: البيئـة التنافسـية غـير المتسـاوية، ففـي عـام 2008، ظهـرت خسـائر كبـيرة في شركات الطيران الصينيـة الثـلاث الكـبرى وهـي: شركـة طـيران جنـوب الصـين، وخطـوط شرق الصـين الجويـة، وطيران الصـين (إيـر تشـاينا)، وفي ظـل هـذه الأوضـاع، حصلـت كل مـن خطـوط شرق الصـين الجويـة وشركـة طـيران جنـوب الصـين عـلى رأس مـال مـن الدولـة بقيمـة 7 مليـار يـوان صينـي، و3 مليـار يـوان صينـي كل عـلى حـدة، كـما حصلـت مجموعـة خطـوط خاينـان الجويـة عـلى رأس مـال مـن حكومـة مدينـة تيانجـين بقيمـة 500 مليـون يـوان صينـي، بينـما لا تسـتطيع شركات الطـيران الأهليـة التمتـع بهـذا الدعـم، الأمـر الـذي أوقعهـا في منافسـة قاسـية غـير عادلـة، بـل وعرضهـا حتـى للإفـلاس أو الاسـتحواذ عليهـا.

رابعًـا: آليـات التسـعير غـير السـوقية، فنظـرًا لاحتـكار الصـين الوطنيـة لوقـود الطـيران لإمـدادات وقـود الطـيران عـلى مسـتوى الدولـة، يتـم تسـعير الوقـود مـن قبـل الهيئـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح والإدارة العامـة للطـيران المـدني؛ لذلـك لا تعكـس أسـعار وقـود الطـيران تغـيرات العـرض والطلـب في الأسـواق في الأوقـات المناسـبة، الأمـر الـذي أدى إلى عـدم قـدرة شركات الطـيران الأهليـة عـلى صنـع القـرارات الإداريـة في الأوقـات المناسـبة طبقًـا لأحـوال الأسـواق.

رابعًا: قطاع النفط والاتصالات:

يعـد اسـتخراج وتكريـر النفـط عـلى مسـتوى الدولـة حاليًـا سـوقًا احتكاريـة كلاسـيكية، فالغالبيـة العظمـى مـن شركات هـذا القطـاع تنـدرج تحـت رايـة المجموعـات الكـبرى المملوكـة

للدولـة مثـل شركـة البـترول الوطنيـة الصينيـة (بيتروتشـاينا)، وشركـة سـينوبيك، والشركـة الوطنيـة الصينيـة للنفـط البحـري (CNOOC) إلـخ. ووفقًـا لمنـغ شـيان دوه (2007)، يشـتمل أكـثر مـن 4 مليـون كيلومـتر مربـع مـن اليابسـة بالصـين عـلى أحـواض ترسـيب النفـط والغـاز الطبيعـي، وتحتـل المسـاحة الكليـة لمنطقـة التعديـن التـي حصلـت عليهـا كل مـن شركـة البـترول الوطنيـة الصينيـة وشركـة سـينوبيك 90% مـن المسـاحة الكليـة سـالفة الذكـر، كـما أن التعـاون الأجنبـي في النفـط البحـري مـن الميـاه الضحلـة حتـى الميـاه السـاحلية تحتكـره الـشركات الثـلاث الكـبرى خاصـة الشركة الوطنيـة الصينيـة للنفـط البحـري (CNOOC)؛ ويتكـون تكريـر النفـط بالصـين مـن شركـة البـترول الوطنيـة الصينيـة، وشركـة سـينوبيك، وعـدد مـن شركات التكريـر المحليـة؛ وفي حلقـات بيـع النفـط، فالشركتـان الكبريـان، أي شركـة البـترول الوطنيـة الصينيـة، وشركـة سـينوبيك هـما المسـؤولتان عـن بيـع النفـط بالجملـة، أمـا البيـع بالتجزئـة للمنتجـات البترولية فتعـود مسـؤوليته للشركتـين ذاتهـما، بالإضافـة إلى بعـض المسـتخدمين ومحطـات البنزيـن الاجتماعيـة. بالتـالي احتكـرت الـشركات الكـبرى المملوكـة للدولـة قـدرات التكريـر بالكامـل عـلى مسـتوى الدولـة، وشـكلت سـيطرة شـاملة عـلى قنـوات التـزود بالمنتجـات البتروليـة.

وعـلى الرغـم مـن ذلـك، فـإن صناعـات المنبـع، والصناعـات الوسـطى، وصناعـات المصب في قطـاع النفـط والغـاز الطبيعـي قامـت في حقيقـة الأمـر بمحـاولات إصلاحيـة لإدخال الـشركات الأهليـة. فتم إنشـاء الغرفـة التجاريـة للنفـط التابعـة للاتحـاد الوطنـي للصناعـة والتجـارة بالصـين والتـي تعد أول غرفـة تجاريـة أهليـة للنفـط في الصـين، وتـم تأسـيس شركـة سـور الصـين المتحـدة للنفـط التـي تعـد أول شركـة أهليـة مشـتركة للنفـط عـلى مسـتوى الدولـة، كـما بـدأ عـدد مـن شركات النفـط الأهليـة إقامـة مشروعـات مشـتركة مـع شركات كبـيرة مملوكـة للدولـة، وشركات أجنبيـة. فقـد دخلـت أنـواع أخـرى مـن رؤوس الأمـوال كالأهليـة وغيرهـا مجـالات عديـدة لهـذه الصناعـة منهـا اسـتخراج النفـط الخـام، والشـحن بخطـوط الأنابيـب، وتكريـر البـترول، وبيـع المنتجـات البتروليـة بالجملـة والتجزئـة، بالإضافـة إلى توزيـع الغـاز في المناطـق الحضريـة. ووفقًـا لدراسـات منـغ شـيان دوه (2007)، هنـاك أكـثر مـن 80 شركـة أهليـة عـلى مسـتوى الدولـة حاليًـا تعمـل في اسـتخراج النفـط؛ ومـا يقـرب مـن مئـة شركـة أهليـة تعمـل في تكريـر النفـط، بقـدرات تكريـر تبلـغ 80 مليـون طـن؛ كـما يوجـد حـوالي 200 شركـة أهليـة تعمـل في بيـع المنتجـات البتروليـة بالجملـة، لتحتـل بذلـك 8%

مـن إجـمالي الـشركات العاملـة في بيـع المنتجـات البترولـيـة بالجملـة عـلى مسـتوى الدولـة، و5% مـن إجـمالي مبيعـات الجملـة؛ وتمتلـك شركات البيـع بالتجزئـة الأهليـة أكـثر مـن 40 ألـف محطـة وقـود، لتحتـل بذلـك 43% مـن إجـمالي محطـات الوقـود عـلى مسـتوى الدولـة، و13% مـن حصـص أسـواق البيـع بالتجزئـة للمنتجـات البترولية.

أمـا قطـاع الاتصـالات، فدائمًـا مـا يعـد قطاعًـا احتكاريًـا ذا أسـعار وأربـاح عاليـة نسـبيًا بالصـين. وقـد مـرت صناعـة الاتصالات مـن عـام 1998 حتـى عـام 2008 بإصلاحـات "عرضيـة"، ففـي مجـال خدمـات الاتصـال الأساسـية، تـم تشـكيل سـوق احتكاريـة بصـورة مبدئيـة تتخـذ مـن شركـة الصـين للاتصـالات، وتشـاينا موبايـل، والصـين نيتكـوم (CNC)، ومجموعـة شركات شـبكة الاتصـالات المتحـدة (تشـاينا يونيكـوم) كيانـات رئيسـة لـه. ومـع الإصلاحـات ذات الطابـع السـوقي في داخـل هـذا القطـاع، أصـدرت القطاعـات الإداريـة قـرارات تشـجع عـلى إدخـال الاقتصـاد الخـاص في هـذا القطـاع، ولكـن عـلى أن يركـز بصـورة رئيسـة عـلى مجـال خدمـات الاتصـالات ذات القيمـة المضافـة.

وفي عـام 1993، أجـاز مجلـس الدولـة الصينـي إطـلاق خدمـات الاتصـال ذات القيمـة المضافـة مثـل الاسـتدعاء اللاسـلكي، وخدمـة المعلومـات المسـجلة عـبر الهاتـف، وخدمـة البريـد الإلكـتروني، بالإضافـة إلى التبـادل الإلكـتروني للبيانـات، كـما سـمح بدخـول الاقتصـاد الخـاص.[62] فقـد أصـدر مجلـس الدولـة الصينـي (لائحـة جمهوريـة الصـين الشـعبية للاتصـالات) في عـام 2000، وأجـاز فيهـا اسـتثمار الاقتصـاد الخـاص في الأعـمال المعنيـة بالاتصـالات، أو المشـاركة في جميـع خدمـات الاتصالات السـلكية واللاسـلكية.[63] وطبقًـا لمـا جـاء في (الكتـاب السـنوي لصناعـة المعلومـات بالصـين- مجلـد الاتصـالات (2007))، فقـد وصـل العاملـون في مجـال خدمـات الاتصـال ذات القيمـة المضافـة إلى 22 ألـف شركـة عـلى مسـتوى الدولـة بحلـول نهايـة عـام 2006، مـن بينهـم 20 ألـف و800 شركـة تعـد شركات أهليـة أو شركات تتضمـن رؤوس أمـوال أهليـة، لذلـك يحتـل هـذا النـوع مـن الـشركات 95% مـن إجـمالي الـشركات العاملـة في هـذا المجـال. وفي مجـال الاتصـالات الأساسـية، هنـاك مـا يقـرب مـن 500 شركـة تتضمـن رؤوس أمـوال أهليـة تعمـل في خدمـات الاتصـالات

62- الكتاب السنوي لصناعة المعلومات بالصين - لجنة تحرير مجلد الاتصالات: (الكتاب السنوي لصناعة المعلومات بالصين- مجلد الاتصالات (2007) طبعة عام 2007، صفحة 203.

63- خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين№4 (2005~2006))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2006، صفحة 186.

الأساسية في ضوء خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة.[64] ووفقًا لإحصاءات وزارة صناعة المعلومات السابقة، تحتل الشركات الأهلية 70% من شركات تصنيع الهواتف المحمولة التي تم إجازتها مؤخرًا. وتحتل الشركات الأهلية نسبة محددة -أيضًا- بين شركات تصنيع معدات الاتصال، والأشهر من بينهم هي شركات هواوي، وزد تي إي.

وعلى عكس القطاعات الأخرى، كان الحاجز الرئيس الذي واجهته الشركات الأهلية عند دخول قطاع النفط هو العراقيل المُخطط لها من قبل الشركات الحالية، حيث إن شركات النفط الحالية المملوكة للدولة قد وضعت العراقيل أمام دخول الشركات الأهلية في هذا القطاع بمساعدة السلطات الإدارية للحكومة. وإذا اتخذنا استخراج البترول في منطقة يولين بشانشي مثالًا نجد أن الشركة العامة للنفط والغاز الطبيعي بالصين قد وقعت في إبريل من عام 1994 (اتفاقية تنمية الموارد البترولية بشمال شانشي) مع حكومة مقاطعة شانشي، وحددت مساحة 1080 كيلومتر مربع من حقول نفط تشانغ تشينغ، وحقول نفط يانتشانغ، وتم تسليمها للعمل على تنميتها من قبل المنظمات المحلية المعنية بيان آن ويولين عن طريق التفويض، والتحالف... إلخ، وحددت مساحة 3500 كيلومتر مربع جنوب جينغبيان كمنطقة استكشاف وتطوير مشتركة لحقول تشانغ تشينغ والمنظمات المحلية. ونظرًا لأن بعض شركات التعدين بالمقاطعة كانت تعاني نقصًا على مستوى رؤوس الأموال والتكنولوجيا في هذا الوقت، فكانت تستخدم طرق "الحفر المشترك، والتفويض الجماعي، والتعاقد على آبار النفط" مع بعض شركات النفط المركزية. وبحلول نهاية عام 2000، كان هناك 1039 من الكيانات الاستثمارية الخاصة التي تم استقطابها للعمل في 4473 بئرًا للبترول؛ وقد شكلوا طاقة إنتاجية للنفط الخام بلغت مليون طن، حيث احتلت 1/6 الطاقة الإنتاجية للنفط الخام المحلي. وفي ما بعد، قامت مجموعة يانتشانغ للصناعات البترولية بشانشي بمساعدة السلطات الإدارية لحكومة مقاطعة شانشي بتأميم جميع الشركات الأهلية العاملة في استخراج النفط، وتطبيق الإدارة الموحدة، بحجة "كثرة وحداتها ذات الملكية المشتركة، ونطاقها الصغير، ونقص التكنولوجيا بها، واضطراب نظم التنمية فيها"، الأمر الذي أجبر شركات استخراج النفط الأهلية على الخروج من هذا القطاع دفعة واحدة.

64- الكتاب السنوي لصناعة المعلومات بالصين - لجنة تحرير مجلد الاتصالات: (الكتاب السنوي لصناعة المعلومات بالصين- مجلد الاتصالات (2007) طبعة عام 2007، صفحة 203.

وهنـاك تشـابه كبـير بـين قطـاع الاتصـالات وقطـاع النفـط، حيـث يصـل معـدل الأربـاح الخاصـة بـشركات الاتصـال الصينيـة إلى 20% (بينـما لا يتجـاوز 10% في الـدول الأخـرى، فالولايـات المتحـدة التـي تتسـم بتقدمهـا الكبـير في هـذا القطـاع، لا يصـل معـدل أرباحهـا حتـى إلى 1%)، لذلـك، ستعمل شركات الاتصـال المملوكـة للدولـة عـلى صياغـة لوائـح إداريـة معنيـة مـن خـلال الحكومـة، لعرقلـة دخـول الـشركات غـير العامـة في هـذا القطـاع بصـورة مخطـط لهـا، مـن أجـل حمايـة الأربـاح الاحتكاريـة العاليـة التـي تحصـل عليهـا الـشركات المملوكـة للدولـة.

خامسًا: قطاع النقل بالسكك الحديدية:

مـن المعـروف أن قطـاع النقـل بالسـكك الحديديـة هـو الحصـن الأقـوى لبقايـا النظـام الموجـه بالصـين، بينـما دفـع الطلـب الاجتماعـي الكبـير عـلى هـذا القطـاع إدخـال أنـواع أخـرى مـن الاسـتثمارات بمـا في ذلـك الاقتصـاد غـير العـام بصـورة عاجلـة. ففـي يوليـو مـن عـام 2005، أصـدرت وزارة السـكك الحديديـة (المقترحـات التنفيذيـة بشـأن تشـجيع ودعـم وتوجيـه الاقتصـاد غـير العـام للمشـاركة في أعـمال بنـاء السـكك الحديديـة)، وفيهـا طرحـت الـوزارة بوضـوح مجـالات الانفتـاح عـلى رؤوس الأمـوال غـير العامـة عـلى مسـتوى الدولـة في قطـاع السـكك الحديديـة، منهـا: بنـاء السـكك الحديديـة، ونقـل الـركاب والبضائـع بالسـكك الحديديـة، وتصنيـع معـدات هـذا القطـاع، بالإضافـة إلى أعـمال أخـرى متنوعـة. بينـما كانـت هنـاك محـاولات مبكـرة للإصلاحـات ذات الطابـع السـوقي لقطاعـات السـكك الحديديـة أيضًـا. ففـي النصـف الثـاني مـن عـام 1998، وافقـت السـلطات الإداريـة للسـكك الحديديـة عـلى شـق طريـق لقطـار أمتعـة خـاص تـولى أعمالـه خوانـغ وو شـوه صاحـب شركـة خاصـة لنقـل السـيارات بجوانغجـو، بالإضافـة إلى قطـار حاويـات خـاص تولـت أعمالـه الشركـة المحـدودة للنقـل بقطـار الحاويـات في سـكك حديـد خـوا يـو بشـاو سـينغ في جـه جيانـغ، الأمـر الـذي أدى إلى القضـاء عـلى احتـكار السـكك الحديديـة المملوكـة للدولـة لأعـمال قطـارات الأمتعـة الخاصـة، وقطـارات الحاويـات الخاصـة. وبحلـول نهايـة عـام 2005، كان عـدد شركات السـكك الحديديـة ذات رؤوس الأمـوال المشـتركة 26 شركـة، بإجـمالي أصـول وصلـت إلى 113 مليـار و800 مليـون يـوان صينـي، ومسـاحة تشـغيل بلغـت 8777 كيلومـتر. [65] وقـد

65- خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين№4 (2005~2006))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2006، صفحة 186.

وصلـت صناديـق الأسـهم لمجموعـة مـن مشروعـات البنـاء مثـل، خـط شي تـاي عـالي السرعـة (يربـط بـين شي جيـا جوانـغ بمقاطعـة خـه بي وتـاي يـوان بمقاطعـة شـانشي)، وسـكك حديـد تشـيان تسـاو (يبـدأ مـن المحطـة الشـمالية لتشـيان آن حتـى منطقـة تسـاو في ديـان) التـي اعتمـدت عـلى اسـتقطاب الاسـتثمارات الاجتماعيـة المختلفـة إلى أكـثر مـن 40 مليـار يـوان صينـي؛ [66] وطبقًـا لـ(تقريـر تنميـة الاقتصـاد الخـاص بمقاطعـة قوانغدونـغ)، نجحـت شركـة جونغجـي بشـنجن مـن خـلال تقديـم عطـاء ناجـح في المـزاد في امتـلاك 100% مـن أسـهم سـكك حديـد لـوه دينـغ، الأمـر الـذي أدى إلى ظهـور أول سـكة حديـد يتـم الاسـتحواذ عليهـا بصـورة مطلقـة مـن قبـل شركـة أهليـة بالصـين. [67] وقـد تعاونـت شركـة ويلونـغ الأهليـة بنانجينـغ مـع الشركـة العامـة لتنميـة اقتصـاد السـكك الحديديـة بنانجينـغ في تأسـيس شركـة إي يـوان للخدمـات اللوجسـتية بنانجينـغ والتـي تديـر سـاحة بضائـع "آن ده مـن" الـذي يعـد أحـد أصـول السـكك الحديديـة المملوكـة للدولـة. واحتلـت أسـهم شركـة ويلونـغ 60% مـن أسـهم هـذه الشركـة، لتشـق بذلـك أول طريـق لدخـول الـشركات الأهليـة خدمـات الشـحن بالسـكك الحديديـة. وفي نوفمـبر مـن عـام 2005، حصـل مـشروع سـكك حديـد جيانـان بجينتشـنغ الـذي اسـتثمرت شركـة يـوه فنـغ جيانـان الأهليـة المحـدودة بشـانشي 2 مليـار و300 مليـون يـوان صينـي في بنائـه عـلى إجـازة وزارة السـكة الحديـد، وتصـل سـكة حديـد جيانـان غربًـا إلى محطـة جيافنـغ بخـط خويـوه، وترتبـط شرقًـا بمحطـة تشـنبو الجنوبيـة، فيصـل طولهـا إلى 64.92 كيلومـترًا، لتصبـح أول سـكة حديـد يتـم الاسـتثمار في بنائهـا بـرؤوس أمـوال أهليـة بصـورة كاملـة. عـلاوة عـلى ذلـك، أفـادت وكالـة أنبـاء شـينخوا في العشريـن مـن أغسـطس 2009 أن سـكة حديـد باشـين التـي تسـتحوذ مجموعـة تشـونتشـنغ الأهليـة بلياونينـغ عـلى نصيـب الأسـد مـن أسـهمها، وتسـاهم فيهـا وزارة السـكك الحديديـة، ومجموعـة تيـه فـا، ومجموعـة فوكوانـغ، وشركـة مدينـة فوشـين للاسـتثمار، وشركـة داتانـغ الصـين، ومجموعـة خـوارون القابضـة، وشركـة بكـين للاسـتثمار في الطاقـة، يصـل طولهـا إلى 487، كـما بلـغ إجـمالي اسـتثمارات المرحلـة الأولى لهـا 5 مليـار و870 مليـون يـوان صينـي، وتـم البـدء في بنائهـا في العـاشر مـن نوفمـبر لعـام 2007.

66- خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين№4 (2006~2007))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2007، صفحة 163.

67- خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين№4 (2006~2007))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2007، صفحة 440.

وهنـاك ثـلاث نقـاط بـارزة في تحليـل أوضـاع دخـول الـشركات الأهليـة في قطـاع السـكك الحديديـة:

أولًا: مـا زال قطـاع السـكك الحديديـة بأكملـه حتـى الآن يسـتخدم النظـام الإداري القائـم عـلى عـدم الفصـل بـين الحكومـة والـشركات، فـوزارة السـكك الحديديـة تهيمـن عـلى سـلوك الـشركات عـن طريـق الأوامـر الإداريـة التـي تصدرهـا، كـما أن مـوارد النقـل للطـرق بأكملهـا يتـم توزيعهـا مـن قبـل وزارة السـكك الحديديـة مـن خـلال الأوامـر الإداريـة أيضًـا. حتـى ولـو كانـت الحكومـات المحليـة هـي مـن تقـوم ببنـاء السـكك الحديديـة ليسـت رؤوس الأمـوال الخاصـة الضعيفـة، فليـس لديهـا القـوة -أيضًـا- للتنافـس مـع وزارة السـكك الحديديـة وذلـك بسـبب النطـاق الكبـير لسـلطات هـذه الـوزارة، مـا يـؤدي في النهايـة دائمًـا إلى انخفـاض نسـبة اسـترداد رأس المـال مـن قبـل هـذه الـوزارة. لذلـك، يعـد دخـول الـشركات الأهليـة قطـاع السـكك الحديديـة حتـى يومنـا هـذا هـو الأقـل. فبالنسـبة للـشركات الأهليـة، يكمـن مسـتوى وكثافـة حواجـز الدخـول بصـورة رئيسـة في طبيعـة النظـام برمتـه للقطـاع الاحتـكاري، وليـس وجـود امتيـاز لسياسـة بعينهـا مـن عدمـه.

ثانيًـا: مـا زالـت الـشركات الأهليـة تواجـه مخاطـر هائلـة تظهـر عـلى أثـر آليـات التسـعير والتسـويات الخاصـة للقطاعـات الاحتكاريـة، فيتـم تحديـد أسـعار نقـل الـركاب والبضائـع في السـكك الحديديـة مـن قبـل وزارة السـكك الحديديـة، لذلـك هنـاك "توحيـد" مـن قبـل هـذه الـوزارة للتسـويات الماليـة في السـكك الحديديـة، وطبقًـا لـ(طـرق تسـويات إيـرادات النقـل بالسـكك الحديديـة) التـي وضعتهـا هـذه الـوزارة، تسـلم جميـع هيئـات السـكك الحديديـة وشركات النقـل بالسـكك الحديديـة الأخـرى إيـرادات النقـل بصـورة موحـدة إلى وزارة السـكك الحديديـة، ووفقًـا لسياسـة التسـعير ونظـام التوزيـع الـذي تصوغـه الـوزارة، يُقـام توزيـع ثانـوي للإيـرادات كلهـا بـين هيئـات السـكك الحديديـة المختلفـة وشركات النقـل بالسـكك الحديديـة الأخـرى، ثـم تقـوم هـذه الهيئـات والـشركات مـرة أخـرى بتحديـد إيـرادات وتكاليـف التشـغيل طبقًـا للأمـوال التـي حصلـت عليهـا بعـد التوزيـع. وبصـورة أساسـية، لا تمتلـك شركات النقـل بالسـكك الحديديـة سـلطة التسـعير، كـما لا تسـتطيع إصـدار اسـتجابات للأسـواق في الوقـت المناسـب، ولا ضـمان -أيضًـا- لأرباحهـا، وجميـع هـذه الأمـور هـي عنـاصر لا يمكـن تجاهلهـا مـن قبـل الـشركات الأهليـة عنـد اختيارهـا دخـول هـذا القطـاع.

ثالثًا: بروز حاجز اقتصاد الحجم. فمن المعروف للجميع أن بناء السكك الحديدية يحتاج إلى أموال طائلة، كما أن هناك فترات طويلة الأجل من استرداد رأس المال وصولًا إلى تحقيق الأرباح، من ثم يمكننا ملاحظة إمكانية اختراق هذا القطاع الذي يشهد بروزًا لحاجز اقتصاد الحجم، وذلك تماشيًا مع تطور وتوسع قوة بعض الشركات الأهلية.

الفصل الثالث

منطق القضاء على الاحتكار

على الرغم من وجود عدد كبير من الحواجز ومخاطر الدخول في القطاعات الاحتكارية، إلا أن خطوات دخول الشركات الأهلية هذا القطاع لا يمكن إيقافه. وقد أصدرت الحكومة المركزية والحكومات المحلية تباعًا عددًا كبيرًا من السياسات والتدابير التي تشجع الاقتصاد غير العام على دخول القطاعات الاحتكارية، وقد قامت الشركات الأهلية -أيضًا- بإجراء مختلف الأبحاث والتجارب في مجال الدخول. لذلك، نطرح في ما يلي بعض المقترحات لتشجيع الشركات الأهلية على دخول القطاعات الاحتكارية.

أولًا: دفع الإصلاح الشامل للقطاعات الاحتكارية، وتخفيض عتبة الدخول:

قد أثبتنا أن الاحتكار النظامي والمؤسسي هو السبب الرئيس لظهور الصناعات الاحتكارية، لذلك، أصبحت زيادة الإصلاحات الخاصة بالصناعات الاحتكارية الإجراء الأساسي لتقليل حواجز الدخول. فبعد أن أصدر مجلس الدولة الصيني "36 مقترحًا لتنمية الاقتصاد غير العام" في عام 2005، أصدر مرة أخرى في السابع من مايو عام 2010 "36 مقترحًا ثانيًا لتنمية الاقتصاد غير العام" أيضًا، حيث بيّن بوضوح رغبة الحكومة المركزية واتجاهها السياسي. ولكن، نظرًا للقيود الشاملة التي تفرضها النظم الصناعية، ظهر فارق كبير للغاية بين واقع دخول الشركات الأهلية القطاعات الاحتكارية وما كان مأمولًا. فمن الواضح أن المهام الأساسية للقضاء على القطاعات الاحتكارية لا بدَّ وأن تكون: تطبيق الإصلاح الشامل لهذه القطاعات، وتحسين نظام الدخول، وتحويل مبدأ السياسات قصيرة الأجل إلى نظم اعتيادية وآليات تطبيقية منتظمة.

أولًا: ينبغي الإسراع في وضع خطط شاملة وأحكام تنفيذية للإصلاح الموجه نحو السوق والخاص بالقطاعات الاحتكارية. فيجب التخطيط لأهداف، وخطوات، وسبل رفع القيود عن القطاعات الاحتكارية، والإصلاح الموجه نحو السوق كل على حدة،

كما ينبغي صياغة تدابير داعمة معنية، وذلك من خلال تلخيص الخبرات والتجارب الماضية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة، وفي ضوء مبادئ التقدم التدريجي، والإنجاز في المجالات الرئيسة، وتماشيًا مع خصائص القطاعات الاحتكارية المختلفة.

ثانيًا: الإسراع في معالجة الوضع القانوني لدخول الشركات الأهلية في القطاعات الاحتكارية. فيجب التنسيق لتنفيذ (قانون جمهورية الصين الشعبية لمكافحة الاحتكار)، والإسراع في تعديل القوانين والأحكام المعنية بالقطاعات الاحتكارية مثل (قانون الاتصالات)، و(قانون السكك الحديدية)، و(قانون الطاقة الكهربائية)، و(قانون الطيران)... إلخ، بالإضافة إلى القضاء على التمييز والقيود التي تفرضها الشركات الاحتكارية عند دخول الشركات الأهلية في القطاعات الاحتكارية، كما ينبغي أن تتمتع الشركات الأهلية بالوضع القانوني والمعاملة ذاتها التي تتمتع بها الشركات المملوكة للدولة، ويجب أن تحصل حقوقها ومصالحها على الحماية القانونية الفعالة.

وأخيرًا، الإسراع في إصلاح نظام رقابة وإدارة القطاعات الاحتكارية، فيجب إحراز تقدم في المجالات التالية بصورة أساسية: الأول: الإسراع في إصلاح نظام فحص وإجازة الاستثمارات. فبالنسبة لمشروعات الاقتصاد الخاص الاستثمارية في القطاعات الاحتكارية، إذا لم تحتج لزيادة الموارد الحكومية الاحتكارية كاستخدام الأراضي، ينبغي إلغاء الفحص والإجازة الإدارية لها، بالإضافة إلى تنفيذ نظام تسجيل هذه المشروعات، والبدء فيها بعد إجازة خطة البناء السنوية؛ بينما إذا كانت تحتاج إلى زيادة الموارد الاحتكارية الحكومية كاستخدام الأراضي وغيرها، ينبغي على الشركات الحصول على الموارد المعنية من خلال سبل المنافسة العادلة كالمشاركة في المزادات والمناقصات، ويمكن البدء مباشرة في العمل بالمشروعات؛ كما يمكن الحصول على الموارد المعنية -أيضًا- من خلال الفحص والإجازة الحكومية، وعلى قطاعات الرقابة والإدارة الإعلان عن إجراءات عملية الفحص والإجازة هذه، وتبسيط حلقاتها، وتطبيق نظام الفحص والإجازة الإلكتروني، أو خدمة الشباك الواحد لهذه العملية، لرفع فاعليتها. الثاني: الإعلان عن الشؤون الحكومية، وتأسيس نظام الإفصاح عن المعلومات الخاصة بقطاعات الرقابة والإدارة. فيجب الإعلان للمجتمع عن الإجراءات والسياسات الرئيسة لقطاعات الرقابة والإدارة في مجالات التنمية والإصلاح، والمعلومات الإرشادية للاستثمار الصناعي، والمعلومات حول العطاءات الخاصة بالمشروعات الكبرى، والتوقعات حول

أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، وذلك من خلال إقامة الاجتماعات بصفة غير دورية، بالإضافة إلى إصدار التصريحات، وتقديم البيانات الصحفية، وإجراء المقابلات بوسائل الإعلام المختلفة كالجرائد، والتلفزيون، وشبكات الانترنت، لتوجيه فئة كبيرة من المستثمرين في القطاع غير العام نحو صنع قرارات استثمارية بصورة علمية، وتقليل المخاطر الاستثمارية، وتجنب المشروعات الزائدة عن الحاجة وتبديد الموارد الاجتماعية. الثالث: الإسراع في بناء أسواق خدمات الوساطة. فلا بدَّ من وضع معايير للهيئات المعنية بخدمات الوساطة الاجتماعية مثل الاستشارات، والتقييمات، والمحاسبات، والقوانين، والمراجعات، والتصاميم، والإشراف والرقابة، ووكالة العطاءات والمناقصات، والابتكار التكنولوجي والتي تعمل على تنمية وتطوير الاستثمارات، كما يجب الاجتهاد بصورة إيجابية في إعداد هيئات وساطة استثمارية تتمتع بسلطات اقتصادية وتكنولوجية قوية، وصلاحيات كبيرة، وينبغي تعزيز إدارة هذا القطاع، والاهتمام بتأسيس آليات التنظيم الذاتي له، ودفع المنافسة السوقية، ورفع مستوى خدمات الوساطة، وتحسين نظام خدمات الاستثمارات الخاصة برؤوس الأموال غير العامة.

ثانيًا: إعادة النظر في استراتيجية الشركات الكبرى بالدولة:

نحن في الحقيقة نحتاج إلى مجموعة من الشركات الكبرى التي تتمتع بقوة تنافسية كبيرة للغاية، وذلك في ظل التدويل التدريجي للاقتصاد. وبسبب النظام والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى السيطرة المتزايدة تدريجيًّا لمجموعات المصالح، توجد مخاطر محددة في الاعتماد على الشركات المملوكة للدولة لتنفيذ استرتيجية الشركات الكبرى. أما الآن، وبعد أن مرت الشركات الأهلية بمنافسات شرسة واختبارات سوقية على مدار ثلاثين عامًا، ظهرت بعض الشركات المتميزة البارزة التي تتمتع بشكل مبدئي بالقوة والقدرة على المشاركة في المنافسة الدولية. لذلك، نحن في حاجة إلى إعادة النظر في استراتيجية الشركات الكبرى بالصين، ومن الضروري اعتبار الشركات الأهلية جزءًا رئيسًا ومهمًّا -أيضًا- في هذه الاستراتيجية. وعلى هذا الأساس، يمكن الإسراع في توسيع الشركات الأهلية وتقويتها، من خلال السماح للشركات القوية منها بدخول كافة أنواع القطاعات الاحتكارية الأساسية، ومن ثم تشكيل كتلة من الشركات الكبرى التي تتسم بالتناغم بين القطاعين العام والخاص؛ وفي الوقت نفسه، يجب

خـرق الاسـتراتيجيات الخاصـة بنمو "رسـملة" الـشركات الكـبرى المملوكة للدولـة، وتحويل "الرسـملة" إلى "الخصخصـة" في الوقـت المناسـب،[68] والإسراع في تغيـير تلـك الـشركات الكـبرى المملوكـة للدولـة والتـي مـا زالـت تثابـر في المجـالات التنافسـية حتـى تصبـح كيانـات تتسـم بتنـوع حقـوق ملكياتهـا وحتـى سـيطرة رؤوس الأمـوال الأهليـة بهـا، والارتقـاء بالقـوة التنافسـية الدوليـة للـشركات الصينيـة الكـبرى مـن خـلال تحسـين نظـام الـشركات، وذلـك عندمـا تتوافـر الظـروف لذلـك. عـلاوة عـلى ذلـك، يجـب تعزيـز اسـتقلالية الرقابـة والإدارة الحكوميـة، وفي الوقـت نفسـه، العمـل باجتهـاد عـلى الحـد مـن سـيطرة مجموعـات المصالـح عـلى القـرارات الحكوميـة.

ثالثًا: الآليات المساعدة لدخول الشركات الأهلية في القطاعات الاحتكارية:

تتمتـع بعـض الـشركات الأهليـة الكـبرى بالقـوة لدخـول القطاعـات الاحتكاريـة، بينـما مـا زالـت الغالبيـة العظمـى مـن الـشركات تعـاني خلـلاً في بعـض نقـاط تلـك القـوة. وأبـرز هـذه النقـاط: التمويـل، والمـوارد البشريـة. لذلـك، فـإن تأسـيس الآليـات المسـاعدة للدخـول تجعـل الـشركات الأهليـة تسـتطيع الحصـول عـلى عنـاصر الإنتـاج بتكاليـف قليلـة، كـما أنهـا تـسرع في تكبيرهـا وتقويتهـا، الأمـر الـذي يعمـل عـلى دفـع عـدد أكـبر مـن الـشركات الأهليـة نحـو دخـول القطاعـات الاحتكاريـة.

أولًا: الإسراع في تنميـة وابتـكار جميـع أنـواع صناديـق الاسـتثمار الصناعيـة، والسـندات الصناعيـة، وشـهادات الاسـتثمار الائتمانيـة، لدعـم تمويـل إدراج الـشركات الأهليـة المؤهَلـة في أسـواق الأوراق الماليـة، واختيـار بعـض المشروعـات الاحتكاريـة الكـبرى التـي تتسـم بعوائدهـا الاقتصاديـة وآفاقهـا السـوقية الممتـازة، وإنشـاء صناديـق اسـتثمار صناعيـة تجريبيـة، وصناديـق ائتـمان تجريبيـة للاسـتثمارات المتخصصـة؛ بالإضافـة إلى تشـجيع عـدد مـن الـشركات الأهليـة ذات الأداء الجيـد عـلى إصـدار سـندات الـشركات، أو عـلى الحصـول عـلى التمويـل مـن خـلال دخـول سـوق الأوراق الماليـة، وتعزيـز قوتهـا الاقتصاديـة لدخـول القطاعـات الاحتكاريـة. ومـن الممكـن أن تتبنـى سـندات الـشركات نمـاذج مختلفـة مـن السـندات منهـا السـندات العامـة، والسـندات القابلـة للتحويـل.

68- تشير "الخصخصة" هنا إلى أنه عند دخول الشركات الأهلية الجديدة القطاعات الاحتكارية، يسمى دخول رؤوس الأموال الأهلية إلى هيكل حقوق الملكية للشركات المملوكة للدولة سابقًا "الرسملة"، وإذا تجاوزت نسبة أسهم رؤوس الأموال الأهلية خط الاستحواذ، يكون لـ"الرسملة" معنى "الخصخصة".

ثانيًــا: اســتخدام الأمــوال والمــوارد الحكوميــة بصــورة مرنــة، ودعــم الــشركات الأهليــة لدخــول القطاعـات الاحتكاريـة. فعـلى الحكومـة اسـتخدام رؤوس الأموال، والقـروض ذات الفوائـد المنخفضة، والضمانـات التمويليـة، وتعويضـات العوائـد، والإعفـاءات الضريبيـة، وتقديـم أراضي البنـاء بأسـعار منخفضــة بالإضافــة إلى حافظــة المشروعــات ذات العوائــد المختلفــة بشــكل مــرن للمشروعــات الاحتكاريــة التــي تســتهدف المنفعــة العامــة، وبعــض المشروعــات ذات الأعــمال التجاريــة التــي تمــت إجازتهــا، وذلــك لتشــجيع دخــول الــشركات الأهليــة. ولا بــدَّ أن يقتــصر ضــخ رؤوس الأمــوال الحكوميـة بصـورة صارمـة عـلى مشروعـات المنفعـة العامـة، وبعـض المشروعـات التجاريـة التي تمت إجازتهـا والتـي تتسـم بالقـوة الاحتكاريـة، وينبغـي تحديـد معـدلات هـذا الضخ بصـورة معقولـة في ضــوء نفعيــة المــشروع، ودرجــة قابليتــه الســوقية، وطبقًــا لمبــدأ دفــع الــشركات نحــو تشــكيل قـدرات تمويـل سـوقية، وحلقـات تشـغيل إيجابيـة، كـما يجـب التكيـف مـع سـمات المشروعـات والتنميــة والتغيــر الــذي تشــهده الــشركات، وتخفيــض المعــدلات في الأوقــات المناســبة، والعمــل عـلى توسـيع اسـتثمارات الـشركات الأهليـة وفقًـا لذلـك، ولا بـدَّ أن يتـم تحديـد تعويضـات العوائـد بصـورة رئيسـة بنـاءً عـلى خطـط البنـاء، والتكاليـف المعقولـة للـشركات، ومتوسـط معـدلات الأربـاح الاجتماعيـة للقطاعـات الاحتكاريـة، وينبغـي حسـاب وتحديـد معايـر التعويضـات بالتنسـيق مـع كميــات المــوارد التــي تتعهــد الحكومــة بتقديمهــا أو كميــة شراء المنتجــات، كــما يجــب تشــكيل القيـود القانونيـة مـن خـلال توقيـع العقـود بـين الحكومـة والـشركات، ولا بـدَّ مـن تحديـد القواعـد المُنَظِمــة لســلوكيات الأطــراف المعنيــة، وينبغــي ضــمان تنفيــذ مــا تعهــدت بــه قطاعــات الرقابــة والإدارة الحكوميــة والــشركات. ويجــب تبنــي أســلوب حافظــة المشــاريع بالنســبة للــشركات التــي تتمتــع بقــوة تمويليــة وتشــغيلية شــاملة لدفعهــا نحــو تــولي مشروعــات البنيــة التحتيــة والمهــام التشـغيلية ذات المنفعـة العامـة أو تلـك التـي تمـت إجـازة العمـل بهـا، وفي الوقـت نفسـه التمتـع بحقـوق إدارة الإعلانـات لتلـك المرافـق، أو حقـوق التنميـة الأوليـة لعـدد محـدد مـن العقـارات، أو حقــوق إدارة بنــاء المشروعــات الإقليميــة المعنيــة ذات الربــح الداخــلي.

ثالثًــا: تشــجيع رأس المــال الاســتثماري، ورأس مــال المخاطــر بالإضافــة إلى رؤوس أمــوال الأســهم الخاصــة عــلى الاســتثمار في الــشركات الأهليــة التــي تدخــل القطاعــات الاحتكاريــة. فمــع فتــح أســواق الاســتثمار البديــل، مــن الممكــن أن تســتغل بعــض الــشركات الأهليــة التــي

تستعد لدخول القطاعات الاحتكارية أو تلك التي قد دخلت بالفعل هذا النوع من رؤوس الأموال لتعزيز قوتها الاقتصادية والتكنولوجية الخاصة. فعلى الحكومة إصدار اللوائح المعنية الخاصة بتشجيع رأس المال الاستثماري، والمخاطر على الاستثمار في القطاعات الاحتكارية، من أجل تقديم ضمانات مؤسسية لدخول وخروج هذه الاستثمارات.

رابعًا: تأسيس آليات الخروج من القطاعات الاحتكارية:

إن تأسيس آليات لخروج استثمارات الشركات الأهلية من القطاعات الاحتكارية أمر غاية في الأهمية بالنسبة لتشجيع هذه الشركات على دخول تلك القطاعات، فإذا اعتقد رجال الأعمال أنه من الصعب الخروج بعد دخول هذه القطاعات، سينشأ لديهم حذر كبير عند اختيارهم الدخول. لذلك، لا بدَّ من تأسيس أسواق سلسة لتداول حقوق الملكية مثل العطاءات، والمزادات لقطاعات النفط، والكهرباء، والاتصالات، والطيران، وإمدادات المياه، والكهرباء، والغاز، بالإضافة إلى قطاعات الطرق السريعة، والنقل بالسكك الحديدية... إلخ، حتى تستطيع الشركات القيام بالتحويلات المدفوعة أو إعادة التوزيع لحقوق ملكيتها وحقوق الإدارة والتشغيل الخاصة بها في الوقت المناسب، وتشكيل نظام مؤسسي يضمن الدخول والخروج الطبيعي لرؤوس الأموال الأهلية بصورة تدريجية. فعلى القطاعات الحكومية الإسراع قدر الإمكان في دراسة وضع قوانين ولوائح التحويلات المدفوعة لحقوق الملكية وحقوق الإدارة والتشغيل للقطاعات الاحتكارية كترسيم حقوق الملكية، وتقييم الأصول، وإجراءات الفحص والموافقة، وعقود التحويل، وأهلية الطرف المُحول إليه؛ وفي الوقت نفسه، على الحكومة تأسيس آليات تساعد في خروج الشركات الأهلية، في بعض الظروف الخاصة، على سبيل المثال، أن تكون الحكومة قد شجعت الشركات الأهلية على الدخول، ثم أرادت تقييد المجالات التي دخلتها هذه الشركات وتطورت فيها، فعلى الحكومة في ذلك الوقت تقديم تعويضات خروج للشركات الأهلية التي تكبدت الخسائر بسبب هذا الأمر. وبالنسبة لتلك الشركات التي تمتلك معدات إنتاج قديمة، وتكنولوجيا متأخرة، ونطاقًا صغيرًا، ولا تستطيع تلبية المتطلبات الوطنية لحماية البيئة، بينما لا تمتلك القدرة على الخروج، من الممكن أن تتبنى الحكومة بشأنها إجراءات مساعدة لسحبها من الأسواق مثل "الشراء" و"الإلغاء".

خامسًا: التشجيع على الابتكار في أشكال الدخول، ورفع معدلات نجاح الدخول:

قد ابتكرت الشركات الأهلية عددًا من أشكال الدخول، وذلك خلال مراحل دخولها القطاعات الاحتكارية، حيث تبنت استراتيجيات دخول مختلفة، الأمر الذي عمل بصورة فعالة على رفع معدلات نجاح دخولها. وبطبيعة الحال هناك بعض الأمثلة على فشل هذا الدخول، ترجع أسبابها بصورة كبيرة إلى اختيار طريقة الدخول غير الملائمة. لذلك، لا بدَّ من ابتكار طرق دخول مختلفة طبقًا للوائح التنظيمية، والسمات التكنولوجية والإقليمية للقطاعات الاحتكارية المختلفة، بالإضافة إلى أوضاع الشركات ذاتها، حيث يجب القضاء على النمطية. على سبيل المثال، في مجال البنية التحتية، يمكن تبني نموذج T.O.B (البناء والتشغيل ونقل الملكية)، أو BT (البناء والنقل)، أو CBOT إلخ؛ أما في مجال الكهرباء، والنقل بالسكك الحديدية، والخدمات والمرافق العامة الحضرية، والطيران، يمكن تبني نموذج شركة صنع القرار المستقل ذات السلطة الإدارية؛ علاوة على ذلك، يجب الانتباه إلى دراسة التغيرات التي تشهدها السياسات الحكومية المعنية بالقطاعات الاحتكارية، وتجنب الدخول المباشر في بعض خدمات القطاعات الاحتكارية الطبيعية، وهذان الأمران هما من ضمن المعايير التجريبية لرفع معدلات نجاح الدخول، وبهذا فقط يمكن رفع معدلات نجاح دخول الشركات الأهلية في القطاعات الاحتكارية.

المراجع:

.Bain. J.S., 1956,Barriers to new competition, Harvard University Press

Baumol,W.,J.Panzar,and R.Willing,1982,Contestable Markets and the Theory of .Market Structure,New York： Harcourt,Brace,Jovanovich

Harord Demsetz,1982,Barriers to entry,The American Economic .Review,Vol.72,No.147～57

(الولايات المتحدة) دينيس كارلتون، وجيفري بيروف: (المنظمات الصناعية الحديثة) (الترجمة الصينية)، مكتبة سانليان بشنغهاي، ودار نشر الشعب بشانغهاي طبعة عام 1998.

(الولايات المتحدة) وليام ج. شيبرد، وجوانا م. شيبرد: (علم اقتصاد المنظمات الصناعية) (الترجمة الصينية)، دار نشر جامعة الشعب ببكين طبعة عام 2007.

فان خه جون، ووانغ ون جو، وليو شوه شين: (الأوضاع الحالية، والمشكلات، وتدابير المعالجة الخاصة برقابة وإدارة الخدمات العامة بمدينة بكين)، مأخوذ من أكاديمية المال والاقتصاد بجه جيانغ، ومعهد الإصلاح والتنمية بـ(خاينان) بالصين: (الصين إصلاح النظام الإداري للحكومة)، دار نشر الاقتصاد الصيني طبعة عام 2007.

لي تاي يونغ: (حواجز دخول الأسواق)، دار نشر جامعة المال والاقتصاد بشانغهاي طبعة عام 2002.

جو جين ون: (دراسة حول دخول الاقتصاد غير العام الصناعات الاحتكارية)، دار نشر الإدارة الاقتصادية طبعة عام 2009.

جو جين ون، وخان شياو فانغ وآخرون: (الاقتصاد الخاص، ورأس المال الشعبي، والسياسات الاقتصادية)، دار النشر المالية والاقتصادية بالصين طبعة عام 2004.

وانغ جون خاو وآخرون: (دراسة حول تعميق إصلاح القطاعات الاحتكارية بالصين)، دار النشر العلوم الاجتماعية بالصين طبعة عام 2010.

وانغ جون خاو: (مدخل إلى اقتصاد النظام الإداري للحكومة.. مبادئه الأساسية وتطبيقاته في ممارسات النظام الإداري الحكومي)، الصحافة التجارية طبعة عام 2006.

باي مينغ، ولي تشنيغ تشنيغ: (دراسة تحليلية حول أداء الشركات ذات النمط الاحتكاري المملوكة للدولة)، (دراسات التنمية) عام 2006، العدد الخامس.

داي جي خوا: (منطق التطور الخاص بإصلاح صناعة الاتصالات بالصين: إطار تحليلي)، (الإدارة الاقتصادية) عام 2006، العدد الرابع والعشرون.

منغ شيان دوه، وبنغ جيان تشين، ويو جي خوا: (التساؤل حول "القضاء على الاحتكار الصناعي")، (شركات النفط الصينية) عام 2007، العدد الثامن.

يانغ تيان يو: (إصلاح نظام الفحص والاعتماد الحكومي ودخول الشركات الأهلية إلى

الأسواق)، (الدراسات المالية والاقتصادية) عام 2003، العدد الحادي عشر.

يـو ليانـغ تشـون، وجانـغ وي: (حـول نظريـات التسـعير ذات الاحتـكار الطبيعـي القويـة ولوائـح وأنظمـة أسـعار الكهربـاء بالصـين)، (الدراسـات الاقتصاديـة) عـام 2003، العـدد التاسـع.

يـو ليانـغ تشـون، وجانـغ وي: (قـوة الاحتـكار الإداري الصناعـي بالصـين وخسـارة الكفـاءة)، (الدراسـات الاقتصاديـة) العـدد الثالـث عـام 2010.

جنـغ شـو جوانـغ: (حـول إصـلاح قواعـد ولوائـح القطاعـات ذات الاحتـكار الطبيعـي وسـبل دخـول الـشركات الأهليـة)، (جريـدة جامعـة نينغبـو) عـام 2007، العـدد الثـاني المجلـد العـشرون.

(المؤلف: جو جين ون)

الباب الخامس

حوكمة الشركات وتحديثها: القواعد الأساسية للنمو والتطور الجديد للشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

بينت العديد من الدراسات أن تبني الشركات الأهلية لنماذج حوكمة تلائم تطورها وتنميتها في ظل المراحل والظروف المختلفة هو أمر يساعد في الارتقاء بأداء الشركات، فلا وجود لنموذج الحوكمة الثابت المثالي. لذلك، لا بدَّ من تغيير نموذج الحوكمة مع تطور الشركات وتغير الظروف بها، وإلا سيصعب على الشركات الارتقاء بأدائها، وحتى تطورها ونموها. ونموذج حوكمة الشركات العائلية باعتباره نموذج الحوكمة الذي يتمتع بانتشار واسع، يساعد في دفع تنمية الشركات الأهلية، حتى عندما تنجح هذه الشركات في دخول سوق الأوراق المالية، ما يؤدي إلى ظهورها بصورة أكبر بشكل الشركات ذات الطابع الجماهيري، وإذا تم ترتيب نموذج حوكمة محدد بصورة ملائمة ومنظمة، ستستمر إمكانية خلق أداء جيد في هذه الشركات، في ظل الحفاظ على حقوق الإدارة العائلية.

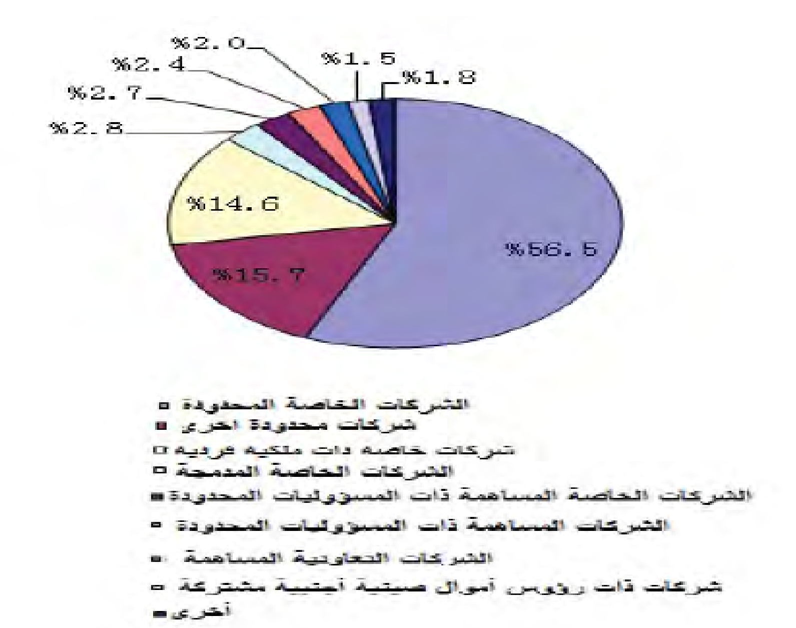
وفي المرحلة الجديدة، زادت خاصية التنوع في تنمية الشركات الأهلية، وظهرت في الفروق في هيكل المساهمة، والاختلاف في نطاق وحجم الشركات، والفروق في الصناعات والقطاعات، والفروق التقنية، والاختلاف في الأسواق... إلخ. ونظرًا لأن الطابع العائلي للشركات الأهلية هو الأكثر وضوحًا، فإن المناقشة العميقة لنموذج الحوكمة العائلية وترتيب آليات الحوكمة على وجه الخصوص أمر سيساعد الشركات الأهلية بالصين، خاصة تلك التي تتجه نحو تبني نموذج الحوكمة العائلية خلال اختيار نموذج حوكمة أكثر ملاءمة مستقبلًا، الأمر الذي يعمل على دفع الشركات نحو نمو سلس.

الفصل الأول

هيكل حوكمة الشركات الأهلية: أوضاعه الحالية وأنواعه

أولًا: الأوضاع الحالية لهيكل حوكمة الشركات الأهلية:

طبقًا للبيانات الإحصائية الخاصة بعينة كبيرة من الشركات لعام 2008، كان هناك 93596 شركة أهلية، وكان من بينهم 7858 شركة أهلية قابضة ذات ملكية جماعية، و81967 شركة أهلية قابضة ذات ملكية خاصة، و3771 شركات أهلية قابضة أخرى، كانوا يحتلون 8.4%، و87.6%، و4.0% كل على حدة، وكانت الشركات الأهلية التي تم تسجيلها كشركات خاصة ذات مسؤوليات محدودة الأكثر وسط الشركات الأهلية القابضة ذات الملكية الخاصة، ووصلت نسبتها إلى 56.5%، وجاءت الشركات المحدودة الأخرى، والشركات الخاصة ذات الملكية الفردية في المرتبة الثانية، حيث احتلت 15.7%، و14.6% كل على حدة، بينما احتلت الشركات المساهمة المحدودة 2.4 %. شكل 1-5 يوضح أحوال توزيع الشركات الأهلية القابضة ذات الملكية الخاصة.



مصدر البيانات: البيانات الإحصائية للشركات الصناعية لعام 2008 حول مركز القوة التنافسية للشركات الأهلية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

شكل 1-5 أنواع الشركات المسجلة كشركات أهلية قابضة ذات ملكية خاصة

ومـن أجـل تحليـل أكـثر عمقًـا لأوضـاع هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة وتأثـيره في أداء الـشركات، اختـار هـذا النـص اسـتخدام البيانـات الاسـتقصائية لــ 597 شركـة أهليـة في (قاعـدة بيانـات الاسـتقصاءات حـول القـوة التنافسـية للـشركات الأهليـة بمركـز دراسـات الاقتصـاد الخـاص بالأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة لعـام 2007) كي تكـون أساسًـا لهـذا التحليـل، وهـذه الـشركات موزعـة في 13 مقاطعـة ومدينـة، كـما يـلي: مقاطعـة جـه جيانـغ (185 شركـة)، ومقاطعـة جيانغسـو (75 شركـة)، وبكـين (62 شركـة)، ومقاطعـة قوانغدونـغ (58 شركـة)، ومقاطعـة خـه بي (51 شركـة)، ومقاطعـة لياونينـغ (46 شركـة)، ومقاطعـة فوجيـان (35 شركة)، وشـانغهاي (31 شركة)، ومقاطعـة يوننـان (25 شركـة)، ومقاطعـة خـوبي (20 شركـة)، ومقاطعـة شـاندونغ (7 شركات)، ومقاطعـة جيانغـشي (شركـة واحـدة)، ومقاطعـة سيتشـوان (شركـة واحـدة).

وسـيبحث هـذا النـص في أوضـاع هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة مـن خـلال هيـكل

حقوق الأسهم، والهيكل التنظيمي، وهيكل مجلس الإدارة، وهيكل حقوق الملكية وحقوق السيطرة والإدارة، وهيكل مصدر أفراد الإدارة العليا، وآلية الحوافز كل على حدة، وسيقوم بتصنيف نماذج حوكمة الشركات الأهلية طبقًا للخصائص المختلفة لهذه الأنماط.

(1) هيكل حقوق الأسهم:

يصف جدول 1-5 أوضاع هيكل الأسهم بالشركات الأهلية لعام 2006. فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 92 شركة أهلية تقل نسبة الأسهم التي يمتلكها صاحب الشركة ذاته وأقرباؤه المباشرون بها عن 30% من إجمالي الأسهم، لتحتل هذه الشركات 15.4% من إجمالي شركات العينة، أما الشركات التي يمتلك فيها صاحبها وأقرباؤه المباشرون نسبة بين 30% و50% من الأسهم تصل إلى 60 شركة، لتحتل 10.1% من إجمالي شركات العينة الإحصائية، وتصل الشركات التي يزيد نسبة أسهم صاحبها وأقربائه المباشرين عن 50% إلى 445 شركة، لتحتل 74.5% من إجمالي شركات العينة. ومن منظور أوضاع هيكل أسهم الشركات الأهلية، نجد أن الغالبية العظمى لهذه الشركات ما زالت هي ذلك النوع من الشركات التي يمتلك فيها صاحب الشركة وأقرباؤه المباشرون حقوق السيطرة والإدارة المطلقة، ويعكس هذا الأمر أن الشركات الأهلية بصفة عامة تتمتع بتركيز عالٍ لحقوق الأسهم.

جدول 1-5 أوضاع هيكل حقوق الأسهم في الشركات الأهلية لعام 2006

	نسبة الأسهم التي يمتلكها صاحب الشركة وأقرباؤه المباشرون من أسهم الشركة (%)		
	≤30	30～50	≥50
عدد الشركات	92	60	44
النسبة المئوية	15.4	10.1	74.5

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

(2) الهيكل التنظيمي:

يصف جدول 2-5 أوضاع الهيكل التنظيمي للشركات الأهلية لعام 2006. فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 524 شركة تتضمن مجلس إدارة، ويحتل هذا النوع من الشركات 87.8% من إجمالي شركات العينة، كما أن هناك 346 شركة تتضمن مجلس رقابة، فيحتل هذا النوع من الشركات 58.0% من إجمالي شركات العينة، وفي الوقت نفسه، يصل عدد الشركات التي يوجد بها مجلس إدارة ومجلس رقابة معًا إلى 320 شركة، لتحتل بذلك 53.6% من إجمالي شركات العينة. ومن منظور أوضاع الهيكل التنظيمي للشركات الأهلية، تتضمن الغالبية العظمى من الشركات مجالس إدارة، كما يوجد مجالس رقابة بعدد كبير -أيضًا- من الشركات، وفي الوقت نفسه تحتل الشركات التي تتألف من مجالس إدارة ومجالس رقابة معًا أكثر من نصف الشركات، ليعكس هذا الأمر أن الهيكل التنظيمي للشركات الأهلية متكامل نسبيًا على الأقل من الناحية الشكلية، حيث تتمتع هذه الشركات بتقدم كبير في مجال البحث في تحديث الهيكل التنظيمي.

جدول 2-5 أوضاع الهيكل التنظيمي للشركات الأهلية لعام 2006

	شركات ذات مجلس إدارة	شركات ذات مجلس رقابة	شركات ذات مجلسي إدارة ورقابة
عدد الشركات	524	346	320
النسبة المئوية	87.8	58.0	53.6

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007).

(3) هيكل مجلس الإدارة:

يشرح جدول 3-5 أوضاع هيكل مجلس الإدارة في الشركات الأهلية لعام 2006. فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 524 شركة تتضمن مجلس إدارة، وهناك 135 شركة من بينهم يتضمن مجلس إدارتها أقارب صاحب الشركة، ليحتل هذا النوع من الشركات 25.85%، كما يبلغ عدد الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها أعضاء مستقلين 67 شركة، لتحتل 12.8%، أما الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها المديرين الرئيسين فتصل إلى 267 شركة، لتحتل 50.4%، وهناك -أيضًا- 67

شركة يتضمن مجلس إدارتها ممثلين عن الموظفين والعمال، فتحتل 12.8%. ومن خلال هذا التركيب الخاص بمجلس إدارة الشركات الأهلية، نجد أن مشاركة المديرين في مجلس الإدارة هو أمر واسع الانتشار، كما أن مشاركة أقرباء صاحب الشركة هو أمر يوجد بصورة كبيرة أيضًا، بينما تقل مشاركة ممثلي الموظفين والعمال بالإضافة إلى الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، ويبين هذا أن الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة الخاص بالشركات الأهلية ما زال يعيش مرحلة منخفضة المستوى، ولا يزال بحاجة إلى مزيد من التحسين.

جدول 3-5 أوضاع هيكل مجلس الإدارة في الشركات الأهلية لعام 2006

	شركات ذات مجلس إدارة يتضمن أقارب صاحب الشركة	شركات ذات مجلس إدارة يتضمن الأعضاء المستقلين	شركات ذات مجلس إدارة يتضمن مديري الأعمال	شركات ذات مجلس إدارة يتضمن الممثلين عن الموظفين والعمال
عدد الشركات	135	67	264	67
النسبة المئوية	25.8	12.8	50.4	12.8

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

(4) هيكل حقوق الملكية، وحقوق السيطرة والإدارة:

يوضح جدول 4-5 أوضاع هيكل حقوق الملكية، وحقوق السيطرة والإدارة في الشركات الأهلية لعام 2006، فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 470 شركة يعتبر فيها صاحب الشركة أو أقرباؤه المباشرون الممثلين القانونيين لها، فيحتل هذا النوع من الشركات 78.7% من إجمالي شركات العينة، ويعكس هذا أن صاحب الشركة أو أقرباءه المباشرين يتمتعون بقوة وسيطرة كبيرة في الشركة، بالإضافة إلى أن الجمع بين حقوق الملكية وحقوق الإدارة هي ظاهرة واسعة الانتشار؛ كما أن هناك 379 شركة يتولى فيها أكبر المساهمين منصب المدير التنفيذي، ليحتل هذا النوع 63.5% من

إجـمالي شركات العينـة، ويبـين هـذا الأمـر -أيضًـا- أن ظاهـرة الجمـع بـين حقـوق الملكيـة وحقـوق السـيطرة والإدارة هـي ظاهـرة واسـعة الانتشـار. وهنـاك 55 شركـة يتـولى فيهـا القريـب المبـاشر لأكـبر المسـاهمين منصـب المديـر التنفيـذي، ليحتـل هـذا النـوع 9.2% مـن إجـمالي شركات العينـة، ويبـين هـذا الأمـر اتجـاه الطابـع العائـلي المسـيطر عـلى الـشركات الأهليـة؛ وهنـاك 82 شركـة يتـولى فيهـا شـخص ليـس هـو أكـبر المسـاهمين منصـب المديـر التنفيـذي، فيحتـل هـذا النـوع مـن الـشركات 13.7% مـن إجـمالي شركات العينـة، ويبـين هـذا أن كبـار المسـاهمين في بعـض الـشركات الأهليـة بالإضافـة إلى هـؤلاء غـير المسـيطرين عـلى أكـبر نسـبة مـن الأسـهم يسـعون جاهديـن وراء تـوازن الحقـوق والمسـؤوليات؛ وهنـاك 81 شركـة يتـولى فيهـا شـخص صاحـب هويـة أخـرى منصـب المديـر التنفيـذي، ويحتـل هـذا النـوع 13.6% مـن إجـمالي شركات العينـة، ونسـبة المديريـن المهنيين الذيـن يتولـون هـذا المنصـب مـن بينهـم نسـبة منخفضـة بصـورة كبـيرة، فيوضـح هـذا أن طموحات المديريـن المهنيـين العاملـين في الـشركات الأهليـة لتـولي منصـب إداري رفيـع المسـتوى مـا زالـت غـير قويـة بالشـكل الـكافي. ومـن خـلال هـذه البيانـات ليـس مـن الصعـب ملاحظـة أن حقـوق الملكيـة وحقـوق الإدارة والسـيطرة مـا زالـت تتمتـع بترابـط غايـة في القـوة.

جدول 4-5 أوضاع هيكل حقوق الملكية، وحقوق السيطرة والإدارة في الشركات

الأهلية لعام 2006

	الشركات التي يعتبر صاحبها أو أقرباؤه المباشرون ممثليها القانونيين	هوية المدير التنفيذي			
		أكبر المساهمين	القريب المباشر لأكبر المساهمين	شخص ليس مسيطرًا على أكبر نسبة من الأسهم بالشركة	آخرون
عدد الشركات	470	379	55	82	81
النسبة المئوية	78.7	63.5	9.2	13.7	13.6

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

(5) مصادر أفراد الإدارة العليا:

يبين جدول 5-5 بصورة واضحة للغاية مصادر أفراد الإدارة العليا بالشركات الأهلية لعام 2006. فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 223 شركة لا يتولى فيها أفراد العائلة مناصب الإدارة العليا، فيحتل هذا النوع من الشركات 37.4%، ومن ناحية أخرى، هناك 62.6 % من الشركات الأهلية يتولى فيها أفراد العائلة مناصب الإدارة العليا، وما زالت هذه النسبة في ارتفاع نسبي؛ كما يصل عدد الشركات التي تقل أو تساوي فيها نسبة أفراد العائلة في مناصب الإدارة العليا 30% من بين إجمالي الشركات الأهلية التي يسيطر فيها أفراد العائلة على الإدارة العليا إلى 153 شركة، أما الشركات التي تزيد عن 30% وتقل عن 70% فتبلغ 188 شركة، وتصل الشركات التي تزيد عن 70% أو تساويها إلى 33 شركة، لتحتل هذه الشركات بذلك 25.6%، و31.5%، و5.5% كل على حدة من إجمالي شركات العينة. ومن بين شركات العينة، هناك 144 شركة لا يتولى فيها الأفراد من خارج العائلة مناصب الإدارة العليا، ليحتل هذا النوع من الشركات 24.1%، ومن ناحية أخرى هناك 75.9 % من الشركات الأهلية يوظفون هذا النوع من الأفراد في الإدارة العليا، ومن بين هذه الشركات، هناك 137 شركة تقل أو تساوي فيها نسبة الأفراد من خارج العائلة الذين يتولون مناصب الإدارة العليا 30%، وتصل الشركات التي تزيد فيها تلك النسبة على 30% وتقل عن 70% إلى 256 شركة، أما الشركات التي تزيد فيها تلك النسبة على 70% أو تساويها فتصل إلى 60 شركة، لتحتل هذه الشركات 22.9%، و42.9%، و10.1 كل على حدة من إجمالي شركات العينة. وبالمقارنة مع جدول 5-4، فليس من الصعب ملاحظة أنه على الرغم من قلة تولي الأفراد من خارج العائلة منصب المدير التنفيذي، إلا أنهم ما زالوا يحتلون نسبة كبيرة في مناصب الإدارة العليا بصفة عامة، حيث يتجاوزون بصورة واضحة نسبة أفراد العائلة، لذلك نجد أن الشركات الأهلية تبذل جهودًا محددة في مجال انفتاح الإدارة وإضفاء الطابع المهني عليها.

جدول 5-5 مصادر أفراد الإدارة العليا بالشركات الأهلية لعام 2006

	نسبة أفراد العائلة في الإدارة العليا (%)				نسبة الأفراد من خارج العائلة في الإدارة العليا (%)			
	0	≤ 30	70～30	≥ 70	0	≤ 30	70～30	≥ 70
عدد الشركات	223	153	188	33	144	137	256	60
النسبة المئوية	37.4	25.6	31.5	5.5	24.1	22.9	42.9	10.1

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

(6) آلية الحوافز:

يوضح جدول 5-6 أوضاع الحوافز التي تقدمها الشركات الأهلية من خلال تمليك الموظفين والعمال للأسهم في الشركة لعام 2006. فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 108 شركة أهلية تقوم بتطبيق نظام تمليك الموظفين والعمال للأسهم في الشركة، حيث يحتل هذا النوع من الشركات 18.1% من إجمالي شركات العينة، ويبين هذا العدد أن هناك عددًا كبيرًا من الشركات الأهلية تحاول تحسين آليات الحوافز الخاصة بها من خلال الأسهم التي تقوم بتمليكها للموظفين والعمال.

جدول 5-6 أوضاع الحوافز التي تقدمها الشركات الأهلية لعام 2006.

الشركات التي تطبق نظام تمليك الأسهم للموظفين والعمال	
عدد الشركات	النسبة المئوية
108	18.1

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

ثانيًا: مقارنة بين أنواع نماذج حوكمة الشركات الأهلية:

(1) الأنواع الخاصة بنماذج حوكمة الشركات الأهلية:

قد وصف التحليل السابق خصائص الحوكمة بصفة عامة لعينة من الشركات الأهلية، ومن خلال خصائص الحوكمة المختلفة لهذه الشركات، يمكن تصنيف نماذج الحوكمة الخاصة بها. وفي ضوء النظريات المعنية بحوكمة الشركات، بالإضافة إلى خصائص الحوكمة، قد اخترنا بصورة رئيسة أوضاع أسهم العائلات، وهوية المدير التنفيذي في الشركات الأهلية ليكونا أساسًا لتصنيف هذه النماذج، أي أنه يمكن تقسيم نماذج حوكمة الشركات الأهلية في ضوء تقسيم حقوق الملكية، وحقوق الإدارة إلى شركات عائلية كلاسيكية، وشركات عائلية حديثة، وشركات غير عائلية. وتشير الشركات العائلية الكلاسيكية إلى تلك الشركات الأهلية التي تتجاوز فيها نسبة حقوق الأسهم العائلية 50% أو تساويها، ويتولى منصب المدير التنفيذي في هذا النوع من الشركات أكبر المساهمين أو قريبه المباشر، أما الشركات العائلية الحديثة فيمكن تقسيمها -أيضًا- إلى نوعين، أولهما، شركات أهلية تتجاوز نسبة حقوق الأسهم العائلية فيها 50% أو تساويها، بينما لا يتولي أكبر المساهمين أو قريبه المباشر منصب المدير التنفيذي، والنوع الثاني، شركات أهلية تقل فيها نسبة الأسهم العائلية عن 50% ويتولى فيها أكبر المساهمين أو قريبه المباشر منصب المدير التنفيذي، ويشار إليهما بشركات عائلية حديثة (1)، وشركات عائلية حديثة (2) كل على حدة، أما الشركات غير العائلية، فتشير إلى تلك الشركات الأهلية التي تقل فيها نسبة حقوق الأسهم العائلية عن 50%، ولا يتولى فيها أكبر المساهمين أو قريبه المباشر منصب المدير التنفيذي. وتتبع كل من الشركات العائلية الكلاسيكية، والشركات العائلية الحديثة (1)، والشركات العائلية الحديثة (2) نموذج الشركات العائلية.

ويبين جدول 7-5 أنواع نماذج الحوكمة في عينة من الشركات الأهلية طبقًا للمعايير السابقة. فمن بين الشركات الأهلية الخمسمئة وسبع وتسعين، هناك 354 شركة تعتبر شركات عائلية كلاسيكية، وتحتل 59.3% من إجمالي شركات العينة، كما يوجد 91 شركة من الشركات العائلية الحديثة (1)، وتحتل 15.2% من إجمالي شركات العينة، أما الشركات العائلية الحديثة (2)، فتبلغ 77 شركة، ويحتلون 12.9% من إجمالي

شركات العينة، وهناك -أيضًا- 75 شركة غير عائلية، يحتلون 12.6% من إجمالي شركات العينة، ومن الواضح أن الشركات العائلية ما زالت تعتبر الكيانات الرئيسة للشركات الأهلية، حيث تحتل 87.4%، والغالبية العظمى من بينها هي شركات عائلية كلاسيكية، حيث تحتل ثلثي الشركات العائلية، ويبين هذا الأمر أن إضفاء الطابع العائلي على نماذج حوكمة الشركات الأهلية بالصين ما زال واضحًا للغاية.

جدول 7-5 أنواع الشركات الأهلية طبقًا لنماذج حوكمتها لعام 2006

أنواع الشركات الأهلية	خصائص حوكمة الشركات		عدد الشركات	النسبة المئوية
	نسبة حقوق الأسهم العائلية (%)	هوية المدير التنفيذي		
شركات عائلية كلاسيكية	≥ 50	أكبر المساهمين أو قريبه المباشر	354	59.3
شركات عائلية حديثة (1)	≥ 50	ليس أكبر المساهمين أو قريبه المباشر	91	15.2
شركات عائلية حديثة (2)	<50	أكبر المساهمين أو قريبه المباشر	77	12.9
شركات غير عائلية	<50	ليس أكبر المساهمين أو قريبه المباشر	75	12.6

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

(2) خصائص أصول الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة:

يوضح جدول 8-5 خصائص الأصول في الأنوع المختلفة للشركات الأهلية، فتعتبر الشركات غير العائلية الأكبر من حيث متوسط حجم الأصول، حيث يصل متوسط حجم أصولها إلى 501 مليون و26 ألف يوان صيني، تأتي بعدها الشركات العائلية الحديثة (2) والشركات العائلية الكلاسيكية، بينما تتسم الشركات العائلية الحديثة

(1) بأنهـا الأصغـر، حيـث تمتلـك 185 مليـون و771 ألفًـا فقـط؛ وبالنسـبة لمتوسـط نصيـب الفـرد مـن الأصـول، فالـشركات غـير العائليـة هـي الأكـبر أيضًـا، بمبلـغ 651 ألـف يـوان صينـي، وتـأتي بعدهـا الـشركات العائليـة الكلاسـيكية والـشركات العائليـة الحديثـة (1)، أمـا الـشركات العائليـة الحديثـة (2) فهـي الأصغـر، حيـث يصـل المتوسـط بهـا إلى 345 ألـف يـوان صينـي، إلا أن الفـروق في متوسـط نصيـب الفـرد مـن الأصـول بـين الأنـواع المختلفـة للـشركات العائليـة ليسـت كبـيرة، إلا أن هنـاك فروقًـا كبـيرة للغايـة في متوسـط نصيـب الفـرد مـن الأصـول بـين الـشركات العائليـة والـشركات غـير العائليـة. فالفـروق في خصائـص الأصـول بـين الأنـواع المختلفـة مـن الـشركات الأهلية خاصـة الـشركات العائليـة الكلاسـيكية ترتبـط بحجـم التنميـة في الـشركات ودرجـة كثافـة العمـل بهـا. ويوضـح جـدول 8-5 أنـه مـن بـين الـشركات العائليـة الكلاسـيكية، وصـل عـدد الـشركات التـي تعـد شركات كثيفـة العمالـة إلى 139 شركـة، حيـث تحتـل 39.3% مـن إجـمالي الـشركات العائليـة الكلاسـيكية، بينـما يقـل عـدد الـشركات كثيفـة العمالـة هـذه بـين الـشركات العائليـة الحديثـة (1)، والـشركات العائليـة الحديثـة (2)، والـشركات غـير العائليـة عـلى التـوالي، وتنخفـض نسـبتها أيضًـا، حيـث تصـل إلى 36.3%، و29.9%، و28.0% كل عـلى حـدة. ومـن خـلال هـذه البيانـات نجـد أن نطـاق وحجـم الـشركات غـير العائليـة عـادة مـا يكـون كبـيرًا للغايـة، كـما أن هـذه الـشركات تتسـم بكثافـة رأس المـال، وتتمتـع الـشركات العائليـة الحديثـة (2) بحجـم كبـير أيضًـا، وتتسـم بكثافـة التكنولوجيـا بهـا، أمـا الـشركات العائليـة الكلاسـيكية، والـشركات العائليـة الحديثـة (1) فتعتـبر شركات صغـيرة مـن حيـث الحجـم، نظـرًا لحقـوق الأسـهم الأحاديـة بهـا، ولكـن، يرتفـع بهـما متوسـط نصيـب الفـرد مـن الأصـول عـما هـو عليـه في الـشركات العائليـة الحديثـة (2) بنسـبة طفيفـة، وذلـك بسـبب مـا يتسـمان بـه مـن كثافـة في العمالـة. ويقـل متوسـط حجـم الأصـول في الـشركات العائليـة الحديثـة (1) عـما هـو عليـه في الـشركات العائليـة الكلاسـيكية، وربمـا يوضـح هـذا أن تبنـي النمـوذج العائـلي الكلاسـيكي في الـشركات التـي تتسـم بتركيـز عـالٍ لحقـوق أسـهمها أمـر جيـد، حيـث مـن الممكـن رفـع درجـة رعايـة الشركـة لـدى مـن يديرهـا، وإلا فـإن تعقيـد العلاقـة بـين الـوكلاء والمديريـن قـد يقيـد تنميـة الـشركات.

جدول 8-5 مقارنة بين خصائص أصول الشركات الأهلية ذات نماذج

الحوكمة المختلفة لعام 2006

أنواع الشركات الأهلية	متوسط الأصول		الشركات كثيفة العمالة	
	متوسط حجم الأصول	متوسط نصيب الفرد من الأصول	عدد الشركات	النسبة المئوية
شركات عائلية كلاسيكية	241 مليون 538 ألفاً	356 ألفاً	139	39.3
شركات عائلية حديثة (1)	185 مليون 771 ألفاً	350 ألفاً	33	36.3
شركات عائلية حديثة (2)	326 مليون 582 ألفاً	345 ألفاً	23	29.9
شركات غير عائلية	501 مليون 26 ألفا	651 ألفاً	21	28.0

ملحوظة: لا تندرج هنا قطاعات السيارات والدراجات النارية وقطع غيار السيارات، والاتصالات، والبرمجيات، والسياحة، وخدمات المطاعم ضمن الشركات كثيفة العمالة، لذلك، تتضمن الشركات كثيفة العمالة قطاعات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد الأسماك، وقطاع البناء والعقارات، والطعام والشراب، والملابس النسيجية الخفيفة، والأجهزة، وخدمات البقالة، وقطاع الورق والطباعة، والأجهزة المنزلية فقط.

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 2007)

الفصل الثاني

هيكل الحوكمة وأداء الشركات الأهلية

تتمتع دراسة العلاقة بين هيكل حوكمة الشركات الأهلية وأدائها بدور إرشادي مهم في اختيار الشركات الأهلية لنماذج الحوكمة المناسبة وتحسين هيكل الحوكمة، وسيحلل هذا النص الأوضاع الخاصة بأداء الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الخاصة بهياكل الحوكمة المختلفة في أداء الشركات، وذلك لمناقشة سبل اختيار الشركات الأهلية لهيكل الحوكمة الذي يلائم التنمية الخاصة بها بصورة صائبة.

أولًا: المقارنة بين أداء الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة:

لقد قمنا بدراسة قدرات تحقيق الأرباح وعوائد التشغيل للشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة بصورة رئيسة. ويوضح جدول 8-5 أن قدرات تحقيق الأرباح بالإضافة إلى عوائد التشغيل في الشركات الأهلية غير العائلية قوية بصورة نسبية، ففي ما عدا المؤشر الخاص بمتوسط معدل دوران الأصول الخاص بعوائد التشغيل الذي يقل عن الشركات العائلية الحديثة (2) بنسبة طفيفة، تتصدر المؤشرات الأربعة الأخرى المرتبة الأولى، كما أنها أعلى بصورة كبيرة من الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة الأخرى، حيث يصل كل من متوسط معدل ضرائب الأصول، ومتوسط معدل ضرائب المبيعات، ومتوسط إنتاجية العمالة، بالإضافة إلى متوسط معدل ضريبة الأجور بها كل على حدة إلى 25.10%، و16.54%، و987 ألفًا و600 يوان، و9.11 ضعفًا، كما بلغ متوسط معدل دوران الأصول 1.62 ضعفًا. ويأتي أداء الشركات العائلية الحديثة (2) في المرتبة الثانية بعد الشركات الأهلية غير العائلية، فجميع مؤشراتها أفضل من الشركات العائلية الكلاسيكية والشركات العائلية الحديثة (1)، حيث يصل كل من متوسط معدل ضرائب الأصول، ومتوسط معدل ضرائب المبيعات، ومتوسط معدل دوران الأصول، ومتوسط إنتاجية العمالة، بالإضافة إلى متوسط معدل ضريبة الأجور

بهـا كل عـلـى حـدة إلى 14.57%، و8.99%، و1.62 ضعفًا، و559 ألفًـا و700 يـوان صينـي، و2.81 ضعفًـا. وهنـاك فـروق قليلـة بـين مـؤشرات الـشركات العائليـة الكلاسـيكية والـشركات العائليـة الحديثـة (1)، فالقـدرة عـلى تحقيـق الربحيـة وعوائـد التشـغيل في الـشركات العائليـة الكلاسـيكية أفضـل مـن الـشركات العائليـة الحديثـة (1)، وفيـما عـدا متوسـط معـدل دوران الأصـول الـذي يقـل بنسـبة طفيفـة عـما هـو عليـه في الـشركات العائليـة الحديثـة (1)، تتفـوق جميـع المـؤشرات الأخـرى في الـشركات العائليـة الكلاسـيكية عـلى مثيلاتهـا في الـشركات العائليـة الحديثـة (1)، حيـث يصـل كل مـن متوسـط معـدل ضرائـب الأصـول، ومتوسـط معـدل ضرائـب المبيعـات، ومتوسـط معـدل دوران الأصـول، ومتوسـط إنتاجيـة العمالـة، بالإضافـة إلى متوسـط معـدل ضريبـة الأجـور بالـشركات العائليـة الكلاسـيكية كل عـلى حـدة إلى 10.61%، و7.67%، و1.38 ضعفًـا، و492 ألفًـا و800 يـوان صينـي، و2.52 ضعفًـا، بينـما تصـل هـذه المعـدلات بالـشركات العائليـة الحديثـة (1) إلى 10.41%، و7.46%، و1.40 ضعفًـا، و492 ألفًـا و800 يـوان صينـي، و2.19 ضعفًـا.

جدول 8-5 مقارنة بين أداء الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة لعام 2006

أنواع الشركات الأهلية	القدرة على تحقيق الأرباح		عوائد التشغيل		
	متوسط معدل ضرائب الأصول (%)	متوسط معدل ضرائب المبيعات (%)	متوسط معدل دوران الأصول (%)	متوسط إنتاجية العمالة (يوان صيني)	متوسط معدل ضريبة الأجور (معدل)
شركات عائلية كلاسيكية	10.61	7.67	1.38	492 ألفًا و800	2.52
شركات عائلية حديثة (1)	10.41	7.46	1.40	488 ألفاً و700	2.19

شركات عائلية حديثة (2)	14.57	8.99	1.62	559 ألفاً و700	2.81
شركات غير عائلية	25.10	16.54	1.52	987 ألفاً و600	9.11

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 7002)

وعلى الرغم من أن البيانات توضح أن أداء الشركات غير العائلية بصفة عامة أفضل من الشركات العائلية، إلا أن هذا لا يعني أن الشركات العائلية لا بدَّ وأن تختار نموذج التشغيل غير العائلي، فربما تكون أفضلية الشركات الأهلية غير العائلية فقط في أن نطاق ومراحل تنميتها مناسب لها، إلا أن الغالبية العظمى من الشركات العائلية تتسم بحجمها الصغير، وقد لا يتناسب هذا مع نموذج التشغيل غير العائلي. ولمناقشة هذا الأمر، اخترنا الشركات التي تتسم بتماثل الحجم العام لأصولها من بين الأنواع المختلفة للشركات الأهلية، وقمنا بمقارنة قدراتها على تحقيق الربحية بالإضافة إلى عوائد تشغيلها مرة أخرى. ويصف جدول 5-9 أحوال مقارنة أداء الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة التي يزيد حجم أصولها العامة على 500 مليون. ومن جدولي 5-8 و5-9 يمكن أن نجد أنه في ما عدا متوسط معدل ضرائب الأصول للشركات الكلاسيكية العائلية الذي أصبح أقل بنسبة طفيفة مما هو عليه في الشركات العائلية الحديثة (1) بعد أن كان أعلى منه، لم تظهر تغيرات في العلاقة الترتيبية لأحجام ونطاقات جميع المؤشرات الأخرى، حتى أن التغيرات في حجم الفروق ذاته ليست كثيرة، فما زالت القدرات على تحقيق الأرباح بالإضافة إلى عوائد التشغيل للشركات غير العائلية بصفة عامة أعلى بكثير من الشركات ذات نماذج الحوكمة الأخرى، وتأتي الشركات العائلية الحديثة (2) في المرتبة الثانية، أما الشركات العائلية الكلاسيكية فما زالت أقوى بنسبة طفيفة من الشركات العائلية الحديثة (1). لذلك تتوافق نتائج جدول 5-9 مع مثيلاتها في جدول 5-8، ويوضح هذا أن حجم الأصول ليس العامل الرئيس الذي يؤثر على أداء الشركات ذات نماذج الحوكمة المختلفة.

جدول 9-5 مقارنة بين أداء الشركات الأهلية ذات نماذج الحوكمة المختلفة والمتساوية في حجم الأصول لعام 2006

أنواع الشركات الأهلية	القدرة على تحقيق الأرباح		عوائد التشغيل		
	متوسط معدل ضرائب الأصول (%)	متوسط معدل ضرائب المبيعات (%)	متوسط معدل دوران الأصول (معدل)	متوسط إنتاجية العمالة (يوان صيني)	متوسط معدل ضريبة الأجور (معدل)
شركات عائلية كلاسيكية	10.84	7.91	1.37	683 ألفًا و600	3.25
شركات عائلية حديثة (1)	11.24	7.00	1.61	649 ألفًا و900	2.42
شركات عائلية حديثة (2)	15.26	9.04	1.69	712 ألفًا و400	3.39
شركات غير عائلية	28.98	17.46	1.66	1 مليون و482 ألفًا و400	10.89

مصدر البيانات: (قاعدة بيانات الاستقصاءات حول القوة التنافسية للشركات الأهلية بمركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لعام 7002)

ثانيًا: تحليل انحدار أداء الشركات الأهلية ذات خصائص الحوكمة المختلفة:

ولمناقشة العلاقة بين خصائص الحوكمة المختلفة للشركات الأهلية وأداء الشركات بصورة أعمق، حاولنا تحليل الانحدار للعلاقة بين الاثنين من خلال نموذج الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى. وقد قمنا هنا بتحليلين لنموذج الانحدار، يتحقق التحليل الأول بصورة رئيسة من تأثير متغيرات خصائص الحوكمة في أداء شركات العينة بصفة عامة، والتحليل الآخر يتحقق بصورة رئيسة من تأثير خصائص حوكمة

الشركات الأهلية ذات أنواع الحوكمة المختلفة في أداء الشركات.

LOGGS=C+β1LOGGA+β1 LOGGE+D1+ D2+ D3+ D4+ D5+ D6+ε （1）

(1) التحليل العام ... أداء شركات العينة بصفة عامة وخصائص الحوكمة:

قـد اخترنـا لوغاريتـم قيمـة مبيعـات الـشركات كي تكـون متغـيراً مُفـسَّرًا (تابعًـا) يعـبر عـن أداء الـشركات، ولوغاريتـم إجـمالي قيمـة الأصـول للـشركات ولوغاريتـم عـدد الموظفـين والعـمال بالـشركات كي تكـون متغـيرات مفـسِّرة (مسـتقلة)، كـما يعـبر كل مـن هيـكل حقـوق الأسـهم، وأحـوال الهيـكل التنظيمـي، ووضـع مجلـس الإدارة، وتمليـك الموظفـين والعـمال للأسـهم، بالإضافـة إلى هويـة المديـر التنفيـذي، وأحـوال تـولي أفـراد العائلـة مناصـب الإدارة العليـا كل عـلى حـدة عـن خصائـص الحوكمـة المختلفـة للـشركات، وتـم تعيـين "المتغـير الوهمـي" مماثـلاً لهـم. وبنـاءً عليـه، يتخـذ نمـوذج الانحـدار الشـكل التـالي:

LOGGS=C+β1LOGGA+β1 LOGGE+D1+ D2+ D3+ D4+ D5+ D6+ε （1）

ويعـد LOGGS في هـذا النمـوذج لوغاريتـم قيمـة مبيعـات الـشركات، وLOGGA هـو لوغاريتـم إجـمالي قيمـة الأصـول، وLOGGE هـو لوغاريتـم عـدد الموظفـين والعـمال. وتشـير D1، و D2، و D3، و D4، و D5، و D6إلى المتغـير الوهمـي الـذي يعـبر عـن خصائـص الحوكمـة للـشركات. تعـبر D1 عـن هيـكل حقـوق الأسـهم، فـإذا كانـت الأسـهم التـي يمتلكهـا صاحـب الشركـة ذاتـه وأقربـاؤه المبـاشرون أكـبر مـن 50%، D1 تكـون 1، خـلاف ذلـك تكـون صفـرًا؛ وتعـبر D2 عـن وضـع الهيـكل التنظيمـي، فـإذا كان هنـاك مجلـس إدارة ومجلـس رقابـة في الوقـت نفسـه في الشركـة، D2 تكـون 1، خـلاف ذلـك تكـون صفـرًا؛ وتشـير D3 إلى وضـع مجلـس الإدارة، فـإذا كان مجلـس الإدارة يتكـون مـن أعضـاء مسـتقلين، ومديريـن رئيسـين، أو ممثلـين عـن الموظفـين والعـمال، D3 تسـاوي 1، خـلاف ذلـك تكـون صفـرًا؛ وتعـبر D4 عـن أوضـاع تمليـك الموظفـين والعـمال للأسـهم، فـإذا كانـت الشركـة تطبـق هـذا النظـام، D4 تكـون 1، خـلاف ذلـك تسـاوي صفـرًا؛ كـما تشـير D5 إلى هويـة المديـر التنفيـذي، فـإذا تـولى أكـبر المسـاهمين في الشركـة أو قريبـه المبـاشر هـذا المنصـب، D5

تكـون 1، خـلاف ذلـك تسـاوي صفـرًا؛ وتعـبر D6 عـن أحـوال تـولي أفـراد العائلـة مناصـب الإدارة العليـا، فـإذا كان معـدل تـولي أفـراد العائلـة لهـذا النـوع مـن المناصـب أكـبر مـن 30%، D6 تكون1، خـلاف ذلـك تكـون صفـرًا.

وقـد أجرينـا الانحـدار طبقًـا للنمـوذج السـابق، وباسـتخدام معادلـة طريقـة المربعـات الصغـرى (1)، وللإطـلاع عـلى نتائـج الانحـدار انظـر جـدول 10-5.

جدول 10-5 نتيجة تحليل أداء الشركات ذات خصائص الحوكمة المختلفة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

(العينة بالكامل)

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	إحصاءات t	احتمال مصاحب
C	1.220	0.169	7.223	0.000
LOGGA	0.443	0.056	7.859	0.000
LOGGE	0.306	0.066	4.631	0.000
D_1	0.062	0.072	0.862	0.389
D_2	0.023	0.062	0.369	0.712
D_3	0.117	0.062	1.974	0.056
D_4	0.166	0.076	2.172	0.030
D_5	0.049	0.069	0.713	0.476
D_6	-0.139	0.063	-2.193	0.029
معامل تحديد العينة R^2	0.374	معيار أكايكي للمعلومة		2.167
معامل تحديد العينة المُعدَّل	0.366	معيار شميتز للمعلومة		2.234
إحصاءات D.W	1.748	قيمة إحصاءات F		43.776

ومن خلال نتائج الانحدار، يمكن ملاحظة أن القيمة المطلقة لإحصاءات t الخاصة بالقيمة التقديرية لمعامل الحد الثابت C، والمتغير LOGGA، والمتغير LOGGE كبيرة نسبيًا، حيث يمكنها اجتياز اختبار القيمة الحرجة عند مستوى دلالي يصل إلى 1%. كما أن القيمة المطلقة لإحصاءات t الخاصة بالقيمة التقديرية لمعامل المتغير الوهمي D3، و D4، و D6 كبيرة أيضًا. حيث يمكنها اجتياز الاختبار عند مستوى دلالي يبلغ 5%، بينما نجد أن القيمة المطلقة لإحصاءات t الخاصة بالقيمة التقديرية لمعامل D1، و D2، و D5صغيرة نسبيًا، لذلك فإن نتائج اختبارها ليست ذات دلالة إحصائية، وقد أوضح الجزء السفلي من الجدول السابق بعض المعلومات الإحصائية المعنية. فتبين قيمة إحصاءات F أن الانحدار الخطي للمعادلة ذات دلالة إحصائية، ولا توجد مشكلة سوى في درجة تلاؤم المعادلة، فهي غير جيدة بالقدر الكافي، ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال معامل تحديد العينة (0.374)، ومعامل تحديد العينة المعدل (0.366) المنخفضين. وعلى الرغم من هذا، وفي ضوء الهدف من دراستنا، فإن نتائج الانحدار يمكن أن تبين بصورة أساسية تأثير خصائص الحوكمة في أداء الشركات. تعبر D3 عن أحوال تكوين مجلس الإدارة، و D4 عن وضع تمليك الموظفين والعمال للأسهم، فنجد أن معامليهما إيجابيان، بالإضافة إلى أن نتائج اختباراتهما ذات دلالة إحصائية، ما يبين أن الشركات التي يتكون مجلس إدارتها من الأعضاء المستقلين، أو المديرين الرئيسين، أو ممثلين عن العمال والموظفين هي شركات تتمتع بأداءٍ عالٍ، كما أن الشركات التي تطبق نظام تمليك الأسهم للموظفين والعمال تعد شركات ذات أداء عالٍ أيضًا. وتشير D6 إلى نسبة تولي أفراد الأسرة لمناصب الإدارة العليا، فنجد أن معاملها سلبي، بالإضافة إلى أن نتائج اختبارها ذات دلالة إحصائية، الأمر الذي يبين أن الشركات الأهلية التي تتجاوز فيها نسبة أفراد العائلة المسيطرين على مناصب الإدارة العليا 30% هي شركات تتمتع بأداءٍ منخفض. بالإضافة إلى ذلك، عندما لا تكون القيمة التقديرية لمعاملي المتغيرات الوهمية الأخرى ذات دلالة إحصائية، لا يكون هناك تأثير واضح في أداء الشركة من قبل كل من هيكل أسهم الشركة، ووجود مجلسي إدارة ورقابة في الوقت نفسه من عدمه بالشركة، بالإضافة إلى هوية المدير التنفيذي لهذه الشركة.

ويتضح أن الهيكل التأسيسي لمجلس الإدارة بالشركات التي تتضمن مجالس إدارتها الأعضاء المستقلين، أو المديرين الرئيسين، أو الممثلين عن الموظفين والعمال هو هيكل

معقـول إلى حـد مـا، وقلـما يتأثـر بالمصالـح الصرفـة للمسـاهمين عـلى مسـتوى صنـع القـرارات المعنيـة بتنميـة وتطويـر الـشركات، كـما يمكنـه تنسـيق مصالـح جميـع الأطـراف بصـورة أفضـل، الأمـر الـذي يصـب في صالـح رفـع أداء الـشركات. أمـا امتـلاك الموظفـين والعـمال للأسـهم بالشركـة، فهـو أمـر يمكنـه حـل مشـكلة آليـة الحوافـز بالشركـة بصـورة جيـدة، حيـث إنـه يجعـل الهـدف الوظيفـي للعـمال والموظفـين خاصـة الإداريـين وكبـار التقنيـين يتطابـق مـع التنميـة طويلـة الأجـل للشركـة، الأمـر الـذي يسـاعد في تعزيـز رفـع أداء الشركـة. أمـا زيـادة نسـبة مناصـب أفـراد العائلة في الإدارة العليـا يبـين زيـادة حجـم علاقـات الحوكمـة غـير الرسـمية في العمليـات التشـغيلية بالشركـة، الأمـر الـذي لا يفيـد في ضبـط وتنظيـم الأداء التشـغيلي للشركـة، ويعـوق رفـع أدائهـا. وفي مـا يتعلـق بهيـكل حقـوق الأسـهم بالـشركات، ليـس هنـاك سـوى مشـكلة توزيـع حقـوق الملكيـة، وحتـى لـو لم يتـم إجـراء أي توزيـع منطقـي وعقـلاني لسـلطات الإدارة التشـغيلية عـلى هـذا الأسـاس، فتأثـير هـذه المشـكلة في أداء الشركـة لـن يكـن ملحوظًـا، أمـا بالنسـبة لإعـداد المجلـس الرقـابي، يبـدو كـما لـو أنـه ليـس لـه ضرورة قصـوى بالنسـبة لتنميـة الـشركات، بينـما يتمتـع إعـداد وتكويـن مجلـس الإدارة بتأثـير غايـة في الأهميـة، وهـذا مـا يجعـل أداء الـشركات التـي تتكـون مـن مجلـس إدارة ومجلـس رقابـة في الوقـت نفسـه لا يتمتـع بارتفـاع ملحـوظ، عـلى الرغـم مـن تكامـل هيـكل الحوكمـة بهـذه الـشركات بصـورة نسـبية عـلى المسـتوى الشـكلي. أمـا تأثـير هويـة المديـر التنفيـذي للشركـة في رفـع أدائهـا، فهـو أمـر غـير ملحـوظ، وذلـك لأن عـددًا كبـيرًا مـن الـشركات ربمـا يطبـق الفصـل بـين حقـوق الملكيـة وحقـوق الإدارة والتشـغيل، أو قـد لا يطبـق هـذا الفصـل، الأمـر الـذي يجعـل تأثـير هويـة المديـر التنفيـذي في أداء الشركـة غـير ملحـوظ بدرجـة كبـيرة عـلى المسـتوى الإحصـائي، عنـد التحقـق الـصرف مـن هويـة المديـر التنفيـذي دون التفكـير في هيـكل حقـوق الأسـهم، إلا أن ارتباطًـا مـا بـين هيـكل حقـوق الأسـهم وهويـة المديـر التنفيـذي ربمـا يتمتـع بتأثـيرٍ ملحـوظٍ في أداء الـشركات عـلى المسـتوى الإحصـائي، وسـيتم تحليـل هـذا الأمـر في مـا يـلي.

(2) تحليل الأنواع... أداء الشركات ذات نماذج الحوكمة المختلفة وخصائص الحوكمة:

قـد اخترنـا كالعـادة لوغاريتـم قيمـة مبيعـات الـشركات كي يكـون متغـيرًا مُفـسِّرًا (تابعًـا) يعـبر عـن أداء الـشركات، ولوغاريتـم إجـمالي قيمـة الأصـول للـشركات ولوغاريتـم عـدد

الموظفـين والعـمال بالـشركات ليكـون متغـيراً مفـسِّرًا (مسـتقلًّا)، وسـيتم تعيـين نمـوذج حوكمـة الـشركات الأهليـة كمتغـير وهمـي. وبنـاءً عليـه، مـن الممكـن أن يتخـذ نمـوذج الانحـدار الشـكل التـالي:

$$LOGGS=C+\beta1LOGGA+\beta1\ LOGGE+E1+E2+E3+\varepsilon \quad (2)$$

ودلالـة LOGGS، وLOGGA، وLOGGE تمامًـا كـما في الدالـة (1). و Eiهـو المتغـير الوهمـي الـذي يعبر عـن نمـوذج حوكمـة الـشركات، فـإذا كانـت الشركـة مـن الـشركات العائليـة الكلاسـيكية، فـإن E1 يكـون 1، خـلاف ذلـك يكـون صفـرًا؛ وإذا كانـت الشركـة مـن الـشركات العائليـة الحديثـة (1)، فـإن E2 يكـون 1، خـلاف ذلـك يكـون صفـرًا؛ أمـا إذا كانـت الشركـة مـن الـشركات العائليـة الحديثـة (2)، فـإن E3 يكـون 1، وخـلاف ذلـك يكـون صفـرًا. وقـد أجرينـا الانحـدار طبقًـا للنمـوذج السـابق، وباسـتخدام معادلـة طريقـة المربعـات الصغـرى (2)، وللاطـلاع عـلى نتائـج الانحـدار انظـر جـدول 11-5.

جدول 11-5 نتيجة تحليل أداء الشركات ذات نماذج الحوكمة المختلفة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	إحصاءات t	احتمال مصاحب
C	1.401	0.168	8.347	0.000
LOGGA	0.466	0.055	8.411	0.000
LOGGE	0.328	0.066	4.980	0.000
E_1	-0.143	0.090	-1.588	0.113
E_2	-0.351	0.111	-3.163	0.002
E_3	-0.365	0.115	-3.166	0.002
معامل تحديد العينة R^2	0.373	معيار أكايكي للمعلومة		2.158
معامل تحديد العينة المُعدَّل	0.368	معيار شميتز للمعلومة		2.203
إحصاءات D.W	1.816	قيمة إحصاءات F		70.232

ومـن خـلال نتيجـة الانحـدار يمكـن ملاحظـة أن القيمـة المطلقـة لإحصـاءات t الخاصـة بالقيمـة التقديريـة لمعامـل الحـد الثابـت C، والمتغـير LOGGA، والمتغـير LOGGE كبـيرة نسـبيًّا، حيـث يمكنهـا اجتيـاز اختبـار القيمـة الحرجـة عنـد مسـتوى دلالي يصـل إلى 1%. كـما أن القيمـة المطلقـة لإحصـاءات t الخاصـة بالقيمـة التقديريـة لمعامـل المتغـير الوهمـي E2، و E3 كبـيرة أيضًـا، حيـث يمكنهـا اجتيـاز الاختبـار عنـد مسـتوى دلالي يبلـغ 5%، بينـما نجـد أن القيمـة المطلقـة لإحصـاءات t الخاصـة بالقيمـة التقديريـة لمعامـل E1 صغـيرة نسـبيًّا، حيـث يمكنهـا اجتيـاز الاختبـار عنـد مسـتوى دلالي يبلـغ 10%. وقـد أوضـح الجـزء السـفلي مـن الجـدول السـابق بعـض المعلومـات الإحصائيـة المعنيـة. فتبـين قيمـة إحصـاءات F أن الانحـدار الخطـي للمعادلـة ذات دلالـة إحصائيـة، ولا يوجـد مشـكلة سـوى في درجـة تـلاؤم المعادلـة، فهـي غـير جيـدة بالقـدر الـكافي، فمعامـل تحديـد العينـة عنـد 0.373، ومعامـل تحديـد العينـة المعـدل 0.368. ولكـن في الوقـت نفسـه، وفي ضـوء الهـدف مـن دراسـتنا، فـإن نتائـج الانحـدار يمكـن أن تبـين بصـورة أساسـية تأثـير نمـاذج الحوكمـة في أداء الـشركات.

يبـين ظهـور المتغـير الوهمـي الـذي يعـبر عـن الـشركات العائليـة الكلاسـيكية، والـشركات العائليـة الحديثـة (1)، والـشركات العائليـة الحديثـة (2) بالسـالب أن نمـاذج حوكمـة الـشركات العائليـة تعـاني مـن أداء منخفـض نسـبيًّا مقارنـةً بالـشركات غـير العائليـة، والقيمـة التقديريـة المطلقـة لمعامـل الـشركات العائليـة الحديثـة (2) مـن بينهـم أعـلى نسـبيًّا، وتـأتي الـشركات العائليـة الحديثـة (1) في المرتبـة الثانيـة في الأداء المنخفـض، أمـا نمـوذج الـشركات العائليـة الكلاسـيكية فتأثـيره في أداء الـشركات صغـير نسـبيًّا، ودلالتـه الإحصائيـة منخفضـة، مـا يبـين أن التأثـير السـلبي للـشركات العائليـة الكلاسـيكية في أداء الـشركات أصغـر مـن الـشركات العائليـة الحديثـة بنوعيهـا.

وجديـر بالذكـر -أيضًـا- أن نتائـج تحليـل الانحـدار هنا تبـدو ظاهريًّا غير متسـقة مـع نتائج جدول 8-5. فعـلى الرغـم مـن أن نتيجـة الأداء المرتفـع للـشركات غـير العائلية لم تتغير، إلا أن جـدول 8-5 قد بـين أن الـشركات العائليـة الحديثـة (1) تعاني من متوسـط أداء منخفض نسـبيًّا، تـأتي بعدها الشركات العائليـة الكلاسـيكية، بينـما يعلـو متوسـط الأداء في الـشركات العائليـة الحديثـة (2) عـن نوعـي الـشركات السـابقة، ولكـن ذكـر تحليـل الانحـدار أن التأثـير السـلبي للـشركات العائلية الكلاسـيكية في أداء الـشركات أقـل مـن الـشركات العائلية الحديثـة بنوعيها، كما أن التأثير السـلبي للـشركات العائلية

الحديثـة (1) أصغـر -أيضًـا- مـن تأثـير الـشركات العائليـة الحديثـة (2). ويرجـع بـروز هـذه الظاهرة إلى سـببين، أولهـما عـلى المسـتوى الإحصـائي، فـأداء الـشركات بجـدول 8-5 هـو قيمـة متوسـط الـشركات التابعـة لمختلـف الأنـواع، فمـن السـهل أن يتأثـر بعـدد الـشركات الكبـير أو الصغـير، أمـا تحليـل الانحـدار، فقـد تغلـب عـلى هـذه المشـكلة، حيـث اسـتطاع توضيـح العلاقـة بـين نمـاذج الحوكمـة وأداء الـشركات بصـورة جيـدة؛ والسـبب الآخـر هـو أن أداء الـشركات في جـدول 8-5 يتـم التعبـير عنـه باسـتخدام معـدل ضرائـب الأصـول، ومعـدل ضرائـب المبيعـات، بينـما تبنـى تحليـل الانحـدار إيـرادات المبيعـات للـشركات (فنتائـج تحليـل الانحـدار الـذي اسـتخدم معـدل ضرائـب الأصـول أو معـدل ضرائـب المبيعـات للتعبـير عـن أداء الـشركات باعتبـاره متغـيراً تابعًـا ليسـت ذات دلالـة إحصائيـة)، ويبـين هـذا أنـه عـلى الرغـم مـن إيـرادات المبيعـات المنخفضـة للـشركات العائليـة الحديثـة (2)، إلا أنـه مـا زال مـن الممكـن حصـول هـذه الـشركات عـلى معـدل ضريبـة أعـلى للأصـول والمبيعـات، بسـبب ارتفـاع مسـتوى الكثافـة التكنولوجيـة بهـا.

وقـد بينـت نتائـج تحليـل الانحـدار أن أداء الـشركات غـير العائليـة مـا زال أعـلى مـن الـشركات العائليـة، ويتوافـق هـذا الأمـر مـع التوقعـات التطبيقيـة للنـاس، فعـلى الرغـم مـن قـدرة الـشركات العائليـة باعتبارهـا نمـوذج حوكمـة بدائيًـا نوعًـا مـا عـلى التكيـف بصـورة جيدة مـع تنميـة الشركات في المراحـل الأوليـة لهـا، إلا أنهـا في النهايـة تعـاني مـن مشـاكل كثـيرة عـلى مسـتوى الحوكمـة، حيـث سـتحجب العشـوائية والتفـرد الـدور المهـم الـذي تلعبـه العلاقـات غير الرسـمية في حوكمـة الشركات مـن مزايـا تعزيـز الثقـة وتقليـل تكاليـف الفـرص، الأمـر الـذي يـؤدي إلى تفـوق أداء الـشركات غـير العائليـة عـلى الـشركات العائليـة.

(3) نتائج تحليل الانحدار:

مـــن خـــلال إجـــراء تحليـــل للعلاقـــة بـــين خصائـــص الحوكمـــة المختلفـــة وأداء الـــشركات، حصلنـا عـلى النتائـج التاليـة: ليـس هنـاك تأثـير ملحـوظ لهيـكل حقـوق الأسـهم، ووجـود مجلـسي إدارة ورقابـة في الوقـت نفسـه مـن عدمـه، بالإضافـة إلى هويـة المديـر التنفيـذي في أداء الـشركات، ولارتفـاع نسـبة أفـراد العائلـة في مناصـب الإدارة العليـا تأثـيره السـلبي عـلى أداء الـــشركات، أمـــا تكويـــن مجلـــس الإدارة مـــن الأعضـــاء المســـتقلين، أو المديريـــن الرئيســـين، أو الممثلـين عـن الموظفـين والعـمال، بالإضافـة إلى تطبيـق نظـام تمليـك الأسـهم للموظفـين

والعمال، فله تأثير فعال وإيجابي على أداء الشركات؛ وقد توصلنا لنتيجة أخرى من خلال تحليلنا في الوقت نفسه للعلاقة بين نماذج الحوكمة المختلفة وأداء الشركات، وهي: تتسم الشركات غير العائلية بأدائها المرتفع، تأتي بعدها الشركات العائلية الكلاسيكية، ثم الشركات العائلية الحديثة (1)، أما الشركات العائلية الحديثة (2) فتعاني من أداءٍ منخفضٍ، وفي ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج أنه على الرغم من أن هيكل حقوق الأسهم وهوية المدير التنفيذي ليسوا ذوي تأثير ملحوظ في أداء الشركات، إلا أن ترابطهما بأي شكل من الأشكال ما زال يتمتع بتأثيراتٍ بدرجاتٍ محددةٍ، أي أن نماذج الحوكمة التي تتسم بلامركزية حقوق الملكية، والفصل الملائم لحقوق الإدارة تتمتع بتأثيرات إيجابية في أداء الشركات، بينما لارتفاع نسبة أفراد العائلة في مناصب الإدارة العليا تأثير سلبي في أداء الشركات. وعلى الرغم من ذلك، فعادة ما يكون النموذج العائلي الكلاسيكي أفضل من النماذج العائلية الأخرى من حيث الأداء العالي للشركات التي تطبقه، ولكن هذه النتائج ليست مطلقة، فبالنسبة للشركات العائلية ذات الكثافة التكنولوجية، ربما تبنيها لنموذج حوكمة الشركات العائلية الحديثة (2) سيكون أفضل إلى حد ما، فعلى الرغم من حجم إيرادات مبيعاتها الصغير، إلا أنها قد تحصل على معدلات ضريبية أعلى على الأصول والمبيعات. والخلاصة أن أداء الشركات ذات نموذج الحوكمة غير العائلي ما زال الأفضل، يأتي بعده نموذج حوكمة الشركات العائلية الكلاسيكية، أما نموذج حوكمة الشركات العائلية الحديثة (2)، فهو الأنسب للشركات ذات الكثافة التكنولوجية، أما بالنسبة لنموذج حوكمة الشركات العائلية الحديثة (1) فهو الأضعف في ما بينهم.

ثالثًا: أداء الشركات الأهلية وهيكل الحوكمة:

في ضوء التحليلات السابقة، يمكن الانتباه إلى العلاقة المحددة التي تربط بشكل مباشر أو غير مباشر بين متغيرات الحوكمة الستة وأداء الشركات: فأداء الشركات الأهلية التي يتضمن مجلس إدارتها الأعضاء المستقلين، أو المديرين الرئيسين، أو الممثلين عن الموظفين والعمال، بالإضافة إلى الشركات الأهلية التي تطبق تمليك الأسهم للموظفين والعمال مرتفع نسبيًّا، أما الشركات الأهلية التي ترتفع بها نسبة أفراد العائلة في مناصب الإدارة العليا، فأداؤها منخفض إلى حد ما، وعلى الرغم من أن هيكل

حقـوق الأسـهم، وهويـة المديـر التنفيـذي ليـس لهـما علاقـة واضحـة بـأداء الشركـة، إلا أن ارتباطهـما بشـكل مـا لـه علاقـة واضحـة بنسـبة كبـيرة بـأداء الشركـة، والأمـر البـارز بصـورة كبـيرة هـو الأداء المرتفـع للـشركات غـير العائليـة، والأداء المنخفـض للـشركات العائليـة، خاصـة الـشركات العائليـة الحديثـة (1)، بالإضافـة إلى ذلـك، ليسـت هنـاك علاقـة واضحـة بـين وجـود مجلـسي إدارة ورقابـة في الوقـت نفسـه في الـشركات مـن عدمـه بـأداء الـشركات، بينـما يتمتـع وجـود مجلـس الإدارة بتأثـير إيجـابي في أداء الـشركات، وذلـك نظـرًا لارتفـاع أداء الـشركات التـي يتضمـن مجلـس إدارتهـا الأعضـاء المسـتقلين، أو المديريـن الرئيسـين، أو الممثلـين عـن الموظفـين والعـمال، لذلـك، تكويـن مجلـس إدارة أمـر ضروري في الـشركات، بينـما لا وضـوح لحتميـة تكويـن مجلـس رقابـة.

وفي ضـوء هـذه النتائـج، يمكـن اسـتيضاح مـا يـلي: أولًا: تتمتـع الـشركات غـير العائليـة بهيـكل حوكمـة متكامـل وعـصري، وأداؤهـا مـا زال هـو الأعـلى، لذلـك، فـإن اتجـاه تطـور الـشركات العائلية هـو التحـول إلى شركات غـير عائليـة، فنمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة في حاجة فعليـة إلى التحول إلى نمـوذج حوكمـة غـير عائـلي؛ ثانيًـا: مـا زال نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة الكلاسـيكية يتسـم بالفاعليـة، فيبـدو أنـه ليسـت هنـاك ضرورة لأن يتـم تـرك منصـب المديـر العـام في هـذا النـوع مـن الـشركات الـذي يحتـل فيـه أكـبر المسـاهمين مكانـة مسـيطرة بصـورة مطلقـة لشـخص آخـر ليـس مـن العائلـة، بينـما لا يجـب زيـادة نسـبة أفـراد العائلـة بصـورة مفرطـة في مناصـب الإدارة العليـا؛ ثالثًـا: الطابـع العائـلي في نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة الحديثـة (2) ضعيـف نسـبيًّا، كـما أن هنـاك لامركزيـة بصـورة محـددة في حقـوق الأسـهم، ولكـن ليـس هنـاك فصـل بـين حقـوق الملكيـة وحقـوق الإدارة، فـأدت اللامركزيـة النسـبية لحقـوق الأسـهم إلى ارتفـاع درجـة اهتـمام المسـاهمين الآخريـن بالشركـة، الأمـر الـذي أدى بـدوره بدرجـات محـددة إلى خسـارة الفاعليـة الإداريـة، مـا يؤثـر بصـورة سـلبية عـلى إيـرادات مبيعـات الشركـة، بينـما يصـب هـذا الاهتـمام في مصلحـة توفـير رسـوم التكاليـف، وعـلى العكـس ارتفعـت معـدلات ضريبـة الأصـول، والمبيعـات.

الفصل الثالث

هيكل حوكمة الشركات الأهلية: اختيار نموذجه ومساره

أولًا: المشكلات الخاصة بهيكل حوكمة الشركات الأهلية:

قد قمنا بتحليل الأوضاع الحالية لخصائص هيكل حوكمة الشركات الأهلية، كما حللنا تأثير الخصائص المختلفة للحوكمة في أداء الشركات، ومن خلال هذه التحليلات يمكن أن نلاحظ بعض المشكلات التي تواجهها الشركات الأهلية حاليًا.

(1) بروز ظاهرة تولي أفراد الأسرة لمناصب الإدارة العليا:

بينت نتائج دراساتنا أن الزيادة المفرطة لنسبة أفراد الأسرة بالإدارة العليا له تأثير سلبي في أداء الشركات، كما بينت بيانات جدول 5-5 أن عدد الشركات التي تجاوزت فيها نسبة أفراد العائلة في مناصب الإدارة العليا 30% تحتل 62.6% من إجمالي عينة الشركات، الأمر الذي يزيد من بروز هذه الظاهرة، فستؤثر هذه الزيادة المفرطة بصورة سلبية في أداء الشركات من ناحيتين: الأولى، الزيادة المفرطة لنسبة أفراد العائلة بالإدارة العليا سيقلل من نسبة الأفراد من خارج العائلة خاصة المديرين المهنيين في الإدارة العليا، ويضر هذا الأمر بإعداد واستقطاب الكفاءات عالية المستوى، كما يؤثر بصورة خطيرة في احتياطي الموارد البشرية بالشركة؛ والثانية، ستعمل هذه الزيادة المفرطة على ظهور انعدام التوازن بصورة خطيرة بين الحوكمة التعاقدية الرسمية القائمة على الثقة الاجتماعية وحوكمة العلاقات غير الرسمية القائمة على الثقة الخاصة (الثقة العائلية) في الشركات العائلية، وسيطرة حوكمة العلاقات غير الرسمية على الإدارة اليومية للشركات ستؤدي إلى ظهور فوضى إدارية بالشركات خلال التنمية والتوسع، الأمر الذي لا يساعد في التشغيل الفعال لهذه الشركات.

(2) قلة أعداد الشركات التي تطبق آلية الحوافز القائمة على تمليك الأسهم للموظفين والعمال:

بينـت التحليـلات التـي قمنـا بهـا -أيضًـا- أن تمليـك الأسـهم للموظفـين والعـمال يتمتـع بتأثـير إيجـابي كبـير في أداء الـشركات، ولكـن، أوضحـت بيانـات جـدول 6-5 أن عـدد الـشركات التـي تقـوم بتطبيـق هـذه الآليـة في عـام 2006 تحتـل 18.1% فقـط مـن شركات العينـة، وهـذه النسـبة منخفضـة للغايـة. فتسـاعد هـذه الآليـة في تحفيـز همـة وحماسـة المديريـن والكـوادر التكنولوجيـة، كـما أنهـا تحافـظ عـلى اتسـاق أهـداف العمـل وأهـداف الـشركات، وتصـب -أيضًـا- في مصلحـة التنميـة طويلـة الأجـل للـشركات، وتعكـس قلـة عـدد الـشركات الأهليـة التـي تطبـق هـذه الآليـة بدرجـاتٍ محـددةٍ فرديـة وجمـود هيـكل الأسـهم بالـشركات الأهليـة في الصـين، كـما تعـوق تحسـين هيـكل حوكمـة هـذه الـشركات، ورفـع أدائهـا.

(3) الهيكل التأسيسي لمجلس الإدارة ما زال يحتاج إلى مزيد من التحسين:

بينـت دراسـاتنا أن وجـود الأعضـاء المسـتقلين أو المديريـن الرئيسـين، أو الممثلـين عـن العـمال والموظفـين في مجلـس الإدارة لـه تأثـير إيجـابي كبـير في أداء الـشركات، بينـما أوضـح جـدول 3-5، أن مشـاركة المديريـن في مجلـس الإدارة أمـر واسـع الانتشـار نسـبيًّا في الـشركات الأهليـة التـي تتضمـن مجالـس إدارة، بينـما هنـاك عـدد قليـل مـن مجالـس الإدارة التـي تتضمـن الممثلـين عـن الموظفـين والعـمال أو الأعضـاء المسـتقلين، ولا يفيـد هـذا الأمـر في تحسـين هيـكل مجلـس الإدارة، كـما لا يسـاعد مجلـس الإدارة في إصـداره للقـرارات الصائبـة المعنيـة بتـوازن مصالـح جميـع الأطـراف، والتنميـة طويلـة الأجـل للـشركات.

(4) الزيادة المفرطة لنسبة الشركات العائلية بأنواعها المختلفة في هيكل الشركات الأهلية:

بينـت دراسـاتنا أن أداء الـشركات غـير العائليـة أعـلى مـن الـشركات العائليـة، وعـلى الرغـم مـن تمتـع الـشركات العائليـة بمزايـا في بعـض الجوانـب، إلا أن إضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق الملكيـة وإضفـاء المهنيـة عـلى حقـوق الإدارة بصـورة تدريجيـة مـا زال يعـد هـدف التنميـة طويلـة الأجـل للـشركات العائليـة. ويوضـح جـدول 7-5 أن عـدد الـشركات غـير

العائليـة في عينـة الـشركات الأهليـة لعـام 2006 يحتـل 12.6% فقـط مـن إجـمالي شركات العينـة، بينـما وصلـت نسـبة الـشركات العائليـة بأنواعهـا المختلفـة إلى 87.4%، وزيـادة نسـبة الـشركات العائليـة بأنواعهـا المختلفـة بصـورة مفرطـة لا يسـاعد في رفـع الجـودة الكليـة والأداء التشـغيلي للاقتصـاد الوطنـي بالصـين.

ثانيًا: اختيار نموذج حوكمة الشركات الأهلية:

عـلى الرغـم مـن وجـود العديـد مـن المشـكلات في هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة، إلا أن مشـكلة نمـوذج حوكمـة الـشركات مـا زالـت تعـد أكـثر المشـكلات الجديـرة بالاهتـمام خـلال التنميـة السـليمة طويلـة المـدى للـشركات الأهليـة، لذلـك، نركـز هنـا بصـورة أساسـية عـلى مناقشـة مشـكلة اختيـار نمـوذج الحوكمـة الهـدف للـشركات الأهليـة.

وطبقًـا لتحليـلات النـص السـابق، لاحظنـا أن أداء الـشركات ذات نظـام المسـاهمة الحديـث مـا زال أعـلى مـن تلـك الـشركات العائليـة، ولكـن، تتمتـع الـشركات العائليـة الكلاسـيكية وسـط الأنـواع المختلفـة مـن الـشركات العائليـة -أيضًـا- بمزايـا محـددة، بينـما هنـاك فقـط بعـض الـشركات العائليـة التـي لا يتسـم نمـوذج حوكمتهـا بالفاعليـة الكافيـة، خـلال مراحـل الانتقـال مـن النمـوذج العائـلي الكلاسـيكي إلى الـشركات ذات نظـام المسـاهمة الحديـث. وفي ضـوء هـذا الأمـر، يمكننـا التوصـل إلى مبـادئ اختيـار نمـوذج هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة في المرحلـة الحاليـة. المبـدأ الأول: مـا زال نمـوذج حوكمـة الـشركات غـير العائليـة ذا نظـام الـشركات المسـاهمة الحديثـة الـذي يتسـم بلامركزيـة حقـوق الأسـهم، والفصـل بـين حقـوق الملكيـة والإدارة الأكـثر فاعليـةً، كـما لا يـزال نمـوذج هيـكل الحوكمـة غـير العائليـة ذا نظـام الـشركات المسـاهمة الحديثـة يعتـبر الهـدف الأمثـل لنمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة؛ المبـدأ الثـاني: يجـب إعطـاء أولويـة التنفيـذ للنمـوذج العائـلي الكلاسـيكي، في ظـل عـدم القـدرة عـلى تطبيـق نظـام الـشركات المسـاهمة الحديثـة بصـورة شـاملة، وتجنـب تنفيـذ الفصـل بـين الحقـوق الملكيـة والإداريـة بصفـة شـكلية في ظـل سـيطرة أحـد المسـاهمين؛ المبـدأ الثالـث: سـيتم تحمـل الخسـائر في الأداء بدرجـة مـا بصـورة اضطراريـة، عنـد الحاجـة إلى فصـل حقـوق الملكيـة دون تطبيـق الفصـل بـين حقـوق الملكيـة والإدارة في ظـل ضغوطـات توسـيع حجـم الأصـول، والأسـهم الماليـة، لذلـك يجـب خلـق الظـروف المواتيـة لـلإسراع في تطبيـق الفصـل بـين حقـوق الملكيـة والإدارة، ودفـع التحـول إلى نظـام الـشركات الحديثـة

ذات المعايير والضوابط.

وعلى الرغم من توصلنا إلى المبادئ السابقة، إلا أنه جدير بالذكر أن هناك نوعًا آخر من الشركات العائلية المهمة لم يتم إيضاحه بصورة كافية والتحقق منه بصورة عميقة هنا، أي الشركات الأهلية التي يحتل فيها أفراد العائلة (ممن لا يتمتعون بعلاقة قرابة مباشرة) مكانة مسيطرة (مطلقة أو نسبية) في إجمالي الأسهم بينما تطبق بصورة جيدة الفصل بين حقوق الملكية والإدارة. تتبع الشركات الأهلية التي يسيطر فيها أفراد الأسرة على الأسهم بصورة نسبية طبقًا لتحليلنا الشركات غير العائلية ذات نظام شركات المساهمة الحديثة، بينما تُعرف هذه الشركات على المستوى الدولي عند بروز مزايا سيطرة أفراد العائلة النسبي فيها على الأسهم وكثرة هؤلاء الأفراد، بالشركات العائلية، وهذا النوع من الشركات الأهلية يتمتع شكليًّا بجميع السمات الخاصة بنظام الشركات المساهمة الحديثة، وفي الوقت نفسه، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين أفراد العائلة، فمن السهل أن يتضامنوا على مستوى بعض المشكلات الكبيرة لتقييد سلوكيات أكبر المساهمين، الأمر الذي يساعد في حماية عدد كبير من مصالح صغار المساهمين ورفع أداء الشركة، وحتى أن هذا النوع من الشركات ربما يقدم أداءً أفضل من الشركات ذات نظام المساهمة الحديث المعياري. وعند احتلال أفراد العائلة لمكانة مسيطرة في أسهم الشركة، يشهد الوضع تعقيدًا بصورة نسبية، فإذا احتل أكبر المساهمين وأقرباؤه المباشرون في هذا النوع من الشركات مكانة مطلقة في إجمالي الأسهم، سيتبع هذا النوع طبقًا لتحليلنا الشركات العائلية الحديثة (1)، ما يجعله يتمتع بتأثير سلبي في أداء الشركات، ولكن إذا احتل أكبر المساهمين وأقرباؤه المباشرون في هذا النوع مكانة نسبية في إجمالي الأسهم، سيتبع هذا النوع طبقًا لتحليلنا الشركات غير العائلية ذات نظام المساهمة الحديث، وإذا اختار أفراد العائلة الآخرون بصورة كبيرة التضامن مع صغار المساهمين الآخرين بالشركة وتقييد سلوكيات أكبر المساهمين وأقربائه المباشرين، سيكون هذا النوع فعالًا، بينما إذا اختاروا التضامن مع أكبر المساهمين وأقربائه المباشرين في تدبر الأمور، سيكون هذا النوع ذا فاعلية منخفضة، لذلك، فإن تأثير هذا النوع من نموذج حوكمة الشركات العائلية في أداء الشركات ليس مؤكدًا، من ثم لا يجب أن يُعتبر الهدف النهائي لاختيار نموذج الحوكمة، بينما من الممكن أن يعتبر هدفًا مرحليًّا لتطور هذا النموذج.

يبين تحليلنا هنا بصورة كبيرة أن نظام الشركات المساهمة الحديثة هو نموذج الحوكمة الأكثر فاعلية، ولكن، لا يعني أبدًا أن جميع الشركات الأهلية ينبغي أن تطبق هذا النظام، ففي الواقع، ما زالت الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة تعد لفترة من الوقت الكيانات الرئيسة لهذا النوع من الشركات، لذلك، يختار نطاق هذه الشركات وقطاعاتها تبني نموذج الحوكمة العائلية الأنسب لها، خاصة النموذج العائلي الكلاسيكي، من أجل إطلاق العنان بصورة تامة لمزايا هذا النموذج. وجدير بالنقاش أيضًا، رغبة بعض الشركات ذات النطاق الكبير في التطبيق الشامل من عدمه لنموذج حوكمة الشركات الحديثة الذي يتسم بالفصل التام بين حقوق الملكية والإدارة، على سبيل المثال، الصراع بين أكبر المساهمين وأفراد الإدارة العليا المهنيين على حقوق الإدارة والتحكم في "غوم للأجهزة الكهربائية"، ما يوضح أن نظام الشركات الحديثة الذي يتسم بالفصل التام بين حقوق الملكية والإدارة قد تكتنفه مشكلات كبرى في بعض الظروف الخاصة، حتى قد يؤدي إلى انشقاق الشركة وجعلها غير صالحة للعمل. ويبين كل هذا أن الأنسب للشركات ذات الإدارة العائلية هو الإدارة الفعالة ذات السمات الخاصة، فحتى بعد وصول الشركات إلى نطاق محدد، إلا أنه ينبغي أن يكون تحديد عصرنة هيكل حوكمة هذه الشركات على أساس هيكل الشركة وبيئة حوكمتها، خاصة عندما تكون حوكمتها الداخلية فعالة بينما تعاني الشركة من تدهور بيئتها الخارجية، عندها يواجه تحسين هيكل حوكمة الشركات تحديات كبيرة، ويحتاج بصورة كبيرة إلى إعادة الهيكلة من أجل التكيف مع الظروف الآخذة في التغير. لذلك، ينبغي أن ترتكز مزايا وعيوب هيكل حوكمة الشركات الأهلية على فاعلية وكفاءة الشركات، ولا يجب اتخاذ تحديث الشركات من عدمه معيارًا للحكم.

ولكن، ما زال نظام الشركات المساهمة الحديثة -بصفة عامة- يعد نموذج الحوكمة الهدف الأكثر فاعلية، حيث ينبغي المضي قدمًا في خلق الظروف لتأسيس هذا النظام بشكل شامل، والشركات ذات نظام المساهمة الحديث التي تتمتع بخصائص عائلية واضحة قد تكون عالية الكفاءة والفاعلية، وأحيانًا يُطلق على الشركات التي تتمتع بهذه الخصائص الشركات العائلية، وهي المفضلة عند تحويل الشركات الأهلية لهيكل حوكمتها، فربما تكون هدفًا تختاره بعض الشركات الأهلية لنموذج الحوكمة بها. وفي الوقت نفسه، تهتم الشركات الأهلية -أيضًا- بمشكلات الحوكمة الأخرى، في إطار

الخيـار الملائـم للنمـوذج الخـاص بهيـكل الحوكمـة، مثـل تطبيـق نظـام تمليـك الأسـهم للعـمال والموظفـين، وتحسـين تأسـيس مجلـس الإدارة، بالإضافـة إلى تجنـب الزيـادة المفرطـة لأعـداد أفـراد الأسرة في مناصـب الإدارة العليـا.

ثالثًا: اختيار المسار الخاص بتحويل نموذج حوكمة الشركات:

ظهـرت الـشركات الأهليـة في البدايـة بصـورة كبـيرة في شـكل شركات عائليـة، وهنـاك سـمتان أساسـيتان لهـذا النـوع مـن الـشركات: أولهـما: تمتلـك الـشركات العائليـة حقـوق الأسـهم كلهـا أو الرئيسـة منهـا، كـما تتمتـع الأسرة أو العائلـة بصـورة رئيسـة بحقـوق الملكيـة في هـذه الـشركات؛ ثانيهـما: تعـد الـشركات العائليـة شركات تسـيطر فيهـا العائلـة الواحـدة أو عـدد مـن العائـلات التـي تتمتـع بعلاقـات وثيقـة عـلى حقـوق إدارة هـذه الـشركات بصـورة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة، وتعـد الملكيـة والسـيطرة العائليـة خصائـص أساسـية للـشركات العائليـة. وطبقًـا للنمـط ثـلاثي الأبعـاد الخـاص بتنميـة الـشركات العائليـة الـذي طرحـه غيـل شـيك في (ازدهـار الـشركات العائليـة)، عـادة مـا يمـر هـذا النـوع مـن الـشركات بثـلاث مراحـل: فـترة التأسـيس، وفـترة النمـو، وفـترة النضـوج، وتمـر حقـوق الملكيـة بصـورة ممثالـة -أيضًـا- بثـلاث مراحـل: مـن سـيطرة شـخص واحـد أو زوج وزوجتـه، إلى سـيطرة الأخـوات، ثـم إلى سـيطرة أبنـاء الأعـمام والأخـوال، لذلـك تمـر حقـوق الإدارة -أيضًـا- بثـلاث مراحـل: مـن إدارة مؤسـس الشركـة، إلى دخـول الأبنـاء والبنـات، والعمـل الجماعـي للآبـاء والأبنـاء، ثـم إلى انتقـال سـلطات الإدارة بـين الأجيـال، وهكـذا تطـورت الـشركات العائليـة مـن شركات عائليـة بدائيـة إلى شركات عائليـة ذات علاقـات وثيقـة، ثـم إلى شركات عائليـة ذات علاقـات قرابـة بعيـدة نسـبيًّا، لتصـل تدريجيًّـا في النهايـة إلى شركات ذات طابـع اشـتراكي. ويتوافـق هـذا المسـار مـن التطـور للـشركات العائليـة مـع ضوابـط التطـور والتنميـة الداخليـة الخاصـة بهـا، ودائمًـا مـا تعـد الـشركات التـي تسـتطيع اسـتكمال هـذا التطـور حتـى نهايتـه شركات ناجحـةً.

وفي ضـوء نظريـة المراحـل الثـلاث للتطـور الطبيعـي للـشركات العائليـة بالإضافـة إلى تحليلنـا السـابق، مـا زال نمـوذج الـشركات ذات نظـام المسـاهمة الحديـث يعتـبر الاتجـاه النهـائي لتحـول نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة، وتعتـبر مراحـل هـذا التحـول مراحـل تحـول اشـتراكي تدريجـي أيضًـا، ودائمًـا مـا يتضمـن ثلاثـة جوانـب: إضفـاء الطابـع

الاشـتراكي عـلى حقـوق الملكيـة، وحقـوق الإدارة والسـيطرة، وإضفـاء الطابـع التعاقـدي عـلى ثقافـة الـشركات. وفي الواقـع، للهيـكل التنظيمـي انعـكاس كبـير في حقـوق الملكيـة، وحقـوق الإدارة، وثقافـة الـشركات، لذلـك، يعتـبر وضـع الضوابـط والمعايـير لهـذا الهيـكل أمـرًا يحتـاج إلى دفـعٍ إيجـابيٍّ خـلال تحـول الـشركات العائليـة.

(1) إضفاء الطابع الاشتراكي على حقوق الملكية:

يعـد هيـكل حقـوق الملكيـة العنـصر الرئيـس لتحديـد نمـوذج الحوكمـة المناسـب الـذي تتبنـاه الـشركات، والدفـع التدريجـي لإضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق الملكيـة يعتـبر شرطًـا ضروريًّـا لتأسـيس نمـوذج حوكمـة الـشركات ذات نظـام المسـاهمة الحديـث. فبالنسـبة للشركـة العائليـة، يعتـبر دفـع النظـام الرسـمي بهـا تدريجيًّـا ليصبـح آليـة رئيسـة لـلإدارة اليوميـة فيهـا، مـن خـلال إضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق ملكيتهـا، بالإضافـة إلى تقليـل وحتـى القضـاء على تأثـير النظام غـير الرسـمي مـن علاقـات القرابـة والعواطـف في تشـغيل الشركـة، وذلـك خـلال التوسـع التدريجـي في نطاقهـا، والتعقـد المتزايـد لبيئـة أسـواقها، والزيـادة اليوميـة لتدابـير وصعوبـة إدارتهـا، والزيـادة الحـادة في حاجتهـا إلى التمويـل يعتـبر أمـرًا ضروريًّـا غايـة في الأهميـة. وهنـاك طرق متعـددة لإضفاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق الملكيـة: أولًا: مـن خـلال آليـة التطـور الـذاتي، أي أن الجيـل الأول يؤسـس الإدارة ويمتلـك حصصًـا كبـيرة مـن الأسـهم، والجيـل الثـاني، يمتلـك عـددًا كبـيرا منـه أسـهم بالشركـة، الأمـر الـذي يـؤدي إلى توزيـع حقـوق الأسـهم عـلى أفـراد العائلـة، أمـا الجيـل الثالـث، فتتباعـد علاقـات القرابـة بـين أبنائـه في الشركـة، مـا يعمـل عـلى توزيـع الأسـهم بصـورة أكـبر، وهكذا فـإن الدفـع التدريجـي لهيـكل حقـوق الملكيـة بالـشركات العائليـة نحـو التحـول إلى هيـكل يتسـم بالمسـاهمة المشـتركة لأفـراد العائلـة ذوي علاقـات القرابـة البعيـدة، بالإضافـة إلى الزيـادة التدريجيـة لمعـدلات الأسـهم التـي يمتلكهـا أفـراد المجتمـع كلاهـما يقلـلان مـن حقـوق الملكيـة لأفـراد العائلـة، مـا يجعلهـم في النهايـة يفقـدون مكانتهـم المطلقـة وحتـى النسـبية في السـيطرة عـلى الأسـهم. ثانيًـا: مـن خـلال اسـتقطاب المسـتثمرين والكيانـات التعاونيـة الاسـتراتيجية بصـورة واعيـة، أي اختيـار الـشركات العائليـة لـشركات المنبـع والمصـب أو الـشركات المعنيـة لإقامـة التعـاون معهـا، طبقًـا لاحتياجـات التغـير والتطـور في بيئـة التنميـة المسـتقبلية لتلـك الـشركات، مـن ثـم يمكـن التحـول إلى سـيطرة عائليـة نسـبية تدريجيًّـا، مـن خـلال تبـادل ملكيـة الأسـهم، وجـذب الاسـتثمار في الأسـهم،

الأمـر الـذي يـؤدي إلى تقليـل تركيـز حقـوق الأسـهم بصـورة مفرطـة في الـشركات العائليـة؛ ثالثًـا: مـن خـلال حافـز ملكيـة الأسـهم والمشـاركة الإداريـة، يمكـن تقليـل نسـبة ملكيـة الأسـهم العائليـة تدريجيًّـا، وزيـادة معـدلات الأسـهم التـي يمتلكهـا الموظفـون والعـمال في الإدارة والأقسـام التقنيـة، مـا يدفـع تحـول الشركـة مـن نمـوذج الملكيـة العائليـة إلى نمـوذج الملكيـة الإداريـة، ويعمـل عـلى شـحذ همـم الموظفـين المهمـين في الإدارة والأقسـام التكنولوجيـة، الأمـر الـذي يضمـن الحيويـة والنشـاط وروح التقـدم المسـتمر للشركـة؛ رابعًـا: مـن خـلال الإدراج العلنـي في سـوق الأوراق الماليـة، فـإذا لم يسـاعد الطـرح العـام الأول (IPO) للـشركات في التوزيـع المعتـدل لأسـهم أفـراد العائلـة، مـن الممكـن تقليـل حقـوق الأسـهم العائليـة تدريجيًّـا مـن خـلال التمويـل أو الاكتتـاب الخـاص. والطـرق الأربـع السـابقة هـي سـبل إضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق الملكيـة في الـشركات العائليـة، إلا أن الـشركات العائليـة غالبًـا مـا تحـب اسـتخدام الطريقـة الأولى "التطـور الـذاتي"، بينـما دائمًـا مـا يميـل اسـتخدام الطـرق الأخـرى لتوزيـع حقـوق الأسـهم إلى المكانـة المطلقـة والنسـبية في سـيطرة الـشركات العائليـة عـلى الأسـهم، وقلـما ترغـب هـذه الـشركات في فقـد حقـوق أسـهمها. ولكـن، عـلى كل حـال، فـإن الطـرق السـابقة هـي الطـرق التـي يمكـن أن تختـار منهـا الـشركات العائليـة لإضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق الملكيـة بهـا، ومـن الممكـن -أيضًـا- أن تختـار عـددًا مـن الطـرق في الوقـت نفسـه.

(2) إضفاء الطابع المهني على المديرين:

يعـد إضفـاء الطابـع المهنـي عـلى المديريـن أحـد الخيـارات المهمـة التـي تسـتطيع الـشركات العائليـة تحسـين نمـوذج حوكمتهـا عـن طريقـه، أي أنهـا تقـوم باسـتقطاب أو إعـداد مديريـن مهنيـين محترفـين. وقـد حـاول عـدد كبـير مـن الـشركات العائليـة بالصـين اسـتقطاب مديريـن مهنيـين خارجيـين، ولكنهـم فشـلوا في أغلـب الظـروف. يرجـع السـبب وراء ذلـك إلى أن حقـوق الأسـهم بالـشركات العائليـة تتسـم بمركزيتهـا الشـديدة، كـما تلعـب آليـات الحوكمـة غـير الرسـمية دورًا غايـة في الأهميـة في عمليـات الإدارة اليوميـة بهـا، مـا شـكل تربـة غـير خصبـة لاسـتقدام مديريـن مهنيـين، الأمـر الـذي أدى إلى فشـل هـذه التجربـة في النهايـة. ويعـد دفـع إضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى حقـوق الأسـهم شرطًـا لتحقيـق الطابـع المهنـي للمديريـن بصـورة حقيقيـة في الـشركات العائليـة، أي أن عمليـة إضفـاء الطابـع الاشـتراكي مـا زالـت غـير كافيـة لتخفيـض مركزيـة حقـوق الأسـهم العائليـة، إلا أن زيـادة قـوة الرقابـة الخارجيـة في

نهاية المطاف ستساعد في تقليل أو حتى القضاء على التأثيرات الخاصة بآليات الحوكمة غير الرسمية للشركات. وتطبيق الطابع المهني للمديرين يحتاج -أيضًا- إلى لامركزية كافية من قبل أصحاب الشركات، فعليهم التخلي عن نموذج الإدارة القديم القائم على الرأي الفردي، بالإضافة إلى تطبيق نظام تمليك الأسهم للموظفين إذا لزم الأمر، وذلك من أجل تحفيز المديرين المهنيين على بذل مزيد من الجهد لتنمية وتطوير الشركة. ولتقليل الفشل الذي ربما يحدث على أثر سوء فهم المديرين المهنيين للأوضاع الفعلية الخاصة بتشغيل الشركة، من الممكن أن تقوم الشركات العائلية بتوسيع جهودها في إعداد المديرين المهنيين داخل الشركة، كما أنها قد توظف كفاءات تتسم بالإمكانات المطلوبة لترتيب مختلف الأعمال بصورة واعية، وتقديم الدورات التدريبية اللازمة، وتسريع الترقيات، من أجل إعداد مديرين مهنيين يتمتعون بالإمكانات المطلوبة وعلى دراية كبيرة بأوضاع الشركة. وجدير بالذكر أيضًا، أن هناك مغزى آخر لإضفاء الطابع المهني على المديرين، وهو تجنب ممارسة المحاباة والمحسوبية عند توظيف العاملين في الإدارة، وإنشاء آليات سلسة وسليمة لإعداد ونضج الكفاءات، الأمر الذي يؤدي إلى إطلاق العنان بأقصى درجة لحماسة وإبداع الموظفين والعمال بالشركات.

(3) إضفاء الطابع التعاقدي على ثقافة الشركات:

يشير انعدام التعاقد في ثقافة الشركات إلى الطابع العشوائي في اتخاذ القرارات، وتغليب المشاعر في الإدارة والذي يظهر على أثر عواطف ومشاعر القرابة، الأمر الذي يضر بصورة كبيرة بالشركات العائلية خلال تطورها إلى مستوى محدد. ويعد تحقيق الطابع التعاقدي في ثقافة الشركات العائلية بلا شك عنصرًا مهمًّا للغاية، خلال مراحل دفع هذه الشركات نحو التحول إلى نموذج حوكمة ذات مستوى أعلى وأكثر فاعلية. وقد يتبنى تحقيق هذا الطابع طرقًا عديدة منها توزيع حقوق الأسهم، وتقليل أفراد العائلة في مجلسي الإدارة والرقابة، بالإضافة إلى تقليل أعدادهم في مناصب الإدارة العليا، وفي الوقت نفسه، لا بدَّ من تحديد الوظائف والمسؤوليات الخاصة بكل موظف بالشركة، إلى جانب وضع آليات تشغيل الشركة، وعمليات الإدارة اليومية بصورة صارمة من خلال تصميم القواعد واللوائح، كما يجب إنذار الموظفين والعمال وأفراد العائلة -أيضًا- من خلال العقاب القاسي الذي تتخذه الشركة خلال تعاملها مع الموظفين والعمال الذين يخالفون القواعد واللوائح خاصة أفراد العائلة، للوصول في النهاية إلى ضبط وتنظيم

ثقافة تشغيل الشركة، الأمر الذي يعمل بدوره على مواكبة بيئة الأسواق وعمليات الإدارة التي تشهد تعقيدًا تدريجيًا.

(4) وضع القواعد للهيكل التنظيمي:

يعتبر وضع القواعد للهيكل التنظيمي ضمانًا مهمًّا يساعد المديرين المهنيين في إطلاق العنان بصورة تامة لأدوارهم الذاتية، كما أنه يفيد في إضفاء الطابع التعاقدي على ثقافة ومفاهيم تشغيل الشركات، ويعتبر نتيجةً حتميةً للطابع الاشتراكي لحقوق الملكية. ويتضمن الهيكل التنظيمي المعياري للشركات الأهلية اتحاد المساهمين، ومجلس الإدارة، ومجلس الرقابة، بالإضافة إلى رابطة ممثلي الموظفين والعمال. وخلال مراحل وضع القواعد للهيكل التنظيمي، يلعب كل من اختيار أفراد مجلس الإدارة ووضع آليات صنع القرار على وجه الخصوص دورًا غاية في الأهمية. فلا بدَّ من تجنب الزيادة المفرطة لأفراد العائلة في عضوية مجلس الإدارة، كما ينبغي تقييد دور عدد الأسهم في التصويت على قرارات الشركة بصورة ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز حقوق تصويت أعضاء مجلس الإدارة على صنع القرارات، وتقليل تأثير المصالح العائلية السلبي على الشركات. أما اتحاد المساهمين، فعليه زيادة الفرص لمشاركة صغار المساهمين بصورة رئيسة، والسماح لهم بتفويض مساهمين آخرين للتمتع بحقوق التصويت، وذلك لزيادة وضمان حقوق التصويت لصغار المساهمين بدرجة قصوى. كما أن إطلاق العنان بصورة تامة لدور رابطة ممثلي العمال والموظفين يجعل هذه الرابطة تتمتع بحق النقض بدرجةٍ محددةٍ في القرارات المعنية بالحقوق والمصالح الذاتية للموظفين والعمال أنفسهم، ما يمنحهم حق التعبير بصورة محددة خلال صنع القرارات الكبرى بالشركة. وبصفة عامة، فإن التقييد المعتدل لحقوق أفراد العائلة في الهيكل التنظيمي، وزيادة حقوق أصحاب المصلحة الآخرين بصورة ملائمة، بالإضافة إلى زيادة الضمانات من خلال الأنظمة واللوائح هي أحد مبادئ وضع القواعد لهذا الهيكل.

رابعًا: العوامل الرئيسة التي تقيد تحويل هيكل حوكمة الشركات الأهلية:

على الرغم من أن هيكل حوكمة الشركات الأهلية يحتاج إلى المضي قدمًا في تحسينه أو تحويله، إلا أن الشركات الأهلية ذاتها ما زالت تواجه عددًا كبيرًا من المشكلات القوية، بعض هذه المشكلات ذاتية ومتأصلة بالشركات الأهلية، وبعضها الآخر ناتج عن

البيئـة والمنـاخ الخارجـي. وتتضمـن المشـكلات الذاتيـة كلًا مـن مفاهيـم الحوكمـة العائليـة، ومجموعـات المصالـح غـير الرسـمية، وانعـدام الطابـع التعاقـدي في ثقافـة الـشركات، أما مشـكلات البيئـة الخارجيـة فتكمـن في الخلـل في نظـام الثقـة الاجتماعيـة، وعـدم نضـج سـوق العمـل الإداري، ومصاعـب التمويـل، وحواجـز القطاعـات، وعـدم تكامـل النظـام القانـوني، والتأثـيرات السـلبية لبعـض الأفـكار التقليديـة، بالإضافـة إلى سياسـة تنظيـم النسـل القائمـة عـلى الطفـل الوحيـد بالصـين.

(1) العوامل الذاتية التي تقيد تحسين هيكل حوكمة الشركات الأهلية:

أولًا: الجـذور العميقـة لأفـكار الحوكمـة العائليـة بالـشركات. عـادة مـا تنشـأ الـشركات الأهليـة مـن خـلال مبـادرة شـخص أو مجموعـة أشـخاص في عائلـة مـا للكفاح في تأسـيس عمـل تجـاري وتطويره، لذلـك تختلـف مشـاعر هـؤلاء الأشـخاص تجـاه الشركـة كل الاختـلاف عـن الـشركات العامـة، حيـث يعتبرونهـا في غالـب الأمـر ملكيـة عائليـة أو ملكيـة خاصـة لهـم، ويفتقـرون إلى الملكيـة الاجتماعيـة التـي تتمتـع بهـا الـشركات. ويظهـر هـذا الشـعور في حوكمـة الشركـة، أي الـرأي الفـردي، والأنانيـة، والمحابـاة في توظيـف الأقـارب، واسـتبعاد أي شـخص مـن خـارج العائلـة في الوظائـف الإداريـة، بالإضافـة إلى الافتقـار إلى دفـع إضفـاء السـمة الاشـتراكية عـلى الشركـة (مـا لم تسـتدعِ الظـروف غـير ذلـك)، وتوجـد هـذه الحوكمـة ذات النمـط الإمبراطـوري أو العائـلي في عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة، حتـى أصبحـت عوامـل تعـوق إضفـاء السـمة الاشـتراكية عـلى حقـوق الملكيـة في الـشركات الأهليـة، بالإضافـة إلى إضفـاء المهنيـة عـلى المديريـن، ووضـع قواعـد للهيـكل التنظيمـي، وتنظيـم الإدارة، الأمـر الـذي لا يسـاعد في مـضي الـشركات قدمًـا في تحسـين هيـكل حوكمتهـا.

ثانيًـا: قـوة مجموعـات أصحـاب المصالـح الخفيـة داخـل الـشركات الأهليـة. فمـن السـهل تشـكيل مجموعـات مصالـح غـير مرئيـة داخـل الـشركات الأهليـة، وذلـك، نظـرًا لعنـاصر الحوكمـة غـير الرسـمية مـن محابـاة في التوظيـف وتغليـب العواطـف والمشـاعر... إلـخ. وتسـيطر هـذه المجموعـات بصـورة قويـة عـلى إدارة وتشـغيل الشركـة، كـما أن مخالفـة أعضـاء هـذه المجموعـات للقواعـد الإداريـة بالشركـة أمـر واسـع الانتشـار، وغالبًـا مـا يصعـب معاقبتهـم بصـورة حقيقيـة. وفي الوقـت نفسـه، دائمًـا مـا يُظهِـر أعضـاء هـذه المجموعـات طاعـة مزعومـة لتوجيهـات وأوامـر القـادة أو الرؤسـاء غـير الأعضـاء، ويقومـون بتسـويف

هـذه الأوامـر بشـكل متقـن، الأمـر الـذي يسـفر عـن اضطرابـات خطـيرة في التشـغيل الإداري الطبيعـي بالـشركات. والأمـر الأكـثر خطـورة هـو الـصراع عـلى السـلطة والربـح، وتبـادل الهجـمات عنـد تشـكيل مجموعـات متعـددة ترتكـز عـلى أفـراد مختلفـين في العائلـة بداخـل الشركـة، حتـى أن هـذا الأمـر قـد يهـدد بقـاء الـشركات الأهليـة أحيانًـا، وأدى وجـود مجموعـات المصالـح بالـشركات -أيضًـا- إلى صعوبـة إنشـاء موطـئ قـدم للمديريـن المهنيـين وإحـكام قبضتهـم في المواقـع المهمـة بالشركـة، الأمـر الـذي أدى بـدوره إلى صعوبـة الارتقـاء بالمسـتوى الإداري للشركـة بصـورة حقيقيـة.

ثالثًـا: خطـورة عـدم إضفـاء الطابـع التعاقـدي عـلى ثقافـة الـشركات. فتتضمن ثقافـة الـشركات الأهلية خاصـةً الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة بصـورة كبـيرة عنـصر العواطـف والمشـاعر، بينـما يقـل عنـصر التعاقـد، إذ إن حكـم الإنسـان أكـبر مـن حكـم القانـون بهـا، وقـد فاقمـت هـذه الثقافـة مـن عشـوائية إدارة وصنـع القـرارات بالشركـة، كـما عملـت عـلى تقليـل سـمات المعياريـة والبراجماتيـة للتشـغيل الإداري، الأمـر الـذي يـؤدي بسـهولة إلى الفـوضى في إدارة وتشـغيل الشركـة، وجعلـت ثقافـة الـشركات القائمـة عـلى انعـدام التعاقـد -أيضًـا- الموظفـين والعـمال لا يهتمـون بالارتقـاء في وظائفهـم أو نيـل العـلاوات مـن خـلال الاجتهـاد الـذاتي في العمـل، حيـث دفعتهـم إلى إحـراز المزايـا المختلفـة مـن خـلال التملـق والنفـاق، مـا يـؤدي إلى تشـكيل أجـواء قائمـة عـلى الاقتتـال العلنـي والسري، وإنشـاء العصـب والمجموعـات بالشركـة، الأمـر الـذي يعمـل بـدوره عـلى صعوبـة خلـق أجـواء التقـدم الإيجـابي، والتضامـن الفعـال. وحالمـا تتكـون هـذه الثقافـة بالشركـة، يصعـب القضـاء عليهـا بصـورة حقيقيـة خـلال وقـت قصـير، وذلـك بسـبب تأصُّـل بعـض المفاهيـم في الأفـكار والسـلوكيات اليوميـة للأشـخاص، مـا يفاقـم مـن صعوبـة إضفـاء الطابـع التعاقـدي عـلى ثقافـة الـشركات.

(2) العوامل الخارجية التي تقيد تحسين الهيكل الخاص بحوكمة الشركات الأهلية:

تحتـاج الـشركات الأهليـة خـلال تحسـين وتحويـل هيـكل حوكمتهـا -أيضًـا- إلى بيئـة وظـروف اجتماعيـة محـددة، حيـث إن عـدم تلبيـة بيئـة النظـام الاجتماعـي لاحتياجـات الـشركات الأهليـة، عنـد تطـور هـذه الـشركات ووصولهـا إلى مرحلـة محـددة تحتـاج فيهـا إلى تحسـين هيكلهـا بصـورة عاجلـة، يسـبب تأخـيرًا وحتـى إعاقـة لتحسـين وتكامـل هيـكل

حوكمـة هـذه الـشركات. وتتضمـن قيـود البيئـة الاجتماعيـة التـي تؤثـر عـلى هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة بصـورة رئيسـة عـدم تكامـل آليـات السـوق، وتأخُّـر الأسـواق الرأسـمالية، وخلـل نظـام الثقـة الاجتماعيـة، وعـدم نضـج أسـواق العمـل الإداري، وعـدم تكامـل النظـام القانـوني، بالإضافـة إلى سياسـة الطفـل الواحـد.

أولًا: عـدم تكامـل آليـات السـوق. مـا زال هنـاك عـدد كبـير مـن القطاعـات الاحتكاريـة التـي لا تسـتطيع الـشركات الأهليـة دخولهـا في الوقـت الراهـن بالصـين، كـما أن هنـاك فقـرًا شـديدًا في قنـوات التمويـل، حيـث مـن الصعـب توزيـع المـوارد بحريـة طبقًـا للفاعليـة والكفـاءة، فـشركات الدولـة القابضـة هـي مـن يحصـل عـلى النصيـب الأكـبر مـن المـوارد، الأمـر الـذي أدى إلى أن تواجـه الـشركات الأهليـة منافسـة غـير عادلـة، مـا يقيـد مـن تطويـر وتوسـيع هـذه الـشركات، بينـما يعـد توسـيع نطـاق هـذه الـشركات ومجـالات الأعـمال الخاصـة بهـا قـوة دفـع مهمـة لتحسـين هيـكل حوكمتهـا، لذلـك، فـإن عـدم تكامـل آليـات السـوق بالصـين يقيـد بدرجـاتٍ محـددةٍ مـن القـوة الدافعـة لتحسـين هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة.

ثانيًـا: تأخُّـر الأسـواق الرأسـمالية. إن نطـاق المسـتثمرين المؤسسـيين بالصـين صغـير للغايـة، حيـث تهـدف مشـاركتهم في الاسـتثمار بشـكل أسـاسي إلى دفـع الـشركات نحـو دخـول سـوق الأوراق الماليـة، وخـلاف ذلـك، قلـما يشـاركون في اسـتثمارات الـشركات الأهليـة؛ وعـلى الرغـم مـن أن تنميـة السـوق الاسـتثمارية البديلـة قـد قدمـت طريقًـا ممكنًـا لتمويـل الـشركات الأهليـة مـن خـلال إدارجهـا في سـوق الأوراق الماليـة، بالإضافـة إلى تحسـين هيـكل أسـهمها، إلا أنهـا مـا زالـت وسـيلة غـير كافيـة تمامًـا بالنسـبة للأعـداد الضخمـة مـن الـشركات الأهليـة بالصـين، فهـي لا تـؤدي الـدور المنـوط بهـا؛ كـما أن تنميـة سـوق تـداول حقـوق الملكيـة غـير ناضجـة، وقـدرات الـشركات الأهليـة في جـذب المسـتثمرين المؤسسـيين غـير كافيـة، بالإضافـة إلى أن طـرق مشـاركة الـشركات الأهليـة في الأنـواع الأخـرى مـن الـشركات خاصـة شركات الدولـة القابضـة مـن خـلال تـداول حقـوق الملكيـة هـو أمـر ليـس سلسًـا عـلى الإطـلاق. وقـد فرضـت كل هـذه المشـكلات القيـود عـلى التحسـين التدريجـي لهيـكل حقـوق الملكيـة في الـشركات الأهليـة، مـا يـضر بإضفـاء الطابـع الاشـتراكي عـلى هـذه الحقـوق.

ثالثًـا: الخلـل في نظـام الثقـة الاجتماعيـة. تتضمـن الثقـة الاجتماعيـة كلًّا مـن الشـكل القانـوني والمفهـوم الثقـافي. فتماشـيًا مـع دفـع التحـضر بالصـين، زحـف عـدد كبـير مـن

مواطنـي الريـف إلى المـدن، مـا أدى إلى اختفـاء النمـط التنظيمـي للمجتمـع القـروي السـابق في المـدن، فلـم يعـد هنـاك تعـارف بـين النـاس، مـن ثـم فقـدت الثقـة الاجتماعيـة القائمـة عـلى علاقـات القرابـة وأواصر الصداقـة بـين النـاس أسـاس وجودهـا، وأصبحـت غـير مهمـة عـلى مسـتوى المفاهيـم الثقافيـة نظـرًا لافتقارهـا إلى رقابـة الـرأي العـام الفعالـة، لذلـك لم تعـد تلعـب الـدور المنـوط بهـا. وفي الوقـت الـذي اختفـت فيـه الثقـة عـلى مسـتوى المفاهيـم الثقافيـة، أصبحـت الثقـة الاجتماعيـة بالشـكل القانـوني قصـيرة نسـبيًا أيضًـا، في ظـل خلـل النظـام القانـوني بالصـين وضعـف تنفيـذه، وانخفـاض الـدور الإلزامـي لـه. وفي ظـل هـذه الظـروف، ظهـرت أزمـة اعتـماد الـشركات الأهليـة بشـكل قـوي وبصـورة سـلبية عـلى الحوكمـة الوديـة لأفـراد العائلـة والأصدقـاء، مـا قيـد بدرجـاتٍ كبـيرةٍ مـن التحسـين التدريجـي لهيـكل حوكمـة هـذه الـشركات.

رابعًـا: عـدم نضـج أسـواق العمـل الإداري. يعـد اسـتقطاب الـشركات الأهليـة للمديريـن المهنيـين بالإضافـة إلى اسـتخدامها لعقـول خارجيـة سـبيلًا مهـمًا لقضـاء هـذه الـشركات عـلى الصعوبـات الإداريـة، وتحقيقهـا لقفـزاتٍ كبـيرةٍ، وذلـك تماشـيًا مـع التطـور الكبـير الـذي تشـهده. ولكـن، مـا زالـت أسـواق العمـل الإداري عـلى مسـتوى الدولـة تفتقـر بصـورة كبـيرة إلى المديريـن المهنيـين خاصـة المتميزيـن، كـما أن هنـاك افتقـارًا في الوقـت نفسـه إلى التقييـم والمراقبـة النزيهـة، بالإضافـة إلى عـدم تشـكيل آليـات التقييـد الفعالـة، وضعـف الآليـات العقابيـة لمخالفـات المديريـن المهنيـين، فـكل هـذه المشـكلات هـي السـبب وراء فشـل اسـتقدام الـشركات الأهليـة لمديريـن مهنيـين، مـا أدى إلى فقـد هـذه الـشركات الثقـة والحماسـة في توظيـف مديريـن مهنيـين خارجيـين.

خامسًـا: عـدم تكامـل النظـام القانـوني. يشـهد نظـام حمايـة حقـوق الملكيـة الخاصـة، والأسرار التجاريـة ونظـام حمايـة بـراءات الاخـتراع، بالإضافـة إلى نظـام الأخلاقيـات المهنيـة خلـلًا في الوقـت الراهـن بالصـين، وقـد أثـار هـذا الخلـل مخاطـر أخلاقيـة لـدى أصحـاب الـشركات الأهليـة والمديرين المهنيـين، مـا جعـل العلاقـة بـين الـوكلاء والمديريـن غـير سلسـة، وزاد مـن صعوبـة فصـل حقـوق الملكيـة والإدارة.

سادسًـا: الخلـل في سياسـة تنظيـم النسـل. مـن الممكـن أن تتطـور الـشركات الأهليـة مـن خـلال جهـود عـدد مـن الأجيـال حتـى تصبـح شركات جماهيريـة ذات خصائـص عائليـة غـير

واضحـة، إلا أن الـشرط الأهـم لحـدوث هـذا الأمـر هـو أن يكـون لمؤسـس الشركـة عـدد كبـير مـن الأبنـاء والأحفـاد، وإلا فلـن يتـم توزيـع حقـوق الأسـهم في ظـل التباعـد التدريجـي لعلاقـات القرابـة، بالتـالي سـيختفي أسـاس التطـور الطبيعـي إلى شركات عامـة جماهيريـة. وقـد قامـت الصين بتطبيـق سياسـة تنظيـم النسـل القائمـة عـلى الطفـل الواحـد بصـورة صارمـة، فغالبًـا مـا يكـون لمؤسـس الشركـة الأهليـة طفـل واحـد فقـط، ولا يمكـن زعزعـة هـذه السياسـة الوطنيـة الأساسـية خـلال فـترة قصـيرة، لذلـك، فـإن تطويـر الـشركات الأهليـة حتـى تصبـح شركات ذات نظـام مسـاهمة حديـث يتسـم بتوزيـع أسـهمه وخصائصـه العائليـة الضعيفـة بصـورة طبيعيـة خـلال فـترة طويلـة الأجـل مسـتقبلًا أمـر غـير محتمـل.

وتـزداد صعوبـة تحسـين هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة بالصـين تدريجيًّـا، بسـبب وجـود هـذه العوامـل المختلفـة، كـما أن الـشركات غـير قـادرة عـلى تحقيـق النجـاح السريـع والفوائـد الفوريـة عـلى مسـتوى تحسـين هـذا الهيـكل، بينـما عليهـا خلـق الظـروف بصـورة تدريجيـة، واقتنـاص الفـرص السـانحة كي تحقـق هـذا التحسـين، بالإضافـة إلى الاجتهـاد في تجنـب الفشـل، والخسـائر التـي قـد يـؤدي إليهـا.

خامسًا: سبل تحقيق التحسين الخاص بهيكل حوكمة الشركات الأهلية:

(1) خلق ظروف داخلية تساعد في تحويل هيكل حوكمة الشركات الأهلية:

فطالمـا أن الـشركات الأهليـة تواجـه قيـودًا متنوعـة مـن البيئـة الداخليـة بهـا خـلال تحسـين هيـكل الحوكمـة، إذن، لا بـدَّ مـن الاجتهـاد بصـورة واعيـة لخلـق الظـروف وتغيـير الأوضـاع الحاليـة والقضـاء عـلى القيـود، مـن أجـل دفـع تحسـين هيـكل الحوكمـة بصـورة أفضـل، ويمكـن تحقيـق هـذه الأمـور مـن خـلال إجـراءات عديـدة كالتعليـم والدعايـة، ووضـع نظـام إداري قائـم عـلى لوائـح وقوانـين صارمـة، وتحسـين آليـات الرقابـة، وإيضـاح التعويضـات... إلـخ، وذلـك للقضـاء عـلى العوامـل التـي تعرقـل التحـول السـلس لهيـكل حوكمـة الـشركات.

أولًا: تكويـــن مفهـــوم "الـــشركات تخـــدم المجتمـــع". تعـــد الـــشركات الأهليـــة نتاجًـــا لشـــقاء واجتهـاد رجـال الأعـمال في تأسـيس الأعـمال التجاريـة، وريادتهـا، إلا أنهـا في الوقـت نفسـه نتـاج لاجتهـاد العـمال والموظفـين بهـا أيضًـا، فيعـود الفضـل في تنميتهـا وتطويرهـا في النهايـة إلى المجتمـع، لذلـك، عـلى رجـال الأعـمال وأصحـاب الـشركات الأهليـة نبـذ مفهـوم

القطاع الخاص، والتخلي عن الإدارة العشوائية للشركة بحجة أنها ملكية خاصة لهم، وتكوين مفهوم "أن الفضل في تنمية الشركة يعود إلى المجتمع، لذلك على الشركة خدمة المجتمع"، كما يجب عليهم -أيضًا- احترام الإداريين والعمال والموظفين بالشركة، ودفع السمات الاشتراكية لحقوق الملكية بصورة إيجابية.

ثانيًا: وضع نظام إداري قائم على لوائح وقوانين صارمة. فتنتشر ظاهرة سيطرة أفراد العائلة على مناصب الإدارة العليا، وذلك نظرًا للخصائص العائلية القوية للشركات الأهلية، ما أسفر عن العشوائية وعدم الامتثال للقواعد والمعايير في غالبية الأحيان عند تشغيل وإدارة الشركات، الأمر الذي سيؤثر بصورة سلبية على تنمية وتطوير الشركات، ولن يساعد في إطلاق العنان لدور المديرين المهنيين. لذلك، على الشركات الأهلية وضع نظام إداري ورقابي قائم على لوائح وقوانين صارمة، وزيادة القيود على سلوكيات أفراد العائلة بالشركات من خلال النظم المعنية، وحثهم على الخضوع والامتثال لقواعد ولوائح وأنظمة الشركات، وتكوين نماذج مثالية يُحتذى بها، وخلق بيئة أنظمة وأجواء إدارية جيدة، بالإضافة إلى القضاء على جميع العراقيل والعوائق أمام المديرين المهنيين.

ثالثًا: زيادة التعليم والدعاية. تعد آليات الإدارة الصارمة والرقابة المتكاملة إجراءً مهمًّا لتقييد سلوكيات أفراد العائلة، ولكن على الشركات الأهلية الاهتمام بالدور التعليمي والدعائي، من أجل إحراز نتائج أفضل، وتخفيف التناقضات، حيث يمكنها أن تجعل أفراد العائلة بالشركات الأهلية يدركون جيدًا الدور المهم للإدراة النظامية في تشغيل الشركة والتنمية طويلة الأجل بها، من ثم يقللون تكوين العصب والمجموعات، وصنع القرارات بصورة عشوائية حسب الرغبات الفردية.

رابعًا: تأسيس آلية لتعويض المصالح. فمن أجل تقليل التأثيرات السلبية للإدارة غير التعاقدية في الشركات الأهلية، على هذه الشركات المضي قدمًا في تقليل نسبة أفراد العائلة أو المؤسسين المشاركين للشركة في مناصب الإدارة العليا، وغالبًا ما يؤدي هذا الأمر إلى سلسلة من الصراعات والتناقضات، فتحتاج الشركات هنا إلى تأسيس آلية تعويضية، حيث تقديم تعويضات محددة أو أسهم أو إعانة تُدفع مرة واحدة لأفراد العائلة أو المؤسسين المشاركين ممن يتم الاستغناء عنهم، وذلك لتقليل عوائق الإصلاح، ودفع تطور الشركات نحو الطابع الاشتراكي للملكية ومهنية الإدارة.

(2) خلق بيئة خارجية تساعد في تحويل هيكل حوكمة الشركات الأهلية:

تعـوق قيـود البيئـة الخارجيـة بدرجـات مختلفـة تحسـين هيـكل حوكمـة الـشركات الأهليـة، فيحتـاج هـذا الأمـر دفـع القطاعـات الحكوميـة بصـورة إيجابيـة لإقامـة مختلـف الإصلاحـات، وخلـق بيئـة خارجيـة تسـاعد في تحويـل هيـكل حوكمـة هـذه الـشركات، كـما يحتـاج -أيضًـا- مـضي الـشركات الأهليـة قدمًـا في السـعي وراء مختلـف الحلـول والطـرق بصـورة إيجابيـة في ظـل الظـروف الحاليـة، حيـث لا يجـب عليهـا الانتظـار بصـورة عميـاء وتفويـت الفرصـة المثـلى.

أولًا: المـضي قدمًـا في تحسـين بيئـة تمويـل الـشركات الأهليـة. فـلا بـدَّ مـن تعميـق إصـلاح نظـام المؤسسـات الماليـة والمصرفيـة، وتحسـين نظـام التمويـل غـير المبـاشر للـشركات الأهليـة، بمـا في ذلـك، الإسراع في إصـلاح البنـوك التجاريـة القابضـة بالدولـة، ودفعهـا نحـو زيـادة قروضهـا للـشركات الأهليـة، وتأسـيس بنـوك محليـة بنظـام المسـاهمة، يدعـم بصـورة رئيسـة تلبيـة احتياجـات التمويـل غـير المبـاشر لهـذه الـشركات. بالإضافـة إلى إنشـاء نظـام السـوق الرأسـمالي متعـدد المسـتويات، وتشـجيع الـشركات الأهليـة عـلى الإدراج العلنـي بسـوق الأوراق الماليـة لزيـادة قنـوات التمويـل أمامهـا، وإعطـاء الأولويـة لتنميـة السـوق الموازيـة، ودعـم تنميـة شركات الاسـتثمار المُخاطـر بصـورة كبـيرة، وتحسـين بيئـة التمويـل المبـاشر للـشركات الأهليـة، والمـضي قدمًـا في تحسـين هيـكل حقـوق ملكيـة الـشركات.

ثانيًـا: تأسـيس بيئـة أنظمـة صادقـة وجديـرة بالثقـة. لا بـدَّ مـن تعزيـز نـشر الأخلاقيـات المهنيـة الصادقـة والجديـرة بالثقـة، وتقويـة مفاهيـم الثقـة لـدى النـاس، والاسـتغلال التـام لمختلـف الوسـائل كالوسـائل الإداريـة، والجرائـد، والتلفزيـون، والإنترنـت... إلـخ لنـشر الدعايـة حـول الثقـة وتعليمهـا للجميـع؛ بالإضافـة إلى تأسـيس وتحسـين نظـام تصنيـف ائتـماني للـشركات والأفـراد، مـن أجـل تشـكيل قواعـد واضحـة لـكل مـن تسـجيل ملفـات الائتـمان وتسـليمها، وإدارتهـا وتصنيفهـا، والإفصـاح عنهـا واسـتخدامها، بالإضافـة إلى حقـوق والتزامـات مؤسسـات التصنيـف والكيانـات الخاضعـة للتصنيـف بصـورة قانونيـة، وتعزيـز قـوة إنفـاذ القانـون، ورفـع تكاليـف المخالفـات والانتهـاكات الخاصـة بالـشركات وكيانـات الائتـمان الأخـرى، لدفـع تأسـيس نظـام الائتـمان والثقـة بالصـين عـلى أسـاس قانـوني بصـورة حقيقيـة.

ثالثًا: تحسين أسواق العمل الإداري. يجب تحسين نظام الائتمان، وتأسيس ملفات ائتمان للمديرين، وزيادة التكاليف العقابية للمديرين غير الجديرين بالثقة، لإجبارهم على تقييد سلوكياتهم انطلاقًا من الحفاظ على مصالحهم الخاصة. كما لا بدَّ من تطبيق آلية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمديرين، من أجل تسهيل حصول كل الأطراف على المعلومات الائتمانية الخاصة بالطرف الآخر. بالإضافة إلى تأسيس نظام يقوم بتقييم كفاءة المديرين ويتمتع بخصائص صينية ويتوافق مع المعايير الدولية، وذلك من أجل التغلب على العيوب المجردة غير الواضحة التي نشأت على أثر مؤشرات تقييم الأداء في النظام القديم، كما ينبغي -أيضًا- إيضاح مسؤوليات والتزامات الشركات الأهلية عند تعيين المديرين، وخلق بيئة تشغيلية جيدة من أجل إطلاق العنان بصورة كاملة لقدرات وإمكانات المديرين المهنيين.

رابعًا: تعديل سياسة تنظيم النسل في الوقت المناسب. لقد تم تطبيق سياسة الطفل الواحد بالصين منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وقد لعبت دورًا مهمًّا في كبح الزيادة المفرطة لعدد السكان، والتخفيف من ضغط الموارد والاقتصاد، ولكن، بدأت بعض عيوب هذه السياسة تظهر بصورة تدريجية تماشيًا مع التغيرات التي يشهدها المجتمع والبيئة، مثل مشكلة شيخوخة المجتمع، وقلة نسبة القوى العاملة، وصعوبات التوظيف المحلي... إلخ، كما أن عملية التطور الطبيعي لإضفاء الطابع الاشتراكي على حقوق الملكية بالشركات الأهلية تأثرت بدرجات محددة أيضًا. فهناك دارسون يعتقدون أن غالبية الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة بالصين هي الأنسب من حيث تطبيق نموذج حوكمة الشركات العائلية، كما أنها تميل إلى هذا النموذج، لذلك، فإن الشركات العائلية التي تتسم بمركزية حقوق أسهمها إذا رغبت في المضي قدمًا في إضفاء الطابع الاشتراكي عليها، ستختار في الغالب عملية التطور الطبيعي. لذلك، على الرغم من أن الفترة الراهنة ليست بالضرورة الفترة المناسبة لتعديل سياسة تنظيم النسل الحالية بالصين، إلا أنه ينبغي التخطيط للمستقبل، فيمكن وضع خطط ودراسات حول سياسة تنظيم النسل المناسبة بالصين خلال الفترة الحالية، ثم الانتظار حتى يحين الوقت لإعادة هيكلة هذه السياسة.

المراجع:

Agency the and Ownership Family Founding" ,2003 ,.D Reeb and ,.S Mansi ,.R Anderson .Economics, 68(2):pp 263～285 Financial of Journal ," Debt of Cost

Chrisman J., Chua J., and Steier L., 2003, "An Introduction to Theories of Family Business .", Journal of Business Venturing, (4):pp. 441～448

Chrisman, Chua., 2004, "Comparing the Agency Costs of Family and Non-family Firms: Conceptual Issues and Exploratory Evidence", Entrepreneurship Theory and Practice, .(summer) : pp. 335～354

Mustakallio, M., Autio, E., and Zahra, S.A., 2002, "Relational and Contractual Governance in Family Firms: Effects on Strategic Decision Making", Family Business Review, 15(3): .pp. 205～222

Schulze, W. G., Lubatkin, M. H., and Dino, R. N., 2003, "Exploring the Agency Consequences of Ownership Dispersion Among the Directors of Private Family Firms", .Academy of Management Journal, 46(2): pp. 179～194

بي يـان جيـه: (اسـتقطاب الإداريـين المهنيـين وتطويـر خصائـص حوكمـة الـشركات العائليـة)، (المسـح الاقتصـادي)، عـام 2007، العـدد الأول.

تشـن لينغ، ولـو لي جيـه: (الـشركات العائليـة، وهيـكل الحوكمـة، وأداء الـشركات ـ تجربـة قطـاع التصنيـع في مقاطعـة جـه جيانـغ)، (مجلـة جامعـة صـن يـات صـن) (طبعـة العلـوم الاجتماعيـة)، عـام 2009، العـدد الثالث.

دينـغ جيـان جـون، وتشـن تـشي بينـغ: (الثقـة، وتقسـيم العمـل بصـورة مهنيـة، والخيـارات الخاصـة بآليـات حوكمـة الـشركات الأهليـة)، (العلـوم الماليـة)، عـام 2007، العـدد الثـاني عـشر.

قـاو زه جـين، ووو خونـغ: (التطـور الواقعـي لهيـكل حوكمـة الـشركات العائليـة بالصـين: مـن التشـغيل العائـلي إلى الملكيـة العائليـة)، (جريـدة أكاديميـة الكـوادر الإداريـة في التعديـن بووخـان)، عـام 2008، العـدد الأول.

خـه يـون، وليـو بـين: (دراسـة تجريبيـة حـول تأثـير هيـكل الحوكمـة الداخـلي بالـشركات الأهليـة في أداء الـشركات)، (معلوماتيـة الإدارة بالصـين) عـام 2009، العـدد السـادس.

خـه يـون، وليـو بـين: (دراسـة تجريبيـة حـول تأثـير هيـكل الحوكمـة الداخـلي بالـشركات الأهليـة في أداء الـشركات)، (معلوماتيـة الإدارة بالصـين) عـام 2009، العـدد الثالـث.

خـه جـون: (الحوكمـة ذات الطابـع العائـلي للـشركات الأهليـة بالصـين - تحليـل في ضـوء التنظيـم الصناعــي)، (الإدارة الاقتصاديــة)، عــام 2008، العــدد التاســع.

خـو جـه فانـغ: (حـول اتجـاه التنميـة الخـاص بحوكمـة الـشركات الأهليـة بالصـين)، (اقتصـاد الشـمال)، عـام 2009، العـدد العـاشر.

خوانـغ سـو جيـان، وانـغ تشـيان، خـه جـون: (قيـود الأنظمـة، والحـراك المدعـوم بالطلـب، والخيـارات الملائمـة)، (الاقتصـاد الصناعـي بالصـين)، عـام 2008، العـدد السـادس.

ليـاو كـه جـوي: (دوافـع تحويـل هيـكل حوكمـة الـشركات العائليـة بالصـين)، (الاقتصـاد المعـاصر) (النصـف الثـاني مـن الشـهر)، عـام 2007، العـدد التاسـع.

ليــو جــو تســين، وســونغ لي لي: (عواقــب إدخــال الــشركات العائليــة لأصحــاب المصلحــة في الحوكمــة المشــتركة)، (العلــوم الماليــة)، عــام 2007، العــدد الأول.

ليـو مـان تشـين: (حـول سـبل وعوائـق تحويـل نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة)، (اقتصـاد الـشركات)، عـام 2009، العـدد السـابع.

ليـو ينـغ خـوا: (نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة القائـم عـلى الحوكمـة التنسـيقية بـين النظـام الرسـمي وغـير الرسـمي)، (نشـاط الـشركات)، عـام 2008، العـدد العـاشر.

مـاو جيـان: (حـول الابتـكار في نمـوذج حوكمـة الـشركات الأهليـة بالصـين)، (التجـارة والصناعـة في العـصر الحديـث)، عـام 2007، العـدد التاسـع.

يونــغ لي لي: (حــول عقبــات إدخــال الــشركات العائليــة بالصــين لنمــوذج حوكمــة الــشركات الحديثــة)، (دوريــة لانجــوو)، عــام 2007، العــدد الرابــع.

سـونغ يـا في: (نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة - مـن منظـور المقارنـة الدوليـة)، (أطروحـات الشـمال)، عـام 2007، العـدد الأول.

تانـغ شـياو خـوا: (حـول العلاقـة بـين نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة وأداء الـشركات)، (جريـدة جامعـة المواصـلات ببكـين) (طبعـة العلـوم الاجتماعيـة)، عـام 2008، العـدد الثـاني.

وانــغ فانــغ، وجانــغ شي وي، ومــو مينــغ: (حــول مســارات تحســين هيــكل حوكمــة الــشركات الأهليــة بالصــين)، (العلــوم الإداريــة)، عــام 2008، العــدد الثــاني والعــشرون.

شـو وي لي: (حـول مشـكلة حوكمـة أصحـاب المصالـح في الـشركات الأهليـة)، (جريـدة المـال والمحاسـبة الشـهرية)، عـام 2008، العـدد السـابع والعـشرون.

يانـغ لونـغ جـي، وجـو شي بينـغ: (دراسـة تجريبيـة حـول العلاقـة بـين هيـكل حوكمـة الـشركات العائليـة والأداء التشـغيلي)، (الاقتصـاد التجـاري والادارة)، عـام 2006، العـدد العـاشر.

يانـغ لونـغ جـي، وجـو شي بينـغ: (دراسـة تجريبيـة حـول العلاقـة بـين هيـكل حوكمـة الـشركات العائليـة والأداء التشـغيلي- بيانـات اسـتقصائية حـول الـشركات العائليـة الصغـيرة والمتوسـطة التـي لم تـدرج بسـوق الأوراق الماليـة بجـه جيانـغ)، (الاقتصـاد التجـاري والإدارة)، عـام 2006، العـدد العـاشر.

يـو جيـان نـان، وشي بـن رن: (دراسـة حـول أداء حوكمـة الـشركات العائليـة التـي أدرجـت بسـوق الأوراق الماليـة – تحليـل العوامـل)، (جريـدة جامعـة المـال والاقتصـاد بشـانشي)، عـام 2008، العـدد العـاشر.

يـو شـيو جيانـغ، ووانـغ شـوان يـو، ووانـغ تشـن جيـا: (مقارنـة وتحليـل هيـكل حوكمـة الـشركات العاليـة قبـل وبعـد الإدارج بسـوق الأوراق الماليـة)، (شـانغهاي للدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2007، العـدد التاسـع.

جـان دونـغ مـي، وجـو لـو لـو، وفـو روي، ويـو شـين جـون: (مـن الانغـلاق إلى الانفتـاح: دراسـة حـول نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة)، (علـوم الإدارة الحديثـة)، عـام 2008، العـدد العـاشر.

جانـغ تشـوان جـوو: (تغـير هيـكل حوكمـة الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة—في ضـوء نظريـات الهيـكل الرأسـمالي)، (جريـدة الأكاديميـة الصناعيـة والتجاريـة بشـاندونغ)، عـام 2006، العـدد الثالـث.

جانـغ خونـغ جـون: (قيـود الثقـة، ورسـوم المعامـلات، والحوكمـة القائمـة عـلى العلاقـات الداخليـة – شركـة خـوارن العائليـة نموذجًـا)، (حـول الاقتصـاد الحديـث)، عـام 2009، العـدد الثالـث.

جانـغ تشـوان جـو: (هيـكل حوكمـة الـشركات العائليـة ومسـار تطـوره – تحليـل لنتائـج اسـتقصاء حـول 99 شركـة صغـيرة ومتوسـطة بونجـوو)، (اقتصـاد الشـمال)، عـام 2009، العـدد الحـادي عـشر.

جـاو خونـغ جيانـغ، وتشـن شـوه خـوا، وشـيا خـوي: (مراحـل نضـوج ونمـو الـشركات الأهليـة والتطـور الديناميـكي لهيـكل حوكمـة الـشركات)، (إصـلاح النظـام الاقتصـادي)، عـام 2009،

العدد الثالث.

جـو مينـغ شـنغ: (دراسـة تحليليـة حـول هيـكل حقـوق الأسـهم بالـشركات الأهليـة وتحـول آليـات الحوكمـة)، (جريـدة جامعـة العاصمـة للاقتصـاد والتجـارة)، عـام 2008، العـدد الرابـع.

جـو شـنغ تشـون: (حـول مشـكلات رأس المـال الاجتماعـي، وهيـكل الحوكمـة، والوكالـة بالـشركات العائليـة)، (العلـوم الاجتماعيـة بجـه جيانـغ)، عـام 2008، العـدد الثـاني عـشر.

جـو شـين ده: (حوكمـة التعاقـد، وحوكمـة العلاقـات: خيـارات نمـوذج حوكمـة الـشركات العائليـة)، (البحـث)، عـام 2008، العـدد السـادس.

جـو شـنغ نـان، ومـاو جـي جونـغ: (حـول تنويـع حقـوق الأسـهم وحوكمـة الـشركات ذات النمـط العائـلي)، (العـصر التجـاري)، عـام 2009، العـدد الأول.

جـو وي، وتانـغ قـوه تشـيونغ: (مفهـوم الحوكمـة الجديـدة بالـشركات الأهليـة – دراسـة حـول نمـوذج حوكمـة أصحـاب المصلحـة المهمـين)، (جريـدة جامعـة المـال والاقتصـاد المركزيـة)، عـام 2008، العـدد الخامـس.

(المؤلف: لو فنغ يونغ)

الباب السادس

نطاق الشركات وكفاءتها: الطريق الأساسي للنمو والتطور الجديد الخاص بالشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

الفصل الأول

الخصائص الجديدة لتوسيع نطاق الشركات الأهلية

تعد الشركات الأهلية واحدة من الكيانات الصغيرة الأكثر نشاطًا في اقتصاد السوق، ويستطيع التوسيع المعقول لنطاق الشركات الأهلية أن يرفع حيوية ونشاط اقتصاد السوق الاشتراكي، كما يمكنه -أيضًا- تلبية الاحتياجات المتنوعة للسوق، بالإضافة إلى أنه يلعب دورًا إيجابيًّا في تحسين الهيكل الصناعي للدولة والارتقاء بالقوة التنافسية الدولية لها. فينعكس نطاق الشركات الأهلية من منظور المدخلات في زيادة كمية عناصر الإنتاج التي يتم امتلاكها بصورة مباشرة والاستحواذ عليها بصورة غير مباشرة؛ ومن منظور المخرجات الإنتاجية في رفع مستوى المخرجات.

أولًا: تغير نطاق الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة:

يستجيب حجم مبيعات الشركات للتحول في الطلب قصير المدى، ويتسم بالحيادية بالنسبة لمعدل عناصر الإنتاج، لذلك، يمكن استخدامه للتجسيد البسيط لنطاق الشركات

(شيرر، 1965). وطبقًا لإحصاءات اتحاد الشركات الصينية، نجد ظهور اتجاه تصاعدي بصورة تدريجية في أعداد الشركات الأهلية في قائمة أقوى 500 شركة صينية من حيث إيرادات المبيعات، حيث زادت من 19 شركة فقط في عام 2002 إلى 104 شركة في عام 2009. وقد احتلت شركة شاجانغ المحدودة بجيانغسو في عام 2009 المرتبة 35 في القائمة سالفة الذكر بإيرادات مبيعات وصلت إلى 145 مليار و232 مليون يوان صيني، كما احتلت الشركات الأهلية المراتب الأولى (انظر جدول 1-6). وعلى الرغم من سرعة نمو نطاق الشركات الأهلية، إلا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن الشركات المملوكة للدولة. وإذا اتخذنا من مجموعة شاجانغ المحدودة بجيانغسو مثالًا، نجد أن معدل نمو إيرادات المبيعات الخاصة بها قد زاد في عام 2009 بنسبة 25.73% على أساس سنوي، ما يوضح التوسع في نطاق الشركات، بينما إذا ما تمت مقارنة هذه الشركة بشركة الصين للبتروكيماويات (سينوبك) التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة أقوى 500 شركة من حيث إيرادات المبيعات، سنجد أن إيرادات مبيعاتها، وأرباحها وأصولها ما زالت 0.10، و0.63، 0.10 ضعف سينوبك.

جدول 1-6 مقارنة بين الشركات المملوكة للدولة التي تحتل المراتب الثلاث الأولى في قائمة عام 2009 بالصين والشركات الأهلية بالقائمة (الترتيب حسب إيرادات المبيعات)

الترتيب	اسم الشركة	إيرادات المبيعات (يوان صيني)	معدل نمو الإيرادات (%)	الأرباح (يوان صيني)	معدل نمو الأرباح (%)	الأصول (يوان صيني)	حقوق المُلّاك (يوان صيني)	عدد الموظفين
1	شركة الصين للبتروكيماويات (سينوبك)	1تريليون 462 مليار و439 مليون	19.10	13 مليار و630 مليوناً	-58.53	1 تريليون و44 مليار و849 مليوناً	378 مليار و265 مليوناً	639 ألف و700
2	شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)	1 تريليون و273 مليار و3 ملايين	27.21	71 مليار و382 مليوناً	-43.92	1 تريليون و804 مليار و447 مليوناً	1 تريليون و310 مليار 871 مليوناً	1 مليون 618 ألف و400

3	شركة الكهرباء الوطنية	1 تريليون و140 مليار و737 مليوناً	12.86	4 مليار و618 مليوناً	-86.27	1 تريليون و643 مليار و458 مليوناً	577 مليار و197 مليوناً	937 ألف و200
35	شركة شاجانغ المحدودة بجيانغسو	145 مليار و232 مليوناً	25.74	8 مليار و521 مليوناً	-3.11	102 مليار و333 مليوناً	39 مليار و809 ملايين	28 ألف و200
50	لينوفو القابضة ذات المسؤوليات المحدودة	115 مليار و211 مليوناً	-21.41	483 مليوناً	-75.67	64 مليار و422 مليوناً	7 مليار و718 مليوناً	24 ألف و600
54	مجموعة سونينغ المحدودة للأجهزة الكهربائية	102 مليار و342 مليوناً	19.73	2 مليار و260 مليوناً	48.37	21 مليار و619 مليوناً	9 مليار و112 مليوناً	110 ألف و400

ملحوظة: العمود الخاص بالترتيب يشير إلى ترتيب الشركات الموجود في قائمة "أقوى 500 شركة صينية" للعام 2009. والشركات الثلاث الأولى هي أكبر الشركات المملوكة للدولة من حيث إيرادات المبيعات؛ والشركات الثلاث الأخيرة هي أكبر الشركات الأهلية من حيث إيرادات المبيعات أيضًا.

مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لاتحاد الشركات الصينية http://www.cec-ceda.org.cn/

ودائمًا ما تستخدم المؤشرات مثل الأرباح العامة، وأرباح الأعمال التجارية الرئيسة، وحجم الأصول، وحقوق الملكية، وعدد الموظفين... إلخ في الحكم على تغير نطاق الشركات. فيوضح الجدول 2-6 زيادة إيرادات المبيعات السنوية في شركة شاجانغ من 11 مليار و298 مليون يوان صيني في عام 2002 إلى 145 مليار و232 مليون يوان صيني في عام 2009، حيث زادت بمعدل 11.85 ضعفًا؛ فارتفعت الأرباح، والأصول العامة، وعدد الموظفين بصورة مماثلة من 3 مليار و556 مليون يوان صيني، و10 مليار و192 مليون يوان صيني، و7 آلاف و900 شخص إلى 8 مليار و521 مليون يوان صيني، و102 مليار و333 مليون يوان صيني، و28 ألف و200 شخص، حيث زادت هذه المؤشرات كل على حدة بنسبة 12.11، و9.04، و2.57 ضعفًا. وقد ظهر اتجاه توسيع النطاق بشكل سريع في شركة لينوفو القابضة ذات المسؤوليات المحدودة أيضًا، فمن خلال المقارنة مع بيانات عام 2002، نجد أن إيرادات المبيعات، والأرباح، والأصول

العامـة لعـام 2008 لهـذه الشركـة قـد زادت كل عـلى حـدة بمقـدار 3.45، و0.56، و3.45 ضعفـًا. وتحـت وطـأة الأزمـة المالية، كانـت مرونـة الطلـب عـلى المنتجـات في شركـة لينوفـو القابضـة كبـيرة نسـبيًّا مقارنـةً بشركـة شـاجانغ، وذلـك نظـرًا لأن الأعـمال التجاريـة الرئيسـة لـلأولى تتبـع المجـالات الثلاثـة الكـبرى: تكنولوجيـا المعلومـات، والعقـارات، والقطـاع المـالي، الأمـر الـذي قيـد توسـيع نطـاق الـشركات في عـام 2009، حيـث كان معـدل الزيـادة السـنوية للإيـرادات، والأربـاح -21.41 %، و-75.67 % كل عـلى حـدة. مـا يبـين أن الفـروق بـين الـشركات الأهليـة ذات الصناعـات والمجـالات التجاريـة المختلفـة في تحمـل المخاطـر لهـا بالـغ الأثـر عـلى توسـيع نطـاق هـذه الـشركات خـلال مراحـل نموهـا.

جدول 2-6 توسيع النطاق في شركة شاجانغ بجيانغسو ولينوفو القابضة:

2002~ 2009

	إيرادات المبيعات (يوان صيني)	معدل نمو الإيرادات (%)	الأرباح (يوان صيني)	معدل نمو الأرباح (%)	الأصول (يوان صيني)	حقوق المُلّاك (يوان صيني)	عدد الموظفين	الترتيب
شركة شاجانغ المحدودة بجيانغسو								
2002	11 مليار و298 مليوناً	35.56	650 مليوناً	26.11	10 مليار و192 مليوناً		7 آلاف و900	95
2003	14 مليار و512 مليوناً	28.44	799 مليوناً	22.91	14 مليار و471 مليوناً		8 آلاف و900	97
2004	20 مليار و402 مليوناً	40.58	784 مليوناً	23.64	21 مليار و402 مليوناً	9 مليار و260 مليوناً	9 آلاف و900	86
2005	31 مليار و124 مليوناً	52.29	2 مليار و346 مليوناً	216.64	26 مليار و453 مليوناً	11 مليار و739 مليوناً	9 آلاف و800	75
2006	40 مليار و548 مليوناً	30.48	1 مليار و45 مليوناً	-48.62	35 مليار و760 مليوناً	11 مليار و931 مليوناً	10 آلاف	66
2007	58 مليار و772 مليوناً	44.95	2 مليار و906 مليوناً	178.22	52 مليار و547 مليوناً	19 مليار و572 مليوناً	13 ألف و100	63

2008	115 مليار و504 مليوناً	96.53	8 مليار و771 مليوناً	118.08	81 مليار و885 مليوناً	30 مليار و135 مليوناً	26 ألف و700	36
2009	145 مليار و232 مليوناً	25.74	8 مليار و521 مليوناً	-3.11	102 مليار و333 مليوناً	39 مليار و809 مليوناً	28 ألف و200	35
مجموعة لينوفو القابضة ذات المسؤوليات المحدودة								
2002	32 مليار و877 مليوناً	15.59	1 مليار و405 مليوناً	37.29	15 مليار و327 مليوناً		14 ألف و500	37
2003	35 مليار و542 مليوناً	8.10	1 مليار و416 مليوناً		15 مليار و888 مليوناً		16 ألف و400	37
2004	40 مليار و331 مليوناً	13.47	1 مليار و237 مليوناً	-12.63	17 مليار و908 ملايين	7 مليار و619 مليوناً	18 ألف و500	39
2005	41 مليار و922 مليوناً	3.94	1 مليار و481 مليوناً	19.71	22 مليار و202 مليون	8 مليار و649 مليوناً	16 ألف و600	56
2006	108 مليار و189 مليوناً	158.07	809 ملايين	-2.84	62 مليار و255 مليوناً	6 مليار و960 مليوناً	27 ألف و300	24
2007	138 مليار و947 مليوناً	29.31	103 ملايين	-85.79	65 مليار و138 مليوناً	12 مليار و297 مليوناً	30 ألف و300	22
2008	146 مليار و201 مليون	5.73	2 مليار و197 مليوناً	2339.57	68 مليار و261 مليوناً	15 مليار و713 مليوناً	17 ألف و200	28
2009	115 مليار و211 مليوناً	-21.41	483 مليوناً	-75.67	64 مليار و422 مليوناً	7 مليار و718 مليوناً	24 ألف و600	50

ملحوظة: العمود الخاص بالترتيب يشير إلى ترتيب هاتين الشركتين الأهليتين في قائمة "أقوى 500 شركة صينية" عبر السنين.

مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لاتحاد الشركات الصينية http://www.cec-ceda.org.cn/

ثانيًا: التوسع في طرق تمويل الشركات:

يعد توسيع عناصر رأس المال جوهر توسيع نطاق الشركات. وما زال الإقراض المصرفي، والائتمان التجاري يعدان قنوات لتمويل الديون الرئيسة في الشركات الأهلية حتى وقتنا هذا. ويساعد الارتقاء بنسب ديون الشركات في هيكل الأصول في تخفيف مشكلة الوكيل الرئيس، الأمر الذي يرتقي بقيمة الشركات (مايرز 1984؛ بهاراث وآخرون 2009). بينما يعاني عدد من الشركات الأهلية من ضعف قدراتها على مكافحة مخاطر السوق خلال النمو والتطور، وذلك نظرًا لنطاقها الصغير، وافتقارها إلى القدرات التنافسية؛ فقلة حجم الطلب على رأس المال، وارتفاع نسبة انعدام اليقين هي أمور تزيد من صعوبة التصنيف والرقابة الائتمانية من قبل البنوك التجارية، ما يؤدي بسهولة إلى الخلل في إمكانات التمويل المباشر للشركات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التمويل بصورة مماثلة (المجموعة البحثية لفريق مسح الشركات بالمكتب الوطني للإحصاء، 2004). وقد كان للتطوير والتحسين الذي شهدته أسواق رأس المال بالصين خلال القرن الجديد بالإضافة إلى تحرير الأغلال المؤسسية وقيود التمويل بالغ الأثر في تخفيف صعوبات التمويل في الشركات الأهلية، حيث ظهرت خصائص جديدة في طرق التمويل.

ومن خلال تحليل أوضاع التمويل في الشركات الأهلية بالصين، توصل خو جون، وتشن جيان لين (2009) إلى أنه مع نمو وتطور الشركات الأهلية بالصين، تلتزم طرق التمويل فيها عادة بمسار من التطور يبدأ من التمويل الداخلي، ثم تمويل الديون، وينتهي بالتمويل عن طريق الأسهم؛ وتلتزم قنوات التمويل القائمة على المساعدات الخارجية من بينهم بمسار تنموي يتحول من الأسواق الخاصة إلى الأسواق العامة. وتتطور طريقة التمويل من خلال الأسهم بالشركات الأهلية في الصين حاليًا بصورة سريعة، كما تشهد طرق التمويل بالشركات الأهلية تنميةً تتسم بالتعددية، فتشهد نسب طرق التمويل المختلفة مثل القروض الخارجية قصيرة الأجل، والقروض طويلة الأجل، واستقطاب الاستثمار المؤسسي، بالإضافة إلى التمويل عن طريق دخول سوق الأوراق المالية... إلخ ارتفاعًا مُطردًا، هذا إلى جانب طرق التمويل التقليدية. وإذا اتخذنا التمويل عن طريق دخول سوق الأوراق المالية مثالًا، نجد أن الشركات الأهلية التي دخلت هذه السوق هي نتاج لتنمية الاقتصاد الخاص بالإضافة إلى التنمية التي شهدتها

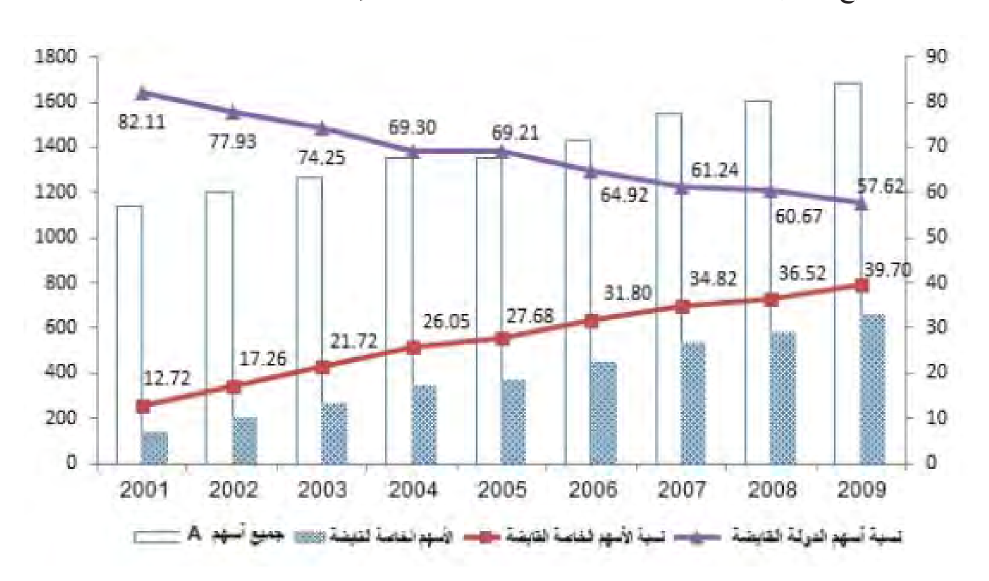
أسـواق الأوراق المالية بالصين. وقـد انخفضـت نسبة مشـاركة الـشركات الأهلية في سوق الأسـهم بنهاية التسـعينيات، وذلـك نظرًا للنظـام الإداري في سـوق رأس المـال، منـذ أن تـم اعتبـار شركـة خوايـوان للعلـوم والتكنولوجيـا في عـام 1992 أولى الـشركات الأهليـة التـي تدخـل سـوق الأسـهم A. وبنهايـة عـام 2001، وصـل عـدد الـشركات الأهليـة التـي دخلـت سـوق الأسـهم A إلى 145 شركـة فقـط، فاحتلـت نسـبتها 12.72% مـن هـذه السـوق بالكامـل، بينـما احتلـت الـشركات المملوكـة للدولـة النسـبة المطلقـة في دخـول سـوق الأوراق الماليـة (انظـر شـكل 1-6). وقـد أدى إصـلاح النظـام الاقتصـادي والتحـرر التدريجـي في الأسـواق الرأسـمالية في مـا بعـد عـام 2000 إلى ظهـور مرحلـة التطـور السريـع لدخـول الـشركات الأهليـة سـوق الأوراق الماليـة، وفي نهايـة عـام 2009، زادت الـشركات الأهليـة المدرجـة بسـوق الأسـهم A حتـى وصلـت إلى 667 شركـة[69]، فاحتلـت 39.70 % مـن هـذا السـوق بأكملهـا. عـلاوة عـلى ذلـك، اتسـعت المناطـق التـي يسـتهدفها التمويـل عـن طريـق الأسـهم مـن المناطـق المحليـة إلى المناطـق الخارجيـة، مـا عمـل عـلى ظهـور مجموعـة مـن الـشركات الأهليـة المُدرجـة بالأسـواق الخارجيـة مثـل شركـة الحديقـة الريفيـة القابضـة، ومجموعـة وانشـيانغ، ومجموعـة تشـياو شـينغ العالميـة... إلـخ. وعـادة مـا تتمتـع الـشركات الأهليـة المدرجـة التـي ظهـرت بأعـداد كبـيرة خـلال القـرن الجديـد بالخصائـص التاليـة: يتسـم قاداتهـا بـروح الابتـكار وريـادة الأعـمال؛ تشـهد ظاهـرة السـيطرة العائليـة بـروزًا واضحًـا بهـذه الـشركات؛ غالبًـا مـا يمتلـك موظفـو الإدارة العليـا أسـهم بالـشركات؛ تتسـم آليـات الشركـة بالمرونـة، والكفـاءة العاليـة؛ تتمتـع بعـض المجـالات في هـذه الـشركات بتركيـزٍ عـالٍ في الأسـواق؛ كـما يعـاني هيـكل الحوكمـة والنظـام الإداري لغالبيـة هـذه الـشركات مـن الخلـل.[70]

عـلاوة عـلى ذلـك، مهـدت عمليـة التغيـير المؤسـسي التـي تتسـم بتنفيـذ (قانـون الـشركات) الجديـد، و(قانـون الأوراق الماليـة) الجديـد، و(قانـون الملكيـة) الجديـد طريقًـا جديـدًا للتمويـل الخـاص، والتمويـل القائـم عـلى الرهـن العقـاري، كـما تـم اسـتخدام التأجـير التمويـلي في عـدد مـن الـشركات الأهليـة الكبـيرة والمتوسـطة أيضًـا. فقـد أتـاح تغيـير طـرق التمويـل بالـشركات

69- في الحقيقة كانت المجموعات القابضة، والكيانات المجتمعية القابضة، والشركات ذات المساهمة العمالية المدرجة بالسوق تتمتع بخصائص الشركات الأهلية، فإذا وضعنا هذا كله في الاعتبار، ربما يزيد هذا العدد.

70- سوق الأوراق المالية بشنجن: (خصائص دخول الشركات الأهلية سوق الأوراق المالية حاليًا)، انظر http://www.szse.cn/main/nssqyfwzq/wtjd_news/fxssgy/39741016.shtml 15 نوفمبر 2009.

الأهليـة سـبلًا جديـدة تسـاعد هـذه الـشركات في الحصـول عـلى رأس المـال الـذي تحتاجـه للنمـو والتطـور، كـما أنـه قلـل مـن قيـود التمويـل، وجعـل هـذه الـشركات تقـوم بتوسـيع نطاقهـا عـلى أسـاس توسـيع الكميـة المسـتخدمة مـن رأس المـال وحقـوق الإدارة.



شكل 1-6 التغير في نسب الشركات الأهلية الصينية المدرجة بسوق الأسهم A

ملحوظـة: (1) وحـدة المحـور الأيـسر: شركـة؛ وحـدة المحـور الأيمـن: %؛ (2) طبقًـا لمعايير التقسـيم في قاعـدة CEIC، وفي ضـوء فئـة المسـاهم المسـيطر وأكـبر المسـاهمين في الـشركات المدرجـة (أي المسـيطر الفعـلي عـلى الشركـة المدرجـة)، يتـم تقسـيم الأسـهم إلى سـت فئـات: أسـهم الدولـة القابضـة، الأسـهم الخاصـة القابضـة، أسـهم الاسـتثمارات الخارجيـة القابضـة، الأسـهم الجماعيـة القابضـة، أسـهم الكيانـات المجتمعيـة القابضـة، وأسـهم مجتمـع الموظفـين مـن حامـلي أسـهم الـشركات. وقـد تـم تصميـم هـذا الشـكل في ضـوء قاعـدة بيانـات هيـكل حوكمـة CCER، وقاعـدة بيانـات Wind.

ثالثًا: توسيع حدود القطاعات والصناعات في الشركات:

ينعكـس توسـيع نطـاق الـشركات عـلى مسـتوى توسـيع حـدود الصناعـات في خيـار الـشركات الأهليـة بـين التنـوع والتخصـص. فهنـاك صراع كبـير في العلاقـة بـين التنـوع وأداء الـشركات خـلال مراحـل نمـو هـذه الـشركات (هـال، 1994). اكتشـف لي تشـون يـو (2006) مـن

خـلال اسـتخدامه لقاعـدة بيانـات الـشركات لعـام 2005 بمركـز دراسـات الاقتصـاد الخـاص في الأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة، أن التنـوع أصبـح ظاهـرة واسـعة الانتشـار في الـشركات الأهليـة بالصين؛ والسـبب وراء هـذا الأمـر هـو أن التنـوع يصـب في صالـح الارتقـاء بقـدرة الـشركات عـلى تجنـب المخاطـر بالإضافـة إلى رفـع قوتهـا التنافسـية، وذلـك في مراحـل النمـو الأولى لهـذه الـشركات. وطبقًـا لمعيـار قيـاس التنـوع لريجـلي (1970)[71]، بالإضافـة إلى خصائـص الـشركات الصينيـة المدرجـة بسـوق الأوراق الماليـة، وفي ضـوء القطـاع صاحـب أكـبر نسـبة إيـرادات تجاريـة في هيـكل الأعـمال التجاريـة الرئيسـة للـشركات، يمكننـا تقسـيم الـشركات الأهليـة المدرجـة بسـوق الأوراق الماليـة إلى التخصـص الكامـل (تماثـل 100% في العمـود الثـاني بالجـدول 3-6)، التخصـص النسـبي (95%~99%)، التنـوع النسـبي (50%~ 95%)، اللامركزيـة التجاريـة (أقـل مـن 50%). ومـن خـلال المقارنـة بـين بيانـات عامـي 2004 و2009، يمكـن أن نجـد أن نسـبة الـشركات التـي تتسـم بالتخصص الكامـل قـد انخفضـت مـن 23.67% إلى 10.19%، أمـا الـشركات ذات التخصـص النسـبي فقـد صعـدت مـن 13.43% إلى 36.73%، بينـما ظهـر انخفـاض بدرجـات محـددة في نسـب الـشركات التـي تتسـم بالتنـوع. مـا يوضـح أنـه مـع تغـير بيئـة نمـو الـشركات الأهليـة بالصـين، ربمـا تبـدأ هـذه الـشركات في الانتقـال مـن اسـتراتيجية التنميـة التـي تتسـم بالتنـوع إلى اسـتراتيجية التنميـة ذات الطابـع المتخصـص. ويمكـن اسـتخلاص اسـتنتاجات مماثلـة مـع وضـع نطـاق الـشركات في الاعتبـار، فأكـبر قيمـة في جـدول 3-6 تغـيرت مـن 42 شركـة في عـام 2004 (تماثـل حجـم الـشركات بـين 100 مليـون و500 مليـون، وإيـرادات الأعـمال التجاريـة الرئيسـة بـين 70% و95%) حتـى أصبحـت 66 شركـة في عـام 2009 (تماثـل حجـم الـشركات بـين 1 مليـار و5 مليـار، وحجـم الأعـمال التجاريـة بـين 95% و99%)، أي أن زيـادة نطـاق الـشركات وقـوة درجـة تخصصهـا يسـيران بصـورة متوازيـة.

إن المـزج بـين رأس المـال الصناعـي والمـالي خـلال مراحـل توسـيع نطـاق الـشركات الأهليـة هـو أحـد الخصائـص الجديـدة لتوسـيع حـدود قطاعـات ومجـالات الـشركات الأهليـة بالصـين في المرحلـة الجديـدة. ويدخـل رأس المـال الصناعـي للـشركات الأهليـة بالصـين حاليًـا بصـورة

71- يمكن تقسيم درجة التخصص والتنوع في الشركات طبقًا للمعايير التالية: (1) شركات ذات منتج واحد: عندما تتجاوز الإيرادات التجارية لعمل ما 95 % من إجمالي الإيرادات؛ (2) شركات ذات منتج ريادي: عندما تكون إيرادات عمل ما بين 70% و95%؛ (3) شركات ذات منتجات مرتبطة بعضها ببعض: على الرغم من انخفاض نسبة إيرادات الأعمال التجارية بها عن 70%، إلا أن هناك ترابطًا صناعيًّا بين أعمالها؛ (4) شركات ذات منتجات غير مرتبطة بعضها ببعض: تقل نسبة إيرادات الأعمال التجارية فيها عن 70%، بالإضافة إلى عدم وجود ترابط صناعي بين أعمالها.

رئيسة في المؤسسات المالية كالبنوك التجارية الناشئة، والأوراق المالية، والتأمينات، والاستثمار الائتماني... إلخ، وذلك عن طريق المشاركة في الأسهم، وامتلاك الأسهم، والاستحواذ عليها أو مشاركة الموظفين، وخير مثال على هذه الشركات هي مجموعة هاير[72]، وشركة خاي ما المساهمة.

جدول 3-6 مصفوفة نطاق الشركات الأهلية المدرجة في سوق الأوراق المالية

وتنوع صناعاتها

	100	99~95	95~70	70~50	أقل من 50	
2004						
أكبر من 10 مليار	1	0	2	0		1.06
5 مليار~ 10 مليار	1	0	0	1		0.71
1 مليار ~ 5 مليار	12	13	23	18	5	25.09
500 مليون ~ 1 مليار	11	6	12	14	7	17.67
100 مليون~ 500 مليون	37	16	42	22	14	46.29
أقل من 100 مليون	5	3	8	6	4	9.19
الإجمالي	67	38	87	61	30	283
	23.67	13.43	30.74	21.55	10.60	
2009						
أكبر من 10 مليار	1	4	2	2	0	1.91

72- مجموعة هاير هي أولى الشركات التي دخلت مجال الصناعات المالية، فقد قامت بإنشاء شركة هاير نيويورك المحدودة للتأمين على الحياة في شانغهاي عام 2002 مع الشركة الأمريكية نيويورك للتأمين على الحياة، وكان كلا الطرفين يمتلك حصصًا بمقدار 50%.

5 مليار~ 10 مليار	0	3	10	4	0	3.61
1 مليار ~ 5 مليار	8	66	52	26	12	34.82
500 مليون ~ 1 مليار	13	46	35	21	7	25.90
100 مليون~ 500 مليون	19	51	26	19	11	26.75
أقل من 100 مليون	7	3	10	11	2	7.01
الإجمالي	48	173	135	83	32	471
	10.19	36.73	28.66	17.62	6.79	

ملحوظات: تم تقسيم الشركات الأهلية المدرجة طبقًا للجدول 1. وبعد التخلص من الشركات التي تعاني خللاً في بياناتها، تكون عينة الشركات الأهلية المدرجة في عامي 2004، و2009 كل على حدة 283 شركة، و471 شركة؛ (2) حدود نطاق الشركات في العامود الأول تم تقسيمه في ضوء إيرادات الأعمال التجارية الرئيسة للشركات المدرجة، أما التنوع في الصف الأول تم تقسيمه على أساس نسبة أكبر القطاعات في الإيرادات التجارية بهيكل الأعمال التجارية بالشركات؛ (3) القيمة العددية المماثلة لحدود نطاق وتنوع الشركات تعبر عن أعداد الشركات الأهلية المدرجة في ذلك الوقت؛ وباقي القيم الرقمية تماثل نسب الحدود المقابلة (الوحدة: %). (4) تم حساب القيم العددية المعنية طبقًا لقاعدة البيانات wind.

ظهرت خصائص جديدة تتجاوز الحدود المحاسبية في توسيع حجم الشركات في المرحلة الجديدة، وذلك إلى جانب الطريقة التقليدية القاصرة على المدخلات والمخرجات، مثل قوة القدرات التوزيعية لموارد السوق الخاصة بالشركة، حيث تؤثر أساليب اتخاذ القرارات على أنشطة التوزيع الاقتصادي الخارجي للشركة. والطابع الجماعي والعابر للحدود هو الشكل الرئيس لتوسيع الحدود المحاسبية الخاصة بالشركات الأهلية. وباتخاذ الشركات الأم كيانات رئيسة، نجد أن الشركات الأهلية بالصين تقوم بتكوين اتحادات اقتصادية مع عدد كبير من الشركات والمؤسسات من خلال طرق مختلفة كالاستثمار والتعاون التجاري في الإنتاج، ما يعزز من قدرات توزيع عناصر

الإنتاج خارجها، بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه يعتبر طريقة رئيسة تستخدمها الشركات الأهلية الكبيرة والمتوسطة (خاصة تلك الموجهة نحو التصدير) لتجنب مخاطر السوق والسياسات في ظل العولمة.

الفصل الثاني

الشركات الأهلية بين توسيع النطاق والحفاظ على الكفاءة الديناميكية

هنـاك مـردودان اقتصاديـان لتوسـيع حجـم الإنتـاج بالـشركات، "المـردود الاقتصـادي الأول يتحـدد مـن خـلال التنميـة العاديـة للإنتـاج، والمـردود الثـاني يتوقـف عـلى فاعليـة المـوارد، وتنظيـم وإدارة الشركـة للأعـمال التجاريـة والصناعيـة بهـا. الأول يمكـن أن يُطلـق عليـه الاقتصـاد الخارجـي، والثـاني الاقتصـاد الداخـلي"[73]. ويعـد التكتـل الجماعـي الصـورة الرئيسـة الخاصـة بالاقتصـاد الخارجـي والتـي تسـاعد في تنميـة الـشركات الأهليـة في المرحلـة الحاليـة؛ فهنـاك علاقـة إيجابيـة بـين متغـيري درجـة التكتـل الصناعـي والكفـاءة التكنولوجيـة للـشركات (لال، ورودريجـو 2001؛ أونـدر وآخـرون 2003؛ شـوه بـاي 2007)، تصـب هـذه العلاقـة في صالـح الارتقـاء بالكفـاءة الداخليـة للـشركات. وفي مـا يـلي سـيناقش هـذا الفصـل خصائـص تطـور الكفـاءة الديناميكيـة خـلال مراحـل توسـيع حجـم ونطـاق الـشركات الأهليـة.

أولًا: مؤشر مالمكويست- التحليل التطويقي للبيانات Malmquist-DEA وتحليل البيانات:

تحـدد كميـة عنـاصر الإنتـاج التـي تملكهـا الـشركات حجـم ونطـاق الـشركات الأهليـة، بينـما تحـدد طـرق توزيـع عنـاصر الإنتـاج داخـل الـشركات كفـاءة هـذه الـشركات. ورفـع الكفـاءة الديناميكيـة التـي تتجسـد في العلاقـة بـين المدخـلات والمخرجـات أو التكلفـة والأربـاح هـو انعـكاس لتحسـن توزيـع المـوارد وقـوة القـدرات التنافسـية للـشركات. فتعـد الكفـاءة بالنسـبة للـشركات الأهليـة الخيـار الأول في دالـة الأهـداف؛ بينـما تجعـل آليـة الوكيـل الرئيـس في الـشركات المملوكـة للدولـة حجـم ونطـاق الـشركات هـو الأهـم في دالـة صنـع القـرار. وبطبيعـة الحـال، هنـاك مشـكلة الوكالـة في الـشركات الأهليـة، إلا أن مخاطـر اسـتبدال

73- Marshall A., 1958, Principles of Economics: 8th ed., New York: McGrau-Hill, pp.136

المديـر (الوكيـل) أو تغـير الدخـل بالنسـبة للـشركات المملوكـة للدولـة مرتفعـة نسـبيًا، الأمـر الـذي جعـل السـلوك التجـاري للـشركات الأهليـة يلبـي الحـد الأقـصى لأهـداف الربـح بصـورة أساسـية.

ومـن أجـل تحليـل التطـور الديناميـكي لكفـاءة الـشركات الأهليـة في المرحلـة الجديـدة، اخترنـا طريقـة التقديـر اللامعلمـي مالمكويسـت - التحليـل التطويقـي للبيانـات DEA-Malmquist، حيـث حسـاب التغـير في التقـدم التكنولوجـي مـن خـلال مقارنـة حـدود الإنتـاج بـين مختلـف النقـاط عـلى مسـتوى التسلسـل الزمنـي. ويسـتطيع DEA (التحليـل التطويقـي للبيانـات) أن يجـري وصفًـا لدالـة المسـافة الخاصـة بالكفـاءة التكنولوجيـة لـDMU (وحـدة صنـع القـرار) دون النظـر إلى دالـة إنتاجيـة محـددة ومـن منظـور المدخـلات والمخرجـات (تشـارنز، كوبـر ورودس، 1978). قـام كيـف، وكريستنسـن وديويـرت (1982) بتوسـيع DEA (التحليـل التطويقـي للبيانـات) عـلى أسـاس مـؤشر مالمكويسـت (1953)، الأمـر الـذي جعلـه يُطبَّـق بصـورة واسـعة عـلى مسـتوى مسـائل القيـاس والتحليـل الخاصـة بالإنتاجيـة. حيـث يمكـن تفكيـك التغـير في إنتاجيـة جميـع العنـاصر tfpch (change productivity factor total) عـن طريـق DEA-Malmquist (مـؤشر مالمكويسـت - التحليـل التطويقـي للبيانـات) إلى التغـير في الكفـاءة في ظـل عوائـد ثابتـة effch (change efficiency)، والتغـير التكنولوجـي techch (change technical)، والتغـير التكنولوجـي مـن بينهـم يمكـن تفكيكـه إلى التغـير الـصرف في الكفـاءة التكنولوجيـة pech (efficiency pure change)، والتغـير في كفـاءة الحجـم sech (change efficiency scale). [74] ويعـبر الشـكل التـالي عـن العلاقـة التحليليـة في هـذه الدالـة:

$$y_{ijt} = A_{ijt}f_{ijt}(\cdot) + \mu$$

$$A_{ijt} = tfpch_{ijt} = effch_{ijt} \times techch_{ijt}$$

$$= pech_{ijt} \times sech_{ijt} \times techch_{ijt}$$

وتعـبر y عـن المخرجـات، و f(·) عـن طريقـة توزيـع عنـاصر الإنتـاج، أمـا A فتعـبر عـن التقـدم التكنولوجـي، كـما تعـبر i وj وt كل عـلى حـدة عـن الـشركات، والصناعـات، والأعـوام.

74- لمزيد من المعلومات انظر أطروحة كيف وكريستنسن وديويرت (1982).

فمـن خـلال التقسـيم التفصيـلي للتقـدم التكنولوجـي، يمكـن أن نجعـل تحليـل كفـاءة الـشركات الأهليـة أكـثر دقـة.

ونحـن نحتـاج إلى اختيـار المتغـيرات الخاصـة بالمدخـلات والمخرجـات بصـورة معقولـة، خـلال مراحـل اسـتخدام طريقـة DEA-Malmquist في تحليـل البيانـات. في مـا يخـص المخرجـات، اخترنـا إيـرادات الأعـمال التجاريـة الرئيسـة للـشركات الأهليـة كي تكـون المـؤشر لقيـاس حجـم ونطـاق الـشركات؛ والسـبب وراء هـذا، هـو أن اسـتراتيجية الأعـمال ذات الطابـع المتنـوع جعلـت للـشركات الأهليـة دالّات إنتـاج مختلفـة في الأعـمال والقطاعـات المختلفـة، وإيـرادات الأعـمال التجاريـة الرئيسـة وحدهـا يمكنهـا قيـاس نطـاق هـذه الـشركات، بالإضافـة إلى تجنب انحـراف النتائـج الخاصة بتحليـل الكفـاءة الـذي يظهـر عـلى أثـر الفـروق في دالّات الإنتـاج بالقطاعـات المختلفـة. وبالنسـبة للمدخـلات، فدائمًـا مـا يكـون إجـمالي العـمال والموظفـين بالإضافـة إلى إجـمالي قيمـة الأصـول الثابتـة المـؤشرات لمدخـلات عنـاصر العمالـة وعنـاصر رأس المـال. وفي ضـوء الـبروز الواضـح لـدور العنـاصر غـير الماديـة كالمعـارف وغيرهـا في مراحـل نمـو الـشركات خـلال القـرن الجديـد بصـورة تدريجيـة، زادت عنـاصر الإنتـاج غـير الماديـة[75] في نمـوذج دالـة الإنتـاج باعتبارهـا مـؤشرًا لمدخـلات رئيسـة أخـرى. سـنقوم في مـا يـلي بتقسـيم الصناعـات لتحليـل بيانـات مدخـلات ومخرجـات الـشركات الأهليـة، وذلـك في ضـوء الفـروق عـلى مسـتوى الأنظمـة، والتكنولوجيـا، والعـرض والطلـب في الأسـواق للقطاعـات المختلفـة... إلـخ.

وطبقًـا لقائمـة الـشركات الأهليـة المدرجـة التـي تـم تحديدهـا في شـكل 1-6، قـد اخترنـا الـشركات الأهليـة التـي اسـتمرت في إجـراء الأعـمال التجاريـة في مـا بـين عامـي 2004 و2009 لإجـراء التحليـل. وبعـد إزالـة وحـدات صنـع القـرار ذات البيانـات غـير المكتملـة، يصـل عـدد هـذه الـشركات إلى 169 شركـة أهليـة مدرجـة؛ وطبقًـا لتقسـيم لجنـة تنظيـم الأوراق الماليـة

75- من منظور المحاسبة المالية للشركات، تتضمن الأصول غير المادية الأصول غير النقدية طويلة الأجل، وحقوق استخدام الأراضي، والامتيازات، وحقوق براءة الاختراع، والتكنولوجيا غير الحاصلة على براءة الاختراع والتي لا تتمتع بشكل مادي. من ثم نجد أن في الوقت الذي أضفت فيه الأصول غير المادية مزيدًا من العوائد على الشركات، رفعت -أيضًا- القدرات التنافسية في الأسواق بفضل سماتها المميزة.

الصينيـة للقطاعـات[76]، تنقسـم هـذه الـشركات إلى 5 شركات في مجـال الزراعـة، و121 شركـة في قطـاع التصنيـع، وشركـة واحـدة في قطـاع إنتـاج وإمـدادات الكهربـاء والغـاز والميـاه، وخمـس شركات في مجـال البنـاء، وثـلاث شركات في قطـاع النقـل والتخزيـن، و11 شركـة في قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات، وثمـاني شركات في قطـاع تجـارة الجملـة والتجزئـة، و10 شركات في قطـاع العقـارات، وثـلاث شركات في قطـاع الخدمـات الاجتماعيـة، وشركـة واحـدة في قطـاع النـشر والصناعـات الثقافيـة. وباسـتخدام برنامـج DEAP 2.1 قمنـا بتحليـل الكفـاءة لبيانـات الـشركات الأهليـة المدرجـة، وللاطـلاع عـلى النتائـج المعنيـة انظـر جـدولي 4-6 و5-6.

جدول 4-6 تحليل الكفاءة للشركات الأهلية المدرجة حسب الصناعات المختلفة

الأعوام	A قطاع الزراعة (N=5)					C قطاع التصنيع (N=121)				
	Effch	techch	pech	sech	tfpch	Effch	techch	pech	sech	tfpch
2005~2004	0.870	0.634	0.698	1.246	0.552	0.885	1.046	0.893	0.991	0.925
2006~2005	1.140	0.757	1.109	1.028	0.863	0.552	2.022	0.731	0.756	1.116
2007~2006	1.113	0.946	1.063	1.047	1.053	1.122	1.085	1.059	1.060	1.218
2008~2007	1.079	0.923	0.976	1.106	0.996	0.951	1.042	0.974	0.976	0.991
2009~2008	1.047	1.007	1.128	0.929	1.055	1.174	0.811	1.089	1.078	0.951
متوسط القيمة	1.045	0.842	0.980	1.066	0.880	0.906	1.142	0.940	0.964	1.035

الأعوام	E قطاع البناء (N=5)					G قطاع تكنولوجيا المعلومات (N=11)				
	Effch	techch	pech	sech	tfpch	Effch	techch	pech	sech	tfpch
2005~2004	3.361	0.177	3.049	1.102	0.595	0.931	0.977	1.180	0.789	0.909
2006~2005	0.882	0.978	1.000	0.882	0.863	0.993	1.320	0.959	1.036	1.311
2007~2006	0.613	1.200	0.705	0.870	0.736	0.775	0.914	0.925	0.837	0.708

76- طبقًا لتصنيف القطاعات الخاصة بلجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية، يشمل قطاع الزراعة كلًا من الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك، بالإضافة إلى قطاع الخدمات المعنية بالزراعة؛ كما يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات كلًا من الاتصالات وقطاع تصنيع الآلات المعنية بها، والحاسب الآلي وقطاع تصنيع الآلات المعنية به، بالإضافة إلى قطاع خدمات الاتصال، وخدمات تطبيقات الحاسوب. وهناك فروق بين تصنيفات قطاع التصنيع في تصنيف لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية وتصنيف المكتب الوطني للإحصاء، وسيجري هذا الفصل التحليلات المعنية فقط طبقًا لمعايير تصنيف القطاعات الخاصة بلجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية.

2008~2007	1.002	1.016	1.124	0.892	1.018	1.633	0.602	1.503	1.086	0.983
2009~2008	1.452	0.591	0.989	1.468	0.858	1.197	1.134	1.018	1.175	1.357
متوسط القيمة	1.215	0.659	1.191	1.021	0.801	1.070	0.957	1.099	0.973	1.024

الأعوام	J قطاع العقارات (N=10)					F، H، K، L قطاع الخدمات الأخرى[1] (N=15)				
	Effch	techch	pech	sech	tfpch	Effch	techch	pech	sech	tfpch
2005~2004	1.209	0.935	1.261	0.959	1.131	1.765	0.526	1.301	1.356	0.929
2006~2005	0.933	1.341	0.798	1.170	1.252	0.897	1.032	0.971	0.924	0.926
2007~2006	1.091	0.816	1.575	0.692	0.890	0.770	1.728	0.846	0.910	1.330
2008~2007	1.917	0.778	1.247	1.537	1.492	1.094	0.743	1.181	0.927	0.813
2009~2008	0.556	1.856	0.812	0.684	1.032	0.996	1.186	0.932	1.069	1.181
متوسط القيمة	1.056	1.081	1.099	0.961	1.142	1.058	0.963	1.033	1.025	1.019

ملحوظة: استخدمت البيانات طريقة DEA-Malmquist ذات عوائد الحجم المتغيرة (VRS) من منظور المخرجات في التحليل؛ مصدر البيانات: قاعدة بيانات wind.

ثانيًا: تطور الكفاءة الديناميكية للشركات الأهلية:

بمقارنة متوسط قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch) في عامي 2004 و2009، نجد أن هناك فروقًا واضحة في التقدم التكنولوجي لمختلف الصناعات. فمتوسط قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch) لقطاع التصنيع (C[77])، وقطاع تكنولوجيا المعلومات (G)، وقطاع العقارات (J)، وقطاع الخدمات (L،K،H،F) جميعهم أكبر من 1، ما يعبر عن وجود تقدم تكنولوجي. أما متوسط قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch) لقطاع الزراعة (A)، وقطاع البناء (E) بين عامي 2004 و2009 كل على حدة 0.880، و0.801، وهذه القيمة أقل من 1؛ بينما إذا تحققنا من متوسط هذه القيمة في الأعوام المختلفة لهذين القطاعين، نجد أنها تعكس في مجملها اتجاهًا تصاعديًّا، ما يعبر عن وجود تقدم تكنولوجي محدد داخل الصناعات.

وقد ظهر انخفاض بدرجات مختلفة في التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch)

77- كود القطاع CSRC. وهكذا -أيضًا- القطاعات التي تليه.

لغالبية الصناعات في فترة 2007 ~2008 أو (و) 2008 ~2009 مقارنةً بما قبل عام 2008، الأمر الذي يوضح الضربات الخطيرة والواضحة التي أثرت على التقدم التكنولوجي للشركات الأهلية على خلفية اندلاع الأزمة المالية العالمية. وربما تكون التأثيرات السلبية التي تلقتها شركات التصنيع الأهلية أثناء الأزمة المالية العالمية هي الأكبر، فقد انخفض متوسط قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch) من 1.218 بين عامي 2006 و2007 إلى 0.991، و0.951 لاحقًا، حتى نهاية عام 2009 والتي لم تظهر خلالها أي علامات للصعود مرة أخرى. وجدير بالذكر هنا، أن الضربات التي تلقتها شركات تكنولوجيا المعلومات الأهلية أثناء الأزمة المالية العالمية هي الأقل، حيث ظهر اتجاه الصعود في قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch)، فقد صعد من 0.708 بين عامي 2006 و2007 إلى 0.983 و1.357 لاحقًا. وقد أضفت التنمية التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ITC) حالة من الضبابية على الحدود الفاصلة بين قطاعي التصنيع والخدمات، ما أنتج انصهارًا واضحًا في الهيكل الصناعي خلال مراحل تطوره (لوندفال، وبوراس 1998؛ كوفمان وآخرون 2003). ويستطيع هذا التغير أن يرفع من التقنيات الخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الأهلية، كما يمكنه تقليل التأثيرات الخارجية باستخدام استراتيجية الأنشطة التجارية المتنوعة؛ وربما يكون هذا السبب وراء عدم ظهور اتجاه هبوط في قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch) في هذه الصناعة.

وإذا قمنا بالمقارنة بين التغير في الكفاءة (effch) والتغير التكنولوجي (techch)، يمكن أن نجد أن التغير في الكفاءة (effch) للشركات الأهلية العاملة في قطاع التصنيع بين عامي 2004 و2009 أقل من 1، الأمر الذي يبين عدم ارتفاع الكفاءة الإنتاجية بصورة واضحة، فالنمو في إنتاجية جميع العناصر هو نتاج التقدم التكنولوجي بصورة رئيسة. ومتوسط التغير في كفاءة الشركات الأهلية في قطاعات الزراعة، والبناء، وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى قطاع الخدمات الأخرى أكبر من 1، بينما تقل كفاءة التقدم التكنولوجي في هذه القطاعات عن 1، الأمر الذي يبين أن ارتفاع إنتاجية العناصر كافة في القطاعات سالفة الذكر هو نتاج رئيس للتحسن في كفاءة الشركات، ليس نتاجًا للتقدم التكنولوجي. ويزيد متوسط قيمة التغير في الكفاءة (effch) والتغير التكنولوجي (techch) لقطاع العقارات على 1، ما يوضح أن مستوى كفاءة الشركات

الأهليـة العاملـة في قطـاع العقـارات بالإضافـة إلى المسـتوى التكنولوجـي لهـا خـلال الفـترة بـين عامـي 2004 و2009 قـد نجـح في الصعـود بدرجـاتٍ محـددةٍ.

ثالثًا: نطاق الشركات والكفاءة الديناميكية:

طبقًـا لطريقـة كيـف وآخريـن (1982)، يمكـن اسـتخدام تحليـل التغـير في الكفـاءة (effch) في الحكـم عـلى دور التكنولوجيـا ونطـاق الـشركات في تغيـير الكفـاءة. وطبقًـا لجـدول 4-6، فـإن التغـير الـصرف في الكفـاءة التكنولوجيـة pech (change efficiency pure)، والتغـير في كفـاءة الحجـم sech (change efficiency scale) كل عـلى حـدة عـلى مسـتوى قطـاع التصنيـع قـد وصـل إلى 0.940 و0.964، الأمـر الـذي يوضـح انخفـاض كفـاءة الإنتـاج التكنولوجـي وكفـاءة حجـم الـشركات بصـورة ملحوظـة. وتزيـد قيمة متوسـط التغـير في كفـاءة الحجـم sech (change efficiency scale) عـلى 1 لقطـاع الزراعـة، والبنـاء، والخدمـات الأخـرى، مـا يبـين اقتصاديـات الحجـم الموجـودة بصـورة واضحـة نسـبيًّا في هـذه القطاعـات؛ بينـما نجـد أن السـبب الرئيـس وراء التحسـن في كفـاءة قطاعـات تكنولوجيـا المعلومـات، والعقـارات هـو ارتفـاع الكفـاءة التكنولوجيـة، حيـث إن دور كفاءة الحجـم هنـا غـير بـارز، مـا يثير احتماليـة وجـود اقتصاديـات الحجـم السـالبة في الـشركات الأهليـة العاملـة في قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والعقـارات. ومـن منظـور كفـاءة الاتجـاه، نجـد أن قطـاع العقـارات يتلقـى صدمـات خارجيـة وتأثـيرات سـلبية ناجمـة عـن تعديـل السياسـات، الأمـر الـذي عمـل عـلى تخفيـض كفـاءة الحجـم بـه مـن 1.537 بـين عامـي 2007 و2008 إلى 0.684 بـين عامـي 2008 و2009، بينـما يظهـر اتجـاه صعـود بصفـة عامـة في كفـاءة الحجـم للقطاعـات الأخـرى.

ومـن أجـل الحكـم بصـورة أقـوى عـلى العلاقـة بـين الحجـم والكفـاءة للـشركات الأهليـة، قسـم جـدول 5-6 الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال التصنيـع طبقًـا لعـدد الموظفـين[78] تباعًـا إلى شركات كبـيرة (أكـثر مـن 2000 شـخص)، ومتوسـطة (بـين 300 و2000 شـخص)، وصغـيرة (أقـل مـن 300 شـخص). ويمكـن أن نجـد أن التغـير في متوسـط

78- طبقًا لطرق المكتب الوطني للإحصاء (الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الاقتصادي والتجاري رقم 143 لعام 2003)، من الممكن أن يتم تصنيف الشركات الصناعية طبقًا للمؤشرات الثلاثة: عدد الموظفين، وحجم المبيعات، وإجمالي الأصول. وإذا درسنا تقلبات قيمة المؤشرات وحساسيتها ضد الصدمات الخارجية، نجد استقرار قيمة مؤشر عدد الموظفين بالنسبة للشركات، ومن السهل مقارنته. لذلك، اختار هذا النص عدد موظفي الشركات لعام 2009 كمعيار للتصنيف.

إنتاجية كل العناصر في الشركات الأهلية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة العاملة في مجال التصنيع يزداد تباعًا، فقد وصل في هذه الشركات إلى 1.020 و1.044 و1.079 كل على حدة، ما يبين أن درجة التحسن في القدرات الإنتاجية لقطاع التصنيع في الشركات الأهلية الصغيرة بين عامي 2004 و2009 كبيرة إلى حد ما. ولكن بمقارنة التغير في إنتاجية جميع العناصر (factor total change productivity) tfpch بين عامي 2008 و2009 يمكن أن نجد علاقة عكسية أخرى، حيث كانت قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر (tfpch) للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة 0.960، و0.950، و0.924، بينما وصلت درجة انخفاض قيمتهم بين عامي 2006 و2007 إلى 0.162، و0.304، و0.251. ما يبين أن الشركات الأهلية الكبيرة العاملة في مجال التصنيع تتمتع بقدرات أكبر وأقوى على مكافحة الضغط خلال مواجهتها للصدمات الخارجية (مثل الأزمة المالية العالمية).

ومن منظور التغير التكنولوجي، نجد أن قيمة متوسط التغير التكنولوجي (techch) للشركات الأهلية الكبيرة العاملة في قطاع التصنيع أقل من الشركات الأهلية المتوسطة والصغيرة العاملة في القطاع نفسه، ولهذه العلاقة تأثير محدد على علاقة أحجام ومعدلات إنتاجية جميع العناصر للشركات مختلفة الحجم، ومن خلال مقارنة التغير في كفاءة الشركات نجد أن قيمة متوسط كفاءة حجم الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة العاملة في قطاع التصنيع هي 0.988، و0.966، و0.948 كل على حدة، أي ربما توجد علاقة إيجابية بين حجم الشركات وكفاءة حجمها.

جدول 5-6 تحليل حول كفاءة الشركات الأهلية المدرجة ذات الأحجام المختلفة والعاملة في قطاع التصنيع

	effch	techch	pech	sech	tfpch
C1 قطاع التصنيع في الشركات الكبيرة (N=61)					
2005~2004	0.853	1.174	0.864	0.988	1.002
2006~2005	0.797	1.385	0.962	0.828	1.104
2007~2006	1.096	1.023	1.018	1.077	1.122
2008~2007	1.057	0.879	1.030	1.026	0.928

2009~2008	1.036	0.927	0.996	1.040	0.960
متوسط القيمة	0.960	1.062	0.972	0.988	1.020
C2 قطاع التصنيع في الشركات المتوسطة (N=55)					
2005~2004	1.036	0.823	1.024	1.012	0.852
2006~2005	0.428	2.658	0.525	0.817	1.139
2007~2006	1.231	1.019	1.172	1.050	1.254
2008~2007	0.978	1.097	1.032	0.948	1.073
2009~2008	1.150	0.826	1.122	1.025	0.950
متوسط القيمة	0.907	1.151	0.939	0.966	1.044
C3 قطاع التصنيع في الشركات الصغيرة (N=5)					
2005~2004	0.985	1.231	0.948	1.039	1.213
2006~2005	0.890	1.414	0.872	1.020	1.258
2007~2006	0.881	1.334	1.071	0.822	1.175
2008~2007	0.707	1.245	0.802	0.882	0.880
2009~2008	1.263	0.732	1.264	0.999	0.924
متوسط القيمة	0.928	1.162	0.979	0.948	1.079

ملحوظة: يستخدم قطاع التصنيع معايير تصنيف القطاعات الخاصة بـCSRC؛ فيوجد فروق بينها وبين معايير التصنيف للمكتب الوطني للإحصاء، واستخدمت البيانات طريقة DEA-Malmquist ذات عوائد الحجم المتغيرة (VRS) من منظور المخرجات في التحليل؛ مصدر البيانات: قاعدة بيانات wind.

رابعًا: التغير في الكفاءة التشغيلية للشركات:

إلى جانب كفاءة الإنتاج، يعد التغير في الكفاءة التشغيلية للشركات الأهلية -أيضًا- مؤشرًا مهمًّا للحكم على تحسن كفاءة الشركات. وقد اخترنا نسبة التكاليف الإدارية[79] من إجمالي إيرادات التشغيل الموجودة في قوائم البيانات المالية للشركات الأهلية المدرجة

79- تشير التكاليف الإدارية في القوائم المالية للشركات إلى التكاليف الخاصة بتنظيم وإدارة إنتاج وتشغيل الشركات، ولا يمكن لهذا المدخل أن يدر مُخرَجًا اقتصاديًّا بصورة مباشرة.

لقيـاس كفـاءة الإدارة التشـغيلية للـشركات. ويعـرض جـدول 6-6 التغـير في الكفـاءة التشـغيلية للـشركات الأهليـة المدرجـة المختلفـة في الصناعـات والأحجـام. ومـن الواضـح في الجـدول أن جميـع القطاعـات قـد مـرت في البدايـة بهبـوط في الكفـاءة التشـغيلية يعقبـه صعـود ملحـوظ. وإذا اتخذنـا قطـاع التصنيـع مثـالاً، نجـد أن متوسـط الكفـاءة التشـغيلية للـشركات الأهليـة المدرجـة انخفـض مـن أكـبر قيمـة لـه 10.42 % في عـام 2005 إلى 7.35% في عـام 2007، وتعـبر هـذه المرحلـة عـن التحسـن في الكفـاءة التشـغيلية للـشركات؛ وفي مـا بعـد عـام 2008، أثـر التغـير في البيئـة الاقتصاديـة الدوليـة والمحليـة في التكاليـف الإداريـة لقطـاع التصنيـع، حيـث جعلهـا ترتفـع مـرة أخـرى، فعـاودت نسـبتها في إجـمالي إيـرادات التشـغيل في الصعـود في عـام 2009 حيـث وصلـت إلى 8.69%. ربمـا تبـين هـذه الظاهـرة محدوديـة قـدرات الـشركات الأهليـة الصينيـة عـلى مكافحـة مخاطـر الإنتـاج والتشـغيل، وضعـف إمكاناتهـا في مواجهـة الصدمـات الخارجيـة مـن جانـب؛ ومـن جانـب آخـر عـدم قـدرة الصدمـات الخارجيـة عـلى تغيـير الاتجـاه التنمـوي الأسـاسي للـشركات، بالإضافـة إلى ظهـور اتجـاه التحسـن المعتـاد في كفـاءة الإدارة التشـغيلية للـشركات الأهليـة، تماشـيًا مـع التحسـن في البيئـة الخارجيـة لنمـو الـشركات.

وبالنسـبة لقطـاع التصنيـع، قـد وصلـت نسـبة التكاليف الإداريـة إلى إجـمالي الإيرادات التشـغيلية للـشركات الأهليـة الكبـيرة والمتوسـطة والـشركات الصغـيرة العاملـة في هـذا القطـاع في عـام 2004 إلى 9.47 %، و6.78 % كل عـلى حـدة، أي أن كفـاءة الإدارة التشـغيلية لـشركات التصنيـع الكبـيرة والمتوسـطة أقـل مـن الـشركات الصغـيرة؛ وقـد ظهـر لاحقًـا اتجـاه هبـوط بدرجـات مختلفـة. بينـما، أثـرت التغـيرات في البيئـة الخارجيـة عـلى شركات التصنيـع الأهليـة الصغـيرة، حيـث بـرز ارتفـاع كبـير في التكاليـف الإداريـة بهـا في عـام 2008، وكانـت النسـبة التـي تحتلهـا مـن إجـمالي الإيـرادات التشـغيلية 12.01 %، وهـي أكـبر بكثـير مـن نسـبة الـشركات الكبـيرة والمتوسـطة التـي بلغـت 7.79%؛ إلا أنهـا عـادت إلى اتجاههـا السـابق لاحقًـا في عـام 2009. وبنـاءً عـلى التحليـل السـابق، نجـد أن كفـاءة الإدارة التشـغيلية لـشركات التصنيـع الأهليـة الكبـيرة أقـل مـن الـشركات الصغـيرة؛ ولكـن، ربمـا تـؤدي التأثـيرات والصدمـات الخارجيـة إلى ارتفـاع التكاليـف الإداريـة لـشركات التصنيـع الصغـيرة بصـورة أكـبر مـن الـشركات الأهليـة الكبـيرة، خـلال فـترة قصـيرة المـدى.

جدول 6-6 الكفاءة التشغيلية للشركات الأهلية المدرجة العاملة في الصناعات

والقطاعات المختلفة

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الزراعة	7.33	7.31	7.86	6.87	7.22	7.88
قطاع التصنيع	9.37	10.42	7.55	7.35	7.94	8.69
الشركات الكبيرة والمتوسطة	9.47	10.58	7.59	7.34	7.79	9.47
الشركات الصغيرة	6.78	6.05	6.34	7.64	12.01	6.78
قطاع البناء	6.94	5.33	4.55	4.43	5.12	5.83
قطاع تكنولوجيا المعلومات	14.23	15.62	13.21	13.51	15.12	15.60
قطاع العقارات	14.81	7.91	9.94	6.78	8.37	8.47
قطاع الخدمات	11.49	15.24	12.34	9.12	13.82	12.84

ملحوظة: الكفاءة التشغيلية (%) = التكاليف الإدارية/ إجمالي إيرادات التشغيل. مصدر العينة، وطريقة تصنيف القطاعات، والبيانات الأساسية مماثل لجدول 5-6.

الفصل الثالث

الحجم والكفاءة ومسار نمو الشركات الأهلية

إن تحقيق التوازن الديناميكي بين توسيع حجم الشركات وتحسين كفاءتها يضمن مسار النمو المعقول لتلك الشركات، وفي ما يلي تحليل لحجم وكفاءة الشركات الأهلية باستخدام البيانات الصينية ومن خلال نموذج الانحدار المعلمي واللامعلمي.

أولًا: تحليل الانحدار المعلمي:

تحدد كفاءة الإنتاج والكفاءة التشغيلية القدرات التنافسية للشركات الأهلية خلال مراحل النمو. فطبقًا للتحليل في النص السابق، ربما تكون هناك تبعية محددة بين توسيع حجم الشركات وهاتين الكفاءتين. سنبني أولًا نموذج الانحدار المعلمي كالتالي:

$$tfpch = \alpha \cdot lny + C + \varepsilon$$

$$lnma = \beta \cdot lny + C + \mu$$

وتعبر tfpch، و lnma، وlny هنا عن التغير في الإنتاجية، والكفاءة التشغيلية، وحجم الشركات، والمؤشرات التي تم استخدامها هي: قيمة التغير في إنتاجية جميع العناصر التي تم حسابها بنموذج DEA-Malmquist، ونسبة التكاليف الإدارية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية، وإيرادات الأعمال التجارية الرئيسة. ويشير C إلى الحد الثابت، و ε و μ إلى الحدود العشوائية. وباتخاذ شركات التصنيع الأهلية [80] نموذجًا، يعرض جدول 7-6 العلاقة بين حجم وكفاءة الشركات بين عامي 2005 و2009.

أوضح الانحدار أن معامل العلاقة بين كفاءة الإنتاج وحجم الشركات غير مستقر. فخلال الأعوام الثلاثة 2005، و2006، و2008 كانت هناك علاقة إيجابية بين توسيع

80- تماثل نتائج تحليل بيانات القطاعات الأخرى نتائج تحليل بيانات قطاع التصنيع، لذلك، اختار هذا النص شركات التصنيع ذات التمثيل القوي.

حجـم الـشركات وزيـادة الكفـاءة الإنتاجيـة، إلا أن قيمـة المعامـل α عانـت مـن تقلبـات كبـيرة، كالفـارق الكبـير بـين 0.1814 في عـام 2005 و0.0302 في عـام 2008؛ بينـما نجـد علاقـة عكسـية بـين توسـيع حجـم الـشركات وزيـادة الكفـاءة الإنتاجيـة في عامـي 2007، و2009. ونتائـج الانحـدار بـين الكفـاءة التشـغيلية وحجـم الـشركات مسـتقرة إلى حـد مـا، فقيمـة β عندمـا تكـون بالسـالب، تعبر عـن اتجـاه الهبـوط الـذي تحتلـه التكاليـف الإداريـة مـن إجـمالي الإيـرادات التشـغيلية، تماشـيًا مـع توسـيع حجـم الـشركات، أي أن توسـيع نطـاق الـشركات أمـر يسـاعد في تحسـين الكفـاءة التشـغيلية؛ إلا أن قيمـة β تعـاني مـن التذبذبـات في مختلـف السـنين.

وعـلى الرغـم مـن أن هـذه النتائـج الخطيـة ربمـا تعطـي بصـورة بديهيـة العلاقـة بـين توسـيع نطـاق شركات قطـاع التصنيـع الأهليـة وتحسـين كفاءتهـا، إلا أن خلـلاً مـا يظـل موجـودًا. أولًا: عـدم تحديـد علامـة قيمـة المعامـل α أظهـرت تناقضـات في العلاقـة بـين كفـاءة الإنتـاج وحجـم الـشركات عـلى المسـتوى التفسـيري؛ ثانيًـا: يتوافـق التوسـيع غـير المحـدود للـشركات الأهليـة مـع التحسـين المسـتمر لكفـاءة الإنتـاج والتشـغيل، شريطـة أن تكـون قيمـة α إيجابيـة، إلا أن هنـاك عـددًا قليـلاً فقـط مـن الـشركات في النهايـة الـذي سيسـتطيع تلبيـة العـرض والطلـب في الأسـواق. لذلـك، سـتعمل حتـمًا قيـود المـوارد وتكاليـف المعامـلات التجاريـة للـشركات عـلى تغيـير علاقـة الدالـة السـابقة بـين توسـيع الـشركات وكفـاءة الـشركات بعـد أن يصـل الأول إلى مسـتوى محـدد بالتـالي فنحـن نـرى أن العلاقـة بـين توسـيع الـشركات وكفـاءة تلـك الـشركات ربمـا لا تكـون خطيـة.

جدول 7-6 حجم وكفاءة الشركات الأهلية: الانحدار المعلمي

	2005	2006	2007	2008	2009
tfpch					
lny	0.1814* (55.5117)	0.0945 (0.6785)	-0.0160* (-4.2383)	0.0302* (10.1125)	-0.0874 (-1.3092)
C	0.7060* (112.2465)	1.0419* (3.8466)	1.3597* (238.9880)	0.9879* (194.2796)	1.1926* (8.4811)
R^2	0.9628	0.0039	0.1312	0.4622	0.0142

1.6402	1.6412	1.7083	2.0212	1.8755	DW
					lnma
-0.6902* (-7.1707)	-0.7226* (-6.9527)	-0.7632* (-6.7301)	-0.5727* (-5.0414)	-0.6055* (-4.3377)	lny
3.4289* (16.6956)	3.3995* (15.3060)	3.3640* (14.1642)	2.9785* (13.2699)	3.1636* (12.0008)	C
0.3146	0.3015	0.2898	0.1863	0.1438	R^2
1.8673	1.7606	1.7899	1.6631	1.6256	DW

ملحوظـة: قيمـة كل مـن tfpch، و ma، وy هـي مـن النتائـج التقديريـة في الفصـل الثـاني والثالـث؛ وقـد تبنـى التحليـل التجريبـي لــ tfpch وlny في أعـوام 2005، و2007، و2008 طريقـة الانحـدار الخطـي المـوزون، أمـا المجموعـات الأخـرى فقـد اسـتخدمت طريقـة انحـدار OLS؛ كـما تعـبر * و** كل عـلى حـدة عـن اجتيـاز الاختبـار عنـد مسـتوى ثقـة يبلـغ 0.01، و0.1.

ثانيًا: معالجة الانحدار اللامعلمي:

في ضـوء نقـاط القصـور سـالفة الذكـر، حاولنـا اسـتخدام نمـوذج الانحـدار اللامعلمـي للتحقـق مـن وجـود علاقـة بـين حجـم الـشركات وكفاءتهـا مـن عدمـه؛ فقمنـا بتعديـل نمـوذج الانحـدار المعلمـي إلى الشـكل التـالي:

$$tfpch = m(lny) + \varepsilon$$

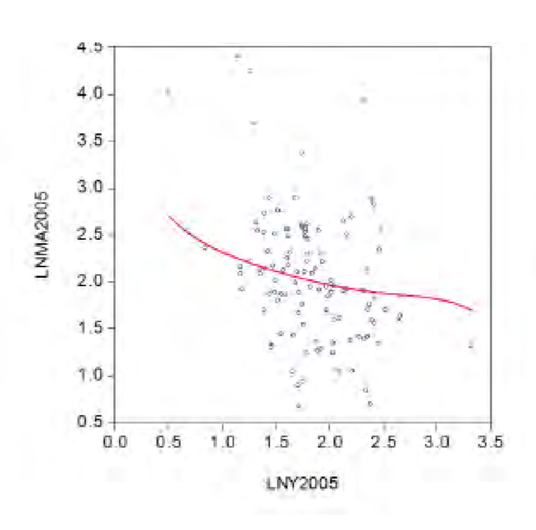
$$lnma = m(lny) + \mu$$

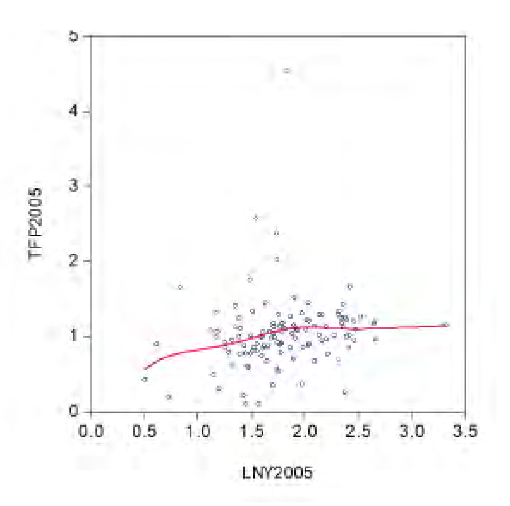
و $m(.)$ مـن بينهـم هـي دالـة سلسـة مجهولـة ولمعرفـة نتيجـة المعالجـة اللامعلميـة انظـر شـكل 6-2.

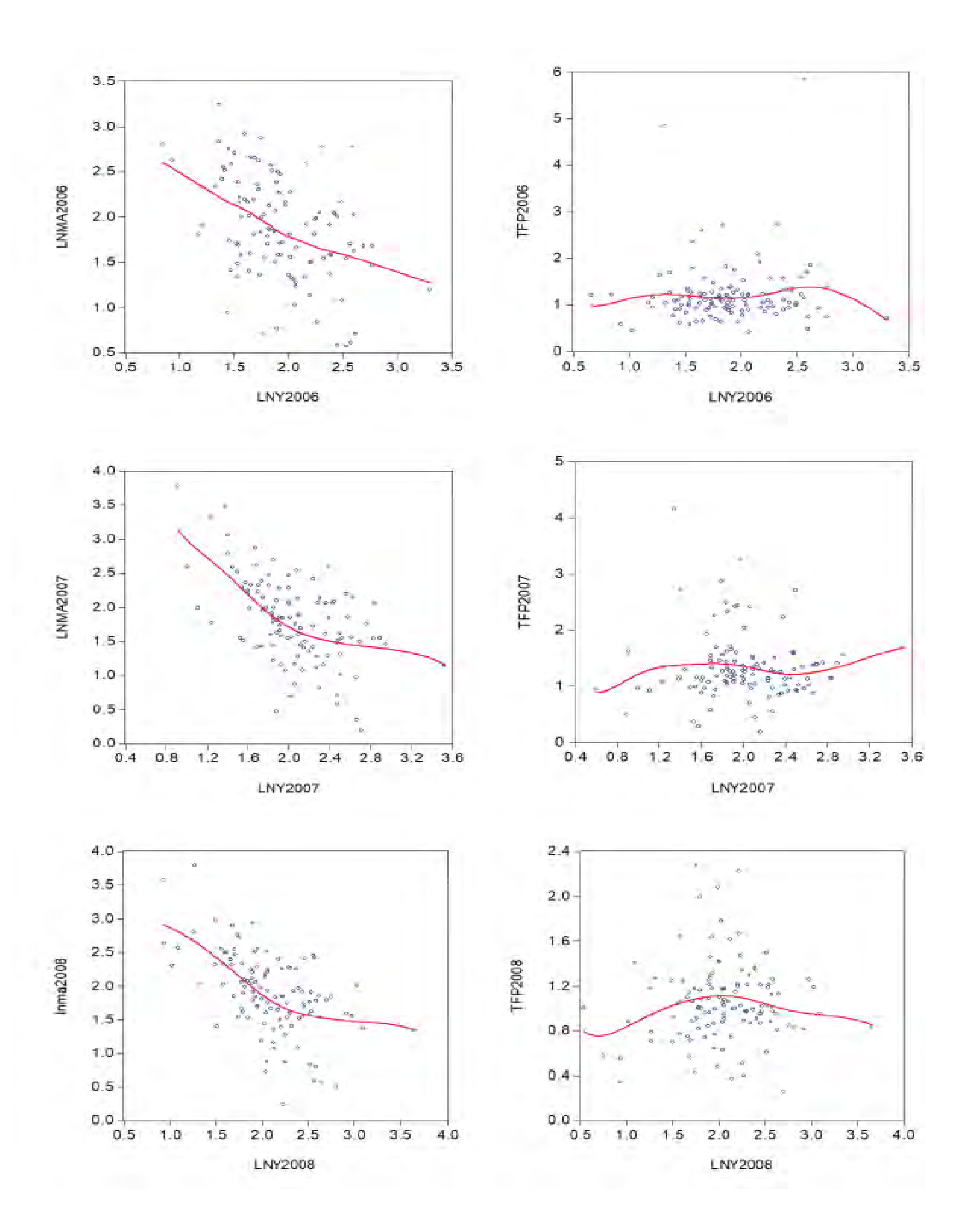
سـنتحقق في البدايــة مــن العلاقــة بــين كفــاءة الإنتــاج وتوســيع حجــم الــشركات. أوضحــت نتائــج الانحــدار لعــام 2005، أن كفــاءة الإنتــاج ســتمر بمرحلــة مــن الصعــود السريـع تماشـيًا مـع توسـيع حجـم الـشركات، ثـم سـتتباطأ سرعتهـا عنـد 1.5- 2.0. وتتمثـل نتائــج عــام 2006 في منحنــى مــزدوج، أي أن حجــم الــشركات ســينحصر بــين 1.5 – 2.5، وبعـد أن يصـل إلى 2.5، تنخفـض كفـاءة الإنتـاج بصـورة ملحوظـة. وتوضـح بيانـات عـام

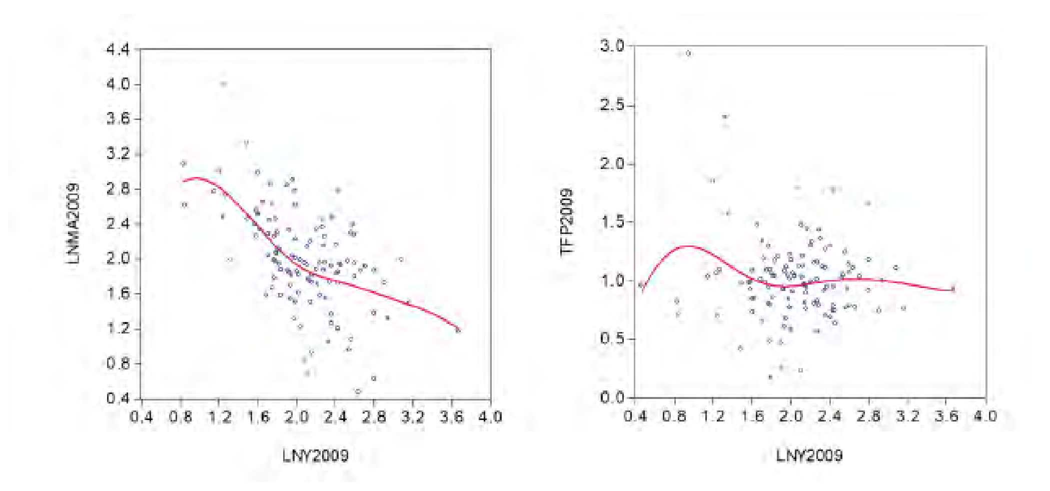
2007 أنـه عنـد وصـول حجـم الـشركات إلى 1.6 تقريبًـا، تدخـل كفـاءة الإنتـاج في مرحلـة مـن التراجـع؛ أمـا بعـد وصـول حجـم الـشركات إلى 2.5 تقريبًـا، تسـتمر كفـاءة الإنتـاج في الصعـود بصـورة عكسـية، وجـاءت نتائـج عـام 2008 و2009 مشـابهة لذلـك، أي أن حجـم الـشركات وكفاءتهـا يمـران بعلاقـة قائمـة عـلى دالـة الشـكل U المعكـوس التـي تتسـم بالصعـود ثـم الانخفـاض.

وهنـاك نقـاط تشـابه بـين علاقـة الانحـدار اللامعلمـي والانحـدار الخطـي لكفـاءة تشـغيل الـشركات وتوسـيع حجمهـا، حيـث يوجـد بينهـما ارتبـاط سـلبي واضـح؛ إلا أن نتائـج الانحـدار اللامعلمـي تكشـف مسـارًا للتطـور. فعندمـا يكـون حجـم الـشركات بـين 0.0-2.0، يظهـر انخفـاض واضـح لتوسـيع الحجـم مصحـوب بانخفـاض في كفـاءة التشـغيل، بينـما تتباطـأ سرعـة انخفـاض كفـاءة التشـغيل، بعـد وصـول توسـيع نطـاق الـشركات إلى 2.0. ويبـين هـذا الأمـر أن هنـاك بعـض المعوقـات داخـل الـشركات تعمـل عـلى إعاقـة انخفـاض كفـاءة التشـغيل بتلـك الـشركات وذلـك بعـد وصـول توسـيع حجمهـا ونطاقهـا إلى مرحلـة محـددة؛ الأمـر الـذي يوضـح الاتسـاق النسـبي بـين علاقـة هـذه الدالـة والظـروف الواقعيـة.






LNMA2006
LNY2006
TFP2006
LNY2006
LNMA2007
LNY2007
TFP2007
LNY2007
lnma2008
LNY2008
TFP2008
LNY2008



شكل 2-6 حجم وكفاءة الشركات الأهلية: الانحدار اللامعلمي

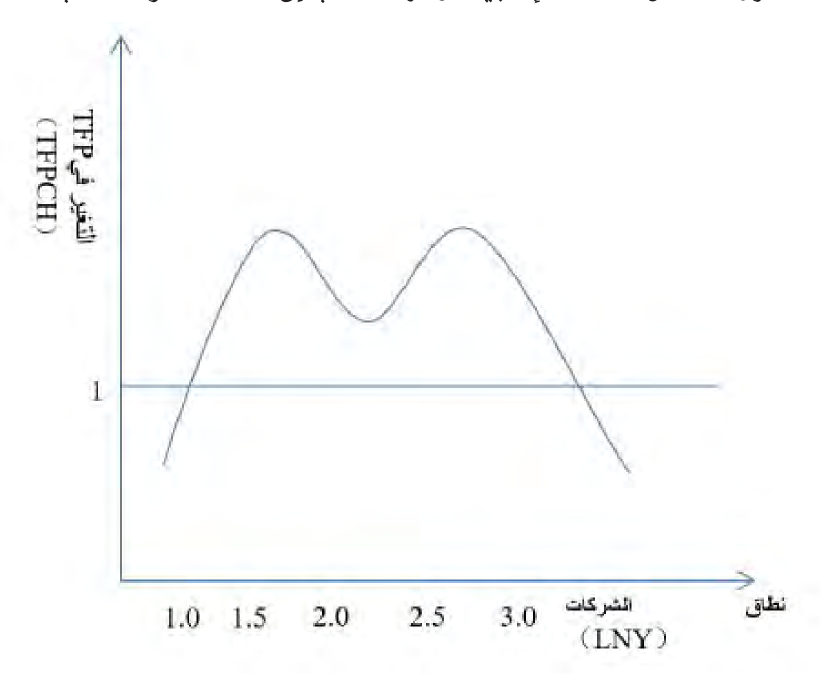
ملحوظة: ما توضحه البيانات هو مماثل لجدول 7؛ وقد استخدم نموذج الانحدار اللامعلمي طريقة التقدير النووية لناداريا - واتسون (اختار الشكل النووي دالة التوزيع الطبيعي Normal، وقد استغل عرض النطاق الترددي طريقة المربعات الصغرى للتحقق من الفاعلية).

ثالثًا: محاكاة مسار نمو الشركات الأهلية:

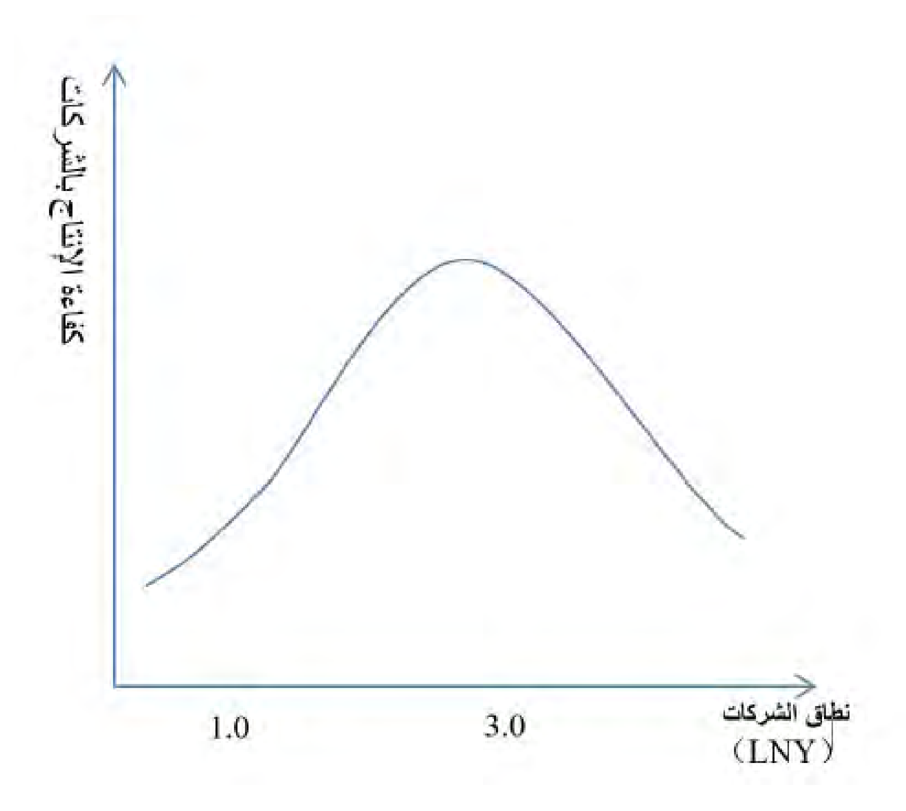
بينت التجارب الشاملة أنه يمكن تلخيص العلاقة بين نطاق الشركات الأهلية خلال مراحل نموها ومعدلات الإنتاج لجميع العناصر بها في مخطط المحاكاة بالشكل 3-6 . فيعبر مؤشر TFPCH عندما يكون أكبر من 1 عن وجود تقدم تكنولوجي؛ لذلك، سنقوم بتقسيم نمو الشركات طبقًا للتغير في مؤشر TPFCH إلى ست مراحل: (1) عندما يكون نطاق الشركات صغيرًا (LNY> 1.0تقريبًا)، يكون TFPCH أصغر من 1، أي أن الشركات تفتقر إلى كفاءة إنتاجية ملحوظة؛ إلا أن صعود TFPCH يعبر عن وجود الشركات في حالة من تحسين الكفاءة. (2) عندما يقع نطاق الشركات LNY بين 1.0~1.5، تتمتع الشركة بكفاءة تكنولوجية ملحوظة؛ (3) أما النطاق بين 1.5~2.0، فيشير إلى تباطؤ اتجاه التقدم التكنولوجي؛ (4) وعند وقوع نطاق الشركات LNY بين 2.0~2.5، يصل مؤشر TFPCH إلى أسفل نقطة له، حينئذٍ يكون هناك احتمالية لـ TFPCH < 1، أي احتمالية انعدام الكفاءة في الشركات؛ (5) عند وقوع LNY بين 2.5~3.0 يمكن أن يواجه صعودًا آخر لقيمة TFPCH؛ (6) LNY < 3.0، حينها

تدخل TFPCH في حالة من الانخفاض المطلق.

إذا أردنـا التعبـير عـن كفـاءة الإنتـاج للـشركات الأهليـة مـن خـلال معـدلات إنتـاج جميـع العنـاصر، فـإن اتجـاه التغـير بالشـكل 4-6 يلخصهـا في ضـوء العلاقـة بـين حجـم الـشركات الأهليـة وكفـاءة الإنتـاج، وبصـورة تفصيليـة نجـد أن كفـاءة الإنتـاج تعكـس اتجاهًـا صاعـدًا في البدايـة خـلال مراحـل توسـيع حجـم ونطـاق الـشركات الأهليـة، أي أن ثمـة علاقـة إيجابيـة تجمـع بـين نطـاق وحجـم الـشركات وكفـاءة الإنتـاج؛ وعنـد وصـول توسـيع نطـاق الـشركات إلى نقـاط محـددة، تلـوح في الأفـق قيـود جديـدة خـلال ضعـف ونمـو المزايـا الأصليـة في الـشركات، الأمـر الـذي يعمـل عـلى ظهـور تباطـؤ في سرعـة نمـو الكفـاءة الإنتاجيـة أو انخفـاض مطلـق لهـا، أي أن العلاقـة بـين نطـاق الـشركات وكفـاءة هـذه الـشركات ربمـا تتحـول إلى علاقـة سـلبية؛ والتوسـع التدريجـي لنطـاق الـشركات لاحقًـا سـيحمل نتيجتـين، اسـتمرار انخفـاض الكفـاءة الإنتاجيـة أو أنهـا تنقلـب إلى علاقـة صعـود متقلـب.



شكل 3-6 محاكاة لنطاق الشركات الأهلية والتغير في إنتاجية جميع العناصر


كفاءة الإنتاج بالشركات
1.0
3.0
نطاق الشركات
（LNY）

الفصل الرابع

بعض النتائج

غيّر القطاع المالي خلال القرن الجديد بصورة كبيرة من البيئة الإنتاجية والتشغيلية للشركات الأهلية على مستوى اختراق اتجاهات الاقتصاد الحقيقي كافة، وابتكار تكنولوجيا المعلومات والشبكات، وإضعاف الهوامش الاقتصادية، والتناغم بين الصناعات... إلخ. وقد طرح اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 اختبارات جديدة أمام تنمية الشركات الأهلية بالصين، فضعف الطلب الخارجي، وانخفاض المزايا النسبية، وزيادة الحواجز غير الجمركية تحتاج إلى تحرك الشركات الأهلية، حيث يجب على الأخيرة تعديل مسار التنمية والنمو الخاص بها بصورة إيجابية من أجل التكيف مع كل هذه المتغيرات. إلى جانب ذلك، قامت الحكومة الصينية بإعادة هيكلة الخطط الفكرية الكلية من أجل تنمية الشركات الأهلية في بعض القطاعات في محاولةٍ منها لمجابهة الأزمة المالية، الأمر الذي أدى إلى إعادة هيكلة الشركات بشكل متكرر؛ كما أن التغيرات المتكررة في بيئة الأنظمة (التعديل المتكرر لمعدل الخصم من ضريبة التصدير على سبيل المثال) قد طرح تحديات جديدة أمام تنمية وتطوير الشركات الأهلية؛ لذلك فإن إجراء تحليل تجريبي لمسار التطور الديناميكي خلال مراحل نمو وتطور الشركات الأهلية في الفترة الجديدة في ظل الأمور السابقة ربما يرسم اتجاه التنمية والتطور المستقبلي للشركات الأهلية، ويوجه الحكومة خلال وضعها للسياسات في مجال الاقتصاد الخاص.

وتظهر قيود الموارد، وقيود العرض والطلب الخارجي، وقيود بيئة الأنظمة خلال نمو الشركات الأهلية؛ بينما دائمًا ما تعتبر مراحل تطوير وتوسيع الشركات الأهلية مراحل التحرير المستمر لهذه القيود الخارجية. ويمكن توحيد مسألة "تكبير الشركات الأهلية أو تقويتها" على مستوى المسار الأساسي لنمو هذه الشركات، أي مسألة التوسيع الديناميكي للنطاق الأمثل للشركات. ومن خلال دراسة العلاقة بين توسيع نطاق الشركات الأهلية وتحسين الكفاءة الإنتاجية بها، وجدنا أن هناك نقطتين حرجتين

في مراحـل نمـو هـذه الـشركات (أي علاقـة المنحنـى المـزدوج انظـر شـكل 3-6). فخـلال مراحـل توسـيع الـشركات، تظهـر كفـاءة الـشركات عـلى شـكل منحنـى U المقلـوب القائـم عـلى الصعـود ثـم الانخفـاض، وتماثـل هـذه النتيجـة دراسـات خـه إي فنـغ (2008)، وشي تـشي، ولـو جيـا تشـون (2009)؛ ونقطـة التحـول هـذه خـلال مراحـل توسـيع الـشركات هـي أول النقطتـين الحرجتـين. ومـا يختلـف عـن نتائـج البحـوث الحاليـة، هـو أن التوسـيع التدريجـي لنطـاق الـشركات الأهليـة سـيواجه النقطـة الحرجـة الثانيـة، وهنـا يمكـن أن تحشـد الشركـة قوتهـا وتعمـل جاهـدةً عـلى إحـداث تحـول مـرة أخـرى في علاقـة التطـور الخاصـة بالكفـاءة الإنتاجيـة، لتدخـل مـن جديـد في اتجـاه تصاعـدي. وهـذه المرحلـة هـي المرحلـة الأهـم التـي تعمـل عـلى تقليـص الفجـوة بـين الـشركات الأهليـة والـشركات الكبـيرة المملوكـة للدولـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي، كـما تسـاعد الـشركات الأهليـة في احتـلال المراتـب في "قائمـة أقـوى 500 شركـة عـلى مسـتوى الدولـة" و"قائمـة أقـوى 500 شركـة عـلى مسـتوى العـالم".

ومـن هنـا نجـد أن الـشركات الأهليـة لا يمكـن أن تعتـبر "تكبـير حجمهـا" هدفًـا دائمًـا لهـا خـلال مراحـل نموهـا. فعندمـا يكـون نطـاق هـذه الـشركات صغيراً نسـبيًّا، يسـاعد "تكبـير وتوسـيع نطاقها" في زيـادة قدراتهـا عـلى البقـاء والمنافسـة في الأسـواق، إلا أنـه عندمـا تصـل هـذه الـشركات إلى نطـاق محـدد، فإنهـا تحتـاج إلى أن يكـون مفهـوم "القـوة" هـو أسـاس تنميتهـا وتطويرهـا، وإلا قـد تقـع في فـخ توسـيع النطـاق الـذي يعـاني مـن انخفـاض الكفـاءة الإنتاجيـة أو انعدامهـا. عـلاوة عـلى ذلـك، عـلى الحكومـة توجيـه الـشركات الأهليـة نحـو زيـادة الاهتـمام بالابتـكار التكولوجـي خـلال مراحـل توسـيع النطـاق، إلى جانـب دعـم أنشـطة الابتـكار في هـذه الـشركات مـن خـلال السياسـات الماليـة والضريبيـة؛ بالإضافـة إلى تأسـيس نظـام متكامـل للدخـول والخـروج مـن الأسـواق. فتعزيـز القـدرات التنافسـية في الأسـواق، سـيجعل الـشركات الأهليـة ترفـع مـن وعـي "تقويـة الـشركات" لديهـا، وتتجنـب توسـيع النطـاق الـذي يفتقـر إلى الكفـاءة.

المراجع:

Clarkson KW. and Miller RL., 1982, Industrial Organization: Theory, Evidence, and Public Policy, New York: McGraw-Hill Book Company.

Gibrat R., 1931, Les Inégalités Économiques, Paris: Librairie du Recueil Sirey.

Pagan A., Ullah A., 1999, Nonparametric Econometrics, Cambridge University Press.

Wrigley L., 1970, Divisional Autonomy and Diversification, Unpublished Doctoral Dissertation, Harvard Business School Press.

Bharath ST., Pasquariello P., Guojun Wu, 2009, "Does Asymmetric Information Drive Capital Structure Decisions?", Review of Financial Studies, Vol.22, No.8, pp.3211～3243.

Cave DW., Christensen LR., 1980, "The Relative Efficiency of Public and Private Firms in a Competitive Environment: The Case of Canadian Railroads", The Journal of Political Economy, Vol.88, No.5, pp.958～976.

Cave D., Christensen L., Diewert WE., 1982, "The economic theory of index numbers and the measurement of input, output, and productivity", Econometrica, Vol. 50,No.6, pp.1393～1414.

Coase RH., 1937, "The Nature of the Firm", Econometrica, Vol.4, No.16, pp.386～405.

Charnes A., Cooper W., Rhodes E., 1978, "Measuring the efficiency of decision making units", European Journal of Operational Research, Vol.2, No.6, pp.429～444.

Dangl T., 1999, "Investment and Capacity Choice under Uncertain Demand", European Journal of Operational Research, Vol.117, Issue 3, pp.415～428.

Dewenter KL., Malatesta PH., 2001, "State-Owned and Privately Owned Firms: An Empirical Analysis of Profitability, Leverage, and Labor Intensity", American Economic Review, Vol.91, No.1, pp.320～334.

Dow GK., 1987, "The function of authority in transaction cost economics", Journal of Economic Behavior & Organization, Vol.8, No.1, pp.13～38.

Ford J., Slocum J., 1977, "Size, Technology, Environment and the Structure of Organization", Academy of Management Review, Vol.2, No.4, pp.561～575.

Gayle PG., 2003, "Market concentration and Innovation: New Empirical Evidence on the Schumpeterian Hypothesis", Kansas State University, Department of Economics Working Paper.

Hall B., 1994, "Corporate restructuring and investment horizons in the United States, 1976-1987", Business History Review, Vol.68, pp.110～143.

Hargadon A., Sutton RI., 1997, "Technology brokering and innovation in a product development firm", Administrative Science Quarterly, Vol.42, pp.716～749.

Honjo Y., 2004, "Growth of new start-up firms: evidence from the Japanese manufacturing industry", Applied Economics Letters, Vol.11, No.1, pp.21～32.

Hu AGZ., Jefferson GH., Jingchang Q., 2005, "R&D and Technology Transfer: Firm-lever Evidence from Chinese Industry", The Review of Economics' and Statistics, Vol.87, No.4, pp.780～786.

Jefferson GH., Rawski TG., Li W., and Zheng Y., 2000, "Ownership, productivity change, and financial performance in Chinese industry", Journal of Comparative Economics, Vol.28, No.4, pp. 786～813.

Kaufmann A., Lehner P., Todtling F., 2003, "Effects of the Internet on the Spatial Structure of Innovation Networks", Information Economics and Policy, Vol.15, Issue 3, pp.402～424.

Lall SV., Rodrigo GC., 2001, "Perspectives on the Sources of Heterogeneity in Indian Industry", World Development, Vol.29, No.12, pp.2127～2143.

Lundvall B., Borras S., 1998, The Globalizing Learning Economy: Implication for Innovation Policy, Report to the DGXII, TSER, Bussels.

Malmquist S., 1953, "Index numbers and indifference surfaces", Trabajos de Estadistica y de Investigacion Operativa, Vol.4, No.2, pp.209～242.

Myers S., 1984, "The Capital Structure Puzzle", Journal of Finance, Vol.39, No.3, 575～592.

Onder A., Deliktas E., Lenger A., 2003, "Efficiency in the Manufacturing Industry of Selected Provinces in Turkey: a Stochastic Frontier Analysis", Emerging Market Finance and Trade, Vol.39, No.2, pp.98～113.

Scherer FM., 1965, "Firm Size, Market Structure, Opportunity and the Output of Patented Inventions", American Economic Review, Vol.55, No.5, pp.1097～1125.

Siddharthan NS., 1992, "Transaction Costs, Technology transfer, and In-House R&D: a study of the Indian private corporate sector", Journal of Economic Behavior & Organization, Vol.18, Issue 2, pp.265～271.

Worley JS., 1961, "Industrial Research and the New Competition", The Journal of Political Economy, Vol.69, No.2, pp.183～186.

تشنغ تشنغ بينغ: (إعادة النظر في هوامش الشركات لرونالد هاري كوس ونظرية النطاق)، (العلوم الإدارية)، عام 2004، العدد الثالث.

تشنغ خوي فانغ، وشينغ يونغ: (هيكل رأس المال في شركات العلوم والتكنولوجيا الصينية، ونطاق ونمو الشركات)، (الاقتصاد العالمي)، عام 2003، العدد الثاني عشر.

فانغ مينغ يوه، ونيه خوي خوا: (التحقق التجريبي من العناصر الحاكمة لنطاق الشركات - أدلة من الشركات الصينية)، (الدراسات الاقتصادية في نان كاي)، عام 2008، العدد السادس.

فريق العمل في مسح الشركات بالمكتب الوطني للإحصاءات: (حول تنمية الاقتصاد الخاص ونمو الشركات الأهلية)، (الدراسات والمراجع الاقتصادية) عام 2004، العدد الثاني والعشرون.

فانغ جانغ: (حول المراحل الديناميكية للانتقال المؤسسي - نمو القطاعات غير العامة وإصلاح القطاعات العامة)، عام 2000 العدد الأول.

خه إي فنغ، وسو ليانغ جون، وشي وي: (مردود التجربة، والنطاق - دراسات تجريبية حول إنتاجية العمل في الشركات الأهلية بالصين)، أطروحات حول الدورة الثامنة للمؤتمر السنوي لعلم الاقتصاد بالصين، 2008 انظر http://down.cenet.org.cn/view.asp?id=83192

خه إي فنغ، وسو ليانغ جون: (هل الزنجبيل حار مُعتَق؟ تحليل شبه معلمي حول القدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين وتجارب الشركات)، (اقتصاد نان كاي)، عام 2008، العدد الخامس.

خو جون، وتشن جيان تساي: (خصائص تطور طرق تمويل الشركات الأهلية: تحليل حول نماذج من شركات تقليدية)، (العلوم الاجتماعية بقوانغدونغ)، عام 2009، العدد الثاني.

لي تشون يو: (القدرات التنافسية للعلامات التجارية الخاصة بالشركات الأهلية واستراتيجية التنوع)، (مجلة جامعة خه بي للاقتصاد والتجارة)، عام 2006، العدد الثاني.

لي ينغ تشيو، وليو تشاو تساي، وبنغ تشاو خوي: (صناعة القرارات الخاصة بنطاق استثمارات الشركات في ظل الضبابية وانعدام اليقين)، (مجلة البحوث التشغيلية)، عام 2008، العدد الثاني.

ليو شياو شوان: (تأثير هيكل ملكية الشركات الصناعية بالصين على الفروق في الكفاءة – تحليل تجريبي حول بيانات مسح الشركات الصناعية على مستوى الدولة في عام 1995)، (الدراسات الاقتصادية)، عام 2000، العدد الثاني.

ليو بينغ ليان، ولين تان، وليو يو خاي: (حول الكفاءة الديناميكية لشركات الحديد والصلب بالصين من منظور النطاق والملكية – في ضوء مؤشر Malmquist)، (العلوم الناعمة بالصين)، عام 2010، العدد الأول.

نيه خوي خوا، وتان سونغ تاو، ووانغ يو فنغ: (الابتكار، ونطاق الشركات، والمنافسة السوقية)، (الاقتصاد العالمي)، عام 2008، العدد السابع.

شي تشي، ولو جيا تشون: (وضع سلسلة الصناعات، ونطاق وتجمع الشركات، بالإضافة إلى القدرات التنافسية لها – دراسة تجريبية في ضوء شركات قطاع التصنيع المدرجة بدلتا نهر اليانجستي)، (مجلة جامعة نانجينغ للمال والاقتصاد)، عام 2009، العدد الخامس.

شو كانغ نينغ، ورن في: (نموذج اقتصاد شرق آسيا والقدرات التنافسية للصناعات الوطنية)، (العلوم الاجتماعية بالخارج)، عام 1998، العدد الثالث.

تشو يوانغ إي: (كفاءة الابتكار التكنولوجي للشركات مختلفة الحجم وتوجه السياسات الحكومية)، (البحث)، عام 2009، العدد الثاني.

شوه باي: (حول دورة حياة المجموعة في ظل قرارات الموقع)، (دراسات حول الاقتصاد الصناعي)، عام 2007، العدد الثالث.

وي ليانغ إي، وجاو جون، وشياو خونغ آن : (دراسات تجريبية حول تأثير كفاءة الشركات وهيكل حقوق الأسهم على نطاق الشركات المدرجة - بعض الشركات الصينية المدرجة العاملة بقطاع التصنيع نموذجًا)، (العلوم الناعمة)، عام 2005، العدد الثالث.

جو لي آن، ولوه كاي: (نطاق الشركات والابتكار بها: دلائل تجريبية على مستوى المقاطعات بالصين)، (علم الاقتصاد (مجلة فصلية))، عام 2005، العدد الثالث.

(المؤلف: شوه باي)

الباب السابع

العلاقة بين العمل ورأس المال: مصدر القوة لنمو وتطور الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

الفصل الأول

مغزى العلاقة بين العمل ورأس المال للشركات الأهلية

تم القضاء على هيكل الملكية المفردة الذي كان يرتكز على ملكية الحكومة، وشهد "الاقتصاد غير العام" الذي يتخذ من الأسواق دليلًا له تنميةً ملحوظةً، وذلك خلال عملية الإصلاح والانفتاح، وتماشيًا مع تنمية الاقتصاد ذات الملكيات المتعددة. وبحلول يونيو من عام 2009، وصل عدد الشركات الأهلية على مستوى الدولة بالصين إلى 6 مليون و900 ألف شركة، فاحتلت هذه الشركات 70% من إجمالي الشركات على مستوى الدولة، وقد كان الاقتصاد الخاص مصدرًا لأكثر من 85% من فرص العمل الجديدة في المدن والبلدات، كما كان أساسًا لأكثر من 90% من الوظائف القائمة على هجرة العمالة الريفية، حيث احتلت أعداد الموظفين التي استقطبتهم الشركات الأهلية 75% من عدد الموظفين على مستوى الدولة. [81] فيمكننا أن نقول إن الاقتصاد الصيني قد حقق بالفعل نمط ريادة الاقتصاد الخاص. [82] ولكن تراكمت وتفاقمت الصراعات

81- جو يان فن: (يقدم الاجتهاد في تنظيم وتوجيه الشركات الأهلية إسهامات كبيرة في استقطاب العمالة)، 2009، انظر..
http://www.zgjy.org/kwzl/kwzlshow.asp?messageID=259

82- تشنغ لو: (الاقتصاد الخاص بالصين: من عام 2001 إلى عام 2005)، تشاينا بيزنس تايمز، 9 فبراير 2006.

والتناقضات بين العمل ورأس المال، خلال مراحل التنمية السريعة للاقتصاد الأهلي، وأحداث "فوكسكون" خير مثال على هذا الصراع. وترتكز العلاقة الأساسية التي تربط بين العمل ورأس المال على المصالح الاقتصادية، لذلك فإن تحديد معدلات توزيع الإيرادات والدخول بصورة معقولة بين العمل ورأس المال في الشركات الأهلية أمر غاية في الأهمية. وقد طرح تقرير المؤتمر السابع عشر للحزب ضرورة "رفع نسبة دخل الفرد في توزيع الدخل القومي بصورة تدريجية، ورفع نسبة أجور العمل في التوزيع الأوّلي" [83] فقد أشار ما كاي عضو مجلس الدولة الصيني إلى أن النسبة التي يحتلها دخل الفرد حاليًا في الدخل القومي هي نسبة منخفضة، كما أن نسبة الأجور في التوزيع الأوّلي قليلة، لذلك طرح ضرورة إعادة هيكلة توزيع الدخل القومي، من أجل المحافظة على استمرار نمو الشركات والدخل الطبيعي لها، بالإضافة إلى الاجتهاد في الوقت نفسه لرفع نسبة الأجور في التوزيع الأوّلي، وتقليل الفجوة فى توزيع الدخل، بالإضافة إلى العمل على ألا ينخفض نمو دخل المواطن في المدن والقرى عن النمو الاقتصادي، وألا تقل أجور العمال عن النمو الاقتصادي ونمو إيرادات الشركات بل حتى يجب أن تكون أعلى منهما بقليل. [84] لذلك يدرس هذا الباب كيفية تأسيس الشركات الأهلية باعتبارها مكونًا مهمًّا في الاقتصاد الوطني لنظام يتسم بالعقلانية في توزيع الدخل، إلى جانب تحقيق التنمية المنسقة والمتناغمة في العلاقة بين العمل ورأس المال خلال مرحلة التنمية التاريخية الجديدة.

أولًا: المعنى الأساسي للعلاقة بين العمل ورأس المال:

على الرغم من أن هناك اختلافًا بين العلاقة بين العمل ورأس المال وعلاقات العمل فقط في عدد الكلمات، إلا أن التعريفات الخاصة بأوساط المنظرين لهذين المفهومين مختلفة تمام الاختلاف. فقد تم استكمال "التحول الاشتراكي ذي الملكية العامة لمواد الإنتاج" قبل المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي الصيني، ولم يعد للاقتصاد غير العام وجود. لذلك، أُطلِق على علاقة حقوق وواجبات العمل بين الموظفين والعمال

83- النص الكامل لتقرير المؤتمر الوطني السابع عشر لممثلي أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، انظر http://www.xinhuanet.com/17da/index.htm

84- ما كاي: (الإسراع في دفع إعادة الهيكلة الاقتصادية خلال الأزمة المالية العالمية)، (البحث عن الحقيقة)، عام 2009، العدد 20، صفحة 9~13.

والهيئات التي يعملون بها بعد المؤتمر الوطني الثامن للحزب "علاقات العمل". ولأسباب تاريخية، ذهب بعض الباحثين إلى الجمع بين العلاقة بين العمل ورأس المال وعلاقات العمل دون تمييز خلال مراحل أبحاثهم. على سبيل المثال، يعتقد وانغ دا تشينغ، وجياو جيان قوه (2003) أن "العلاقة بين رأس المال والعمل أي علاقات العمل هي علاقة الحقوق والواجبات بين العامل كفرد أو مجموعة كالنقابات العمالية وصاحب العمل كفرد أو مجموعة -أيضًا- بالإضافة إلى سلطات الإدارة وذلك خلال مراحل العمل، وتتضمن هذه العلاقات كلًّا من العلاقة بين مهام العمل، وظروفه، وأوقاته، وفتراته، وأجوره، وانضباطه، وحمايته، بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية، واستحقاقات الرعاية الاجتماعية والنزاع العمالي ومعالجته." [85] في ما يعتقد البعض الآخر من الباحثين أنه لا توجد فروق جوهرية بين علاقات العمل والعلاقة بين العمل ورأس المال، وأن الموضوع ليس فقط سوى معنى واسع وآخر ضيق للمفهومين. على سبيل المثال يعتقد جو يان (2001) أن هناك مغزيين للعلاقة بين العمل ورأس المال من منظورٍ قانوني، الأول يشير إلى علاقات العمل الاجتماعية بمفهومها الواسع، أي جميع العلاقات التي تحدث خلال مراحل العمل الاجتماعي، بما في ذلك علاقات استخدام العمالة، وعلاقات إدارة العمل، وعلاقات خدمات العمل... إلخ؛ الثاني يشير إلى علاقات حقوق وواجبات العمل بين القوى العاملة (العمال) ومستخدمي القوى العاملة (أصحاب العمل) خلال مراحل العمل. وهذا المغزى الضيق لعلاقات العمل هو ذاته العلاقة بين العمل ورأس المال. [86] في الحقيقة، تعد علاقات العمل علاقات تحدث بين الأشخاص المختلفة خلال مراحل العمل، وعندما تكون هذه العلاقات في ظل إدارة من الشركات، وتعتبر الشركات الكيانات المُتحكِمة في توزيع عناصر الإنتاج، تنشأ حينها علاقات العمل على مستوى الشركات. وتعد العلاقة بين العمل ورأس المال مكونًا مهمًّا في علاقات العمل خلال المرحلة الحالية بالصين، بعبارة أخرى تعد هذه العلاقة شكلًا وجوديًّا خاصًّا لعلاقات العمل. فالعلاقة بين العمل ورأس المال هي علاقة ظهرت على أثر "علاقات التوظيف" في الشركات، والفصل بين أصحاب القوى العاملة وتحقيق الظروف المادية للعمالة هو شرط وجودها، كما أن تحول الملكية العامة لمواد

85- وانغ دا تشينغ، جياو جيان قوه: (نظريات العلاقة بين العمل ورأس المال وتطبيقات الدول الغربية المتقدمة)، (مراجع الدراسات الاقتصادية)، عام 2003، صفحة 51.

86- جو وي جون: (علاقات العمل)، دار نشر الضمان الاجتماعي للعمال الصينيين، طبعة عام 2001، صفحة 5.

الإنتاج والعمالة إلى سلعٍ هو أساس هذه العلاقة. تمامًا كما أشارت تحاليل تشنغ يان يوان (2002)، حيث تعد العلاقة بين العمل ورأس المال نتاجًا للتوظيف والعمل، ويشير المغزى الأساسي للعلاقة بين العمل ورأس المال إلى خلاصة العلاقة التي تنشأ بين الجانب الإداري والعامل أو مجموعة العمال على أثر المصالح المشتركة بين الطرفين وتُترجم في علاقات تعاون، وصراع، وقوة، وسلطة.[87] ويعتقد فنغ شياو تيان (2000) أن جوهر العلاقة بين العمل ورأس المال هو علاقات التفاعل بين الأشخاص في إطار العمل، أي العلاقة بين العامل وصاحب العمل. [88] ويعتقد تشانغ كاي (2004) أن ما يُطلق عليه العلاقة بين العمل ورأس المال هي العلاقة بين العمل ورأس المال في الشركات غير العامة، وما تعكسه هو العلاقة بين الموظفين وأصحاب العمل (أصحاب الشركة). وتتضمن هذه العلاقة -أيضًا- العلاقة بين العامل وصاحب العمل، والعلاقة بين النقابات العمالية وصاحب العمل أو مجموعة الإدارة. [89] لذلك، يعد نظام العمل بالأجر أساسًا للعلاقة الكلاسيكية بين العمل ورأس المال، شريطة أن يكون هناك فصل بين العمال ومواد الإنتاج، بالإضافة إلى أن تصبح القوى العاملة سلعًا. أي أنه لا يمكن مساواة الملكية العامة لمواد الإنتاج وعلاقات العمل التي تشكلت على أساس العمل المشترك بشكل مباشر بالعلاقة التقليدية والكلاسيكية بين العمل ورأس المال. وبالمثل، لا يمكن الفصل بين العمال ومواد الإنتاج بصورة تامة في الاقتصاد الفردي الخاص، فعلاقات العمل الخاصة به ليست هي العلاقة الكلاسيكية بين العمل ورأس المال. وفي إطار هذا المعنى، يمكن أن نقول إن العلاقة بين العمل ورأس المال داخل الشركات الأهلية هي علاقة تابعة لنظام الاقتصاد الأساسي الخاص بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ما جعلها مختلفة عن العلاقة بين العمل ورأس المال التابعة لنظام الرأسمالية التقليدية. ومن هذا المنظور يمكن أن نقول إن كلتا العلاقتين هما تابعتين لعلاقات العمل بصورة جوهرية، إلا أن كل علاقة تتمتع بأساسها الخاص.

87- تشنغ يان يوان: (علاقات العمل)، دار نشر جامعة الشعب بالصين، طبعة عام 2002، صفحة 3.

88- فنغ شياو تيان: (حول العلاقة بين العمل ورأس المال في شركات القطاع الخاص)، درا نشر جامعة جامعة خوا جونغ للعلوم والتكنولوجيا، طبعة عام 2000، صفحة 63.

89- تشانغ كاي: (حول حقوق العمل)، درا نشر الضمان الاجتماعي للعمال بالصين، طبعة عام 2004، صفحة 69.

ثانيًا: العلاقة بين العمل ورأس المال داخل الشركات الأهلية:

تشمل كيانات العلاقة بين العمل ورأس المال في الشركات الأهلية بالصين جانبين، الأول هو أصحاب الشركات المستخدمين للقوى العاملة، فباعتبارهم مالكي موارد الإنتاج ومديري الشركات، يتمتعون بحق امتلاك مواد الإنتاج، وتوزيعها، والتصرف فيها، بالإضافة إلى امتلاك فائض عمل العمال. والجانب الآخر هو القوى العاملة أو العامل، وهم مجموعة الأشخاص أو الرابطة التى تمثل مصالح العاملين والتي تعمل عند أصحاب الشركات وتبذل طاقتها الجسدية والعقلية في العمل، واستلام الأجر. ولكل من العمالة ورأس المال الدافع كي تستغل كل منهما مزايا المعلومات في السعي وراء أكبر قدر من المصالح الشخصية، شريطة أن يكون هناك خلل في التعاقد وعدم تناسق في المعلومات.[90] تمامًا كما يعتقد تونغ مي أو: يريد كل من الفرد والمجموعة الحصول على أكبر قدر من المخرجات بالاعتماد فقط على أقل قدر من المدخلات.[91] فربما يأمل العمال على وجه التحديد الحصول على إيرادات أو أجور كبيرة من خلال عمل أقل، بينما يأمل أصحاب العمل في الحصول على أكبر قدر من العمل ممن يستأجرونهم من عمال وموظفين في مقابل أجور قليلة قدر الإمكان. حيث يسعى أصحاب العمل وراء توسيع أرباحهم، بينما يسعى العمال وراء زيادة رواتبهم ومكافآتهم. ويتحدد الصراع بين الطرفين على أساس هذا الاختلاف بين أهدافهما. وعلى الرغم من انعدام التطابق بين مصالح طرفي العمل ورأس المال، إلا أنهما ليسا متناقضين تمامًا؛ فإلى جانب المصالح الخاصة، للطرفين مصالح مشتركة أيضًا، وهي كفاءة الإنتاج، حيث إن مصالح الطرفين لن تتحقق إلا في إطار كفاءة الإنتاج. لذلك، شكّل الطرفان "مجتمع المصالح المشتركة" في تنظيم الشركات، ويمكن رفع كفاءة الإنتاج، وتحقيق تحسين باريتو، وزيادة مصالح الأطراف كافة، فقط من خلال الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح الطرفين، بالإضافة إلى التعاون المشترك.

ثالثًا: العلاقة بين العمل ورأس المال وكفاءة الشركات:

كان تأثير العلاقة بين العمل ورأس المال في أداء الشركات أحد الموضوعات المهمة التي

90- جاو شياو شي: (الخطر الأخلاقي المزدوج في العلاقة بين العمل ورأس المال)، (العلوم المالية والاقتصادية)، عام 2009، العدد الرابع، الصفحات 65~72.

91- جورج التون مايو: (المشكلات الاجتماعية للحضارة الصناعية)، الصحافة التجارية، طبعة عام 1964.

حظيت باهتمام الباحثين الغربيين. فهل تؤثر أوضاع العلاقة بين العمل ورأس المال كهيكلها، وجودتها في أداء الشركات، وما اتجاه هذا التأثير ودرجته. لذلك، سننطلق في تحليلنا من تقسيم نموذج العلاقة بين العمل ورأس المال، وهناك ثلاثة آراء حول هذا التقسيم: نظرية التناقض والصراع بين العمل ورأس المال؛ ونظرية التكامل أو الشراكة بين العمل ورأس المال؛ نظرية المنفعة المتبادلة بين العمل ورأس المال.

وتعد النظرية الأساسية في الماركسية تمثيلاً رئيسًا لنظرية التناقض والصراع بين العمل ورأس المال. فتعتقد الماركسية أن جوهر العلاقة بين العمل ورأس المال في الرأسمالية هو الإجبار والاستغلال الذي يمارسه رأس المال ضد العمالة، بالإضافة إلى الاستحواذ المجاني من قبل الرأسماليين على فائض القيمة الخاص بالعمال. "الرأسمالية ند العمالة، لذلك لن يساعد التقدم الحضاري سوى في توسيع السلطات الموضوعية الخاصة بهيمنة رأس المال على العمالة".[92] وإذا أرادت الطبقة العمالية تغيير هذا الوضع، عليها أن تثور بشكل عنيف كي تقضي على نظام العمل بالأجر ونظام الملكية الخاصة، وتعالج تناقضات وصراعات رأس المال والعمالة التي لن يمكن تهدئتها في ظل الرأسمالية.

وعلى العكس من النظرية السابقة، هناك نظرية التكامل بين العمل ورأس المال، وهذه النظرية تعتقد أن المديرين مرؤوسون، سواء كانوا رأسماليين أو عمالاً في الشركات، فجميعهم عناصر في نفس المجموعة، ولا يوجد تناقض في المصالح الجوهرية في ما بينهم. ومصالح كل من الموظف وصاحب العمل واحدة بصورة أساسية، حيث يسعى الجميع بصورة مشتركة وراء إنتاج عالي الكفاءة، وأرباح مرتفعة، وعوائد وأجور ومكافآت ذات قيمة عالية. ونظرية علاقات العمل في ظل الاقتصاد الموجه هي خير مثال على نظرية التكامل بالصين، حيث ترى أنه ليس هناك سوى الاختلاف في تقسيم العمل بين الرفقاء الثوريين، ولا وجود لتمييز على مستوى المناصب.

أما نظرية المنفعة المتبادلة بين العمل ورأس المال فتقع في الوسط بين النظريتين سالفتي الذكر، فتتفق مع افتراضية "الرجل الاقتصادي العقلاني" في علم الاقتصاد السائد. حيث تعتقد هذه النظرية أنه لكل من العمالة ورأس المال الدافع كي يستغل

92- الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز: دار نشر الشعب، طبعة عام 1975، المجلد 23.

كل منهما مزايا المعلومات في السعي وراء أكبر قدر من المصالح الشخصية، شريطة أن يكون هناك خلل في التعاقد بينهما وعدم تناسق في المعلومات.[93] وعلى الرغم من عدم وجود تماثل تام لمصالح الطرفين، إلا أنهما ليس متناقضين بشكل كلي أيضًا؛ فللطرفين مصالح خاصة، بالإضافة إلى المصالح العامة. لذلك، شكلت العمالة ورأس المال "مجتمع المصالح المشتركة" في الشركات، والتشارك في السراء والضراء، الأمر الذي جعل التعاون أمرًا ضروريًّا.

ومن خلال المقارنة بين النظريات الثلاث، سنجد أن "نظرية التناقض" و"نظرية التكامل" تؤكدان على حد سواء على جانب في العلاقة بين العمل ورأس المال. فلا يمكننا تفسير الجدل الدائر بين العمل ورأس المال في المجتمع حاليًا أو حتى ظواهر انعدام التناغم والصراع المتفاقم بين الطرفين، طبقًا لنظرية التكامل بينهما؛ كما سيكون من الصعب تطبيق الإجراءات الرامية إلى تحسين العلاقة بين العمل ورأس المال، في ضوء نظرية تناقض المصالح، حيث إنها تفسر صراع المصالح الجوهرية بين الطرفين، الأمر الذي لا يحمل أي فائدة للارتقاء بأداء الشركات.[94] فيؤكد هذا النص على نظرية المنفعة المتبادلة بين العمل ورأس المال، حيث إن كلا الطرفين يسعى وراء مصالحه الذاتية، ما يعمل على وجود تناقض بينهما، بينما توجد المصالح المشتركة بينهما أيضًا، لذلك لا خيار أمام الطرفين سوى الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح كل طرف، والتعاون بصورة مشتركة حتى يمكن رفع الإنتاجية، وتحقيق تحسين باريتو، وزيادة عوائد كل طرف. باختصار، تعد العلاقة المستقرة القائمة على "التعاون والمنفعة المتبادلة" بين العمل ورأس المال النموذج المتناغم للعلاقة بين الطرفين، حيث تؤكد على إعداد وتنمية القدرات الفردية للعمال، والاهتمام بتقييم الأداء الموضوعي والعادل، كما تنتبه إلى الحفاظ على عدالة وعقلانية مستوى الأجور والفروق بينها، وتعزز بصورة خاصة الوعي بالتعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الشركات والموظفين والعمال بالإضافة إلى الوعي بضرورة مشاركة العمال والموظفين العاديين. وفي ظل هذه العلاقة المتناغمة بين العمالة ورأس المال، تؤسس الشركة علاقات عمل مستقرة طويلة الأمد مع موظفيها

93- جاو شياو شي: (الخطر الأخلاقي المزدوج في العلاقة بين العمل ورأس المال)، (العلوم المالية والاقتصادية)، عام 2009، العدد الرابع، الصفحات 65~72.

94- Cappelli & Neumark,2001, Do high performance work practices improve establishment-level outcomes？ [J]. Industrial and Labor Relations Review,Vol.54,No.4,pp.737～775.

وعمالهـا مـن خـلال تقديمها لوظائـف ثابتـة، وأجـور عادلـة ومعتدلـة، وأجـواء عمـل مريحـة، بالإضافـة إلى فـرص التطويـر الوظيفـي الفـردي طويـل الأمـد لموظفيهـا وعمالهـا. الأمـر الـذي يدفـع الموظفـين والعـمال إلى الإسـهام بحماسـهم وقدراتهـم العمليـة، بالإضافـة إلى إخلاصهـم للشركـة. تمامًـا كـما أشـار بارنـارد، تتوقـف فاعليـة الشركـة عـلى قدرتهـا عـلى حشـد طاقـات أفرادهـا وتجميعهـم عـلى قلـب رجـل واحـد، ومفتـاح هـذا الأمـر هـو التعـاون.[95]

وقـد بـيّن عـدد كبـير مـن الدراسـات أن النسـبة التـي يحتلهـا العمـل في الدخـل القومـي تتغـير تماشـيًا مـع مراحـل التنميـة الاقتصاديـة، فعـلى الرغـم مـن أن نسـبة دخـل العمـل في الـدول المتقدمـة تعـاني اتجاهًـا تنازليًـا، إلا أنهـا مـا زالـت تحافـظ عـلى مسـتوى عـالٍ نسـبيًا، عنـد مقارنتهـا بإيـرادات رأس المـال. وقـد أكـد الكثـير مـن العلـماء عـلى حقيقـة انخفـاض نسـبة دخـل العمـل في توزيـع الدخـل القومـي بالصـين، والسـبب وراء بـروز هـذه الظاهـرة هـو إعـادة هيكلـة الـشركات المملوكـة للدولـة، والتنميـة السريعـة للـشركات الأهليـة (جـوه يونـغ ليانـغ 2007؛ بـاي جونـغ إن وآخـرون 2008). [96] [97] ولكـن جديـر بالذكـر أن الدراسـات حـول العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال بالـشركات الأهليـة في الصـين قليلـة، بالإضافـة إلى أنهـا ترتكـز عـلى التحليـل النوعـي؛ كـما أن الدراسـات السـابقة تفتقـر إلى الترتيـب النظامـي لتاريـخ علاقـات توزيـع الدخـل عـلى العمـل ورأس المـال في الـشركات الأهليـة، بالإضافـة إلى افتقارهـا إلى التحليـل العمـلي للإسـهامات النسـبية الخاصـة بـكل مـن العمـل ورأس المـال في الـشركات الأهليـة، بالإضافـة إلى التحليـل العمـلي للعلاقـة بـين العمـل ورأس المـال وتنميـة الـشركات.

95- تأليف بارنارد، ترجمة وانغ يونغ جوي: (وظائف الإداريين)، طبعة الصناعة الميكانيكية 2007.

96- باي جونغ إن، تشيان جن جيه: (توزيع عناصر الدخل القومي: القصة وراء البيانات الإحصائية)، (الدراسات الاقتصادية)، عام 2009، العدد الثالث، الصفح 27~41.

97- جوه يونغ ليانغ: (حول انخفاض دخل العمل وارتفاع إيرادات رأس المال)، (العلوم الاجتماعية بجه جيانغ)، عام 2007، العدد الثالث، الصفحات 26~33.

الفصل الثاني

تطور علاقات توزيع الدخل بين العمل ورأس المال في الشركات الأهلية

عنـد وصـول الإصـلاح والانفتـاح إلى بدايـة التسـعينيات، كانـت النسـبة التـي تحتلهـا أجـور العاملـين بالصـين في إجـمالي الناتـج المحـلي مسـتقرة دائمًـا بـين 15 و16%. في مـا بـدأت نسـبة دخـل العمـل تنخفـض تدريجيًّـا عامًـا تلـو الآخـر بدايـةً مـن عـام 1992، وقـد أجـرى عـدد كبـير مـن الدارسـين عـلى مسـتوى الدولـة دراسـات تحليليـة حـول هـذا الاتجـاه، وقدمـوا التفسـيرات المتعلقـة بهـذا الأمـر مـن جوانـب مخلتفـة، ومـن بـين الأسـباب المهمـة التـي قدموهـا والتـي فـسرت ظهـور هـذا الاتجـاه هـو إعـادة هيكلـة الـشركات المملوكـة للدولـة، وتطـور الاقتصـاد الخـاص.

وفي النظـام المحاسـبي للدخـل القومـي بالصـين، ينقسـم الدخـل القومـي في ضـوء العنـاصر المختلفـة إلى أربعـة أنـواع: أجـور العـمال، وصـافي ضرائـب الإنتـاج، واسـتهلاك الأصـول الثابتـة، وفائـض التشـغيل. وسـنجري في مـا يـلي تحليـلًا لـكل مـن دخـل الأجـور، والأربـاح، والإيـرادات الضريبيـة في الـشركات الأهليـة، وذلـك في ضـوء بيانـات الـشركات الأهليـة فقـط، لدراسـة التطـور في توزيـع الدخـل عـلى عنـاصر العمـل ورأس المـال بالـشركات الأهليـة.

أولًا: دخل الأجور في الشركات الأهلية:

يتكـون دخـل الموظفـين والعـمال في الـشركات الأهليـة بصـورة رئيسـة مـن الراتـب والمكافـآت أو المشـاركة في الأربـاح. وقـد أوضحـت بيانـات المسـح الثامـن لاتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة أن متوسـط إجـمالي رواتـب العـمال والموظفـين في الـشركات الأهليـة بالإضافـة إلى مكافآتهـم وجـزء مـما يحصلـون عليـه مـن أربـاح الـشركات طـوال العـام أعـلى مـن متوسـط المسـتوى الوطنـي في الفـترة ذاتهـا، وأعـلى -أيضًـا- مـن الـشركات المملوكـة للدولـة والـشركات الجماعيـة، كـما يقـترب مـن ضعفـي متوسـط الدخـل العـام وذلـك في بدايـة التسـعينيات. بينـما وصـل متوسـط دخـل الموظفـين والعـمال بالـشركات الأهليـة في عـام

1996 إلى 6115.56 يـوان صينـي، فـكان أقـل مـن متوسـط الدخـل السـنوي للموظفـين في الـشركات المملوكـة للدولـة الـذي وصـل وقتهـا إلى 6280 يـوان صينـي، وأقـل -أيضًـا- مـن متوسـط الدخـل السـنوي عـلى مسـتوى الدولـة والـذي وصـل في الفـترة ذاتهـا إلى 6210 يـوان صينـي. وفي عـام 2003، كان متوسـط الدخـل السـنوى للعـمال والموظفـين بالـشركات الأهليـة 9043 يـوان صينـي فقـط، بينـما تجـاوز متوسـط أجـور عـمال وموظفـي الـشركات المملوكـة للدولـة متوسـط أجـور العاملـين بالـشركات الأهليـة بمعـدل 1.6 ضعفًـا. وأوضحـت أحـدث البيانـات الاسـتقصائية أن المتوسـط السـنوى لأجـور موظفـي الـشركات الأهليـة في عـام 2007 وصلـت إلى 18412 يـوان صينـي، حيـث بـدت أقـل مـن أجـور موظفـي الـشركات المملوكـة للدولـة بــ 8208 يـوان صينـي، والنسـبة بـين الاثنـين تسـاوي 1 : 1.45، فـزاد الفـرق بينهـما عـما كان عليـه قبـل عامـين، حيـث كان 1 : 1.19. ومـن خـلال المقارنـة بـين سرعـة النمـو السـنوي لمتوسـط الدخـل في الـشركات المختلفـة، نجـد أن سرعـة النمـو السـنوي لدخـل الموظفـين والعـمال بالـشركات الأهليـة 9.13% فقـط، الأمـر الـذي يجعلهـا أبطـأ بصـورة واضحـة مـن المتوسـط في الـشركات المملوكـة للدولـة الـذي يصـل إلى 15.99%، والمتوسـط في الـشركات الجماعيـة الـذي يصـل إلى 14.27%.

جدول 1-7 متوسط الدخل السنوي للموظفين والعمال في الشركات الأهلية
والشركات الأخرى بالصين

أعوام المسح	متوسط الدخل في الشركات الأهلية (يوان صيني)	متوسط الدخل في الشركات المملوكة للدولة في الفترة ذاتها (يوان صيني)	متوسط الشركات المملوكة للدولة / متوسط الشركات الأهلية (%)	متوسط الدخل في الشركات الجماعية في الفترة ذاتها (يوان صيني)	متوسط الدخل على مستوى الدولة في الفترة ذاتها (يوان صيني)
1993	4966	2878	0.58	2109	2711
1995	6027.66	4797	0.80	3931	4538
1997	6115.56	6280	1.03	4302	6210
2000	8000.04	8543	1.07	5774	8364

2002	10250	11178	1.09	6867	10870
2004	9043	14577	1.61	8678	14040
2006	16188	19313	1.19	11283	18364
2008	18412	26620	1.45	15595	24932
متوسط سرعة النمو السنوي	9.13%	15.99%	-	14.27%	15.94%

ملحوظـة: البيانـات أعـلاه هـي البيانـات الخاصـة بنهايـة الأعـوام السـابقة عـلى أعـوام المسـح، ولم يتـم توضيـح هـذا الأمـر في النـص، كـما تـم حسـاب البيانـات طبقًـا لأسـعار الأعـوام المشـار إليهـا.

مصـدر البيانـات: اتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة: (الاسـتقصاء الكبـير للـشركات الأهليـة بالصـين 1993~2006)، دار نـشر تتحاد عمـوم الصين للصناعـة والتجـارة، عـام 2007؛ المكتـب الوطنـي للإحصـاء: (الكتـاب الإحصـائي السـنوي بالصـين لعـام 2009)، دار النـشر الإحصائيـة بالصـين؛ (الكتـاب السـنوي للاقتصـاد الخـاص بالصـين (يونيـو 2006~يونيـو 2008))، دار نـشر اتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة.

ثانيًا: دخل الأرباح في الشركات الأهلية:

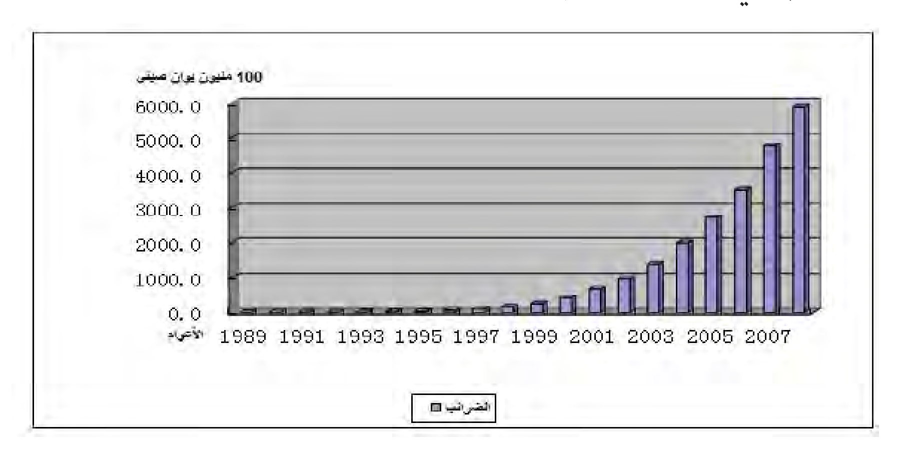
تتضمـن نفقـات الـشركات الأهليـة بعـد خصـم التكاليـف ودفـع الضرائـب كلًّا مـن الاسـتثمارات الجديـدة، وتوزيعـات الأربـاح الخاصـة بالمسـتثمرين، والحصـص، والتبرعـات المختلفـة مسـتحقة الدفـع، والتكاليـف الاجتماعيـة... إلـخ. ومـن خـلال جـدول 2-7 نجـد أن الـشركات الأهليـة تضـخ جـزءًا كبـيرًا جـدًّا مـن الأربـاح في إعـادة الإنتـاج بالـشركات، وكان عـام 2001 هـو الأبـرز في هـذا الأمـر، حيـث وصـل معـدل إعـادة الاسـتثمار إلى 94.98%. وقـد انخفضـت هـذه النسـبة في مـا بعـد بشـكل ملحـوظ، فعـلى الرغـم مـن أنهـا قـد بلغـت 51.51% في عـام 2007، إلا أنهـا مـا زالـت تصـل إلى أعـلى مـن نصـف الأربـاح. ويفـسر هـذا الأمـر بدرجـاتٍ محـددةٍ الأوضـاع الحاليـة لمعـدلات الاسـتثمار المرتفعـة بالصـين، تمامًـا كـما ذكـر شـياو جـوه جـي، حيـث أشـار إلى أن رأس المـال للاقتصـاد غـير العـام ينمـو بسرعـة 30% سـنويًّا منـذ عـدة سـنوات، نظـرًا لارتفـاع العائـد عـلى رأس المـال بالصـين.

جدول 2-7 توزيع الأرباح في الشركات الأهلية

الأعوام	متوسط قيمة الأرباح الصافية بعد الضرائب (يوان صيني)	متوسط قيمة صافي الربح المعاد استثماره (يوان صيني)	معدل إعادة الاستثمار
1992	1 مليون	632 ألف	63.20%
1994	1 مليون 820 ألف	1 مليون 247 ألف	68.50%
1996	450 ألف	297 ألف	66.00%
1999	1 مليون 279 ألف	1 مليون 15 ألف	79.36%
2001	1 مليون 176 ألف	1 مليون 117 ألف	94.98%
2003	1 مليون 965 ألف	1 مليون 623 ألف	82.60%
2005	2 مليون 280 ألف	1 مليون 252 ألف	54.91%
2007	3 مليون 122 ألف	1 مليون 608 ألف	51.51%

مصدر البيانات: (الكتاب السنوي للاقتصاد الخاص بالصين (يونيو 2006~يونيو 2008))، دار نشر اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة.

ثالثًا: الضرائب في الشركات الأهلية:



مصدر البيانات: الكتاب السنوي للضرائب في الصين (1990~2009)

شكل 1-7 إجمالي الضرائب في الشركات الأهلية 1989~2008

نما إجمالي الضرائب في الشركات الأهلية بالصين خلال عشرين عامًا بسرعة كبيرة. فقد صعد من 340 مليون يوان صيني في عام 1991 إلى 589 مليار و970 مليون يوان صيني في عام 2008، فوصل متوسط معدل النمو السنوي لضرائب الشركات الأهلية إلى 55.08%، ليفوق بصورة كبيرة معدل نمو الأرباح في الشركات ذاتها، ومتوسط معدل النمو السنوي لضرائب الشركات على مستوى الدولة (وصلت ضرائب الشركات على مستوى الدولة في عام 1991 إلى 288 مليار و345 مليون يوان صيني، وفي عام 2008 بلغت خمسة تريليونات و786 مليار و180 مليون يوان صيني، فبلغ متوسط معدل النمو السنوي 19.29%)، وصعدت النسبة التي تحتلها ضرائب الشركات الأهلية في إجمالي الضرائب على مستوى الدولة من 0.12% إلى 10.2%. لذلك، عند تحليل توزيع الدخل على العمل ورأس المال في الشركات الأهلية، لا يمكن أن نناقش ببساطة إذا ما كانت "الأجور تتعدى على الأرباح"، أو "الأرباح هي ما تتعدى على الأجور"، إنما لا بدَّ من إدخال الضرائب الحكومية في إطار التحليل، ودراسة مشكلة حصص الدخل في إطار معدلات التوزيع على الحكومة، ورأس المال، والعمل.

رابعًا: هيكل توزيع الدخول في الشركات الأهلية:

باستخدام بيانات المسح الثامن لاتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة، يوضح جدول 3-7 القيمة الوسيطة للمبيعات (قيمة الإنتاج)، والضرائب، والمصروفات، والأرباح للشركات التي خضعت لهذا المسح بالإضافة إلى نسبهم وذلك منذ عام 1992.

جدول 3-7 الضرائب والمصروفات والأرباح ونسبهم في قيمة المبيعات بالشركات الأهلية

الأعوام	قيمة المبيعات (قيمة الإنتاج)	الضرائب	المصروفات	الأرباح	الرواتب	نسبة الضرائب	نسبة المصروفات	نسبة الأرباح
1992	1 مليون	50 ألفًا	8 آلاف	127 ألفًا	154 ألفًا	5.00%	0.80%	12.70%
1994	1 مليون 820 ألفًا	70 ألفًا	12 ألفًا	*	229 ألفًا	3.80%	0.60%	*

1996	3 مليون 350 ألفًا	128 ألفًا	39 ألفًا	282 ألفًا	306 آلاف	3.80%	1.20%	8.40%
1999	4 مليون	140 ألفًا	20 ألفًا	200 ألف	440 ألفًا	3.50%	0.50%	5.00%
2001	5 مليون 800 ألف	220 ألفًا	30 ألفًا	210 آلاف	615 ألفًا	3.79%	0.52%	3.62%
2003	4 مليون 400 ألف	160 ألفًا	20 ألفًا	150 ألفًا	407 آلاف	3.64%	0.45%	3.41%
2005	6 مليون 540 ألفًا	250 ألفًا	30 ألفًا	210 ألف	858 ألفًا	3.82%	0.46%	3.21%
2007	7 مليون 840 ألفًا	260 ألفًا	20 ألفًا	250 ألفًا	773 ألفًا	3.32%	0.26%	3.19%

ملحوظة: بيانات الأرباح الخاصة بعام 1994 مفقودة. والبيانات في تقرير الاستقصاء الخاص بعامي 1993 و1995 هي لقيمة الإنتاج، والبيانات بعد ذلك هي لقيمة المبيعات. وفي الاستقصاءات حول الشركات الأهلية عادة ما تكون القيمة الوسيطة أقل من متوسط القيمة، لذلك ربما يكون هناك اختلاف بين بيانات هذا الجدول والبيانات الواقعية، ولكن القيم الموجودة في هذا الجدول هي قيم وسيطة، تتسم بالقابلية للمقارنة.

مصدر البيانات: اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة: (الاستقصاء الكبير للشركات الأهلية بالصين 1993~2006)، دار نشر اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة؛ (الكتاب السنوي للاقتصاد الخاص بالصين (يونيو 2006~يونيو 2008))، دار نشر اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة.

ومن خلال جدول 3-7، يمكن أن نجد ظهور اتجاه الانخفاض في المعدل الذي تحتله الأرباح في قيمة المبيعات وذلك خلال مراحل تطور هيكل توزيع الدخل على العمل ورأس المال في الشركات الأهلية بالصين، حيث قد ظل بين 3%~4% في الآونة الأخيرة. ومن منظور أحوال الضرائب في الشركات الأهلية، نجد أن معدل تكاليف الضرائب إلى قيمة المبيعات مستقر بصورة أساسية، حيث يحافظ على نسب أقل من 4.0%، وذلك في ما عدا عام 1992. بينما بينت بيانات المسح الثامن لعينة الشركات على مستوى الدولة أن متوسط نسبة الأعباء الخمسة التي تتحملها الشركات الخاصة كدفع الضرائب، والمصروفات، والحصص مستحقة الدفع بالإضافة إلى التبرعات، والتكاليف الاجتماعية في قيمة المبيعات قد وصلت إلى 12% تقريبًا في عام 2007 ؛ وتصل نسبة الضرائب، والمصروفات، والحصص مستحقة الدفع فقط في قيمة المبيعات إلى 9.4%. ويشير التقرير إلى أن النسبة التي تحتلها كل من ضرائب، ومصروفات الشركات الخاصة

في قيمة المبيعات قد شهدت صعودًا بصفةٍ عامةٍ خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2007 [98].

لذلك، لا يعتبر توزيع الدخل أمرًا قاصرًا على طرفي العمل ورأس المال، حيث لا يمكن إغفال عنصر العبء الضريبي. وغالبًا ما تهتم الشركات الأهلية في الصين بالقطاعات التنافسية، فلا يمكن رفع معدلات دخل العمل، سوى من خلال "القوة الخارجية" للحكومة، كما لا يمكن رفع معدلات توزيع العمل ورأس المال سوى من خلال تخفيف أعباء الشركات.

خامسًا: المقارنة مع توزيع الدخل في الشركات الصناعية المملوكة للدولة:

من أجل المقارنة بصورة أوضح بين هيكل توزيع الدخل على العمل ورأس المال في الشركات الأهلية بالصين، سنقوم بتحليل النسبة بين أجور العمل والأرباح في الشركات الأهلية الصناعية منذ عام 1999، كما سنقارن بين هذه النسب وما هي عليه في الشركات المملوكة للدولة.

جدول 4-7 الأرباح والأجور في الشركات الصناعية الخاصة والشركات المملوكة للدولة

أنواع الشركات	أهلية	مملوكة للدولة	أهلية	مملوكة للدولة	أهلية	مملوكة للدولة
الأعوام	إجمالي الأرباح		إجمالي الأجور		الأجور / الأرباح	
1999	12 مليارًا 152 مليونًا	99 مليارًا 786 مليونًا	18 مليارًا 325 مليونًا	289 مليارًا 999 مليونًا	150.80%	290.62%
2001	31 مليارًا 256 مليونًا	238 مليارًا و856 مليونًا	55 مليارًا 506 مليونًا	299 مليارًا و23 مليونًا 800 ألف	177.58%	125.19%
2003	85 مليارًا 964 مليونًا	383 مليارًا 620 مليونًا	92 مليارًا 927 مليونًا	315 مليارًا 281 مليونًا 600 ألف	108.10%	82.19%

98- (التقرير الشامل حول تحليل بيانات المسح الثامن لعينة الشركات الخاصة على مستوى الدولة) (الملخص)، تشاينا بيزنس تايمز، 26 مارس عام 2009.

2005	212 مليارًا 65 مليونًا	651 مليارًا 975 مليونًا	273 مليارًا 924 مليونًا	362 مليارًا 89 مليونًا 800 ألف	129.17%	55.54%
2007	505 مليارات 374 مليونًا	1 تريليون 79 مليارًا 519 مليونًا	414 مليارًا 806 ملايين	463 مليارًا 983 مليونًا 900 ألف	82.08%	42.98%
2008	830 مليارًا 206 مليونًا	906 مليار 359 مليونًا	490 مليارًا 260 مليونًا	556 مليارًا 260 مليونًا 700 ألف	59.05%	61.37%
متوسط معدل النمو السنوي	59.90%	27.78%	44.08%	7.51%	-	-

ملحوظة: تم الاستعانة ببيانات الأرباح من الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2009؛ أما بيانات الأجور والرواتب فهي طبقًا لاستقصاء اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة حول متوسط الدخل السنوي للموظفين والعمال، والباقي تم حسابه حسب عدد الموظفين بالشركات الأهلية الصناعية في الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2009.

مصدر المعلومات: الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2009، اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة: (الاستقصاء الكبير للشركات الأهلية بالصين 1993~2006)، دار نشر اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة.

ويوضح جدول 4-7 أن إجمالي قيمة الأرباح في الشركات الصناعية الأهلية والمملوكة للدولة بغض النظر عن عنصر السعر قد وصل إلى 12 مليارًا و162 مليون يوان صيني، و99 مليارًا و786 مليون يوان صيني كل على حدة في عام 1991، وبحلول عام 2008، صعد إجمالي قيمة الأرباح حتى وصل إلى 830 مليارًا و206 ملايين يوان صيني، و906 مليارات و359 مليون يوان صيني، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية 59.90% و27.78% كل على حدة. بينما وصل معدل الزيادة السنوية لإجمالي الأجور في الفترة ذاتها في الشركات الصناعية الأهلية والمملوكة للدولة كل على حدة إلى 44.08% و7.51 % فقط. وقد فاقت الزيادة السنوية لإجمالي الأرباح الخاصة بالشركات الأهلية والشركات المملوكة للدولة كل على حدة سرعة نمو إجمالي الأجور بـ15 نقطة مئوية، و20 نقطة مئوية في نوعي الشركات كل على حدة. كما يوضح جدول 4-7 اتجاه التغير في معدل إجمالي الأجور إلى إجمالي الأرباح بالشركات الصناعية الأهلية والمملوكة

للدولة بين عامي 1999 و2008، فقد وصلت نسبة إجمالي الأجور بالشركات الأهلية الصناعية إلى إجمالي الأرباح في عام 2001 إلى 177.58%، وقد انخفضت هذه النسبة في عام 2008 حتى وصلت إلى 59.05%، أما نسبة إجمالي الأجور بالشركات الصناعية المملوكة للدولة إلى الأرباح في الفترة ذاتها انخفضت من 290.62% في عام 1999 إلى 42.98% في عام 2007، وقد كان هناك صعود طفيف في عام 2008، ويبين جدول 1-7 أن الإطار الكلي لتوزيع الأرباح بالشركات الصناعية الأهلية والشركات الصناعية المملوكة للدولة بالصين يتمتع بالخصائص التالية:1. على الرغم من أن إجمالي الأرباح والأجور قد حققت نموًّا بسرعات محددة بين عامي 1999 و2008، إلا أن معدل النمو لإجمالي الأجور قد فاق بمراحل معدل نمو إجمالي الأرباح؛ وفي إطار توزيع المكاسب في الشركات الصناعية، من الممكن أن نجد بصورة واضحة أن نسبة أجور العمال قد انخفضت، في مقابل ارتفاع واضح في مكانة عنصر رأس المال وذلك سواء في الشركات الأهلية الصناعية أو الشركات المملوكة للدولة، ولكن جدير بالذكر أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأجور فى هذه الشركات، إلا أن هناك انخفاضًا في عدد الموظفين بالشركات المملوكة للدولة، صاحبه نمو في الدخل الفردي فاق نظيره في الشركات الأهلية (انظر جدول 1-7). وفي الوقت نفسه، النسبة التي يحتلها الدخل المادي من المكافآت في أجور عمال الشركات المملوكة للدولة هو الأكبر مقارنةً بالشركات الأهلية في جدول 4-7 القاصر على معدلات الأجور والأرباح فقط، وطبقًا لـ(تقرير حول دراسة شركات القطاع الخاص بالصين (عام 2006))، وصل معدل تغطية التأمين الصحي في الشركات الخاصة لعام 2005 إلى 26.3% فقط، كما كان معدل تغطية المعاشات التقاعدية 29.2% فقط، وبلغ معدل تغطية التأمين ضد البطالة 18.2% فقط، ومعدل تغطية التأمين ضد إصابات العمل 10.7% فحسب. لذلك نجد أن نسبة أجور العاملين في الشركات المملوكة للدولة تفوق بصفة عامة ما هي عليه في الشركات الأهلية.

وتوضح خصائص التغير في إطار توزيع الدخل على الأرباح بالشركات الصناعية أن عنصر رأس المال يحصل على جزء كبير من القيمة المضافة الصناعية في شكل أرباح خلال توزيع الدخل على الأرباح في الشركات الأهلية الصناعية بالصين، كما أن النسب التي تحتلها أجور العمال في النمو الاقتصادي الصناعي تنخفض تدريجيًّا، حيث تميل كفة التوزيع في الشركات الصناعية لطرف رأس المال.

ومن الممكن الوصول إلى نتيجة أساسية من خلال مراقبة التطور التاريخي لمخصصات العمل ورأس المال في الشركات الأهلية بالصين: فخلال مراحل تطور الشركات الأهلية بالصين، يتسم متوسط نمو دخل العاملين بالبطء، ونسبة الأجور في التوزيع مقارنة بالأرباح قليلة نسبيًّا؛ بالإضافة إلى أن الرغبة في إعادة الاستثمار في الشركات الأهلية قوية، فيفوق معدل إعادة الاستثمار للأرباح بعد خصم الضرائب 50%، والعائد على رأس المال مرتفع؛ إلى جانب ذلك، تعاني الشركات من أعباء ضريبية ثقيلة، ونظام توزيع الدخل بين الحكومة والشركات والعمال غير منطقي.

الفصل الثالث

توزيع الدخل بين العمل ورأس المال في الشركات الأهلية وأداء الشركات

أولًا: معدل توزيع الدخل على العمل ورأس المال في الشركات الأهلية وأساسه:

لقد أجرينا تحليلاً حول معدل توزيع الدخل على عنصري العمل ورأس المال بالشركات الأهلية في الآونة الأخيرة بالصين في ضوء قاعدة بيانات مسح عينة الشركات الخاصة في المكتب الوطني للإحصاء. وطبقًا لتحليل نسبة دخل العمل السابقة، يشير نموذج (5) إلى أن نسبة دخل العمل هو قيمة ثابتة، ليس له علاقة بسعر العناصر أو هيكل الموارد، ونتيجة الاستخدام الواسع لدالة كوب - دوغلاس （D—C） جعلت الناس تثق بدرجات محددة في أن "نسبة دخل العمل مستقرة". وكوب ودوغلاس (1928) هما أول من مثّلا هذه النظرية، حيث يعتقدان أن تغير سعر العناصر لا يؤثر في نسبة دخل العمل بالولايات المتحدة. أما غولين (2002) فقد تأكد من الوجود الواقعي لـ"حقائق كالدور"، بالإضافة إلى فاعلية دالة D—C، وذلك بعد أن تحقق من دخل العمل الشخصي.[99] ولكن، بعد إدراك الناس لحقيقة وجود اختلافات عبر الزمان والمكان لنسبة دخل العمل، أصبحت $Y_i = A[\alpha K_i^{(\sigma-1)/\sigma} + (1-\alpha)L_i^{(\sigma-1)/\sigma}]^{\sigma/(\sigma-1)}$ البديلة دائمًا لدالة (CES) المرنة تُستخدم في كثير من الدراسات، عندها تم تحديد نسبة دخل العمل من خلال النموذج التالي:

$$s_{Li} = 1 - \alpha \cdot k_i^{(\sigma-1)/\sigma} \quad (12)$$

ويشير نموذج (12) إلى أن نسبة دخل العمل تتوقف على مخرجات رأس المال، ولا علاقة لها بأسعار العناصر والعوامل الأخرى، فالعلاقة بين العمل ورأس المال (البديل أو المكمل، $\sigma > 1$ أو $\sigma < 1$) قد حددت اتجاه التغير في نسبة دخل العمل عند ارتفاع

99- Gollin, D., 2002, "Getting Income Shares Right." Journal of Political Economy, 110(2), pp. 458～475

معدل مخرجات رأس المال.

لذلـك، سـنبني في البدايـة دالـة الإنتـاج D—C : $Y = AK^{\alpha}L^{\beta}$، ثـم دالـة الإنتـاج CES، ثـم نجـري الحسـابات المعنيـة.

(1) التحليل التجريبي الشامل:

معالجـة البيانـات: يتـم التعبـير عـن مخرجـات الـشركات Y مـن خـلال القيمـة الصناعيـة المضافـة، ثـم يُعـدل لقيمـة فعليـة باسـتخدام مـؤشر سـعر المصنـع للبضائـع؛ أمـا مخـزون رأس المـال K فيتـم التعبـير عنـه مـن خـلال صـافي قيمـة الأصـول الثابتـة للـشركات، ثـم يُعـدل لقيمـة فعليـة مـن خـلال مـؤشر سـعر الاسـتثمار في الأصـول الثابتـة؛ كـما يتـم التعبـير عـن القـوى العاملـة L باسـتخدام متوسـط عـدد الموظفـين والعـمال بالـشركات. و A_0 هـو المعامـل التقنـي، ومـن أجـل القضـاء عـلى التأثـير السـلبي لعـدم التجانـس، يمكـن الحصـول عـلى لوغاريتـمات المتغـيرات السـابقة، ويمكـن أن تعـبر هـذه اللوغاريتـمات عـن المرونـة، وتشـير إلى اسـهام زيـادة عنـصر مـا في زيـادة المخرجـات، ونظـرًا للخلـل في بيانـات القيمـة الصناعيـة المضافـة لعامـي 2004 و2008 في قاعـدة البيانـات، سنسـتخدم بيانـات عـام 2005 و2006 و2007 في إجـراء الانحـدار العـام.

النتائج التقديرية لدالة إنتاج D-C:

إجمالي ثلاثة أعوام (نموذج لوحي متوازن)

نتيجة اختبار هوسمان في ما يلي:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	.Chi-Sq. d.f	.Prob
Cross-section random	4064.534706	2	0.0000

ومـن خـلال اختبـار هوسـمان يمكـن أن نجـد أن النمـوذج المماثـل يمكـن أن يسـتخدم نمـوذج المـردود الثابـت، وعنـد حسـاب النمـوذج باسـتخدم Eviews 6.0 تكـون النتيجـة كـما يـلي:

$$\log(Y) = 5.974 + 0.196\log(K) + 0.287\log(L)$$
$$(220.81) \quad (77.84) \quad (67.59) \qquad (13)$$

$$R^2 = 0.8849, F = 15.37, DW = 2.51, N = 91088$$

(Y من بينهم هو مخرجات الشركات كافة، وK هو مخزون رأس المال، كما تشير L إلى عدد القوى العاملة، وN إلى حجم العينة).

ومن الواضح أن المعادلة مناسبة، فإحصائية T تتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى دلالي 1%. ولا يتغير المستوى التكنولوجي في دالة D—C، لذلك، تعد إسهامات رأس المال والعمل هي السبب وراء نمو المخرجات الإنتاجية، وتشارك جميع عناصر الإنتاج في التوزيع، وذلك طبقًا لمبدأ توزيعات اقتصاد السوق، ويتوقف حجم التوزيع على إسهامات كل طرف، فتستكمل جميع العناصر توزيع دخلها فقط في الوقت المناسب، وهذه هي نظرية "توزيع أويلر".

ومن خلال استخلاص النتائج التقديرية للمعادلة ومعالجتها، من الممكن أن نجد أن إسهامات رأس المال في المخرجات الإنتاجية تساوي 40.57%، أما إسهامات العمل في المخرجات الإنتاجية فهي 59.43%. لذلك، ينبغي أن يصل أجر العمال في التوزيع إلى ما يقارب 60% من القيمة المضافة، وتتساوى هذه النتيجة التقديرية مع معدلات التوزيع في دول اقتصاد السوق الناضجة، وبالمقارنة بين النتائج التقديرية ونتائج التوزيع الفعلي، نجد أن معدلات التوزيع الفعلي لا تصل إلى نصف النتائج التقديرية، ما يوضح أن الميل للانخفاض في أجور العمال في التوزيع الأوّلي قد أصبح حقيقة غير قابلة للجدال.

(2) التحليل التجريبي حسب العام:

1. النتائج التقديرية الخاصة ببيانات المقطع العرضي Cross- section data لعام 2005:

$$\log(Y) = 4.103 + 0.302\log(K) + 0.493\log(L) \qquad (14)$$
$$(232.53) \quad (125.37) \quad (135.86)$$
$$R^2 = 0.4714, F = 40618, DW = 1.690, N = 91088$$

2. النتائج التقديرية الخاصة ببيانات المقطع العرضي Cross- section data لعام 2006:

$$\log(Y) = 4.115 + 0.300\log(K) + 0.464\log(L) \quad (15)$$
$$(238.80) \quad (127.93) \quad (131.37)$$
$$R^2 = 0.4595, F = 38725, DW = 1.746, N = 91088$$

3. النتائج التقديرية الخاصة ببيانات المقطع العرضي Cross- section data لعام 2007:

$$\log(Y) = 4.097 + 0.330\log(K) + 0.475\log(L) \quad (16)$$
$$(221.42) \quad (132.30) \quad (125.60)$$
$$R^2 = 0.4648, F = 39553, DW = 1.647, N = 91088$$

طبقًا لنتائج بيانات المقطع العرضي حسب العام، ومن خلال معالجة النتائج التقديرية للمعادلة، نجد أن إسهامات رأس المال في المخرجات الإنتاجية لأعوام 2005، و2006، و2007 كل على حدة تساوي 38%، و39.3%، و41%، أما إسهامات العمل في المخرجات الإنتاجية فهي 62%، و60.7%، و59%. لذلك، وبالاقتراب من نتائج النموذج اللوحي الشامل، يجب أن يحتل أجر العمال ما يقارب 60 % من القيمة المضافة، وعند المقارنة بين النتائج التقديرية ونتائج التوزيع الفعلي، نجد أن معدلات التوزيع الفعلي لا تصل إلى نصف النتائج التقديرية.

(3) دالة الإنتاج CES:

طبقًا لطريقة التقدير الخطي لكيمينتا Kementa (1967)، إذا أجرينا تحولاً غير خطي لدالة CES، يمكن أن نقترب من الشكل الخطي التالي:

$$(17) \quad \log(Y) = \log(A) + m\delta\log(K) + m(1-\delta)\log(L) - \frac{1}{2}m\rho(1-\delta)\left[\log(\frac{K}{L})\right]^2$$

النتائج التقديرية لدالة الإنتاج CES:

ثلاثة أعوام بصفة عامة (نموذج لوحي متوازن)

اختبار هوسمان:

Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	.Chi-Sq. d.f	.Prob
Cross-section random	3600.763820	3	0.0000

ومن خلال اختبار هوسمان نجد أن النموذج المماثل يمكن أن يستخدم نموذج المردود الثابت، وعند حساب النموذج باستخدم Eviews 6.0 تكون النتيجة كما يلي:

$$\log(Y) = 6.817 - 0.127\log(K) + 0.467\log(L) - 0.020\left[\log(\frac{K}{L})\right]^2$$

$$(164.83) \quad (-10.37) \quad (58.87) \quad (26.91)$$

$$R^2 = 0.8853, F = 5.44, DW = 2.52 \qquad (18)$$

وتشير Y هنا إلى مخرجات الشركات، وK إلى مخزون رأس المال، وL إلى عدد القوى العاملة.

مما سبق نجد أن القيمة التقديرية لجميع معاملي دالة الإنتاج CES هي:

m=0.340؛ $0.229\rho=$؛ $-0.373\delta=$؛ 342.364=A

وإذا جاءت النتيجة δ بالسالب، وغير مطابقة للتجربة والافتراض التقليدي، فثمة خطأ ما في البيانات أو في مواضع أخرى. (مرونة الإحلال σ1=/ (1+0.229)=0.813، ونظرًا لاقترابها من 1، فمرونة الإحلال لدالة الإنتاج D-C تساوي 1 وهذا يبين أن دالة الإنتاج D—C ربما تكون هي الشكل المناسب نسبيًّا).

ثانيًا: العلاقة التعاونية بين العمل ورأس المال وأداء الشركات:

(1) العلاقة التعاونية بين العمل ورأس المال ترتقي بأداء الشركات:

يتم استخدام التكنولوجيا الجديدة التي تزداد يومًا تلو الآخر تماشيًا مع التنمية التكنولوجية في عملية الإنتاج، فقد مرت عملية الإنتاج بتحولات عديدة من الإنتاج كثيف العمالة، إلى الإنتاج الذي يتسم بكثافة رأس المال، ثم الإنتاج ذي الكثافة التكنولوجية والمعرفية، ولتحقيق هذا الأمر على العمال إطلاق العنان لنشاطهم وابتكارهم، لذلك، فإن تأسيس علاقات تعاونية بين العمالة ورأس المال في داخل الشركات سيساعد بصورة أكبر في تنشيط إيجابية العمل، الأمر الذي يصب في صالح رفع الإنتاجية، ودفع زيادة المخرجات الإنتاجية.

أولًا: لن تساعد العلاقة التعاونية بين العمل ورأس المال في زيادة اجتهاد العمال فحسب، بل من الممكن أن تجعل هذا الاجتهاد أكثر تنظيمًا وتنسيقًا، حتى يصبح "اجتهادًا فعّالًا". فتتكون مراحل العمل بالشركات من حلقتين عضويتين وذلك في ظل العمل الجماعي، أولهما: الاجتهاد في العمل والذي يُحول قدرات وإمكانات العمال المعنوية إلى واقعٍ فعليٍّ (Labor effort). ولهذا الاجتهاد خلال العمل اليومي في الشركات تأثير مهم في تغيير الإنتاجية. ثانيهما: الاجتهاد في العمل والذي يُحول الاجتهاد العملي للعامل إلى فاعلية وكفاءة، من خلال التنظيم والتنسيق المعقول (effort labor of effectiveness). وإذا نقصت هذه الحلقة، لن يشكل هذا الاجتهاد أي قوة إنتاجية فعالة، وسيذهب جزء من هذا الاجتهاد سدى، دون تشكيل منتجات أو قيمة تُذكر. وتعتبر هذه الحلقة غاية في الأهمية، وذات دور بارز، خلال العمل الذي يتسم بالكثافة التكنولوجية والمعرفية؛ وإذا أرادت الشركات الحصول على المزايا القوية خلال المنافسات المختلفة، لا بدَّ وأن تعزز اعتمادها على فاعلية العمل، ومن الواضح أن العلاقة التعاونية بين العمل ورأس المال تساعد بصورة أكبر في تنظيم وتنسيق مراحل العمل، وذلك مقارنةً بالعلاقة غير التعاونية بين العمل ورأس المال، الأمر الذي يساعد في تشكيل اجتهاد عملي فعال وابتكار قيّم.

ثانيًا: تساعد العلاقة التعاونية بين العمل ورأس المال في تعزيز التماسك والتنافسية بين الشركات، فقد طرح كل من بوشل وكريستيانسن في ما يتعلق بالعلاقة بين علاقة

العمـل ورأس المـال والإنتاجيـة مـا يـلي: مـا هـو مصـدر خـوف العـمال مـن البطالـة؟ هـل هـو عقوبـة الفصـل عنـد مخالفـة ضوابـط العمـل؟ أم تسريحهـم وإفـلاس الشركـة عـلى أثـر الفشـل في منافسـات الأسـواق؟ فـإذا عرفنـا إجابـة هـذا السـؤال، سـندرك الضغوطـات الرئيسـة التـي تؤثـر في سـلوك العـمال والموظفـين، كـما يمكـن أن نسـيطر عـلى سـلوكياتهم ونوجههـا. وفي الواقـع، يضغـط هـذان الجانبـان عـلى العـمال والموظفـين ويؤثـران فيهـم، إلا أن تأثـير الجانـب الثـاني أكـبر بكثـير. والأسـباب كـما يـلي: أولًا: قلـما توجـد أمثلـة عـلى فصـل العـمال بسـبب مخالفتهـم لضوابـط العمـل خـلال الإدارة اليوميـة للـشركات، خاصـة العـمال الرئيسـين الذيـن يتولـون مناصـب مهمـة في الشركـة؛ ثانيًـا: يتحمـل العـمال الرئيسـون الذيـن لا يتولـون مناصـب مهمـة في الـشركات تهديـدًا أكـبر بالتسريـح مـن العمـل، إلا أن تأثـير هـذا التهديـد ليـس كبـيرًا عـلى أسـلوب العـمال في العمـل، وذلـك نظـرًا لقلـة أجورهـم، وانخفـاض تكاليـف البطالـة الخاصـة بهـم في ضـوء نظريـة العلاقـة الإيجابيـة بـين تكاليـف البطالـة، وقـوة العمـل وإنتاجيتـه. لذلـك خـرج بوتشـيلي وآخـرون بالنتيجـة التاليـة: "العامـل خاصـة العامـل الرئيـس، أكـثر مـا يخشـاه هـو قلـة فـرص العمـل التـي تحـدث عـلى أثـر فشـل الأعـمال التجاريـة، أو تقليـص حجـم الـشركات، أو قيـام الـشركات باسـتيراد المـوارد مـن الخـارج والافتقـار إلى تنظيـم الإنتـاج بالإضافـة إلى غلـق المصانـع إلى غـير ذلـك مـن تهديـدات جماعيـة". وقـد قـدم هـذا الأمـر أساسًـا متينًـا لتأكيـد المصالـح الكليـة للـشركات، وتأسـيس علاقـة تتسـم بالتعـاون بـين العمـل ورأس المـال، ولتشـكيل مثـل هـذه العلاقـة مغـزى مهـم في تعزيـز تماسـك الـشركات، ورفـع مسـتوى التشـغيل والإنتـاج في الـشركات.

ثالثًـا: سـتعمل العلاقـة التعاونيـة بـين العمـل ورأس المـال عـلى إنشـاء علاقـة تتسـم بالمزايـا وتعـاني مـن العيـوب في الوقـت نفسـه بـين العـمال والابتـكار التكنولوجـي، الأمـر الـذي يسـاعد في دفـع الابتـكار التكنولوجـي، ومـن الممكـن تقسـيم الابتـكار التكنولوجـي في عمليـة الإنتـاج إلى نوعـين: الأول: ابتـكار لـه علاقـة بنتائـج الإنتـاج، أي ابتـكار المنتجـات المتعـارف عليـه؛ والنـوع الآخـر: هـو ابتـكار ذو صلـة بظـروف الإنتـاج، أي الابتـكار الفنـي المتعـارف عليـه. ويوجـد هـذان النوعـان مـن الابتـكار في الـشركات الأهليـة بصـورة رئيسـة بسـبب الاسـتثمار ويتـم توجيههـما بفضـل رأس المـال، فيرتبـط ظهورهـما ونشـاطهما بصـورة مبـاشرة بـدورة حيـاة القطاعـات الإنتاجيـة التـي تتوقـف عـلى تراكـم وتنافـس رأس المـال في الـشركات، بينـما يتأثـر هـذان النوعـان مـن الابتـكار بالعلاقـة بـين العمـل ورأس المـال في الـشركات، وذلـك

نظـرًا لأن الابتـكار التكنولوجـي يحتـاج إلى جهـود العـمال حتـى يصبـح واقعًـا، وفي الوقـت نفسـه لـه تأثيراتـه المهمـة عـلى مصالـح العـمال والموظفـين؛ فيسـاعد النـوع الأول مـن الابتـكار التكنولوجـي في حمايـة وتوسـيع الحصـص السـوقية للـشركات، بالإضافـة إلى زيـادة نسـب المبيعـات، الأمـر الـذي يزيـد مـن فـرص العمـل، وإمكانيـة زيـادة دخـل العـمال، مـا يجعـل تأثـير هـذا النـوع إيجابيًّـا عـلى العـمال، أمـا النـوع الثـاني مـن الابتـكار التكنولوجـي، فيفيـد في الارتقـاء بالمخرجـات الإنتاجيـة خـلال وقـت العمـل بالـشركات، وذلـك مـن خـلال تقليـل تكلفـة العمالـة، وتخفيـض تكلفـة المنتجـات، الأمـر الـذي يجعـل بطالـة عـدد مـن العـمال أمـرًا محتمـلاً بـل وحتميًّـا، بالتـالي فـإن تأثـير هـذا النـوع عـلى مصالـح العـمال والموظفـين هـو تأثـير سـلبي دائمًـا. لذلـك، لـن يبـادر العـمال في المشـاركة في الابتـكار سـالف الذكـر، إلا عنـد ظهـور علاقـة مبـاشرة وإيجابيـة تتسـم بالمزايـا وتعـاني مـن العيـوب في الوقـت نفسـه تربطهـم بالابتـكار التكنولوجـي ومعـدلات الإنتـاج، ومـن الواضـح أن العلاقـة القائمـة عـلى التعـاون بـين العمـل ورأس المـال تسـاعد في تشـجيع العـمال عـلى المشـاركة في هـذه العمليـة. عـلى سـبيل المثـال، مـن الممكـن أن تجعـل العلاقـة التعاونيـة بـين العمـل ورأس المـال مـن العـمال شركاءً في ثمـار ابتـكار المنتجـات وذلـك مـن خـلال المكافـآت، وحصـص الأربـاح، وامتـلاك الأسـهم... إلـخ؛ كـما يمكـن زيـادة ضمانـات العمـل لـدى العـمال -أيضًـا- وذلـك مـن خـلال التأمينـات، ونظـام التوظيـف طويـل الأجـل، مـن أجـل تخفيـض التأثـيرات السـلبية التـي يسـببها الابتـكار الفنـي للعـمال. وعـلى العكـس مـن ذلـك، عندمـا يفتقـر العـمال إلى ضمانـات العمـل أو ألا يكـون هنـاك علاقـات إيجابيـة تجمعهـم بالابتـكار التكنولوجـي، فإنهـم يدركـون سريعًـا أن الارتقـاء بالمنتجـات خـلال وقـت العمـل الأسـاسي ربمـا يزيـد مـن فـرص بطالتهـم، أو أن الابتـكار لـن يحمـل خـيرًا لهـم. عندهـا لـن يشـارك العـمال بإيجابيـة في الابتـكار التكنولوجـي.

وفي الحقيقـة، إذا قمنـا بالتركيـز عـلى التقنيـين ممـن يمارسـون الابتـكار التكنولوجـي بصـورة مبـاشرة داخـل الـشركات مـن الممكـن أن نجـد أن العلاقـة القائمـة عـلى التعـاون بـين العمـل ورأس المـال تتمتـع بأهميـة كبـيرة للغايـة في دفـع العـمال عـلى بـذل مزيـد مـن الجهـود في أعمالهـم. ويعـد هـؤلاء التقنيـون عـمالاً رئيسـين في الـشركات، حيـث يتمتعـون بأهميـة كبـيرة في الارتقـاء بالقـدرات التنافسـية لهـذه الـشركات. وبسـبب خصوصيـة هـؤلاء العـمال واعتـماد الـشركات عليهـم، تواجـه الـشركات معضلـة خـلال إدارتهـم: حيـث إن الـشركات

تحتـاج إلى تحفيزهـم للقيـام بالابتـكارات التكنولوجيـة، وفي الوقـت نفسـه تريدهـم أن يحترمـوا صلاحيـات الشركـة إلى أقـصى حـد، فـإذا أطلـق العـمال الرئيسـون العنـان لـروح المبـادرة لديهـم وقامـوا بالابتـكارات التكنولوجيـة وأظهـروا قدراتهـم الإبداعيـة، ربمـا يتخـذون مـن هـذا الأمـر ورقـة رابحـة يتنافسـون بهـا مـع الـشركات، الأمـر الـذي يعمـل عـلى إضعـاف سـلطة هـذه الـشركات؛ أمـا إذا قامـوا باحـترام صلاحيـات الـشركات بصـورة مبالـغ فيهـا، فربمـا يقيـد ويضعـف هـذا الأمـر روحهـم الابتكاريـة، لذلـك نعتقـد أن تقديـم مزيـد مـن المكافـآت، وضمانـات العمـل وفـرص الترقـي هـو السـبيل لمعالجـة هـذه المعضلـة، أي تشـكيل علاقـة قائمـة عـلى التعـاون بـين العمـل ورأس المـال.

(2) حول عناصر ارتقاء العلاقة التعاونية بين العمل ورأس المال بأداء الشركات:

يعتقـد هـذا النـص مـن خـلال الربـط بـين الأوضـاع الفعليـة لتشـغيل الـشركات الأهليـة بالصـين أن العنـاصر التاليـة تتمتـع بتأثـير مهـم في الحكـم عـلى وجـود التعـاون والتناغـم في العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال مـن عدمـه.

أولًا: الرواتـب والمكافـآت. هـما المصـدر الرئيـس لدخـل العامـل، تؤثـر كمياتـه في السـلوك العمـلي للعامـل. ويعتقـد أكيرلـوف (1982) أن دفـع رواتـب عاليـة للعـمال والموظفـين هـو أمـر يحفزهـم عـلى بـذل مجهـودات في العمـل، ويكـون المجهـود عـلى قـدر المكافـآت، والوعـي بالمنافـع المتبادلـة والمسـؤولية المشـتركة يقلـل مـن الانتهازيـة. ويعتقـد هـذا النـص أن ارتفـاع مسـتوى الرواتـب والمكافـآت يزيـد مـن تناغـم العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال، الأمـر الـذي يعمـل عـلى تحفيـز إيجابيـة العمـل لـدى العـمال، ورفـع كفـاءة الـشركات.

ثانيًـا: امتـلاك العـمال والموظفـين لأسـهم الـشركات مـن عدمـه. إذا امتلـك العامـل أسـهم في الشركـة، سـيتمتع بحـق المشـاركة في العوائـد، وربمـا يتقاسـم فوائـد نمـو الـشركات. الأمـر الـذي يعـزز مـن مشـاعر الانتـماء لـدى العامـل باعتبـاره مسـاهمًا في الشركـة، ويـبرز بصـورة أكـبر "المصالـح المشـتركة" بـين الشركـة والعـمال، كـما أنـه يدفـع التعـاون والتضامـن بـين العـمال وأصحـاب رأس المـال. فنمـوذج الحوكمـة القائـم عـلى امتـلاك العـمال للأسـهم هـذا ربمـا يحقـق التقييـد الـذاتي والرقابـة المتبادلـة لجميـع الأطـراف، ويقلـل مـن الأعـمال غـير النزيهـة للطرفـين بدرجـات محـددة. فمـن الواضـح أن امتـلاك الموظفـين والعـمال للأسـهم

ربما يقلل من المخاطر الأخلاقية للطرفين، ويدفع من تحسين العلاقة بين العمل ورأس المال، ويرفع من أداء الشركات.

ثالثًا: درجة رقابة الإداريين على العمال. يوضح ارتفاع وانخفاض درجة الرقابة كلًّا من مستوى ثقة الإداريين في العمال ودرجة التحكم الذاتي للعمال. وقد اكتشف ناجين وآخرون من خلال التجارب أنه عندما تتسم الرقابة بتحرر ملحوظ، تزداد سلوكيات الانتهازية لدى الغالبية العظمى من الموظفين والعمال. ولا يُبدي نسبة كبيرة من العمال والموظفين أي استجابة إيجابية لهذا التحرر. لذلك، تتسم استراتيجيات الرقابة والحوافز بضرورة كبيرة على مستوى الإدارة النظامية لهؤلاء ممن يتمتعون بسلوكيات الانتهازية من العمال والموظفين، ويرى هذا النص أن الرقابة المفرطة هي علاقة غير تعاونية بين العمالة ورأس المال، ولها دور سلبي في أداء الشركات.

رابعًا: متوسط مدة الخدمة للموظفين داخل الشركات، فتوضح سنوات العمل الطويلة للعمال والموظفين في شركةٍ ما أن العلاقة بين العمل ورأس المال بها تتسم بالاستقرار، كما أن متوسط سنوات العمل طويلة الأجل تؤسس نوعًا من الاتفاق الضمني سواء بين العمال والموظفين أنفسهم أو مع الإداريين، وذلك من خلال لعبة المصالح طويلة الأجل. على سبيل المثال، قد جعل نظام التوظيف مدى الحياة في اليابان الموظفين والعمال ينظرون إلى الشركة وكأنها عائلتهم، مما خلق لديهم شعورًا قويًّا بالانتماء للشركة، الأمر الذي جعل الشركات اليابانية تتطور وتنمو بسرعة كبيرة بعد الحرب. وعلى العكس من ذلك، إذا كان متوسط سنوات العمل قصيرًا إلى حد ما، تكون نسبة تدفق العمال والموظفين قوية نسبيًّا، ما يجعل الشركات غير مستقرة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تشكيل فرق مستقرة من العمال والموظفين في الشركات. لذلك، تجعل سنوات العمل الطويلة في الشركات العلاقة بين العمل ورأس المال أكثر تنسيقًا وتناغمًا، كما يمكنها الارتقاء بأداء الشركات بصورة فعالة.

خامسًا: معدل إنفاق الشركات على رعاية ورفاهية الموظفين. قد أصبحت الرفاهية والفوائد المادية تدريجيًّا مفتاح المنافسة في اقتناص الكفاءات، فمفهوم الرفاهية ذات الطابع الإنساني يمكنه رفع الشعور بالانتماء لدى الموظفين ودرجة إخلاصهم للشركة، كما يمكنه ضمان الحوافز طويلة الأجل للموظفين. لذلك، فإن زيادة معدل إنفاق

الـشركات عـلى رعايـة ورفاهيـة الموظفـين تسـاعد في رفـع درجـة رضـا الموظفـين والعـمال عـن الشركـة، مـا يعمـل عـلى تناغـم العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال، والارتقـاء بـأداء الـشركات.

سادسًـا: معـدل إنفـاق الـشركات عـلى تدريـب العـمال والموظفـين. يعـد تنظيـم الـدورات التدريبيـة للعـمال والموظفـين اسـتثمارًا مهـمًّا في رأس المـال البـشري بالنسـبة للـشركات، كـما يعتـبر -أيضًـا- طريقـة تحفيزيـة فعالـة. فمـن الممكـن أن يرفـع تقديـم الـدورات التدريبيـة للعـمال والموظفـين مـن مهاراتهـم، مـا يرفـع بـدوره أداء العمـل ويحسـنه أيضًـا. وتلقـي الـدورات التدريبية يسـاعد العـمال والموظفـين في إحـراز مزيـد مـن التطـور والتقـدم. لذلـك، كلـما زاد معـدل إنفـاق الـشركات عـلى تدريـب العـمال والموظفـين، ارتفـع رأس المـال البـشري للعـمال والموظفـين، الأمـر الـذي يشـكل الـولاء والإخـلاص لـدى الموظفـين، ويسـاعد في تناغـم العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال، وتحسـين أداء الـشركات.

وللنقابـات العماليـة ونطـاق وحجـم الـشركات وطبيعـة الصناعـات -أيضًـا- تأثـير عـلى العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال في الـشركات.

ثالثًا: الأدلة التجريبية للعلاقة بين العمل ورأس المال وأداء الشركات:

إلى جانـب العوامـل سـالفة الذكـر، هنـاك -أيضًـا- تأثـير مهـم لـكل مـن نطـاق الـشركات، ومعـدل الديـون، وعمـر الـشركات في أداء هـذه الـشركات، وذلـك في ضـوء نتائـج الدراسـات التجريبيـة، وسـيُدخلهم هـذا النـص في النمـوذج التجريبـي باعتبارهـم عوامـل حاكمـة. وفي مـا يـلي سـنختبر أولًا تأثـير العلاقـة التعاونيـة بـين العمـل ورأس المـال في أداء الـشركات عـلى أسـاس بيانـات عـام 2004، ومـن خـلال نمـوذج الانحـدار الخطـي المتعـدد.

(1) نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يختـبر هـذا النـص تجريبيًّـا درجـة تأثـير العوامـل سـالفة الذكـر في أداء الـشركات مـن خـلال الانحـدار الخطـي المتعـدد. والمعادلـة التقديريـة هـي كالتـالي:

$$roa = \beta_0 + \beta_1 \log(wage) + \beta_2 stock + \beta_3 supervise + \beta_4 moliblity + \beta_5 rwelfare + \beta_6 rtrain + \beta_6 \log(scale) + \beta_7 rdebt + \beta_8 age + \mu \quad (19)$$

و μ مـن بينهـم هـو عامـل عشـوائي، والمضامـين الخاصـة بالمتغـيرات الأخـرى موضحـة

بالجدول التالي:

جدول 7- 5 معاني المتغيرات وطريقة حسابها

	الرمز	معاني المتغيرات	طريقة الحساب
المتغير المُفسَّر	roa	أداء الشركات	يتم التعبير عنه من خلال معدل العوائد على الأصول، ويتم الحصول عليه من خلال إجمالي أرباح الشركات والضرائب مقسومًا على إجمالي الأصول
المتغيرات المُفسِّرة	wage	الأجور والمكافآت	مجموع إجمالي الرواتب وأرباح الموظفين وحوافز الأسهم
	stock	امتلاك الموظفين والعمال للأسهم من عدمه	المتغير الوهمي: امتلاك الأسهم يساوي 1، وعدم امتلاكها يساوي 0
	supervise	درجة رقابة الإدارة على العمال	نسبة موظفي الإدارة إلى إجمالي عدد الموظفين
	mobility	تدفق العمال والموظفين داخل الشركات	نسبة عدد الموظفين الجدد وعدد التدفق الخارجي للموظفين خلال فترة العينة القياسية إلى إجمالي عدد الموظفين
	rwelfare	معدل إنفاق الشركات على رعاية ورفاهية الموظفين	نسبة إجمالي نفقات رعاية الموظفين إلى إجمالي الراتب
	rtrain	معدل إنفاق الشركات على تدريب العمال والموظفين	نسبة إجمالي نفقات تدريب الموظفين إلى إجمالي الراتب

المتغير الحاكم	scale	نطاق وحجم الشركات	إجمال أصول الشركات
	rdebt	معدل الديون	نسبة إجمالي ديون الشركات إلى إجمالي الأصول
	age	عمر الشركات	الوقت منذ تأسيس الشركة حتى مدة فترة العينة

وعند تقدير معادلة (19) باستخدام البيانات الاستقصائية لعام 2004، حصلنا على النتائج التقديرية في نموذج 1؛ وبحذف القيم التي لا تتمتع بدلالة إحصائية في نموذج 1، وإعادة التقدير، حصلنا على النتائج التقديرية لنموذج 2 (انظر جدول 7 - 6).

جدول 7 – 6 نتائج التقدير التجريبي لعوامل التأثير في أداء الشركات (2004)

		نموذج 1		نموذج 2	
	المتغيرات	المعامل	قيمة T	المعامل	قيمة T
المتغير المُفسِّر	C	0.1149	4.5115	0.1166***	4.6484
	Log(Wage)	0.0238***	5.4634	0.0238***	5.6557
	Stock	-0.0022	-0.1790		
	supervise	-0.0026	-0.0943		
	mobility	-0.0211*	-1.7140	-0.0210*	-1.7687
	rwelfare	-0.0025	-0.7148		
	rtrain	0.0074	0.6240		
المتغير الحاكم	Log(scale)	-0.0131***	-3.1684	-0.0134***	-3.2795
	rdebt	-0.0758***	-3.8217	-0.0764***	-3.8667
	age	0.0015***	2.4553	0.0015**	2.4632
الكميات الإحصائية للاختبار	R^2	0.1106	—	0.1088	—
	F	7.1295	—	12.6906	—
	DW	1.9574	—	1.9475	—
حجم العينة	—	526	—	526	—

ملحوظـة: تعـبر *** عـن أن المعامـل المُقـدَّر عنـد مسـتوى الدلالـة 1٪؛ أمـا ** فتعـبر عـن أن المعامـل المُقـدَّر عنـد مسـتوى الدلالـة 5٪؛ و* تعـبر عـن أن المعامـل المُقـدَّر عنـد مسـتوى الدلالـة 10٪.

وتوضـح النتائـج التقديريـة للنـماذج أن أجـور العـمال والموظفـين تتمتـع بتأثـير إيجـابي ذي دلالـة إحصائيـة في أداء الـشركات، فكلـما زادت الأجـور والمكافـآت، زادت حماسـة وإيجابيـة العـمال، مـا يجعـل العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال في غايـة التناغـم، الأمـر الـذي يرفـع مـن أداء الـشركات، أمـا تدفـق العـمال والموظفـين فلـه تأثـير سـلبي ذو دلالـة إحصائيـة في أداء الـشركات، وكلـما زاد، سـاء أداء الـشركات، أمـا تأثـير العوامـل الأخـرى في أداء الـشركات فغـير واضـح بصـورة كبـيرة.

(2) نموذج البيانات اللوحية:

يقـدم نمـوذج البيانـات اللوحيـة عـددًا كبـيرًا مـن المعلومـات، مـا يسـاعد في معالجـة مشـكلة العلاقـة الخطيـة المتداخلـة بـين المتغـيرات بصـورة فعالـة، ويزيـد مـن درجـة حريـة التقديـر في النمـوذج، كـما أنـه يجعـل القيـم التقديريـة للمعامـل أكـثر فاعليـة، إلى جانـب أنـه يعالـج بصـورة أفضـل مشـكلة الفـروق الفرديـة وانعـدام التجانـس، الأمـر الـذي يقـدم تقديـرات أكـثر دقـة لمعاملي المتغـيرات. وقـد اختـار هـذا النـص اسـتخدام نمـوذج البيانـات اللوحيـة -أيضًـا- لعمـل اختبـارات تجريبيـة حـول العوامـل التـي تؤثـر في أداء الـشركات. والنمـوذج الـذي يقترحـه هـذا النـص في ضـوء التجـارب العاديـة مـا يـلي:

$$roa_{it} = \beta_0 + \beta_1 \log(wage_{it}) + \beta_2 stock_{it} + \beta_3 supervise_{it} + \beta_4 moliblity_{it} + \beta_5 rwelfare_{it} + \beta_6 rtrain_{it} + \beta_6 \log(scale_{it}) + \beta_7 rdebt_{it} + \beta_8 age_{it} + \mu_{it}$$

(20)

وتعـبر i عـن الشركـة i، وتعـبر t عـن الزمـن، أمـا μ_{it} فهـي تجميـع للأخطـاء العشـوائية، ومعـاني المتغـيرات الأخـرى مماثـل لمـا جـاء في جـدول 5-7.

ويمكـــن تقديـــر المعادلة (20) باســـتخدام البيانـــات الاســـتقصائية بـــين عامـــي 2004 و2006. وقـد اسـتخدم هـذا النـص النمـوذج اللوحـي للمـردود الثابـت، وذلـك في ضـوء تأثـير عوامـل عـدم التجانـس الفريـدة لـكل شركـة (الثقافـة الخاصـة بـكل شركـة، ونظمهـا) في

أدائها، بالإضافة إلى عدم تغير هذه العوامل خلال فترات قصيرة. ويعرض جدول 7-7 النتائج التقديرية لنموذج البيانات اللوحية (نموذج 1)، وقد تم حذف بعض معاملي المتغيرات المُفسرة، نظرًا لعدم تمتعها بدلالة إحصائية، وإعادة التقدير للحصول في النهاية على نموذج 2.

جدول 7-7 النتائج التقديرية لنموذج البيانات اللوحية الخاصة بالعوامل المؤثِرة

في أداء الشركات (2004-2006)

		نموذج 1		نموذج 2	
	المتغيرات	المُعامل	قيمة T	المُعامل	قيمة T
المتغير المُفسِّر	C	0.1381***	3.6718	0.1458***	3.9829
	Log(Wage)	0.0344***	5.0294	0.0340***	5.2353
	Stock	-0.0053	-0.2968	—	—
	supervise	0.0368	0.6488	—	—
	mobility	-0.0284*	-1.5942	-0.0275*	-1.5770
	rwelfare	-0.0058	-0.3082	—	—
	rtrain	0.1837**	2.2547	0.1752**	2.2062
المتغير الحاكم	Log(scale)	-0.0310***	-5.0084	-0.0301***	-4.9240
	rdebt	0.0540***	3.3968	0.0541***	0.0007
	age	0.0012	1.3854		
الكميات	R^2	0.0317	—	0.0301	—
الإحصائية	F	4.4907	—	4.4907	—
للاختبار	DW	2.0152	—	2.0152	—
حجم العينة	—	507	—	507	—

ملحوظة: تعبر *** عن أن المعامل المُقدَّر عند مستوى الدلالة 1٪؛ أما ** فتعبر عن أن المعامل المُقدَّر عند مستوى الدلالة 5٪؛ و* تعبر عن أن المعامل المُقدَّر عند مستوى الدلالة 10٪.

وهناك تماثل بين النتائج التقديرية لنموذج البيانات اللوحية والنتائج التقديرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد العادي بصورة أساسية. فلرواتب وأجور العمال والموظفين تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في أداء الشركات، أما تدفق العمال والموظفين فيؤثر بالسلب على أداء الشركات. وتتطابق هذه النتيجة مع توقعاتنا. وهناك فرق

ملحوظ، وهو أن معدل إنفاق الشركات على تدريب العمال والموظفين في نموذج البيانات اللوحية قد أصبح يتمتع بدلالة إحصائية على مستوى التأثير في أداء الشركات، وكلما زاد الإنفاق على التدريب، تحسن أداء الشركات، كما أننا لاحظنا أن قيمة معامل الإنفاق على التدريب كبيرة للغاية، لتتفوق بذلك على تأثير المتغيرات الأخرى بشكل كبير.

الفصل الرابع

بعض النتائج

شـهد نمـو متوسـط الدخـل للعـمال في الـشركات الأهليـة بالصـين تباطـؤًا خـلال مراحـل تطـور هـذه الـشركات، فتأخـر بشـكل ملحـوظ مقارنـة بالـشركات المملوكـة للدولـة والـشركات الجماعيـة. ونسـبة الأجـور في توزيـع الدخـل قليلـة مقارنـة بالأربـاح، واسـتعداد الـشركات الأهليـة لإعـادة الاسـتثمار قـوي للغايـة، وذلـك نظـرًا للعوائـد العاليـة عـلى رأس المـال، فيتجـاوز معـدل إعـادة الاسـتثمار للأربـاح بعـد الضرائـب 50%. وتزيـد الأعبـاء الضريبيـة عـلى الـشركات، ونظـام التوزيـع بـين الحكومـة، والـشركات والعـمال غـير منطقـي تمامًـا.

وقـد بينـت الاختبـارات التجريبيـة أن إسـهامات رأس المـال في الإنتـاج لا بـدَّ وأن تكـون 40 % تقريبًـا، أمـا إسـهامات العمـل في الإنتـاج فينبغـي أن تقـترب مـن 60%. وبالمقارنـة بـين النتائـج التقديريـة ونتائـج التوزيـع الفعـلي، نجـد أن معـدل التوزيـع الفعـلي لا يصـل إلى نصـف النتائـج التقديريـة، مـما يبـين انخفـاض أجـور العـمال في التوزيـع الأوّلي.

ولرواتـب الموظفـين تأثـير إيجـابي ذو دلالـة إحصائيـة في أداء الـشركات، أمـا تدفـق العـمال والموظفـين، فلـه تأثـير سـلبي في أداء الـشركات، وذلـك في ظـل العلاقـة التعاونيـة بـين العمـل ورأس المـال، وقـد أصبـح تأثـير معـدل إنفـاق الـشركات عـلى تدريـب الموظفـين في أداء الـشركات يتمتـع بدلالـة إحصائيـة، وكلـما تزيـد التدريبـات، يتحسـن أداء الـشركات.

عـلى الحكومـة تحديـد دورهـا الـذاتي كـما يـلي: "إنهـا واضعـة القواعـد والتدابـير التـي تعـبر عـن المصالـح، والمراقبـة لمراحـل لعبـة المصالـح والدافعـة لهـا، والوسـيط في المنافسـة بـين العـمال ورأس المـال"، وذلـك خـلال مراحـل معالجـة العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال في الـشركات، خاصـة عـلى مسـتوى مشـكلة توزيـع الدخـول عـلى العمـل ورأس المـال. ولا بـدَّ أن تتمسـك الحكومـة بالاتجـاه القيّـم القائـم عـلى "الاهتـمام بالكفـاءة والعدالـة معًـا"، في تنسـيق العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال، وتجنـب الأخطـاء والسـلوكيات ضيقـة الأفـق كالاهتـمام باسـتقطاب الاسـتثمارات، مـع الاسـتخفاف بحمايـة العمالـة.

المراجع:

Kaldor, N., 1961, "Capital Accumulation and Economic Growth," in F. A. Lutz and D. C. Hague, eds. The Theory of Capital. New York: St. Mar-tin Press.

Mark Wooden, Joanne Loundes and Yi-Ping Tseng.Industrial Relations Reform and Business Performance： An Introduction, Melbourne Institute of Applied Economic and Social Research, The University of Melbourne.

Robert Buchele, Jens Christiansen,1992,Industrial relations and productivity growth: a comparative perspective, I nternational Contributions to Labour Studies.University of Notre Dame: Academic Press.

Acemoglu, D. 2000. "Labor- and Capital- Augmenting Technical Change." NBER Working Paper No. 7544.

Bentolina, S. and Saint-Paul G.,2003, "Explaining Movements in Labor Share." Contributions to Macroeconomics, 3(1).

Bernanke, B. and Grkaynak, R. S.,2001, "Is Growth Exogenous? Taking Mankiw, Romer and Weil Seriously." NBER Working Paper No. 8365.

Blanchard, O. ,1997, "The Medium Run." Brookings Papers on Economic Activity, (2), pp. 89～158.

Cappelli&Neumark,1999,Do high performance work practices improve establishment-level outcomes？ [J].Industrial and Labor Relations Review,Vol.54,No.4,pp.737～775.

Gollin, D. ,2002, "Getting Income Shares Right." Journal of Political Economy, 110(2), pp. 458～475.

Gomme, P. and Rupert, P. ,2004, "Measuring Labor's Share of Income." Policy discussion papers No. 7, November, Federal Reserve

Bank of Cleveland.

Harrison, A. E.,2002, "Has Globalization Eroded Labor's Share? Some Cross-Country Evidence." UC-Berkeley and NBER working paper, October.

Harry C. Katz, Thomas A. Kochan, Kenneth R. Gobeille., 1983, Industrial Relations Performance, Economic Performance and QWL Programs-An Interplant Analysis [J]. Industrial and Labor Relations Review, Vol.37, No.1, pp.3～17.

Irina Tytell and Florence Jaumotte, 2007,How has the Globalization of Labor Affected the Labor Income Share in Advanced Countries?[C].International Monetary Fund,Working Papers,No.298.

Jayadev, A.,2007, "Capital Account Openness and the Labor Share of Income." Cambridge Journal of Economics, 31, pp. 423～443.

Kessing, S. G. ,2003, "A Note on the Determinant of Labor Share Movements." Economic Letters, 81(1), pp. 9～12.

Kuijs, Louis, 2005,"Investment and Saving in China", World Bank Policy Research Paper.

Lübker, M. ,2007, "Labor Shares." Technical Brief No. 01, International Labor Office, Geneva.

Leandro Prados de la Escosura and Joan R. Rosés, 2003,Wages and Labor Income in History: A Survey. Economic History and Institutions Series 06, Working Paper 03-10, February.

Joel Cutcher, Gershenfeld,1991,The impact on economic performance of a transformation in workplace relation[J] Industrial and Labor Relations Review, Vol.44,No.2 Jan., pp.241～260.

J.R.Norsworthy and Craig A. Zabala.,1985,Worker Attitudes,Worker Behavior,and Productivity in the U.S.Automobile Industry,1959～1976, Industrial and Labor Relations Review,Vol.38,No.4,pp.544～557.

Martin S.Feldstein, 2008,Did wages reflect growth in productivity?.NBER Working Paper,No.13953.

Samuel Bentolila and Gilles Saint-Paul, 2003,Explaining Movements in the Labor Share.Contributions to Macroeconomics,Berkeley Electronic Press, 3(1):1103 ～1103.

Tomi Kyyr&Mika Maliranta, 2006,The Micro-level Dynamics of Declining Labour Share:Lessons from Finnish Great Leap[C].The Research Institute of the Finnish Economy,Discussion Paper,No.1049.

بارنارد: (وظائف الإداريين) (ترجمة وانغ يونغ جوي)، دار نشر الصناعة الميكانيكية 2007.

تشانغ كاي: (حول حقوق العمل)، دار نشر الضمان الاجتماعي للعمال بالصين، طبعة عام 2004.

تشنغ يان يوان: (علاقات العمل)، دار نشر جامعة الشعب بالصين، طبعة عام 2002.

فنغ شياو تيان: (حول العلاقة بين العمل ورأس المال في شركات القطاع الخاص)، دار نشر جامعة خوا جونغ للعلوم والتكنولوجيا، طبعة عام 2000.

لويس: (نظريات النمو الاقتصادي) (ترجمة ليانغ شياو مين)، مكتبة سانليان بشانغهاي، طبعة عام 1999.

الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز: دار نشر الشعب، طبعة عام 1975، المجلد 23.

مارشال: (مبادئ علم الاقتصاد) (ترجمة ليان يون جيه)، دار نشر خواشيا، طبعة عام 2005.

جورج التون مايو: (المشكلات الاجتماعية للحضارة الصناعية)، الصحافة التجارية، طبعة عام 1964.

جو وي جون: (علاقات العمل)، دار نشر الضمان الاجتماعي للعمال الصينيين، طبعة

عام 2001.

بـاي جينـغ، وفـو تـاو: (حـول نمـوذج التوزيـع في الـشركات الأهليـة – تأسـيس نمـوذج جديـد للتوزيـع حسـب الإسـهامات داخـل الـشركات الأهليـة)، (الإدارة الاقتصاديـة بخوادونـغ)، عـام 2008، العـدد الثامـن.

بـاي جونـغ إن، تشـيان جـن جيـه: (توزيـع عنـاصر الدخـل القومـي: القصـة وراء البيانـات الإحصائيـة)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2009، العـدد الثالـث.

تشـنغ لـو: (الاقتصـاد الخـاص بالصـين: مـن عـام 2001 إلى عـام 2005)،تشـاينا بيزنـس تايمـز، 9 فبرايـر 2006.

دينـغ وي مـين: (التغـير في العلاقـة بـين العمالـة ورأس المـال في الـشركات والأداء الاقتصـادي)، (منتـدى فوجيـان. طبعـة العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة)، عـام 2004، العـدد السـابع.

كلارك: (توزيـع الـثروات) (ترجمـة تشـن فـو شـنغ، وتشـن جـن خوا)،الصحافـة التجاريـة، عـام 1997.

لي داو كـوي، وليـو لـين لـين، ووانـغ خونـغ لينـغ: (ضوابـط نمـوذج U لتطـور حصـص العمالـة في إجـمالي الناتـج المحـلي)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2009، العـدد الأول.

لي جـي جوانـغ، وليـو جـوه: (دراسـة تجريبيـة حـول أنمـاط توزيـع الإيـرادات الخاصـة بالـشركات الأهليـة)، (مجلـة جامعـة الصـين لعلـوم الأرض (طبعـة العلـوم الاجتماعيـة))، عـام 2006، العـدد الثـاني.

لي سيانغ دونـغ، وتيـان إي يونـغ، ولي جـي جوانـغ: (حـول علاقـة التوزيـع بـين العمالـة ورأس المـال في الـشركات غـير الحكوميـة)، (الأسـعار (مجلـة شـهرية))، عـام 2008، العـدد الحـادي عـشر.

لي يانـغ: (إعـادة هيكلـة وظائـف وتوزيعـات الدخـل: ظاهـرة ميـل الدخـل القومـي نحـو الأفـراد)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، 1992، العـدد السـابع.

لي يانـغ، ويـن جيـان فنـغ: (حـول مشـكلة ارتفـاع معـدل الادخـار في الصـين – تحليـل جـدول تدفـق الأمـوال الصينيـة 1992 - 2003)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2007 العـدد

السادس.

ليانـغ دونـغ لي: (الضوابـط الأساسـية لتشـكيل أنمـاط التوزيـع الأوّلي وتغيراتـه)، (علـماء الاقتصـاد)، عـام 2008 العـدد السـادس.

لـو لي جـون، ووانـغ زو تشـيانغ: (حـول العلاقـة بـين رأس المـال والعمـل والتوزيـع في الـشركات الخاصـة – في ضـوء اسـتبانة اسـتقصائية لمقاطعـة جـه جيانـغ)، (مقارنـات النظـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة)، عـام 2003، العـدد الأول.

وانـغ جـوه إي: (اسـتقصاء حـول الأوضـاع الحاليـة لتوزيـع الإيـرادات في الـشركات الأهليـة)، (الأمـن العـمالي بالصـين)، عـام 2006، العـدد العـاشر.

مـا كاي: (الإسراع في دفـع إعـادة الهيكلـة الاقتصاديـة خـلال الأزمـة الماليـة العالميـة)، (البحـث عـن الحقيقـة)، عـام 2009، العـدد 20.

وانـغ دا تشـينغ، جيـاو جيـان قـوه: (نظريـات العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال وتطبيقـات الـدول الغربيـة المتقدمـة)، (مراجـع الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2003، العـدد الخامـس.

شـياو خونـغ يـه، دو فنـغ: (هيـكل التوزيـع الأوّلي للدخـل في الصـين والمقارنـات الدوليـة المعنيـة بـه)، (الاقتصـاد المـالي والتجـاري)، عـام 2009، العـدد الثـاني.

شـو شـيان شـيانغ، ووانـغ خاي جانـغ: (الاسـتقطاب في التوزيـع الأوّلي بالصـين وعوامله)، (الدراسـات الاقتصاديـة)، عـام 2008، العـدد الثاني.

جـاو جـون كانـغ: (حـول معـدلات توزيـع العمـل ورأس المـال بالصـين)، (الدراسـات الإحصائيـة)، 2006 العـدد الثـاني عـشر.

جـاو شـياو شي: (الخطـر الأخلاقـي المـزدوج في العلاقـة بـين العمـل ورأس المـال)، (العلـوم الماليـة والاقتصاديـة)، عـام 2009، العـدد الرابـع.

جنـغ جـي جـوه: (دراسـة حـول مشـكلة زيـادة أربـاح الـشركات الصينيـة عـلى حسـاب الأجـور)، (الاقتصـاد الصناعـي بالصـين)، عـام 2008، العـدد الأول.

جــو مينــغ خــاي، وشــياو ون، ويــاو شــيان جــوه: (النمــو غــير المتــوازن للاقتصــاد الصينــي

والتوزيع غير المتوازن للدخل القومي)، (الاقتصاد الصناعي بالصين)، عام 2010 العدد السادس.

جـوه يونـغ ليانـغ: (حـول انخفـاض دخـل العمـل وارتفـاع إيـرادات رأس المـال)، (العلـوم الاجتماعية بجـه جيانـغ)، عـام 2007، العـدد الثالث، الصفحـات 26~33.

(المؤلفان: شو خاو تشينغ، وجاو لي)

الباب الثامن

الاستثمار في رأس المال البشري: الوسيلة الأساسية للارتقاء بالقدرات التنافسية للشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

تطورت الشركات الأهلية بالصين من خلال المسار المزدوج لنظام الإصلاح. فعلى مستوى الظروف الأولية، نجد أن الشركات الأهلية لا تمتلك المزايا التنموية الأساسية في المجال التقني، والرأسمالي، والأنظمة... إلخ. وقد بينت الممارسات العملية أن إمدادات العمالة الرخيصة قد قدمت إسهامات مهمة للتطور والتوسع الكبير الذي شهدته الشركات الأهلية بالصين، فعلى مستوى سلسلة الصناعات كثيفة العمالة الخاصة بالمعالجة وتصنيع المعدات الأصلية، استغلت الشركات الأهلية العمالة الرخيصة المتوفرة خلال مرحلة التطور الخاص في الصين، ونجحت في تحقيق تراكم رأسمالي وقفزات تنموية كبيرة، وقد اتخذت الشركات الأهلية بالصين -أيضًا- اتجاه إحلال العمالة محل رأس المال والتكنولوجيا، حتى في تلك الصناعات التي تتسم بكثافة رأس المال والتكنولوجيا. وقد برزت ظاهرة "نقص العمال المهاجرين" في الدوائر الاقتصادية الرئيسة كدلتا نهر اللؤلؤ، ودلتا نهر اليانجستي في عام 2004، كما برزت ظاهرة النزاع العمالي في بعض المناطق بصورة متكررة، ويمكن أن نجد أن اتجاه التحول الديموغرافي بالصين لا بدَّ وأن يطرح تحديات جديدة أمام تكلفة العمالة بالشركات الأهلية على المدى الطويل، وستؤثر هذه التحديات الجديدة بصورة حتمية في الارتقاء بالقدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين.

ويظل الاهتمام بنظريات الرأسمالية البشرية عند التعرف على مصادر القدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين غير كافٍ. وذلك لأن الضغط الموضوعي للاهتمام

بالاستثمار في "رأس المال البشري" لم يتشكل بعد، سواء في الشركات المملوكة للدولة أو الشركات الأهلية، في ظل "الإمدادات غير المحدودة من السكان". وتتمتع الصين منذ فترة طويلة بخصائص اقتصادية مزدوجة على مستوى الإمدادات اللامحدودة من العمالة، وقد ساهمت القوى العاملة الوفيرة بصورة حتمية في النمو الاقتصادي السريع، ما أنتج عائدًا ديموغرافيًّا، دون ظهور انخفاض في عوائد رأس المال (باي تشونغ إن، وشيه جانغ تاي، وتشيان ينغ إي 2007)، الأمر الذي أدى إلى القضاء على "لعنة يونغ ... كروغمان" [100]. ولكن، تشكلت طريقة النمو الاقتصادي التي تعتمد بصورة منفردة على المدخلات من رأس المال والعمالة فقط، وفي ظل طريقة النمو هذه، اتسمت إسهامات التقدم التكنولوجي، والارتقاء بالهيكل الصناعي، ورفع الإنتاجية في النمو الاقتصادي بقلتها النسبية (تساي 2008). وينعكس هذا الأمر في الاعتماد المفرط على الطلب على التصدير والاستثمار، بينما شهد تأثير استهلاك المواطنين المتميز في النمو الاقتصادي ضعفًا كبيرًا؛ أما على مستوى نمط التوزيع في الاقتصاد الوطني، فقد ارتفع دخل كل من الحكومة، والشركات، بينما انخفضت حصص المواطنين، وتماشيًا مع دخول الاقتصاد الصيني مرحلة جديدة، ربما ستجعل الشركات الأهلية بالصين باعتبارها مصدر النشاط والحيوية للاقتصاد الصيني وكيان استقطاب وجذب العمالة ستجعل الاستثمار في رأس المال البشري قوة دفع جديدة، تحقق من خلالها استمرارية قدراتها التنافسية والارتقاء بها.

100- يونغ (Young(1992، وكروغمان (Krugman(1994، قد أعربا عن شكوكهم حيال استدامة "معجزة شرق آسيا"، حيث انتبها إلى اعتماد هذه الاقتصاديات بصورة مفرطة على استثمارات رأس المال والعمالة في ذلك الوقت، بينما كانت الإسهامات الخاصة بمعدلات الإنتاج لجميع العناصر ضئيلة للغاية.

الفصل الأول

نقطة التحول اللويسية والمزايا النسبية للشركات الأهلية

أولًا: التحدي الجديد أمام الشركات الأهلية على أثر التغيرات الديموغرافية

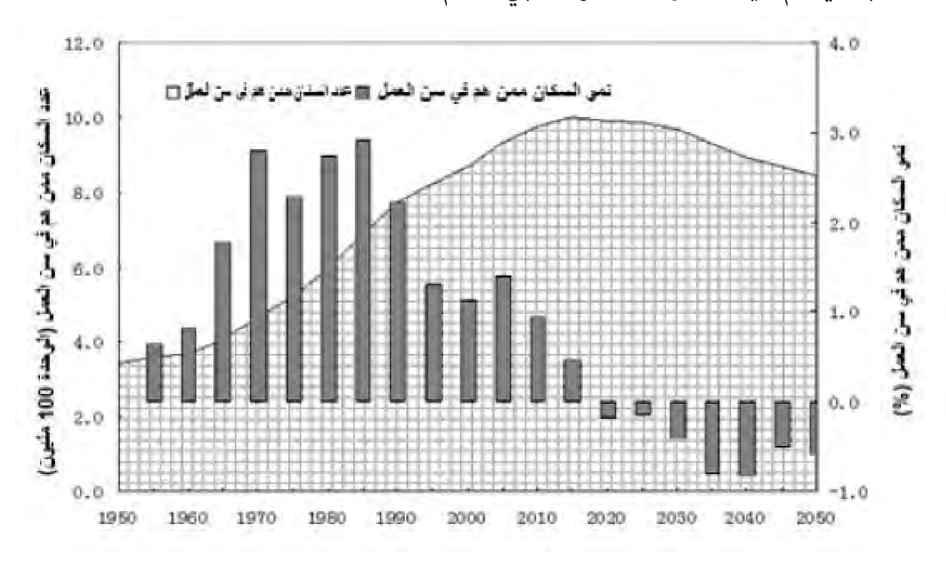
يبين التحليل السابق لنظرية رأس المال البشري ومعدلات الإنتاج لجميع العناصر أن الاقتصاد الصيني يحتاج بصفةٍ عامةٍ إلى دخول مرحلة جديدة، أي التحول من مدخلات العناصر إلى رفع إنتاجية كل العناصر، وهذه هي الخلفية الموضوعية الكبرى لتطوير الشركات الأهلية بالصين. وتبين مسيرة النمو من الأسفل إلى الأعلى للشركات الأهلية بالصين أن هذه الشركات ليست فقط الكيان الأبرز في عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بالصين، بل إنها -أيضًا- الكيان التقليدي في عملية إنشاء الأسواق هناك، فتعد الشركات الأهلية الكيان الدافع لعملية تحرير الأسعار بالأسواق في الصين، وأكثر الكيانات التي تجسد ضوابط إنشاء الأسواق. كما أنها هي الأكثر إدراكًا لهيكل الموارد بالصين، وأسعار عناصرها هي الأكثر واقعية. على سبيل المثال، دائمًا ما تعكس بعض معدلات الائتمان غير الحكومي بمنطقة جه جيانغ وضع العرض والطلب في الأسواق الرأسمالية بالصين بصورة أكثر واقعية من سعر البنك المركزي. وتشعر الشركات الأهلية بصفة عامة باتجاه إعادة هيكلة نقص العناصر بالصين، ومع دخول الاقتصاد الصيني بصورة شاملة فترة التحول الجديدة، ستكون هذه الشركات هي -أيضًا- أول من سيشعر بأعباء هذا التحول.

وقد طرح تقرير (جودة النمو) (توماس 2001) الذي نشره البنك الدولي في نهاية عام 2000 بوضوح إطارًا نظريًّا اقتصاديًّا جديدًا. أكد هذا الإطار على ثلاثة مفاهيم لرأس المال: الأول هو رأس المال المادي الذي نهتم به جميعًا؛ الثاني هو رأس المال البشري؛ والثالث هو رأس المال الطبيعي. ومن منظور مستقبلي، لم تعد الموارد والبيئة بالصين قادرة على تحمل نمط النمو الاقتصادي عالي الكربون والقائم على المدخلات الكثيرة. ومن منظور النمو الرأسمالي، يبلغ معدل الادخار على مستوى البلاد بالصين

40% تقريبًا، ومن غير المرجح زيادته مرة أخرى، وتتحمل الحكومة الأعباء الخاصة بمصاريف الخدمات العامة التي يزداد نطاقها بصورة كبيرة، كما تنخفض سرعة التراكم الهامشي للشركات تدريجيًا، لذلك سيحتاج المواطنون إلى مدخراتهم الخاصة لمواجهة المخاطر التي كان ينبغي على نظام التأمين الاجتماعي حمايتهم منها (التعليم، والعلاج، والسكن، ورعاية المسنين... إلخ)، من هنا من الممكن أن نتوقع أن معدل الادخار العالي ومعدل الاستثمار المرتفع لا يمكن أن يستمر مستقبلًا. وفي النهاية فإن الزيادة الكبيرة للعمالة على المستوى الكمي غير ممكنة أيضًا. وبالنسبة لتنمية الشركات الأهلية، فقد طرح التحول الهيكلي على مستوى السكان تحديات جديدة أمام الشركات الأهلية. وقد ذكرنا رأس المال المادي والطبيعي كثيرًا، أما تفاؤلنا بالقوى العاملة الوفيرة فسيستمر لفترة طويلة. فقد استفادت نهضة ونمو الشركات الأهلية بالصين من المرونة والتحرر على المستوى الأيدولوجي وبيئة الأنظمة، إلى جانب استغلالها بصورة تامة لمزايا تكلفة العناصر التي ظهرت على أثر "العائد الديموغرافي" بالصين. لذلك، سيكون للتغير في إطار العرض والطلب على مستوى السكان وأسواق العمالة مغزى مهم في الحفاظ على القدرات التنافسية للشركات الأهلية.

وكعدد كبير من الدول والمناطق التي نجحت في تحقيق التصنيع، صاحب فترة النمو الاقتصادي السريع التي مرت بها الصين منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح فترة من التغير الديموغرافي الكبير، أي الانتقال السريع من نمط "معدلات المواليد العالية، ومعدلات الوفيات المنخفضة، ومعدلات النمو المرتفعة" القائم على التكاثر السكاني إلى نمط "معدلات المواليد المنخفضة، ومعدلات الوفيات المنخفضة، ومعدلات النمو المنخفضة أيضًا". ومنذ التسعينيات، بدأ معدل الخصوبة الكلي في الانخفاض حتى وصل إلى أقل من مستوى الإحلال السكاني، وبحلول عام 2009، انخفض معدل النمو الطبيعي للسكان حتى وصل إلى 5.05%. ودائمًا ما تنعكس عملية التحول الديموغرافي هذه في اتجاه تغير نمو السكان ممن هم في سن العمل من نمو سريع، إلى نمو منخفض تدريجيًا، حتى يتوقف النمو تمامًا (شكل 3-8). وبعبارة أخرى، طبقًا لضوابط التحول الديموغرافي، فإن العواقب الحتمية لمستوى الخصوبة المنخفض الذي يستمر لفترات طويلة تتمثل في بطء نمو إمدادات العمالة، بل ودخولها في النهاية فترة النمو السلبي. ووفقًا للتوقعات، يعد عام 2015 عام التحول الذي سيتوقف فيه نمو السكان ممن هم في سن العمل

15~64 بالصين ثم سيدخل مرحلة النمو السلبي (الأمم المتحدة 2009).



شكل 3-8 عدد ونمو السكان ممن هم في سن العمل بالصين 1950~2050

مصدر البيانات:

Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat ,World Population Prospects :The 2004 Revision and World Urbanization Prospects :The 2003 Revision ,http//:esa.un.org/unpp 10 ,November(2006Medium variant).

ثانيًا: نقطة التحول اللويسية والمزايا النسبية للشركات الأهلية:

على الدول النامية التي تتمتع بخاصية الإمدادات غير المحدودة من القوى العاملة أن تمر بعملية من التنمية الاقتصادية المزدوجة تستمر لفترة طويلة، وذلك في ضوء النظرية اللويسية للتطور الاقتصادي، أي أن القطاعات الحديثة تستخدم العمالة الزراعية المهاجرة المأجورة للإسراع في عملية تراكم رأس المال الخاص بها (لويس 1954). وسيستمر أجر العمالة القروية المهاجرة في الحفاظ على مستوى البقاء على قيد الحياة، في ظل تواجد فائض بكميات كبيرة من القوى العاملة. وربما يتوسع قطاع الصناعة، وذلك في ظل عدم رفع تكلفة الأجور، ما يرفع بصورة كبيرة من تراكمات رأس المال. وستظل عملية الأجور المنخفضة وتراكمات رأس المال المرتفعة هذه مرهونة

بانتهـاء اسـتقطاب فائـض العمالـة القرويـة. فينمـو الاقتصـاد المـزدوج حتـى يصـل إلى هـذه المرحلـة، وعنـد تجـاوز طلـب القطاعـات الحديثـة عـلى العمالـة إمـدادات العمالـة التـي تنتقـل مـن قطـاع الزراعـة إليهـا، فإنهـا سـتصل إلى نقطـة تحـول مهمـة، أي نقطـة التحـول اللويسـية (لويـس 1972). [101]

يتطابـق بصـورة كبـيرة مسـار انتقـال العمالـة الريفيـة الـذي بـدأ منـذ فـترة طويلـة بالصـين والتغـيرات الجديـدة الخاصـة بـه مـع الوصـف الخـاص بعمليـة تنميـة الاقتصـاد المـزدوج للويـس ونقطـة تحولـه. فتعيـش الصـين خـلال فـترة الإصـلاح والانفتـاح في مرحلـة الزيـادة السريعـة لإجـمالي السـكان ممـن هـم في سـن العمـل بالإضافـة إلى الصعـود المسـتمر في نسـبهم، نظـرًا للسياسـات السـكانية، والتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وقـد قدمـت العمالـة الوفـيرة ومعـدلات الادخـار المرتفعـة عائـدًا ديموغرافيًـا للنمـو الاقتصـادي بالصـين. إلا أن صـافي الزيـادة في عـدد السـكان ممـن هـم في سـن العمـل بالمـدن حاليًـا هـي العمالـة المهاجـرة مـن الريـف، وهـذا النـوع يشـهد انخفاضًـا تدريجيًـا. ووفقًـا لذلـك، بـدأت معـدلات إعالـة السـكان في الارتفـاع، واختفـى العائـد الديموغـرافي بمعنـاه التقليـدي. فالزيـادة في أجـور العـمال العاديـين التـي ظهـرت حاليًـا بالإضافـة إلى ظاهـرة نقـص العـمال المهاجريـن المعتـادة هـما انعـكاس للتناقـض بـين التغـير في هيـكل السـكان وحاجـة النمـو الاقتصـادي السريـع والمسـتمر للقـوى العاملـة. وفي مـا يتعلـق بـ"نقـص العـمال المهاجريـن" -اتجـاه التغير الهيـكلي في القـوى العاملـة- أصـدرت الحكومـة الصينيـة (قانـون عقـود العمـل)، و(قانـون التحكيـم العـمالي) تباعًـا مـن أجـل مواجهـة النـزاع بـين العـمال وممثـلي رأس المـال، وحمايـة حقـوق العـمال المهاجريـن، كـما أنهـا بـدأت تهتـم بآليـات زيـادة أجورهـم

101- على الرغم من أن هذه النظرية تتمتع بتأثيرها الكبير في الدول النامية، حيث استخدم عدد كبير من الباحثين هذه النظرية لدراسة "تيار العمالة الريفية المهاجرة"، و"نقص العمال المهاجرين "، والعرض والطلب في أسواق العمالة بالصين. إلا أن عملية التطور الاقتصادي بالصين ليست عملية تصنيع بسيطة تعتمد على التحول من الزراعة إلى قطاع التصنيع فحسب، حيث هناك عمليات كعملية التحضر القائمة على التحول من الريف إلى المدن، وعملية إنشاء الأسواق القائمة على التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق قد صاحبت عملية التصنيع هذه. وقد أدى تنفيذ هذه العمليات الثلاث في الوقت نفسه إلى تعقيد التحليلات المعنية بالاقتصاد الصيني. وقد انبثقت النظرية اللويسية للاقتصاد المزدوج من خلال دراسة تجارب وخبرات التحضر بأوربا، بينما لا توجد مشكلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في دول أوربا. وقد استقبلت اليابان "نقطة التحول اللويسية" عند انتشار النظرية اللويسية للاقتصاد المزدوج هناك، وقد ظهرت سلسلة من الوثائق المعنية (مثل مينامي 1968). أما في دول النمور الآسيوية الأربعة، فالنقاشات حول هذا الأمر قليلة بصورة واضحة. وتفسيرات البنك الدولي في ما يتعلق بـ"معجزة شرق آسيا" هي ما تحتل مكانة رائدة في هذا الوقت. وتوجد سياسات صناعية تحت قيادة الحكومة في اليابان ودول النمور الآسيوية الأربعة، ما يجعلها تشبه في بعض النقاط حكومة التنمية الاقتصادية في البر الرئيس بالصين (أوى 1999؛ والدر 1995؛ هيرمان – بيلاث وفنغ 2004)، إلا أنه لا توجد مسألة التحول بصورة واضحة من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق في اليابان والنمور الآسيوية الأربعة.

على الصعيد المؤسسي. طبقًا لبحث تساي فانغ (2010)، كما كثرت الزيادة في الحد الأدنى للأجور بالمناطق الحضرية في الصين في ما بين عامي 1996 و2008. ففي عام 1996 كان هناك 32 مدينة من بين 129 مدينة (هم عدد عينة المدن وقتئذٍ) قد قامت بتطبيق تعديل الحد الأدنى للأجور، وقد وصل متوسط نمو الأجور في عينة المدن إلى 3.6%، بينما بلغ متوسط نمو الأجور في المدن التي طبقت تعديلات الحد الأدنى للأجور 14.4%. وبحلول عام 2008، كان هناك 200 مدينة من بين 286 مدينة (هم عدد عينة المدن وقتئذٍ) قد قامت بتعديل الحد الأدنى للأجور بها، وقد وصل متوسط نمو الأجور في عينة المدن إلى 13.6%، بينما بلغ متوسط نمو الأجور في المدن التي طبقت تعديلات الحد الأدنى للأجور 19.4%. [102]

ما يجب الانتباه إليه عند استخدام النظرية اللويسية للاقتصاد المزدوج في قراءة الاقتصاد الصيني هو أن الإصلاح الاقتصادي بالصين يعد عملية تجمع بين تفكيك هيكل الاقتصاد المزدوج، والتحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، إلى جانب تغيير الملكية خلال مراحل انتقال العمالة. فقد شهد فائض القوى العاملة بالريف تحولًا مستمرًّا من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي خلال الإصلاح الاقتصادي، ما أدى إلى انتقال العمال من الريف إلى المدن أسرابًا أسرابًا، وفي عام 1993 بدأ تشكيل ظاهرة "تيار العمالة الريفية المهاجرة". أما نهوض الاقتصاد الخاص بالصين فقد ظهر على أثر معضلتين لم يستطع النظام الموجه معالجتهما: النقص الشديد في المستلزمات الحياتية بالإضافة إلى ضغوطات التوظيف التي تتفاقم بصورة متزايدة في المناطق الحضرية والريفية (شي جين تشوان، 2006). ومن أجل معالجة هاتين المشكلتين، اضطرت الحكومة المركزية إلى تقليص النظام المُوجَّه، الأمر الذي قدم بيئة خصبة لظهور ونمو الاقتصاد الخاص، حيث استفاد من تهميش النظام الموجه، فالشركات الأهلية بالصين منذ بدايتها وهي أكثر اعتمادًا على فائض العمالة الريفية في هيكل الاقتصاد المزدوج مقارنةً بالشركات المملوكة للدولة.

برزت شركات الكومونات الشعبية وفرق الإنتاج في المجتمعات الشعبية في ما بين عامي 1970 و1978 تقريبًا خارج النظام الموجه، فكانت بذرة الاقتصاد الخاص بالصين، وفي

102- تساي فانغ: (العمال الريفيون المهاجرون بالصين والذين نالوا اهتمامًا عالميًا – حول التحضر العميق ذي الخصائص الصينية)، (تعليقات حول الاقتصاد العالمي)، عام 2010، العدد الثاني، صفحة 50 جدول 2.

مـا بـين عامـي 1978 و1988 زاد دور الـشركات الأهليـة تدريجيًّـا باعتبارهـا "تكملـة المسـار" في الإصلاح المـزدوج بالصـين، مـن ثـم شـهدت قوتهـا نمـوًّا متزايـدًا. وبحلـول تسـعينيات القـرن العشريـن، بـدأ "نمـوذج جنـوب جيانغسـو"[103] في الاقتصـاد الخـاص سـعيه وراء إعـادة الهيكلـة، حيـث تحولـت شركات البلـدات والكومونـات الشـعبية وفـرق الإنتـاج بصـورة تامـة إلى شركات خاصـة ذات "نموذج ونجـو"[104]، الأمـر الـذي عمـل قدمًـا نحـو إيضـاح حقـوق الملكيـة الخاصـة. وفي مـا بعـد عـام 1992، ومـن أجـل تهدئـة المخاطـر الماليـة، قـام البنـك المركـزي بتطبيـق اسـتراتيجية "دخـول الـشركات الأهليـة وخـروج الـشركات المملوكـة للدولـة"، الأمـر الـذي جعـل مجموعـات كبـيرة مـن الـشركات المملوكـة للدولـة والتـي شـهدت خسـائر فادحـة تسـلك طريقهـا نحـو الخصخصـة، مـا شـكل المسـار الثالـث لتنميـة الاقتصـاد الخـاص (شي جـين تشـوان 2006). اسـتطاعت الـشركات الأهليـة بالصـين عنـد ظهورهـا سـواء في شـكل شركات ريفيـة بسـيطة تعتـبر كيانًـا تكميليًّـا للمنتجـات، والمـواد الخـام، والإكسسـوارات الخاصـة بالـشركات المملوكـة للدولـة في البدايـة، أو في شـكل كيانـات مدنيـةَ مشـارِكة عـلى نطـاق واسـع في العمـل الـدولي، والمعالجـة والتصنيـع لاحقًـا اسـتطاعت اسـتغلال فائـض العمالـة المـتروك في القطاعـات الريفيـة بصـورة تامـة، بـل واسـتمتعت بصـورة واضحـة بـ"العائـد الديموغـرافي". فقـد عكسـت الـشركات الأهليـة قدراتهـا القويـة عـلى البقـاء، وذلـك نظـرًا لتمسـكها بــ "المزايـا النسـبية" لمـوارد العمالـة الصينيـة في هـذه المرحلـة.

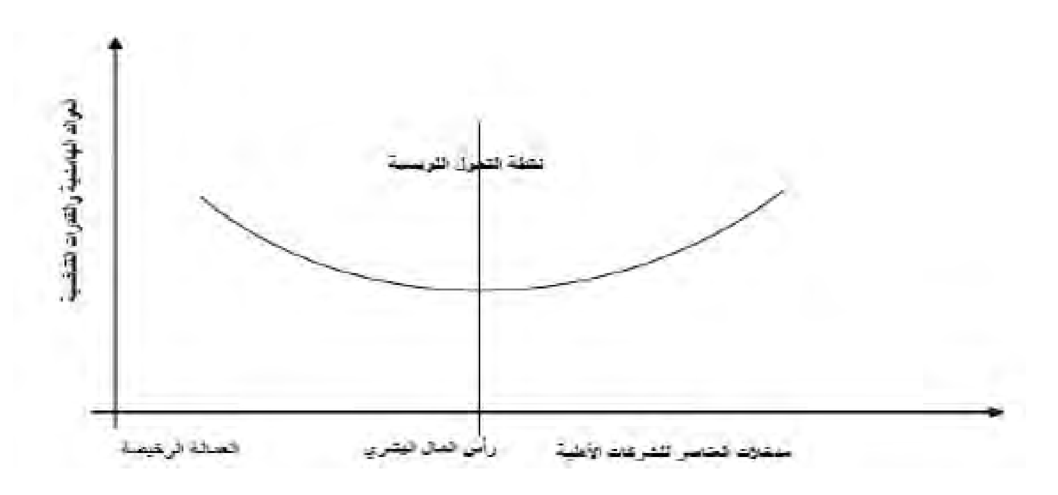
تـرك القرويـون في البدايـة الأرض لكنهـم لم يتركـوا الديـار، فقـد ظهـرت الـشركات الأهليـة محليًّا في القـرى والبلـدات، وأصبحـت "الخـزان" الثاني لفائض العمالـة الريفية (إلى جانب الزراعـة). ثم انتقلت في مـا بعـد مجموعـات كبـيرة من الـشركات الأهلية من الريـف إلى المدن، ومن ثم بـرزت ظاهرة "تيار العمالـة الريفيـة المهاجـرة" التـي تشـير إلى انتقـال فائـض القـوى العاملـة إلى المـدن. ويعـد الاقتصـاد الخـاص جـزءًا مـن القطاعـات غـير الزراعيـة، وتأخـر انتقـال العمالـة مـن الريـف إلى المـدن مقارنـةً بالتحـول مـن قطـاع الزراعـة إلى قطاعـات الصناعـة يتوقـف عـلى ترتيـب التحـول الحـضري للاقتصاد الخـاص. وتتحـول الـشركات المملوكـة للدولة إلى شركات تشـمل القطاعات الأساسـية للاقتصاد الوطني

103- يشير به إلى طريقة مناطق سوجو، وووشي، وتشانغجو، ونانتونغ في تحقيق النمو غير الزراعي من خلال تطوير شركات البلدات. (المترجمة)

104- طريقة للتنمية تعتمد على الصناعات الأسرية والأسواق المهنية في تنمية الصناعات غير الزراعية، حيث شكلت إطارًا للتنمية قائم على السلع الصغيرة والأسواق الكبيرة، وهو نمط ينتشر بمنطقة ونجو جنوب شرق مقاطعة جه جيانغ. (المترجمة)

ومعيشة الشعب (السكك الحديدية، والطرق العامة، والموارد... إلخ)، نظرًا للتعديلات التدريجية في أنماط الاقتصاد العام، وتتمتع هذه القطاعات بخصائص الصناعات الكيميائية الثقيلة، لذلك تحتاج كميات هائلة من رأس المال، فمعدلات مدخلاتها من رأس المال – العمالة أعلى بصورة واضحة من الشركات الأهلية، أما الشركات الأهلية فاستمرارها في التمسك بالمزايا النسبية المحلية، وتطوير الصناعات كثيفة العمالة بصورة كبيرة، بالإضافة إلى استخدام العمالة بشكل جيد بدلًا من رأس المال والتكاليف التكنولوجية في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية جميعها أصبحت خيارات حتمية لهذه الشركات.

وتتمتع أحوال العرض والطلب على العمالة في الصين قبل وبعد ظهور نقطة التحول اللويسية بمعانٍ مختلفةٍ للشركات الأهلية بالصين، فقبيل حلول نقطة التحول هذه، كانت الشركات الأهلية تستطيع استقطاب موارد العمالة بصورة مستمرة اعتمادًا على معدلات الأجور الثابتة، وذلك في ظل وجود فائض كبير من العمالة، لذلك كانت هذه الشركات تستطيع توسيع صناعاتها دون رفع رواتب العمال، إلى جانب السرعة الكبيرة في التراكمات الهامشية لرأس المال الصناعي. ولكن بعد قرب نقطة التحول اللويسية، تأثر استغلال الشركات الأهلية لموارد العمالة الرخيصة في تعويض النقص في جوانب رأس المال، والتكنولوجيا، ودعم الأنظمة بصورة سلبية، حيث فقد الظروف الموضوعية له. وعلى الشركات الأهلية فى هذا الوقت التخلي من الاعتماد على العمالة الرخيصة، وسلوك طريق الاعتماد على رفع الكفاءة، والاستثمار في رأس المال البشري، وقتئذٍ قد تستطيع هذه الشركات الحفاظ على استدامة قدراتها التنافسية الهامشية والارتقاء بها.



شكل 4-8 اقتراب نقطة التحول اللويسية يفرض على الشركات الأهلية الارتقاء

برأس المال البشري

ثالثًا: الاستثمار في رأس المال البشري والارتقاء الديناميكي للمزايا النسبية الخاصة بالشركات الأهلية:

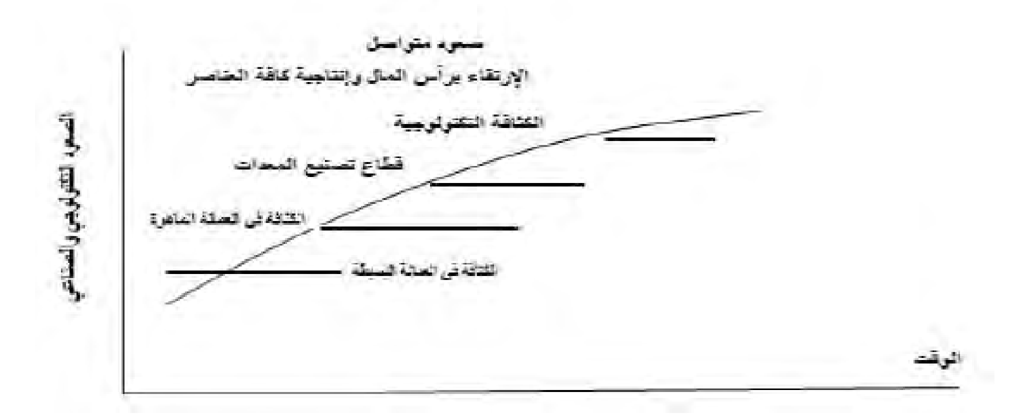
يعتبر "العمال المهاجرون" الذين خرجوا من الريف الكيان الرئيس للعمالة في عدد كبير من الشركات الأهلية. وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2007، تعرض عدد كبير من الشركات الأهلية في مناطق متعددة بدلتا نهر اللؤلؤ ودلتا نهر اليانجستي بالصين لمصاعب كثيرة على مستوى التصدير، حتى أن بعض الشركات كانت على وشك إشهار إفلاسها. وقد حدث هذا الأمر بسبب الآثار الجانبية الناجمة عن سياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للتقلبات الدورية، وبنظرةٍ أعمق، نجد أن فقد الشركات الأهلية للمزايا النسبية التقليدية خلال عملية العولمة هو سبب آخر وراء هذا الأمر. فقد نفذت الصين "استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه" القائمة على إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة بعد بناء الدولة، حيث بدأت بتأسيس الشركات المملوكة للدولة التي تعمل على تنمية وتطوير الصناعات الكبيرة ذات الكثافة في التكنولوجيا ورأس المال. وعلى عكس إنجلترا وأمريكا، كانت الصين تفتقر إلى التراكمات طويلة الأجل على مستوى رأس المال المادي والبشري، ولم تكن تتمتع بالمزايا النسبية لتطبيق "استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه"، كما أن الشركات المملوكة للدولة العاملة في مجال الصناعات الكيميائية

الثقيلة كانت تفتقر إلى القدرة على البقاء، حيث لا تستطيع أن تقوم بشيء سوى الاعتماد على الحكومة في تأسيس سلسلة من الأنظمة الاقتصادية ذات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والأجور، وأسعار المدخلات المنخفضة... إلخ. وبعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، قامت الصين أولًا برفع حماسة وإيجابية الفلاحين والعمال عن طريق اللامركزية في السلطة والتنازل عن الأرباح، وتحرير قوى الإنتاج، ثانيًا: سمحت الدولة للشركات الأهلية والشركات ذات التمويل الأجنبي بدخول الصناعات التي تلبي المزايا النسبية بينما تخضع للحكومة على مستوى الاستراتيجيات التقليدية وذلك من خلال تحرير دخول الأسواق، الأمر الذي حسّن من توزيع الموارد بهذه الشركات، كما أنها قدمت الحماية والدعم اللازم للشركات المملوكة للدولة والتي تفتقر إلى القدرة على البقاء والتطور، الأمر الذي ساعد هذه الشركات على تجنب الانهيار، وأخيرًا تخلت الصين عن المسار الموجه وسلكت طريقها نحو مسار السوق عندما احتل الإنتاج وتوزيع الموارد في مسار السوق مكانة رائدة. وقد تخلت مراحل الإصلاح هذه في حقيقة الأمر عن "استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه" التقليدية، وتمسكت بالمزايا النسبية الذاتية داخل هيكل الموارد بالصين، الأمر الذي عمل على خلق "معجزة الصين" (لين إي فو وآخرون 1999، 2003، 2008). وتعد الشركات الأهلية بالصين الكيان التقليدي الشاهد على نجاح الصين في تحقيق "استراتيجية المزايا النسبية". فقد استغلت "العائد الديموغرافي" في هيكل الاقتصاد المزدوج بالصين، وخلقت في البداية مكانة موازية للشركات المملوكة للدولة في ظل غياب الدعم الحكومي، ثم استطاعت الفوز بسمعة عالمية من خلال المشاركة في التقسيم الدولي للعمل في ما بعد.

كانت الشركات الأهلية في ما سبق تقوم بالخيارات الصناعية والتكنولوجية في ضوء المزايا النسبية التي يحددها هيكل الموارد بالصين، الأمر الذي خلق لها القدرة على البقاء في الأسواق التنافسية. وقد تجسدت هذه القدرة بصورة أكثر وضوحًا خلال مشاركة الشركات الأهلية بالصين في التقسيم الدولي للعمل، وبعد الأزمة المالية بآسيا وانضمام الصين لمنظمة التجارة الدولية، أحرزت الشركات الأهلية تقدمًا وتطورًا كبيرًا، وذلك بفضل استغلال هذه الشركات للمزايا النسبية وتقاسمها "أرباح العولمة"، إلا أن التأثيرات السلبية التي ألحقتها هذه الأزمة المالية بالصين تتجسد أولًا في الضربات الموجهة للشركات الأهلية، بالإضافة إلى ضعف هذه الشركات خلال عملية العولمة.

ومـن منظـور سـطحي، نجـد أن الضربـات التـي سـددتها الأزمـة المالية العالمية للـشركات الأهليـة هـي ضربـات تسـتهدف طلبـات التصديـر الخاصـة بهـا، وسرعـة نموهـا، بالإضافـة إلى طـرق تنميتهـا وتطورهـا. وطبقًـا للنظريـات الكلاسـيكية للتجـارة الدوليـة، فـإن الـشركات في أي دولـة سـتنتج أولًا السـلع التـي تطابـق المـوارد والتكلفـة النسـبية داخـل الدولـة، ثـم تصبـح مصـدرًا صافيًـا للمنتجـات، وفي النهايـة مسـتوردًا صافيًـا لهـا. وخـلال مراحـل التحـول مـن مُصـدِّر إلى مُسـتورِد، تحتـاج الـشركات المحليـة إلى تطبيـق الارتقـاء الديناميـكي في ضـوء التغـير في هيـكل المـوارد. ومـن منظـور اتجـاه التنميـة الاقتصاديـة، فـإن تأسـيس الـشركات الأهليـة للمزايـا النسـبية في إطـار المـوارد التقليديـة والتكلفـة النسـبية أمـر سـيتلاشى تدريجيًّـا. فنصيـب الفـرد مـن المـوارد بالصـين ليـس وفـيرًا في الأسـاس، كـما أن النمـو الاقتصـادي السريـع جعـل اسـتهلاك المـوارد في صعـودٍ ملحـوظٍ، الأمـر الـذي أدى إلى أن أسـعار عنـاصر المـوارد عـلى مسـتوى الدولـة قـد بـدأت تقـترب مـن أسـعار الأسـواق الدوليـة بـل وتتجاوزهـا أيضًـا، هـذا مـن جانـبٍ. ومـن جانـبٍ آخـر، يشـهد اتجـاه العـمال المهاجرين تغـيرًا ملحوظًـا، حيـث يختفـى تدريجيًّـا فائـض العمالـة الريفية غـير المحـدود الذي يمكن اسـتقطابه، كـما أن المطالبـات بتعديـل الأجـور آخـذة في التفاقـم، بالإضافـة إلى أن الجيـل الجديـد مـن "العـمال المهاجريـن" لديـه روح الاسـتقلالية بصـورة أكـبر، الأمـر الـذي سـيجبر الـشركات الأهليـة عـلى رفـع أجـور هـذه العمالـة، وذلـك تماشـيًا مـع اقـتراب نقطـة التحـول اللويسـية، وتغـير الهيـكل السـكاني، والتفـكك التدريجـي في هيـكل الاقتصـاد المـزدوج[105]. وسـتتفاقم المنافسـات في الأسـواق الدوليـة، تماشـيًا مـع انخفـاض الطلـب الخارجـي عـلى أثـر الأزمـة الماليـة العالميـة، الأمـر الـذي يحتـم عـلى الـشركات الأهليـة تبديـل هيـكل صادراتهـا مـن السـلع، وتحقيـق الارتقـاء الديناميـكي للتقـدم التكنولوجـي. وعـلى هـذه الـشركات زيـادة تراكـمات رأس المـال البـشري، إذا أرادت تحقيـق التحـول الـذاتي والارتقـاء الديناميـكي في الجانـب التكنولوجـي، حيـث إن رفـع إنتاجيـة العنـاصر كافـة مـن خـلال الارتقـاء بـرأس المـال البـشري يعـد أمـرًا ذا مغـزى غايـة في الأهميـة (شـكل 8-5).

105- إن التفكك في الهيكل المزدوج القائم على الزراعة – الصناعة أسرع من التفكك في الهيكل المزدوج القائم على الريف – المدن، فعلى الرغم من السرعة التي شهدها التحضر خلال الآونة الأخيرة، إلا أن التحضر العميق القائم على تحول الفلاح من "عامل مهاجر" إلى "أحد أبناء المدينة" لم يتشكل بعد، وسيتم تعزيز هذا الأمر من خلال إصلاح نظام تسجيل الأسر وتحقيق المساواة في الخدمات العامة المرتبطة بالرفاهية الحضرية.



شكل 5-8 نموذج الارتقاء برأس المال البشري والصعود التكنولوجي في الشركات الأهلية

الفصل الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري والمشكلات التي يواجهها في الشركات الأهلية

أولًا: خصائص الاستثمار في رأس المال البشري بالشركات الأهلية في المرحلة الحالية:

إذا تحدثنا عن رأس المال البشري في الشركات الأهلية بالصين فقط دون تتبع الاستقصاءات والإحصاءات، فلن نحصل على البيانات المعنية. لذلك سنجري تحليلاً أساسيًّا حول خصائص رأس المال البشري في الشركات الأهلية بالصين خلال الفترة الراهنة، وذلك في ضوء البيانات الأساسية التي حصلنا عليها من الدراسات الاستقصائية لعام 2007 في مركز دراسات الاقتصاد الخاص التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. ومن خلال بيانات الشركات في استقصاءات عام 2007، نجد أن مستوى رأس المال البشري بصورة شاملة في الشركات الأهلية بالصين غير مرتفع، كما تظهر فروق فردية في توزيع رأس المال البشري على مستوى المناطق، والقطاعات، وحجم الشركات... إلخ.

أولًا: مستوى رأس المال البشري في الشركات الأهلية ليس عاليًا، كما يعاني من فروق فردية على مستوى الهيكل الداخلي. فخلال استطلاع الرأي لـ327 شركة أهلية في بيانات عام 2006، وجدنا أنه وسط عمال وموظفي هذه الشركات البالغ عددهم 234085، هناك 1210 موظف قد حصلوا على الماجستير أو درجة أعلى، حيث تبلغ نسبتهم 0.5% فقط من إجمالي الموظفين والعمال بشركات العينة الإحصائية؛ والموظفون من حملة البكالوريوس يصل عددهم إلى 12848، أي 5% من إجمالي عدد الموظفين في عينة الشركات؛ وكان هناك 27422 موظف يحملون شهادة جامعية أقل كالمعاهد والدبلومات، حيث يحتلون 12% من إجمالي الموظفين؛ ووصل عدد حاملي شهادة المدارس الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني 98212، فكانوا يمثلون 42% من إجمالي الموظفين؛ أما عدد حاملي المؤهلات أقل من الشهادة الإعدادية

فبلغ 94393، حيث وصلت نسبتهم إلى 40% من إجمالي الموظفين. الأمر الذي يوضح أنه على الرغم من ظهور تحسن ملحوظ في مستوى رأس المال البشري بالشركات الأهلية منذ العام 2004، إلا أن وضعه ما زال قاتمًا لا يدعو إلى التفاؤل.

وعلى الرغم من أن المستوى العام لرأس المال البشري ليس عاليًا، إلا أن أصحاب هذه الشركات هم من أصحاب الدرجات العلمية العالية. فقد بينت التحليلات حول المستوى الثقافي للمديرين العامين والرؤساء التنفيذيين، بالإضافة إلى أعمالهم السابقة، أي إذا ما كان قد سبق لهم العمل في الجيش أم لا، أو تولي المناصب الكبيرة كقادة في القرى أو مناصب أعلى من ذلك في استطلاع رأي عينة الشركات البالغ عددها 327 شركة بينت أن من حصلوا على الدرجة الجامعية أو درجة أعلى منها يحتلون 74.8% من إجمالى هؤلاء المديرين، ونسبة خريجي المدارس الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني 25.1%، أما حاملو الشهادة الإعدادية والشهادات الأقل منها فتصل نسبتهم إلى 1.2% فقط. وهناك 299 جنديًا تم تسريحه من الجيش في هذه الطبقة، حيث تصل نسبتهم إلى 91.7%. وفي استطلاع الرأي وجدنا -أيضًا- أن هناك 138 شخصًا قد كان كادرًا وسبق له أن تولى مناصب في القرى أو المدن، حيث احتلت نسبتهم 42.5% (ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ، 2007، صفحة 11 - 12). وتوضح هذه البيانات أن الشركات الأهلية بصفة عامة تعاني من المستوى المنخفض لرأس المال البشري بها، خاصة الشركات الصغيرة والوسطى، غير أن هناك فروقًا فردية في الهيكل الداخلي لتلك الشركات، فأصحاب الشركات والمديرون يتمتعون بمستوى عالٍ نسبيًا من رأس المال البشري باعتبارهم قادة هذه الشركات، بينما ينخفض مستوى الإداريين في الطبقة المتوسطة والسفلى بالإضافة إلى العمال والموظفين العاديين في هذه الشركات، حيث لا يحظون باهتمام كافٍ.

ثانيًا: هناك تباين إقليمي في مستوى رأس المال البشري للشركات الأهلية. حيث تتركز الموارد التعليمية الكثيرة والممتازة في المناطق الساحلية الشرقية، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هناك أسرع مما هي عليه في المناطق الوسطى والغربية، بالإضافة إلى ذلك، تفتقر المناطق الوسطى والغربية إلى ظروف مهمة تؤثر بصورة كبيرة في نمو رأس المال البشري كالأجواء الثقافية الجيدة، والبيئة التعليمية الملائمة، وانخفاض تكاليف وسائل الحصول على المعلومات... إلخ. ومن خلال البيانات

الاستقصائية نجد أن أوضاع رأس المال البشري في الشركات الأهلية بالمناطق الشرقية في الصين أفضل بصورة كبيرة مما هي عليه في المناطق الوسطى، والمناطق الوسطى أفضل من المناطق الغربية (انظر جدول 1-8).

جدول 1-8 مقارنة بين هيكل الموارد البشرية في مدينةٍ ومقاطعتين لعام 2006

(الوحدة: %)

المنطقة	النسبة	الحاصلون على درجة الماجستير أو درجة أعلى	الحاصلون على درجة البكالوريوس	الحاصلون على شهادة جامعية أقل (كالمعاهد والدبلومات)	الحاصلون على شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني	ذوو مؤهلات أقل من شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني
مدينة بكين	100	1	9	15	44	31
مقاطعة جيانغسو	100	2	10	17	36	35
مقاطعة يوننان	100	0.05	1.2	6	47	45.75

مصدر المعلومات: مركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية "قاعدة بيانات رأس المال البشري والقدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين لعام 2007".

ثالثًا: هناك فروق في مستوى رأس المال البشري بين القطاعات بالشركات الأهلية. فكما يوضح جدول 2-8، يرتفع مستوى رأس المال البشري في القطاعات التي تتسم بارتفاع نسبة رأس المال إلى العمالة[106]، مثل قطاع الاتصالات والبرمجيات، وصناعة

106- نسبة رأس المال إلى العمالة تشير إلى متوسط مقدار رأس المال لكل عامل والتي نحصل عليها من خلال إجمالي مبلغ رأس المال مقسومًا على إجمالي حجم العمالة. (المترجمة)

الأدويـة؛ أمـا القطاعـات التـي تتسـم بانخفـاض نسـبة رأس المـال إلى العمالـة، فتعـاني -أيضًـا- مـن مسـتوى رأس المـال البـشري المنخفـض، مثـل قطـاع البنـاء والعقـارات، وقطـاع الملابـس النسـجية الخفيفـة. وتزامـن بدايـة الإصـلاح والانفتـاح بالصـين مـع التحـول العالمـي مـن الصناعـات كثيفـة العمالـة إلى الصناعـات التـي تحتـاج إلى قـوى عاملـة وفـيرة ورخيصـة، وقـد التزمـت الـشركات الأهليـة بهيـكل المـوارد في ظـل شروط ذاك العـصر بالصـين، حيـث اسـتغلت المزايـا النسـبية للقـوى العاملـة، وحملـت عـلى عاتقهـا إنجـاز هـذا التحـول بصـورة سلسـة. واحتيـاج الصناعـات كثيفـة العمالـة للارتقـاء بـرأس المـال البـشري أقـل مقارنـة بمـا هـي الحـال في الصناعـات ذات الكثافـة في رأس المـال والتكنولوجيـا، وعـلى الـشركات الأهليـة تحقيـق الصعـود الديناميـكي للتكنولوجيـا، وذلـك تماشـيًا مـع التغـير في هيـكل نـدرة سـوق العنـاصر بالصـين، واختفـاء العوائـد الديموغرافيـة، وتثبـت خصائـص القطاعـات التـي يوضحهـا جـدول 2-8 أهميـة الارتقـاء بـرأس المـال البـشري وتأثـيره الكبـير في الصعـود الديناميـكي للتكنولوجيـا.

جدول 2-8 المقارنة بين هيكل الموارد البشرية بالشركات الأهلية في بعض

القطاعات لعام 2006 (الوحدة %)

القطاع	الحاصلون على درجة الماجستير أو درجة أعلى	الحاصلون على درجة البكالوريوس	الحاصلون على شهادة جامعية أقل (كالمعاهد والدبلومات)	الحاصلون على شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني	ذوو مؤهلات أقل من شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني
الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك	0.5	9.4	22.1	35.8	32.2
قطاع البناء والعقارات	0.6	5.5	11.5	22.5	59.9
قطاع الأطعمة والمشروبات	0.3	6.9	12.3	59.6	20.9

الصناعات الدوائية والبيولوجية	0.8	7.8	24.9	45.5	21.0
صناعة الملابس النسجية الخفيفة	0.2	3.7	7.3	46.2	42.6
قطاع التصنيع الكهروميكانيكي	0.6	4.7	12.1	62.4	20.2
قطاع تصنيع السيارات والدراجات النارية	0.7	8.3	17.4	56.4	17.2
قطاع تصنيع الأجهزة المنزلية	0.3	3.0	6.4	36.9	53.4
صناعة الثقافة والإعلام	2.1	12.9	26.4	37.3	21.3
قطاع الاتصالات والبرمجيات	7.8	33.2	28.9	30.1	0

مصدر المعلومات: مركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية "قاعدة بيانات رأس المال البشري والقدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين لعام 2007".

رابعًا: هناك فروق في حجم الشركات تؤثر على مستوى رأس المال البشري في الشركات الأهلية. فمن خلال الدراسات، تم اكتشاف ما يلي: ترتفع نسبة الحاصلين على درجات علمية عالية في الشركات الأهلية ذات النطاق الكبير، بينما تزيد نسبة الحاصلين على درجات علمية منخفضة في الشركات الأهلية ذات النطاق الصغير (انظر جدول 3-8). فالحجم الكبير للشركة يجسد عادةً المستوى التقني العالي لهذه الشركة، ما يرفع من الشروط التقنية التي لا بدَّ وأن يتحلى بها العمال للتعامل مع المعدات التكنولوجية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يرغب العمال ممن حصلوا على شهادات علمية عالية في العمل في الشركات الكبيرة، ربما كي تليق بمستواهم العلمي، إلى جانب فرص النمو المرتفعة في هذه الشركات.

جدول 3-8 المقارنة بين متوسط حجم الشركات حسب حجم المبيعات وهيكل

رأس المال البشري (الوحدة %)

الفئة	الحاصلون على درجة الماجستير أو درجة أعلى	الحاصلون على درجة البكالوريوس	الحاصلون على شهادة جامعية أقل (كالمعاهد والدبلومات)	الحاصلون على شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني	ذوو مؤهلات أقل من شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني
الشركات أقل من 50 مليون يوان صيني	0.44	6.78	12.23	34.12	46.33
الشركات بين 50 مليون و10 آلاف يوان و100 مليون	0.22	3.52	8.05	43.14	45.07
الشركات بين 100 مليون و10 آلاف و300 مليون	0.33	4.29	9.87	30.29	55.22
الشركات بين 300 مليون و10 آلاف ومليار يوان صيني	0.56	4.12	9.33	50.37	35.62
الشركات بين 1 مليار و10 آلاف و3 مليار يوان	0.35	4.73	11.22	42.67	41.03
الشركات أعلى من 3 مليار و10 آلاف	0.97	8.72	17.14	43.51	29.66

مصدر المعلومات: مركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية "قاعدة بيانات رأس المال البشري والقدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين لعام 2007".

خامسًا: هناك فروق في دورة حياة الشركات تؤثر على مستوى رأس المال البشري في الشركات الأهلية. دورة حياة الشركات الأهلية بالصين قصيرة الأجل، فعادةً ما تنحصر فترة وجودها بدءًا من النشأة ثم التراجع فالانتهاء تمامًا بين 5 إلى 7 أعوام فقط. ويعتبر الأجل القصير للشركات الأهلية في حقيقة الأمر نتاجًا لضعف قدراتها التنافسية، وافتقارها للتنمية المستدامة. ومن خلال الدراسات والأبحاث، وجدنا أنه كلما قصر عمر الشركة، ساء وضع رأس المال البشري فيها، ما يؤدي إلى ضعف قدراتها التنافسية، وافتقارها إلى الاستدامة. الأمر الذي يعكس ارتباطًا واضحًا بين القدرات التنافسية للشركات الأهلية، ودورة حياة هذه الشركات، بالإضافة إلى هيكل رأس المال البشري بها.

جدول 4-8 مقارنة بين أوضاع هيكل الموارد البشرية في الشركات في ضوء فترة التأسيس

(الوحدة %)

فترة تأسيس الشركة	الحاصلون على درجة الماجستير أو درجة أعلى	الحاصلون على درجة البكالوريوس	الحاصلون على شهادة جامعية أقل (كالمعاهد والدبلومات)	الحاصلون على شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني	ذوو مؤهلات أقل من شهادة المدرسة الثانوية أو المدارس الثانوية الفنية والتعليم التقني
قبل عام 1985	0.61	5.71	15.79	47.78	30.11
1990~1986	0.51	4.41	12.11	50.71	32.26
1995~1991	0.47	6.21	11.88	42.71	38.73
2000~1996	0.65	5.45	11.11	31.62	51.17
2006~2001	0.34	5.25	10.53	37.13	46.75

مصدر المعلومات: مركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية "قاعدة بيانات رأس المال البشري والقدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين لعام 2007".

ثانيًا: المشكلات الرئيسة التي تواجه الاستثمار في رأس المال البشري بالشركات الأهلية في المرحلة الحالي:

تبدو خصائص تنمية رأس المال البشري في الجوانب الخمسة السابقة للشركات الأهلية بالصين متوافقة مع هيكل الموارد في الصين في ظل الاقتصاد المزدوج سابقًا. وقد تحولت هذه السلسلة من الخصائص إلى مشكلات تقيد تنمية الشركات الأهلية، وذلك تماشيًا مع تفكك هيكل الاقتصاد المزدوج والتعديلات الديناميكية في هيكل ندرة العناصر.

أولًا: مستوى رأس المال البشري في الشركات الأهلية ليس مرتفعًا بصفة عامة، كما أنه يعكس الفروق الشديدة على مستوى قطاعات العمل في هذه الشركات ودورات الحياة الخاصة بها. تشكلت هذه الخصائص في ضوء موارد "فائض العمالة غير المحدودة" في ظل هيكل الاقتصاد المزدوج. وتعتمد الشركات الأهلية بالصين منذ فترة طويلة على تكاليف العمالة المنخفضة في التوسع والتنمية، ما يشكل مشكلات عديدة على مستوى إدارة رأس المال البشري. على سبيل المثال، دائمًا ما تستغل سن العمل الأمثل لـ"العمالة المهاجرة"، بين 18 و25 للمساهمة في العوائد الديموغرافية لتنمية الشركات. كما تستغل في الوقت نفسه سمة عودة "العمال المهاجرين" في النهاية إلى ديارهم، حيث تستبدلهم بصورة مستمرة بـ"عمال مهاجرين" آخرين في السن الأمثل للعمل، حتى تحصل على المزايا النسبية على مستوى تكاليف العمل والإنتاج، بينما لا ترغب هذه الشركات في مساعدة العمال والموظفين من خلال إعدادهم بصورة علمية أو تقديم تأمينات اجتماعية لهم. فالشركات الأهلية لم تهتم بصورة حقيقية برأس المال البشري بعد، في ظل العوائد الديموغرافية التقليدية، فمفاهيمها الإدارية قديمة، والآليات المعيارية لإعداد رأس المال البشري بها غير متكاملة. ويشهد اتجاه الادخار الاحترازي للعمال المهاجرين بروزًا كبيرًا، نظرًا لعدم قدرتهم على الانصهار في جو المدينة، وانخفاض أجورهم، بالإضافة إلى افتقارهم إلى الضمان الاجتماعي، فالقوة الاستهلاكية للعمال المهاجرين باعتبارهم جماعات استهلاكية كبيرة لم تتشكل بصورة حقيقية بعد، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقييد الطلب على الأسواق، والقطاعات ومنتجات الشركات بشكل كلي، وقمع إمكانات الأرباح الهامشية للشركات.

ثانيًا: هناك تباين إقليمي في مستوى رأس المال البشري بالشركات الأهلية، فالمناطق الشرقية أفضل من المناطق الوسطى، والمناطق الوسطى أفضل من المناطق الغربية، وهذا الأمر يشهد تفاقمًا تدريجيًّا. وتطرح سمة توزيع رأس المال البشري في الشركات الأهلية هذه مشكلة جديدة أمام التوزيع المكاني والتخطيط الجغرافي للموارد البشرية في الشركات الأهلية بالصين: فهل من الممكن أن يتحول انتقال كميات كبيرة من العمالة بصورة أحادية الاتجاه من الغرب إلى الشرق سنويًّا إلى هجرة لكميات كبيرة من الشركات الأهلية من المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية، الأمر الذي يقضي على اختلال التوازن في التوزيع المكاني للموارد البشرية؟ فقد خرجت الشركات الأهلية بالصين من رحم "نموذج ونجو" و"نموذج جنوب جيانغسو"، واستطاعت مناطق ساحلية أخرى إنشاء مجموعة كبيرة من الشركات الأهلية، من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة والشركات الجماعية في المدن لاحقًا. وقد تم تشجيع المناطق الوسطى والغربية في ما بعد على تطوير الاقتصاد الخاص فيها بصورة كبيرة وذلك على مستوى الرأي العام والتوجه السياسي، إلا أن تنمية هذا النوع من الاقتصاد في هذه المناطق ما زالت في تأخر ملحوظ، حيث لم تستطع تشكيل نمط "التوازن الثلاثي للقوى" في المناطق الوسطى والشرقية والغربية. وعلى الرغم من أن تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في المناطق الغربية وخطة تنشيط القاعدة الصناعية القديمة في المناطق الشمالية الشرقية والبدء في استراتيجية النهضة في المناطق الوسطى لاحقًا قد دفع بقوة التنمية السريعة للاقتصاد الخاص في هذه المناطق، إلا أن هذا النوع من الاقتصاد في المناطق الثلاث تلك ما زال متأخرًا بصورة ملحوظة عما هو عليه في المناطق الشرقية، نظرًا لقيود ذاتية وموضوعية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنمية الصناعية في المناطق الوسطى والغربية قد ركزت في وقتٍ مبكرٍ على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، حتى أن نسبة رأس المال إلى العمالة في هذه المناطق بدأت تتجاوز المناطق الشرقية، وذلك في ظل استراتيجيات الاستثمار ذي الريادة الحكومية (تساي فانغ، 2009). الأمر الذي أحدث مفارقة غريبة، حيث تنتقل كميات كبيرة من العمالة ذات التكلفة المنخفضة بالمناطق الوسطى والغربية باستمرار إلى المناطق الشرقية، بينما قد دخلت التنمية الصناعية في المناطق الوسطى والغربية في وقت مبكر مرحلة الاستقطاب المنخفض للعمالة، فكانت النتيجة استحالة تحقيق مراحل الانتقال الصناعي التدريجي للمناطق الشرقية والوسطى والغربية والاستمتاع بمردوده. وانتقال الصناعات من المناطق الشرقية

إلى المناطـق الوسـطى والغربيـة ومـا ينتـج عـلى أثـر ذلـك مـن اسـتبدال لتنميـة الصناعـات الكيميائيـة الثقيلـة ذات الريـادة الحكوميـة أو اسـتكمالها يعـد أمـرًا يسـاعد في التمديـد الفعّـال لقـدرات اسـتغلال "العائـد الديموغـرافي" بالنسـبة للـشركات الأهليـة. لذلـك لا يقـل دفـع رأس المـال البـشري نحـو اسـتغلال الانتقـال المـكاني مـن المناطـق الشرقيـة إلى المناطـق الوسـطى والغربيـة أهميـةً عـن السـعي وراء الاسـتثمار في رأس المـال البـشري في المناطـق الشرقيـة ذاتهـا.

ثالثًـا: مـا زالـت الـشركات الأهليـة بالصـين تعكـس خصائـص النظـام العائـلي بصـورة كبـيرة. اكتشـفت الدراسـات الاسـتقصائية التـي قـام بهـا مركـز دراسـات الاقتصـاد الخـاص بالأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة في عـام 2007 أن مسـتوى رأس المـال البـشري في الـشركات الأهليـة ليـس عاليًـا بصفـة عامـة، بالإضافـة إلى أن اختـلال التـوازن في الهيـكل الداخـلي خطـير للغايـة، حيـث ينبغـي أن يكـون مسـتوى رأس المـال البـشري لأصحـاب الـشركات أعـلى مـن مسـتوى طبقـات الإدارة المتوسـطة والسـفلى والموظفـين والعـمال العاديـين. ورأس المـال البـشري لأصحـاب الـشركات ذات النطـاق الصغـير نسـبيًّا أكـثر تركيـزًا ودوره أكـثر وضوحًـا مـما هـو عليـه في الـشركات ذات النطـاق الكبـير. الأمـر الـذي يبـين الأهميـة الكبـيرة للمديريـن في الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة، حيـث يلعبـون دائمًـا دورًا حاسـمًا في الاحتفـاظ بالقـدرات التنافسـية للـشركات. لذلـك تفـرض سـمة النظـام العائـلي القيـود عـلى هـذه الـشركات وتجعلهـا لا ترغـب في الاسـتثمار في رأس المـال البـشري العـادي، أو اسـتقطاب مديريـن مهنيـين مـن خـارج العائلـة لتحقيـق المعياريـة والمهنيـة في تشـغيل الشركـة (داي يـوان تشـن، 2005). وحتـى إذا قـام عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة بالتحديـث عـلى مسـتوى هيـكل الحوكمـة سـعيًا وراء التمويـل عـن طريـق دخـول سـوق الأوراق الماليـة، إلا أن سـمات النظـام العائـلي سـتظل باقيـة في جوانـب التشـغيل الفعـلي لهـذه الـشركات. فـلا خيـار أمـام هـذه الـشركات سـوى ربـط النظـام العائـلي هـذا بنظـام إدارة رأس المـال البـشري الحديـث، حتـى تسـتطيع الارتقـاء بمعـدلات الإنتـاج الهامشـية لـكل عنـاصر الإنتـاج بهـا. (لي شـين تشـون وآخـرون، 2005)

رابعًـا: ليـس هنـاك تشـجيع قـوي للـشركات الأهليـة حتـى تقـوم بالاسـتثمار في رأس المـال البـشري. فقـد شـعر عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة بـضرورة الصعـود الديناميـكي لـ"المزايـا النسـبية"، وذلـك عـلى أسـاس التغـير في هيـكل المـوارد بالصـين، الأمـر الـذي جعلهـم

يعملـون عـلى زيـادة المدخـلات عـلى مسـتوى إعـداد رأس المـال البـشري داخـل الـشركات، ولكـن هنـاك عـدد كبـير مـن الموظفـين والعـمال المتميزيـن الذيـن يبـادرون بـترك الشركـة، أو تجذبهـم شركات أخـرى فيتركـون الشركـة التـي يعملـون بهـا، وذلـك بعـد اسـتفادتهم مـن إعـداد الشركـة لهـم. الأمـر الـذي أشـعل قلقًـا كبـيرًا لـدى كثـير مـن الـشركات الأهليـة حيـال الاسـتثمار في المـوارد البشريـة. وقـد قيـد هـذا القلـق بـدوره الصعـود التكنولوجـي للـشركات الأهليـة، وجعـل عـددًا كبـيرًا مـن هـذه الـشركات تشـهر إفلاسـها في وقـت مبكـر خـلال المنافسـات السـوقية، مـا جعـل دورة حياتهـا قصـيرة للغايـة. ومـن المسـلم بـه عمومًـا، أن الاسـتثمار في رأس المـال البـشري العـام يمكـن أن يقـدم للأفـراد فرصًـا كامنـة للتدفـق خـارج الـشركات، ومـع زيـادة حجـم الاسـتثمار في رأس المـال البـشري العـام، تزيـد احتـمالات مبـادرة الأفـراد في التدفـق خـارج الـشركات. وزيـادة الاسـتثمار في رأس المـال البـشري ذي الطابـع المهنـي تعنـي زيـادة نسـبة مهنيـة الأفـراد، وانخفـاض مبـادرات تـرك الـشركات. لذلـك، يتمتـع الاسـتثمار في رأس المـال البـشري بنطـاق معتـدل عـلى الصعيـد النظـري، وذلـك عـلى أسـاس العلاقـة بـين خصائـص "المـردود غـير المبـاشر" لـه وتدفقـه وكفـاءة التوزيـع (جـو لي شـين، وتسـنغ تشـينغ جـون، 2003). فعـلى الـشركات الأهليـة التمييـز بـين الاسـتثمار في رأس المـال البـشري العـام والآخـر ذي الطابـع المهنـي، والحفـاظ عـلى نطـاقٍ اسـتثماريٍّ بمعـدلاتٍ معتدلـةٍ، وذلـك في ضـوء خصائـص الشركـة.

الفصل الثالث

استثمار الشركات الأهلية والحكومة في رأس المال البشري

إذا قلنـا إن العائـد الديموغـرافي ينعكـس بصـورة كبـيرة في ميـزة أعـداد القـوى العاملـة، وإن مصـدر الربـح هـذا سيختفى في النهايـة ولـن يـدوم إلى الأبـد، لذلـك فـإن رفـع كميات رأس المـال البـشري يعنـي تشـكيل مصـدر ربـح أكـثر اسـتدامة، وتكويـن عوائـد تـزداد تدريجيًـا. بعبـارة أخـرى، تعـد زيـادة تراكـمات رأس المـال البـشري وإحـلال الكيـف محـل الكـم مـن خـلال الاسـتثمار في العـمال أنفسـهم خطـوة لا مفـر منهـا في مواجهـة ضغـوط التحـولات والتغـيرات. وظاهـرة "نقـص العـمال المهاجريـن" التـي بـرزت كعلامـة عـلى نقـص القـوى العاملـة تـدق في واقـع الأمـر ناقـوس "نقـص العـمال المهنيـين"، حيـث تسـتخدم الـشركات تكنولوجيـا وتقنيـات متقدمـة، تماشـيًا مـع ارتفـاع متطلبـات جـودة المنتجـات في الأسـواق الداخليـة والخارجيـة، الأمـر الـذي يرفـع مـن المتطلبـات التكنولوجيـة الواجـب توافرهـا في العـمال. وستشـهد مشـكلة نقـص العمالـة بـروزًا كبـيرًا، إذا ارتفعـت نسـبة العـمال الذيـن لا يسـتطيعون تلبيـة المهـارات الأساسـية والاحتياجـات التقنيـة الآخـذة في النمـو يومًـا تلـو الآخـر حاليًـا ومسـتقبلًا. لذلـك أصبـح إدراك الـشركات الأهليـة باعتبارهـا الكيـان الأكـثر نشـاطًا في الاقتصـاد الصينـي لمضمـون نقطـة التحـول اللويسـية ضرورة ملحـة. كـما لا بـدَّ وأن يكـون لـدى الحكومـة بطبيعـة الحـال فهـم دقيـق للتغـيرات التـي يشـهدها الهيـكل السـكاني بالصين، وأن تقـوم بتعديـل السياسـات، واتخـاذ التدابـير المعنيـة في الوقـت المناسـب، مـن أجـل خلـق ظـروف أفضـل لتنميـة الـشركات.

أولًا: اتجاه الاستثمار في الموارد البشرية بالشركات الأهلية:

إن تحريـر الإمكانـات الهائلـة لجـودة رأس المـال البـشري وتحويلهـا إلى قـوى إنتـاج فعليـة بالنسـبة للـشركات الأهليـة يكمـن في تعديـل اسـتراتيجيات هـذه الـشركات الخاصـة بإعـداد هـذا النـوع مـن رأس المـال تماشـيًا مـع الأوضـاع.

أولًا: الربط بين تدريب رأس المال البشري وتنميته، ودفعه نحو الشمولية والاستدامة. يعتمد تشكيل رأس المال البشري على التعليم الأكاديمي الرسمي، بالإضافة إلى إعادة استثمار الشركات، حيث تقوم هذه الشركات بتقديم الخدمات التعليمية والدورات التدريبية للإداريين والعمال والموظفين أثناء أدائهم للخدمات الوظيفية، ما يتيح فرص "التعلم بالممارسة" لعمال وموظفي هذه الشركات. فغالبية العمال في بعض الشركات الأهلية هم فائض العمالة الريفية. وهؤلاء العمال في تنقل دائم، حيث إن نظام تسجيل الأسر بالمدن لم يشهد التحرر الكامل بعد، كما أن تكلفة استقرار "العمال المهاجرين" في المدن مرتفعة للغاية، حيث لا بدَّ وأن يعود هؤلاء العمال في نهاية المطاف إلى ديارهم بالريف. وعادة ما تقوم الشركات الأهلية بتطبيق الاستثمار في رأس المال البشري على كبار التقنيين، والإداريين في طبقات الشركة المتوسطة والعليا فحسب، كما تقدم لهم -أيضًا- حوافز وضمانات سخية. أما بالنسبة "للعمال المهاجرين"، فلا تقدم سوى دورات تدريبية قبل التوظيف، بينما لا تستثمر فيهم بتقديم الدورات التدريبية المستدامة بعد التوظيف لاحقًا. ومن عواقب عدم اهتمام الشركات بإعداد صغار موظفيها وعمالها: انخفاض درجة ولاء هؤلاء الموظفين والعمال لتلك الشركات، بالإضافة إلى أنهم يتعاملون مع هذه الشركات بأسلوب قصير النظر. وتشهد سوق العمالة حاليًا إحلالًا كبيرًا، مع خروج جيل "الخمسينيات" و"الستينيات" من "العمال المهاجرين" منه، ويتسم جيل "السبعينيات" و"الثمانينيات" وحتى "التسعينيات" من "العمال المهاجرين" باستقلاليته ووعيه القوي بحقوقه. الأمر الذي جعل إدارة رأس المال البشري في الشركات الأهلية تواجه تحديًا يتمثل في التحول من المفاهيم التقليدية إلى المفاهيم الحديثة. وفي جميع الأحوال، يعد الابتكار في الشركات نتاجًا للتنسيق والعمل الكلي، وليس أمامنا في المرحلة الحالية سوى تأسيس مفهوم رأس المال البشري الذي يتسم بالتنمية الشاملة والمستدامة، حتى يمكن الحفاظ على استدامة القدرات التنافسية للشركات الأهلية.

ثانيًا: تحقيق الانتقال المكاني لأنماط رأس المال البشري في الشركات الأهلية من المناطق الشرقية إلى المناطق الوسطى والغربية. يشهد الاقتصاد الصيني منذ فترة طويلة خللًا في التوازن على مستوى التقسيم الجغرافي، حيث إن التقسيم الطبقي في المناطق الشرقية والوسطى والغربية واضح للغاية. فتعد المناطق الشرقية المناطق

التي تحافظ فيها الشركات الأهلية على نشاط كبير واستمرارية لفترات طويلة، لذلك تنتقل العمالة من المناطق الوسطى والغربية سنويًّا إلى المناطق الشرقية بأعداد كبيرة، حيث يتم استقطابها من قبل عدد كبير من قطاعات الاقتصاد الخاص. إلا أن هذه الظاهرة قد طرحت سلسلة من المشكلات، فعند احتفال القوى العاملة القادمة من المناطق الوسطى والغربية بأعياد السنة الجديدة، والإجازات أو حتى عند مواجهتهم للتقلبات الاقتصادية، يعودون بكميات كبيرة إلى ديارهم، الأمر الذي عمل على بروز ظاهرة التدفق العكسي الدوري، وقد أخرت هذه الظاهرة من التعديلات السريعة لسوق العمالة. وستحتاج الشركات الأهلية في المناطق الشرقية بعد حلول "نقطة التحول اللويسية" تدريجيًّا إلى مجابهة متطلبات "نقص العمال المهاجرين" و"ارتفاع الأجور" عن طريق زيادة تراكمات رأس المال البشري. وقد انتقل عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية وتطبيق (قانون عقود العمل) من شرق الصين إلى دول أخرى مثل فيتنام وغيرها. فتحقيق الانتقال من المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية والوسطى بالصين هو خيار الشركات الأهلية، حيث يمكنها استغلال القوى العاملة محليًّا، وتمديد فترة المزايا النسبية من خلال الانتقال المكاني. إلا أن هناك مشكلتين، الأولى: قد دفعت استراتيجيات تنمية المناطق الوسطى والغربية ذات الريادة الحكومية في وقت مبكر الصناعات المحلية هناك نحو نمط التنمية القائم على ارتفاع نسبة رأس المال مقارنة بالعمالة؛ الثانية: تعاني البيئة الاستثمارية التي خلقتها حكومة المناطق الغربية والوسطى من الضعف مقارنة بالمناطق الشرقية، الأمر الذي قيد التوقعات الاستثمارية للشركات الأهلية هناك. لذلك، على الحكومة توجيه الشركات الأهلية والصناعات التي تتمتع بالمزايا النسبية التقليدية للانتقال إلى المناطق الوسطى والغربية، حيث لا ينبغي أن تحل محلها أو تُقصيها؛ وعلى الحكومة -أيضًا- تحسين بيئة نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في المناطق الوسطى والغربية، لجذب قوى السوق والمجتمع المدني للانتقال إلى هذه المناطق.

ثالثًا: تحويل هيكل الحوكمة القائم على استبعاد الآخر في الشركات الأهلية العائلية إلى هيكل توظيفي وإداري حديث. شكل عدد كبير من الشركات الأهلية بالصين هيكل حوكمة منغلق ذا خصائص عائلية، في ضوء مسار التنمية التقليدية. وتماشيًا مع ضغوط توحيد معايير الأسواق بالإضافة إلى الحاجة إلى التمويل عن طريق دخول سوق

الأوراق المالية، تحول الهيكل المنغلق هذا إلى هيكل حوكمة حديث ذي معايير وضوابط، غير أن هذا الهيكل ما زال يعاني من خاصية التفرد واستبعاد الآخر على مستوى ترتيب الموارد البشرية في الطبقات المتوسطة والعليا داخل الشركات. وهناك العديد من الأمثلة للنظام العائلي الخاص في الشركات الأهلية على مستوى العالم، لذلك تختلف محاسنه ومساوئه في مختلف الدول (تشو شياو بينغ، 2004، لي شين تشون، 2005، لو فو شين، 2003). بينما من المؤكد أن هذا النظام لا بدَّ وأن يحقق الاتساق والترابط مع هيكل حوكمة الشركات الحديثة سواء على مستوى الشكل أو المضمون، وإلا فلن يمكن تحقيق استدامة تشغيل الشركات. فتحتاج الشركات الأهلية إلى إدخال مديرين مهنيين من خارج العائلة اعتمادًا على إطار حوكمة الشركات الحديثة، من ثم يمكن تجنب المشكلات السلبية الناجمة عن الإدارة ذات النظام العائلي قدر الإمكان.

رابعًا: الاستفادة بصورة جيدة من هيكل الاستثمار في رأس المال البشري يتصدى بشكل فعّال لمشكلة فقدان الموارد البشرية. تعاني بيئة حقوق الملكية لأسواق رأس المال البشري من الضعف، كما أن ظاهرة فقدان رأس المال البشري في الشركات الأهلية تزداد خطورة بشكل كبير. وعلى الرغم من أن السعي وراء زيادة الاستثمار في رأس المال البشري أمر صائب، ويساعد على الارتقاء بالقدرات التنافسية للشركات الأهلية، غير أن تحول هذه الزيادة إلى "لباس للآخرين" قد طرح المشكلات أمام هيكل الاستثمار في رأس المال البشري بالشركات الأهلية. ويعتقد غاري بيكر (1964) أن هناك حدودًا فاصلة بين الاستثمار في رأس المال البشري العام والآخر ذي الطابع المهني، حيث يحصل الأفراد على العوائد الكاملة للاستثمار في رأس المال البشري، لذلك لا تقوم الشركات بالاستثمار في رأس المال البشري العام، على مستوى أسواق رأس المال البشري التي تتسم بالمنافسة الكاملة. فالاستثمار في رأس المال البشري العام الذي تقوم به الشركات دائمًا ما يكون في أسواق رأس المال البشري التي لا تتسم بالمنافسة الكاملة (آسيموجلو وبيستشكي، 1998، 1999؛ تشانغ ووانغ 1996؛ كاتز وسيدرمان 1990). إلا أنه عادةً ما تقوم الشركات بالاستثمار في رأس المال البشري العام بدرجات محددة على مستوى الأسواق ذات التنافس المتكامل لهذا النوع من الاستثمار على أرض الواقع (بيشوب 1997؛ لوفينشتاين وسبليتر 1998؛ بيستشكي 1997)، وذلك من أجل تعويض "الارتباك" الناجم عن الاستثمار في رأس المال البشري ذي الطابع المهني.

لذلك، لا بدَّ وأن تسعى الشركات الأهلية وراء المعدلات المعقولة للاستثمار في رأس المال البشري العام والآخر ذي الطابع المهني، أي تقدم للموظفين والعمال دورات عامة حتى تصبح المضمون المهم في تخطيطهم الوظيفي، بالإضافة إلى تقديم تعليم مهني، حتى يكون الطاقة المهنية التي تحقق للشركة أبرز الإنجازات. ولن نستطيع التصدي لمشكلة نقص العمال والموظفين بشكل فعال، كما لن نستطيع توسيع عوائد الشركات، سوى من خلال السعي وراء المعدلات الأنسب للاستثمار في رأس المال البشري، والتخلي عن استخدام استراتيجية التوظيف قصيرة النظر فقط.

خامسًا: الإدارة ذات الطابع الدولي لرأس المال البشري في الشركات الأهلية. تساعد التنمية الاقتصادية ذات الطابع العالمي للشركات في استغلال الأسواق والموارد الداخلية والخارجية لتعزيز الانصهار والتقارب مع الأسواق الدولية، ودفع المنافسة والتعاون الدولي. ويشهد انفتاح الصين على الخارج تعميقًا مستمرًّا، فقد تم تشكيل نمط المنافسة الجديد القائم على "تدويل الأسواق المحلية، وتوطين المنافسة الدولية". وقد أصبح التشغيل الدولي للشركات بالإضافة إلى المشاركة بإيجابية في المنافسة الدولية شرطًا حتميًّا للتنمية الاقتصادية ذات الطابع العالمي وخيارًا ضروريًّا للتوسيع المستمر للشركات الأهلية.

وهناك جانبان لعولمة الشركات الأهلية، أولهما الاستمرار في المحافظة على القدرات التنافسية لتجارة الصادرات، ثانيهما المشاركة في الاستثمارات في الدول الأجنبية. فقد برزت ظاهرة "الاستحواذ العالمي" بالصين منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2007، حيث بدأت الشركات الصينية المملوكة للدولة وبعض الشركات الأهلية في الخروج بشكل جريء، وتشكيل نمط الاستثمار بالخارج، في ظل الأزمة المالية لعدد كبير من الشركات والتي ظهرت على أثر الأزمة المالية الخارجية، وقد أخذت الشركات المحلية بالصين هذه الخطوة بفضل القوة المحددة التي تراكمت لديها خلال العديد من السنوات، بالإضافة إلى الخبرات التي حصلت عليها من خلال المشاركة في الأسواق الرأسمالية. وقد تمسكت الشركات الأهلية بالصين بـ"المزايا النسبية" التقليدية، واستطاعت الحصول على إمكانات البقاء والتطور من خلال المشاركة في التجارة الدولية، كما أنها استكملت تراكمات رأسمالية محددة، لذلك تمتعت بصورة مبدئية بالقدرة على الاستثمار في الخارج. وإذا أرادت الشركات الأهلية الاستمرار في الحفاظ

على إمكانات البقاء القوية والقدرة على دفع تراكم رأس المال في ظل التغير الديناميكي الذي يحدث في هيكل الموارد، عليها أولا دفع الصعود الديناميكي في مجال الاستثمار في رأس المال التكنولوجي والبشري على المستوى المحلي. وفي غياب هذا الصعود الديناميكي للمزايا النسبية على المستوى المحلي، ستفتقر الشركات الأهلية إلى الأساس الموضوعي لاستمرارية استثماراتها واستحواذاتها الخارجية.

تحتاج الشركات الأهلية إلى التخطيط لرأس المال البشري والارتقاء به خلال توسعها الخارجي، سواء أرادت الحفاظ على إمكانات البقاء والتطور المستمرة أو الحصول على كفاءات متميزة في الإدارة والتشغيل الدولي. وتحتاج هذه الشركات -أيضًا- إلى توظيف كفاءات ذات جودة عالية في مجال الاستثمارات الخارجية، والتمتع بخبرات في عمليات الاندماج والاستحواذ، بالإضافة إلى الإسراع في خطوات تدويل الكفاءات، خلال تطبيق "الخروج"، حتى تستطيع تجنب مخاطر الاستثمارات الخارجية أو تقليلها. وعلى الشركات الأهلية استقطاب الكفاءات المحلية عالية الجودة من جانب؛ ومن جانب آخر لا بدَّ وأن تعمل على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وإعداد عمال وموظفين وإداريين ذوي رؤى عالمية داخل الشركات، من أجل مواجهة المنافسات الشرسة في الأسواق الدولية، والتكيف مع القوانين والثقافات المحلية، والحصول على موطئ قدم راسخ في الأسواق المحلية بالدول المضيفة للاستثمارات.

ثانيًا: جهود الحكومة في مجال الاستثمار في رأس المال البشري بالشركات الأهلية:

أولًا: تغيير نموذج التنمية القائم على الريادة الحكومية، وتعميق الإصلاحات الموجهة نحو الأسواق، وتقليل بل والقضاء في النهاية على التمييز العنصري خلال التعامل مع الشركات الأهلية. فينبغي على الحكومة المضي قدمًا في تعزيز وتطوير "روح ريادة الأعمال" في مفهوم جوزيف الويس شومبيتر، ودفع تشكيل رأس المال البشري لأصحاب الشركات الأهلية. كما لا بدَّ وأن تعمل السياسات المحلية الحكومية على توجيه استثمارات الشركات الأهلية ليس أن تحل محلها، بالإضافة إلى أن تأسيس بيئة استثمارية أكثر تكاملًا يعد ضمانًا مهمًّا خلال مساعدة الحكومة للشركات الأهلية على تحقيق الانتقال المكاني لرأس المال البشري من المناطق الشرقية إلى المناطق الوسطى والغربية.

ثانيًا: السعي بجهدٍ جهيدٍ وراء القضاء على الهيكل الاقتصادي المزدوج في الريف

والحـضر ونظـام العزلـة بـين المناطـق الحضريـة والريفيـة، وتأسـيس أسـواق موحـدة في الريـف والحـضر للعمالـة ورأس المـال البـشري. حيـث ينبغـي المـضي قدمًـا في تعزيـز بنـاء بيئـة جيـدة لحمايـة الملكيـة الفكريـة الخاصـة بأسـواق العمالـة، وتعزيـز وتطويـر الصـدق والتحـضر، والتقييـد القـوي لمشـكلة التدفـق غـير المنظـم لـرأس المـال البـشري بـين الـشركات الأهليـة. واتخـاذ الـلازم عـلى مسـتوى الضـمان الاجتماعـي في الوقـت المناسـب، بالإضافـة إلى التخفيـف الفعّـال مـن الأعبـاء الاجتماعيـة في مجـال التوظيـف بالـشركات الأهليـة. وعـلى الحكومـة -أيضًـا- التشـجيع الإيجـابي عـلى معالجـة النزاعـات بـين العمالـة ورأس المـال مـن خـلال المفاوضـات الطوعيـة الداخليـة بـين الطرفـين، وذلـك خـلال النزاعـات بـين الطرفـين التـي تظهـر في ظـل الأوضـاع الجديـدة.

ثالثًـا: تحسـين هيـكل الاسـتثمار التربـوي للحكومـة. يتمتـع التعليـم الأسـاسي بتأثـيرات خارجيـة قويـة، بينـما يتسـم التعليـم العـالي بمهنيتـه وتخصصـه واحترافيتـه، وعـلى الحكومـة الحفـاظ جيـدًا عـلى معـدلات تنميـة وتطويـر كل مـن التعليـم الأسـاسي والعـالي. كـما لا بـدَّ وأن تعمـل عـلى تنسـيق العلاقـات بـين الخريجـين والـشركات، وزيـادة الترابـط بـين البحـوث الدراسـية والـشركات عـلى مسـتوى آليـات تنميـة التعليـم الجامعـي، وأن تتجنـب الفصـل بينهـم. بالإضافـة إلى ذلـك، يتمتـع ضـخ الحكومـة لمزيـد مـن الاسـتثمارات في مجـال تنميـة التعليـم المهنـي وأسـواق إعـداد المديريـن المهنيـين بمغـزى كلي وإيجـابي في الارتقـاء بـرأس المـال البـشري في الـشركات الأهليـة بالصين.

الفصل الرابع

بعض النتائج

من السهل تأثر الشركات الأهلية في الصين بسياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للتقلبات الدورية، في ضوء عدم اكتمال عملية الإصلاح الموجه نحو الأسواق بالصين. وتواجه الشركات الأهلية بالصين حاليًا التحديات التي تظهر على أثر اقتراب "نقطة التحول اللويسية"، تماشيًا مع التغير في الهيكل السكاني، ولم تعد تتمتع بمزايا الكميات الكبيرة من العمالة الرخيصة في ظل هيكل الاقتصاد المزدوج، الأمر الذي يفرض على هذه الشركات مواكبة التغير في الأوضاع الحالية، ودفع النهوض الديناميكي للمزايا النسبية، ما يعمل على الارتقاء بقدراتها التنافسية الذاتية.

ودخول التحول الاقتصادي في الصين المرحلة الجديدة يعني التحول إلى اتجاه معدلات الإنتاج العالية لكفاة العناصر، وتوضح نظريات رأس المال البشري أن الارتقاء بهذا النوع من رأس المال يتمتع بمغزى مهم في رفع إنتاجية العناصر كافة، لذلك ينبغي على الشركات الأهلية أن تبادر بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ورفع إنتاجية جميع العناصر، حتى تسبق الشركات المملوكة للدولة في هذا المجال، وعليها في الوقت نفسه تحقيق التوسع الخارجي لتجارة الصادرات والاستثمارات الخارجية الخاصة بها، ولا بدَّ وأن تحقق الصعود الديناميكي للمزايا النسبية في ضوء التغير في هيكل الموارد، وذلك خلال عملية العولمة الجديدة، ويكمن تحقيق الصعود الديناميكي للمزايا النسبية في الاستثمار في رأس المال البشري.

وما زال الاستثمار في رأس المال البشري بالشركات الأهلية في الصين يعاني من هكذا مشكلات تعود بعضها إلى مسار التنمية الاقتصادية التقليدي. بما في ذلك، تخلف المفاهيم، وانخفاض مستوى الاستثمار في الموارد البشرية بصورة عامة. والخصائص التي تظهر على مستوى المتغيرات ذات الصلة بمستوى الاستثمار في رأس المال البشري بالشركات الأهلية كالقطاعات التي تعمل بها هذه الشركات، ونطاق هذه الشركات، ودورة حياتها قد أكدت من جانبٍ آخر أهمية الاستثمار في هذا النوع من رأس المال.

وعـلى الـشركات الأهليـة تحقيـق الانتقـال الصناعـي مـن المناطـق الشرقيـة إلى المناطـق الوسـطى والغربيـة عـلى المسـتوى المـكاني، واسـتكمال التنميـة الصناعيـة التـي تقودهـا الحكومـة. ويحتـاج الارتقـاء بـرأس المـال البـشري في الـشركات الأهليـة إلى تضافـر جهـود كل مـن الحكومـة والـشركات مـن أجـل التحسـين المسـتمر لهـذا النـوع مـن رأس المـال، الأمـر الذي يعمـل عـلى الارتقـاء بالقدرات التنافسـية للـشركات الأهليـة.

المراجع:

Lewis,W.A.,1954, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour", The Manchester School of Economic and Social Studies 22,139～191,Reprinted in A.N.Agarwala and S.P.Singh(ed.) The Economics of Underdevelopment, Bombay: Oxford University Press,1958.

Lewis,Arthur,1972, "Reflections on Unlimited Labour", in Di Marco,L. (ed.) International Economics and Development, New York, Academic Press,pp.75～96.

Young , Alwyn ,1992 ,"A Tale of Two Cities : Factor Accumulation and Technical Change in Hong Kong and Singapore", in : Olivier Blanchard and Stanley Fischer (Eds.) , NBER Macroeconomics Annual , Cambridge , Mass. : MIT Press.

Oi, Jean C.,1999, "Local State Corporatism", in Oi, Jean C.(eds.)Rural China Takes Off: Institutional Foudations of Economic Reform, Berkeley: University of California Press.

Solow,Robert,1957, "Technical Change and the Aggregate Production Function". Review of Economics and Statistics (The MIT Press) 39 (3): 312～320.

The World Bank, 1993, The East Asian Miracle:Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press.

Cai , Fang , 2008 ,"Approaching a Triumphal Span : How Far Is China Towards its Lewisian Turning Point ?", UNU-WIDER Research Paper

(No. 2008/09).

Dougherty,Sean; and Richard Herd, "Fast-Falling Barriers and Growing Concentration: The Emergence of a Private Economy in China." Economics Department Working Paper No.471,OECD, December 2005.

Herrmann-Pillath, Carsten and Xingyuan Feng, 2004, "Competitive Governments, Fiscal Arrangements, and the Provision of Local Public Infrastructure in China :A Theory-driven Study of Gujiao Municipality", China Information,Vol.18,No.3, pp.373～428.

Krugman, Paul,1994,"The Myth of Asia's Miracle", Foreign Affairs (November/December).

Minami,Ryoshin,1968, "The Turning Point in the Japanese Economy", Quarterly Journal of Economics,Vol.82,No.3,pp.380～402.

United Nations, 2009, The World Populations Prospects:The 2008 Revision ,http://esa.un.org/unpp/.

Walder,Andrew, 1995, "Local Governments As Industrial Firms", American Journal of Sociology,101(2).

(البنك الدولي) توماس وآخرون: (جودة النمو)، دار نشر المال والاقتصاد بالصين، طبعة عام 2001.

(الولايات المتحدة) ثيودور دبليو شولتز: (حول الاستثمار في رأس المال البشري)، ترجمة وو جو خوا، أكاديمية الاقتصاد ببكين، طبعة عام 1990.

(الولايات المتحدة) جوزيف شومبيتر: (نظريات التنمية الاقتصادية) ترجمة خه وي وآخرون، دار النشر التجارية، طبعة عام 1990، صفحة 72، و257.

(إنجلترا) آدم سميث: (دراسة حول سمات وأسباب ثروة الأمة)، (المجلد الأول، والثاني)، ترجمة جوه دا لي، ووانغ يا نان، دار النشر التجارية طبعة عام 1972، صفحة 1، و244~245، و342.

تساي فانغ، ولين إي فو: (الاقتصاد الصيني)، دار نشر المال والاقتصاد بالصين طبعة عام 2003.

تشو شياو بينغ: (الارتباط بين نمو الشركات العائلية ورأس المال الاجتماعي)، دار نشر العلوم الاقتصادية طبعة عام 2004.

داي يوان تشن: (معجزة الاقتصاد الصيني: نهضة الاقتصاد الصيني)، دار نشر الشعب، طبعة عام 2005.

غاري إس بيكر: (رأس المال البشري)، (النسخة الصينية المترجمة)، دار نشر جامعة بكين طبعة عام 1987.

غاري إس بيكر: (التحليل الاقتصادي للسلوك البشري)، ترجمة وانغ يه يو، وتشن جونغ، دار نشر الشعب بشانغهاي طبعة عام 2002.

لين إي فو: (التنمية والتحولات الاقتصادية: التيارات الفكرية، والاستراتيجيات، والقدرات الذاتية)، دار نشر جامعة بين طبعة عام 2008

لين إي فو، وتساي فانغ، ولي جو: (المعجزة الصينية: استراتيجيات التنمية والإصلاح الاقتصادي (طبعة مزيدة ومنقحة))، مكتبة سانليان بشانغهاي طبعة عام 1999.

ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين 1.No، 2.No، 3.No)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2004، و2005، و2006.

ليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القدرات التنافسية للشركات الأهلية بالصين No.4: مؤشرا رأس المال البشري، والقدرات التنافسية)، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2007.

لي شين تشون، جانغ شو جون: (الشركات العائلية: تنظيمها وأنشطتها، والاقتصاد الصيني)، مكتبة سانليان بشانغهاي، دار نشر الشعب بشانغهاي طبعة عام 2005.

شي جين تشوان: (تقرير حول تنمية الاقتصاد الخاص بالصين)، دار نشر العلوم الاقتصادية طبعة عام 2006.

باي تشونغ إن، وشيه جانغ داي، وتشيان ينغ إي: (معدل العوائد على رأس المال بالصين)، (المقارنة)، عام 2007 العدد 38، دار سيتيك للنشر.

تساي فانغ: (العمال المهاجرون في الصين الذين لفتوا انتباه العالم – حول التحضر

العميق ذي الخصائص الصينية)، (تعليقات على الاقتصاد الدولي)، عام 2010 العدد الثاني.

تساي فانغ، وده ون، وتشو يوه: (تحليل حول نموذج الإوز البري للدول الكبيرة: الصعود الصناعي بالصين)، (الدراسات الاقتصادية)، عام 2009، العدد التاسع.

لو فو شين: (الارتباط بين نقص الموارد في الشركات العائلية والمفاهيم في هذه الشركات)، (عالم الإدارة)، عام 2003 العدد الثاني عشر.

لي شين تشون: (الثقة، والصدرق، والأزمات العائلية)، (الاقتصاد الجديد)، عام 2005، العدد الخامس.

جو لي شين، تسنغ تشينغ جون: (رأس المال البشري في الشركات: الاستثمار فيه وتداوله)، (دراسات حول الاقتصاد الكمي والتقني)، عام 2003 العدد العاشر صفحات 63~66.

(المؤلفان: ليو جيان شيونغ، وجو شيونغ بينغ)

الباب التاسع

الابتكار التكنولوجي وكفاءته: أساس البقاء والتنمية طويلة الأجل للشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

يعد الابتكار التكنولوجي الخيار الحتمي لتحويل طريقة النمو الاقتصادي، وتحسين الهيكل الاقتصادي. ويعد تعزيز القدرة على الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية حاجةً ملحةً تواكب التنمية الاقتصادية في الفترة الجديدة. وقد أشار (مخطط الخطة الخمسية الوطنية الحادية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) بالصين إلى أنه لا بدَّ من "الإسراع في تأسيس نظام ابتكار تكنولوجي يتخذ من الشركات كيانًا له، ومن الأسواق دليلًا له، ويتسق مع الصناعات والمدارس والبحوث، هذا إلى جانب تشكيل إطار مؤسسي بشكل أساسي للابتكار المستقل"، وقد طرحت (القرارات بشأن تطبيق الخطة العلمية والتكنولوجية وتعزيز قدرات الابتكار المستقل) التي أصدرها مجلس الدولة الصيني بوضوح ما يلي: "يجب أن نجعل من الشركات كيانات حقيقيةً لمدخلات البحث والتنمية، وأنشطة الابتكار التكنولوجي، وتطبيق ثمار هذا الابتكار"، "ولا بدَّ من الاهتمام بدور الشركات الأهلية القوي في الابتكار المستقل وتطوير صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة وإطلاق العنان لها، كما يجب خلق بيئة من المنافسة العادلة، تدعم هذه الشركات خلال مسارها نحو التوسع والقوة والمشاركة في المنافسات الدولية". وستقدم الحكومة الصينية خلال "الخطة الخمسية الثانية عشرة" دعمًا شاملًا لإعداد القدرات الخاصة بالابتكار المستقل في الشركات، الأمر الذي سيشكل فرصًا ممتازة للابتكار المستقل للشركات الأهلية. وعلى الشركات الأهلية الاعتماد على الابتكار المستقل عالي الكفاءة حتى يمكنها تحقيق مزايا محددة في خضم المنافسات المستقبلية، حيث

إنهـا تواجـه منافسـات شرسـة مـن الـشركات المملوكـة للدولـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي، وذلـك خـلال فـترة "الخطـة الخمسـية الثانيـة عـشرة".

ويكمـن المغـزى الأولي لإسراع تحويـل طـرق التنميـة الاقتصاديـة في تحويـل النمـو الاقتصـادي مـن الاعتـماد بصـورة رئيسـة عـلى مدخـلات العنـاصر إلى الاعتـماد بشـكل أسـاسي عـلى رفـع الكفـاءة، والابتـكار التكنولوجـي هـو المفتـاح لتحقيـق هـذا التحـول. وعـلى الرغـم مـن أن هنـاك عـددًا مـن المراجـع قـد بحثـت بصـورة واسـعة في الثـمار الاقتصاديـة للابتـكار التكنولوجـي بالـشركات الصينيـة، إلا أن نـادرًا مـا نجـد حاليًـا دراسـات قـد أجـرت تحليـلاً تجريبيًّـا حـول مسـألة كفـاءة الابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة بالصـين. وتحتـل الـشركات الأهليـة معـدلات كبـيرة للغايـة في بنيـة الـشركات الصينيـة، كـما أنهـا ذات صلـة بنجـاح أو فشـل بنـاء دولـة ابتكاريـة. لذلـك، فـإن رفـع قـدرات الابتـكار وكفاءتـه في الـشركات الأهليـة، بالإضافـة إلى تحقيـق تحويـل طرق النمـو الاقتصـادي مـن النـوع واسـع النطـاق إلى النـوع المكثـف جميعهـا مسـارات مهمـة لسـلوك الصـين طريـق التصنيـع الجديـد، واسـتكمال إعـادة هيكلـة الاقتصـاد الوطنـي. وسـيقوم هـذا البـاب بتحليـل مشـكلات الابتـكار التكنولوجـي للـشركات الأهليـة بالصـين مـن منظـور الأوضـاع الحاليـة لهـذا الابتـكار وكفاءتـه، ولـن يسـاعد هـذا الأمـر في مـلء فـراغ المراجـع فحسـب، بـل إنـه يتمتـع بمغـزى مهـم في الارتقـاء بقـدرات الابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة، ودفـع تحويـل طـرق النمـو الاقتصـادي بالصـين.

الفصل الأول

الأوضاع الحالية للابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية ومشكلاته

أولًا: الأوضاع الحالية للابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية:

تتسم الشركات الأهلية بعلاقات واضحة على مستوى حقوق الملكية الفكرية، ما يجعلها تتمتع بآليات ابتكارية مرنة، ويستهدف الابتكار التكنولوجي الأسواق، ما يجعله يتمتع بسمات التأقلم والتنوع. وتدرك الشركات الأهلية تدريجيًا خلال المنافسات السوقية الشرسة أن الاعتماد على التوسيع ذي التكلفة المنخفضة أصبح أمرًا من الصعب أن يواكب احتياجات التنمية في الأسواق، لذلك بدأت هذه الشركات الاهتمام بالتنمية التكنولوجية بصورة متزايدة، وتنمية المنتجات الجديدة، والتركيز على طلب البراءات، ويعكس الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية بالصين السمات البارزة التالية[107].

(1) إمكانات الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية تتسم بصفة عامة بالتعزيز الملحوظ:

أوضحت نتائج الدراسات الاستقصائية حول الشركات الأهلية واسعة النطاق لعام 2008 والتي نشرها اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة في عام 2009 أن هناك 160 شركة من بين 500 شركة أهلية في عام 2008 تمتلك "علامات تجارية صينية مشهورة"، ويبلغ نموها السنوي 14.28%؛ كما أن هناك 150 شركة يتم تصنيف منتجاتها على أنها "منتجات صينية مشهورة"، ويحتل نموها السنوي 8.70%؛ وهناك 245 شركة تم وصفها بشركات ذات تكنولوجيا فائقة وجديدة، يبلغ نموها السنوي 3.38%؛ كما يوجد 320 شركة تتسم بالتنمية المستقلة لأقسامها التكنولوجية، ويبلغ

107- ليو ينغ تشيو، وليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القوة التنافسية للشركات الأهلية) رقم 3، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، 2006، وخوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين رقم6 (2009-2008))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2009، بالإضافة إلى قسم الاقتصاد في اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة: (تقرير حول 500 شركة أهلية بالصين لعام 2010) 2010.

نموها السنوي 3.23%؛ وتمتلك الخمسمئة شركة 28562 براءة، يصل عدد براءات الاختراع من بينهم إلى 4420، وتبلغ الزيادة السنوية لهم 5.18%، و66.79%.

وأوضح التقرير الاستقصائي حول 500 شركة أهلية بالصين لعام 2010 الخاص باتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة أن تأسيس العلامات التجارية وإمكانات الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية يتسمان بالتعزيز الملحوظ، حيث تتطور هذه الشركات نحو قمة السلسلة الصناعية الخاصة بالقيمة الصناعية المضافة. فهناك 172 شركة وسط الخمسمئة شركة أهلية قد امتلكت في عام 2009 "علامات تجارية صينية مشهورة"، حيث زادت بمقدار 12 شركة مقارنةً بعام 2008، واستمرت في الحفاظ على اتجاه النمو السريع هذا لمدة خمسة أعوام. علاوة على ذلك، تمتلك غالبية الخمسمئة شركة علامات تجارية خاصة، وتعتمد عليها في جني الإيرادات. وعلى مستوى الابتكار العلمي والتكنولوجي، هناك 232 شركة من بين الخمسمئة شركة قد تم تصنيفها من قبل قطاعات الإدارة التقنية على مستوى أعلى من المقاطعة على أنها شركات ذات تكنولوجيا فائقة وجديدة، وتحتل 46.4% من إجمالي الـ 500 شركة أهلية. كما توجد 314 شركة تمتلك براءات فعّالة تصل إلى 29037، وتتسم بزيادة 1.1% مقارنةً بعام 2008. وبالنسبة للدراسات الاستقصائية حول المصادر الأساسية لهذه التكنولوجيا، فقد أوضحت أن هناك 344 شركة وسط الـ500 شركة تعود التكنولوجيا الخاصة بها بصورة رئيسة إلى البحث والتطوير المستقل فيها، حيث تحتل 68.8% من إجمالي الـ500شركة، وتتسم بزيادة بمقدار 4.8% مقارنةً بالعام 2008.

(2) هناك تباين إقليمي واضح على مستوى إمكانات الابتكار التكنولوجي:

في عام 2006، أجرى مركز دراسات الاقتصاد الخاص التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية استقصاءً حول إمكانات الابتكار المستقل في 822 شركة أهلية تعمل في أكثر من عشرين قطاعًا كالاتصالات، والهندسة الكيميائية، والطب، وصناعة الورق، والمنتجات المعدنية، وتصنيع المعدات، والكيماويات... إلخ في عشر مقاطعات ومدن كبكين، وتشونغ تشينغ، ولياونينغ، وجه جيانغ، وقوانغدونغ، ويونان، وخه بي، وجيلين، وجيانغسو، وخوبي، كما أسس قاعدة بيانات حول قدرات الشركات الأهلية العاملة في قطاع التصنيع بالصين على الابتكار المستقل. وأوضحت الاستقصاءات أن

الابتـكار في الـشركات الأهليـة يتمتـع بفـروق إقليميـة واضحـة، حيـث يبـدو قويًّـا في المناطـق الشرقيـة، وضعيفًـا في المناطـق الغربيـة. عـلى سـبيل المثـال، بحلـول نهايـة عـام 2004 وصـل عـدد الـبراءات التـي قدمـت عليهـا الـشركات ذات المسـؤوليات المحـدودة في الـشركات الصناعيـة الأهليـة واسـعة النطـاق إلى 15415. وقـد وصـل عـدد الطلـب عـلى الـبراءات في المناطـق الشرقيـة مـن بينهـم إلى 11397، حيـث احتـل 74% مـن إجـمالي الطلـب عـلى الـبراءات؛ أمـا في المناطـق الوسـطى والمناطـق الغربيـة فقـد وصـل عـدد الطلـب عـلى الـبراءات فيهـما كل عـلى حـدة إلى 2380، و1638، ليحتـلا 15.4%، و10.6%. ومـن الواضـح، أن أنشـطة الابتـكار العلمـي والتكنولوجـي في الـشركات الأهليـة الصناعيـة بالمناطـق الشرقيـة أكـثر نشـاطًا وحيويـةً مقارنـةً بمثيلتهـا في المناطـق الوسـطى والغربيـة، حيـث تحتـل أنشـطة الابتـكار والـبراءات هنـاك أكـثر مـن سـبعة أعشـار مـا هـي عليـه عـلى مسـتوى الدولـة، الأمـر الـذي جعلهـا المناطـق الرئيسـة لأنشـطة الابتـكار التكنولوجـي الخاصـة بالـشركات الأهليـة بالصـين.

ومـن خـلال التحليـل الدقيـق، نجـد أن التبايـن في الابتـكار بالـشركات الأهليـة بـين مختلـف المقاطعـات والمـدن بالمناطـق الشرقيـة والوسـطى والغربيـة وبـين المقاطعـات والمـدن خـارج هـذه المناطـق خـاص للغايـة. عـلى سـبيل المثـال المقاطعـات والمـدن التـي تحتـل المراتـب الخمـس الأولى في الطلـب عـلى الـبراءات بالمناطـق الشرقيـة هـي مقاطعـة قوانغدونـغ (3721)، ومقاطعـة جـه جيانـغ (1909)، ومقاطعـة شـاندونغ (1855)، ومقاطعـة جيانغسـو (1317)، ومدينـة شـانغهاي (933)، وعـدد الـبراءات في مقاطعـة قوانغدونـغ التـي تحتـل المرتبـة الأولى هـو أكـثر مـن أربعـة أضعـاف مـا هـو عليـه في شـانغهاي التـى تحتـل المرتبـة الخامسـة؛ أمـا المقاطعـات التـى تحتـل المراتـب الأربـع الأولى في المناطـق الوسـطى هـي مقاطعـة آنهـوي (574)، ومقاطعـة خـه نـان (451)، ومقاطعـة خـه بي (338)، ومقاطعـة خـوبي (286)، والعـدد في آنهـوي يصـل إلى ضعفـي العـدد في مقاطعـة خـوبي؛ ومـن منظـور محـلي، نجـد أن الفـروق بـين مختلـف المقاطعـات والمـدن تـزداد بشـكل ملحـوظ، فالعـدد في أعـلى مقاطعـة (مقاطعـة قوانغدونـغ 3721) هـو أكـبر مـن العـدد في أقـل مقاطعـة (خاينـان 9) بمقـدار 413 ضعفًـا.

إلى جانـب الفـروق الكبـيرة في إجـمالي عـدد الطلـب عـلى الـبراءات، هنـاك -أيضًـا- الاختـلاف الكبـير في هيـكل الطلـب عـلى الـبراءات في مختلـف المقاطعـات والمـدن ومناطـق الحكـم الـذاتي،

فيَصل عدد براءات الاختراع إلى 5700، من بين 15415 طلب على البراءات، ليحتل 37% من إجمالي جميع الطلبات على البراءات، فلا يصل إلى أربعة أعشارها. ويصل عدد براءات الاختراع في المناطق الشرقية من بينهم إلى 4583، ليحتل بذلك 80% من إجمالي الطلب على براءات الاختراع، و40% من عدد الطلب على البراءات في المناطق ذاتها؛ كما يصل عدد براءات الاختراع في المناطق الوسطى والغربية كل على حدة إلى 671، و446، ليحتلا بذلك 11%، و9% من إجمالي الطلب على براءات الاختراع، و28%، و27% من عدد الطلب على البراءات في المناطق ذاتها. ونلاحظ هنا أن المناطق الشرقية تتمتع بمزايا ملحوظة على مستوى الطلب على براءات الاختراع، إلى جانب مزاياها على مستوى إجمالي الطلب على البراءات. علاوة على ذلك، فإن هيكل الطلب على البراءات في المناطق الشرقية ذاتها (40% من نسبة براءات الاختراع) هو أفضل بكثير من المناطق الوسطى (28%) والغربية (27%).

(3) هناك فروق واضحة بين نماذج الابتكار التكنولوجي في مختلف الصناعات والقطاعات:

طبقًا لاستقصاءات مركز دراسات الاقتصاد الخاص التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في عام 2006، كان هناك 767 شركة قد قامت بملء استقصاء "اختيار نموذج الابتكار" بشكل كامل من بين 822 شركة أهلية، وكان نموذج الابتكار التكنولوجي الرائد الذي اختارته 378 شركة من بين شركات العينة خلال ملء الاستقصاء هو الابتكار الأصلي، ليحتلوا 49% من إجمالي شركات العينة؛ وهناك 299 شركة كان اختيارهم هو نموذج الابتكار القائم على الاستقطاب، والتقليد، ثم الابتكار، فاحتلوا 39% من إجمالي الشركات؛ واختار 65 شركة الابتكار المتكامل، ليحتلوا بذلك 8% من إجمالي الشركات؛ كما اختارت 25 شركة نماذج ابتكار أخرى، ليحتلوا 3% من إجمالي شركات العينة. وأوضحت نتائج الاستقصاء أن هناك 383 شركة وسط شركات العينة الـ767 اختارت تبني نموذج الابتكار المستقل، لتحتل بذلك 50% من إجمالي شركات العينة؛ وهناك 275 شركة اختارت نموذج الابتكار المشترك، فاحتلت 36% من إجمالي الشركات؛ هذا إلى جانب 109 شركة قد اختارت طرق ابتكار أخرى، فاحتلت 14% من إجمالي الشركات، وذلك على مستوى طرق تطبيق الابتكارات التكنولوجية. لذلك، يتصدر نموذج التنمية المستقلة طرق الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية،

خـلال مراحـل الابتـكار التكنولوجـي بهـا. وطـرق الابتـكار التكنولوجـي الأخـرى التـي تتبناهـا الـشركات هـي عـلى التـوالي: "التنميـة بالتعـاون مـع الجامعـات المحليـة أو معاهـد البحـث العلمـي"، و"التنميـة بالتعـاون مـع الـشركات المحليـة الأخـرى"، و"الاسـتقطاب المحـلي"؛ أمـا التنميـة بالتعـاون مـع الكيانـات الأجنبيـة أو الاسـتقطاب الخارجـي فتحتـل نسـبة صغـيرة. إذن، تعتمـد طـرق الابتـكار التكنولوجـي التـي تطبقهـا الـشركات الأهليـة حاليًـا بصـورة رئيسـة عـلى المـوارد التكنولوجيـة المحليـة الجديـدة.

وهنـاك فـروق واضحـة على مستوى اختيـار نمـوذج الابتـكار التكنولوجـي، في مختلـف القطاعات، نظـرًا للاختـلاف في مستوى شراسـة المنافسـات السـوقية، وسرعـة التنميـة التكنولوجيـة. ومـن خـلال نتائـج الاسـتقصاءات، يمكـن أن نكتشـف المكانـة الرائـدة لاتجـاه الابتـكار الأصـلي في قطـاع تصنيـع معـدات الاتصـال، وأجهـزة الكمبيوتـر الإلكترونيـة، والمعـدات المهنيـة، بالإضافة إلى أن عـدد الشركات التـي اختـارت هـذا النـوع مـن الابتـكار هـي أكـثر مـن ضعفـي عـدد الـشركات التـي اختـارت نمـوذج الابتـكار القائـم عـلى الاسـتقطاب والتقليـد ثـم الابتـكار. الأمـر الـذي يوضـح أن الابتـكار في صناعـة الإلكترونيـات والاتصـالات بالصـين قـد تجـاوزت مرحلـة التنميـة منخفضـة المسـتوى والتـي تقـوم عـلى اسـتقطاب التكنولوجيـا فاسـتيعابها ثـم الابتـكار فيهـا، لتدخـل مرحلـة جديـدة مـن الابتـكار المسـتقل والتنميـة التكنولوجيـة، أمـا قطـاع تصنيـع الآلات والمعـدات الكهربائيـة، وقطـاع تصنيـع الأدويـة، وقطـاع صهـر المعـادن ومعالجتهـا، وتصنيـع السـيارات، وتصنيـع المـواد الكيميائيـة الخـام والمنتجـات الكيميائيـة، فتعتمـد بصـورة رئيسـة عـلى نمـوذج الابتـكار القائـم على الاسـتقطاب والتقليـد ثـم الاسـتيعاب وإعـادة الابتـكار.

فالفـروق بـين مختلـف القطاعـات عـلى مسـتوى اختيـار طـرق تطبيـق الابتـكار التكنولوجـي واضحـة إلى حـد مـا. ونسـبة الـشركات ذات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة التـي اختـارت "التنميـة المسـتقلة"، و"التنميـة بالتعـاون مـع الجامعـات المحليـة أو معاهـد البحـث العلمـي" أعـلى بشـكل ملحـوظ مـن الـشركات الأخـرى؛ كما أن نسـبة الـشركات المُدرَجـة في سـوق الأوراق الماليـة، والشركات الكبـيرة، والـشركات ذات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، وشركات المناطـق الشرقيـة التـي تبنـت طريقـة "الاسـتقطاب مـن الخـارج" أعـلى -أيضًـا- بصـورة ملحوظـة مـن باقـي الـشركات.

(4) عوائد الابتكار الصغيرة، والعلاقة الضعيفة بين مدخلات ومخرجات الابتكار:

يهدف الابتكار إلى رفع القدرات التنافسية للشركات، ودفع الشركات نحو تحقيق عوائد اقتصادية أعلى. إلا أننا وجدنا أن العوائد الاقتصادية للابتكار في الشركات منخفضة بصفة عامة، كما أن هناك ترابطًا ضعيفًا بين مدخلات ومخرجات الابتكار، وذلك من خلال دراسة درجة الترابط بين مدخلات ومخرجات الابتكار التكنولوجي لـ 105 شركة على مستوى مؤشرات قدرات الابتكار المستقل للشركات الأهلية في عام 2006 بمركز دراسات الاقتصاد الخاص التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. وبقياس مدخلات الابتكار التكنولوجي باستخدام النسبة التي تحتلها مدخلات البحث والتطوير لشركات العينة المئة وخمس بعام 2005 في إيرادات المبيعات، وقياس المخرجات الاقتصادية الناجمة عن الابتكار التكنولوجي باستخدام إجمالي معدلات عوائد الأصول للشركات في عام 2005، ومن خلال حساب العلاقة بين النسبة التي تحتلها مدخلات البحث والتطوير الخاصة بنماذج الابتكار الأربعة المختلفة في إيرادات المبيعات (تُعرف اختصارًا بنسبة إيرادات البحث والتطوير) ومعدل عوائد الأصول، وجدنا أن مستوى الترابط بصفة عامة بين مدخلات الابتكار في شركات العينة (نسبة مدخلات البحث والتطوير) والمخرجات الاقتصادية للابتكار (معدل عوائد الأصول) منخفض للغاية. ومعامل الارتباط الأعلى في ظل نماذج الابتكار الأربعة يبلغ 0.248 فقط، كما أن مستوى دلالته ليس جيدًا. وهذا ما يفسر من جانب واحد أن عوائد الابتكار في الشركات الأهلية بالصين منخفضة بصفة عامة، بالإضافة إلى أن درجة الترابط بين نسبة مدخلات البحث والتطوير ومعدل عوائد الأصول أعلى بقليل في الابتكار عن طريق الاستقطاب والتقليد، والابتكار المشترك مقارنة بالابتكار الأصلي والابتكار المستقل.

ثانيًا: المشكلات التي يواجهها الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية:

على الرغم من أن هناك تعزيزًا مستمرًا لمكانة ودور الشركات الأهلية في التنمية الاقتصادية، إلا أنه ما زالت هناك بعض المشكلات التي تواجهها هذه الشركات خلال مراحل الابتكار نظرًا لأسباب تاريخية ونظامية، تنعكس هذه المشكلات في نقص الأموال، والتكنولوجيا، والمعدات، والكفاءات بالإضافة إلى المعلومات التي يحتاج إليها الابتكار في الشركات الأهلية؛ فبيئة الابتكار التكنولوجي ونظام الخدمات في هذه الشركات

غير متكامل؛ كما أن غالبية الابتكار التكنولوجي في هذه الشركات يرتكز على التقليد، وإمكانات التعاون بين الصناعات والجامعات والبحث العلمي غير قوية، كما أن القدرة على الابتكار المستقل ضعيفة أيضًا. والتعاون في البحث والتطوير بين غالبية الشركات الأهلية بالصين، ومعاهد البحث العلمي، ومؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات البحثية الأجنبية لم يشهد تعميقًا بعد، فلم تقم هذه الشركات باستغلال الموارد الخارجية كمؤسسات التعليم العالي، ومعاهد البحث العلمي بصورة تامة، لذلك هناك انخفاض في مستوى الابتكار. وإمكانات الابتكار الأصلي القائمة على استيعاب التكنولوجيا من خلال أنشطة البحث والتطوير ثم امتلاك حقوق الملكية الفكرية المستقلة في عدد كبير من الشركات الأهلية ضعيفة نسبيًّا، كما أن إمكانات الاستقطاب والاستيعاب وإعادة الابتكار غير قوية أيضًا. والمشكلات الرئيسة التي يواجهها الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية بالصين خلال الفترة الجديدة على وجه التحديد كما يلي:

(1) الخلل في آليات الابتكار التكنولوجي:

بينت نتائج الدراسات الخاصة بنظريات الابتكار التكنولوجي أن أصحاب الشركات هم أساس الابتكار التكنولوجي في الشركات، فرجل الأعمال الممتاز ليس صانعًا لقرارات الابتكار التكنولوجي فحسب، بل إنه مُنظِّم، وقائد لهذا الابتكار أيضًا، حيث يؤثر الوعي والفكر الابتكاري لدى رجال الأعمال بصورة مباشرة في سلوك الابتكار التكنولوجي داخل الشركات بصفة عامة. ويفتقر قائد الشركة في الغالبية العظمى للشركات الأهلية بالصين إلى الوعي الابتكاري والتكنولوجيا المهنية، كما تنقصه -أيضًا- آليات الابتكار المستقل الشاملة واستراتيجيات الابتكار المستقل طويلة الأجل، حيث يسعى فقط وراء النجاح السريع والفوائد الفورية، كما أن درجة الوعي بتجنب المخاطر لديه قوية للغاية، ما يجعله يشعر بالقلق إزاء الابتكار التكنولوجي، ويتردد في اتخاذ خطواته. فتسعى الشركات على مستوى الأعمال التجارية نحو البقاء فقط، دون القوة؛ ولا يرغبون في مواجهة المخاطر، حيث يبحثون عن الاستقرار فحسب؛ كما أنهم يسعون وراء الأرباح قصيرة الأجل، ولا يهتمون بالتنمية طويلة الأجل، الأمر الذي أدى إلى عدم اهتمام بعض الشركات الأهلية بالابتكار المستقل، والشعور بالرضا تجاه وضعهم الحالي، والاعتماد على الشركات المصنِّعة للمعدات الأصلية في تحقيق الأرباح، وعدم السعي وراء إحداث قفزة وطفرة. ودائمًا ما تعتمد الشركات الأهلية على منتجات وتكنولوجيا محددة،

فعندما تقوم شركة ما بتصنيع منتج ابتكاريّ أو تكنولوجيا ابتكارية، تظل هذه التكنولوجيا أساسًا لأعمال تلك الشركات الأهلية في ما بعد، لذلك تعاني إمكانات ورغبة الشركات في استغلال الموارد الخارجية انخفاضًا كبيرًا، هذا إلى جانب قلة التعاون بين الشركات، ويعد الأسلوب السلبي لرجال الأعمال على مستوى الابتكار التكنولوجي قاتلًا للشركات الأهلية في قطاع التصنيع. وهناك عدد من أصحاب الشركات الأهلية يتمتع بروح المغامرة، لكنه يرتكب الأخطاء بسهولة على مستوى استراتيجيات الابتكار التكنولوجي، وخير مثال على هذا الأمر ظاهرة "إعادة إنشاء النسخة الأصلية، والتقليد، والتغيير"، إلا أن الشكل الابتكاري القائم على "إنشاء النسخة الأصلية" فقط غير مناسب تمامًا للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من مشكلات مختلفة على مستوى الموارد، غير أن جل ما يهتمون به هو الأرباح الاقتصادية التي يجلبها الابتكار التكنولوجي للشركات، بينما يتجاهلون مخاطره الخفية. علاوة على ذلك، ما زال هناك انفصال بين الابتكار والشركات بصفة عامة خلال عملية الابتكار في الشركات الأهلية بالصين، فطريقة الابتكار الخاصة بالشركات الأهلية في الصين ما زالت تقوم بصورة رئيسة على استقدام التكنولوجيا، حيث شراء الثمار العلمية والتكنولوجية للجامعات والهيئات البحثية، ثم إضفاء الطابع التجاري عليها وتسويقها، إلا أنه خلال هذه العملية، لا يمكن نقل الأفراد الذين يقومون بهذا الابتكار التكنولوجي، كما يصعب على الشركة ذاتها استيعاب وهضم تلك التكنولوجيا التي يتم استقدامها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى استحالة استمرار الشركات في القيام بالابتكار.

(2) الخلل في بيئة النظام القانوني:

النظام القانوني العادل والمنظم للأسواق هو عنصر مهم ومؤثر يساعد الشركات في القيام بمختلف أنشطة الابتكار التكنولوجي. وعلى الشركات خوض مخاطر الابتكار التكنولوجي وتحمل أثمانه. وإذا كان النظام القانوني غير مكتمل، ستظهر الفوضى في المنافسات بالأسواق، من ثم ستشهد مختلف السلوكيات المُخالِفة كالتزوير، والتقليد بروزًا واضحًا، ما يضر بمصلحة المبتكرين. وفي بيئة الأسواق التي تشهد منافسات فوضوية، هناك بعض الشركات التي يمكن أن تستولي على الأسواق أو تضغط عليها عن طريق المنافسات غير العادلة، وربما لا تتحمل هذه الشركات مخاطر الابتكار التكنولوجي، أو تدفع تكاليفه، إلا أنها ستحصل على عوائده الكبيرة. لذلك، أصبحت

المنافسات غير العادلة في الأسواق إحدى عوائق الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية.

(3) الافتقار إلى التسهيلات اللازمة على مستوى التمويل:

تعد صعوبة جمع الأموال المطلوبة خاصة رأس المال طويل الأجل الذي يدعم التنمية المستمرة في الشركات إحدى الصعوبات التي تقيد الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية، وذلك نظرًا لفترة التأسيس القصيرة والنطاق الصغير غير الكافي للغالبية العظمى من الشركات الأهلية. وتؤدي قلة الأموال إلى استحالة تسويق الثمار التكنولوجية المميزة، وهناك بعض الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا تخطو خطوات بطيئة على مستوى التنمية اعتمادًا على أموالها التراكمية الخاصة فحسب، ولا يمكنها تشكيل نطاق، أو الاستيلاء على الأسواق بصورة سريعة؛ وهناك بعض المشروعات لا تستطيع الاستمرار بسبب نقص الأموال. والغالبية العظمى للشركات الأهلية بالصين حاليًا صغيرة النطاق، فيصعب على البنوك معرفة واستيعاب الوضع الائتماني لهذه الشركات عندما تتقدم بطلب للحصول على الائتمان، لذلك يتوقف استعداد هذه الشركات وإمكاناتها للسداد بصورة كبيرة على إمكانات مسؤوليها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مخاطر كبيرة، وصعوبة الرقابة والإدارة، وضبابية النظام المالي للشركات، إلى جانب الافتقار إلى شروط الفحص والمراجعة، ونظام الضمان العملي. لذلك، يصعب على الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة الحصول على القروض البنكية. الأمر الذي جعل مشكلة الافتقار إلى التمويل تصبح عنصرًا مهمًّا يعمل على تقييد الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية.

(4) قلة التقنيين والكفاءات المتخصصة:

لا بدَّ من وجود آلية جيدة لاستقدام الكفاءات واستخدامها وتنميتها عند جمع الموارد البشرية. ومن منظور كليّ، نجد أن السبب وراء عدم كفاية كفاءات الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية يكمن في ما يلي: خلّف النظام الموجه طويل الأجل توزيعًا غير معقول على مستوى الكفاءات، حيث تركزت الكفاءات التقنية في معاهد البحث العلمي والشركات الكبيرة بصورة مبالغ فيها، كما شهد نظام العاملين تأخرًا كبيرًا، وكان من الصعب تداول الكفاءات، وكان هناك -أيضًا- العديد من العناصر التي أعاقت تدفق المواهب المبتكِرة للشركات الأهلية، إضافةً إلى اقتناص الشركات

العابـرة للقـارات للمواهــب عــلى نطـاق واسـع، الأمــر الــذي أدى إلى تــلاشي كفــاءات الابتــكار التكنولوجــي في الــشركات الأهليــة بالصــين. أمــا مــن منظــور جــزئي، نجــد أن الــشركات الأهليــة خاصــةَ الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة ذاتهـا كان مـن الصعـب أن تقـوم بجـذب واسـتبقاء الكـوادر العلميـة والتقنيـة، والسـبب المهـم وراء ذلـك هـو عـدم رضـا هـؤلاء الكـوادر عـن دخلهـم ورواتبهـم في هــذه الــشركات. فالســبب الرئيــس وراء انضــمام عــدد كبــير مــن هــؤلاء الكــوادر إلى الــشركات الأهليــة هــو أملهــم في القــدرة عــلى الحصــول عــلى دخــل أعــلى، وعندمــا يخيــب أملهــم، تصــاب حماسـتهم وروحهـم الابتكاريـة بالخلـل، حينئـذٍ إذا جذبتهـم شركات أخـرى برواتـب أعـلى، دائمًـا مـا يسـتقيلون مـن هـذه الـشركات الأهليـة التـي يعملـون بهـا. إلى جانـب ذلـك، هنـاك -أيضًـا- عـدم رضـا هـذه الكفـاءات عـن بيئـة عملهـم، فـإذا شـعروا بإهـمال المسـؤولين لموهبتهـم أو كفاءتهـم التكنولوجيـة أو عـدم إتاحـة الفـرص لإطـلاق العنـان بصـورة تامـة لهـم، ينتـج لديهـم شـعور بالفقـد والخسـارة وتضييـع الوقـت، بالتـالي يتركـون هـذه الوظائـف.

الفصل الثاني

كفاءة الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية

من الممكن أن نقسم الشركات طبقًا لخصائص الملكية بالصين إلى ثلاثة أنواع: شركات مملوكة للدولة، وشركات أهلية، وشركات ذات تمويل أجنبي. وهناك اختلاف في خصائص تشغيل الأنواع الثلاثة، كما أن تأثيرات هذه الشركات وأدوارها في تنمية قوى الإنتاج، والنمو الاقتصادي مختلفة أيضًا. ومن أجل تفسير كفاءة الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية بصورة واضحة، يتبنى هذا الباب طريقة البحث المقارن، حيث سنقوم بتحليل الأنواع الثلاثة من الشركات ذات خصائص الملكية المختلفة: الشركات الأهلية، والشركات المملوكة للدولة، والشركات ذات التمويل الأجنبي، في محاولة للكشف عن كفاءة الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية والمشكلات التي تواجهها، إلى جانب طرح بعض التوصيات.

أولًا: وصف البيانات:

مصدر البيانات في هذا النص (الكتاب الإحصائي السنوي للعلوم والتكنولوجيا في الصين)، و(الكتاب الإحصائي السنوي الصيني). فقد قدم (الكتاب الإحصائي السنوي للعلوم والتكنولوجيا في الصين) من عام 1999 إلى عام 2004 الأوضاع الأساسية في ما يتعلق بالمساحة الكلية لمختلف المناطق، والشركات المملوكة للدولة، والشركات ذات التمويل الأجنبي إلى جانب البيانات الإحصائية حول العلوم والتكنولوجيا وذلك بين عامي 1998 و2003 كل على حدة. وسيتم الحصول على بيانات الشركات الأهلية عن طريق طرح البيانات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة والشركات ذات التمويل الأجنبي من إجمالي البيانات. وتعاني بيانات منطقة التبت ذاتية الحكم من بين 31 مقاطعة ومدينة صينية من الخلل والقيم المفقودة، فتم إقصاؤها من العينة المستخدمة، لذلك، فإن إجمالي مقاطعات ومدن ومناطق العينة المستخدمة سنويًا ثلاثون. بالإضافة إلى ثلاثة أشكال من الملكية للشركات: أي الشركات المملوكة للدولة، والشركات الأهلية،

والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي، ولـكل نـوع مـن أنـواع الملكيـة 6 × 30 =180 عينـة، لذلـك فـإن إجـمالي عينـة الأنـواع الثلاثـة مـن الـشركات 540 عينـة.

وقبــل إعــداد النمــوذج المتبــع، لا بــدَّ مــن إيضــاح المدخــلات والمخرجــات خــلال مراحــل الابتــكار. تعــد طريقــة اســتخدام عــدد الــبراءات كمــؤشر لمدخــلات الابتــكار الطريقــة الأكــثر اســتخدامًا في المراجــع، بينــما أشــار عــدد كبــير مــن الدارســين إلى عيــوب الــبراءات عنــد قيــاس مدخــلات الابتــكار. عــلى ســبيل المثــال، لا يتــم تســجيل جميــع الابتــكارات؛ كــما أن هنــاك فروقًــا كبــيرة بــين الابتــكارات عــلى مســتوى القيمــة الاقتصاديــة (باكــس، وجريليتشــس، 1980). ومــن أجــل التغلــب عــلى الخلــل في أعــداد الــبراءات، قــد اســتخدمنا في الوقــت نفســه أعــداد المنتجــات الجديــدة لتكــون متغــيرًا بديــلاً لمدخــلات الابتــكار. وتشــمل المنتجــات الجديــدة طبقًــا للتعريــف الموجــود في (الكتــاب الإحصــائي الســنوي للعلــوم والتكنولوجيــا في الصــين) المنتجــات الجديــدة التــي ظهــرت عــلى أثــر الفنــون والحــرف الجديــدة والطــرق الجديــدة، بالإضافــة إلى المنتجــات الجديــدة المُطــورة التــي ظهــرت عــلى أثــر تحســين جــودة وتصميــم المنتجــات الأصليــة الموجــودة بالفعــل؛ هــذا إلى جانــب المنتجــات الجديــدة التــي طلبــت تســجيل الــبراءات، والتــي لم تطلــب بعــد. ومــن الواضــح أن نطــاق الابتــكار الــذي تتضمنــه المنتجــات الجديــدة أكــثر اتســاعًا مــن أعــداد الــبراءات، لذلــك يمكــن التغلــب جزئيًّــا عــلى الانحــراف المتوقــع الناتــج عــن عــدد الــبراءات المســتخدم. وفي الوقــت نفســه، لا بــدَّ مــن الانتبــاه إلى أن الافــتراض الضمنــي لقيــاس ســلوك الابتــكار مــن خــلال عــدد الــبراءات والمنتجــات الجديــدة هــو عــدم الاختــلاف في جــودة كل بــراءة أو منتــج جديــد، وتســاعد إيــرادات المبيعــات للمنتجــات الجديــدة بدرجــات محــددة في التغلــب عــلى هــذا الخلــل، نظــرًا إلى أن إيــرادات المنتجــات الجديــدة كلــما ارتفعــت، كلــما زادت قيمــة هــذه المنتجــات في الأســواق، بالتــالي ترتفــع جــودة الابتــكار بهــا. ومــن أجــل إثبــات تأثــير الأشــكال المختلفــة للملكيــة في كفــاءة الابتــكار مــن نــواحٍ عديــدةٍ، ســيقوم هــذا النــص باســتخدام كميــة الطلــب عــلى الــبراءات، وكميــة تطويــر المنتجــات الجديــدة، بالإضافــة إلى إيــرادات مبيعــات المنتجــات الجديــدة ليكونــوا المتغــيرات الخاصــة بمدخــلات الابتــكار. وقيــاس مدخــلات الابتــكار أمــر يســير بالنســبة لمخرجــات الابتــكار، فيســتخدم هــذا النــص كلًّا مــن نفقــات التنميــة التكنولوجيــة (يشــار إليهــا إيجــازًا بنفقــات R&D أي نفقــات البحــث والتطويــر) وكــوادر التنميــة التكنولوجيــة (يشــار إليــه إيجــازًا بكــوادر R&D أي كــوادر البحــث والتطويــر) نيابــة عــن مدخــلات الابتــكار. و(الكتــاب الإحصــائي الســنوي

للعلوم والتكنولوجيا في الصين) في السنوات المناظرة هو مصدر عدد طلبات البراءات، وكميات تطوير المنتجات الجديدة، وإيرادات المبيعات للمنتجات الجديدة، وعدد كوادر البحث والتطوير، ونفقات البحث والتطوير... إلخ. ومن أجل تحويل القيمة الاسمية إلى قيمة فعلية بالنسبة للمتغيرات التي تتأثر بتذبذبات الأسعار، استخدمنا مؤشرات الأسعار في مختلف المقاطعات والمدن والمناطق في السنوات المناظرة، ومصدر بيانات مؤشرات الأسعار هذه هو (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني).

ومن الممكن استخدام طرق مختلفة في حساب كفاءة الابتكار التكنولوجي. وفي ضوء التعريف المعتاد للكفاءة، يمكن تقسيم كفاءة الابتكار إلى كفاءة الابتكار للعنصر الواحد، وكفاءة الابتكار لجميع العناصر. وتشير كفاءة الابتكار للعنصر الواحد إلى المخرجات الابتكارية التي تظهر على أثر مدخل ابتكاري ما، ويمكن التعبير عنها بصورة أكثر تحديدًا من خلال كفاءة كوادر البحث والتطوير (مخرجات الابتكار/ كوادر البحث والتطوير) وكفاءة نفقات البحث والتطوير (مخرجات الابتكار/ نفقات البحث والتطوير). ومغزى هذه الطريقة واضح، وبسيط وسهل الفهم، أما عيبها فهو أنها تهتم بالتحقق من إسهامات عنصر واحد فقط في الابتكار، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة انحراف التقديرات بصورة كبيرة. وتشير كفاءة الابتكار لجميع العناصر إلى مخرجات الابتكار الناجمة عن العناصر باستثناء عناصر مدخلات الابتكار (نفقات وكوادر البحث والتطوير). وعلى الرغم من أن هذه الطريقة معقدة نسبيًّا، إلا أن نتائجها التقديرية أكثر موثوقية، نظرًا لأنها تهتم بصورة شاملة بتأثير عناصر عديدة من المدخلات في المخرجات. وطريقة دالة الإنتاج هي الطريقة الأكثر استخدامًا في المراجع عند حساب كفاءة جميع العناصر، فتتمتع هذه الطريقة بأساس نظري اقتصادي ثابت، حيث يمكن كشف التأثير المحتمل الناجم عن الخطأ العشوائي، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى افتراض شكل خاص لدالة الإنتاج. وهناك طريقة أخرى لحساب كفاءة جميع العناصر، وهي طريقة التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، وتعد هذه الطريقة طريقة برمجية رياضية بحتة، لا تحتاج إلى افتراض شكل خاص لدالة الإنتاج، كما لا تحتاج إلى افتراضات مسبقة حول توزيع الكفاءة، إلا أن عيبها هو تجاهل تأثير الأخطاء العشوائية في المخرجات. وقد قررنا في هذا النص إجراء اختبار تجريبي باستخدام نموذج كفاءة العنصر الواحد، ونموذج دالة الإنتاج، وطريقة التحليل التطويقي للبيانات (DEA)،

وذلك في ضوء مميزات وعيوب مختلف الطرق، ومن أجل إثبات قوة كفاءة الابتكار للشركات الأهلية في الوقت نفسه.

ثانيًا: نموذج كفاءة الابتكار التكنولوجي للعنصر الواحد ونتائجه التقديرية:

(1) إعداد النموذج:

من الممكن التعبير عن كفاءة الابتكار للعنصر الواحد باستخدام كفاءة كوادر البحث والتطوير D&R، وكفاءة نفقات البحث والتطوير D&R. لذلك في ضوء التعريفات المختلفة، من الممكن وضع نموذج كفاءة الابتكار للعنصر الواحد كما يلي:

$$Ln(Y/R)_{ijt} = a + \gamma_1 PRI_{ij} + \gamma_2 FOR_{ij} + \eta X_{it} + \varepsilon_{ijt} \quad (1)$$

$$Ln(Y/L)_{ijt} = b + \gamma_1 PRI_{ij} + \gamma_2 FOR_{ij} + \eta X_{it} + \varepsilon_{ijt} \quad (2)$$

وتمثل i (30,...,1=i) هنا المناطق، و j (1,2,3=j) أنواع الشركات، أما t (2003,...,1998=t) فتمثل الفترة الزمنية. وتعبر Y عن مخرجات الابتكار، التي من الممكن أن تُقاس باستخدام المؤشرات الثلاثة كل على حدة: عدد الطلب على البراءات (P)، وعدد مشروعات تنمية المنتجات الجديدة (N)، وإيرادات المبيعات للمنتجات الجديدة (S). ويعبر R وL عن نفقات البحث والتطوير وكوادر البحث والتطوير كل على حدة. وفي ضوء تعريف كفاءة الابتكار، فإن النموذج (1) هو نموذج كفاءة الابتكار القائم على نفقات البحث والتطوير، وY/R(ijt) فيه يعبر عن كفاءة الابتكار على أساس نفقات البحث والتطوير D&R للشركة ذات النوع j في المنطقة i في العام t. أما النموذج (2) فهو نموذج كفاءة الابتكار القائم على كوادر البحث والتطويرR&D، ويعبر ijt(L/Y) فيه عن كفاءة الابتكار لكوادر البحث والتطوير D&R للشركة ذات النوع j في المنطقة i في العام t. وهناك ثلاثة أشكال لملكية الشركات في عينة بيانات هذا النص، أي الشركات الأهلية، والشركات المملوكة للدولة، والشركات ذات التمويل الأجنبي. وقد تم تعيين متغيرين وهميين: PRI يشير إلى المتغير الوهمي للشركات الأهلية، و FOR تشير إلى المتغير الوهمي لشركات التمويل الأجنبي، وذلك على أساس أن تكون الشركات المملوكة للدولة متغيراً مرجعيًّا. ويهتم هذا النص بصورة رئيسة بمشكلة كفاءة الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية، لذلك $\gamma 1$ هي القيمة التقديرية للمعامل الذي يهتم به هذا

النـص. وإذا كان $\gamma 1$، و $\gamma 2$أكـبر بصـورة ملحوظـة مـن الصفـر، يبـين هذا ارتفـاع الكفـاءة التكنولوجية في الـشركات الأهليـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي مقارنـة بالـشركات المملوكـة للدولـة، إذن فدلالـة وحجـم القيمـة التقديريـة للمعاملـين $\gamma 1$ و $\gamma 2$ يحـددان مزايـا كفـاءة الابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي.

ومـن أجـل تقديـر تأثـير الأشـكال المختلفـة لملكيـة الـشركات في كفـاءة الابتـكار بصـورة دقيقـة، لا بـدَّ مـن فصـل الملكيـة عـن العنـاصر الأخـرى التـي مـن الممكـن أن تؤثـر في كفـاءة الابتـكار، لذلـك أعددنـا مجموعـة مـن المتغـيرات الحاكمـة (يُعـبر عنهـا في النمـوذج بكميـة الاتجـاه X). وتعـد سياسـتا الإصـلاح الداخـلي والانفتـاح عـلى الخـارج أهـم سياسـتين اقتصاديتـين تبلورتـا خـلال عمليـة التحـول الاقتصـادي في الصـين، فقـد كان لهـما بالـغ الأثـر في أهـداف وسـلوكيات الـشركات، لذلـك، حددهـما هـذا النـص كمتغيريـن حاكمـين مهمـين، وسـيتم التعبـير عـن الإصـلاح الداخـلي والانفتـاح عـلى الخـارج بدرجـة التحـرر مـن التأميـم وقيمـة تجـارة الصـادرات والـواردات كل عـلى حـدة. (1) درجـة التحـرر مـن التأميـم. خرجـت الـشركات المملوكـة للدولـة مـن الأسـواق بشـكل مسـتمر، كـما نهضـت الـشركات غـير المملوكـة للدولـة نهوضًـا سريعًـا، وذلـك خـلال عمليـة الانتقـال مـن الاقتصـاد المُوجَـه إلى اقتصـاد السـوق. ودرجـة التحـرر مـن التأميـم باعتبارهـا نتاجًـا للإصـلاح في حقـوق الملكيـة لا تعنـي درجـة إيضـاح حقـوق الملكيـة فقـط، بـل تشـير -أيضًـا- إلى درجـة نشـاط وحيويـة اقتصـاد السـوق ومسـتوى منافسـته. وارتفـاع مسـتوى التحـرر مـن التأميـم في منطقـة مـا غـير قـادر عـلى خلـق بيئـة خارجيـة ممتـازة للابتـكار التكنولوجـي بالـشركات في هـذه المنطقـة فحسـب، بـل مـن الممكـن أن يعمـل -أيضًـا- عـلى تعزيـز المـدى الطويـل لأنشـطة الـشركات، إلى جانـب تشـجيع الـشركات عـلى رفـع كفـاءة الابتـكار. لذلـك، مـن المتوقـع أن يكـون لمسـتوى التحـرر مـن التأميـم تأثـير إيجـابي في كفـاءة الابتـكار. وتُقـاس درجـة التحـرر مـن التأميـم مـن خـلال النسـبة التـي يحتلهـا عـدد موظفـي الهيئـات غـير الحكوميـة في إجـمالي العمالـة، وفقًـا لتوافـر البيانـات، ويُعـبَّر عنهـا بـOWN. (2) مسـتوى الانفتـاح عـلى الخـارج. أتاحـت سياسـة الانفتـاح عـلى الخـارج الفرصـة للـشركات المحليـة كي تُقلـد وتسـتقطب التكنولوجيـا المتقدمـة والخـبرات الإداريـة مـن الخـارج عـن طريـق "التعلـم بالممارسـة"، كـما جعلـت هـذه الـشركات -أيضًـا- تواجـه بصـورة مبـاشرة المنافسـات الشرسـة في الأسـواق الدوليـة، وقـد سـاعد كل هـذا في تحفيـز الـشركات المحليـة عـلى تحسـين الابتـكار، ورفـع الكفـاءة. وفي

هـذا النـص، يُقـاس مسـتوى الانفتـاح عـلى الخـارج مـن خـلال النسـبة التـي يحتلهـا إجـمالي قيمـة تجـارة الصـادرات والـواردات والتـي تُحـول حسـب متوسـط سـعر الـصرف السـنوي لليـوان مقابـل الـدولار الأمريـكي (السـعر الأوسـط) في إجـمالي الناتـج المحـلي، ويُعـبرَّ عنهـا بـOPEN. (3) متغـير الزمـن. يمثـل متغـير الزمـن التغـير في الكفـاءة التكنولوجيـة، كـما يتحكـم في الوقـت نفسـه في فـروق الكفـاءة التكنولوجيـة التـي تظهـر عـلى أثـر الاقتصـاد الـكلي والتغـير في السياسـات. وقـد تـم تحديـد خمسـة متغـيرات وهميـة للزمـن في مـا بـين عامـي 1997 و2003، عـلى أسـاس اتخـاذ عـام 1996 متغـيراً مرجعيًّـا. (4) متغـير المنطقـة. مـن الممكـن أن يسـيطر متغـير المنطقـة عـلى الاختلافـات الهائلـة في الظـروف الجغرافيـة، والمـوارد، والأسـاس الاقتصـادي بمختلـف المناطـق. ومـن أجـل المقارنـة بـين الفـروق في كفـاءة الابتـكار بالمناطـق الشرقيـة والوسـطى بالصـين، يتـم تقسـيم الثلاثـين مقاطعـة ومدينـة بالصـين إلى ثـلاث مناطـق: شرقيـة، ووسـطى، وغربيـة [108]، وباتخـاذ المناطـق الغربيـة متغـيراً مرجعيًّـا، تـم تعيـين المناطـق الشرقيـة، والمناطـق الشرقيـة والغربيـة متغيريـن وهميـين، يُعـبرَّ عنهـما بـEAST، وECNT كل عـلى حـدة. وفي الوقـت نفسـه، تـم تبنـي طريقـة أخـرى لمتغـير المنطقـة الحاكـم، مـن أجـل التحقـق مـن اسـتقرار النتائـج التقديريـة، أي اتخـاذ مقاطعـة شـاندونغ كمتغـير مرجعـي، وتعيـين 29 مقاطعـة كمتغـير وهمـي، والتعبـير عـن المتغـير الوهمـي للمقاطعـات بـPRO.

(2) النتائج التقديرية:

تظهـر نتائـج الانحـدار الـذي يتبنـى نمـوذج كفـاءة الابتـكار التكنولوجـي للعنـصر الواحـد في الجــدول 1-9. وتمثــل (1) و(2) في جــدول 1-9 النتائــج التقديريــة عندمــا يكــون عــدد الــبراءات متغــيرًا لمخرجــات الابتــكار، أمــا (3) و(4) فهــما النتائــج التقديريــة عندمــا يكــون عــدد المنتجــات الجديــدة متغــيرًا لمخرجــات الابتــكار، و(5) و(6) هــما النتائــج التقديريــة عندمـا تكـون إيـرادات مبيعـات المنتجـات الجديـدة متغـيرًا لمخرجـات الابتـكار. ومـن خـلال اسـتعراض النتائـج التقديريـة في جـدول 1-9، نجـد أن القيمـة التقديريـة للمعاملـين PRI و FOR إيجابيـة وذات دلالـة عاليـة عـلى المسـتوى الإحصـائي، بغـض النظـر عـن نـوع المـؤشر

108- تشمل المناطق الشرقية 11 مقاطعة ومدينة: بكين، وتيانجين، وخه بي، ولياونينغ، وشانغهاي، وجيانغسو، وجه جيانغ، وفوجيان، وشاندونغ، وقواندونغ، وخاينان. أما المناطق الوسطى فتتضمن ثماني مقاطعات: شانشي، وجيلين، وخيلونغجيانغ، وآنهوي، وجيانغشي، وخه نان، وخوبي، وخه نان. كما تشمل المناطق الغربية عشر مناطق ذاتية الحكم: منغوليا الداخلية، وقوانغشي، وسيتشوان، وقويجو، ويوننان، وشانشي، وجانسو، وتشينغخاي، ونينغشيا، وشينجيانغ.

الخاص بقياس مخرجات الابتكار، الأمر الذي يبين أن الشركات الأهلية والشركات ذات التمويل الأجنبي تتمتع بكفاءة ابتكارية أعلى، مقارنة بالشركات المملوكة للدولة. وعلى مستوى البحوث التجريبية، استخدم جانغ وآخرون (2003)، وجيفيرسون وآخرون (2006)، ووو يان بينغ (2006) عينات مختلفة من البيانات وقد اكتشفوا جميعهم أن الشركات المملوكة للدولة تعاني من مستوى كفاءة الابتكار المنخفض، لذلك هناك تأكيد متبادل بين النتائج التقديرية في هذا النص، وخلاصة الأبحاث حول كفاءة الابتكار للدارسين سالفي الذكر. وتعاني الشركات المملوكة للدولة من مسألة الوكيل الرئيس التي تعد مشكلة خطيرة للغاية، حيث تفتقر هذه الشركات إلى آليات التحفيز والرقابة الفعالة، كما تنقصها الآليات الفعالة لاختيار المديرين، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة انخفاض كفاءة الإنتاج بصورة عامة في هذه الشركات، إلى جانب انخفاض مستوى كفاءة الابتكار.

جدير بالذكر أن النتائج التقديرية لملكية الشركات تعبر بصورة حساسة عن كفاءة الابتكار. فعندما قمنا بقياس كفاءة الابتكار باستخدام عدد البراءات/ نفقات البحث والتطوير D&R، وعدد المنتجات الجديدة/ نفقات البحث والتطوير D&R ((1)، و(3) في جدول 1-9)، وجدنا أن كفاءة الابتكار في الشركات الأهلية أعلى من الشركات ذات التمويل الأجنبي، إلا أنه خلال قياس كفاءة الابتكار باستخدام عدد البراءات/ كوادر البحث والتطوير D&R، وعدد المنتجات الجديدة/ كوادر البحث والتطوير D&R ((2) و(4) في جدول 1-9)، اكتشفنا أن كفاءة الابتكار في الشركات ذات التمويل الأجنبي أعلى من نظيرتها في الشركات الأهلية. غير أنه عند استخدام إيرادات مبيعات المنتجات الجديدة للتعبير عن مخرجات الابتكار، وجدنا أن النتائج التقديرية توضح ارتفاع كفاءة الابتكار في الشركات ذات التمويل الأجنبي مقارنة بالشركات الأهلية وذلك بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في التعبير عن كفاءة الابتكار ((5) و(6) في جدول 1-9). الأمر الذي يبين أن الشركات الأهلية تتمتع بمزايا خاصة على مستوى كفاءة نفقات البحث والتطوير D&R مقارنة بالشركات ذات التمويل الأجنبي، بينما تعاني من الخلل على مستوى كفاءة كوادر البحث والتطوير D&R. وتعكس إيرادات مبيعات المنتجات الجديدة بدرجات محددة القيمة السوقية للابتكار في المنتجات، بالتالي توضح النتائج التقديرية في هذا النص -أيضًا- أن الشركات ذات التمويل الأجنبي

أكـثر نجاحًـا عـلى مسـتوى توسـيع أسـواق المنتجـات الجديـدة، وإضفـاء الطابـع التجـاري عليهـا مقارنـةً بالـشركات الأهليـة. وهـذه النتائـج التقديريـة ليسـت الوحيـدة التـي تبـين هـذه الأمـور. فقـد اسـتخدم لـوف وروبـير (2001) عـلى سـبيل المثـال بيانـات شركات قطـاع التصنيـع في إنجلـترا وألمانيـا وأيرلانـدا، ووجـدوا أن الـشركات ذات التمويـل الأجنبـي أقـل مـن الـشركات المحليـة عـلى مسـتوى عـدد الابتـكارات، غـير أنهـا أكـثر نجاحًـا عـلى مسـتوى تسـويق ابتكاراتهـا وإضفـاء الطابـع التجـاري عليهـا. وقـد أثبـت هـذا النـص -أيضًـا- أن الـشركات ذات التمويـل الأجنبـي أفضـل مـن الـشركات المحليـة عـلى مسـتوى كفـاءة تسـويق المنتجـات الجديـدة وإضفـاء الطابـع التجـاري عليها وذلـك باسـتخدام البيانـات الصينيـة.

جدول 1-9 نتائج الانحدار الخاص بنموذج كفاءة الابتكار للعنصر الواحد

(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
Ln(S/L)	Ln(S/R)	Ln(N/L)	Ln(N/R)	Ln(P/L)	Ln(P/R)	
0.133	-1.672*	-5.073*	-6.821*	-7.452*	-9.441*	الحد الثابت
(0.280)	(-3.177)	(-16.648)	(-18.199)	(-14.702)	(-17.512)	
0.397*	0.464*	0.358*	0.414*	0.835*	0.935*	PRI
(4.133)	(4.374)	(5.746)	(5.426)	(8.262)	(8.732)	
1.112*	0.774*	0.604*	0.253*	1.135*	0.779*	FOR
(11.356)	(7.154)	(9.555)	(3.25)	(10.709)	(6.917)	
2.131*	1.711*	1.824*	1.381*	1.133***	0.946	OWN
(3.809)	(2.759)	(5.08)	(3.124)	(1.905)	(1.495)	
0.778*	0.409**	0.197**	-0.181	0.479*	0.159	OPEN
(5.229)	(2.488)	(2.048)	(-1.534)	(3.045)	(0.952)	
0.137*	0.023	-0.017	-0.137*	0.232*	0.102*	TIME
(5.594)	(0.854)	(-1.075)	(-7.016)	(8.836)	(3.669)	
1.009*	0.569*	0.181**	-0.261*	0.280**	-0.156	EAST
(8.392)	(4.288)	(2.327)	(-2.741)	-2.174	(-1.142)	
0.360*	0.291**	-0.088	-0.164**	-0.367*	-0.395*	CENT
(3.554)	(2.593)	(-1.345)	(-2.043)	(-3.369)	(-3.416)	
65.732	17.287	21.394	18.183	46.623	17.571	قيمة F
0.462	0.178	0.213	0.186	0.389	0.188	$Adj.R^2$
528	527	529	527	502	501	القيمة المرصودة

ملحوظـة: الأرقـام بداخـل الأقـواس تعـبر عـن قيمـة t. أمـا *، و**، و *** فيعـبرون عـن أن دلالـة القيمـة التقديريـة المعلميـة التـي يمثلونهـا كل عـلى حـدة في مسـتوى 1%، و5%، و10%.

مـن خـلال النتائـج التقديريـة في جـدول 1-9 يمكـن أن نلاحـظ أن القيمـة التقديريـة لمعامـل درجـة التحـرر مـن التأميـم (NSOE) عندمـا تكـون إيجابيـة، وتتمتـع بدلالـة عـلى المسـتوى الإحصائي في جميـع النتائـج التقديريـة تقريبًـا، يكـون تأثـير درجـة التحـرر مـن التأميـم في كفـاءة الابتـكار إيجابيًّـا. وقـد شـهدت الـشركات المملوكـة للدولـة تعميقًـا كبـيرًا عـلى مسـتوى إصـلاح حقـوق الملكيـة، وذلـك ومنـذ تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح بالصـين، كـما أن نسـبة الاقتصـاد غـير العـام في صعـود تدريجـي. وكلـما ارتفعـت درجـة التحـرر مـن التأميـم في منطقـةٍ مـا، قلـت التدخـلات الإداريـة للحكومـة، وأصبـح اقتصـاد السـوق أكـثر نشـاطًا، الأمـر الـذي يتيـح بيئـة تحفيزيـة جيـدة للـشركات كي تمـارس أنشـطتها الابتكاريـة. والقيمـة التقديريـة لمعامـل درجـة الانفتـاح عـلى الخـارج (OPEN) في الغالبيـة العظمـى مـن النتائـج التقديريـة إيجابيـة وذات دلالـة عـلى المسـتوى الإحصـائي. وقـد حقـق الانفتـاح الاقتصـادي التكويـن الأمثـل للمـوارد، كـما عمـل عـلى الإسراع في التحديـث التكنولوجـي للـشركات، إلى جانـب رفـع كفـاءة الابتـكار في الـشركات، وذلـك مـن خـلال مـردود التدفـق التكنولوجـي والمـردود التنافـسي، أمـا بالنسـبة لمتغـيرات الوقـت والمنطقـة، فالنتائـج التقديريـة للنـماذج ليسـت واحـدة، ويتوقـف هـذا الأمـر بصـورة رئيسـة عـلى الاختـلاف في متغـير مخرجـات الابتـكار. عـلى سـبيل المثـال، عنـد اسـتخدام مـؤشر مختلـف لكفـاءة الابتـكار، تظهـر فـروق في مسـتوى الكفـاءة في المناطـق الشرقيـة والوسـطى والغربيـة. بينـما تتسـم الـشركات الأهليـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي بكفاءتهـم العاليـة مقارنـة بالـشركات المملوكـة للدولـة، بغـض النظـر عـن نـوع المـؤشر المسـتخدم في قيـاس الكفـاءة، الأمـر الـذي يكشـف عـن العلاقـة المسـتقرة بـين ملكيـة الـشركات وكفـاءة الابتـكار.

ثالثًا: نموذج دالة الابتكار التكنولوجي ونتائجه التقديرية:

(1) إعداد النموذج:

في ضـوء الأسـاليب المعتـادة في التوثيـق، اخترنـا اسـتخدام دالـة الإنتـاج لكـوب – دوغـلاس كي تكـون أساسًـا للتحليـل. كـما سـيكون كل مـن رأس مـال البحـث والتطويـر D&R وكـوادر البحـث والتطويـر D&R عنـصري مدخـلات الابتـكار، وبعـد الأخـذ في الاعتبـار العوامـل المؤثـرة في كفـاءة الابتـكار، خـرج نمـوذج دالـة الابتـكار في الشـكل التـالي:

$$LnY_{ijt} = c + \alpha LnK_{it} + \beta LnL_{it} + \gamma_1 PRI_{it} + \gamma_2 FOR_{it} + \eta X_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

ويعبر كل من Kijt وLijt عن مخزون رأس مال البحث والتطوير D&R وعدد كوادر البحث والتطوير D&R للشركة j في المنطقة i في عام t، كما يعبر α وβ كل على حدة عن مرونة المخرجات لمخزون رأس مال البحث والتطوير D&R وعدد كوادر البحث والتطوير D&R. ويتشابه مغزى المتغيرات الأخرى مع المتغيرات في نموذج كفاءة الابتكار للعنصر الواحد. ويتضمن المتغير الحاكم X كلًّا من درجة التحرر من التأميم، ومستوى الانفتاح على الخارج، والمتغير الوهمي للزمن، والمنطقة.

وجدير بالذكر أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في تأثير مخزون رأس مال البحث والتطوير D&R على مخرجات الابتكار في إطار حساب مخزونه في نموذج دالة الابتكار (3)، وذلك نظرًا لأن تأثير نفقات البحث والتطوير D&R في مخرجات الابتكار لا تنعكس في الوقت الراهن فقط، بل إنها تتمتع بتأثير مهم في مخرجات الابتكار على مدار عدة فترات. وقد استخدم هذا النص طريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) PIM في حساب مخزون رأس مال البحث والتطوير D&R، وكانت المعادلة كالتالي، $K_{it} = R_{it} + (1-\tau)K_{i,t-1}$ ، تعبر K هنا عن مخزون رأس مال البحث والتطوير D&R، كما تشير R إلى نفقات البحث والتطوير D&R، وτ هو معدل الاستهلاك. وتوضح المتغيرات المعلمية المهمة في قياس وحساب مخزون رأس مال البحث والتطوير R&Dما يلي. 1) مؤشر سعر البحث والتطوير = (رسوم شراء وبناء الأصول الثابتة / نفقات البحث والتطوير)× مؤشر سعر الاستثمار في الأصول الثابتة + (تكاليف المواد الخام / نفقات البحث والتطوير)× مؤشر سعر شراء المواد الخام + (التكاليف الأخرى/ نفقات البحث والتطوير) × مؤشر سعر النفقات الأخرى. وقد قدم (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني) مؤشرات أسعار الاستثمار في الأصول الثابتة سنويًا في ما بين الأعوام 1998 و2003 في ثلاثين مقاطعة ومدينة ومنطقة [109]، بينما لا توجد سوى البيانات السنوية لمؤشر سعر شراء المواد الخام، كما لا توجد بيانات له حسب المقاطعة. وقد حولنا المؤشرين السابقين إلى أسعار ثابتة على أساس أسعار 1998. كما يتم استخدام متوسط القيمة لمؤشر أسعار الاستثمار في الأصول الثابتة بمختلف

109- كانت كل من مقاطعة قوانغدونغ بين عامي 1996 و2000 ومقاطعة خاينان بين عامي 1996 و1999 يفتقران إلى "مؤشر أسعار الاستثمار في الأصول الثابتة"، لذلك استخدمنا "مؤشر أسعار الاستثمار في الأصول الثابتة " على مستوى الدولة كبديل. والحسابات المتعلقة بمخزون استقطاب التكنولوجيا الأجنبية ومخزون استقطاب التكنولوجيا المحلية في ما بعد سنستخدم مؤشر أسعار الاستثمار في الأصول الثابتة لمختلف المقاطعات والمدن، كما سنستخدم الطريقة ذاتها في المعالجة.

المقاطعات والمدن والمناطق ومؤشر سعر شراء الموارد الخام في التعبير عن مؤشر أسعار النفقات الأخرى، نظرًا لعدم وضوح مغزى النفقات والتكاليف الأخرى. ويُستخدم مؤشر أسعار البحث والتطوير المحسوب لتقليل بيانات نفقات البحث والتطوير، من ثم يمكن الحصول على القيمة الفعلية لنفقات البحث والتطوير سنويًّا بين عامي 1998 و2003 بمختلف المقاطعات والمدن والمناطق. 2) يتم تحديد معدل استهلاك مخزون البحث والتطوير τ عند 15% (جريليتشيز وليتشنبرغ، 1994؛ هال ومايرس، 1995؛ كريبو ودوجوت، 1997؛ خو، وجيفيرسون وتشيان 2005) 3) مخزون البحث والتطوير للفترة الأساسية هو: $K_1 = E_1(1+g)/(\tau+g)$ ، g هنا تشير إلى متوسط معدل النمو لنفقات البحث والتطوير في جميع الفترات قبل الفترة الأساسية. وبفرض أن متوسط معدل النمو لنفقات البحث والتطوير في جميع الفترات السابقة يساوي 5% (هال ومايرس، 1995)، فإن K1 = R1 (1+0.05) / (0.15+0.05) = 5.25R1، أي أن مخزون البحث والتطوير للفترة الأساسية يعادل 5.25 ضعف نفقات البحث والتطوير. وبعد حساب مخزون البحث والتطوير للفترة الأساسية، من الممكن حساب مخزون رأس مال البحث والتطوير لمختلف أنواع الشركات بجميع المناطق باستخدام طريقة الجرد الدائم.

(2) النتائج التقديرية:

بالنسبة لنموذج كفاءة الابتكار للعنصر الواحد، عكست دالة الابتكار بصورة معقولة سمات وخصائص الابتكار من خلال الاهتمام بمدخلي رأس مال البحث والتطوير وكوادر البحث والتطوير، بالتالي تبدو النتائج التقديرية أكثر واقعية وموثوقية. وللاطلاع على النتائج التقديرية للنموذج انظر جدول 2-9. ويتخذ (1)، و(2)، و(3) كل على حدة في جدول 2-9 عدد البراءات، وكميات المنتجات الجديدة، وإيرادات المبيعات للمنتجات الجديدة كمتغيرات لمخرجات الابتكار. ومن أجل المضي قدمًا في التحقق من استقرار النتائج التقديرية، أعاد (4)، و(5)، و(6) في جدول 2-9 عمل الانحدار من خلال حذف المتغير الوهمي للمناطق الشرقية والوسطى، وإضافة وإدخال المتغير الوهمي لـ 29 مقاطعة.

ومن خلال استعراض النتائج التقديرية في جدول 2-9 يمكن أن نجد أن مرونة

المخرجـات الابتكاريـة لكـوادر البحـث والتطويـر أكـبر مـن المخرجـات الابتكاريـة لـرأس مـال البحـث والتطويـر، الأمـر الـذي يوضـح أن كـوادر البحـث والتطويـر يقدمـون إسـهامات أكـبر في الابتـكار مقارنـة بـرأس مـال البحـث والتطويـر، وذلـك مـن منظـور القيمـة التقديريـة لمعامـلي رأس مـال البحـث والتطويـر وكـوادر البحـث والتطويـر. والقيـم التقديريـة لمعامـلي الـشركات الأهليـة التـي تعتـبر المتغـير المُفـسِّر الأهـم في هـذا النـص هـي أعـداد إيجابيـة، كـما أنهـا تتمتـع بدلالـة عنـد مسـتوى أكـبر مـن 1%. الأمـر الـذي يعنـي أن نتائـج الانحـدار بعـد وضـع رأس مـال البحـث والتطويـر وكـوادر البحـث والتطويـر في الاعتبـار مـا زالـت توضـح أن الـشركات الأهليـة تتمتـع بكفـاءة ابتـكار أعـلى مقارنـة بالـشركات المملوكـة للدولـة. أمـا مسـتوى كفـاءة الابتـكار في الـشركات الأهليـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي، فيتمتـع بفـروق واضحـة وذلـك بسـبب اختـلاف المتغـيرات الخاصـة بمخرجـات الابتـكار، إلا أن نمـوذج إيـرادات مبيعـات المنتجـات الجديـدة ((3)، و(6) في جـدول 2-9) مـا زال يوضـح أن الـشركات ذات التمويـل الأجنبـي تتمتـع بكفـاءة أعـلى عـلى مسـتوى تسـويق المنتجـات الجديـدة وإضفـاء الطابـع التجـاري عليهـا مقارنـةً بالـشركات الأهليـة، وهـذه النتيجـة مماثلـة للنتائـج التقديريـة الخاصـة بنمـوذج كفـاءة الابتـكار للعنـصر الواحـد في جـدول 1-9.

جدول 2-9 نتائج الانحدار لنموذج دالة الابتكار

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
	Ln(P)	Ln(N)	Ln(S)	Ln(P)	Ln(N)	Ln(S)
الحد الثابت	-6.836 (-11.891)	-5.005* (-15.519)	-0.883*** (-1.700)	-7.765* (-3.904)	0.008 (0.007)	0.980 (0.563)
LnK	0.173** (2.163)	0.194* (4.451)	0.276* (3.898)	0.114 (1.365)	0.147* (3.437)	0.223* (3.255)
LnL	0.643* (8.770)	0.714* (16.832)	0.865* (12.993)	0.767* (9.772)	0.642* (14.656)	0.952* (14.447)
PRI	0.733* (7.224)	0.309* (5.060)	0.505* (5.332)	0.746* (7.749)	0.233* (4.149)	0.523* (6.202)
FOR	0.611* (4.529)	0.300* (3.741)	1.404* (11.321)	0.755* (4.942)	-0.039 (-0.440)	1.458* (10.908)

OWN	1.937* (3.221)	2.213* (6.089)	1.125** (1.996)	3.449 (1.525)	-1.488 (-1.124)	-0.823 (-0.416)
OPEN	0.613* (3.808)	0.232** (2.367)	0.494* (3.248)	0.683 (1.133)	-0.346 (-0.966)	-0.156 (-0.292)
TIME	0.202* (7.452)	-0.042* (-2.604)	0.118* (4.711)	0.199* (5.727)	0.022 (1.095)	0.160* (5.277)
EAST	0.363* (2.662)	0.169** (2.115)	0.752* (6.048)			
CENT	-0.194*** (-1.745)	-0.013 (-0.197)	0.178*** (1.721)			
PRO				YES	YES	YES
قيمةF	148.063	474.876	293.909	47.100	152.889	104.765
$Adj.R^2$	0.726	0.890	0.834	0.768	0.912	0.877
القيمة المرصودة	501	527	527	501	527	527

ملحوظة: الأرقام بداخل الأقواس تعبر عن قيمة t. أما *، و**، و *** فيعبرون عن أن دلالة القيمة التقديرية المعلمية التي يمثلونها كل على حدة في مستوى 1%، و5%، و10%. وباتخاذ مقاطعة قوانغدونغ متغيراً مرجعيًا، هناك 29 متغيراً وهميًا.

والقيم التقديرية لنسب كل من المتغير الذي يمثل درجة إصلاح حقوق الملكية - درجة التحرر من التأميم (NSOE)، والمتغير الذي يمثل الانفتاح على الخارج – قيمة تجارة الصادرات والواردات في (1)~(3) بالنتائج التقديرية في جدول 2-9 جميعها ذات دلالة إيجابية، الأمر الذي يوضح أنه كلما تعمقت الإصلاحات في حقوق الملكية، ارتفع مستوى الانفتاح على الخارج، مما يساعد في رفع كفاءة الابتكار في الشركات. والقيم التقديرية لمعاملي المتغير الوهمي للمناطق الشرقية تتمتع بدلالة إيجابية أيضًا، ما يوضح أن كفاءة الابتكار في المناطق الشرقية أعلى من نظيرتها في المناطق الغربية والوسطى. بينما كان التغير المثير في (4)~(6) بالنتائج التقديرية في جدول 2-9 هو أن القيم التقديرية لمعاملي درجة التحرر من التأميم (NSOE) ودرجة الانفتاح على الخارج (OPEN) لم تعد تتمتع بدلالة إحصائية. وربما يعود السبب الرئيس وراء هذا الأمر إلى الارتباط الوثيق بين درجة التحرر من التأميم ومستوى الانفتاح على الخارج

في منطقـة مـا والخصائـص الإقليميـة لتلـك المنطقـة، فيمكـن تفسـير درجـة التحـرر مـن التأميـم ومسـتوى الانفتـاح عـلى الخـارج في منطقـة مـا بدرجـاتٍ كبـيرةٍ مـن خـلال المتغـير الوهمـي للمقاطعـات، بعـد السـيطرة عـلى هـذا المتغـير الـذي يعكـس بصفـة عامـة الخصائـص الإقليميـة. لذلـك، بمجـرد السـيطرة عـلى المتغـير الوهمـي للمقاطعـات في نمـوذج الانحـدار، تفقـد متغـيرات درجـة التحـرر مـن التأميـم ومسـتوى الانفتـاح عـلى الخـارج التـي تعكـس الخصائـص الإقليميـة دلالتهـا عـلى المسـتوى الإحصـائي.

رابعًا: نموذج طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA ونتائجه التقديرية:

(1) إعداد النموذج:

يجـب في البدايـة حسـاب قيمـة كفـاءة الابتـكار التكنولوجـي للـشركات ذات أنـواع الملكيـة الثلاثـة في كل منطقـة باسـتخدام طريقـة التحليـل التطويقـي للبيانـات Analysis Envelopment Data (DEA)، ثـم التحقـق مـن تأثـير ملكيـة الـشركات في كفـاءة الابتـكار.

تعتـبر طريقـة التحليـل التطويقـي للبيانـات طريقـة لتقييـم البيانـات الموجهـة، تُسـتخدم في تقييم الأداء والكفـاءة النسـبية لمجموعـة مـن وحـدات صنـع القـرار Decision Making Unit (DMU) والتـي تتمتـع بأنـواع مختلفـة مـن المدخـلات والمخرجـات، ومـن الممكـن أن يتبنـى حسـاب الكفـاءة التكنولوجيـة باسـتخدام DEA طريقتـين مختلفتـين إحداهـما قائمـة عـلى المدخـلات والأخـرى قائمـة عـلى المخرجـات [110]، اسـتخدم هـذا النـص طريقـة تعريـف فـير وآخريـن (1994) القائمـة عـلى المدخـلات.

و$T=1$ في كل الفـترات،...، T، $k=1$،...، تسـتخدم وحـدات صنـع القـرار ذات العـدد k علامـة $n=1$،...، ومدخـلات N هـي $x_{k,n}^{t}$، فجـاءت $m=1$،...، ومخرجـات m هـي $y_{k,m}^{t}$. وقـد تـم تعريـف مجموعـة احتـمالات الإدخـال (التكنولوجيـا المرجعيـة) في ظـل العوائـد الثابتـة عـلى نطـاق واسـع (constant returns to scale والتـي يطلـق عليهـا اختصـارًا C)، والتخلـص القـوي مـن عنـاصر المدخـلات (Strong Disposability of Inputs

110- طبقًا لزوايا تحليلية مختلفة، يمكن التعبير عن التكنولوجيا المرجعية أو أفضل الممارسات بثلاث طرق متكافئة: مجموعة متطلبات الإدخال، ومجموعة احتمالات المخرجات والرسوم البيانية. والنتائج النهائية التي يمكن الحصول عليها بعد تطبيق هذه الطرق متماثلة، في ظل العوائد الثابتة على نطاق واسع، والتخلص القوي من عناصر المدخلات.

والتي يطلق عليها اختصارًا S) كما يلي:

$$L^t(y^t \mid C,S) = \{(x_1^t,\cdots,x_N^t): y_m^t \le \sum_{k=1}^{K} z_k^t y_{k,m}^t, m=1,\cdots,M;$$
$$x_n^t \ge \sum_{k=1}^{K} z_k^t x_{k,n}^t, n=1,\cdots,N;\ \ z_k^t \ge 0, k=1,\cdots,K\}$$

وتعبر z هنا عن الوزن الإحصائي للقيمة المرصودة لكل وحدة من وحدات صنع القرار. وبعد تعريف التكنولوجيا المرجعية، فإن نموذج البرمجة اللامعلمية لحساب الكفاءة التكنولوجية لفاريل الخاص بوحدات صنع القرار k/ (فاريل لقياس الكفاءة التكنولوجية الموجهة نحو المدخلات Farrell Oriented-input Measure of Technical Efficiency) هي كما يلي:

$$\begin{aligned} & F_i^t(y_{k'}^t, x_{k'}^t \mid C,S) = \min \theta_{k'} \\ & s.t.\quad y_{k',m}^t \le \sum_{k=1}^{K} z_k^t\ y_{k,m}^t, m=1,\cdots,M \\ & \quad \sum_{k=1}^{K} z_k^t x_{k,n}^t \le \theta_{k'} x_{k',n}^t, n=1,\cdots,N \\ & \quad z_k^t \ge 0, k=1,\cdots,K \end{aligned}$$

وتقع قيمة الكفاءة التكنولوجية بين صفر وواحد، فالكفاءة التكنولوجية لوحدة صنع القرار التي توجد في مقدمة تكنولوجيا الإنتاج تساوي واحدًا، بينما تقل الكفاءة التكنولوجية لوحدة صنع القرار التي توجد خارج تكنولوجيا الإنتاج عن الواحد الصحيح. وعند استخدام DEA (التحليل التطويقي للبيانات) في حساب الكفاءة التكنولوجية، يكون كل من مخزون رأس مال البحث والتطوير بالإضافة إلى كوادر البحث والتطوير العناصر الخاصة بمدخلات الابتكار، وطريقة حساب وقياس مخزون رأس مال البحث والتطوير تماثل تمامًا نظيرتها المستخدمة في نموذج دالة الابتكار، أما مخرجات الابتكار فهم عدد البراءات، وعدد المنتجات الجديدة، بالإضافة إلى إيرادات المبيعات للمنتجات الجديدة كل على حدة، وبعد حساب الكفاءة التكنولوجية لكل وحدة من وحدات صنع القرار كل على حدة، من الممكن المضي قدمًا في التحقق من تأثير ملكية الشركات في الكفاءة التكنولوجية، أي،

$$F_{ijt} = d + \lambda_1 PRI_{ij} + \lambda_2 FOR_{ij} + \eta X_{it} + \varepsilon_{ijt}$$

وF هنا تعبر عن مؤشر كفاءة الابتكار التي تم قياسها باستخدام DEA (التحليل التطويقي للبيانات). ويمكن الحصول على ثلاث مؤشرات مختلفة لكفاءة الابتكار، نظرًا لأن هذا النص قد استخدم ثلاثة مؤشرات مختلفة لقياس مخرجات الابتكار. فمؤشرات كفاءة الابتكار التي تم الحصول عليها عند التركيز على عدد البراءات، وعدد المنتجات الجديدة، وإيرادات مبيعات المنتجات الجديدة كمخرجات للابتكار قد تم تسجيلها كل على حدة باسم P_F، N_F، S_F. وسنقوم بتحليل الانحدار لكل مؤشر فيهم على حدة.

(2) النتائج التقديرية:

عندما تكون كفاءة الابتكار التي تم حسابها باستخدام DEA (التحليل التطويقي للبيانات) متغيراً مُفَسِّرا، تكون نتائج انحدار النموذج تمامًا كما في جدول 3-9. ويعبر P_F، و F_N، و F_S كل على حدة عن مؤشر كفاءة الابتكار الذي تم الحصول عليه من خلال اعتبار كل من عدد البراءات، وعدد المنتجات الجديدة، وإيرادات مبيعات المنتجات الجديدة مخرجات للابتكار. و(1)، (2)، (3) في جدول 3-9 تمامًا كما في جدول 2-9 هو نتيجة الانحدار عند السيطرة على المتغير الوهمي للمناطق الشرقية والوسطى، أما (4) ~ (6) فهو نتيجة الانحدار عند السيطرة على المتغير الوهمي لـ 29 مقاطعة. ومن خلال استعراض جميع النتائج التقديرية في جدول 3-9، يمكن أن نجد أنه عندما تكون كفاءة الابتكار التي تم قياسها باستخدام DEA (التحليل التطويقي للبيانات) متغيراً مُفسِّرًا، فإن غالبية النتائج التقديرية لدرجة التحرر من التأميم، ودرجة الانفتاح على الخارج لن تكون ذات دلالة، الأمر الذي يبين حساسية إصلاح حقوق الملكية والانفتاح الاقتصادي على مستوى حساب كفاءة الابتكار.

وما زالت القيم التقديرية لمعاملي الشركات الأهلية وشركات التمويل الأجنبي تتميز بدلالتها الإيجابية وسط جميع النتائج التقديرية الأخرى، كما أن القيم التقديرية لمعاملي شركات التمويل الأجنبي أكبر من القيم التقديرية لمعاملي الشركات الأهلية، الأمر الذي يبين أن كفاءة الابتكار لشركات التمويل الأجنبي هي الأعلى، تأتي بعدها كفاءة الابتكار للشركات الأهلية، أما كفاءة الابتكار الخاصة بالشركات المملوكة للدولة، فهي الأقل. ونحن نعلم بالفعل أن الشركات الأهلية تتمتع بمزايا فعالة على مستوى البراءات وتنمية المنتجات الجديدة، لكنها تعاني ضعفًا وعيوبًا على مستوى كفاءة إضفاء الطابع

التجاري على المنتجات الجديدة وتسويقها، وذلك في النتائج التقديرية لنموذج كفاءة الابتكار للعنصر الواحد ونموذج دالة الابتكار؛ وقد أوضحت النتائج التقديرية في ما يخص هذا الأمر أن كفاءة الابتكار للشركات الأهلية تعاني تأخرًا بصورة شاملة مقارنةً بكفاءة الابتكار لشركات التمويل الأجنبي. ومن الممكن أن تبين هذه الفروق تأثير طرق الدراسة والبحث في النتائج التقديرية، ما يوضح أن استخدام طرق وأساليب مختلفة في دراسة الموضوع ذاته هو أمر يساعد في استقرار نتائج الاختبار والفحص. والنتيجة المستقرة التي حصل عليها هذا النص من خلال استخدامه لطرق تحليل مختلفة هي: ارتفاع كفاءة الابتكار في الشركات الأهلية وشركات التمويل الأجنبي مقارنةً بنظيرتها في الشركات المملوكة للدولة، أما ارتفاع وانخفاض كفاءة الابتكار في الشركات الأهلية والشركات ذات التمويل الأجنبي فيعتمد على متغيرات مخرجات الإنتاج، وطريقة الدراسة والتحليل.

جدول 9-3 نتائج تحليل الانحدار لكفاءة الابتكار التي تقاس باستخدام DEA (التحليل التطويقي للبيانات) والتي تعد متغيرًا مُفسَّرًا

(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
F_S	F_N	F_P	F_S	F_N	F_P	
0.259 (0.712)	0.226 (0.563)	-0.617 (-1.598)	0.274* (3.073)	0.089 (0.924)	-0.019 (-0.206)	الحد الثابت
0.035** (1.991)	0.092* (4.797)	0.084* (4.493)	0.035*** (1.901)	0.092* (4.659	0.086* (4.463)	PRI
0.165* (9.277)	0.146* (7.471)	0.112* (5.872)	0.167* (8.994)	0.150* (7.500)	0.116* (5.884)	FOR
-0.113 (-0.260)	-0.001 (-0.003)	0.775*** (1.683)	-0.149 (-1.422)	0.185 (1.642)	0.065 (0.590)	OWN
-0.063 (-0.537)	-0.208 (-1.604)	0.026 (0.206)	0.058** (2.062)	-0.021 (-0.689)	0.012 (0.390)	OPEN
-0.024* (-3.703)	0.000 (0.015)	0.003 (0.373)	-0.026* (-5.551)	-0.006 (-1.206)	0.010** (2.041)	TIME
			0.077* (3.355)	-0.026 (-1.065)	-0.006 (-0.267)	EAST
			0.002 (0.084)	-0.060* (-2.913)	-0.063* (-3.074)	CENT

PRO				YES	YES	YES
قيمةF	7.973	10.416	27.215	3.742	3.715	8.436
$Adj.R^2$	0.086	0.111	0.258	0.152	0.149	0.323
القيمة المرصودة	522	530	530	522	530	530

ملحوظة: الأرقام بداخل الأقواس تعبر عن قيمة t. أما *، و**، و *** فيعبرون عن أن دلالة القيمة التقديرية المعلمية التي يمثلونها كل على حدة في مستوى 1%، و5%، و10%.

الفصل الثالث

بعض النتائج

قد بيّن تحليل الأوضاع الحالية للابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية التعزيز المستمر للقدرة الكلية على الابتكار التكنولوجي في الشركات الأهلية، كما أوضح أن هذا الابتكار يعاني من تباين إقليمي واضح، بالإضافة إلى الفروق الفردية على مستوى الصناعات والقطاعات المختلفة، إلى جانب عوائد الابتكار الصغيرة؛ وتتمثل صعوبات الابتكار التكنولوجي التي تواجهها الشركات الأهلية بصورة رئيسة في الافتقار إلى آليات الابتكار التكنولوجي المتكاملة، بالإضافة إلى الخلل في بيئة النظام القانوني، وصعوبات التمويل، ونقص الكفاءات. وقد ركز هذا الباب على دراسة مشكلات الابتكار التكنولوجي للشركات الأهلية. وقد اكتشفت الدراسات التجريبية أن كفاءة الابتكار في الشركات الأهلية أعلى مما هي عليه في الشركات المملوكة للدولة، وذلك على أساس البيانات اللوحية للشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في ثلاثين مقاطعة ومدينة ومنطقة بالصين بين عامي 1998 و2003، وفي إطار السيطرة على المتغيرات في جميع المناطق مثل درجة التحرر من التأميم، والانفتاح على الخارج، ومن خلال نموذج كفاءة الابتكار التكنولوجي للعنصر الواحد، ونموذج دالة الابتكار التكنولوجي بالإضافة إلى طريقة التحليل التطويقي للبيانات، الأمر الذي يبين أن الهيكل الواضح لحقوق الملكية هو شرط مهم لتحفيز الابتكار ورفع الكفاءة.

وعلى الرغم من أن الشركات الأهلية أفضل من الشركات المملوكة للدولة على مستوى كفاءة الابتكار التكنولوجي، نظرًا لامتلاكها مزايا حقوق الملكية، إلا أن النطاق الصغير للشركات الأهلية، وقلة أموال البحث والتطوير التكنولوجي بها، ونقص الكفاءات فيها حاليًا جعل الغالبية العظمى من هذه الشركات تفتقر إلى القدرة على الاستمرار في الابتكار التكنولوجي. لذلك، لا بدَّ من إعداد كيانات للابتكار التكنولوجي قادرة على التكيف بصورة حقيقية مع اقتصاد السوق، وعلى هذه الكيانات الاستمرار في تعميق إصلاح الشركات المملوكة للدولة، وتحويل هذه الشركات إلى نظام الشركات الحديث من

جانب، ومن جانب آخر التركيز على إعداد شركات أهلية كبيرة وقوية قادرة على اختراق المنافسات السوقية. كما ينبغي على كل من الشركات المملوكة للدولة والشركات الأهلية التركيز بشكل خاص على مجال دون غيره على مستوى مجالات الابتكار التكنولوجي، حيث ينبغي على الشركات المملوكة للدولة التركيز على الابتكار في الصناعات الأساسية والتي ترتبط بالأمن والاستراتيجيات الوطنية، أما الشركات الأهلية فيجب أن تتجه إلى الابتكار التكنولوجي التطبيقي. ولا بدَّ من المضي قدمًا في تعميق الإصلاح، وتحسين السياسات، وخلق بيئة سوقية جيدة لتنمية الشركات الأهلية، وينبغي التركيز -أيضًا- على تأسيس نظام الشركات الحديث، والاعتماد على نظام خدمات الأسواق الحديث، كما يجب أن يكون إنشاء الأسواق الحديثة ذات الحقوق المتعلقة بالقوة العاملة، ورأس المال، والتكنولوجيا، والأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية ضمانًا أساسيًّا للمضي قدمًا في تنمية وتطوير الشركات الأهلية.

ولمواجهة المنافسات الشرسة في الأسواق والتي تتزايد يومًا تلو الآخر، على الشركات الأهلية تعزيز مفهوم الابتكار، والتخلي عن الأيديولوجيات والمبادئ السلوكية القديمة، بالإضافة إلى تجاوز قيود المفاهيم الحديثة باستمرار، وتحسين مفاهيم ونظم الابتكار بها، والإسراع في عملية الابتكار التكنولوجي في الشركات. وعلى الإداريين في الشركات الأهلية التمسك بدفع تنمية الشركات عن طريق الابتكار التكنولوجي، والتشجيع على المنافسة في الابتكار، والمبادرة باستقطاب المعلومات الخارجية الجديدة، ورفع القدرات على تحمُّل المخاطر. ووضع التنمية طويلة الأجل للشركات في المقام الأول، ودفع الابتكار التكنولوجي باعتباره نقطة التركيز الاستراتيجي للشركات كي يتغلغل في كل مراحل تنمية هذه الشركات، وهكذا يمكن الارتقاء بأساس الابتكار التكنولوجي للشركات، وتنمية وتطوير الثمار التكنولوجية التي تتمتع بحقوق الملكية المستقلة أو المنتجات التي تتمتع بالقدرات التنافسية العالية، الأمر الذي يصب في مصلحة التنمية طويلة الأجل للشركات الأهلية.

كما ينبغي ترتيب القوانين واللوائح المعنية بحماية الابتكار التكنولوجي وثماره وتصنيفها، وتعديلها، واستكمالها، وتحسينها وذلك في إطار القوانين واللوائح الموجودة حاليًا، والمضي قدمًا في إيضاح قواعدها وأحكامها التفصيلية. ولا بدَّ من وضع أطر ومعايير قانونية معنية بالمشكلات التي تواجه الشركات الأهلية خلال مراحل الابتكار

التكنولوجـي كطـرق تسـعير ثمـار البحـث العلمـي، وخصـم نسـبة مـن الثـمار التكنولوجيـة، وامتـلاك الأسـهم، وخيـارات الأسـهم، وامتـلاك حقـوق الإنجـازات التكنولوجيـة والخدميـة، وإدارة خدمـات هيئـات الوسـاطة التكنولوجيـة بالإضافـة إلى إضفـاء الطابـع الصناعـي عـلى الثـمار العلميـة والتكنولوجيـة... إلـخ. ولا بـدَّ مـن دراسـة وضـع القوانـين واللوئـح الجديـدة كاللوائـح التـي تدفـع الابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة، واللوائـح التـي تحمـي حقـوق الملكيـة الفكريـة لهـذه الـشركات، وذلـك في ضـوء تطـور الأوضـاع، بالإضافـة إلى بـذل مزيـد مـن الجهـود في تطبيـق القوانـين واللوائـح المعمـول بهـا حاليًـا، وتقديـم ضـمان قانـوني متكامـل نسـبيًّا للابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة، وعـلى الحكومـة -أيضًـا- تعزيـز الدعـم للتكنولوجيـا سـهلة التقليـد، وحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة.

ولا بـدَّ مـن المـضي قدمًـا في تخفيـف صعوبـات تمويـل الابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة. فعـلى دوائـر صنـع القـرار في الحكومـة الاهتـمام بقوانـين الأسـواق، وتصحيـح أهدافهـا وأغراضهـا الخاصـة بتأسـيس أسـواق الأوراق الماليـة، وخلـق بيئـة أسـواق رأسـمالية عادلـة وصحيـة للـشركات الأهليـة. فينبغـي عـلى الحكومـة دعـم الـشركات الأهليـة أثنـاء جمعهـا للأمـوال عـن طريـق التمويل مـن خـلال الأسـهم، والمشروعـات. وعليهـا -أيضًـا- تأسـيس وتحسـين آليـات الاسـتثمار في ريـادة الأعـمال، والسـماح للـشركات الأهليـة المُطابِقـة للـشروط بإصـدار سـندات الـشركات طبقًـا للوائـح الوطنيـة، وتشـجيع الهيئـات الماليـة عـلى البـدء في التأجـير التمويـلي، وتمويـل الـشركات، والوصايـة عـلى الحسـابات إلى غـير ذلـك مـن خدمـات، وتحسـين طـرق ووسـائل الخدمـات الخاصـة بهيئـات التأمـين، إلى جانـب تطويـر الابتـكار في منتجـات وخدمـات الـشركات الأهليـة، وتشـجيع المناطـق المؤهَلـة عـلى تأسـيس صناديـق ضـمان ائتـماني للـشركات الأهليـة، بالإضافـة إلى هيئـات إقليميـة لإعـادة الضـمان الائتـماني. حينئـذٍ يمكـن تقديـم مزيـد مـن الضمانـات عـلى المسـتوى الاقتصـادي للابتـكار التكنولوجـي في الـشركات الأهليـة.

المراجع:

Fare, R., Grosskopf, S. and Lovell, C.A.K., 1994, Production Frontiers, Cambridge: Cambridge University Press.Australian Industry Commission, 1995, Research and Development, Report No.44. Canberra: Government Publishing Service.

Crépon, B. and Duguet, E., 1997, "Estimating the Innovation Function from Patent Numbers: GMM on Count Panel Data", Journal of Applied Econometrics, 12(3), 243～263.

Griliches, Z., 1964, "Research Expenditures, Education, and the Aggregate Production Function", American Economic Review, 54(6), 961～974.

Griliches, Z., 1979, "Issues in Assessing the Contribution of Research and Development to Productivity Growth", Bell Journal of Economics, 10, 92～116.

Griliches, Z. and Lichtenberg, F., 1984, "R&D and Productivity Growth at the Industry Level: Is there Still a Relationship?", in Griliches, Z. (ed.), R&D, Patents and Productivity, Chicago: University of Chicago Press, 465～496.

Hall, B.H. and Mairesse, J., 1995, "Exploring the Relationship between R&D and Productivity in French Manufacturing Firms", Journal of Econometrics, 65, 263～293.

Hu, Albert, G.Z., 2001, "Ownership, Government R&D, Private R&D, and Productivity in Chinese Industry", Journal of Comparative Economics, 29(1), 136～157.

Hu, Albert, G. Z., Jefferson, G.H. and Qian Jinchang, 2005, "R&D and Technology Transfer: Firm-Level Evidence from Chinese Industry", Review of Economics and Statistics, 87(4), 780～786.

Hu, Ablert, G.Z, G.H.,Jefferson, 2008, "A Great Wall of Patents: What is behind China's recent patent explosion?", Journal of Development Economics, 90, 57～68.

Jefferson, G.H., Bai Huamao, Guan Xiaojing, Yu Xiaoyun, 2006, "R&D

Performance in Chinese Industry", Economics of Innovation and New Technology, 15(4/5), 345～366.

Love, J.H. and Roper, S., 2001, "Location and network effects on innovation success: evidence for UK, German and Irish manufacturing plants", Research Policy, 30, 643～661.

Mansfield, E., 1965, "Rates of Return from Industrial Research and Development", American Economic Review, 55, 110～122.

Zhang, Anming, Zhang,Yimin, Zhao, Ronald, 2003, "A Study of the R&D Efficiency and Productivity of Chinese Firms", Journal of Comparative Economics, 31, 444～464.

خوانغ منغ فو: (تقرير تنمية الاقتصاد الخاص بالصين رقم 6 (2009-2008))، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، طبعة عام 2009.

ليو ينغ تشيو، وليو ينغ تشيو، وشو جي شيانغ: (تقرير حول القوة التنافسية للشركات الأهلية) رقم 3، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، 2006.

قسم الاقتصاد في اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة: (تقرير حول 500 شركة أهلية بالصين لعام 2010) 2010.

وو يان بينغ: (البحث والتطوير ومعدلات الإنتاج: في ضوء دراسات تجريبية لقطاع التصنيع بالصين)، (الدراسات الاقتصادية)، عام 2006، العدد الحادي عشر.

وو يان بينغ: (أسهم البحث والتطوير، ودالة المعرفة، والكفاءة الإنتاجية)، (علم الاقتصاد (مجلة فصلية))، عام 2006، المجلد الثاني، العدد الرابع.

(المؤلف: وو يان بينغ)

الباب العاشر

البنوك المجتمعية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.. بيئة تمويل تساعد في نمو وتطوير الشركات الأهلية

الفصل الأول

"التمييز على أساس الملكية": تفسير عفا عليه الزمن

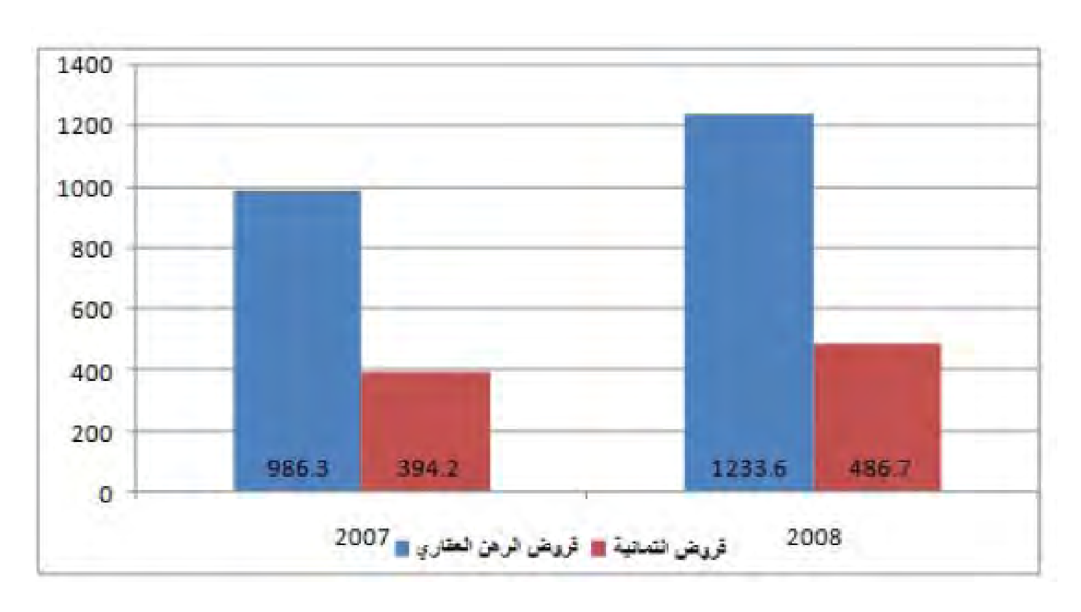
تقدم البنوك التجارية القروض للشركات المملوكة للدولة، ويعاني هذا الأمر من المخاطر في الوقت نفسه. غير أن الحكومة دائمًا ما تتصدر المشهد حال انتشار الشكوك حول تحصيل ديون القروض الخاصة بالشركات المملوكة للدولة وتقوم بجهود الوساطة وإلتماس الأعذار لهذه الشركات. وهذا هو أحد الأسباب المهمة وراء استمرار البنوك التجارية المملوكة للدولة في تقديم القروض لهذه الشركات، رغم تكبد الأخيرة لخسائر واسعة النطاق. [111] وعلى العكس من ذلك، يصعب على الشركات غير المملوكة للدولة خاصة شركات القطاع الخاص الحصول على قروض البنوك التجارية المملوكة للدولة، وتشهد هذه الظواهر وأكثر منها بروزًا واضحًا خاصة في عصرٍ يتمتع فيه النظام المصرفي المتفق عليه بالصين بملامح قوية للاقتصاد الموجه. وقد اختصرت

111- تبرر الشركات المملوكة للدولة دائمًا ذاتها أمام الحكومة، عندما تغرق أعمالها في أوضاع صعبة بما يلي: وجودهم أمر مرتبط بلقمة العيش لعدد كبير من العمال والموظفين، إذا أشهرت هذه الشركات إفلاسها، سيصبح وضع العمال مشكلة اجتماعية غاية في الحساسية. لذلك، تطلب هذه الشركات المساعدات دائمًا من الحكومة. ودائمًا ما تلبي الحكومة طلبها، وتسعى في التوسط لها عند البنوك كي تقدم لها القروض، أي إصدار "قروض الاستقرار والتضامن".

الأوساط العلمية هذه الظاهرة في "التمييز على أساس الملكية".[112] وقد أصدر مجلس الدولة الصيني في ديسمبر من عام 1993 (قرارات بشأن إصلاح النظام المالي)، حيث طرح رغبته في أن تصبح البنوك المتخصصة المملوكة للدولة بنوكًا تجارية حقيقية، فقد تخلت تلك البنوك المملوكة للدولة بدرجاتٍ محددةٍ عن سياساتها ووظائفها المصرفية، بعد الإصلاح الذي قارب العشرين عامًا، حيث يتمحور هدفهم الأول حول السعي لتحقيق الأرباح تمامًا كالشركات العامة. وطالما أن الهدف هو الربح، فمسألة نوع ملكية الشركات التي تأخذ القروض لم تعد ذات أهمية، إلا أنهم في حقيقة الأمر يترددون عند تقديم القروض لغالبية الشركات الأهلية، وعلى الرغم من أنهم لم يميلوا إلى تقديم القروض للشركات الأهلية في ما قبل الإصلاح المصرفي وحتى بعده، غير أن الأسباب وراء هذا الأمر شهدت تغيرات جذرية. حينئذٍ، إذا أصر الناس على أن "التمييز على أساس الملكية" هو ما يؤدي إلى صعوبة إقراض الشركات الأهلية، سيعجزون عن إيضاح وشرح الأمر.

في الحقيقة، إن صعوبات التمويل غير المباشر للشركات الأهلية واسعة النطاق بالصين أقل بصورة كبيرة، حتى أن أصحاب هذه الشركات قد أصبحت عملاء مهمين لدى هذه البنوك. وشكل 1-10 في ما يلي يعود إلى الإحصاءات حول القروض المصرفية قصيرة الأجل خلال الفترة بين عامي 2007 و2008 لعدد 57 شركة صغيرة مدرجة في بورصة الأوراق المالية لشانغهاي وشنجن. وأكبر 10 مساهمين سابقين في هذه الشركات الـ 57 هم أشخاص طبيعيون، كما أن حقوق الأسهم الخاصة بهم في هذه الشركات هي 62.31% ~ 79.25%، لذلك تعد هذه الشركات شركات أهليةً كلاسيكيةً. وتوضح تقاريرهم السنوية التي يكشفون عنها أن البنك الزراعي الصيني، والبنوك ذات نظام المساهمة، بالإضافة إلى البنوك التجارية بالمدينة تقدم القروض قصيرة الأجل إليهم باستمرار، ويعتبر أكثر من ثلث هذه القروض قروضًا ائتمانيةً، حيث لا تحتاج الشركات إلى رهن الأصول أو غيرها من الممتلكات الأخرى، والسبب الرئيس وراء تمتع هذه الشركات بنِعم تلك البنوك هو أن هذه الشركات الأهلية تتبع الشركات الكبيرة واسعة النطاق.

112- يعتقد فان قانغ (1999) أن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالصين تتبع الشركات غير العامة، بينما يرتكز النظام المصرفي الحالي على الملكية العامة، فترفض بنوك القطاع العام تقديم القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة غير العامة، خشية تحمل إثم فقدان أصول الدولة. وبعد تحليل برانديت ولي (2002) للبيانات الصينية، اكتشفا أن الشركات الخاصة تواجه صعوبة شديدة في الحصول على القروض البنكية، وحتى إذا استطاعت الحصول عليها، دائمًا ما تكون ضماناتها أعلى، وعدد القروض أقل. ما يبين وجود مشكلة التمييز على أساس الملكية بصورة حقيقية في قطاع البنوك المملوكة للدولة بالصين.



شكل 1-10 القروض المصرفية قصيرة الأجل لـ57 شركة أهلية مُدرجة (2007~2008) (الوحدة 100 مليون يوان صيني)

مصدر المعلومات: الموقع الإلكتروني للجنة تنظيم الأوراق المالية، الكشف عن المعلومات حول الشركات المدرجة؛ خونغ يوان للأوراق المالية، ميناء الحكمة للمعلومات.

لذلك، سواء استخدمنا "الشركات الأهلية" أو "الشركات الصغيرة والمتوسطة" خلال التحليل في ما يلي، جميعهم سيساعدوننا في نقاش مشكلة التمويل المصرفي من منظور نطاق وحجم الشركات. فحصول الشركات على القروض المصرفية بصورة سلسة من عدمه لم يعد يرتبط في النهاية بكونها ذات ملكية عامة أو خاصة. والأمر ببساطة هو أن غالبية الشركات الكبيرة في الاقتصاد الصيني حاليًا تتبع بصورة أساسية القطاع العام، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فجزء كبير منها يعتبر شركات أهلية. وقد قامت الحكومة منذ وقت باكر بخصخصة جزء كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للدولة، من خلال الإصلاح القائم على "التمسك بالكبير والتخلي عن الصغير". وما يمكن تأكيده هو أنه إذا كانت شركات القطاع العام الصغيرة والمتوسطة هذه ما زالت موجودة، فصعوبة حصولها على القروض المصرفية لن تكون بسبب صغر حجمها مقارنة بالشركات الأهلية، فخصائص حقوق الملكية للشركات لم تعد قادرة على تفسير درجة صعوبة أو سهولة الحصول على القروض، لذلك تحول الناس بفكرهم نحو استخدام خصائص حقوق الملكية للمصارف في تفسير هذه المشكلة.



الفصل الثاني

خصخصة البنوك:

فرضية تتسم بالمفارقة

ما زال هناك سوء فهم في الأوساط الأكاديمية، عند مناقشة كيفية معالجة مشكلة صعوبة إقراض الشركات الأهلية (والأدق قولنا الشركات الصغيرة والمتوسطة). ألا وهو محاولة إحلال البنوك الخاصة محل بنوك القطاع العام، الأمر الذي يمكن أن يعالج مشكلة صعوبة حصول الشركات الأهلية على القروض، فالصناعة المصرفية في الصين كانت تحتكرها البنوك الحكومية لفترة طويلة.

فلماذا سنبني بنوكًا خاصة؟ هناك اختلاف كبير للغاية بين الباحثين المحليين ونظرائهم من الخارج في هذا الصدد، فمراجع علم الاقتصاد بالخارج غالبًا ما تضع حججًا لخصخصة البنوك من منظور الكفاءة. على سبيل المثال جمع لابورتا (La Porta etal. 2002)[113] وآخرون المعلومات حول حقوق ملكية الحكومة للبنوك في عدد كبير من الدول، واكتشفوا وجود ظاهرة حقوق ملكية الحكومات في المصارف بأعداد كبيرة وبصورة واسعة الانتشار. وترتفع معدلات هذا النوع من حقوق الملكية بصورة كبيرة في تلك الدول التي تعاني من انخفاض في مستوى دخل الفرد، وتأخر النظام المالي، إلى جانب التدخل الحكومي الصارخ في مختلف الأمور. وجدير بالذكر أن حجم تمتع الدول بنسب أكبر في حصص أصول البنوك الحكومية في سبعينيات القرن العشرين ارتبط بالتنمية البطيئة للمجال المالي والاقتصادي وكفاءة المنتجات المنخفضة للغاية في تسعينيات القرن ذاته. وقد درس كل من بونين، وحسن، وواتشيل، وبول (2003)[114] العلاقة بين هيكل حقوق ملكية المصارف وكفاءة التشغيل في ستة بلدان مرت بمرحلة انتقالية (بلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا وروسيا)،

113- la Porta,R.,Lopez-de-silanes,F.&Shleifer,A.,2002, Government ownership of banks.Journal of finance,LVII(1),265～302.

114- Bonin,J.P.,Hasan,I.&Wachtel,Paul.,2003, Bank Privatization and Performance: Evidence from Transition Countries.Presented at World Bank Conference on Bank Privatization, 20～21.

بـين عامـي 1999 و2000. وأوضحـت النتائـج أنـه إذا قيـس تشـغيل البنـوك باسـتخدام عوائـد الأصـول ورأس المـال، فيمكـن ترتيـب البنـوك حسـب الأعـلى في الكفـاءة كـما يـلي: البنـوك ذات التمويـل الأجنبـي، البنـوك الخاصـة، بنـوك القطـاع العـام.

إلا أن السـبب المبـاشر الـذي جعـل الأوسـاط الأكاديميـة بالصـين تنتقـد الاحتـكار المـالي الـذي يعتـبر مـن بقايـا الاقتصـاد الموجـه بالصـين منـذ تسـعينيات القـرن المـاضي هـو مـا يـلي: احتلـت نسـبة القـروض التـي قدمتهـا البنـوك المحليـة لـشركات الاقتصـاد الخـاص 1% مـن إجـمالي قروضهـا، في الوقـت الـذي صعـدت فيـه النسـبة التـي يحتلهـا الاقتصـاد الخـاص بالصـين في إجـمالي الناتـج المحـلي إلى أكـبر مـن 25%، إلى جانـب تجـاوز القيمـة الإنتاجيـة لقطـاع الصناعـة 50% (خـلال فـترة "الخطـة الخمسـية التاسـعة")، فكانـت صعوبـات التمويـل التـي تواجههـا الـشركات الأهليـة السـبب المبـاشر الـذي أثـار حفيظـة الأوسـاط الأكاديميـة وجعلهـا تدعـو إلى القضـاء عـلى الاحتـكار المـالي، وتنميـة البنـوك الخاصـة. وقـد عرقـل نمـط احتـكار الحكومـة للقطـاع المـصرفي تنميـة وتطويـر الاقتصـاد الخـاص، لذلـك، نحـن في حاجـة عاجلـة إلى الابتـكار في القطـاع المـالي، والأهـم هـو كيفيـة خصخصـة هـذا القطـاع، فـدون الخصخصـة، سـتكون تنميـة الاقتصـاد الخـاص كشـخص أعـرج لديـه قدمـان، أي قـدم القطـاع العـام، وقـدم القطـاع الخـاص، ولا تناسـق بـين القدمـين، مـا يجعـل تنميـة وتطويـر الاقتصـاد الخـاص تعـاني مـن الاعوجـاج. لذلـك ينبغـي الإسراع في تأسـيس وتنميـة المصـارف الخاصـة، حيـث إن تنميـة هـذا النـوع مـن المصـارف تعـد السـبيل الفعـال لمعالجـة صعوبـات تمويـل الـشركات الأهليـة (دونـغ فـو رنـغ 2002).[115]

وعـدم رغبـة كل مـن البنـوك التجاريـة المملوكـة للدولـة بالصـين بالإضافـة إلى البنـوك التجاريـة ذات نظـام المسـاهمة والتـي ظهـرت بعـد الإصـلاح المـالي في تقديـم القـروض للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة هـي حقيقـة لا جـدال فيهـا. ومـن أجـل معالجـة صعوبـات التمويـل هـذه التـي تواجـه الـشركات الأهليـة، أسسـت الصـين أخـيراً أول مـصرف خـاص، وهـو بنـك مينشـنغ الصينـي، وذلـك بعـد دعـوة جميـع الأطـراف والتنسـيق في مـا بينهـم، ولكـن مـن المؤسـف أن هـذا البنـك لم يرغـب -أيضًـا- في تقديـم القـروض للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة. وتوضـح الأدلـة والقرائـن أن مـا يقـوم بـه بنـك مينشـنغ عـلى مسـتوى الخدمـات

115- دونغ فو رنغ، تشاينا بيزنس تايمز، 5 نوفمبر 2002.

التمويليـة التـي يقدمهـا للـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة هـو أقـل حتـى مـما تقدمـه المصـارف الحكوميـة. وجـدول 1-10 في مـا يـلي يوضـح مقارنـة بـين هيـكل القـروض الخاصـة ببنـك مينشـنغ وأكـبر ثلاثـة مصـارف حكوميـة بـين عامـي 2006 و2008. [116] وتبـين البيانـات هنـا أن بنـك مينشـنغ يفضـل تقريبًـا تقديـم القـروض للـشركات الكبـيرة.

جدول 1-10 مقارنة بين الهيكل الائتماني في بنك مينشنغ والمصارف المملوكة

للدولة (الوحدة: %)

البند	اسم الشركة	2006	2007	2008
معدل القروض لأكبر عميل مفرد	بنك مينشنغ	5.45	4.95	3.41
معدل القروض لأكبر 10 عملاء		45.31	35.40	26.45
معدل القروض لأكبر عميل مفرد	البنك الصناعي والتجاري	3.10	3.10	2.90
معدل القروض لأكبر 10 عملاء		21.70	21.10	20.40
معدل القروض لأكبر عميل مفرد	بنك الصين	2.20	3.40	3.40
معدل القروض لأكبر 10 عملاء		15.70	16.10	17.60
معدل القروض لأكبر عميل مفرد	بنك البناء والتعمير	5.82	4.70	3.68
معدل القروض لأكبر 10 عملاء		23.40	19.86	20.72

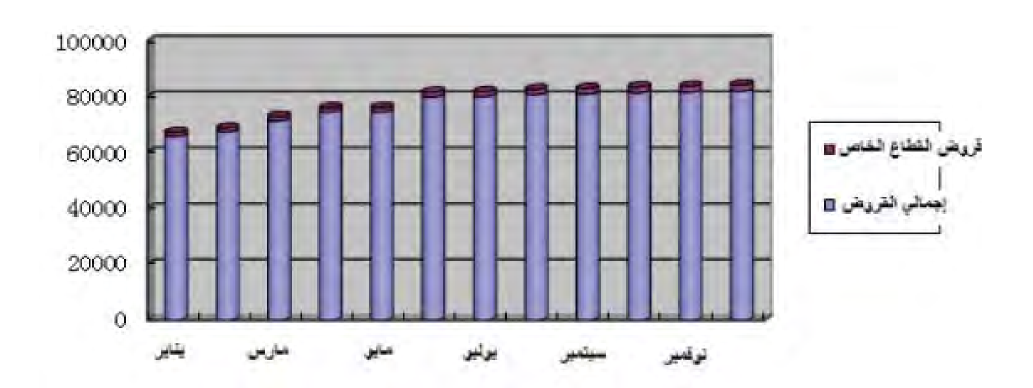
مصـدر المعلومـات: الموقـع الإلكـتروني للجنـة تنظيـم الأوراق الماليـة، الكشـف عـن معلومـات

116- على سبيل المثال، تم تأسيس بنك مينشنغ بعد الدعوة إليه من قبل المجتمع لأعوام عديدة. وكانت الأوساط الأكاديمية تضع أملًا كبيرًا فيه، حيث كانت تأمل في أن يصبح بداية خصخصة قطاع المصارف الصينية، من ثم معالجة صعوبات ومشكلات القروض في الشركات الصغيرة والمتوسطة. بينما قد خيب هذا البنك بما يفعله آمال الدارسين والباحثين. فهو لا يضاهي البنك الزراعي المملوك للدولة على مستوى تقديم القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. في الحقيقة إن حجم رأس المال في بنك مينشنغ قد تجاوز نطاق البنوك الخاصة الصغيرة والمتوسطة، ويقترب أسلوبه على مستوى نموذج التشغيل من البنوك الحكومية الأربعة الكبرى، كما أنه يندمج مع البنوك الحكومية على مستوى العملاء.

تخص الشركات المدرجة.

وشـكل 2-10 في مـا يـلي يوضـح إحصائيـة حـول القـروض التـي قدمهـا كل مـن بنـك الاتصـالات، وبنـك سـيتيك الصينـي، وبنـك إيفربرايـت الصينـي، وبنـك خواشـيا، وبنـك مينشـنغ الصينـي، وبنـك التنميـة بقوانغدونـغ، وبنـك التنميـة بشـنجن، البنـك التجـاري الصينـي، وبنـك التنميـة ببودونـغ في شـانغهاي، والبنـك الصناعـي، وبنـك خنـغ فنـغ، وبنـك جـه شـانغ الصينـي، وبنـك بوهـاي الصينـي، وبنـك الإسـكان الصينـي الألمـاني لـشركات القطـاع الخـاص والأعـمال التجاريـة ذات الملكيـة الخاصـة أو الفرديـة في عـام 2009. وقـد ظلـت القـروض التـي اسـتخدموها في إقـراض هـذه الكيانـات الاقتصاديـة خـلال تلـك الفـترة تطفـو فـوق مسـتوى 2% تقريبًـا، وأعـلى شـهر وصـل إلى 2.57 % فقـط، وجديـر بالذكـر أن شركات القطـاع الخـاص هنـا تتضمـن -أيضًـا- تلـك الـشركات الأهليـة الكبـيرة. بعبـارة أخـرى، إذا تحققنـا مـن القـروض التـي حصلـت عليهـا الـشركات الأهليـة المتوسـطة والصغـيرة فقـط، سـنجد أن نسـبهم أقـل.

وهنـاك جـدل عـام حـول الخدمـات الائتمانيـة التـي تقدمهـا البنـوك المملوكـة للدولـة للـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة. بينـما مـا يثـير الحـيرة، هـو عـدم رغبـة تلـك البنـوك غـير الحكوميـة ذات نظـام المسـاهمة، والبنـوك التجاريـة بالمـدن في تقديـم القـروض للـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة، فحتـى ظهـور البنـوك الخاصـة التـي طـال انتظارهـا لم يعالـج هـذا التحـدي. إذن مـا نـوع البنـوك التـي تسـتطيع رفـع معـدلات تمويـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة؟ هـذا هـو الموضـوع الرئيـس الـذي سـنتناوله في مـا يـلي. بـرز "التمييـز الائتـماني عـلى أسـاس الملكيـة" بصـورة خطـيرة أثنـاء تعامـل البنـوك الحكوميـة مـع الـشركات غـير العامـة، في عـصر الاقتصـاد الموجـه. غـير أن النـاس سـتقع في خطـأ أحـادي الاتجـاه، إذا آمنـوا بـأن "خصخصـة البنـوك" هـي الحـل لمعالجـة صعوبـات تمويـل الـشركات الأهليـة. فمـن منظـور علـم الاقتصـاد، يعـود السـبب وراء الوقـوع في هـذا الخطـأ إلى مشـكلة خلـط النـاس بـين حقـوق الملكيـة والحجـم والنطـاق، حيـث إن محاولـة معالجـة صعوبـات التمويـل التـي ظهـرت عـلى أثـر الحجـم والنطـاق مـن خـلال إصـلاح حقـوق الملكيـة للبنـوك هـو بالتأكيـد أمـر غـير ناجـح.



شكل 2-10 هيكل قروض البنوك التجارية ذات نظام المساهمة

مصدر البيانات: البيانات الاحصائية لبنك الشعب 2009.

الفصل الثالث

البنوك المجتمعية والقروض العلائقية

أولًا: الخبرات والممارسات الخارجية:

يعود مفهوم البنوك المجتمعية (bank community) إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية صاحبة النظم المالية المتقدمة. والمجتمع هنا في هذا المفهوم لا يشير إلى مفهوم جغرافي بحت، فلا يقصد به المجتمعات الحضرية المتعارف عليها لدى الناس. فالمجتمع هنا ربما يكون مدينة، أو محافظة، أو حتى إقليمًا ممن يتجمع فيه الناس بالمدن أو القرى. لذلك، يُطلق عليه في اليابان البنوك المحلية، أما في ألمانيا فتسمى بالبنوك الإقليمية.

ويستخدم الباحثون الأجانب دائمًا أبسط الطرق لتحديد هذه البنوك. على سبيل المثال، يُطلقون مسمى البنوك المجتمعية على البنوك المستقلة التي يصل حجم أصولها إلى أقل من 1 مليار دولار؛ وهناك البعض من الدارسين يعتقد أن حجم الأصول من المفترض أن يراعي الفروق في مستوى التنمية بالبلاد، حيث من الممكن أن يصل في الدول المتقدمة مثلاً إلى 1 مليار دولار، أما في الدول النامية فربما يكون أقل من 100 مليون دولار (بيرجر، 2002)[117]. وقد اعترفت شركة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) بهذه النظرية الخاصة بتحديد البنوك المجتمعية على أساس حجم الأصول، فالتقارير التي تصدرها والخاصة بتشغيل البنوك تقوم بقسيم أنواع الهيئات حسب الحجم والنطاق، وقد ذكر التعريف الذي طرحه الموقع الإلكتروني لاتحاد البنوك المجتمعية المستقلة بالولايات المتحدة الأمريكية (Community Independent Bank of America) ICBA أن "البنك المجتمعي هو هيئة محلية مستقلة، يتفاوت حجم أصولها دائمًا بين عدة ملايين دولار ومئات الملايين من الدولارات". وعلى الرغم من أن حجم الأصول ربما

117- Berger, A, Nathan Miller, Mitchell Petersen, Raghuram Rajan, and Jeremy Stein, 2002, "Does Function Follow Organizational Form? Evidence from the Lending Practices of Large and Small Banks," NBER working paper No. 8752, February.

يكون علامة بسيطة وسهلة لتمييز البنوك المجتمعية، إلا أنه من الصعب أن يستطيع مؤشر واحد فقط أن يحدد في النهاية ماهية البنوك المجتمعية؛ الأمر الذي جعل بعض الدارسين يحاولون تحديد البنوك المجتمعية من منظور القروض العلائقية متخذين في ذلك حجم الأصول أساسًا لهم. على سبيل المثال، دعا إيمونز وآخرون (2004) إلى أن تلك البنوك الصغيرة الإقليمية التي تتمتع بميزة القروض العلائقية ربما تكون معيارًا للبنوك المجتمعية، وقد طرح فرع الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو أربعة معايير كبرى خاصة بالبنوك المجتمعية: أولًا: بنوك صغيرة النطاق، ثانيًا: إقليمية التشغيل، ثالثًا: تتمتع بنموذج الخدمات المصرفية التقليدية؛ رابعًا: يعد التمويل العلائقي مبدأ التشغيل الأساسي الخاص بها.

في الحقيقة إن الحفاظ على الخصائص الأساسية للبنوك المجتمعية ليس أمرًا صعبًا، فعند مقارنة هذا النوع من البنوك بالأنواع الأخرى، تتضمن الخصائص الأساسية له ما يلي: هناك علاقات إنسانية وثيقة تربط بين هذه البنوك والكيانات الاقتصادية المحلية والمواطنين المحليين، فالمساهمون في هذه البنوك هم أفراد في هذه المجتمعات المحلية، وتقدم هذه البنوك لأفراد هذه المجتمعات خدمات مالية تتسم بالتفرد والتميز. وإذا استخدمنا جملة واحدة تختصر مفهوم البنوك المجتمعية، من الممكن أن نقول "البنوك المجتمعية هي بنوك صغيرة ومتوسطة تعتمد على العلاقات الإنسانية، وتتخذ من القروض العلائقية خاصية رئيسة لها". وتعد الشركات الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأفراد من المواطنين الكيانات المستفيدة من خدمات هذه البنوك. وقد خلُص بيرجر (2001) [118] انطلاقًا من منظور القروض العلائقية أن البنوك الصغيرة والمتوسطة هي أفضل شركاء للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التمويل. كما يعتقد كل من ستراهان، ويستون (1998) [119] -أيضًا- أن حجم الأصول الثابتة للبنوك الصغيرة والمتوسطة أثبتت أن هذه البنوك تعتبر شريكًا مثاليًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبينت (العلاقة بين البنوك المجتمعية والأنشطة

118- Berger, Allen N., Leora F. Klapper and Gregory F. Udell, 2001, the ability of banks to lend to informationally opaque small business, Journal of Banking and Finance 25, 2127～2167.

119- Strahan, Philip E. and James P. Weston, 1998, Small business lending and the changing structure of the banking industry, Journal of Banking and Finance 22, 821～845.

الاقتصاديـة: خـبرات وتجـارب بعـض الـدول) لبيرجـر، وحسـن، وكلابـرد (2004) أن الـدول التـي تمتلـك بنـوكًا مجتمعيـة متقدمـة تتمتـع في الوقـت نفسـه بالخصائـص التاليـة: 1. نسـبة عاليـة مـن التوظيـف في الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة؛ 2. نمـو مرتفـع في إجـمالي الناتـج المحـلي؛ الأمـر الـذي يدفـع المنافسـة ويرفـع مـن كفـاءة القطـاع المـصرفي، كـما يخلـق تدفقـات ائتمانيـة كبـيرة. (وقـد اسـتخدم بيرجـر، وحسـن، وكلابـرد خـلال هـذه الدراسـة البيانـات الخاصـة بــ49 دولـة بـين عامـي 1994 و2000، وصـل عـدد الـدول والمناطـق المتقدمـة مـن بينهـم إلى 21 دولـة ومنطقـة، أمـا البلـدان الناميـة فبلغـت 28 دولـة، وقـد اتخـذوا مـن المتغـيرات الوهميـة مثـل الحصـص السـوقية للبنـوك المجتمعيـة، ومتوسـط كفـاءة البنـوك المجتمعيـة التـي تقـاس مـن خـلال التكاليـف أو الأربـاح متغـيرات خارجيـةً، كـما اتخـذوا -أيضًـا- مـن إجـمالي الناتـج المحـلي، وعـدد الوظائـف في الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، بالإضافـة إلى نسـبة إجـمالي القـروض المصرفيـة في إجـمالي الناتـج المحـلي متغـيرات داخليـةً). وعـلى مسـتوى الإسـهامات في تنميـة قطاعـات محـددة، قـام كيتـون، وهـارفي، وويويـس (2003) بتحليـل الـدور الاقتصـادي الـذي لعبتـه البنـوك المجتمعيـة الأمريكيـة خـلال عـام 2002 في (دور البنـوك المجتمعيـة في اقتصـاد الولايـات المتحـدة). وبينـت النتائـج أن الحصـة السـوقية للقـروض أقـل مـن مليـون دولار أمريـكي والتـي امتلكتهـا البنـوك المجتمعيـة تصـل إلى 33%، وهـي أعـلى بكثـير مـن حصـة سـوق الودائـع المصرفيـة (19%) وحصـة الأصـول المصرفيـة (15%) وذلـك عـلى مسـتوى القـروض المُقدَّمَـة للـشركات الصناعيـة والتجاريـة الصغـيرة؛ أمـا بالنسـبة للقـروض التـي تـم تقديمهـا لقطـاع الزراعـة، فقـد وصلـت حصـص البنـوك المجتمعيـة فيهـا إلى 39%، لتحتـل بذلـك 80% مـن إجـمالي القـروض أقـل مـن 100 ألـف دولار أمريـكي والتـي قُدِّمَـت إلى قطـاع الزراعـة؛ وفي مجـال تجـارة التجزئـة، بلغـت حصـص الودائـع الادخاريـة أقـل مـن 100 ألـف دولار الخاصـة بحسـاب الوحـدات 24%، أمـا الحصـص أكـبر مـن 100 ألـف دولار فوصلـت إلى 15%، كـما أن رسـوم تحويـل الحسـابات الصغـيرة أقـل مـما هـي عليـه في البنـوك الكبـيرة.

ثانيًا: القروض العلائقية:

تعـد القـروض العلائقيـة (relationship lending) نوعًـا مـن أنـواع تكنولوجيـا القـروض للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة المسـتخدمة مـن قِبَـل القطـاع المـصرفي بالخـارج بصـورة كبـيرة. فتسـتغل هـذه القـروض التعـاون طويـل الأجـل بـين البنـوك والـشركات،

وتقلـل بحـدٍّ أقـصى مـن مخاطـر القـروض للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة مـن خـلال العلاقـة الشـاملة والدقيقـة بـين البنـوك والـشركات (برلـين وميسـتر 1998). ويـرى علـماء الاقتصـاد أن هـذا النـوع مـن القـروض في جوهـره هـو نـوع مـن الترتيـب المؤسـسي الـذي تشـارك كل مـن الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة بالإضافـة إلى البنـوك الصغـيرة والمتوسـطة في بنائـه مـن أجـل الحـد مـن الخيـارات الضـارة والمخاطـر الأخلاقيـة الناجمـة عـن عـدم تناسـق المعلومـات، بالإضافـة إلى التغلـب -أيضًـا- عـلى الفشـل في الأسـواق خـلال المعامـلات التجاريـة الماليـة.

وقـد أصبحـت الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة الكيانـات ذات الأولويـة في توزيـع الائتـمان المـصرفي مقارنـةً بالـشركات الكبـيرة وذلـك نظـرًا لصعوبـة تقديمهـا لمعلومـات ماليـة شـفافة ورهـون مطابقـة للـشروط. ومـن أجـل تقليـل احتـمالات وقـوع الخيـارات الضـارة والمخاطـر الأخلاقيـة، وضعـت وطـورت البنـوك الأجنبيـة عـددًا كبـيرًا مـن تكنولوجيـا القـروض، وتعـد القـروض العلائقيـة تكنولوجيـا التمويـل الأكـثر ملاءمـة في مـا بينهـم بالنسـبة للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة. وقـد قسـم الباحثـان الأمريكيـان بيرجـر وأوديـل (1995) تكنولوجيـا قـروض المصـارف الغربيـة للـشركات إلى أربعـة أنـواع (انظـر جـدول 2-10).

جدول 2-10 مقارنة بين أنواع القروض المختلفة

اسم النوع	أساس القرض	الخاصية	نطاق التطبيق	نقاط تحتاج إلى التحسين
قروض القوائم المالية	المعلومات المالية المؤهلة التي تعكسها القوائم المالية	لا تحتاج إلى رهون تتبع القروض الائتمانية	الشركات الكبيرة التي تكشف عن معلوماتها	لا تناسب الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الخلل في المعلومات الخاصة بها
القروض المدعومة برهن عقاري	كميات الرهن العقاري القيّمة وجودتها	قدرتها على تخفيف تكاليف المعاملات والمراقبة اللاحقة قوية	الشركات التي تمتلك الرهون العقارية	إجراءات الرهن العقاري طويلة ومملة وتكاليف المعاملات مرتفعة للغاية

قروض درجة الائتمان	سجل الائتمان المستمد من النموذج الإحصائي الكمي	تكاليف القرض منخفضة وكفاءته التطبيقية عالية	القروض الصغيرة للشركات	تكنولوجيا التحليل معقدة واستخدامها ليس على نطاق واسع
القروض العلائقية	معلومات خاصة مثل سمعة الشركة، وسلوك المالك، إلخ.	تيسير تبادل المعلومات واستمرارية القروض العلائقية	جميع أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة	ميزانية الشركات الضعيفة تقيد ابتزاز البنوك

مصدر المعلومات:

Berger, A.N., Udell, G.F., 1995, Relationship Lending and Lines of Credit in Small Firm Finance, Journal of Business 68, 351～382

والقـروض التـي غالبًـا مـا تسـتخدم وسـائل كالرسـائل البريديـة، والاتصـالات الهاتفيـة، يُطلـق عليهـا القـروض القائمـة عـلى المسـافات، أمـا القـروض العلائقيـة فـما تعتمـد عليـه بصـورة رئيسـة هـو "المعلومـات الناعمـة" (information soft) التـي لا يمكـن قياسـها واختبارهـا ونقلهـا، حيـث إنهـا تتمتـع بميـل فـردي وشـخصي قـوي للغايـة، ويصعـب دائمًـا الحصـول عليهـا مـن خـلال قنـوات الأسـواق المفتوحـة، إنمـا يمكـن معرفتهـا مـن خـلال التعامـل طويـل الأجـل بـين موظفـي القـروض وأصحـاب الـشركات، أو مـن خـلال التواصـل متعـدد الأبعـاد مـع المجتمعـات التـي توجـد بهـا هـذه الـشركات بالإضافـة إلى أصحـاب المصالـح (المسـاهمين، الدائنـين، العمـلاء، الموظفـين... إلـخ). وربمـا تعالـج هـذه المعلومـات الناعمـة بدرجـاتٍ كبـيرةٍ مشـكلة المعلومـات الصلبـة كالبيانـات الماليـة، وتعـوض بصـورة جزئيـة الفجـوة الائتمانيـة في الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة الناجمـة عـن عـدم قـدرة هـذه الـشركات عـلى تقديـم معلومـات ماليـة ورهـون مطابقـة للـشروط.

تعـد القـروض العلائقيـة نظامًـا ذاتيًـا للمعامـلات التجاريـة بالأسـواق، فالعلاقـات هنـا هـي العلاقـات التعاقديـة التـي تأسسـت مـن خـلال التعـاون بـين الـشركات وبنـك أسـاسي (أو بعـض البنـوك)، وهـي علاقـات تتسـم -أيضًـا- بالانغـلاق طويـل الأجـل والتطبيـع، والحفـاظ عليهـا يسـاعد البنـك في جمـع المعلومـات المتعلقـة بمسـتقبل تنميـة الـشركات واحتـمالات سـداد

القـروض، الأمـر الـذي ييـسر صنـع القـرار الخـاص بالقـروض. والقـروض العلائقيـة في بعـض البلـدان المتقدمـة كالولايـات المتحـدة وألمانيـا مزدهـرة للغايـة. وقـد اكتشـفت الدراسـات التجريبيـة لهارهـوف وكورتينـغ (1998) [120] أن الغالبيـة العظمـى للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة في ألمانيـا قـد أسسـت علاقـات ائتمانيـة ذات طابـع طويـل الأجـل بالتعـاون مـع بنـك أو بنكـين، كـما أن القـروض التـي حصلـت عليهـا الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة مـن البنـك احتلـت أكـثر مـن ثلثـي إجـمالي القـروض في ذلـك البنـك. وقـد بينـت نتائـج الدراسـات لبيرجـر وأوديـل (1998) [121] أن متوسـط الوقـت الـذي تسـتغرقه العلاقـات التمويليـة بـين الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة والبنـوك الأساسـية في الولايـات المتحـدة يصـل إلى 9.37 عامًـا، حيـث يتـم الحصـول عـلى أكـثر مـن 85% مـن القـروض مـن هـذه البنـوك الأساسـية.

ويتـم تطبيـق القـروض العلائقيـة بصـورة واسـعة وبنجـاح كبـير في تمويـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة في الـدول المتقدمـة، ويعـود السـبب وراء هـذا الأمـر إلى أن هـذه الطريقـة في التمويـل تتمتـع بمزايـا فريـدة، وإيجـازًا سـنذكر النقـاط التاليـة. القـروض العلائقيـة تفيـد في تحسـين باريتـو (improvement pareto) الخـاص بتبـادل المعلومـات بـين البنـوك والـشركات. أولًا: تعالـج القـروض العلائقيـة مشـكلة الراكـب الحـر للمعلومـات والتـي تظهـر بسـهولة عنـد التنافـس بـين البنـوك الأساسـية وعـدد كبـير مـن البنـوك في توزيـع قـروض المعامـلات التجاريـة. ويضمـن هـذا الأمـر أن البنـوك الأساسـية مـن الممكـن أن تعيـد اسـتخدام المعلومـات التـي تـم الحصـول عليهـا في الفـترة السـابقة عـبر الفـترات الزمنيـة المختلفـة، لتحقق الاقتصـاد في إنتـاج المعلومات. ثانيًـا: ترغب الشركات الصغـيرة والمتوسـطة -أيضًـا- في أن تكشـف للبنـوك الأساسـية عـن كميـات كبـيرة مـن المعلومـات المهمـة الخاصـة بهـا والتـي لا تفصـح عنهـا في الأسـواق الماليـة، ولا تقلـق بشـأن تسريـب هـذه المعلومـات للمنافسـين، ومـن الممكـن أن يحتفـظ البنـك بشـكل فـردي بهـذه المعلومـات الخاصـة، ولا يقـوم بتسريبها بسـهولة، وذلـك انطلاقًـا مـن مصالحـه الشـخصية، الأمـر الـذي يـؤدي إلى تبـادل المعلومـات بصـورة فعالـة بـين البنـوك والـشركات، أمـا إذا غـيرت الـشركات الكيانـات التـي تسـتدين منهـا فجـأة، فعليهـا أن تدفـع تكلفـة هـذا الأمـر مـن تحويـل لمعلوماتهـا، لذلـك تميـل الـشركات

120- Harhoff, D., Köting, T., 1998," Lending Relationships in Germany: Empirical Evidence from Survey Data", Journal of Banking and Finance 22, 1317～1353.

121- Berger, A.N., Udell, G.F., 1998, "The Economics of Small Business Finance: The Role of Private Equity and Debt Market in the Financial Growth Cycle ",Journal of Banking and Finance 22,613～673.

إلى الحفاظ على العلاقة الحالية بين البنوك والشركات من خلال تعزيز الإفصاح عن المعلومات والانضباط الذاتي الصارم، حيث سيقلل هذا الأمر من تكلفة الرقابة اللاحقة للبنوك.

وقد يسرت القروض العلائقية من تشكيل التعاقدات الضمنية طويلة الأجل بين البنوك والشركات. فالتعاقدات الصريحة المكتوبة في الاقتصاد الواقعي دائمًا ما تعاني من خللٍ ما، الأمر الذي جعل الشركات وجميع أصحاب المصالح (المساهمون، والموظفون، والدائنون) يوقعون تعاقدات ضمنية طويلة الأجل. ستجلب هذه العقود الضمنية طويلة الأجل كمًّا كبيرًا من الأرباح المسبقة. وتبين التجارب أن عقود القروض العلائقية عادة لا تكون صارمة كما هو المطلوب في تعاقدات القروض الخاصة بالمعاملات التجارية، لذلك، تتمتع كل من البنوك والشركات بمرونة كبيرة لإعادة التفاوض أو حرية التصرف (discretion) عند تعرضها لصدمات غير متوقعة، الأمر الذي ييسر من تشكيل التعاقدات الضمنية طويلة الأجل بين البنوك والشركات. وتنشأ هذه التعاقدات على أساس التعارف والثقة المتبادلة بين البنوك والشركات، لذلك يمكن السيطرة بصورة جيدة على التضارب المحتمل في المصالح بين الطرفين، إلى جانب تقديم قنوات التمويل المستقرة طويلة الأجل للشركات، وضمانات السيولة في أوقات الأزمات.

وتيسر القروض العلائقية على البنوك عملية مراقبة أصول الرهن العقاري للشركات. وعادةً ما تقبل البنوك الأجنبية برهون ترتكز على الحسابات مستحقة القبض والأسهم للشركات المتوسطة والصغيرة، حتى تتكيف مع ظروف تلك الشركات التي غالبًا لا تملك رهنات كافية من العقارات والأراضي. وقد حسّن هذا الأمر من بيئة التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما طرح في الوقت نفسه متطلبات أعلى أمام إمكانات مراقبة البنوك الديناميكية على القيمة السوقية لهذه الرهون. وعادةً ما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر استيضاحًا للاتجاه السوقي والقيمة السوقية لهذه الأسهم والحسابات المستحقة مقارنةً بالبنوك، وإذا تعاونت الشركات بصورة فعالة مع البنوك عند تطبيق الأخيرة الرقابة الديناميكية على تلك الشركات، فسيرفع هذا الأمر بلا شك بصورة كبيرة من كفاءة الرقابة، كما سيقلل من تكاليفها. وفي اليابان، إذا حصلت إحدى الشركات على القروض من عدد كبير من البنوك، تتقاسم تلك البنوك المختلفة ملكية أسهمها، بينما يكون هناك بنك واحد فقط هو من يتحمل المسؤولية الرئيسة

للرقابة على الشركات، ويُطلق عليه البنك الرئيس. لذلك، يشير البنك الرئيس عادةً إلى البنك الذي يتسم بأكبر سعة على مستوى جمع الأموال واستخدامها بالنسبة لبعض الشركات، بالإضافة إلى تمتعه بعلاقة تجارية ثابتة وشاملة وطويلة الأجل بأسهم الشركات، وإيفاد الموظفين.

ومن الممكن أن تقوم القروض العلائقية بتسهيل المصالح عبر الفترات الزمنية بين البنوك والشركات، وذلك من خلال بنود التعاقد طويلة الأجل. فعلاقة التعايش المستقرة نسبيًّا بين البنوك والشركات تساعد في تشكيل نقاط تكامل للمصالح بين الطرفين، وقد بينت دراسات بيترسون وراجان (1995) [122] أن البنوك إذا أتاحت دعمًا ائتمانيًّا محددًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، في المرحلة الأولية لهذه الشركات (كأن تضع سعر فائدة على القروض أقل من السعر المتوازن)، فإنها قد تقلل بصورة كبيرة من الاختيارات السلبية والمخاطر الأخلاقية للشركات، كما تجعل المعاملات التجارية غير الممكنة سابقًا ممكنةً. حينئذٍ ربما لا تستطيع هذه البنوك تحقيق أرباح بسبب تقديمها لهذا الدعم، إلا أن العلاقات طويلة الأجل بين البنوك والشركات تجعل البنوك تتمتع بـ"قوة سوقية" (power market) محددة. وربما ترغب البنوك في تعويض خسائر الفترة الأولية من خلال تطبيق فائدة على القروض أعلى من السعر المتوازن للفائدة، وذلك بعد تأسيس علاقة التكامل والتبادل هذه بين البنوك والشركات. ومن الواضح أن "القوة السوقية" للبنوك في حقيقة الأمر تتيح للبنوك إمكانات ومساحات لتعديل أسعارها وسياساتها الائتمانية طبقًا للمراحل المختلفة لتنمية الشركات. وتماشيًا مع تعزيز "القوة السوقية" للبنوك، تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة صاحبة التصنيف الائتماني المنخفض أن تحصل على القروض أيضًا.

وقد أثبت عدد كبير من الدراسات الأجنبية أن القروض العلائقية ذات الطابع طويل الأجل والقائمة على تركيز الكيانات التجارية تساعد في تحسين توافر قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب شروط القروض. وإذا كانت العلاقة بين فترة القروض بين البنوك والشركات (duration) وإتاحة القروض للشركات (availability) علاقة إيجابية، يكون الارتباط سلبيًّا بين عدد البنوك التي تتيح القروض للشركات ونسبة

122- Petersen， M., Rajan, R., 1995, "The Effect of Credit Market Competition on Lending Relationships", Quarterly Journal of Economics 110, 407～443

هـذه الإتاحـة (هارهـوف، 1998)، [123] وتعزيـز علاقـة التعـاون طويلـة الأجـل بـين البنـوك والـشركات هـو أمـر يفيـد في تخفيـض سـعر الفائـدة عـلى قـروض الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة (سـكوت ودونكيلجـرج، 1999)، [124] وتخفيـف تأثـير تذبـذب أسـعار الفائـدة في أسـعار فائـدة قـروض الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، بالإضافـة إلى تقليـل الـشروط الخاصـة بضمانـات القـروض. ومـن الواضـح أن القـروض العلائقيـة تتمتـع بعقلانيـة اقتصاديـة كبـيرة عـلى مسـتوى تمويـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة.

وقـد أصبحـت القـروض العلائقيـة سـبيلًا مهـمًّا لتمويـل الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة في الخـارج، إلا أنهـا حملـت تكاليـف فرعيـة لـكلا الطرفـين البنـوك والـشركات. فبالنسـبة للبنـوك، تـؤدي العلاقـات طويلـة الأجـل بـين البنـوك والـشركات بسـهولة إلى تشـكيل قيـود الميزانيـة الناعمـة للـشركات (constraint budge-soft). وقـد شـكلت القـروض العلائقيـة مرونـة تعاقديـة بشـكلٍ ضمنـي، فربمـا تدفـع إعـادة التفـاوض عـددًا مـن الـشركات الحاصلـة عـلى القـروض عـلى القيـام بتعديـلاتٍ لاحقًـا، الأمـر الـذي يـؤدي بـدوره إلى حـث الـشركات عـلى الإفـراط في الاسـتثمار أو اختيـار المشروعـات ذات المخاطـر العاليـة وإيقـاع البنـوك في هـذا الـشرك. وعنـد ظهـور أزمـات ماليـة خطـيرة أمـام الـشركات الحاصلـة عـلى القـروض، ربمـا يسـتمر البنـك في زيـادة القـروض الإضافيـة بصـورة عبثيـة، خشـية ألا يسـتطيع اسـترداد القـرض الأوليّ. وبالنسـبة للـشركات، فـإن سـلوكيات "ابتـزاز" (up-hold) البنـوك وضعتهـم في موقـفٍ حـرجٍ. وقـد اكتشـفت دراسـات بـووت (2000) أنـه مـن السـهل ظهـور احتـكار للمعلومـات بعـد امتـلاك البنـوك لكميـات كبـيرة مـن المعلومـات الخاصـة ذات الصلـة بالـشركات، وربمـا تحقـق هـذه البنـوك أرباحًـا طائلـة مـن خـلال تسـعيرها المرتفـع للقـروض. وإذا أدركـت الـشركات هـذا الخطـر بصـورة مسـبقة، ربمـا لـن ترغـب في الاقـتراض مـن هـذه البنـوك، الأمـر الـذي يـؤدي إلى الخلـل في اسـتثماراتها. ولكـن، إذا اختـارت الـشركات إنشـاء علاقـات تجاريـة مـع عـدد كبـير مـن البنـوك في الوقـت نفسـه مـن أجـل تجنـب "ابتـزاز" بنـك بعينـه، سـتظهر بسـهولة -أيضًـا- مشـكلة "الراكـب الحـر" للمعلومـات بـين البنـوك. لذلـك، فـإن كيفيـة تجنـب القيـود الناعمـة لميزانيـة الـشركات بالإضافـة إلى "ابتـزاز" البنـوك هـو

123- Harhoff, 1998 ," Lending Relationships in Germany: Empirical Evidence from Survey Data", Journal of Banking and Finance 22, 1317～1353

124- Scott, J., Dunkelberg,w.,1999,"Bank Consolidation and Small Business Lending: A Small FirmPerspective", Business Access to Capital and Credit,238～361

مجال جديد يحتاج إلى دراسة عاجلة.

وبينت الدراسات أن الطريقة الأفضل لمعالجة مشكلة الميزانية الناعمة هي إضافة بنود خاصة بأولوية مطالبة البنوك بديون الشركات أو زيادة الشروط الفرعية في عقود الإقراض، حيث سيعزز هذا الأمر من مكانة ممثلي البنوك عند إعادة التشاور مع المقترضين، ويساعد في تدخل ممثلي البنوك في الوقت المناسب. ومعالجة مشكلة الابتزاز تحتاج إلى إدخال عنصر المنافسة، وتخفيف احتكار البنوك المزدوج للمعلومات. إلا أن إنشاء علاقة طويلة الأجل مع عدد كبير من البنوك تقلل من قيمة المعلومات لدى البنك الواحد، وتقضي على حماسة البنوك لتقديم القروض للشركات الشابة.

ثالثًا: نموذج البنوك المجتمعية في الصين:

هناك اختلافات كبيرة بين إدراك الناس لمفهوم البنوك المجتمعية بالصين. فيعتقد البعض أن البنوك المجتمعية في جوهرها بنوك خاصة، تم إنشاؤها خصيصًا لتقديم الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات (شو ديان تشينغ، 2001)[125]؛ وهناك من يعتقد أن البنوك المجتمعية هي جمعيات ائتمان تعاونية في المناطق الريفية والحضرية (ينغ إي شون، 2005)[126]؛ وحتى هناك من يعتقد أن منافذ العمل التي تُنشِئها البنوك التجارية المملوكة للدولة في المجتمعات وتقدم خدمات مالية ذات طابع إنساني وفردي هي بنوك مجتمعية. وبطبيعة الحال، هناك عدد كبير من الدارسين على مستوى الدولة ما زالوا يبحثون في حجم الأصول والكيانات المستفيدة من خدمات هذه البنوك من أجل تحديد تعريف للبنوك المجتمعية. على سبيل المثال، يدّعي البعض أن البنوك الصغيرة والمتوسطة هي بنوك تأسست بصورة مستقلة في نطاق اجتماعي محدد طبقًا لمبدأ إنشاء الأسواق، وتشغيلها بشكل مستقل، وتخدم بصورة رئيسة العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد (با شو سونغ، 2002 [127]؛ ليو وي

125- شو ديان تشينغ: (200 سؤال حول البنوك الخاصة)، دار نشر جامعة بكين، طبعة عام 2001، صفحة 3.

126- ينغ إي شون: (تطبيقات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمعيات الائتمان التعاونية في مدينة تايلونغ بتايجو)، عطلة المناطق الجنوبية، 3 يونيو 2005.

127- با شو سونغ: (القطاع المالي المجتمعي المزدهر بالولايات المتحدة)، (المصرفيون)، العدد التاسع لعام 2002، صفحة 132~133.

وآخرون، 2004؛[128] وانغ آي جيان، 2006[129])

وليس البنك المجتمعي كيانًا ماليًّا داخل النظام بقدر ما هو ملخص الدارسين حول النهج الائتماني لنوع محدد من المؤسسات المالية، فلا يعثر الناس على مصطلح البنوك المجتمعية في السجل الصناعي والتجاري الرسمي. بينما لم يعُق هذا الأمر علماء الاقتصاد في الاجتهاد نحو تحديد تعريف دقيق للبنوك المجتمعية. فمن خلال الدراسات المعنية بحجم ونطاق البنوك، بالإضافة إلى تقسيم العمل ذي الطابع المهني في البنوك، يمكننا طرح تعريف بسيط ودقيق حول هذه البنوك المجتمعية: أي أن البنوك المجتمعية هي الهيئات المالية التي تعتمد على العلاقات الإنسانية، وترتكز بصورة رئيسة خلال أعمالها التجارية على القروض العلائقية. وهنا، يمكننا تجاهل هيكل ملكية البنوك، فالهيئات المالية التي تعتمد على العلاقات الإنسانية، وترتكز بصورة رئيسة خلال أعمالها التجارية على القروض العلائقية هي بنوك مجتمعية سواء كانت هذه البنوك مملوكة للدولة، أو ذات نظام المساهمة، أو تحت سيطرة رأس المال الخاص.

ومن الممكن أن تقع هذه الهيئات المالية في المدن، أو في الريف، فالفروق على مستوى الموقع الجغرافي لا تؤثر البتّة على كونها بنوكًا مجتمعيةً من عدمه؛ وليس لمثل هذه الهيئات حد أقصى للحجم، فالهيئات المالية التي يزيد نطاقها حتى يصل إلى حجم معين فقط لا تستطيع ممارسة الأعمال التجارية المعنية بالقروض العلائقية مرة أخرى؛ لأن هذا الأمر سيخالف المبادئ الأساسية لتقسيم العمل ذي الطابع المهني على مستوى القطاع المصرفي.

وتتمتع الأعمال التجارية للهيئات المالية بأهمية كبيرة على مستوى تحديد كون هذه الهيئات بنوكًا مجتمعية من عدمه، وطالما أن ما تعتمد عليه الخدمات الائتمانية التي تمارسها البنوك المجتمعية هو العلاقات الإنسانية، إذن فالمسافة بين هذه البنوك والعملاء تبدو في غاية الأهمية. وقد أثبتت النماذج النظرية لهاوسوالد وماركيز (2000) أن القروض العلائقية تتقلص تماشيًا مع طول المسافات المعلوماتية (informational

128- ليو وي، وجو يو شون: (دراسة تنمية جمعيات الائتمان التعاونية في المناطق الريفية من منظور البنوك المجتمعية بالولايات المتحدة)، (منتدى التمويل الريفي)، العدد الثالث، عام 2004، صفحات 63~65.

129- وانغ أي جيان: (حول نموذج تنمية البنوك المجتمعية بالصين)، دار النشر المالية بالصين، صفحات 3~7.

distance)[130]. والمثال التالي سيساعد في توضيح هذه النقطة.

البنوك التجارية في مدينة تايجو: لا تتضمن الأعمال التجارية لبنك تايجو التجاري قروضًا صغيرة حال خروجها من مدينة تايجو.

من المعروف للجميع تقدم القطاع المالي الخاص في جه جيانغ. فمعدل استقطاب الهيئات المالية غير الحكومية للودائع أكبر بكثير مما هو عليه في البنوك المملوكة للدولة، ويظهر هذا في منطقة لو تشياو في تايجو. في بداية هذا القرن، كان هناك تسع جمعيات ائتمانية حضرية في منطقة لو تشياو. وقد تجاوزت قيمة الودائع في أكبر جمعية في ما بينهم 3 مليار يوان صيني. وفي سبتمبر من عام 2001، ظهرت أزمات عصفت ببعض الجمعيات الائتمانية داخل مدينة تايجو، ولم يستطع أحد البنوك من بينهم مواجهة الأزمة، لذلك حمل رئيس مجلس إدارته ومديره العام المال الموجود في هذا البنك وهرب. وفي مارس من عام 2002، قامت الدولة بتطبيق بعض الإصلاحات في الجمعيات الائتمانية بمدينة تايجو، فقد قادت جمعية جينزا الائتمانية بمدينة تايجو سابقًا تعاونًا مع ثماني جمعيات ائتمان تعاونية أخرى، وقاموا بإنشاء بنك تجاري في مدينة تايجو برأس مال خاص يصل إلى 95%. وبعد عام من التأسيس، زادت جميع القروض في هذا البنك من 3 مليار و500 مليون يوان صيني إلى 6 مليار و200 مليون يوان صيني، فبلغت نسبة الزيادة 78%، كما زاد رصيد القروض حتى وصل إلى أكثر من 4 مليار يوان صيني، فبلغت نسبة الزيادة 40 %، وانخفضت القروض المتعثرة بنسبة 8.23%. وهناك أكثر من 43 ألف شركة تتمتع بأهلية قانونية مستقلة في مدينة تايجو، من بينهم 3689 شركة فقط واسعة النطاق، والشركات الصغيرة متقدمة للغاية. وتحتل القروض أقل من مليون يوان صيني في البنك التجاري بمدينة تايجو حاليًا 94% تقريبًا من إجمالي القروض، كما يحتل رصيد القروض الخاصة به حوالي 60% من رصيد القروض الكلية. ويرى تشن شياو جون رئيس مجلس إدارة هذا البنك أن العملاء ممن يطلبون قروضًا أكبر من 5 مليون يوان صيني ليسوا عملاءهم الرئيسين، فهم يحبون صغار العملاء ممن يطلبون مليونًا تقريبًا. ومعدل مديري الخدمات وسط العمال والموظفين في هذا البنك أعلى بكثير مما هو عليه في البنوك

130- Hauswald. R. and Marquez, R., 2000， "Relationship banking, loan specialization and competition". Indiana University Working paper.

المملوكـة للدولـة والبنـوك المسـاهمة الأخـرى. وتعمـل هـذه الفـرق الكبـيرة مـن المديريـن عـلى أن يحافـظ البنـك عـلى علاقـات إنسـانية وثيقـة مـع العمـلاء. ويسـتفسر هـؤلاء المديـرون في كل مـكان عـن الأوضـاع التجاريـة للعمـلاء، إذا مـا كانـوا مـن المقيمـين الدائمـين في المنـزل أم لا، وإذا مـا كان لديهـم عـادات سـيئة أم لا، بالإضافـة إلى اسـتهلاك الكهربـاء في الـشركات الخاصـة بهـم، إلى غـير ذلـك مـن معلومـات؛ كـما أنهـم يُقيّمـون القـدرات الإداريـة للعمـلاء مـن خـلال ترتيبهـم للأعـمال، كـما يحكمـون عـلى شـخصيتهم مـن خـلال ملابسـهم وتأنقهـم، ويقيّمـون تبذيرهـم للأمـوال مـن عدمـه عـن طريـق هواياتهـم وطريقـة صرفهـم للأمـوال... إلـخ. وعـلى العكـس مـن ذلـك، هنـاك تواصـل اجتماعـي كبـير يجمـع بـين العمـلاء ومديـري العمـلاء. فـإذا واجـه العمـلاء صعوبـات عائليـة عـلى سـبيل المثـال، يطلبـون المسـاعدات مـن مديـري العمـلاء بالبنـك. وعنـد الحديـث عـن الأنشـطة التجاريـة بالـشركات، ذكـر تشـن شـياو جـون تشـبيهًا: إذا اسـتقللت سـيارة أجـرة داخـل المدينـة، سـيقوم السـائق بتشـغيل العـداد لحسـاب التكلفـة (معامـلات تجاريـة صغـيرة)؛ أمـا إذا اسـتأجرت سـيارة أجـرة للتحـرك بهـا مسـافات طويلـة، فسـيكون السـعر بالمئـات أو الألـوف (معامـلات تجارية كبـيرة). لذلـك، فالأعـمال التجاريـة لبنـك تايجـو التجـاري لا يمكـن أن تتضمـن قروضًـا صغـيرة حـال خروجهـا مـن مدينـة تايجـو. وعـلى الرغـم مـن أن مثـال سـيارة الأجـرة السـابق غـير ملائـم بمـا يكفـي، إلا أنـه يوضـح عـلى الأقـل أن مديـري العمـلاء المعنيـين بالخدمـات الائتمانيـة التـي تتجـاوز نطاقًـا جغرافيًّـا محـددًا يصعـب عليهـم الحفـاظ عـلى علاقـات إنسـانية وثيقـة مـع العمـلاء.

وبالمثـل يمكننـا تحديـد تبعيـة هيئـة ماليـة معينـة للبنـوك المجتمعيـة مـن عدمـه مـن خـلال هيـكل العـمال والموظفـين بهـذه الهيئـة. فطالمـا أن تطبيـق القـروض العلائقيـة هـو النمـوذج الرئيـس للبنـوك المجتمعيـة، إذن فـإن التبـادلات الإنسـانية الكثـيرة، والمخـزون الضخـم مـن "المعلومـات الناعمـة" تتطلـب وجـود عـدد كبـير مـن موظفـي الائتـمان الذيـن يتمتعـون بمعـارف مهنيـة يعملـون في تلـك الهيئـات التـي تقـوم بتطبيـق القـروض العلائقيـة، ودائمًـا مـا يُطلـق عـلى هـؤلاء العـمال والموظفـين مديـري العمـلاء، والمثـال التـالي سيسـاعد في توضيـح هـذه النقطـة.

بنك تايلونغ: تتطلب القروض الصغيرة عددًا أكبر من مديري العملاء:

في ضوء افتقار الشركات الصغيرة والمتوسطة بصورة عامة للمعلومات التي تحتاجها البنوك الكبيرة، اخترع بنك تايلونغ نموذجًا ائتمانيًا يقوم على "المنتجات الثلاثة والعدّادات الثلاثة"، يستخدمه حال تقديم خدمات تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشير المنتجات الثلاثة إلى أخلاق صاحب الشركة بالإضافة إلى المنتجات والرهن العقاري للشركة؛ أما العدّادات الثلاثة فتشير إلى عدّاد المياه، وعدّاد الكهرباء، وعدّاد الجمارك في الشركات. على سبيل المثال، تقوم شركة تايجو للتبريد في جه جيانغ بتصدير أكثر من 70 % من أجزاء تكييف الهواء إلى الخارج، وقد وصلت الأصول الثابتة للشركة إلى ثلاثة ملايين يوان صيني. وبعد الأزمة المالية العالمية، تأثرت هذه الشركة بصورة كبيرة، وظهرت انشقاقات في رؤوس أموالها. ففكر جانغ ماي بو المدير العام لهذه الشركة في طلب قرض بنكي. ذهب إلى سبعة بنوك، وقد رفضت جميع البنوك إقراضه نظرًا لظروفه غير المناسبة. وفي ما بعد سمع أصدقاءه يقولون إن عتبة القروض في بنك تايلونغ صغيرة نسبيًّا، من ثم قدم طلبًا لهذا البنك باقتراض 450 ألف يوان صيني. وبعد استلامه لهذا الطلب من تلك الشركة، قام بنك تايلونغ فور ذلك بتجهيز مديري العملاء للقيام بمراجعات ائتمانية حول هذه الشركة. وقد وجدوا خلال الاستقصاءات أن جانغ ماي بو رجل صادق، تربطه علاقات طيبة بجيرانه وأصدقائه، وليس له عادات سيئة مثل لعب القمار وغيره. كما أن أجزاء تكييف الهواء التي تنتجها شركته تعد من ضمن لوازم الحياة الضرورية، وقد انخفض الطلب عليها مؤخرًا، إلا أنها فترة مؤقتة وعابرة. والأمر المهم هو أن ممتلكاته الشخصية قوية نسبيًّا، حيث يمتلك منزلًا وسيارة. كما أنه على الرغم من ظهور انخفاض بدرجاتٍ محددةٍ في عدّادات المياه، والكهرباء، والجمارك بالإضافة إلى بعض المعلومات الرقمية الخاصة بالشركة مقارنةً بالأشهر القليلة الأولى، إلا أنه ما زال في نطاق السيطرة. لذلك، قرر البنك تقديم قيمة ائتمانية بمبلغ 500 ألف يوان صيني وهو قرض دون رهون عقارية، وذلك في ضوء استعداد هذا المدير وقدرته وضماناته للسداد. ومنذ تأسيسه في عام 1993، يركز بنك تايلونغ على العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذه الابتكارات المالية، وبحلول 2009 كان هذا البنك قد أصدر قروضًا تصل إلى أكثر من 130 ألف قرض، برصيدٍ يبلغ 66 مليار يوان صيني، ومتوسط رصيد القرض الواحد يصل إلى

555 ألـف و700 يـوان صينـي، وتبلـغ نسـبة القـروض الائتمانيـة المضمونـة مـن بينهـم أكـثر مـن 93%.

وقـد وجدنـا خـلال الدراسـات والاسـتقصاءات أن بنـك تايلونـغ يهتـم بـ"الأخـلاق الإنسـانية" التـي تبـين مصداقيـة العمـلاء مـن عدمـه، حيـث إن الأخـلاق الجيـدة والسـمعة الطيبـة هـي خـير الضمانـات لسـداد القـروض؛ كـما يهتـم بـ"المنتجـات"، فيركـز عـلى مبيعاتهـا، حيـث إن المنتـج الـذي يتمتـع بقيمـة مضافـة عاليـة، وتسـويق مناسـب يمكـن أن يضمـن التشـغيل الجيـد للشركـة؛ كـما يهتـم بـ"الرهـن العقـاري" للشركـة الـذي يوضـح بصـورة رئيسـة مسـألة موثوقيـة الشركـة، وذلـك لأن امتـلاك العمـلاء للممتلـكات الماديـة كالشـقة والسـيارة يمكـن أن يشـكل توزانًـا وقيـدًا فعـالًا للعميـل. و"المنتجـات الثلاثـة" السـابقة تتبـع المعلومـات الناعمـة، وربمـا يكـون مـن الصعـب اسـتيعابها. لذلـك، أكـثر مـا يركـز عليـه بنـك تايلونـغ خـلال مراحـل الوقايـة والسـيطرة عـلى المخاطر في الأوقـات العاديـة هـي المعلومـات الصلبـة، أي "العـدّادات الثلاثـة". فعـدّادات الميـاه والكهربـاء لا يمكـن أن تكـذب، ومـن خلالهـم يمكـن أن نتحقـق مـن وجـود إنتـاج بالـشركات مـن عدمـه، بالإضافـة إلى الحكـم عـلى أوضـاع الإنتـاج، إلى جانـب ذلـك، هنـاك -أيضًـا- عـدّاد الجـمارك الـذي ربمـا يعكـس أوضـاع بيـع المنتجـات الخاصـة بـشركات التجـارة الخارجيـة.

وعندمـا زار أحـد مديـري العمـلاء في بنـك تايلونـغ إحـدى شركات الطباعـة والصباغـة بعـد تقديـم قـرض لهـا، وجـد أن كميـات الميـاه والكهربـاء المسـتخدمة في هـذه الشركـة شـهدت انخفاضًـا مفاجئًا خـلال شـهر واحـد، مـن ثـم قـام بتطبيـق إجـراء الحفـاظ عـلى الأصـول بصـورة حاسـمة في الوقـت المناسـب، وذلـك لأن شركات الطباعـة والصباغـة تتمتـع في إنتاجهـا بعلاقـة وثيقـة بالميـاه والكهربـاء. إلا أن بيانـات القوائـم الماليـة التـي قدمتهـا هـذه الشركـة في هـذا الوقـت كانـت رائعـة، وتعطـي إيحـاءً بـأن كل شيء طبيعـي بصـورة ظاهريـة. بينـما ثبُـت لاحقًـا أنهـا في ذلـك الوقـت كانـت تواجـه مشـكلات كبـيرة، وكانـت عـلى وشـك الإفـلاس. وإلى جانـب عقـده لحـوار مبـاشر مـع العمـلاء، اسـتطاع مديـر العمـلاء في بنـك تايلونـغ خـلال اسـتقصاءاته بعـد إقـراض الشركـة أن يتعـرف بصـورة أعمـق تدريجيًّـا عـلى أوضـاع تشـغيل الشركـة والإنتـاج بهـا، والحصـول عـلى معلومات أشـمل وأدق. وهنـا تظهـر روعـة عمـل مديـري العمـلاء. فقـد اسـتطاع بنـك تايلونـغ السـيطرة بصـورة جيـدة على المخاطـر مـن خـلال عملهـم. وفي عـام 2008 وصـل معـدل العوائـد عـلى الأصـول في هـذا البنـك

إلى 1.62%، ومعدل عوائد رأس المال إلى 32.86%، كما بلغ معدل تغطية المخصصات 160%، لتزيد عن متوسط هذه المعدلات في البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية كل على حدة بنسبة 0.6 نقطة مئوية، و17.04 نقطة مئوية، و27 نقطة مئوية. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، تم السيطرة على معدل القروض المتعثرة في إطار 1.5%، وخلال عام 2008 وصل إلى 0.79%، حيث انخفض عن متوسط مستوى البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية في تلك الفترة بما يقارب الضعفين.

ومن خلال هيكل الموظفين والعمال في بنك تايلونغ، يمكن أن نلاحظ أن هذا البنك يختلف بصورة ملحوظة عن تلك البنوك المملوكة للدولة والأخرى ذات نظام المساهمة، وتبلغ نسبة مديري العملاء بين موظفي بنك تايلونغ 40%.

ومن خلال المثالين السابقين، نعتقد أن متغيري المسار التشغيلي للخدمات الائتمانية في البنوك ونسبة مديري العملاء في هيكل موظفي البنوك تساعد في وضع حدود للبنوك المجتمعية. ونحن على ثقة كبيرة أنه إذا أتيحت لدينا الظروف لإجراء أبحاث على نطاق أوسع، فقياس هذين المتغيرين سيساعد في دفع الدراسات التجريبية في هذا المجال لاحقًا.

وقد طرحنا في ما سبق تعريف البنوك المجتمعية، أي الهيئات المالية التي تعتمد على العلاقات الإنسانية، وترتكز بصورة رئيسة على القروض العلائقية. ولا بدَّ من الانتباه هنا إلى أنني قد استخدمت مصطلح "الهيئات المالية"، ليس مصطلح "البنوك". والسبب وراء هذا الأمر هو أن الهيئات المالية التي حددتها ربما تكون بنوكًا مسجلة، وربما تكون هيئات مالية أخرى تمارس خدمات القروض العلائقية ولا تتمتع بالوضع القانوني للبنوك. كشركات القروض الصغيرة، ومكاتب الرهنيات. ومن الناحية القانونية، لا يمكن أن نُطلِق مسمى البنوك على هذه الهيئات، وذلك نظرًا لأن نظام الإدارة المالي الخاص بهم لا يسمح لهم بالاحتفاظ بودائع المواطنين. بينما لا يمكن ألا تستقطب هذه الهيئات ودائع المواطنين من الناحية العملية، والفرق الوحيد هو الخلسة في استقطاب الودائع. [131]

131- اكتشفنا خلال الاستقصاءات العملية أن هناك بعض شركات القروض الصغيرة ومكاتب الرهنيات التي تستقطب ودائع واسعة النطاق من بعض المجموعات الخاصة وذلك بصورة سرية. ولا يُطلق عليها ودائع، بل مسمى إدارة الأموال. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يحصل بعض الناس ذوي الهوية الخاصة، والدخل المرتفع والمستقر، أو هؤلاء أصحاب الممتلكات عالية الجودة على قروض ائتمانية ذات قيمة كبيرة من البنوك الحكومية وفقًا لمعدل الفائدة على القروض الذي تم إقراره من قبل الدولة، ومن ثم يقومون بتسليمه إلى شركات القروض الصغيرة ومكاتب الرهنيات لإدراته، وتتعهد هذه الشركات وتلك المكاتب بأن تعطيهم عوائد أعلى بكثير من سعر فائدة البنوك.

ولكـن، إذا تجاهلنـا مصـدر أموالهـم، سـنجد أن طرقهـم وأسـاليبهم في سـوق الائتـمان تطابـق بصـورة تامـة خصائـص البنـوك المجتمعيـة. وقـد بيّنـت إحـدى الدراسـات بمركـز الدراسـات الاقتصاديـة التابـع للأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة أن الخدمـات الائتمانية التي تمارسـها شركات القـروض الصغيرة ومكاتـب الرهنيـات ترتكـز عـلى العلاقـات الإنسـانية، لذلـك فهـي هيئـات ماليـة تقـوم بتطبيـق القـروض العلائقيـة، وسيسـاعد عرضنـا لنبـذة عـن أعـمال شركـة بينـغ يـاو للقـروض الصغـيرة بشـانشي في توضيـح هـذه الأمـور (جـدول 4-10).

وعمـلاء هـذه الهيئـات الماليـة مبعـثرون، وحجـم قروضهـا صغـير للغايـة، كـما أن فترتـه تمتـد مـن شـهر إلى ثلاثـة أشـهر، وقـد تصـل إلى سـتة أشـهر، وأطـول فـترة لا تتجـاوز العـام الواحـد فقـط. وقـد اكتشـفنا أن هـذه الهيئـات تتعـرف بصـورة مقربـة عـلى عملائهـا في المقابـلات الفعليـة. فيتعرفـون بصـورة تفصيليـة عـلى عملائهـم مـن خـلال الأوضـاع العمليـة والتشـغيلية لهـم، بالإضافـة إلى أخلاقهـم، وعاداتهـم الحياتيـة، وهواياتهـم في أوقـات فراغهـم، وحتـى حياتهـم العائليـة. فتجميـع "المعلومـات الناعمـة" هـذه تجعـل هـذه الهيئـات تحتفـظ بنسـبة مـن القـروض المتعـثرة هـي أقـل بكثـير مـن البنـوك الكبـيرة.

وهنـاك -أيضًـا- مكاتـب الرهنيـات التـي تماثـل بصـورة كبـيرة للغايـة شركات القـروض الصغـيرة. وتتمتـع مكاتـب الرهنيـات في الصـين بتاريـخ يصـل إلى أكـثر مـن 1800 عـام، فقـد تـم ذكرهـا في (تاريخ أسرة خـان المتأخـرة). وعـلى الرغـم مـن أن هـذه المكاتـب قـد بـدأت أعمالهـا في الخـارج في وقـتٍ متأخـرٍ مقارنـة بالصـين، إلا أن اليهـود الذيـن كانـوا مشـتتين في جميـع أنحـاء أوربـا في وقـت مبكـر مـن العصـور الوسـطى قـد كانـوا بـدؤوا بالفعـل أنشـطتهم التجاريـة التـي ترتكـز بصورة رئيسـة عـلى هذه المكاتـب. وباسـتعراض تاريـخ تطـور مكاتـب الرهنيـات عـلى المسـتوى المحـلي والـدولي، نجد أنه يشـير في جوهـره إلى الأنشـطة الماليـة الهامشـية التي تجمـع الفوائـد مـن خـلال تقديـم القـروض المدعـوم بالرهـون. ولأسـباب تاريخيـة خاصـة، اختفـت مكاتـب الرهنيـات في الصـين لفـترة مـن الوقـت، ولكـن بعـد أن خطـت الصـين خطواتهـا في مسـار اقتصـاد السـوق، شـهد الاقتصـاد الخـاص تطـورًا سريعًـا، ولم يسـتطع عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة الحصـول عـلى الدعـم الائتـماني مـن البنـوك، نظـرًا للمشـكلات عـلى مسـتوى قوتهـا الاقتصاديـة، والائتمانية، وأسـواقها، بينـما امتلكت هذه الـشركات مـواد خـام، ومنتجـات تامـة الصنـع، فعندمـا احتاجـت معداتهـا، أو ورشـها ومصانعهـا، أو مخزونهـا مـن السـلع أمـوالًا بصـورة ملحـة، أصبـح الرهـن طريقـة مثـلى لتمويلهـا. فمن خـلال الأصول

المرهونـة، تحصـل هـذه الـشركات عـلى القـروض التـي تعالـج بهـا مشـكلاتها الملحـة، كـما تنشـط صناديـق أسـهمها، وتحافـظ عـلى إعـادة الإنتـاج، وتـسرع في تـداول السـلع والمنتجـات بهـا، بالإضافـة إلى المشـاركة في حلقـات تـداول رأس المـال الاجتماعـي.

جدول 4-10 نبذة عن الأوضاع التجارية في شركة بينغ ياو للقروض الصغيرة

بشانشي

(الوحدة: اليوان الصيني، و%)

الأعوام	القورض التراكمية	عدد القروض	قروض المزارعين	قروض الشركات	متوسط سعر الفائدة	الأرباح التشغيلية
2006	69 مليونًا و566 ألفًا و200	7 ملايين و700 ألف	81.5	18.2	19.67	2 مليون 791 ألفًا و200
2007	179 مليونًا 232 ألفًا و800	8 ملايين 110 آلاف	79.12	20.88	19.56	8 ملايين 950 ألفًا و100
2008	339 مليونًا و913 ألفًا و400	8 ملايين و750 ألفًا	71.29	28.71	19.12	8 ملايين 263 ألفًا و100
2009	383 مليونًا و455 ألفًا و700	8 مليون و580 ألفًا	67.92	32.08	17.96	1 مليون و528 ألفًا و600

ملحوظـة: وصـل أعـلى متوسـط لسـعر الفائـدة للقـروض إلى 23.256%، والأقـل إلى 15.66%. كـما وصـل معـدل القـروض الأقـل مـن 50 ألـف يـوان صينـي في عـام 2007 إلى 76.24%. وفي ضـوء النظـرة العامـة عـلى الأوضـاع في مختلـف الأعـوام، نجـد أن أقـصر فـترة للقـروض قـد وصلـت إلى شـهر واحـد، وبلغـت أطـول فـترة 12 شـهرًا.

مصـدر المعلومـات: الدراسـات الاسـتقصائية العمليـة لعـام 2009 في مكتـب دراسـات علـم الاقتصـاد الجـزئي بمعهـد الدراسـات الاقتصاديـة التابـع للأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة.

والكيانـات المسـتفيدة مـن خدمـات مكاتـب الرهنيـات هـي الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة وأصحـاب المهـن الحـرة[132]، تمامًـا كـشركات القـروض الصغـيرة. والاختـلاف الوحيد يكمـن في أن مكاتـب الرهنيات تميل بصـورة أكـبر إلى القـروض المدعومـة بالرهـون، ليسـت القـروض الائتمانيـة والمضمونـة. وطالما هـي قـروض مدعومـة برهـون، هـي إذن تطابـق تعريـف البنـوك المجتمعيـة الـذي طرحنـاه سـلفًا، أي تأسـيس قـروض علائقيـة عـلى أسـاس العلاقـات الإنسـانية. وفي الوقـت نفسـه، فـإن متغـير المسـار التشـغيلي للخدمـات الائتمانيـة ومعـدل مديـري العمـلاء في هيكل العـمال والموظفين بتلـك المكاتب يطابق الخصائص الأساسـية للبنـوك المجتمعية.

خلاصـة القـول، قـد ظهـر نمـوذج البنـوك المجتمعيـة، كالبنـوك التجاريـة الناشـئة في المـدن مثـل بنـك تايجـو التجـاري وبنـك تايلونـغ؛ والبنـوك الريفيـة المُوزعـة في جميـع أنحـاء البـلاد، بالإضافـة إلى عـدد كبـير مـن شركات القـروض الصغـيرة ومكاتـب الرهنيـات. وإذا منحتهـم الحكومـة الدعـم السـياسي الـلازم، وأطلقـت العنـان لنطـاق أعمالهـم، وعـززت في الوقـت نفسـه مـن سـيطرتهم عـلى المخاطـر، فسيسـاعد هـذا الأمـر في تطويـر وتنميـة البنـوك المجتمعيـة الحقيقيـة بالصـين. وتعـد الولايـات المتحـدة أكـثر الـدول تقدمًـا عـلى مسـتوى البنـوك المجتمعيـة، ويمكننـا التعلـم مـن بعـض أسـاليبها. [133] وخـلال تنميـة وتطويـر البنـوك المجتمعيـة في الصـين، ينبغـي الحيلولـة دون ظهـور اتجـاه "التوسـع" العشـوائي الـذي يشـهد انتشـارًا واسـعًا في البنـوك الصغـيرة والمتوسـطة [134]. ويمكـن تقييـد المسـار التشـغيلي للبنـوك المجتمعيـة عـن طريـق التشريعـات إذا اسـتدعى الأمـر. لأنهـم بمجـرد تماديهـم في هـذا الاتجـاه، تختفـي سـمات البنـوك المجتمعيـة بهـم.

132- على سبيل المثال، كان مجموع الخدمات التي قدمها مكتب باو روي تونغ للرهنيات في عام 2009 أكثر من 30000 خدمة، بإجمالي قروض تراكمية وصلت إلى أكثر من 3 مليار يوان صيني، وقد كان أكثر من 90 % من عملائه أصحاب شركات صغيرة ومتوسطة أو أصحاب مهن حرة.

133- نص (قانون البنوك الوطنية) National Bank Act الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام 1864 على أن البنوك لا يجب أن تعمل سوى في منطقة إدارية واحدة، وقد أصبح هذا النظام القانوني الذي يقيد أعمال البنوك التجارية العابرة للولايات في عام 1927 رسميًّا قانونًا اتحاديًّا في شكل (قانون مكفادين بيبر) McFadden-Pepper Act. وقد قيد هذا النظام القانوني توسع البنوك الكبيرة، ووضع حواجز قانونية لحماية تنمية وتطوير البنوك المجتمعية بصورة موضوعية. وقد طالب (قانون إعادة الاستثمار في المجتمعات) Community Reinvestment Act الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام 1977 إدارة الرقابة المالية أن تقوم بتقييم دوري لتلبية الهيئات المالية داخل المناطق الإدارية للاحتياجات المالية في المجتمعات المحلية من عدمه، إلى جانب الإعلان بصفة دورية -أيضًا- عن مستوى إسهامات الهيئات المالية في المجتمعات، وقد أصبحت نتيجة التقييم السابق عنصرًا مهمًّا تراعيه الحكومة، عندما تتقدم أي هيئة مالية بطلب لزيادة إنشاء منافذ ودائعها، وتقديم خدمات جديدة.

134- شهدت البنوك الصغيرة والمتوسطة بالصين حاليًا بروز اتجاه "التوسع" العشوائي بصورة واسعة الانتشار، وذلك نظرًا لتأثير الضغوط التنافسية والسياسات المعنية، حيث تنافست البنوك الصغيرة والمتوسطة المساهمة في الأسواق، وشهدت تطورًا ونموًّا نحو البنوك الوطنية الكبيرة.

المراجع:

Bonin,J.P.,Hasan,I.&Wachtel,Paul，2003，Bank Privatization and Performance: Evidence from Transition Countries.Presented at World Bank Conference on Bank Privatization, 20～21.

Banerjee, A.V., Besley, T., Guinnane, T.W., 1994. Thy neighbor's keeper: The design of a credit cooperative with theory and a test. Quarterly Journal of Economics 109, 491～515

Berger, A.N., Udell, G.F., 1998, "The Economics of Small Business Finance: The Role of Private Equity and Debt Market in the Financial Growth Cycle", Journal of Banking and Finance 22,613～673.

Berger， Saunders and Udell， 1998， The Effects of Mergers and Acquisitions on Small Business Lending. Journal of Financial Economics， 50： 187～229.

Berger, Allen N., Leora F. Klapper and Gregory F. Udell, 2001, the ability of banks to lend to informationally opaque small business, Journal of Banking and Finance 25, 2127～2167.

Berger, A.N., Udell, G.F., 2002, "Small Business Credit Availability and Relationship Lending: The Importance of Bank Organizational Structure," Economic Journal, Vol. 112, F32～F53.

Berger, A, Nathan Miller, Mitchell Petersen, Raghuram Rajan, and Jeremy Stein, 2002, "Does Function Follow Organizational Form? Evidence from the Lending Practices of Large and Small Banks," NBER working paper No. 8752, February.

Cole,R.A.,L.G. Goldberg, And L.J. White, 2004, Cookie cutter vs. "character: The micrstructure of small business lending by large and small banks", Journal of Financial an Quantitative Analysis, 39(2): 227～251.

Harhoff, D., Köting, T., 1998," Lending Relationships in Germany: Empirical Evidence from Survey Data", Journal of Banking and Finance 22, 1317～1353.

Hauswald. R. and Marquez, R., 2000. "Relationship banking, loan

specialization and competition". Indiana University Working paper.

Jayaratne and Wolken. 1999 How important Are Small Banks to Small Business. Journal of Banking and finance 23.

La Porta,R.,Lopez-de-silanes,F.&Shleifer,A.， 2002, Government ownership of banks[J]. Journal of finance, LV II (1),265～302.

Levonian, M.E., Soller, J., 1995. Small banks, small loans, small business. Mimeo. Federal Reserve Bank of San Francisco. San Francisco, CA (December).

Meyer, L.,H., 1998, "The Present and Future Roles of Banks in Small Business Finance",Journal of Banking and Finance 22 (1998) 1109～1116.

Petersen， M., Rajan, R., 1995, "The Effect of Credit Market Competition on Lending Relationships", Quarterly Journal of Economics 110, 407～443.

Scott, J., Dunkelberg,w., 1999,"Bank Consolidation and Small Business Lending: A Small Firm Perspective",Business Access to Capital and Credit,238～361.

Strahan, Philip E. and James P. Weston, 1998, Small business lending and the changing structure of the banking industry, Journal of Banking and Finance 22, 821～845.

وانغ أي جيان: (حول نموذج تنمية البنوك المجتمعية بالصين)، دار النشر المالية بالصين، صفحات 3~7.

شو ديان تشينغ: (200 سؤال حول البنوك الخاصة)، دار نشر جامعة بكين، طبعة عام 2001، صفحة 3.

با شو سونغ: (القطاع المالي المجتمعي المزدهر بالولايات المتحدة)، (المصرفيون)، العدد التاسع لعام 2002، صفحة 132~133.

دونغ فو رنغ، تشاينا بيزنس تايمز، 5 نوفمبر 2002.

لين إي فو، وسون شي فانغ: (هيكل القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي)، (الدراسات الاقتصادية)، عام 2008، العدد التاسع.

ليو وي، وجو يو شون: (دراسة تنمية جمعيات الائتمان التعاونية في المناطق الريفية من منظور البنوك المجتمعية بالولايات المتحدة)، (منتدى التمويل الريفي)، العدد الثالث، عام 2004، صفحات 63~65.

وانغ زي لي: مردود برج الشمبانيا والسوق الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، (الدراسات في القطاع المالي)، عام 2004، العدد الأول.

ينغ إي شون: (تطبيقات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمعيات الائتمان التعاونية بمدينة تايلونغ في تايجو)، عطلة المناطق الجنوبية، 3 يونيو 2005.

جانغ جيه: (القروض العلائقية للشركات الصغيرة والمتوسطة وهيكل تنظيم البنوك)، (الدراسات الاقتصادية)، عام 2002، العدد السادس.

(المؤلف: وانغ خونغ لينغ)

الباب الحادي عشر

صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة: الآفاق والفرص الجديدة لتنمية وتطوير الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

الفصل الأول

التنمية الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في الشركات الأهلية بالصين: أوضاعها الحالية، وإنجازاتها

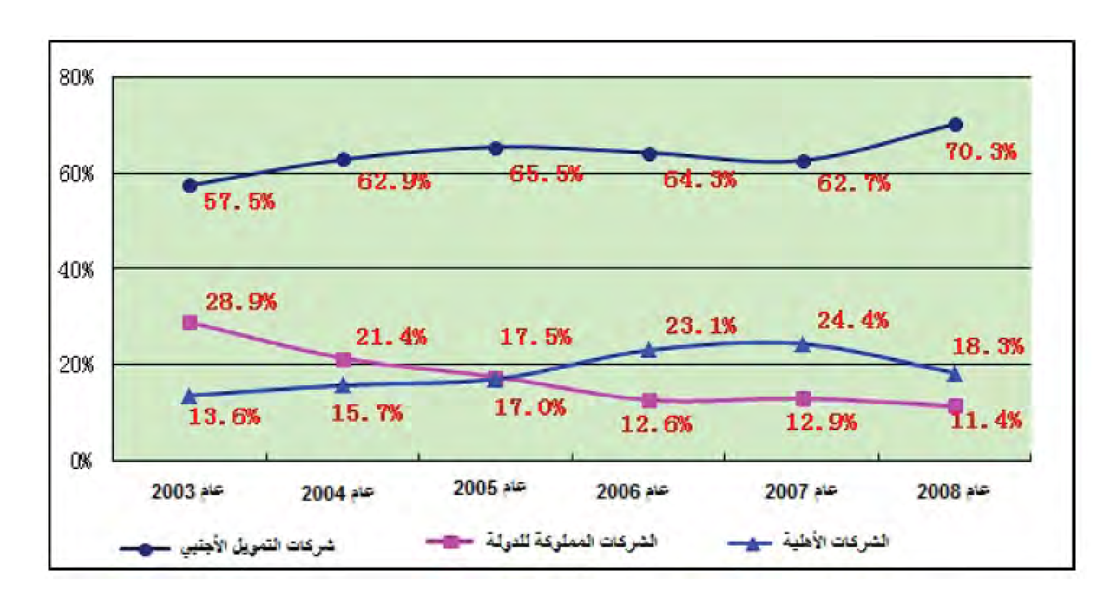
أولًا: الشركات الأهلية هي القوة المهمة لتنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة:

نجحت صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في تحقيق تطور كبير، وذلك في ظل دعم وتوجيه سلسلة من الإصلاحات الخاصة بالخطط والنظم العلمية والتكنولوجية والسياسات المعنية بها. غير أن قدرات الابتكار المستقل للشركات ما زالت منخفضة نسبيًا، كما أن مستوى التحول الصناعي للثمار العلمية والتكنولوجية ما زال منخفضًا أيضًا. وفي الوقت نفسه، تشهد الشركات الأهلية بالصين نهضةً سريعةً، وتتوسع قواها بصفةٍ مستمرةٍ، حتى أنها قد أصبحت قوة مهمة في توجيه تنمية وتطوير الابتكار في صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين.

أولًا: تشهد الشركات الأهلية توسعًا بصورة مستمرة في مجال صناعات التكنولوجيا

الفائقـة والجديـدة. فعـلى الرغـم مـن أن الـشركات ذات التمويـل الأجنبـي تحتـل مكانـة رائـدة بصـورة ملحوظـة في صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين، إلا أن القيمـة الإنتاجيـة التـي خلقتهـا الـشركات الأهليـة في هـذا المجـال بالصـين تشـهد صعـودًا تدريجيًّـا، في ظـل دعـم السياسـات الوطنيـة في الآونـة الأخـيرة. تمامًـا كـما هـو موضـح بشـكل 1-11، فقـد وصلـت نسـبة القيمـة المضافـة الصناعيـة للـشركات الأهليـة في مجـال صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين في عـام 2003 إلى 13.6%، وبحلـول عـام 2007، ارتفعـت هـذه النسـبة إلى 24.4%، بينـما كانـت النسـب الخاصـة بـشركات التمويـل الأجنبـي والـشركات المملوكـة للدولـة كل عـلى حـدة 62.7%، و12.9%. وقـد أوضـح التقريـر الاسـتقصائي لاتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة حـول 500 شركـة أهليـة بالصـين في عـام 2011 أن الـشركات الأهليـة في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة بالصـين تشـهد تنميـةً وتطـورًا مسـتمرًّا ومسـتقرًّا، كـما أن المسـتوى التكنولوجـي في ارتفـاع مسـتمر، وتشـهد إمكانـات البحـث والتطويـر تعزيـزًا مسـتمرًّا، وهنـاك 240 شركـة مـن بـين الخمسـمئة شركـة معروفـة بأنهـا شركات تعمـل في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، وهنـاك -أيضًـا- 360 شركـة يعتـبر الابتـكار المسـتقل مصـدرًا للتكنولوجيـا الأساسـية بهـا، وهنـاك 89 شركـة قـد أسسـت "المركـز الوطنـي لتكنولوجيـا الـشركات"، كـما قامـت 127 شركـة ببنـاء منصـات عمـل مـا بعـد الدكتـوراه؛ فشـهدت ثمـار بـراءات الاخـتراع نمـوًّا مسـتمرًّا، حيـث تمتلـك 322 شركـة 47120 بـراءة، وتحتـل بـراءات الاخـتراع مـن بينهـم 43.8%؛ وتتصـدر الـشركات الأهليـة بإيجابيـة وضـع المعايـير للصناعـات الوطنيـة أو تشـارك فيهـا، وقـد نمـت مجموعـة مـن الـشركات الأهليـة الكـبرى في مجـال التكنولوجيـا كـما تمتعـت بحـق التعبـير عـلى مسـتوى الصناعـات والقطاعـات. [135]

135- قسم الاقتصاد باتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة: (تقرير حول أقوى 500 شركة أهلية بالصين)، عام 2011، صفحة 44.



شكل 1-11 نسب شركات التمويل الأجنبي والشركات المملوكة للدولة والشركات الأهلية في صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين 2003~ 2008

ملحوظة: تم حساب بيانات عام 2008 طبقًا للنسب التي يحتلها إجمالي القيمة الإنتاجية لشركات التمويل الأجنبي، والشركات المملوكة للدولة، والشركات الأهلية في إجمالي القيمة الإنتاجية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، أما بيانات الأعوام الأخرى فقد حُسبت طبقًا للنسبة التي تحتلها القيمة المضافة الصناعية للأنواع الثلاثة من الشركات في القيمة المضافة لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة. ولا يتيح (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين) على مدار السنين سوى الإجمالي، والأوضاع الأساسية للشركات المملوكة للدولة وشركات التمويل الأجنبي، ولتيسير الحسابات، نرى أنه لا يوجد سوى ثلاثة أشكال للملكية في صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، أي الشركات المملوكة للدولة، والشركات ذات التمويل الأجنبي، والشركات الأهلية. وبيانات الشركات الأهلية هي البيانات الإجمالية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة مطروح منها البيانات الخاصة بنوعي الشركات الأخرى.

مصدر المعلومات: المكتب الوطني للإحصاء، (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة (2003~2009)).

ثانيًا: يشهد التوزيع الصناعي للشركات الأهلية في مجال صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة تحسنًا تدريجيًّا. فمن منظور سمات الهيكل الصناعي، نجد أن الشركات

الأهليـة بالصـين تركـز في مجـال صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة عـلى قطاعـات تصنيـع الأدويـة، والأجـزاء والأجهـزة الإلكترونيـة، ومعـدات الاتصـال، والمعـدات والماكينـات الطبيـة، والحواسـيب الإلكترونيـة. وقـد أوضحـت قاعـدة بيانـات الـشركات الأهليـة واسـعة النطـاق بـين عامـي 2006 و2008 في مركـز دراسـات الاقتصـاد الخـاص التابـع للأكاديمية الصينية للعلـوم الاجتماعيـة أن توزيـع الـشركات الأهليـة في مجـال صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة سـالفة الذكـر في زيـادة مسـتمرة، فقـد وصـل متوسـط معـدل الزيـادة السـنوية لعـدد الـشركات الأهليـة بـين عامـي 2006 و2008 إلى 22.5%، والصناعـات التـي تحتـل المراتـب الثـلاث الأولى مـن حيـث عـدد الـشركات مـن بينهـم هـي صناعـة الأدويـة، وصناعـة الأجـزاء والأجهـزة الإلكترونيـة (انظـر جـدول 1-11). وقـد أوضـح التقريـر الاسـتقصائي لاتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة حـول 500 شركـة أهليـة بالصـين في عـام 2010، أن الصناعـات التـي تحتـل المرتبتـين الأولى والثانيـة عـلى مسـتوى عـدد الـشركات الأهليـة للتكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة هـي: صناعـة الآلات والمعـدات والكابـلات الكهربائيـة (37 شركـة)، وقطـاع صهـر ومعالجـة المعـادن الحديديـة وغـير الحديديـة (27 شركـة)، وهنـاك 13 شركـة أهليـة تعمـل في مجـال تصنيـع الأدويـة، و10 شركات تعمـل في تصنيـع معـدات الاتصـال، والحواسـيب، وغيرهـا مـن المعـدات والأجهـزة الإلكترونيـة.

جـدول 21-11 توزيـع الـشركات الأهليـة واسـعة النطـاق عـلى المجـالات والقطاعـات الخاصـة بصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بـين عامـي 2006 و2008

القطاعات	عدد الشركات الأهلية			معدل النمو السنوي
	عام 2006	عام 2007	عام 2008	
قطاع تصنيع الأدوية	4052	4409	5187	13.1%
تصنيع المعدات والماكينات الطبية	493	581	775	25.4%
تصنيع معدات الاتصال	599	685	860	19.8%

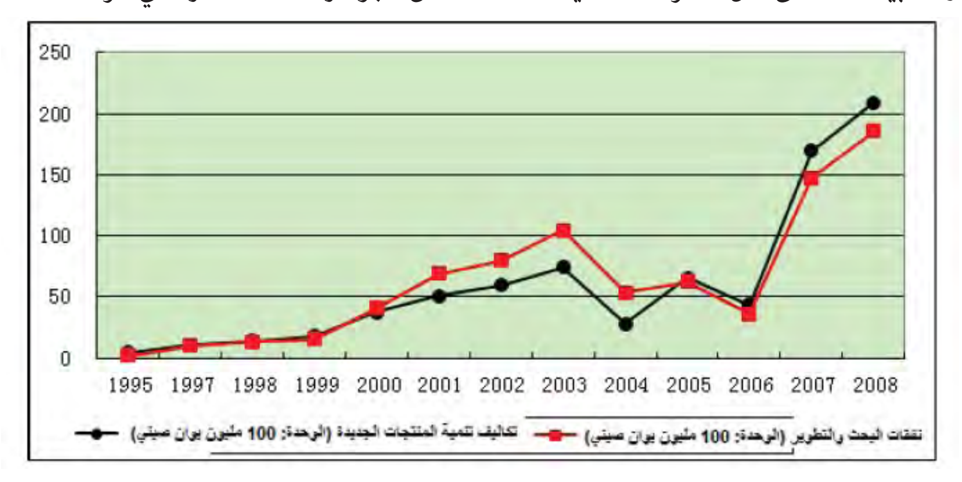
تصنيع الحواسيب الإلكترونية	342	403	574	29.6%
تصنيع الأجهزة الإلكترونية	556	687	1094	40.3%
تصنيع الأجزاء الإلكترونية	1813	2264	3305	35.0%
الإجمالي	7855	9029	11795	22.5%

ملحوظة: الشركات الأهلية التي تتطرق إليها هذه البيانات هي شركات أهلية بالمعنى الضيق، أي أنها لا تتضمن الشركات الأهلية الخاصة بالاستثمار في هونج كونج، وتايوان ومكاو وشركات الاستثمار الأجنبي. أما الشركات الأهلية التي يتم ذكرها في المواضع الأخرى في هذا الباب فهي شركات أهلية بالمعنى الواسع، أي أنها مسمى لاقتصاديات الملكية المتعددة في ما عدا الشركات المملوكة للدولة والشركات الحكومية القابضة، حيث إنها تشمل الملكية الفردية، والشركات الخاصة، والشركات الجماعية، وشركات الاستثمار في هونج كونج وتايوان ومكاو بالإضافة إلى شركات الاستثمار الأجنبي.

مصدر المعلومات: قاعدة بيانات الشركات الأهلية واسعة النطاق بين عامي 2006 و2008 التابعة لمركز دراسات الاقتصاد الخاص في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

ثالثًا: تزداد الاستثمارات العلمية والتكنولوجية للشركات الأهلية في المجالات الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بصورة تدريجية. فكما يوضح شكل 2-11، نجد زيادة مستمرة في تكاليف تنمية المنتجات الجديدة ونفقات البحث والتطوير للشركات الأهلية في المجالات الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، خاصةً في ما بعد عام 2006، حيث زاد مستوى الصعود بصورة واضحة. في عام 1995، كانت تكاليف تنمية المنتجات الجديدة ونفقات البحث والتطوير للشركات الأهلية في المجالات الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة كل على حدة 465 مليون يوان صيني، و186 مليون يوان صيني فقط، أما بحلول عام 2008، فقد زادا حتى وصلا إلى 20 مليار 889 مليون يوان صيني، و18 مليار و573 مليون يوان صيني. ولم تعد براءات الاختراع بالنسبة للشركات الأهلية مجرد بند فني فحسب، بل أصبحت تمثل القوة التنافسية، والإمكانات التنموية الشاملة للشركات، تماشيًا مع الارتفاع في المضامين المعرفية للمنتجات، وتفاقم المنافسة الدولية. وقد شهد الوعي بحماية الملكية الفكرية لدى الشركات الأهلية العاملة في صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين خلال

الآونـة الأخـيرة ارتفاعًـا تدريجيًّـا، كـما زاد عـدد الطلـب عـلى بـراءات الاخـتراع وعـدد امتلاكهـا بشـكل مسـتمر. ففـي عـام 1995، كان عـدد الطلـب عـلى بـراءات الاخـتراع وعـدد امتلاكهـا الفعـلي مـن قبـل الـشركات الأهليـة العاملـة في صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين كل عـلى حـدة 87، و45 فقـط، أمـا بحلـول عـام 2008، صعـدت هـذه القيمـة بشـكل كبـير حتـى وصلـت إلى 16078 و8869، حيـث بلغـت 185 و197 ضعـف مـا كانـت عليـه في عـام 1995 (انظـر جـدول 2-11 التـالي). عـلاوة عـلى ذلـك، أوضـح التقريـر الاسـتقصائي لاتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة حـول 500 شركـة أهليـة بالصـين لعـام 2010، أن الـشركات الأهليـة بالصـين تهتـم وتعـزز باسـتمرار أعـمال الابتـكار التكنولوجـي، وتشـهد ثمـار هـذا الابتـكار بـروزًا متواصـلًا. فهنـاك 32 شركـة مـن بـين الخمسـمئة شركـة قـد حصلـت عـلى الجائـزة الوطنيـة للتقـدم العلمـي والتكنولوجـي، وهنـاك 149 شركـة قـد حصلـت عـلى جائـزة التقـدم العلمـي والتكنولوجـي عـلى مسـتوى المقاطعـات، وهنـاك أربـع شركات حصلـت عـلى جائـزة اتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة في العلـوم والتكنولوجيـا، والغالبيـة العظمـى مـن الـشركات الأهليـة الحاصلـة عـلى الجوائـز سـالفة الذكـر هـي شركات تعمـل



شكل 2-11 التغير في تكاليف تنمية المنتجات الجديدة ونفقات البحث والتطوير في الشركات الأهلية الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في الصين

ملحوظـة: لا يتيـح (الكتـاب الإحصـائي السـنوي لصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين) عـلى مـدار السـنين سـوى الإجـمالي، والأوضـاع الأساسـية للـشركات المملوكـة للدولـة وشركات التمويـل الأجنبـي، ولتيسـير الحسـابات، نـرى أنـه لا يوجـد سـوى ثلاثـة أشـكال للملكيـة في صناعـات التكنولوجيـا

الفائقة والجديدة، أي الشركات المملوكة للدولة، والشركات ذات التمويل الأجنبي، والشركات الأهلية. وبيانات الشركات الأهلية هي البيانات الإجمالية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة مطروح منها البيانات الخاصة بنوعي الشركات الأخرى.

مصدر المعلومات: المكتب الوطني للإحصاء، (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة (1996~2009))

جدول 11- 2 أوضاع الاستثمارات العلمية والتكنولوجية في الشركات الأهلية العاملة بمجالات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بين عامي 1995 و2008

الأعوام	تكاليف تنمية المنتجات الجديدة	نفقات البحث والتطوير	عدد براءات الاختراع	عدد الطلب على براءات الاختراع
1995	465 مليون يوان	186 مليون يوان	45	87
1997	1 مليار و50 مليون يوان	1 مليار و15 مليون يوان	80	233
1998	1 مليار و388 مليون يوان	1 مليار و290 مليون يوان	200	380
1999	1 مليار و803 مليون يوان	1 مليار و497 مليون يوان	321	556
2000	3 مليار و713 مليون يوان	4 مليار و56 مليون يوان	392	929
2001	5 مليار 63 مليون يوان	6 مليار و900 مليون يوان	957	2009
2002	5 مليار و944 مليون يوان	7 مليار و936 مليون يوان	1129	3087
2003	7 مليار و441 مليون يوان	10 مليار و444 مليون يوان	1710	4047
2004	2 مليار و795 مليون يوان	5 مليار و362 مليون يوان	1204	3464
2005	6 مليار و542 مليون يوان	6 مليار و237 مليون يوان	3095	5313
2006	4 مليار و365 مليون يوان	3 مليار و 629 مليون يوان	1349	2546
2007	16 مليار و934 مليون يوان	14 مليار و760 مليون يوان	4412	18029

2008	20 مليار و889 مليون يوان	18 مليار و573 مليون يوان	8869	16078

ملحوظة: لا يتيح (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين) على مدار السنين سوى الإجمالي، والأوضاع الأساسية للشركات المملوكة للدولة وشركات التمويل الأجنبي، ولتيسير الحسابات، نرى أنه لا يوجد ثلاثة أشكال للملكية في صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، أي الشركات المملوكة للدولة، والشركات ذات التمويل الأجنبي، والشركات الأهلية. وبيانات الشركات الأهلية هي البيانات الإجمالية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة مطروح منها البيانات الخاصة بنوعي الشركات الأخرى.

مصدر المعلومات: المكتب الوطني للإحصاء، (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة (1996~2009)).

ثانيًا: الآليات الممكنة لدخول الشركات الأهلية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة:

تعد الشركات الأهلية أعلى أنواع الشركات على مستوى إنشاء الأسواق حاليًا بالصين، والهدف وراء دخولها مجال صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة هو حصولها على مزيد من العوائد والقيم المضافة. وتعتبر صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة تجميعًا للشركات التي تتخذ من التكنولوجيا الفائقة والجديدة أساسًا لها، وتمارس الدراسات، والأعمال التنموية والإنتاجية بالإضافة إلى الخدمات التكنولوجية لنوع واحد أو عدة أنواع من التكنولوجيا الفائقة والجديدة والمنتجات الخاصة بها، وتتمتع بخصائص مختلفة منها النمو المرتفع، والاستثمارات العالية، والقيمة الإنتاجية العالية، والعوائد الكبيرة، والمخاطر العالية أيضًا. وفى الآونة الأخيرة شهدت الشركات الأهلية بالصين نهضة سريعة كما أصبحت القوة المهمة في تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة. إذن ما السبب وراء قدرة الشركات الأهلية على دخول مجال صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة وتحقيق تنمية سريعة؟ في هذا الفصل سنقوم بتحليل إمكانات دخول الشركات الأهلية هذا المجال وتطورها فيه وذلك من خلال منظور جزئي (آليات النمو للشركات الأهلية وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة)، ومنظور كليّ (بيئة النمو الممتازة لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة).

(1) الاقتران الكبير بين الشركات الأهلية و آليات نمو صناعات التكنولوجيا الفائقة:

يعد القانون حتمية تطور ونمو الأشياء، فتحدد العناصر الداخلية للأشياء في ظل ظروف محددة اتجاه نمو وتطور هذه الأشياء، وتعود خصائص صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة المتمثلة في "المخاطر العالية، والاستثمارات المرتفعة، والعوائد الكبيرة" إلى قوانين التطور الداخلية التي لا يمكن مقاومتها؛ فلا بدَّ من مواجهة جميع أنواع المخاطر والتغلب عليها بدءًا من إنتاج التكنولوجيا الجديدة ثم تطبيقها حتى انتشارها؛ كما أن أسواق تطبيقات التكنولوجيا الجديدة لا بدَّ وأن تتمتع بمراحل من النمو؛ كما ينبغي وجود آليات تعاقد معنية بحماية الملكية الفكرية وتحفيز الكوادر التقنية، وذلك من أجل ضمان فوز الكوادر المتميزة وحصولهم على عوائد مماثلة. وتتمتع الشركات الأهلية بالصين بمزايا فطرية تجعلها تتمسك بضوابط وقوانين التطور الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة سالفة الذكر.

أولًا: لمواجهة مختلف المخاطر غير المتوقعة أثناء مراحل التطور، تمتلك الشركات الأهلية جميع الحقوق المعنية بالإنتاج والتشغيل، حيث تقوم بتسيير أعمالها التجارية بصورة مستقلة، وتتحمل وحدها المسؤولية عن أرباحها أو خسائرها، وتتمتع بالتطور المستقل، والقيود الذاتية، كما أنها استطاعت التغلب على ظاهرة "وهم" المُلّاك، لذلك لن يكون هناك وجود لمشكلة الخلط بين المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخلاقية، سواء نجحت صناعة قرارات الشركات الأهلية أم لا. وفي الوقت نفسه، تتخذ هذه الشركات من الأسواق دليلًا ومرشدًا لها، فتعتمد عناصر الإنتاج على تنظيم الأسواق، كما تتقيد السلوكيات والأنشطة الاقتصادية بضوابط وقوانين الأسواق، وتعتمد الشركات على الابتكار المستمر وتنمية وتطوير المنتجات الجديدة من أجل الاستيلاء على الأسواق، فالبقاء للأصلح في المنافسات السوقية. علاوة على ذلك، ترتبط جميع الأنشطة الإنتاجية للشركات الأهلية بصورة تامة بالمصالح الذاتية للمديرين، وفي ظل تداول المصالح المادية، يقوم المديرون والمُلّاك بحشد روحهم الإيجابية والابتكارية، بهدف تعظيم عوائدهم الذاتية[136]. والارتباط المتبادل بين مزايا آليات الشركات الأهلية السابقة وقوانين التطور الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة هو ما جعل الشركات الأهلية تتمتع

136- قو شنغ زو: (المغزى الاستراتيجي لتنمية وتطوير شركات العلوم والتكنولوجيا الأهلية والتدابير المعنية بها)، (وو خان للدراسات الاقتصادية)، العدد الأول عام 2000، صفحات 1~9.

بطاقة وحيوية كبيرة للغاية في مجال صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، حتى أصبحت قوة فعالة في تنمية وتطوير هذه الصناعات.

ثانيًا: من أجل الحصول على حصص سوقية محتملة، تعتمد الشركات الأهلية على ريادة الأعمال، والنمو الذاتي، حيث لا تتجه إلى الدعم الحكومي. وقد دفعت أنشطة الابتكار وريادة الأعمال لعدد كبير من الشركات الأهلية النضوج التدريجي للأسواق الخاصة بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة، وفي الوقت نفسه ساعدت في إنشاء شركات أهلية كبرى تتمتع بالقدرة على المنافسة الدولية في مجال التكنولوجيا الفائقة والجديدة. وهناك عدد كبير من الشركات العابرة للقارات المشهورة عالميًّا في مجال التكنولوجيا الفائقة مثل مايكروسوفت، وإنتل، وأبل، وياهو... إلخ قد سلكوا طريق التنمية والتطور. ولم تؤسس الدولة خلال مسيرة تطور الشركات الأهلية بالصين آليات الاستثمار المُخاطر الخاص بشركات التكنولوجيا الجديدة، بينما اعتمدت على اختراق الشركات ذاتها للأسواق، وتحمُّل هذه الشركات للمخاطر بصورة مستقلة، حتى فازت في النهاية بتوسيع النطاق لمجموعات من الشركات مثل لينوفو في مجموعة جونغ جوان تسون، وفانغ جنغ في جامعة بكين، وهواوي في شنجن... إلخ. وفي الوقت نفسه، تعمل ثقافة الشركات الأهلية خاصة الشركات الأهلية في مجال العلوم والتكنولوجيا على تحفيز المرء وتشجيعه على الابتكار وريادة الأعمال. وتعد هذه الثقافة تربةً خصبةً تساعد على تحويل الابتكار في العلوم والتكنولوجيا، كما تصب في مصلحة نمو ونضوج صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في الشركات الأهلية.

ثالثًا: الشركات الأهلية الغارقة في المنافسات السوقية خاصةً تلك الشركات العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا والتي تبذل قصارى جهدها لتطبيق المعارف والتكنولوجيا الجديدة في الأسواق، تتمتع حقوق ملكيتها بوضوحٍ شديدٍ، الأمر الذي يجسد بصورة تامة مبادئ التوزيع حسب العمل، والتوزيع وفقًا لرأس المال، والتوزيع وفقًا للإدارة، والتوزيع في ضوء التكنولوجيا، ما يسهل دفع رسملة المعارف وتحويلها إلى أسهم، إلى جانب تشجيع كل من أصحاب التكنولوجيا، ورأس المال، والإدارة، بالإضافة إلى المبتكرين على المشاركة في دفع الابتكار التكنولوجي. علاوة على ذلك، تتمتع الشركات الأهلية بحيوية ونشاط كبير على المستوى الاقتصادي، بالإضافة إلى قوة دفع هائلة في مجال الابتكار التكنولوجي، كما يتمتع أصحاب الشركات الأهلية بوعي عالٍ وبصيرة

كبـيرة حيـال انعكاسـات الأسـواق، مـا يسـهل دفـع الابتـكار المـالي وتنميـة الاسـتثمار المُخاطـر، إلى جانـب تحقيـق الترابـط العضـوي بـين رأس المـال المـالي وصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، الأمـر الـذي يدفـع التنميـة المنسـقة لـكلٍّ مـن الـشركات الأهليـة وصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة. وقـد أوضحـت الإحصـاءات البيانيـة لمركـز البيانـات التابـع لشركـة شـنجن لمعلومـات الأوراق الماليـة أنـه حتـى يـوم 30 مـن شـهر سـبتمبر عـام 2010 وصلـت الـشركات الأهليـة لمـا يقـرب مـن 92% عـلى مسـتوى 123 شركـة في السـوق الثانويـة والمدرجـة رسـميًّا للتـداول. وتقـدم السـوق الثانويـة الضـمان المـالي الـكافي للنمـو السريـع لـشركات "العمـلاق الصغـير" في الاقتصـاد الخـاص، مـن خـلال قدرتهـا عـلى تجميـع رأس المـال المـالي.

(2) تطويـر إضفـاء الطابـع الصناعـي عـلى التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة قـدم قـوة دفـع جديـدة لدخـول الـشركات الأهليـة:

تشـهد القـوة الشـاملة لصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين تعزيـزًا متواصـلاً، كـما أن قـدرات التنميـة المسـتقلة لهـا في ارتفـاع مسـتمر، والهيـكل الصناعـي لهـا في تحسـن وصعـود، وذلـك بعـد تنميـة سريعـة اسـتمرت لأكـثر مـن عـشرة أعـوام، مـا أدى إلى ظهـور مجموعـة كبـيرة مـن شركات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة التـي تتمتـع بقـدرات ابتكاريـة، وقـوة تنافسـية كبـيرة. وسيسـتقطب حتـمًا النمـو السريـع لصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة دخـول الـشركات الأهليـة هـذا المجـال والتطـور فيـه أيضًـا، نظـرًا للاقـتران والارتبـاط الكبـير بـين الـشركات الأهليـة وآليـات نمـو صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة.

أولًا: قـد أصبحـت صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديدة أكـثر الصناعات سرعة مـن حيث النمو في الاقتصـاد الوطنـي، فقـد زاد إجـمالي قيمـة الإنتـاج الصناعـي لهـذه الصناعـات بالصـين بـين عامـي 1998 و2009 مـن 711 مليـار و100 مليـون يـوان صينـي إلى 6 تريليونـات و43 مليـار و100 مليـون يـوان صينـي، بزيـادة سـنوية وصلـت إلى 19.5%؛ كـما ارتفعـت النسـبة التـي تحتلها القيمـة المضافة الصناعيـة لهـا في إجـمالي الناتـج المحـلي مـن 2.11% في 1998 إلى 4.33% في عـام 2009؛ وزادت قيمة الصـادرات الخاصـة بمنتجـات هذه الصناعـات من 20 مليار و300 مليـون دولار أمريكي إلى 376 مليار

و900 مليـون دولار، بزيـادة سـنوية وصلـت إلى 27.6%؛ كـما ارتفعـت النسـبة التـي يحتلهـا إجـمالي قيمـة صـادرات وواردات منتجـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في إجـمالي صـادرات وواردات كل السـلع والمنتجـات مـن 15.3% في عـام 1998 إلى 31.1% في عـام 2009. وقـد اسـتقطب النمـو والتطـور السريـع في هـذه الصناعـات مجموعـات كبـيرة مـن الـشركات الأهليـة خاصـةً الـشركات الأهليـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا كـما شـجعهم عـلى المشـاركة والانضـمام إلى هـذا المجـال، حتـى أصبحـوا في النهايـة القـوة المهمـة لتنميـة وتطويـر صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة.

ثانيًـا: قدمـت مناطـق تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة منصـة مميـزة لتنميـة وتطويـر الـشركات الأهليـة. فقـد بـدأت مناطـق تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين حاليًـا في التبلـور والإنتـاج الفعّـال. وتجمـع مناطـق التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة كلًّا مـن التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، والـشركات الخاصـة بهـا، وأسـواق التكنولوجيـا بالإضافـة إلى الخدمـات المعنيـة في مناطـق محـددة بصـورة فعالـة، مـا جعلهـا تؤسـس منصـة عمليـة للأنشـطة الصناعيـة تصـب في مصلحـة تطويـر وتنميـة الـشركات العاملـة في صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، وتخلـق بيئـة ممتـازة للابتـكار التكنولوجـي. وهنـاك عـدد كبـير مـن الـشركات الأهليـة قـد جذبتهـم بيئـة وفـرص التنميـة، والمـوارد العلميـة والتكنولوجيـة والمعلوماتيـة الجيـدة التـي توفرهـا هـذه المنصـة مـن مناطـق التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، الأمـر الـذي جعلهـم يدخلـون هـذا المجـال، ويتطـورون وينضجـون بصـورة تدريجيـة، حتـى أصبحـوا في النهايـة شركات كبـيرة وقويـة. فلينوفـو في خـاي دينـغ يـوان بمنطقـة جوانـغ جـوان تسـون للعلـوم والتكنولوجيـا ببكـين، وفانـغ جنـغ في جامعـة بكـين، وهـواوي في منطقـة العلـوم والتكنولوجيـا الفائقـة بشـنجن عـلى سـبيل المثـال هـم شركات أهليـة نشـأت ونمـت في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في نطـاق جغـرافي محـدد.

ثالثًـا: تتمتـع تنميـة وتطويـر صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بعـدد كبـير مـن السياسـات ذات الدعـم الوطنـي. ففـي سـبيل دفـع تنميـة وتطويـر صناعـات التكنولوجيـا الجديـدة والفائقـة، أصـدرت الدولـة عـددًا كبـيرًا مـن السياسـات المعنيـة بالضرائـب الماليـة، والقطـاع المـالي وحمايـة الملكيـة الفكريـة ودعـم الكـوادر، وقـد أصبحـت هـذه السياسـات جميعهـا قـوة الدفـع المهمـة لدخـول الـشركات الأهليـة بالصـين مجـال صناعـات التكنولوجيـا

الفائقـة والجديـدة والتطـور فيهـا. وباتخـاذ السياسـات الماليـة والضريبيـة مثـالًا، نجـد أن هنـاك تسـع فئـات و37 مـادة في السياسـات التفضيليـة الخاصـة بالضرائـب عـلى العلـوم والتكنولوجيـا المعمـول بهـا حاليًـا بالصـين تتطـرق إلى جميـع المجـالات الخاصـة بصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، وتتضمـن بصـورة رئيسـة: السياسـات الضريبيـة لدعـم شركات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة (عـلى سـبيل المثـال تخفـض الدولـة ضريبـة الدخـل الخاصـة بـشركات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة التـي تحتاجهـا بمعـدل 15%)، وسياسـات التشـجيع عـلى الاسـتثمار في البحـث والتطويـر، والسياسـات الضريبيـة التـي تدفـع الاسـتثمار، والسياسـات الضريبيـة التـي تشـجع عـلى تجديـد المعـدات التكنولوجيـة، واسـتقطاب التكنولوجيـا، إلى جانـب السياسـات الضريبيـة التـي تشـجع عـلى تنميـة وتطويـر الخدمـات العلميـة والتكنولوجيـة... إلـخ. وتزيـد الدولـة باسـتمرار الاسـتثمارات العلميـة والتكنولوجيـة الخاصـة بصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، عـلى سـبيل المثـال تراكمـت أمـوال اسـتثمارية وصلـت إلى 8 مليـار و338 مليـون يـوان صينـي في الميزانيـة المركزيـة، سـاهمت في التمويـل المـالي لعـدد 13488 مشروعًـا مـن مشروعـات الابتـكار، وذلـك منـذ تأسـيس صناديـق الابتـكار التكنولوجـي للـشركات التكنولوجيـة الصغـيرة والمتوسـطة في عـام 1999 وحتـى عـام 2008[137].

ثالثًا: المشكلات البارزة التي تواجهها الشركات الأهلية عند دخول صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة:

عـلى الرغـم مـن أن الـشركات الأهليـة بالصـين قـد حققـت تنميـة سريعـة في مجـال صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، إلا أننـا قـد لاحظنـا -أيضًـا- أن هـذه الـشركات مـا زالـت تواجـه مشـكلاتٍ بـارزةً خـلال مشـاركتها في تنميـة وتطويـر هـذه الصناعـات.

أولًا: المسـتوى المنخفـض للبحـث والتطويـر. لا يمكـن تلبيـة المتطلبـات الاسـتثمارية لصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة القائمـة عـلى "الاسـتثمارات الكبـيرة، والمخاطـر العاليـة، والإنتـاج المرتفـع"، نظـرًا للقـوة العاديـة للـشركات الأهليـة بالصـين، ومحدوديـة نطـاق هـذه الـشركات، كـما أن اسـتثمارات البحـث والتطويـر في التكنولوجيـا الفائقـة

137- إدارة خطط التنمية بوزارة العلوم والتكنولوجيا، وإدارة الشركات بوزارة المالية: (التقرير السنوي لصناديق الابتكار التكنولوجي الخاصة بالشركات التكنولوجية الصغيرة والمتوسطة)، (1999~2008) http//www.innofund.gov.cn/innofile.

والجديـدة محـدودة للغايـة. وتسـعى الـشركات الأهليـة وراء نمـوذج التشـغيل "القصـير، والسريعـة، والقابـل للتكيـف" الـذي يتسـم بـ"اقتنـاص فـرص الأسـواق"، مـن ثـم تفتقـر هـذه الـشركات إلى الخـبرات والتجـارب الاسـتثمارية المعنيـة بصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة والتـي تسـبب أمـراض "ارتفـاع ضغـط الـدم، وارتفـاع السـكر في الـدم (مـرض السـكري) وفـرط شـحميات الـدم"، وتفتقـر -أيضًـا- إلى آليـات الاسـتثمار، والقـدرة عـلى الاسـتفادة القصـوى مـن المشروعـات. وهنـاك عـدد قليـل مـن الـشركات الأهليـة يمتلـك حقـوق ملكيـة فكريـة خاصـة بـه، كـما أن ثمـار البحـث العلمـي رفيعـة المسـتوى والتـي تتمتـع بحقـوق الملكيـة الفكريـة المسـتقلة قليلـة للغايـة. وكفـاءة الأصـول (أي إيـرادات المبيعـات الناتجـة عـن أصـل واحـد فقـط) للـشركات الأهلية بالصـين منخفضة نسـبيًّا مقارنـةً بـشركات التمويـل الأجنبـي، وقدراتهـا التنافسـية ضعيفـة، كـما أنهـا تنحـصر في نهايـة سلسـلة القيمـة العالميـة. وفي الوقـت نفسـه، تعمـل هـذه الـشركات حاليًـا عـلى تعويـض ميـزة التكلفـة عـلى مسـتوى الدولـة بصـورة تدريجيـة، تماشـيًا مـع الإنتـاج ذي الطابـع المحـلي لعـدد كبـير مـن الـشركات الدوليـة، كـما تضغـط باسـتمرار عـلى الأسـواق المحليـة؛ ومـا زال المنافسـون ذوو التكلفـة الأقـل يظهـرون تباعًـا في النطـاق الـدولي، بمـا في ذلـك الهنـد، وفيتنـام، وتايلانـد، وماليزيـا في آسـيا، والمكسـيك بأمريـكا، وتركيـا بأوربـا... إلـخ؛ وتسـيطر التكنولوجيـا على ميـزة التكلفـة المنخفضة مـن خـلال الصعـود المسـتمر لمعايـير التكنولوجيـا الدوليـة والحواجـز التكنولوجيـة، فتشـهد "ميـزة التكلفـة المنخفضـة" التـي تعتمـد عليهـا الـشركات الأهليـة في مجـال صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة ضعفًـا تدريجيًّـا. وقـد فاقـم هـذا الأمـر مـن المنافسـة كـما شـكل حواجـز دخـول عاليـة سـواء عـلى مسـتوى تنميـة وصعـود الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة أو الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال الصناعـات التقليديـة[138].

ثانيًـا: عـدم كفايـة أمـوال الابتـكار التكنولوجـي. لم يصـل متوسـط نفقـات البحـث والتطويـر للـشركات الأهليـة للعلـوم والتكنولوجيـا بالصـين حاليًـا إلى 3% مـن إجـمالي الدخـل مـن التكنولوجيـا والصناعـة والتجـارة، الأمـر الـذي جعلـه أقـل بكثـير مـن معـدل الاسـتثمارات الخاصـة بـشركات العلـوم والتكنولوجيـا عـلى المسـتوى الـدولي والتـي تزيـد عـادةً عـن 10%.

138- لي وي دونغ، ولي وي: (حول التدابير المضادة بشأن استثمار الشركات الأهلية في صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة)، (صناعة المواد الجديدة)،عام 2008، العدد الثامن، صفحات 75~76.

والسـبب وراء هـذا الأمـر يعـود إلى أولًا: رأس مـال ريـادة الأعـمال لغالبيـة الـشركات الأهليـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا قليـل، كـما أن الأمـوال التـي يسـتخدمونها باسـتمرار في الابتـكار التكنولوجـي محـدودة؛ ثانيًـا: قدمـت الحكومـات المحليـة الدعـم للابتـكار التكنولوجـي في الـشركات مـن أجـل اسـتقطاب المشروعـات والكـوادر العلميـة والتكنولوجيـة، ولكـن عـلى الرغـم مـن إنشـائها لبعـض الصناديـق الخاصـة، إلا أنـه عندمـا تحتـاج الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا إلى الدعـم والمسـاعدات، فإنهـا تواجـه إجـراءات كثـيرة ومعقـدة، وربمـا تحصـل في النهايـة عـلى قيمـة ضئيلـة للغايـة؛ ثالثًـا: مـا زال هنـاك بعـض السياسـات التمييزيـة عـلى المسـتوى الائتـماني للـشركات الأهليـة، فالنطـاق الصغـير لغالبيـة الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا، وقلـة عـدد أصـول هـذه الـشركات، وافتقارهـا إلى الرهـن العقـاري، قـد أدى إلى صعوبـة حصولهـا عـلى قـروض بنكيـة، وتضطـر بعـض الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة إلى جمـع الأمـوال الشـعبية لمعالجـة مشـكلة التمويـل، فتتحمـل تهمـة جمـع الأمـوال غـير المشروعـة، وهنـاك -أيضًـا- بعـض الـشركات التـي تسـلك طريـق اقـتراض المـال مـع الفوائـد العاليـة مـن أجـل الحصـول عـلى أمـوال تسـتخدمها في التنميـة والتطويـر؛ رابعًـا: الاسـتثمار المُخاطـر الـذي يرتكـز عـلى الحكومـة يعـاني مـن مصـادره المحـدودة، وهيـكل رأسـماله الفـردي، وعملياتـه التجاريـة غـير الكاملـة، الأمـر الـذي يعوقـه عـن لعـب الـدور المنـوط بـه تجـاه الـشركات الأهليـة في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة؛ خامسًـا: الخلـل في تطـور سـوق رأس المـال، فـما زال الاسـتثمار المُخاطـر في ريـادة الأعـمال، والضمانـات الائتمانيـة، بالإضافـة إلى الاسـتثمارات الخاصـة بصناديـق الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة العاملـة في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة مـا زال في مرحلـة الاستكشـاف، كـما يفتقـر تأسـيس الأسـواق الرأسـمالية إلى دعـم السياسـات، مـا يجعـل حصـول الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا عـلى التمويـل مـن خـلال دخـول أسـواق الأوراق الماليـة عـن طريـق الأسـهم أو إصـدار السـندات أمـرًا في غايـة الصعوبـة.[139]

ثالثًـا: الخلـل في بيئـة النظـم والآليـات والسياسـات. تشـهد بيئـة تنميـة وتطويـر الـشركات الأهليـة بالصـين تحسـنًا مسـتمرًا، وذلـك خـلال أكـثر مـن ثلاثـين عامًـا مـن تطبيـق الإصـلاح

139- معهد البحوث الخاص باستراتيجيات تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالصين: (المشكلات الحالية في مشاركة الشركات الأهلية بالصين في تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة)، انظر http//www.sme2000.com.cn/index.asp.

والانفتاح، غير أنه ما زالت هناك مشكلات بارزة بالنسبة لدخول الشركات الأهلية المجالات المعنية بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والتطور فيها، منها ضعف دعم السياسات الضريبية، والافتقار إلى المنهجية والتوافق، والخلل في آليات الانسحاب من الاستثمار المُخاطر، إلى جانب تأخُّر الوظائف الخدمية للحكومة والتي تدعم استثمارات الشركات الأهلية في تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة إلى غير ذلك من مشكلات. وما زالت الجامعات ومعاهد البحوث العلمية تتولى الريادة في توزيع الموارد العلمية والتكنولوجية بالصين حاليًا، وتتسم غالبية ثمار أبحاثهم العلمية بتوجهها التكنولوجي، حيث تفتقر إلى المشروعات الموجهة نحو الأسواق والاستثمار، الأمر الذي أدى إلى أن البحث والتطوير في الموارد العلمية والتكنولوجية لا يمكن أن يلبي احتياجات الاستثمارات ذات الطابع الصناعي للشركات الأهلية، كما أنه جعل الشركات الأهلية تشارك بصعوبة شديدة في البحث والتطوير التكنولوجي على المستوى الوطني. وفي الوقت نفسه، فإن تأسيس الأسواق الرأسمالية التي تدعم استثمارات الشركات الأهلية بالصين في تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالإضافة إلى بناء نظام خدمات الوساطة كخدمة المعلومات والخدمات التكنولوجية ما زال يحتاج إلى التحسين، كما أن الصين ما زالت منحصرة في نهاية سلسلة القيمة الخاصة بالتكنولوجيا الفائقة والجديدة، وبالارتكاز على المشاركة في حلقات المعالجة والتصنيع، نجد أنه عادةً ما تنخفض معدلات القيمة المضافة لمنتجات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، كما أن قوة جذب عوائدها الاستثمارية للشركات الأهلية غير كافية. فقد قيّدت سلسلة المشكلات سالفة الذكر بصورة خطيرة دخول الشركات الأهلية بالصين في تنمية وتطوير صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة.

الفصل الثاني

التنمية المنسقة لكل من الشركات الأهلية وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة

أولًا: نموذج التنسيق والتناغم بين الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة:

(1) نموذج درجة منهجية النظام:

سنطرح في البداية مفهوم درجة منهجية النظام. إن متغير معامل المنهجية لنظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا خلال مراحل التنمية هو $\theta^s = \left(\theta_1^s, \theta_2^s, \cdots, \theta_n^s\right), \exists n \geq 2, \beta_i^s \leq \theta_i^s \leq \alpha_i^s, i \in [1, n]$، وكلما زادت قيمة $\left(\theta_1^s, \theta_2^s, \cdots, \theta_n^s\right)$ من بينهم، ارتفعت درجة منهجية النظام، بينما كلما قلت القيمة، انخفضت درجة منهجية النظام، والعكس صحيح، كلما زادت قيمة $\left(\theta_{k+1}^s, \theta_{k+2}^s, \cdots, \theta_n^s\right)$، انخفض مستوى منهجية النظام، وكلما قلت القيمة، زادت درجة منهجية النظام، لذلك يوجد التعريف التالي:

التعريف 1: التعريف التالي يحدد درجة منهجية النظام لمتغير معامل منهجية النظام للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا θ_i^s.

$$\mu\left(\theta_i^s\right) = \begin{cases} \left(\theta_i^s - \beta_i^s\right)\left(\alpha_i^s - \beta_i^s\right)^{-1}, i \in [1, k], \\ \left(\alpha_i^s - \theta_i^s\right)\left(\alpha_i^s - \beta_i^s\right)^{-1}, i \in [k+1, n]. \end{cases}$$

ومن التعريف السابق يمكن أن نجد أن $\mu\left(\theta_i^s\right) \in [0,1]$، $\mu\left(\theta_i^s\right)$ كلما زاد، زادت إسهامات θ_i^s في درجة منهجية نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبصفة عامة نجد أنه يمكن تحقيق (مجمل الإسهامات) التي يقدمها متغير معامل المنهجية لدرجة منهجية نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا من خلال دمج وتكامل $\mu\left(\theta_i^s\right)$. والطريقة المتبعة عمليًّا هي عملية الجمع

الخطي الترجيحي، أي:

$$\overline{\mu}\left(\theta^{s}\right)=\sum_{i=1}^{n}\omega_{i}\mu\left(\theta_{i}^{s}\right),\quad \omega_{i}\geq 0\sum_{i=1}^{n}\omega_{i}=1.$$

التعريـف 2: لقـد أطلقنـا عـلى $\overline{\mu}\left(\theta^{s}\right)$ في الصيغـة السـابقة درجـة منهجيـة نظـام الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا. لذلـك يمكـن أن نعـرف أنـه كلـما زاد $\overline{\mu}\left(\theta^{s}\right)\in[0,1]$, $\overline{\mu}\left(\theta^{s}\right)$، ارتفعـت درجـة منهجيـة نظـام الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا، والعكـس صحيـح عندمـا ينخفـض.

ومتغـير معامـل المنهجيـة الـذي يصـف جـودة تنميـة نظـام صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، هـو

$\theta^{e}=\left(\theta_{1}^{e},\theta_{2}^{e},\cdots,\theta_{n}^{e}\right)$، و $m\geq 2,\beta_{j}^{e}\leq\theta_{j}^{e}\leq\alpha_{j}^{e},\ j\in[1,m]$. وعـلى غـرار مـا ذكـر سـلفًا، يمكـن الحصـول عـلى $\overline{\mu}\left(\theta^{e}\right)\in[0,1]$.

(2) نمـوذج درجـة تناغـم نظـام الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا وصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة:

التعريـف 3: عنـد t_0 بدايـة التأسـيس (أو خـلال فـترة زمنيـة محـددة)، تكـون درجـة منهجيـة نظـام الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا $\overline{\mu}_{0}\left(\theta^{s}\right)$، ودرجـة منهجيـة نظـام صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة $\overline{\mu}_{0}\left(\theta^{e}\right)$؛ وعندمـا يتطـور النظـام حتـى فـترة t_1، تكـون درجـة منهجيـة نظـام الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا $\overline{\mu}_{1}\left(\theta^{s}\right)$، ودرجـة منهجيـة نظـام صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة $\overline{\mu}_{1}\left(\theta^{e}\right)$. وإذا تأسـس كل مـن $\overline{\mu}_{1}\left(\theta^{s}\right)\geq\overline{\mu}_{0}\left(\theta^{s}\right)$ و $\overline{\mu}_{1}\left(\theta^{e}\right)\geq\overline{\mu}_{0}\left(\theta^{e}\right)$, معًـا، سـيكون هنـاك تناغـم وتنسـيق في التنميـة لـكل مـن الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا وصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة خـلال الفـترة مـن t_0 إلى t_1. ونمـوذج تناغمهـما مـا يـلي:

$$C = sig(\square)\sqrt{\left|\overline{\mu_1}(\theta^s) - \overline{\mu_0}(\theta^s)\right|\left|\overline{\mu_1}(\theta^e) - \overline{\mu_0}(\theta^e)\right|}.$$

$$sig(\square) = \begin{cases} 1, \overline{\mu_1}(\theta^s) - \overline{\mu_0}(\theta^s) \geq 0 \text{且} \overline{\mu_1}(\theta^e) - \overline{\mu_0}(\theta^e) \geq 0, \\ -1, \text{وغيره} . \end{cases}$$

ومـن خـلال الصيغـة السـابقة، يمكـن أن نعـرف أنـه كلـما زادت قيمـة $c \in [-1,1]$، ارتفعـت درجـة التنميـة المنسـقة للنظـام، والعكـس صحيـح عندمـا تنخفـض. وفي الوقـت نفسـه، يهتـم هـذا التعريـف بصـورة شـاملة بأوضـاع النظامـين الفرعيـين، حيـث إنـه إذا زاد ارتفـاع درجـة منهجيـة نظـام فرعـي واحـد، وقـلّ أو انخفـض ارتفـاع درجـة منهجيـة النظـام الفرعـي الآخـر، فـإن وضـع التنسـيق والتناغـم للنظـام بأكملـه سـيكون سـيئًا، أو ربمـا لا يمكـن أن يشـهد هـذا النظـام تنميـة منسـقة ومتناغمـة مـن الأسـاس، وينعكـس هـذا الأمـر في $c \in [-1,0]$. ويمكـن اسـتغلال هـذه الصيغـة لاختبـار اتجـاه التغـير في درجـة تنسـيق وتناغـم النظـام في الفـترة المشـمولة بالتقريـر مقارنـةً بالفـترة الأساسـية، الأمـر الـذي يسـاعد في تقديـم تحليـل ديناميـكي حـول أوضـاع التنسـيق والتناغـم في النظـام.

ثانيًا: الأدلة التجريبية:

(1) درجة منهجية نظام الشركات الأهلية التي تعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا:

للتعـرف عـلى مـؤشرات معامـل درجـة منهجيـة نظـام الـشركات الأهليـة التـي تعمـل في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا والتـي اختارهـا هـذا الفصـل انظـر جـدول 11 – 4. وقيـم الحـد الأدنى للمـؤشرات في الجـدول هـي قيـم جميـع المـؤشرات لعـام 1998 بالصـين، أمـا قيـم الحـد الأعـلى فهـي قيـم جميـع المـؤشرات في عـام 2009.

جدول 4-11 مؤشرات معامل منهجية النظام للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجية

الأعوام	عدد الشركات	القيمة المضافة الصناعية (باليوان الصيني)	الموظفون	نفقات البحث والتطوير	الإيرادات التكنولوجية
1998	70052	115 مليارًا و500 مليون	3 ملايين و970 ألفًا	34 مليارًا و200 مليون	42 مليارًا و100 مليون
1999	79477	153 مليارًا و900 مليون	4 ملايين و920 ألفًا	43 مليارًا و100 مليون	55 مليارًا و200 مليون
2000	86100	220 مليارًا و200 مليون	5 ملايين و590 ألف	40 مليارًا و600 مليون	80 مليارًا و400 مليون
2001	100950	262 مليارًا و100 مليون	6 ملايين و440 ألفًا	48 مليارًا و500 مليون	88 مليارًا و100 مليون
2002	109384	359 مليارًا و600 مليون	7 ملايين و830 ألفًا	54 مليارًا و400 مليون	136 مليارًا
2003	124937	756 مليارًا و200 مليون	9 ملايين و610 آلاف	79 مليارًا و200 مليون	171 مليارًا و900 مليون
2004	141353	994 مليارًا و800 مليون	11 مليونًا 300 ألف	98 مليارًا و700 مليون	236 مليارًا و500 مليون
2005	143991	1 تريليون 296 مليارًا و600 مليون	12 مليونًا و120 ألف	123 مليارًا	275 مليارًا و700 مليون
2006	150595	1 تريليون و599 مليارًا و500 مليون	13 مليون 890 ألفًا	164 مليارًا	351 مليارًا و400 مليون
2007	162337	2 تريليون و95 مليارًا و900 مليون	15 مليونًا 880 ألفًا	213 مليارًا	521 مليارًا و700 مليون
2008	178392	2 تريليون و605 مليار و200 مليون	18 مليونًا و180 ألفًا	273 مليارًا و500 مليون	693 مليارًا و900 مليون
2009	196035	2 تريليون و891 مليارًا و800 مليون	20 مليونًا و810 آلاف	351 مليارًا و100 مليون	923 مليارًا

ملحوظة: الشركات هنا هي الشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا بمعناها الواسع، أي المسمى الذي يُطلق على الاقتصادات مختلفة الملكية في ما عدا الشركات المملوكة للدولة والشركات الحكومية القابضة، بما في ذلك: الأعمال الفردية، والشركات الخاصة، والشركات الجماعية، والشركات

الاستثمارية بهونج كونج ومكاو وتايوان بالإضافة إلى شركات الاستثمار الأجنبي. علاوة على ذلك، فإن بيانات الشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا لعامي 2008، و2009 هي قيم مُتوقعة تم حسابها عن طريق التنبؤ بالمؤشرات، وذلك نظرًا لعدم وجود معلومات معنية حول التقارير الإحصائية الخاصة بالشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا لعامي 2008 و2009.

مصدر المعلومات: وزارة العلوم والتكنولوجيا، التقرير الإحصائي للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا 1998~2007.

هناك تباين كبير في القيم المرصودة لجميع المؤشرات، نظرًا للاختلاف في وحدات الرصد لمختلف المؤشرات، لذلك، يتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SAS أولًا لتوحيد البيانات الأولية، وتجريد المؤشرات من أبعادها. ومصفوفة معامل منهجية نظام الشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا بعد التوحيد هي:

$$Z = \begin{vmatrix} -1.4545 & -1.0076 & -1.2621 & -0.8951 & -0.9138 \\ -1.2205 & -0.9688 & -1.0886 & -0.8092 & -0.8671 \\ -1.0561 & -0.9018 & -0.9662 & -0.8333 & -0.7771 \\ -0.6874 & -0.8595 & -0.8109 & -0.7570 & -0.7496 \\ -0.4780 & -0.7609 & -0.5569 & -0.7001 & -0.5785 \\ -0.0918 & -0.3602 & -0.2317 & -0.4608 & -0.4503 \\ 0.3158 & -0.1190 & 0.0770 & -0.2726 & -0.2196 \\ 0.3813 & 0.1859 & 0.2269 & -0.0380 & -0.0796 \\ 0.5453 & 0.4920 & 0.5502 & 0.3577 & 0.1907 \\ 0.8368 & 0.9936 & 0.9138 & 0.8306 & 0.7989 \\ 1.2355 & 1.5083 & 1.3340 & 1.4144 & 1.4139 \\ 1.6735 & 1.7979 & 1.8145 & 2.1634 & 2.2320 \end{vmatrix}.$$

كما تتباين درجات تأثير المؤشرات المختلفة لمعامل منهجية النظام، ومن أجل تفسير هذه العلاقة، يجب إعطاء كل مؤشر أوزانًا إحصائية مختلفة. والخطوات بشكل تفصيلي هي كالتالي:

أولًا: حساب معامل الارتباط بين زوجين من المؤشرات، وذلك لأن معامل الارتباط بين المؤشرات يعكس درجة التأثير المتبادل بينهم. ومصفوفة معامل الارتباط كما يلي:

$$R=\begin{vmatrix}1.0000 & 0.9630 & 0.9900 & 0.9295 & 0.9269\\ 0.9630 & 1.0000 & 0.9898 & 0.9851 & 0.9775\\ 0.9900 & 0.9898 & 1.0000 & 0.9695 & 0.9653\\ 0.9295 & 0.9851 & 0.9695 & 1.0000 & 0.9973\\ 0.9269 & 0.9775 & 0.9653 & 0.9973 & 1.0000\end{vmatrix}.$$

ثانيًا: إذا كانت الدرجة الكلية للارتباط بين أي مؤشر وآخر عالية نسبيًّا، فإن هذا الأمر يوضح التأثير الكبير لهذا المؤشر في المؤشر الآخر، ودوره الكبير -أيضًا- في النظام، لذلك، لا بدَّ من إعطائه وزنًا كبيرًا نسبيًّا؛ وإذا كان العكس، فلا بدَّ من إعطائه وزنًا صغيرًا. ويمكن حساب الدرجة الكلية للارتباط بين أي مؤشر والمؤشرات الأخرى كما يلي:

$$R_i=\sum_{j=1}^{n}\left|r_{ij}\right|-1,\left(i=1,2,\cdots,n\right).$$

ثالثًا: يمكن تطبيع R_i في الصيغة السابقة للحصول على أوزان المؤشرات المختلفة المماثلة:

$$\omega_i=R_i/\sum_{j=1}^{n}R_j,\left(i=1,2,\cdots,n\right).$$

وباستخدام المعادلة السابقة، يمكن أن نحسب R_i و ω_i كالتالي:

$$R_1=3.8094,\quad R_2=3.9154,\quad R_3=3.9146,\quad R_4=3.8814,\quad R_5=3.867.$$

$$\omega_1=0.1964,\quad \omega_2=0.2020,\quad \omega_3=0.2019,\quad \omega_4=0.2002,\quad \omega_5=0.1995.$$

وبعد حساب أوزان المؤشرات المختلفة، يتم استخدام الصيغة الحسابية في كل من التعريف (1)، والتعريف (2)، ومن ثم الحصول على درجة منهجية نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما في جدول 11 – 5.

جدول 5-11 درجة منهجية نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم

والتكنولوجيا

الأعوام	$\mu(\theta_1^s)$	$\mu(\theta_2^s)$	$\mu(\theta_3^s)$	$\mu(\theta_4^s)$	$\mu(\theta_5^s)$	درجة منهجية النظام
1999	0.075	0.014	0.056	0.028	0.015	0.038
2000	0.127	0.038	0.096	0.020	0.043	0.065
2001	0.245	0.053	0.147	0.045	0.052	0.108
2002	0.312	0.088	0.229	0.064	0.107	0.159
2003	0.436	0.231	0.335	0.142	0.147	0.258
2004	0.566	0.317	0.435	0.204	0.221	0.348
2005	0.587	0.425	0.484	0.280	0.265	0.408
2006	0.639	0.535	0.589	0.410	0.351	0.505
2007	0.733	0.713	0.707	0.564	0.544	0.652
2008	0.860	0.897	0.844	0.755	0.740	0.819
2009	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000

ويمكن أن نلاحظ من خلال جدول 11 – 5 أن درجة منهجية نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا بالصين ترتفع عامًا تلو الآخر، فقد كانت منخفضة نسبيًّا في عامي 1999 و2000، لكنها شهدت زيادة سريعة بشكل ملحوظ في ما بعد عام 2005، ما يبين تطور النطاق الصناعي، وقيمة الإنتاج، والإسهامات في التقدم العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى تكوين فرق الكوادر والكفاءات باستمرار نحو اتجاه ذي طابع ممنهج خلال الآونة الأخيرة. وذلك لأن مجلس الدولة الصيني قد أصدر في عام 2005 الوثائق الأولى منذ تأسيس الصين الجديدة والتي تدور حول دفع تنمية الاقتصاد غير العام (مقترحات بشأن تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد ذات الملكية غير العامة كالفردية والخاصة)، كما أصدر في ما بعد في عامي 2009، و2010 تباعًا (مقترحات حول المضي قدمًا في دفع تنمية الشركات المتوسطة والصغيرة)، و(مقترحات بشأن تشجيع وتوجيه التنمية السليمة للاستثمار الشعبي). وقد شهدت القوة التنموية الشاملة للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا بالصين تعزيزًا مستمرًّا، في ظل تشجيع وتوجيه سلسلة السياسات والإجراءات السابقة.

(2) درجة منهجية نظام صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة:

للتعرف على مؤشرات معامل درجة منهجية النظام الخاص بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والتي اختارها هذا الفصل انظر جدول 11 – 6. وقيم الحد الأدنى من مؤشرات في الجدول هي قيم جميع المؤشرات لعام 1998 بالصين، أما قيم الحد الأعلى فهي قيم جميع المؤشرات في عام 2009.

جدول 11- 6 مؤشرات معامل منهجية النظام الخاص بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة

الأعوام	إجمالي القيمة الإنتاجية (يوان صيني)	القيمة المضافة الصناعية (يوان صيني)	عدد الموظفين	نفقات البحث والتطوير (يوان صيني)	عدد طلبات براءات الاختراع	تكاليف تنمية المنتجات الجديدة (يوان صيني)
1998	711 ملياراً و100 مليون	178 ملياراً و500 مليون	3 ملايين 800 ألف	5 مليارات و700 مليون	1076	7 مليارات و100 مليون
1999	821 ملياراً و700 مليون	210 مليارات و700 مليون	3 مليون 840 ألفاً	6 مليارات و800 مليون	1482	9 مليارات و400 مليون
2000	1 تريليون و41 ملياراً و100 مليون	275 ملياراً و900 مليون	3 ملايين 900 ألف	11 ملياراً و100 مليون	2245	11 ملياراً و800 مليون
2001	1 تريليون و226 ملياراً و300 مليون	309 مليار و500 مليون	3 مليون 980 ألف	15 ملياراً و700 مليون	3379	13 ملياراً و500 مليون
2002	1 تريليون و509 مليارات و900 مليون	376 ملياراً و900 مليون	4 ملايين 240 ألفاً	18 ملياراً و700 مليون	5590	16 ملياراً و900 مليون
2003	2 تريليون و55 ملياراً و600 مليون	503 مليارات و400 مليون	4 ملايين 770 ألفاً	22 ملياراً و200 مليون	8270	20 ملياراً و800 مليون

2004	2 تريليون و776 ملياراً و900 مليون	634 ملياراً و100 مليون	5 ملايين 870 ألف	29 ملياراً و200 مليون	11026	25 ملياراً و900 مليون
2005	3 تريليون 436 مليار و700 مليون	812 ملياراً و800 مليون	6 ملايين 630 ألفًا	36 ملياراً و300 مليون	16823	41 ملياراً و600 مليون
2006	4 تريليون 199 ملياراً و600 مليون	1 تريليون و5 مليارات و600 مليون	7 ملايين 440 ألفًا	45 ملياراً و600 مليون	24301	51 ملياراً
2007	5 تريليون 46 ملياراً و100 مليون	1 تريليون و162 ملياراً و100 مليون	8 ملايين 430 ألفًا	54 ملياراً و500 مليون	34446	65 ملياراً و200 مليون
2008	5 تريليون 708 مليار و700 مليون	1 تريليون و328 ملياراً و700 مليون	9 ملايين 450 ألفًا	65 ملياراً و500 مليون	39656	79 ملياراً و800 مليون
2009	6 تريليون 43 ملياراً و100 مليون	1 تريليون 476 ملياراً	9 مليون 580 ألفاً	77 ملياراً و400 مليون	51989	92 ملياراً و500 مليون

ملحوظة: بيانات القيمة المضافة الصناعية الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة لعام 2009 هي قيم مُتوقعة، أما البيانات الأخرى لعام 2009 هي من (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2010).

مصدر المعلومات: المكتب الوطني للإحصاء، (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة بالصين (1999~2009))، و(الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2010).

ومصفوفة معامل منهجية نظام صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بعد التطبيع هي:

$$Z=\begin{vmatrix}
-1.1058 & -1.1159 & -0.9749 & -1.1242 & -0.9107 & -0.9907 \\
-1.0494 & -1.0456 & -0.9572 & -1.0778 & -0.8870 & -0.9126 \\
-0.9376 & -0.9032 & -0.9305 & -0.8967 & -0.8425 & -0.8312 \\
-0.8433 & -0.8298 & -0.8949 & -0.7030 & -0.7764 & -0.7735 \\
-0.6988 & -0.6826 & -0.7794 & -0.5767 & -0.6474 & -0.6581 \\
-0.4207 & -0.4064 & -0.5439 & -0.4292 & -0.4911 & -0.5257 \\
-0.0532 & -0.1210 & -0.0552 & -0.1344 & -0.3304 & -0.3527 \\
0.2829 & 0.2692 & 0.2825 & 0.1646 & 0.0077 & 0.1801 \\
0.6716 & 0.6902 & 0.6424 & 0.5563 & 0.4439 & 0.4992 \\
1.1029 & 1.0320 & 1.0823 & 0.9311 & 1.0356 & 0.9810 \\
1.4405 & 1.3958 & 1.5355 & 1.3944 & 1.3394 & 1.4765 \\
1.6109 & 1.7174 & 1.5933 & 1.8956 & 2.0587 & 1.9075
\end{vmatrix}.$$

ومصفوفـة معامـل الارتبـاط بـين جميـع المـؤشرات الخاصـة بصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة كـما يـلي:

$$R=\begin{vmatrix}
1.0000 & 0.9988 & 0.9972 & 0.9916 & 0.9770 & 0.9866 \\
0.9988 & 1.0000 & 0.9952 & 0.9955 & 0.9830 & 0.9909 \\
0.9972 & 0.9952 & 1.0000 & 0.9868 & 0.9773 & 0.9876 \\
0.9916 & 0.9955 & 0.9868 & 1.0000 & 0.9902 & 0.9941 \\
0.9770 & 0.9830 & 0.9773 & 0.9902 & 1.0000 & 0.9961 \\
0.9866 & 0.9909 & 0.9876 & 0.9941 & 0.9961 & 1.0000
\end{vmatrix}.$$

ويمكن حساب R_i و ω_i باستخدام الصيغة السابقة كما يلي:

$R_1=4.9512$، $R_2=4.9634$، $R_3=4.9441$، $R_4=4.9582$، $R_5=4.9236$، $R_6=4.9553$.

$\omega_1=0.1667$، $\omega_2=0.1671$، $\omega_3=0.1665$، $\omega_4=0.1670$، $\omega_5=0.1658$، $\omega_6=0.1669$.

وبعـد حسـاب أوزان جميـع المـؤشرات، يتـم اسـتخدام الصيغـة الحسـابية في التعريـف (1)، والتعريـف (2)، ومـن ثـم نحصـل عـلى درجـة منهجيـة نظـام صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة. وكـما هـو موضـح في جـدول 11 – 7، نجـد أن درجـة المنهجيـة للنظـام الخـاص بصناعات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في ارتفـاع مسـتمرٍ، وقـد كانـت تتجـه نحـو الانخفـاض قبـل عـام 2001، بينـما زاد معـدل ارتفاعهـا بعـد عـام 2002 بصـورة ملحوظـة، والسـبب الرئيـس وراء هـذا الأمـر هـو إصـدار اللجنـة المركزيـة للحـزب ومجلـس الدولـة الصينـي في عـام 1999 (القـرارات بشـأن تعزيـز الابتـكار التكنولوجـي وتنميـة وتطويـر مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا الفائقـة وإضفـاء الطابـع الصناعـي عليهـا)، فقـد طرحـت هـذه القـرارات تعزيـز الابتـكار التكنولوجـي وتنميـة وتطويـر مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا الفائقـة، وإضفـاء الطابـع الصناعـي عليهـا. ومنـذ ذلـك الحـين، بـدأت تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين مسـارًا جديـدًا، وخـلال هـذه الفـترة كانـت درجـة منهجيـة نظـام هـذه الصناعـات منخفضـة نسـبيًّا. وبعـد عـام 2001، أصـدرت الدولـة سلسـلة مـن السياسـات والإجـراءات التـي تدعـم تنميـة وتطويـر صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، مثـل (الإشـعار بشـأن دعـم المسـائل المعنيـة بتنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة) الـذي تـم إصـداره في عـام 2001، و(مقترحـات بشـأن المـضي قدمًـا في تنفيـذ اسـتراتيجية توسـيع التجـارة مـن خـلال العلـوم والتكنولوجيـا)، و(دليـل صـادرات المنتجات الخاصـة بالتكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين) (طبعـة عـام 2003) الذيـن تـم طرحهـم في عـام 2003، وقـد حققـت صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة بالصـين قفـزة تنمويـة كبـيرة، لذلـك ارتفعـت درجـة منهجيـة هـذا النظـام عـما كانـت عليـه قبـل عـام 2001.

جدول 11 – 7 درجة منهجية نظام صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة

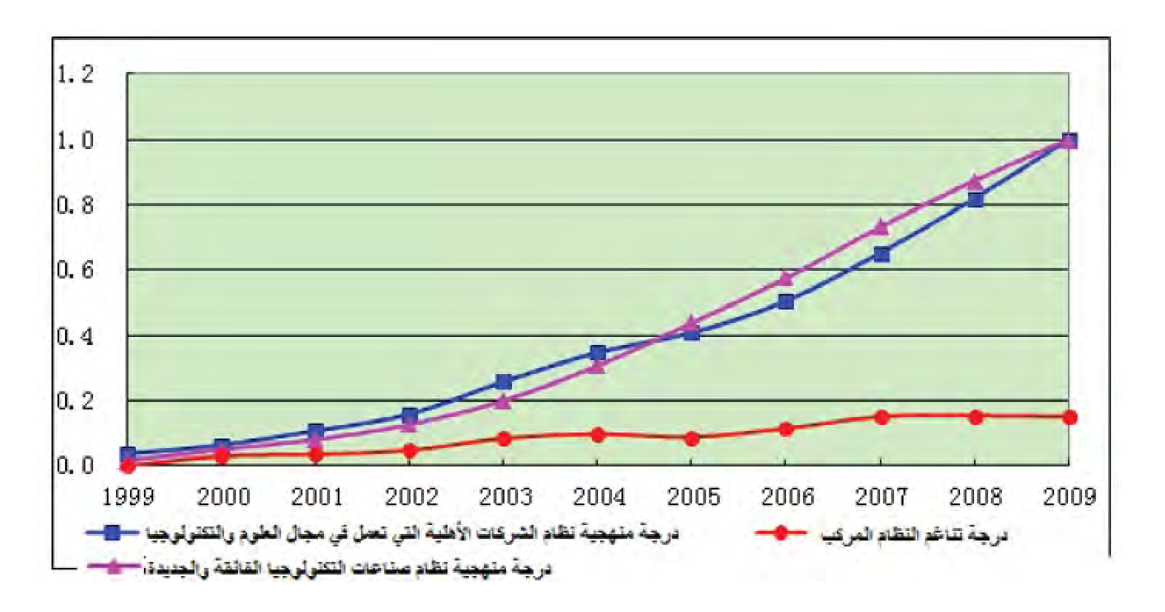
الأعوام	$\mu(\theta_1^e)$	$\mu(\theta_2^e)$	$\mu(\theta_3^e)$	$\mu(\theta_4^e)$	$\mu(\theta_5^e)$	$\mu(\theta_6^e)$	درجة منهجية النظام
1999	0.021	0.025	0.007	0.015	0.008	0.027	0.017
2000	0.062	0.075	0.017	0.075	0.023	0.055	0.051
2001	0.097	0.101	0.031	0.139	0.045	0.075	0.081

0.127	0.115	0.089	0.181	0.076	0.153	0.150	2002
0.200	0.160	0.141	0.230	0.168	0.250	0.252	2003
0.307	0.220	0.195	0.328	0.358	0.351	0.387	2004
0.438	0.404	0.309	0.427	0.490	0.489	0.511	2005
0.575	0.514	0.456	0.556	0.630	0.637	0.654	2006
0.731	0.680	0.655	0.681	0.801	0.758	0.813	2007
0.874	0.851	0.758	0.834	0.978	0.886	0.937	2008
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	2009

(3) درجة تنسيق وتناغم نظام الشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا - صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة:

وقد حصلنا على درجة تنسيق وتناغم نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة C، وذلك باستخدام النتائج السابقة، وباتخاذ المرحلة الأولية لكل فترة زمنية (أي عام 1999~2000، وعام 2000~2001، وعام 2001~2002، وعام 2002~2003، وعام 2003~2004، وعام 2004~2005، وعام 2005~2006، وعام 2006~2007، وعام 2007~2008، وعام 2008~2009) كأعوام مرجعية، بالإضافة إلى استخدام الصيغة الحسابية لدرجة التنسيق في التعريف (3). وكما هو موضح في جدول 11 – 8 و شكل 11 – 4، نجد أن نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة يعيش حالة من التنمية المنسقة (قيمة C بالموجب)، إلا أن درجة التنسيق بصفة كلية للنظام المركب هذا ليست عالية، فمتوسط قيمتها لا يصل إلى 0.10، وأكبر قيمة لدرجة تنسيق وتناغم النظام هي 0.1545 فقط، وأقل قيمة 0.0303، والتذبذبات في هذه القيم مستقرة إلى حد ما. ومن منظور اتجاه التغير في درجة منهجية كل من نظام الشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا ونظام صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة (شكل 11 - 4)، نجد أن درجة منهجية نظام صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين قبل عام 2005 أقل بصورة ملحوظة من درجة منهجية نظام الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ أما في ما بعد

عـام 2005 (وخـلال عـام 2005 ذاتـه) زاد معـدل ارتفـاع درجـة منهجيـة نظـام صناعـات التكنولوجيا الفائقـة والجديـدة بالصـين بسرعـة ملحوظـة، وفـاق درجـة منهجية نظـام الـشركات الأهليـة العاملة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا، ويرتبـط هـذا الأمـر بشـكل وثيـق باتجـاه السياسـات التـي تشـجع فيهـا الصـين بقـوة عـلى تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، ودفـع هـذه الصناعـات نحـو التوسـع والقـوة، إلا أن قـوة وحيويـة التنميـة في الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا لم تشـهد تحسـنًا واضحًـا، وذلـك عـلى الرغـم مـن الدعـم الإيجـابي الـذي قدمتـه الدولـة في هـذه الفـترة لهـذه الـشركات.



شكل 11 – 4 اتجاه التغير في درجة تناغم النظام المركب لـ"الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا – صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة"

جدول 8-11 حساب درجة تنسيق وتناغم النظام المركب لـ"الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا – صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة"

الأعوام	درجة منهجية نظام الشركات الأهلية التي تعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا	درجة منهجية نظام صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة	درجة تنسيق وتناغم النظام المركب C
1999	0.038	0.017	—
2000	0.065	0.051	0.0303
2001	0.108	0.081	0.0359
2002	0.159	0.127	0.0484
2003	0.258	0.200	0.0850
2004	0.348	0.307	0.0981
2005	0.408	0.438	0.0887
2006	0.505	0.575	0.1153
2007	0.652	0.731	0.1514
2008	0.819	0.874	0.1545
2009	1	1	0.1510

يبين التحليل السابق أن النظام المركب للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة هو نظام يتسم بالتنمية المنسقة، وأن دخول الشركات الأهلية المجالات الخاصة بهذه الصناعات هو أمر ممكن ويتمتع بمزايا كامنة. والتنمية المنسقة لكل من الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة تعني أن هذه الشركات قد أصبحت القوة المهمة في دفع تنمية تلك الصناعات، كما أن تنمية تلك الصناعات قد أحدثت بدورها حراكًا في نهوض هذه الشركات. ولكن جدير بالذكر هنا أن درجة تنسيق وتناغم النظام المركب للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة تميل إلى الانخفاض بصفةٍ عامةٍ، مما يبين أن هناك بعض المعوقات التي ما زالت تواجه تنمية دخول الشركات الأهلية صناعات التكنولوجيا

الفائقـة والجديـدة والتطـور فيهـا. وعـلى الرغـم مـن أن هـذه الـشركات تتمتـع بتنميـةٍ سريعـةٍ نسـبيًّا، إلا أن الغالبيـة العظمـى لهـا صغـيرة النطـاق، كـما تعـاني مـن الضعـف عـلى مسـتوى الابتـكار التكنولوجـي، بالإضافـة إلى الافتقـار إلى القـوة الدافعـة للابتـكار، وعـدم كفايـة مدخـلات العلـوم والتكنولوجيـا، وصعوبـة التمويـل، إلى جانـب الافتقـار إلى آليـات الاسـتثمار المُخاطـر في الصناعـات الخاصـة بالعلـوم والتكنولوجيـا، ومحدوديـة دورهـا في دفـع تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة.

الفصل الثالث

العلاقة التفاعلية بين إعداد الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا وتنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة ونمو الشركات الأهلية

أولًا: التحليل الكمي لانحدار ريدج (Ridge Regression):

من أجل دراسة الدور الذي تلعبه كل من صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا في دفع تنمية الشركات الأهلية بالصين، سنستخدم في البداية طريقة علم الاقتصاد القياسي لتقدير معادلة الانحدار بين الثلاثة:

$$\ln Y = \alpha + \beta_1 \ln X_1 + \beta_2 \ln X_2 + \varepsilon.$$

وفي معادلة الانحدار السابقة، يعبر كل من $\ln Y$، و $\ln X_1$، و $\ln X_2$ كل على حدة عن اللوغاريتم الطبيعي لكل من إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية، والقيمة المضافة الصناعية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، والقيمة المضافة الصناعية للشركات الأهلية العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا (انظر جدول 11 - 9).

جدول 11 – 9 القيم العددية المعنية بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية للعلوم

والتكنولوجيا والشركات الأهلية بالصين بين عامي 1999 و2009

	القيمة المضافة الصناعية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة (يوان الصيني)		القيمة المضافة الصناعية للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا (يوان صيني)		إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية (يوان صيني)	
	X_1	$\ln X_1$	X_2	$\ln X_2$	Y	$\ln Y$
1999	210 مليارات و700 مليون	765 مليوناً و300 ألف	153 ملياراً و900 مليون	733 مليوناً و900 ألف	1 تريليون و764 ملياراً و200 مليون	977 مليوناً و800 ألف
2000	275 ملياراً و900 مليون	792 مليوناً و300 ألف	220 ملياراً و200 مليون	769 مليوناً و700 ألف	2 تريليون و112 ملياراً	995 مليوناً و800 ألف
2001	309 مليارات و500 مليون	803 ملايين و300 ألف	262 ملياراً و100 مليون	787 مليوناً و100 ألف	2 تريليون و531 ملياراً و700 مليون	1مليار و13 مليوناً و900 ألف
2002	376 ملياراً و900 مليون	823 مليوناً و500 ألف	359 ملياراً و600 مليون	818 مليوناً و800 ألف	3تريليون و256 ملياراً و200 مليون	1 مليار و39 مليوناً و100 ألف
2003	503 مليارات و400 مليون	852 مليوناً و400 ألف	756 ملياراً و200 مليون	893 مليوناً و100 ألف	4 تريليون و393 ملياراً	1 مليار و69 مليوناً
2004	634 ملياراً و100 مليون	875 مليوناً و500 ألف	994 ملياراً و800 مليون	920 مليوناً و500 ألف	8 تريليون و407 مليارات و300 مليون	1 مليار و133 مليوناً و900 ألف

2005	812 ملياراً و800 مليون	900 مليون و300 ألف	1 تريليون و296 ملياراً و600 مليون	947 مليوناً	8 تريليون و800 مليار و900 مليون	1 مليار و138 مليوناً و500 ألف
2006	1 تريليون و5 مليارات و600 مليون	921 مليوناً و600 ألف	1 تريليون 599 ملياراً و500 مليون	968 مليوناً	11 تريليوناً و666 ملياراً و100 مليون	1 مليار و166 مليوناً و700 ألف
2007	1 تريليون و162 ملياراً و100 مليون	936 مليوناً و100 ألف	2 تريليون و95 ملياراً و900 مليون	995 مليوناً	15 تريليوناً 605 مليارات 400 مليون	1 مليار و195 مليوناً و800 ألف
2008	1 تريليون 328 ملياراً و700 مليون	949 مليوناً و500 ألف	2 تريليون و605 مليارات و200 مليون	1 مليار و16 مليوناً و800 ألف	21 تريليون 155 ملياراً و700 مليون	1 مليار و226 مليوناً و200 ألف
2009	1 تريليون و476 ملياراً	960 مليوناً	2 تريليون و891 ملياراً و800 مليون	1 مليار و27 مليوناً و200 ألف	24 تريليوناً 656 ملياراً و700 مليون	1 مليار و241 مليوناً و500 ألف

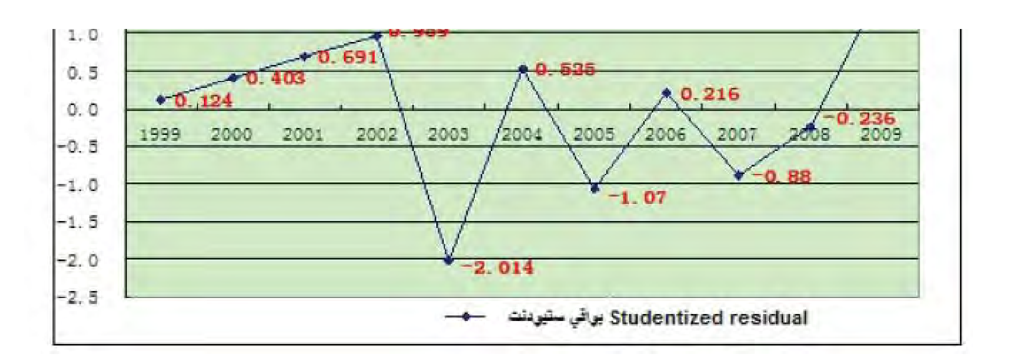
ملحوظة: تم حساب بيانات إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية عبر السنين في ضوء الصيغة التالية: الشركات الأهلية = الشركات الجماعية + الشركات المشتركة الجماعية+ الشركات المساهمة التعاونية + الشركات الخاصة+ الشركات ذات المسؤوليات المحدودة- (الشركات المملوكة للدولة والشركات الحكومية القابضة – شركات القطاع العام – المشروعات المشتركة المملوكة للدولة).

مصدر المعلومات: المكتب الوطني للإحصاء، (الكتاب الإحصائي السنوي لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين (عام 1999~2009))، و(الكتاب الإحصائي السنوي (عام 1999~2010)).

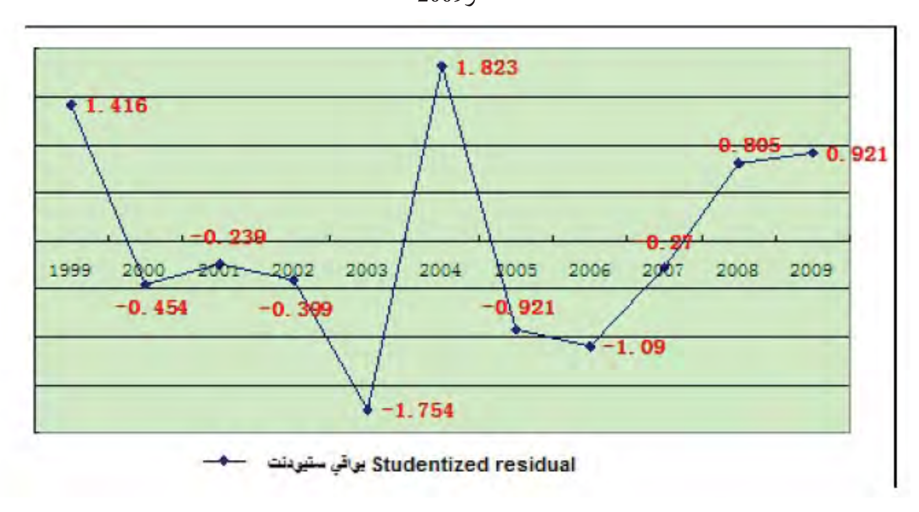
فهل من الضروري عمل التحول اللوغاريتمي الطبيعي لبيانات إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية، والقيمة المضافة الصناعية لكل من التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا؟ وللتحقق من هذا الأمر، قمنا

بتحليـل البواقـي analysis residual لبيانـات السلاسـل الزمنيـة الأصليـة. وإذا تـم إعـداد دالـة تجانـس التبايـن لنمـوذج الانحـدار الخطـي المتعـدد (أي $\sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots = \sigma_n^2$)، لا بـدَّ وأن تتـوزع البقـع المتناثـرة في شـكل البواقـي المعنيـة بالقيـم المتوقعـة وغيرهـا بشـكل عشـوائي في الأشرطـة مـن -2 إلى +2، كـما أنهـا تمتثـل للتوزيـع الطبيعـي بصـورة تقريبيـة، وشـكل البواقـي يُطلـق عليـه شـكل البواقـي العاديـة.

ومـن خـلال تحليـل شـكل 11 – 5 الـذي يمثـل شـكل البواقـي لبيانـات السلاسـل الزمنيـة الأصليـة، وجدنـا أن القيـم المطلقـة لبواقـي سـتيودنت residual Studentized (أي النمـوذج الموحـد للبواقي العاديـة) تشـهد اتجاهًـا متذبذبًـا غـير نظامـي تماشـيًا مـع الزيـادة في القيمـة المتوقعـة، ولا تمتثـل للتوزيـع الطبيعـي، فهنـاك زيـادة واضحـة بـين عامـي 1999 و2002، وعامـي 2007 و2009، أمـا باقـي الأعـوام فتتقلـب بشـكل حـاد حـول المحـور X، حتـى أن بواقـي سـتيودنت Studentized residual وصلـت في عـام 2003 إلى -2.014، فوقعـت خـارج الفاصـل الزمنـي الـذي ينبغـي توزيـع النقـاط المبعـثرة في شـكل البواقـي خلالـه. لذلـك، قـد خلُصنـا إلى أن هنـاك عـدم تجانـس قـوي في بيانـات السلاسـل الزمنيـة الأصليـة، كـما أن القيـم المرصـودة ليسـت مسـتقلة بعضهـا عـن بعـض، لذلـك فـإن عمـل التحـول اللوغاريتمـي الطبيعـي لبيانـات إجـمالي القيمـة الإنتاجيـة للـشركات الأهليـة، والقيمـة المضافـة الصناعيـة لـكل مـن صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة والـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا بـين عامـي 1999 و2009 هـو أمـر ضروري. وكـما هـو موضـح بشـكل 11 – 6، يمتثـل شـكل البواقـي تقريبًـا للتوزيـع الطبيعـي (فـإذا اتخذنـا قيمـة البواقـي المماثلـة لعـام 2004 محـورًا للتناظـر، نجـد توزيعًـا متماثـلاً تقريبًـا)، بعـد عمـل التحـول اللوغاريتمـي الطبيعـي لبيانـات السلاسـل الزمنيـة الأصليـة، الأمـر الـذي يثبـت أن عمـل التحـول اللوغاريتمـي لبيانـات السلاسـل الزمنيـة الأصليـة أمـر ضروريّ وذو جـدوى.



شكل 5-11 بيانات بواقي القيمة المتوقعة لإجمالي الإنتاج في الشركات الأهلية بالصين بين عامي 1999 و2009



شكل 11 – 6 بيانات بواقي القيمة المتوقعة لإجمالي الإنتاج في الشركات الأهلية بالصين بين عامي 1999 و2009 بعد التحول اللوغاريتمي

وإذا لم يتم استخدام طريقة انحدار ريدج، يمكن الحصول على الاستنتاجات التالية من خلال نتائج المخرجات الموضحة بجدول 11 – 10: معادلة الانحدار $\ln \hat{Y} = -1.014 + 1.4117 \ln X_1 - 0.0213 \ln X_2$. عامل تضخم التباين VIF للمتغيرين المستقلين 99.722، وهو أكبر بكثير من 10، ما يعبر عن العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات، وفي الوقت نفسه يثبت الترابط الوثيق بين نمو الشركات الأهلية العاملة في

مجال العلوم والتكنولوجيا وتنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في الواقع. ومعامل المتغير X_2 في معادلة الانحدار بالسالب، بينما يتعارض هذا الأمر مع الأوضاع الفعلية، كما أن قيمة t للمتغيرين X_1 و X_2 صغيرة نسبيًّا، والمتغيرات المستقلة تحت مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لا تتمتع بتأثير إحصائي في المتغير التابع Y (قيمة P للمتغير المستقل X_1 تساوي 0.0419، وقيمة P لـ X_2 هي 0.9565)، بينما لمعادلة الانحدار دلالة عالية (قيمة F هي 278.48، والاحتمالية الإحصائية هي أن تكون قيمة $P < 0.0001$)، الأمر الذي يوضح أن التأثير الإحصائي للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة يختفي بفعل العلاقة الخطية المتداخلة.

ومن خلال تشخيص العلاقة الخطية المتداخلة في جدول 11 – 11، من الممكن أن نعرف أن أكبر مؤشر شرطي هو 290.42 > 100، ما يوضح الارتباط القوي بين المتغيرين. ونسبة التباين للمتغيرين مع المؤشر الشرطي في الصف الأول أكبر من 0.5، ما يبين أن هذين المتغيرين هما مجموعة من المتغيرات التي تتمتع بترابط قوي.

جدول 11 – 10 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (في ظل عدم استخدام تقديرات انحدار ريدج)

المتغير	درجة الحرية	التقدير المعلمي	الخطأ القياسي	قيمة t	الاحتمال الدلالي P لقيمة t	عامل تضخم التباين
التقاطع	1	-1.01437	1.73607	-0.58	0.5751	0
X_1	1	1.41170	0.58351	2.42	0.0419	99.72235
X_2	1	-0.02131	0.37832	-0.06	0.9565	99.72235

جدول 11 – 11 تشخيص العلاقة الخطية المتداخلة

مسلسل	الجذر المميز	المؤشر الشرطي	نسبة التباين		
			التقاطع	X_1	X_2
1	2.99359	1.00000	0.00005294	0.00000617	0.00001368
2	0.00637	21.67272	0.04454	0.00020804	0.00733
3	0.00003549	290.41782	0.95541	0.99979	0.99266

وقـد أدت العلاقـة الخطيـة المتداخلـة بـين المتغـيرات المسـتقلة في النمـوذج السـابق إلى افتقـار معامـل الانحـدار إلى الدلالـة الإحصائيـة، ولمعالجـة هـذه المسـألة، اسـتخدمنا طريقـة انحـدار ريـدج للقضـاء عـلى العلاقـة الخطيـة المتداخلـة، ومـن ثـم الحصـول عـلى معادلـة انحـدار جيـدة.

ومـن خـلال شـكل 7-11 الـذي يمثـل مسـار ريـدج، نجـد أن منحنـى مسـار ريـدج يتجـه إلى الاسـتقرار، بعـد $k \geq 0.10$. ويمكـن الاسـتعانة بتقديـرات انحـدار ريـدج $k = 0.10$ في بنـاء معادلـة الانحـدار، كـما يمكـن كتابـة هـذه المعادلـة مـن خـلال بعـض القيـم المماثلـة الموجـودة في مـا يـلي بصـف 23 في مخرجـات البيانـات بجـدول 11 – 12:

$$\ln \hat{Y} = 1.4497 + 0.6911 \ln X_1 + 0.4032 \ln X_2.$$

وبطلـب معكـوس اللوغاريتـم للحـد الثابـت في نمـوذج الانحـدار الخطـي اللوغاريتمـي المـزدوج، نحصـل عـلى $\hat{A} = e^{1.4497} = 4.2618$، بالتـالي، تكـون معادلـة انحـدار ريـدج لإجـمالي القيمـة الإنتاجيـة الخاصـة بالـشركات الأهليـة في الصـين كـما يـلي:

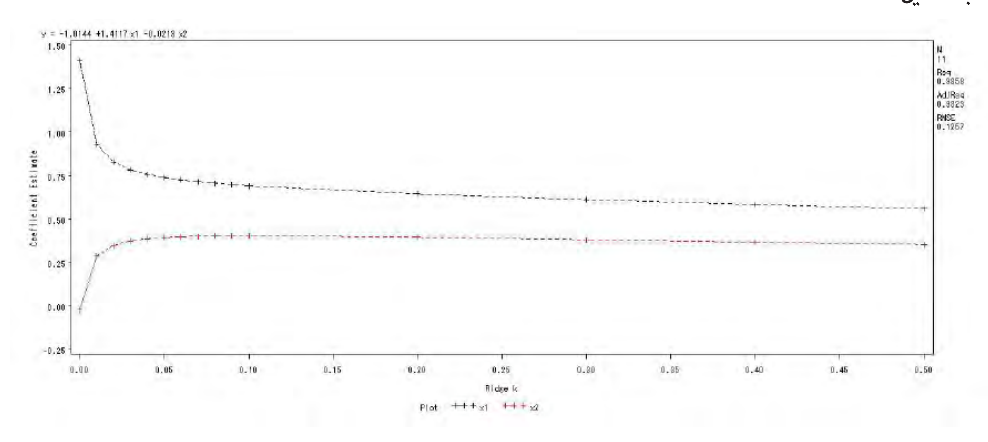
$$\hat{Y} = 4.2618 X_1^{0.6911} X_2^{0.4032}.$$

حينئـذ فـإن رمـوز معامـل الانحـدار لدالـة انحـدار ريـدج التـي يتـم الحصـول عليهـا تكـون ذات مغـزى دلالي، كـما أن عامـل تضخـم التبايـن لجميـع معامـلي الانحـدار يكـون أصغـر مـن 3 (انظـر صـف 22 في جـدول 11 – 12، فالقيمـة المناظـرة لــ X_1 و X_2 هـي 0.4551)، وفي الوقـت نفسـه، يصـير خطـأ الجـذر التربيعـي صغـيراً للغايـة (انظـر صـف 23 في جـدول 11 – 12، فالقيمـة المناظـرة لخطـأ الجـزر التربيعـي 0.1450). ومعادلـة انحـدار ريـدج هـذه هـي دالـة إنتـاج كـوب – دوغـلاس Dauglas-Cobb التقليديـة، ومـن خـلال الحصـول عـلى المشـتقة الكاملـة total derivative لهـذه المعادلـة يمكـن أن نصـل إلى معامـل المرونـة للمتغيريـن X_1، و X_2:

$$\frac{d\hat{Y}/Y}{dX_1/X_1} = 0.6911 \text{ [140]}, \quad \frac{d\hat{Y}/Y}{dX_2/X_2} = 0.4032.$$

140- والعملية الحسابية لمعامل المرونة كما يلي: تكوين الشكل العادي لدالة إنتاج كوب – دوغلاس $Y = AL^{\alpha}K^{\beta}$، استخراج المشتقة الكاملة على جانبي المعادلة، $\frac{dY}{dL} = \alpha AL^{\alpha-1}K^{\beta} = \frac{\alpha AL^{\alpha}K^{\beta}}{L} = \alpha\frac{Y}{L}$، لذلك ستكون $\frac{dY/Y}{dL/L} = \alpha$. وبنفس المنطق، يمكن الحصول على $\frac{dY/Y}{dK/K} = \beta$.

يعكس معامل المرونة السابق الأهمية النسبية للمتغيرين في مراحل تطور الشركات الأهلية. ومن هنا يمكن أن نحصل على العلاقة التفاعلية بين صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية التي تعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا والشركات الأهلية: فعند استقرار القيمة المضافة الصناعية للشركات الأهلية التي تعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا يزداد إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية بالصين بنسبة 0.6911 %، مع كل زيادة 1% في القيمة المضافة الصناعية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة؛ وعند استقرار القيمة المضافة الصناعية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، يزداد إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية بالصين بنسبة 0.4032 %، مع كل زيادة 1% في القيمة المضافة الصناعية للشركات الأهلية التي تعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا. ومن خلال البيانات السابقة يمكن أن نعرف أن تأثير التغير في القيمة المضافة الصناعية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين في إجمالي القيمة الإنتاجية للشركات الأهلية قوي للغاية، ما يثبت عمليًا أن صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة قد أصبحت الآفاق الجديدة لنمو وتطور الشركات الأهلية بالصين.



شكل 11 – 7 مسار ريدج في تحليل بيانات تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، والشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا والشركات الأهلية

جدول 11 – 12 مخرجات البيانات التحليلية الخاصة بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا والشركات الأهلية

مسلسل	قيمة k	خطأ الجذر التربيعي	التقاطع	X_1	X_2	Y
1		0.1257	-1.0144	1.4117	-0.0213	-1
2	0.00			99.7224	99.7224	-1
3	0.00	0.1257	-1.0144	1.4117	-0.0213	-1
4	0.01			11.3788	11.3788	-1
5	0.01	0.1310	0.4236	0.9276	0.2881	-1
6	0.02			4.2584	4.2584	-1
7	0.02	0.1335	0.7518	0.8276	0.3485	-1
8	0.03			2.2918	2.2918	-1
9	0.03	0.1351	0.9204	0.7829	0.3732	-1
10	0.04			1.4805	1.4805	-1
11	0.04	0.1364	1.0354	0.7565	0.3859	-1
12	0.05			1.0686	1.0686	-1
13	0.05	0.1377	1.1257	0.7385	0.3933	-1
14	0.06			0.8306	0.8306	-1
15	0.06	0.1389	1.2026	0.7251	0.3977	-1
16	0.07			0.6804	0.6804	-1
17	0.07	0.1403	1.2711	0.7144	0.4005	-1
18	0.08			0.5793	0.5793	-1
19	0.08	0.1418	1.3342	0.7055	0.4021	-1
20	0.09			0.5078	0.5078	-1
21	0.09	0.1434	1.3934	0.6979	0.4029	-1
22	0.10			0.4551	0.4551	-1
23	0.10	0.1450	1.4497	0.6911	0.4032	-1
24	0.20			0.2668	0.2668	-1

25	0.20	0.1667	1.9330	0.6443	0.3948	-1
26	0.30			0.2164	0.2164	-1
27	0.30	0.1935	2.3465	0.6112	0.3808	-1
28	0.40			0.1892	0.1892	-1
29	0.40	0.2221	2.7186	0.5832	0.3665	-1
30	0.50			0.1701	0.1701	-1
31	0.50	0.2506	3.0582	0.5584	0.3528	-1

ثانيًا: ملخص:

قد استخدمنا في هذا الفصل طريقة تحليل انحدار ريدج للحصول على معادلة الانحدار بين صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين والشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا والشركات الأهلية، ومن خلال دراسة معامل المرونة للمتغيرين المستقلين أي صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا، أوضحنا الأدوار المختلفة التي يلعبها هذان المتغيران المستقلان في تنمية وتطور الشركات الأهلية بالصين. ومن خلال البيانات السابقة، ثمة سؤال يطرح نفسه: لماذا نجد أن تأثير صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة على تنمية وتطور الشركات الأهلية بالصين هو الأكبر مقارنةً بتأثير الشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا؟ (فمعامل مرونة القيمة المضافة الصناعية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة 0.6911 أكبر من معامل مرونة القيمة المضافة الصناعية للشركات الأهلية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا 0.4032). ويبدو أن هذا الأمر غير متوقع، حيث إن الشركات الأهلية التي تعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا هي المكون الرئيس والمهم للشركات الأهلية، أما صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة ما هي سوى الآفاق الجديدة لنمو وتطوير الشركات الأهلية في الفترة الجديدة، فلا بدَّ وأن يكون تأثير الشركات الأهلية للعلوم والتكنولوجيا في تنمية الشركات الأهلية بصفة عامة أكبر من تأثير صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة. ولكن إذا أمعنا النظر، نجد أن لهذا الموضوع حتميته الطبيعية. فبعد أكثر من عشر سنوات من التطور السريع، تشهد القوة الشاملة لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين تعزيزًا بصفة مستمرة، وتأثيرها في تنمية الشركات الأهلية في ارتفاع مستمر أيضًا، أما الشركات الأهلية التي

تعمـل في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا، فقـد حققـت تقدمًـا سريعًـا وتنميـة ملحوظـة، غـير أن النسـبة التـي تحتلهـا في الـشركات الأهليـة مـا زالـت صغـيرة للغايـة، وتأثيرهـا في تنميـة هـذه الـشركات مـا زال ضعيفًـا إلى حـد مـا. لذلـك، فـإن تأثـير صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في تنميـة الـشركات الأهليـة أكـبر مـن تأثـير الـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا.

عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن معامـل المرونـة للقيمـة المضافـة الصناعيـة الخاصـة بصناعـات التكنولوجيا الفائقـة والجديـدة 0.6911 يوضـح أن الـدور الرائـد الـذي تلعبـه تنميـة هـذه الصناعـات في الـشركات الأهليـة قـوي للغايـة، فهـل هـذا الأمـر يتعـارض مـع النتيجـة التـي توصلنـا إليهـا في الفصـل الثالـث مـن انخفـاض درجـة التنميـة المنسـقة لـكل مـن صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة والـشركات الأهليـة؟ ومـن المسـلم بـه عمومًـا، أن الـدور الـذي تلعبـه تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في إحـداث حـراك في تنميـة الـشركات الأهليـة قـوي للغايـة، مـا يجعـل درجـة التنميـة المنسـقة للاثنـين عاليـة؛ والعكـس صحيـح. إلا أن الواقـع ربمـا يختلـف عـن ذلـك، حيـث إننـا نسـتخدم القيمـة المضافـة الصناعيـة لـكل مـن صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، والـشركات الأهليـة العاملـة في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا بالإضافـة إلى إجـمالي القيمـة الإنتاجيـة للـشركات الأهليـة إلى غـير ذلـك مـن قيـم إنتاجيـة في الحصـول عـلى معادلـة الانحـدار، إلا أن نمـوذج التنسـيق يعتمـد عـلى دراسـتنا بصفـة شـاملة لدرجـة ومسـتوى التناغـم والتنسـيق بـين النظـم الفرعيـة مـن خـلال جوانـب عديـدة منهـا عـدد الـشركات، والقيمـة المضافـة الصناعيـة، وعـدد الموظفـين، ونفقـات البحـث والتطويـر... إلـخ. فتتمثـل خلاصـة مـا جـاء في هـذا الفصـل في مـا يـلي: إن الـدور الـذي تلعبـه صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في إحـداث الحـراك عـلى مسـتوى الـشركات الأهليـة قـوي للغايـة، إلا أنـه غـير نظامـي، وغـير متكامـل مـن منظـور القيمـة الإنتاجيـة. ودرجـة التنسـيق تحتـاج إلى تجميـع مختلـف المـؤشرات التـي تسـتطيع قيـاس التنميـة الصناعيـة، الأمـر الـذي يجعلهـا قـادرة عـلى تجسـيد درجـة التنميـة المنسـقة بـين صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة والـشركات الأهليـة مـن منظـور شـامل، ولا يعنـي انخفـاض درجـة التنسـيق والتناغـم الشـامل انخفـاض درجـة التنميـة المنسـقة لمؤشر واحـد. لذلـك، ليـس هنـاك تعـارض أو تناقـض بـين مـا خلُـص إليـه هـذا الفصـل مـن قـوة الـدور الـذي تلعبـه تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة في إحـداث الحـراك في تنميـة الـشركات الأهليـة،

وما جاء في الفصل الثالث من انخفاض درجة التنسيق بين صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الأهلية.

النتيجة التي توصلت إليها الدراسات التجريبية في هذا الفصل: الدور الذي تلعبه صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في تحريك نمو الشركات الأهلية واضح للغاية، واتخاذ الإجراءات والسياسات الفعالة في المقاطعات المتقدمة على مستوى الاقتصاد الخاص مثل جه جيانغ، وجيانغسو من أجل تشجيع وتوجيه ودعم تنمية كل من الشركات الأهلية وصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة هو أمر يتمتع بمغزى وقيمة مرجعية قوية للغاية. ومن أجل دعم تنمية الشركات الأهلية، أصدرت الدولة عددًا كبيرًا من السياسات الداعمة. بينما لم تقُم الصين بإصدار سياسات أو مقترحات محددة لتشجيع الشركات الأهلية على المشاركة في تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة وذلك على المستوى الوطني والمحلي. لذلك، نقترح أن يقوم واضعو السياسات بإصدار المقترحات والآراء التوجيهية الخاصة حول مشاركة الشركات الأهلية في تنمية تلك الصناعات، والمضي قدمًا في خلق بيئة تنموية جيدة للشركات الأهلية، ورفع قدرات الابتكار المستقل لهذه الشركات بصورة مستمرة، وتأسيس وتحسين نظام الخدمات ذات الطابع الاجتماعي لهذه الشركات، ولهذا السبب، يجب إطلاق العنان بصورة تامة للدور الذي تلعبه صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة في توجيه ودفع نمو الشركات الأهلية.

الفصل الرابع

بعض النتائج

لا بدَّ من المضي قدمًا في خلق بيئة خارجية لتنمية الشركات الأهلية بصورة إيجابية، وتحسين نظام سياسات وقوانين هذه الشركات، بالإضافة إلى مساعدة هذه الشركات على دخول المجالات المعنية بصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة. وتخفيف أعباء الشركات الأهلية خاصة الشركات الأهلية الصغيرة، وإعادة تنظيم وتحسين الظواهر السيئة المعنية بهذه الشركات كتحصيل الرسوم منها بصورة تعسفية، والغرامات العشوائية... إلخ. كما ينبغي المضي قدمًا في توسيع نطاق دخول الشركات الأهلية الأسواق، وتخفيض عتبات الدخول، والعمل باستمرار على إنشاء بيئة أسواق مفتوحة وعادلة. ودعم تنمية الصناعات والشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا الفائقة والجديدة والتي تتمتع بحقوق ملكية فكرية مستقلة، بالإضافة إلى الارتقاء الشامل بالموارد التكنولوجية والقوة الابتكارية لصناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين، ودفع هذه الصناعات تدريجيًّا حتى تصبح الاتجاه الرئيس لتنمية الابتكار في الشركات الأهلية بالصين.

كما يجب المضي قدمًا في الارتقاء بقدرات الابتكار المستقل لدى الشركات الأهلية. ودعم وتوجيه الشركات الأهلية الصغيرة التي تعمل في مجالات التكنولوجيا الفائقة والجديدة للمشاركة في المشروعات العلمية والتكنولوجية المهمة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى المساواة في معاملة كل من الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجالات التكنولوجيا الفائقة والجديدة والشركات الكبيرة المملوكة للدولة على مستوى فحص وإجازة المشروعات، والتقييم، وتقديم المكافآت. إلى جانب المضي قدمًا في وضع المعايير المعنية بتشريعات الضرائب على القطاع العلمي والتكنولوجي، وتحسين سياسات الضرائب على دخل الشركات الأهلية، وتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير في الشركات، وتأسيس نظام السياسات التفضيلية لضرائب الاستثمار المُخاطِر. ودفع التعاون متعدد الأشكال بين الحكومة والصناعات والتعليم والبحوث بصورة إيجابية،

وتشـجيع الـشركات الأهليـة عـلى تأسـيس تحالفـات للابتـكار التكنولوجـي مـن منطلـق "التحالفـات الكبـيرة تحمـي الـشركات الصغـيرة"، بالإضافـة إلى دفـع تنميـة الابتـكار في الـشركات الأهليـة مـن خـلال دمـج المـوارد الداخليـة والخارجيـة.

ولا بـدَّ مـن المـضي قدمًـا في تخفيـف صعوبـات تمويـل الـشركات الأهليـة. وتحسـين نظـام ضمانات التمويـل للـشركات الأهليـة التـي تعمـل في مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا، وتشـكيل نظـام ضـمان تمويـلي لهـذه الـشركات متعـدد المسـتويات والأنمـاط. إلى جانـب تنميـة "القطـاع المـالي للقاعـدة الشـعبية" بإيجابيـة، وتقديـم الخدمـات للـشركات الأهليـة متناهيـة الصغـر، ودفـع الـشركات الأهليـة نحـو اسـتغلال القـروض المصرفيـة في تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة. وتشـجيع تنميـة وتركيـز صناديـق الأسـهم الخاصـة، والاسـتثمار الصناعـي، وشركات الاسـتثمار في ريـادة الأعـمال، وتوجيههـم نحـو الاسـتثمار بصـورة أكـبر في إنشـاء وتنميـة الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة. وتحسـين الآليـات الخاصـة بإعـداد الـشركات الأهليـة لـلإدراج بسـوق الأوراق الماليـة، ودعـم الـشركات الأهليـة التـي تتمتـع بالائتـمان الجيـد والنطـاق والقـوة المحـددة في إصـدار السـندات، وإعـادة الهيكلـة لدخـول سـوق الأوراق الماليـة مـن خـلال طـرق الدمـج والاسـتحواذ. كـما ينبغـي زيـادة ضخ الحكومـة للأمـوال التـي تدعـم صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، وتشـكيل اسـتثمارات متعـددة المسـتويات مـع رأس المـال المُخاطِـر، واسـتقطاب الـشركات الأهليـة التـي تعمـل في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا لدخـول المجـالات المعنيـة بصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة وتنميتهـا.

كـما يجـب العمـل باسـتمرار عـلى تعزيـز حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة بالـشركات الأهليـة. والإلغـاء التدريجـي للامتيـازات التـي تتمتـع بهـا شركات التمويـل الأجنبـي في مجـال حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، وتطبيـق المسـاواة في المعاملـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة الداخليـة والخارجيـة، وتقديـم بيئـة تنافسـية قائمـة عـلى المسـاواة للـشركات الأهليـة. وتنميـة وتطويـر مختلـف المنظـمات المعنيـة بخدمـات الوسـاطة في مجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة، واسـتقطاب وتدريـب الكفـاءات والكـوادر عاليـة الجـودة في هـذا المجـال، وتأسـيس نظـم سـوقية جيـدة.

كـما ينبغـي تأسـيس نظـام خدمـات ذات طابـع اجتماعـي للـشركات الأهليـة. فهنـاك خطـط لبنـاء مراكـز اختبـار المنتجـات في المناطـق التـي تشـهد ارتفاعًـا في تجمعـات الـشركات الأهليـة

الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا الفائقة والجديدة، وذلك من أجل رفع إمكانات البحث والتطوير للشركات، وتقليل تكاليفها. فينبغي تطبيق الضمانات الحكومية لتمويل الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا الفائقة والجديدة، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير نظام الضمان التجاري، وتأسيس هيئات مالية قائمة على السياسات تدعم تنمية هذه الشركات في الوقت المناسب، وذلك في المناطق التي تسمح فيها الظروف بذلك. كما لا بدَّ من تشكيل نظام خدمات يتسم بالتنسيق الهرمي، للإسراع في إصلاح نظام الإدارة ونظام الفحص والإجازة الإداري للشركات الأهلية، إلى جانب التخطيط لتنمية التجمعات الصناعية الخاصة بالتكنولوجيا الفائقة والجديدة وتحسينها، وإطلاق العنان للدور الذي تلعبه جميع مناطق التنمية على اختلاف مستوياتها وأنواعها في استقطاب الشركات الأهلية للمشاركة في تنمية صناعات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، كما يجب تعزيز المردود النموذجي للمشروعات المهمة في مجال التكنولوجيا الفائقة والجديدة. ولا بدَّ من تحسين هيئات خدمات الوساطة، وإطلاق العنان لأدوارها ووظائفها في اكتشاف الأسواق، وتجميع المعلومات، والتوزيع الأمثل للموارد، وتقديم الخدمات عالية الجودة والكفاءة.

المراجع:

Charles P. Himmelberg and Bruce C. Petersen, 1994, "R&D and Internal Finance: A Panel Study of Small Firms in High-Tech Industries", The Review of Economics and Statistics, MIT Press, 76(1), 38～51.

National Academy of Engineering Staff, 1995, "Risk and Innovation: The Role and Importance of Small, High-Tech Companies in the U.S. Economy", National Academies Press, 7～15.

David Ahlstrom, Garry D. Bruton, Kuang S. Yeh, 2008, "Private firms in China: Building legitimacy in an emerging economy", Journal of World Business, 43, 385～399.

Li Shaomin, Ilan Vertinsky, Zhou Dongsheng, 2004, "The emergence of private ownership in China", Journal of Business Research, 57, 1145～1152.

Marcin Kolasa, 2008, "Productivity, innovation and convergence in Poland", Economics of Transition, 16(3), 467～501.

William J. Baumol, 2008, "Small enterprises, large firms, productivity growth and wages", Journal of Policy Modeling, 30, 575～589.

Yingyi Tsai, Justin Yifu Lin, Lucia Kurekovac, 2009, "Innovative R&D and optimal investment under uncertainty in high-tech industries: An implication for emerging economies", Research Policy, 38, 1388～1395.

Zhang Anming, Zhang Yimin, Zhao Ronald, 2003, "A Study of the R&D Efficiency and Productivity of Chinese Firms", Journal of Comparative Economics, 31, 444～464.

جاو خوي شوان: (الأساليب الإحصائية التطبيقية ونظام SAS)، دار نشر جامعة بكين، طبعة عام 2001.

تساي تشوان، وو جن شين: (حول معوقات وتدابير تنمية الشركات الأهلية العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا)، (المجلة الشهرية لريادة الأعمال في العلوم والتكنولوجيا)، عام 2006 العدد الثاني عشر.

قو شنغ زو: (المغزى الاستراتيجي لتنمية وتطوير شركات العلوم والتكنولوجيا الأهلية

والتدابير المعنية بها)، (وو خان للدراسات الاقتصادية)، عام 2000، العدد الأول.

كونـغ جـون رن: (الـشركات الأهليـة: القـوى الجديـدة لصناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة)، (اسـتثمارات ريـادة الأعـمال والعلـوم والتكنولوجيـا الفائقـة بالصـين)، عـام 2005، العـدد السـادس.

إدارة خطـط التنميـة بـوزارة العلـوم والتكنولوجيـا، وإدارة الـشركات بـوزارة الماليـة: (التقريـر السـنوي لصناديـق الابتـكار التكنولوجـي الخاصـة بالـشركات التكنولوجيـة الصغـيرة والمتوسـطة)، (1999~2008)

http//www.innofund.gov.cn/innofile.

لي وي دونـغ، ولي وي: (حـول التدابـير المضـادة بشـأن اسـتثمار الـشركات الأهليـة في صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة)، (صناعـة المـواد الجديـدة)، عـام 2008، العـدد الثامـن.

لـو فنـغ، لي جينـغ تشـنغ: (نمـوذج التناغـم والتنسـيق لنظـام العلـوم والتكنولوجيـا – الاقتصـاد والتحليـلات التجريبيـة: 1998~2003)، (مجلـة جامعـة تاييـوان للتكنولوجيـا (طبعـة العلـوم الاجتماعيـة))، عـام 2007، العـدد الثالـث.

منـغ تشـينغ سـونغ، خـان ون شـيو: (حـول نمـوذج درجـة التنسـيق للنظـام المركـب)، (مجلـة جامعـة تيانجـين)، عـام 2000 العـدد الرابـع.

وو يونـغ لـين، وو جـن شـين، جانـغ تيـه شـان: (حـول السياسـات والإجـراءات التـي تدفـع رؤوس الأمـوال الخاصـة للمشـاركة في تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة)، (مجلـة جامعـة شـمال الصـين للتكنولوجيـا)، عـام 2007، العـدد الرابـع.

وانـغ شـياو لان، وجـاو خونـغ: (الارتقـاء بإمكانـات الابتـكار في الـشركات الأهليـة التـي تعمـل في مجـال العلـوم والتكنولوجيـا)، دار نـشر الأكاديميـة الصينيـة للعلـوم الاجتماعيـة، عـام 2005.

قسـم الاقتصـاد باتحـاد عمـوم الصـين للصناعـة والتجـارة: (تقريـر حـول أقـوى 500 شركـة أهليـة بالصـين)، عـام 2011، صفحـة 44.

معهـد البحـوث الخـاص باسـتراتيجيات تنميـة الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة بالصـين: (المشـكلات الحاليـة في مشـاركة الـشركات الأهليـة بالصـين في تنميـة صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة)، انظـر

http//www.sme2000.com.cn/index.asp.

جانـغ مـين: (حـول الارتبـاط بـين صناعـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة والأسـواق الرأسـمالية)، (اقتصـاد خونـان)، عـام 2001، العـدد الرابـع.

(المؤلفان: جو تشيانغ ودونغ روي تشينغ)

الباب الثاني عشر

التشغيل والتطور عبر الحدود.. السبيل والطريقة الجديدة للنمو والتطور الجديد للشركات الأهلية في المرحلة الجديدة

خلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، اختلفت تمامًا أحوال وظروف عمليات التشغيل والتطوير عبر الحدود في الشركات الأهلية بالصين بالمقارنة بنظيرتها خلال مرحلة ما قبل الأزمة المالية، وذلك على مستوى العديد من النواحي، ومنها البيئة المحيطة، والإمكانات، والسياسات. فقد شملت التداعيات التي لحقت بالشركات الأهلية في الصين جراء الأزمة المالية انكماش الأسواق الأجنبية، وزيادة الحسابات المدينة، وتفاقم الصعوبات التمويلية، وتزايد النزعة الحمائية في التجارة الدولية وغيرها، بينما منحت الشركات في الوقت نفسه فرصًا مواتية لتسريع وتيرة تكامل الموارد، وتنظيم الهيكل الصناعي، وتحسين القدرات الكلية من أجل مباشرة عمليات التشغيل التجاري عبر الحدود.

الفصل الأول

العمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الأهلية.. الدافع والمغزى

أولًا: الدافع وراء عمليات التشغيل عابرة الحدود للشركات الأهلية:

(1) الشغيل عبر الحدود ضرورة للشركات الأهلية لتحصيل الموارد والاستحواذ على الأسواق:

يعد التشغيل عبر الحدود ضرورة محتمة لتوسيع مجال البقاء والتنمية للشركات. وفي الوقت الحالي ما زال تخلف أساليب الإنتاج، ومحدودية الموارد، ونقص التقنيات الأساسية الذاتية وغيرها من أهم العوامل التي تكبح جماح التنمية الاقتصادية في الصين. ولذلك فإن فتح الأسواق العالمية والحصول على الموارد العالمية، والاستغلال الكامل الأمثل لمفهومي "السوقين"، و"نوعي الموارد" ما زال الهدف الأساسي للتشغيل والعمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الصينية. وطبقًا لنتائج الدراسات، تأتي "ضرورة فتح أسواق خارجية" في المرتبة الأولى وذلك على مستوى ترتيب دوافع التشغيل عبر الحدود للشركات الأهلية، ثم يأتي "تحصيل معلومات عن الأسواق الخارجية" في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة "الحصول على أرباح أعلى"، وفي المرتبة الرابعة "تراكم خبرات التشغيل عبر الحدود وإعداد عمالة دولية ماهرة"، ويأتي في المرتبة الخامسة "الحصول على تقنيات متقدمة" (لي تشاو مينغ، 2006). وفي الواقع، تتمثل الدوافع في المراتب الثلاث الأولى في الأسواق، أما الدوافع في المرتبتين الرابعة والخامسة فتتمثل في الحصول على الموارد. وخلال موجات صعود العولمة الاقتصادية، وفي خضم التنافس مع الشركات العابرة للقارات على توزيع الموارد عالميًّا، فإن الشركات الأهلية بالصين إذا استمرت في الاكتفاء بالأسواق والموارد المحلية، فسيكون من الصعب عليها أن تتطور أو أن تبقى من الأساس، وقد أصبحت العمليات التجارية عبر الحدود خيارًا حتميًّا لتوسيع نطاق البقاء وتحقيق التنمية المستدامة. وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة

العالميـة، أصبحـت الـشركات الأهليـة بالصـين تواجـه تحديـات عالميـة، وبـات تطويـر الشركـة وتقويتهـا يسـتلزم الانضـمام للسـوق العالميـة، واسـتغلال المـوارد الدوليـة، والمشـاركة الفعالـة في المنافسـة الدوليـة؛ ولذلـك فـإن ممارسـة الـشركات الأهليـة بالصـين لعمليـات التشـغيل عـبر الحـدود تعـد طريقًـا حتميًّـا للتنميـة المسـتدامة، وخيـارًا ضروريًّـا للتطـور التاريخـي، وهـو اتجـاه ملـزم للتنميـة الاقتصاديـة العالميـة، وضرورة موضوعيـة للتنميـة الاقتصاديـة القوميـة، وخيـار حتمـي لبقـاء وتطـور الـشركات.

(2) التشـغيل عبـر الحـدود ضـرورة للشـركات الأهليـة مـن أجـل الحصـول علـى الأصـول غيـر الماديـة ورفـع القـدرات والكفـاءة:

بإمـكان عمليـات التشـغيل عـبر الحـدود التـي تمارسـها الـشركات الأهليـة بالصـين عـلى النطـاق العالمـي أن تقـوم بدمـج الأسـواق والمـوارد وأن تنظـم تقسـيم العمل. وفي سـبيل المشـاركة في سلاسـل القيمـة الصناعيـة العالميـة وتقسـيم العمـل، أنشـأت هـذه العمليـات في الـشركات الأهليـة بالصـين سلاسـل القيمـة الخاصـة بالمنتجـات، ورفعـت مـن الحصـص السـوقية للمنتجـات، ومـدت مـن أمـد دورة حيـاة المنتـج، كـما حسـنت مـن عمليـات توزيـع المـوارد وطـورت مـن هيـكل الأصـول وهيـكل التكلفـة. عندمـا تقـوم الـشركات الأهليـة بالصـين بعملياتهـا التجاريـة عـبر الحـدود، فإنهـا تسـتطيع الحصـول عـلى المـوارد النـادرة محليًّـا، بالإضافـة إلى التقنيـات والمهـارات المتقدمـة والعلامـات التجاريـة المشـهورة عالميًّـا، وتعـوض بذلـك العيـوب التـي تشـوب القـدرات التنافسـية؛ كـما أن الهـدف مـن تخطـي الحواجـز التجاريـة والمشـاركة في المنافسـة الدوليـة يتمثـل في تحسـين المـوارد والأسـواق العالميـة وتنظيـم القـدرات والإمكانـات، وتحسـين توزيـع المـوارد عالميًّـا، ورفـع فعاليـة الـشركات والمنافسـة الدوليـة. إن الأزمـة الماليـة العالميـة التـي حدثـت منـذ عـام 2008 تعـد بمثابـة إعـادة ترتيـب لأسـواق رأس المـال العالميـة، وأسـواق المواهـب والعمالـة الماهـرة، وأسـواق المـوارد، وأسـواق المنتجـات، كـما أنهـا فرصـة جيـدة للـشركات الأهليـة بالصـين لتطبيـق اسـتراتيجيات عالميـة، وفتـح أسـواق دوليـة، والحصـول عـلى مـوارد دوليـة، والنمـو والتطـور، وإدراك النجـاح.

(3) التشـغيل عبـر الحـدود ضـرورة للشـركات الأهليـة مـن أجـل تطبيـق اسـتراتيجيات عالميـة لدمـج المخططـات علـى المسـتوى الدولـي والإقليمـي:

تختـار الـشركات عابـرة القـارات مـا بـين الـدول المتقدمـة والـدول الناميـة طبقًـا لأهـداف

مختلفة. فالشركات الأهلية عندما تستثمر في الدول المتقدمة يكون هدفها الأساسي هدف الاستحواذ على أسواق الدول النامية، ورفع الحصص التي تحصل عليها المنتجات من السوق العالمية، وكذلك الحصول على المزايا التشغيلية؛ ومن خلال استغلال الموارد والأيدي العاملة الماهرة والتقنيات المتقدمة والعلامات التجارية المعروفة في الدول المتقدمة يتم الحصول على مميزات عناصر الإنتاج. أما عندما تستثمر الشركات الأهلية في الدول النامية فإنها إلى جانب الهرب من المنافسة في الأسواق المحلية والاستحواذ على أسواق الدول النامية، تضع نصب أعينها أهدافًا استراتيجية مهمة، وهي التمتع بالسياسات التفضيلية في الدول المضيفة والحصول على أرباح قصيرة المدى. إن الشركات الأهلية بالصين تضع مخططات مناسبة لإدارة الاستثمار في الدول والمناطق المختلفة في العالم طبقًا لضروراتها، ومواردها، وإمكاناتها.

ثانيًا: مغزى التشغيل عبر الحدود في الشركات الأهلية:

(1) يساعد التشغيل عبر الحدود في الشركات الأهلية في رفع القدرات التشغيلية والإدارية لهذه الشركات وكذلك رفع قدراتها على المنافسة الدولية:

في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية، لم يكن التشغيل والعمليات التجارية المقتصرة على الأسواق والموارد المحلية قادرة على البقاء، ولم يكن لديها إمكانية الاستمرار. لم يقتصر الأمر على اشتعال المنافسة الدولية، وزيادة الإجراءات الحمائية على الأسواق، بل إن تقسيم وإغلاق الأسواق على المستويات الإقليمية والوظيفية بل وعلى مستوى القنوات بات أشد ضراوةً، وبات من الصعب على الشركات المحلية أن تستمر في البقاء. إن قدرة الشركات الأهلية على تحقيق التشغيل عبر الحدود لا تتحدد فقط بناءً على قدرتها على الصمود أمام الصراعات الداخلية فحسب، بل تتحدد -أيضًا- بناءً على قدرتها على تحقيق الانطلاقة القوية في نهاية المطاف، وهذا خيار استراتيجي جديد تواجهه الشركات الأهلية بالصين التي حققت تنمية أكبر بعد دخول القرن الجديد (ليو ينغ تشيو، 2003). إن الشركات الأهلية بالصين التي شاركت في عمليات التشغيل عبر الحدود أصبح بإمكانها أن تحسن من توزيع الأسواق والموارد، وأن تفتح أسواقًا جديدة، وأن ترفع من الحصة السوقية لمنتجاتها؛ بالإضافة إلى الحصول بشكل مباشر على موارد وعناصر إنتاجية أجنبية رخيصة تعوض بها النقص في موارد الشركة الأم داخل البلاد؛

والحصـول عـلى معلومـات الأسـواق الاسـتهلاكية والتقنيـات المتقدمـة، وتحسـين هيـكل المنتجـات ورفـع القـدرة التنافسـية للمنتجـات؛ وتحسـين وتطويـر الاسـتثمارات وهيـكل الأصـول المرتبطـة بهـا، وتحسـين الهيـكل الداخـلي للحوكمـة، والاسـتفادة مـن نمـاذج الإدارة في الـشركات العابـرة للقـارات، وتعزيـز إضفـاء الطابـع العلمـي والمعيـاري عـلى الجوانـب الإداريـة والتشـغيلية الداخليـة. وطالمـا أن الـشركات الأهليـة تحافـظ عـلى اسـتخدام السـوقين ونوعـي المـوارد، سـيمكنها أن تقـوم بتدريـب كوادرهـا وتطويـر فضـاءات التنميـة بهـا بشـكل أفضـل، وحينهـا سـتتمكن مـن إيجـاد موطـئ قـدم لهـا وسـط المنافسـة الدوليـة المسـتعرة.

(2) تفيـد عمليـات التشـغيل عبـر الحـدود فـي الشـركات الأهليـة فـي تحسـين الهيـكل الصناعـي وتحويـل نمـط التنميـة الاقتصادية:

إن الـشركات الأهليـة مـن خـلال ممارسـة عمليـات التشـغيل عـبر الحـدود يمكنهـا أن تدعـم تداول ونقـل العنـاصر والقـدرات الإنتاجيـة الصينيـة الزائـدة إلى خـارج الصـين، وفي الوقـت نفسـه تجـذب العنـاصر والمـوارد النـادرة في الصـين وكذلـك التقنيـات المتقدمـة وغيرهـا مـن السـوق العالميـة، وهـذا الامـر ذو أهميـة اسـتراتيجية كـبرى بالنسـبة لتغيـير نمـط التنميـة الاقتصاديـة في الصـين. يعـاني الاقتصـاد الصينـي الـكلي في الوقـت الحـالي مـن العديـد مـن المشـكلات ومنهـا الإفـراط في الاسـتثمارات الداخليـة، والزيـادة في الصناعـات التقليديـة، وعـدم كفايـة الطلـب الاسـتهلاكي، والاعتـماد عـلى الصـادرات، والتنميـة الكثيفـة، ولذلـك تحتـاج الصـين إلى تشـجيع الـشركات الأهليـة عـلى ممارسـة العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود، وبذلـك يمكنهـا أن تفتـح أسـواقًا عالميـة جديـدة، وتتمكـن -أيضًـا- مـن نقـل مـا تعـاني منـه الصـين محليًّـا مـن إمكانـات تصنيعيـة زائـدة، ومعـدلات اسـتهلاك وتلـوث عاليـة، وانبعاثـات كربونيـة مرتفعـة، بالإضافـة إلى صناعـات ذات مسـتوى تقنـي منخفـض إلى خـارج البـلاد، بالإضافـة إلى ضبـط وتحسـين الهيـكل الصناعـي، وزيـادة عوائـد الاسـتثمارات الخارجيـة، ورفـع القـدرة عـلى المشـاركة والتحكـم في الاقتصـاد العالمـي.

(3) عمليـات التشـغيل والتنميـة التجاريـة عبـر الحـدود فـي الشـركات الأهليـة هـي علامـة مهمـة علـى دفـع الاقتصـاد الصينـي نحـو التقـدم:

إن وجـود عـدد كبـير مـن الـشركات المشـهورة العابـرة للقـارات لهـو مـؤشر مهـم عـلى التقـدم الاقتصـادي في الـدول الغربيـة المتقدمـة، حيـث تسـتطيع مـن خلالهـا أن تنظـم وتحسـن

توزيـع المـوارد عـلى نطـاق عالمـي، كـما جعلـت الاقتصـاد ببسـاطة يتحـول مـن السـعي إلى زيـادة إجـمالي الناتـج المحـلي (GDP) إلى زيـادة إجـمالي الناتـج القومـي (GNP). إن الصـين في الوقـت الحـاضر مـا زالـت دولـة ناميـة ذات اقتصـاد متأخـر نسـبيًا. ونطـاق عمليـات التشـغيل التجـاري عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة صغـير، كـما أن مسـتواها متـدنٍّ، ولم يحـدث الانتشـار العالمـي لهـا بعـد، بالإضافـة إلى أن قدراتهـا ضعيفـة في مـا يتعلـق بتوزيـع المـوارد عالميًـا. إن الغالبيـة العظمـى مـن الـشركات الأهليـة تعتمـد بشـكل أسـاسي عـلى السـوق المحليـة في البقـاء والتطـور، أي أن تطـور الـشركات الأهليـة مـا زال محصـورًا داخـل البـلاد. إن الـشركات الأهليـة التـي نجحـت في تطويـر عمليـات التشـغيل عـبر الحـدود هـي فقـط التـي جعلـت الاقتصـاد الصينـي يتحـول مـن التركيـز عـلى زيـادة إجـمالي الناتـج المحـلي (GDP) إلى التركيـز عـلى زيـادة اجـمالي الناتـج القومـي (GNP)، الأمـر الـذي أدى إلى ارتفـاع مسـتوى التنميـة الاقتصاديـة الصينيـة بشـكل هائـل، وأصبحـت الصـين دولـة ذات اقتصـاد قـوي. يعـد التشـغيل عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة مـؤشرًا مهـمًا عـلى تقـدم الاقتصـاد الوطنـي. كـما أن تعزيـز هـذا النـوع مـن العمليـات التجاريـة لـه دلالـة اسـتراتيجية مهمة. ويتوجـب عـلى الدولـة الصينيـة أن تدعـم وبشـكل فعـال أكـبر عـدد مـن الـشركات الصينيـة حتـى "تنتـشر خارجيًـا" وأن "تقـف" بشـكل فعـال، وأن تصبـح شركات عابـرة للقـارات تطبـق اسـتراتيجيات عالميـة بشـكل حقيقـي.

الفصل الثاني

البيئة والمشكلات الجديدة التي تواجه عمليات التشغيل والتنمية عبر الحدود بالشركات الأهلية في عصر ما بعد الأزمة

سببت الأزمة المالية العالمية تغيرات عميقة وحادة لهيكل الاقتصاد العالمي وكذلك للبيئة الاقتصادية. وقد واجهت عمليات التشغيل التجاري عابر الحدود في الشركات الأهلية بالصين بيئة خارجية جديدة وإشكاليات داخلية جديدة ظهرت عقب الأزمة، فقد اشتملت على العديد من الفرص الواعدة، بالإضافة إلى بعض التحديات.

أولًا: البيئة الجديدة للتشغيل والتطور عبر الحدود في الشركات الأهلية:

(1) تباطؤ النمو الاقتصادي للدول بعد الأزمة المالية العالمية:

ما زالت معدلات البطالة في الدول الغربية مرتفعة، كما أن السوق الاستهلاكية ضعيفة، ويفتقر الاقتصاد لنقاط نمو جديدة؛ وما زالت القيود التي فرضتها الخسارة التي لحقت بالنظام المالي العالمي على الكيانات الاقتصادية الحقيقية هائلة، ولم تنتهِ بعد المشكلات القديمة على شاكلة "تقليص المديونيات"، وبدأت المشكلات الجديدة مثل فقاعات الأصول المالية في التراكم؛ ودخلت كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى نظم المراجحات والمضاربات المالية في أسواق السلع ومنها البترول، وبالتالي أصبح من الممكن زيادة أسعار السلع في السوق العالمية مع الاهتزاز المفاجئ لسعر صرف الدولار الأمريكي، ومن هنا أصبحت عملية إنعاش الاقتصاد العالمي بطيئة وملتوية. إن الأزمة المالية العالمية ستجعل الاقتصاد العالمي في حالة النمو البطيء خلال فترة مستقبلية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. كما قدرت التوقعات المتشائمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية معدلات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2010 بما لا يتجاوز 1.6%. وقد أظهر "تقرير موقف وتطلعات الاقتصاد العالمي لعام 2010" والصادر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنه من المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج

المحلي العالمي نموًّا سلبيًّا قدره 2.2%، وإذا استمرت السياسات الاقتصادية المحفزة الحالية، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًّا قدره 2.4% عام 2010. أما توقعات صندوق النقد الدولي الأكثر تفاؤلًا فترى أن الاقتصاد العالمي سيتمكن من الانتعاش والنمو خلال عام 2009، وأنه سيحقق نموًّا يناهز 3% بحلول نهاية عام 2010. أما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والاتحاد الأوربي فمن المرجح أن تمر بمرحلة أطول نسبيًّا من الانكماش الاقتصادي والكساد. وتوقع تقرير الأمم المتحدة أن الاقتصاد الأمريكي سيحقق عام 2009 نموًّا سلبيًّا قدره 2.5%، وسيحقق عام 2010 نموًّا قدره 2.1%، أما النمو الاقتصادي في اليابان والاتحاد الأوربي سيكون أبطأ نسبيًّا عام 2010، حيث سيسجل نسبتي 0.6% و0.9% على التوالي. إن تباطؤ النمو الاقتصادي في الكيانات الاقتصادية الأساسية في العالم سوف يؤثر على الطلب الاستثماري العالمي وكذلك على نمو الطلب الاستهلاكي. وبرغم أن المؤشرات الاقتصادية للكيانات الاقتصادية الأساسية في العالم قد تحسنت، إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض، كما أن نهضة الاقتصاد العالمي ما زالت بطيئة وملتوية، وما زالت جميع الدول تمارس سياسات حمائية على أسواقها المحلية وتقاتل في المنافسات في السوق العالمية بضراوة، وتزايدت عوامل عدم اليقين في التجارة الدولية. ولذلك تماشيًا مع انضمام المزيد والمزيد من الدول النامية إلى العولمة الاقتصادية ومشاركتها في التقسيم الدولي للعمل، تزايد التجانس بين بعض الصناعات الصينية وبين الصناعات في الدول النامية، وتزايدت حدة المنافسة، ونشأت احتكاكات تجارية. ولذلك فإن البيئة الاقتصادية لعمليات التشغيل والتنمية عبر الحدود قاتمة نسبيًّا. فالنمو الاقتصادي هو متغير مستقل ومتغير تابع -أيضًا- في تنمية الشركات الأهلية.

(2) تزايد السياسات المقيدة والإجراءات الحمائية التجارية والاستثمارية في الدول الأجنبية:

تزايدت أخطار عمليات التطور الدولي للشركات الأهلية، وساءت بيئتها، وتزايدت القيود الدولية عليها. وواجهت أنشطة الإدارة الخارجية لهذه الشركات العديد والعديد من المخاطر، ومنها المخاطر السياسية والإجرائية، والمخاطر المتعلقة بإدارة الأسواق، والمخاطر المالية، والمخاطر المتعلقة بسعر صرف العملات، والمخاطر القانونية، وغيرها. إن التوجه العام للعالم اليوم ينحو إلى السلم، إلا أن أحيانًا تحدث صراعات أهلية،

وحـروب، وانقلابـات في النظـم الحاكمـة نتيجـة العديـد مـن العوامـل ومنهـا تدهـور العلاقـات بـين الـدول في منطقـة مـا، والمنافسـات بـين القـوى السياسـية، والمنازعـات العرقيـة. وتواجـه سـوق عمليـات التشـغيل عـبر الحـدود عـادات وثقافـات وميـولًا واختلافـات في الطلـب الاسـتهلاكي، كـما يشـهد تقلبـات في المشـهد الاقتصـادي، ويتغـير الطلـب السـوقي، وتتغـير كذلـك أسـعار الفائـدة، أسـعار الـصرف، وأسـعار السـلع وغيرهـا، وكل هـذا يشـكل مخاطـر لا يمكـن التنبـؤ بهـا تجـاه هـذه العمليـات. ومـع ازدهـار الاقتصـاد الصينـي كان للعديـد مـن دول العـالم تصرفـات غـير وديـة تجـاه الـشركات الصينيـة، منهـا العـداء، الغـيرة، المقاطعـة، والانتقـادات وغيرهـا. تتفاقـم الصعوبـات باسـتمرار أمـام عمليـات التشـغيل عـبر الحـدود في الـشركات الصينيـة، وتسـوء بيئـة العمـل، وتتزايـد المخاطـر. إن نقـص المعرفـة بالأسـواق الخارجيـة والمخاطـر المرتبطـة بالعمليـات خـارج الحـدود أصبحـت تحديًـا أساسـيًّا يواجـه الـشركات الأهليـة بالصـين عنـد خروجهـا للسـوق الدوليـة. وتعقـدت بشـكل كبـير القوانـين والاتفاقيـات الدوليـة، القواعـد التقنيـة، والقوانـين المختصـة بالتجـارة والاسـتثمار في كل الـدول، وتنوعـت بشـكل كبـير قوانـين حمايـة المسـتهلك، قوانـين حمايـة الأيـدي العاملـة، وقوانـين التسـويق والإدارة السـوقية، وكل هـذا يفـرض قيـودًا بدرجـات مختلفـة عـلى عمليـات الإدارة الدوليـة للـشركات. وبشـكل عـام تتسـم العديـد مـن الـشركات الأهليـة بقلـة رأس المـال، تأخـر التقنيـات، نقـص الأيـدي العاملـة الماهـرة، بسـاطة الهيـكل التنظيمـي وتقسـيم العمـل، ضعـف القـدرات الإداريـة والتشـغيلية، وتـدني القـدرة عـلى مواجهـة المخاطـر، وبذلـك تواجـه عمليـات الإدارة والتطـور عـبر الحـدود مخاطـر مرتفعـة.

تتزايـد الاحتـكاكات التجاريـة والقيـود عـلى الاسـتثمارات، كـما أن سلسـلة الإجـراءات الحمائيـة التـي تـم تفعيلهـا وقـت الأزمـة يمكـن أن تسـتمر لفـترات طويلـة. وطبقًـا لإحصائيـات وزارة التجـارة الصينيـة، فقـد رفعـت 20 دولـة (وإقليـماً) 81 قضيـة ضـد الصـين عـام 2007 تراوحـت بـين قضايـا الإغـراق، التعويضـات، الإجـراءات الحمائيـة، والفحوصـات الأمنيـة فـوق العـادة؛ وبلغـت قيمـة المسـتحقات 3.6 مليـار دولار أمريـكي، بنسـبة زيـادة بلغـت 95.1% عـن العـام السـابق؛ وحركـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة 17 تحقيقًـا مرتبطًـا بالمـادة 337 ضـد الصـادرات الصينيـة (انظـر الجـدول 1-12). وفي عـام 2008 واجهـت الصـادرات الصينيـة 93 تحقيقًـا تجاريًـا جزائيًّـا اتخذتهـا 21 دولـة ومنطقـة حـول العـالم، وبلغـت قيمـة المسـتحقات 6.14 مليـار دولار أمريـكي؛ منهـا 70 قضيـة إغـراق، و11 قضيـة تعويضـات، وعـشر حـالات مـن التدابـير الحمائيـة، وحالتـان للحمايـة

الأمنية فوق العادة؛ كما حركت الولايات المتحدة الأمريكية أحد عشر تحقيقًا مرتبطًا بالمادة 337 ضد الصادرات الصينية. وشهد عام 2009 زيادة تاريخية في القضايا والاحتكاكات التجارية ضد الصين، وكذلك في قيمة المبالغ المستحقة جراء تلك القضايا. وخلال عام 2009 شهدت الصادرات الصينية 116 تحقيقًا جزائيًّا تجاريًّا، بإجمالي مستحقات وصل 12.7 مليار دولار أمريكي؛ ومنها 76 قضية إغراق، و13 قضية تعويضات، و20 قضية إجراءات حمائية، وسبع حالات للحماية الأمنية فوق العادة؛ وتزايدت المنازعات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وأجرت الولايات المتحدة الأمريكية 8 تحقيقات ضد الصادرات الصينية حول انتهاك المادة 337. وبنهاية عام 2009 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسومًا تعويضية تراوحت بين 10.36% و15.78% على أنابيب آبار البترول المستوردة من الصين، وبلغت قيمة التعويضات المستحقة 2.8 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم 1-12 التحقيقات الجزائية التجارية الدولية التي واجهتها تجارة السلع الصينية بين عامي 2004 -2009

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإجمالي	57.0	63	86.0	81	93.0	116
التعويضات المستحقة (100 مليون دولار أمريكي	12.6	21	20.5	36	61.4	127
قضايا إغراق	—	—	—	—	70.0	76
قضايا تعويضات	—	—	—	—	11.0	13
إجراءات حمائية	—	—	—	—	10.0	20
إجراءات أمنية فوق العادة	—	—	—	—	2.0	7
تحقيقات المادة 337	—	7	13.0	17	11.0	8

مصادر البيانات: "تقارير البيئة الاستثمارية والتجارية الدولية" الصادرة عن وزارة التجارة بين عامي 2005 – 2010.

ومـن المتوقـع أن تتفاقـم نزعـة الإجـراءات الحمائيـة ضـد الصـادرات والعمليـات الاسـتثمارية الصينيـة في دول العـالم خـلال عـام 2010، ويشـكل هـذا مجموعـة مـن الظـروف العدائيـة ضـد اشـتراك الـشركات الصينيـة في العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود. إن الولايـات المتحـدة والـدول الأوربيـة تسـعى بشـكل خاطـئ لإعـادة التـوازن للتجـارة والاقتصـاد الدوليـين، وسـوف يؤثـر ذلـك تأثـيراً سـلبيًّا ضـد الصـادرات والاسـتثمارات الصينيـة، كـما أن ذلـك مـن شـأنه أن يؤجـج الاحتـكاكات ضـد التجـارة والاسـتثمارات الصينيـة. إن الأسـباب وراء معارضـة الحكومـات الأجنبيـة للصـادرات والاسـتثمارات الصينيـة كثـيرة ومتنوعـة، وخلفيتهـا جميعًـا أو في معظمهـا يتمثـل في عـدم ثقـة الشـعوب الأجنبيـة في المنتجـات أو في رؤوس الأمـوال الصينيـة. إن رؤوس الأمـوال الصينيـة لم تدخـل السـوق العالميـة لفـترات طويلـة، وهـذا الموقـف لـن يتغـير بـين عشـية وضحاهـا. إن الـشركات الصينيـة عليهـا أن تتعامـل مـع هـذه الإشـكالية مـن خـلال أفـكار جديـدة، اسـتراتيجيات جديـدة، ومنظـور جديـد، كـما عليهـا أن تتخـذ طرقًـا وأسـاليب جديـدة لمبـاشرة عمليـات التشـغيل والتطويـر عـبر الحـدود، وذلـك لـكي تدخـل سـوق رؤوس الأمـوال العالمـي.

إن عمليـات التشـغيل عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة تتأثـر بالإجـراءات الحمائيـة التجاريـة والاسـتثمارية الأجنبيـة. وبتأثـير الأزمـة الماليـة توقفـت الغالبيـة العظمـى مـن رجـال الأعـمال الصينيـين خـارج البـلاد عـن العمـل عـام 2008. كـما تأثـروا كذلـك بالسياسـات الحمائيـة الماليـة والاسـتثمارية التـي فعلتهـا حكومـات الـدول المضيفـة. وبنهايـة يونيـو 2009 أصـدرت روسـيا بشـكل مفاجـئ قـرارًا بغلـق سـوق شيركيزوفسـكي في موسـكو بدعـوى محاربـة "التخليـص الجمـركي الرمـادي"، مـما أثـر تأثـيراً هائـلاً عـلى الـشركات الصينيـة المصـدرة إلى روسـيا. وطبقًـا للإحصائيـات، فـإن عـدد الـشركات الصينيـة التـي تكبـدت خسـائر مبـاشرة جـراء ذلـك قـد ناهـز 20 ألـف شركـة، أمـا الـشركات التـي تكبـدت خسـائر غـير مبـاشرة فقـد ناهـزت أكـثر مـن 30 ألـف شركـة، وبلغـت القيمـة الإجماليـة للخسـائر الاقتصاديـة أكـثر مـن 40 مليـار يـوان. وفي الرابـع والعشريـن مـن نوفمـبر 2009 بـدأت السـلطات المعنيـة في بوخارسـت برومانيـا في فحـص أسـواق النيـل، وهـي الأسـواق التـي تشـهد تجمعـات لرجـال الأعـمال الصينيـين، وأغلقـت أكـثر مـن 300 متجـر. كـما قاطعـت دول الاتحـاد الأوربي بكاملهـا البضائـع الصينيـة الصغـيرة، كـما تأثـرت إسـبانيا كذلـك بالمحيـط الأوربي الكبـير، ويواجـه رجـال الأعـمال الصينيـون في إسـبانيا حروبًـا شرسـة

جـراء ذلـك، كـما يعانـون دائمًـا مـن هجـوم تشـنه عليهـم الحكومـات المحليـة، كـما تحـاول الحكومات المحلية أن تحمـي رجال الأعـمال المحليـين الذيـن تسـوء أحوالهـم في خضـم المنافسـة. ومثـال آخـر في إسـبانيا، حيـث أصـدرت حكومـة مدريـد في التاسـع مـن يوليـو عـام 2009 أمـرًا بتعليـق العمـل لتصحيـح الأوضـاع لعـدد مـن متاجـر الجملـة الصينيـة وكذلـك لمتاجـر "المئـة يـوان"، وبلغـت عددهـا 38 متجـرًا، وبالإضافـة إلى ذلـك تلقـى 99 متجـرًا أوامـر بالإغـلاق المؤقـت. ولقـد أثـرت القوانـين الحمائيـة التـي اتخذتهـا تلـك البلـدان تأثـيرات بالغـة السـوء عـلى تجـار جـه جيانـغ. وكشـفت الاسـتطلاعات بنهايـة 2008 أن نسـبة 39.1% مـن الـشركات الصناعيـة الصغـيرة والمتوسـطة في ويـن جـوو إمـا متوقفـة أو نصـف متوقفـة، وبنهايـة عـام 2009 بـدأت الحيـاة تعـود ببـطء إلى تلـك الـشركات، ولكـن مـا زات قرابـة 20% مـن تلـك الـشركات في حالـة متعـسرة. أمـا الـشركات التـي تزيـد أحجامهـا عـن النطـاق التصنيعـي في ويـن جـوو فتواجـه صعوبـات جمـة، وخـلال الشـهور التسـعة الأولى مـن عـام 2009 تكبـدت 665 شركـة تزيـد أحجامهـا عـن النطـاق التصنيعـي في ويـن جـوو خسـائر، بزيـادة قدرهـا 56.5% عـن العـام السـابق. وفي الوقـت الحـالي يعـاني قطـاع كبـير مـن رجـال الأعـمال في ويـن جـوو بحـيرة شـديدة حـول الاسـتثمارات، حيـث توقفـوا عـن اسـتثمار رؤوس الأمـوال في صناعـات تقليديـة، ويجـدون صعوبـة بالغـة في البحـث عـن قنـوات اسـتثمارية صناعيـة جديـدة، فليـس مـن السـهل تطويـر وتحويـل تلـك النوعيـة مـن رؤوس الأمـوال والصناعـات.

(3) الإفراط في الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومناطق التجارة الحرة عالميًّا:

خـلال السـنوات القليلـة الماضيـة ظهـرت العديـد مـن المنظـمات الاقتصاديـة الإقليميـة ومناطـق التجـارة الحـرة بـين دول العـالم عـلى خلفيـة توقـف مباحثـات الدوحـة، وتلـك المنظـمات والمناطـق التجاريـة الحـرة بإمكانهـا أن تصبـح عائقًـا لحريـة التجـارة والاسـتثمار في وجـه الـدول غـير الأعضـاء بهـا، كـما أن التطـور الزائـد لتلـك الكيانـات يـضرب بشـكل حـاد الـدور الـذي تلعبـه الكيانـات المتعـددة الأعضـاء مثـل منظمـة التجـارة العالميـة. وفي الوقـت الـذي تتطـور فيـه العولمـة الاقتصاديـة وتتعمـق، تتزايـد وتـيرة التطـور في اندمـاج الاقتصـاد الإقليمـي، وتظهـر بشـكل مسـتمر كل أنـواع الترتيبـات التجاريـة الإقليميـة والممثلـة بشـكل أسـاسي في صـورة مناطـق التجـارة الحـرة. وحتـى ديسـمبر 2008 بلغـت جميـع الترتيبـات التجاريـة الإقليميـة التـي أبلغهـا أعضـاء منظمـة التجـارة العالميـة للمنظمـة 421 ترتيبًـا،

ومـن بينهـا 230 اتفاقيـة تجاريـة إقليميـة دخلـت حيـز التنفيـذ؛ وحتـى الحـادي والثلاثـين مـن يوليـو عـام 2010 بلغـت الترتيبـات التجاريـة الإقليميـة التـي أبلغـت للمنظمـة مـن أعضائهـا 474 ترتيبًـا، ودخلـت 283 اتفاقيـة تجاريـة حيـز التنفيـذ. وتمثلـت نسـبة 90% مـن تلـك الترتيبـات التجاريـة الإقليميـة في صـورة مناطـق للتجـارة الحـرة، و10% في صـورة اتحـادات جمركيـة، وسـجل حجـم التجـارة البينيـة في كل المجموعـات الاقتصاديـة الإقليميـة 50% مـن إجـمالي التجـارة العالميـة. إن تلـك الترتيبـات التجاريـة الإقليميـة لعبـت دورًا في تعزيـز التجـارة كـما أنهـا وضعـت معوقـات تجاريـة بشـكل أو بآخـر أمـام الـدول غـير الأعضـاء، ولذلـك ضعفـت وظائـف النظـم التجاريـة المتعـددة الأطـراف.

(4) ضخامة التغيرات في الهيكل الصناعي الدولي والبيئة التقنية:

إن اقتصاديـات الـدول الغربيـة المتقدمـة والتـي تقودهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تتحـول بشـكل مسـتمر مـن الصناعـات والخدمـات المتوسـطة والمتدنيـة إلى الصناعـات والخدمـات المتطـورة وإلى الصناعـات المعرفيـة؛ بينـما الـدول الناميـة عـلى النقيـض، حيـث تحتـل باسـتمرار الصناعـات والخدمـات المتوسـطة والمتدنيـة في سلاسـل القيمـة. إن الـشركات الغربيـة العابـرة للقـارات عمقـت مـن تقسـيم العمـل المحـلي، وجـردت وفصلـت منـه الأعـمال التـي لا فائـدة منهـا، وركـزت عـلى الأعـمال الأساسـية وعـلى التحكـم في السلاسـل الصناعيـة. وتعـزز الـشركات العابـرة للقـارات الـدور الأسـاسي للابتـكار التقنـي، وتحـول وتعمـق بشـكل فعـال تقسـيم العمـل الداخـلي، وتدعـم الانتقـال الصناعـي العالمـي. إن المـوارد الجديـدة والتقنيـات الجديـدة الخاصـة بحمايـة البيئـة والتـي يسـعى إليهـا الجميـع في مواجهـة العديـد مـن المشـكلات ومنهـا الأزمـة الماليـة العالميـة والتغـير المناخـي، سـوف تـؤدي لا محالـة إلى صناعـات جديـدة وتقسـيم جديـد للعمـل. إن التقنيـات الجديـدة ستصحبها منتجـات جديـدة ومعايـير جديـدة، ومـن ثـم تـؤدي إلى وجـود هيـاكل صناعيـة وتقنيـة جديـدة، وسـتغير كذلـك مـن بيئـة المنافسـة الحاليـة.

وظهـرت في عـصر مـا بعـد الأزمـة الماليـة فـرص جديـدة وتحديـات جديـدة أمـام الـشركات الأهليـة بالصـين لرفـع قدرتهـا عـلى المنافسـة العالميـة. إن العولمـة الاقتصاديـة والأزمـة الماليـة العالميــة أتاحتــا للصــين فرصــة نــادرة للانفتــاح الكبــير، والتضلــع بمهمــة نقــل الصناعــات، والتسريــع مــن وتــيرة ضبــط الهيــكل الصناعــي، وتعزيــز التحــول والتطــور الصناعــي،

والإسراع في تحويل نمط التنمية الاقتصادية ونمط النمو التجاري الدولي؛ كما مكنتا الصين من تفعيل ميزاتها الخاصة، والتخلص من مرحلة عنق الزجاجة المعوقة للتنمية؛ كما أتاحتا للصين نقطة بداية جديدة، وفرصة تكوين مميزات جديدة تحقق من خلالها نموًّا اقتصاديًّا مستدامًا ومستقرًّا. إن الأزمة المالية العالمية قد سرعت كذلك من وتيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول وإقامة مناطق للتجارة الحرة. كما أنها دفعت الشركات المتعددة الجنسيات لنقل الصناعات إلى الصين، الأمر الذي أتاح أمام الشركات الأهلية بالصين فرصة التعهد والمساعدة. كذلك أجبرت الأزمة المالية العالمية الشركات العابرة للقارات على ترك بعض التقنيات القديمة والمتأخرة في بلدها الأم، وقدمت بذلك للشركات الأهلية بالصين فرصة الحصول على تقنيات متقدمة. وقد واجهت عمليات التنمية والتشغيل العابرة للقارات في الشركات الأهلية بالصين العديد من الفرص التي نشأت نتيجة الأزمة المالية العالمية ومنها قيام الشركات العابرة للقارات في الدول المتقدمة بالإسراع من تصفية الأعمال ونقل الصناعات، التخلص من المعدات المتخلفة تقنيًا، ابتكار صناعات وتقنيات جديدة، الرغبة المحمومة في بيع الأصول، تسريع منح الرخص التقنية والتعاون التشاركي وغيرها. إن الصعوبات التي تواجه بيع المنتجات خلال الأزمات الاقتصادية تطلبت التكيف مع التغيرات في الطلب السوقي لضبط هيكل المنتجات، وأجبرت الشركات على تسريع وتيرة الابتكارات التقنية، وسرعت من إطلاق المنتجات الجديدة، ورفعت من القدرات التنافسية السوقية. إن الشركات الأهلية من خلال الحصول على التقنيات الأجنبية المتقدمة والابتكارات التقنية المحلية استطاعت أن تسرع من ترقية وتحسين الصناعات التقليدية، وأن تحسن من المحتوى التقني للمنتجات ومن جودة المنتجات ذاتها، ومن ثمّ رفعت من القدرة التنافسية العالمية لتلك المنتجات. إن الشركات الأهلية بالصين رحبت بالفرص العالمية الجديدة للابتكار التقني وتحسين التقنيات الصناعية، واستقدمت صناعات جديدة وأعمالًا جديدة لرفع القدرات التنافسية الصناعية العالمية؛ كما أن استقدام تقنيات عملية جديدة من شأنه أن يضبط هياكل الإنتاج والمنتجات، وأن يرفع من القدرة التنافسية في السوق العالمية. إن الشركات الأهلية بالصين تحتاج إلى أن تتكيف بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على الأنماط العالمية لتقسيم العمل، وكذلك مع التغيرات التي حدثت في ضبط الهيكل الصناعي والبيئة التقنية الجديدة، وأن تبذل قصارى جهدها في التطوير والتحويل الصناعي ورفع القدرة التنافسية الدولية.

(5) عمق التغيرات في البيئة الاستثمارية العالمية:

أدت الأزمـة المالية العالمية إلى حـدوث ظواهـر انكماش وكساد عنيفـة في العديـد مـن الـدول المتقدمـة، وساء تمامًـا المنـاخ الاسـتثماري والتطلعـات الاسـتثمارية، وحـده الاقتصـاد الصينـي الـذي ظـل محافظًـا عـلى معـدلات نمـو مرتفعـة هـو الـذي أصبـح مـلاذًا آمنًـا للعديـد مـن الـشركات العابـرة للقـارات. ودخلـت كميـات كبـيرة مـن رؤوس الأمـوال عـبر جميـع القنـوات إلى مجـالات تعظيـم الأصـول والمجـالات التـي تتسـم بمعـدلات تسـييل وبيـع مرتفعـة في الصين مثـل أسـواق الأوراق الماليـة والعقـارات، وفي الوقـت نفسـه وجـدت بعـض الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة طريقهـا نحـو المشروعـات الصناعيـة ذات العوائـد الأفضـل نسـبيًّا، وأتـاح هـذا للـشركات الأهليـة فرصًـا هائلـة للحصـول عـلى رؤوس الأمـوال الأجنبيـة أو مسـاعدة الـشركات العابـرة للقـارات، الأمـر الـذي يسـمح للـشركات الأهليـة برفـع قدراتهـا عـلى المنافسـة عالميًّـا في خضـم اسـتغلال رؤوس الأمـوال الأجنبيـة أو مسـاعدة الـشركات التـي تأسسـت بـرؤوس أمـوال أجنبيـة.

وتسـببت الأزمـة الماليـة العالميـة في تصفيـة العديـد مـن الـشركات العابـرة للقـارات لأعمالهـا، كـما أن العديـد مـن الـشركات قـد وصلـت للإفـلاس وزج بهـا في مشـكلات ماليـة، وكانـت هنـاك رغبـة ملحـة في التخلـص مـن بعـض الأصـول ذات القيمـة وبأسـعار متدنيـة، وكانـت فرصـة تاريخيـة للـشركات الأهليـة بالصين "للخـروج" والاسـتثمار في عمليـات البيـع أو الدمـج في الخـارج، وهـذا بـلا شـك قـد زاد مـن قنـوات التشـغيل العابـرة للقـارات وزاد كذلـك مـن الفـرص السـوقية المتاحـة للـشركات الأهليـة.

ولم تتوقـف السياسـات الحمائيـة التجاريـة والاسـتثمارية الجديـدة عـن الظهـور منـذ حـدوث الأزمـة الاقتصاديـة الماليـة العالميـة. حيـث تظهـر تباعًـا القيـود التجاريـة التقنيـة الجديـدة؛ كـما تنشـأ بشـكل مسـتمر المعايـير التقنيـة والأطـر التنافسـية الجديـدة؛ ولم تتحـدد بعـد الأطـر القانونيـة المعنيـة بالتغـيرات المناخيـة وحمايـة البيئـة؛ وتتغـير باسـتمرار عمليـات تقسـيم العمـل الدوليـة وكذلـك هيـاكل التوزيـع الصناعيـة؛ وتتغـير بشـكل مسـتمر السياسـات الجديـدة المعقـدة والمقيـدة للتجـارة والاسـتثمار، ويشـكل كل هـذا تحديـات جديـدة تجـاه الـشركات الأهليـة بالصـين في مـا يخـص تحسـين عمليـات التشـغيل التجـاري والتطـور عـبر الحـدود.

إن اتجاه التغير المناخي العالمي وتطوير الاقتصاد المنخفض الكربون قد أثر تأثيرًا عميقًا على البيئة الاستثمارية العابرة للقارات. وخلال السنوات الأخيرة تفاقمت مشكلة الاحتباس الحراري، وباتت في حاجة ماسة لحل جذري. إن الاقتصاد العالمي في الماضي لم يكن ليهتم إلا بالنمو، ولم يعر انتباهًا لحماية البيئة، وأصبح هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازن في الاقتصاد العالمي. إن الاقتصاد المنخفض الكربون يتمحور حول التحول الأساسي للابتكارات التقنية التي توفر الطاقة وتقلل الانبعاثات، الابتكارات التقنية للنظم والهيكل الصناعي، بالإضافة إلى مفاهيم بقاء وتطور الجنس البشري، وقد أثر الاقتصاد المنخفض الكربون تأثيرًا عميقًا في العديد من الجوانب ومنها التحول الاقتصادي العالمي الحقيقي، ضبط الهيكل الصناعي والنظم المالية وغيرها، كما سيصبح ضرورة حتمية للاقتصاد العالمي في حقبة ما بعد الأزمة للخروج من الأطر المحددة والمحدودة، وبالتالي يقود ثانية إلى التنمية المتوازنة في الاقتصاد العالمي. إن العالم يحتاج إلى إعادة بناء الاقتصاد، وإعادة بناء الحضارة الجديدة والنظم الجديدة، وذلك للوصول إلى التوازن الجديد. ولقد تم طرح فكرة الاقتصاد المنخفض الكربون بالفعل، وأصبح اتجاهًا كبيرًا يشتد ويقوى باستمرار. وفي الثامن من سبتمبر عام 2007 ألقى الرئيس الصيني خو جين تاو خطابه في الاجتماع غير الرسمي الخامس عشر لرؤساء دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، أشار خلاله إلى أن سلوك الصين المتسم بقدر عالٍ من المسؤولية تجاه البشرية وتجاه المستقبل، وأنها تبدي اهتمامًا كبيرًا تجاه التغيرات المناخية وتطوير الاقتصاد منخفض الكربون، وبذل الجهد في بناء المجتمع الموفر للطاقة والصديق للبيئة، وبناء مجموعات وطنية قائدة لمواجهة التغيرات المناخية، وإصدار سلسلة من القوانين واللوائح، ووضع برامج وطنية لمواجهة التغيرات المناخية، وتحقيق إسهامات إيجابية في ما يخص خفض انبعاثات الاحتباس الحراري، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات والسياسات ومنها ضبط الهيكل الاقتصادي، تحسين هيكل الطاقة، رفع كفاءة استخدام الطاقة، التوسع في التشجير والغابات، وتطبيق سياسات لتحديد النسل. وقد بدأ الاتحاد الأوربي ينظر إلى الاقتصاد المنخفض الكربون باعتباره "ثورة صناعية جديدة"، ووضعت جراء ذلك حزمة من السياسات المعنية بذلك. كما وضعت اليابان "خطة عمل المجتمع المنخفض الكربون"، ونظرت إلى المجتمع المنخفض الكربون باعتباره توجهًا مستقبليًا للتنمية وهدفًا تنمويًا حكوميًا طويل المدى. وقدمت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما استراتيجية

عاجلة للطاقة الجديدة، ومرر مجلس الشيوخ الأمريكي "قانون الاقتصاد منخفض الكربون"، ومن المأمول أن يصبح الاقتصاد منخفض الكربون والذي يعتمد على الطاقة الجديدة استراتيجية أمريكية هامة للخروج من الكساد الاقتصادي وحماية موقعها باعتبارها "قائد" الاقتصاد العالمي.

ومع اهتمام العالم ولا سيّما الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بمشكلة التغيرات المناخية والاقتصاد منخفض الكربون، زادت ضغوط الرأي العام الغربي تجاه الصين بدعوى "مسؤوليتها عن تقليل الانبعاثات"، وواجهت الصين تهديدات محتملة جراء تشديد الدول الغربية المتقدمة من تشريعات تقليل الانبعاثات و"الحماية الخضراء"، كما واجهت كذلك تحديات هائلة لتطوير اقتصاد منخفض الكربون. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي انعقد في كوبنهاجن بنهاية عام 2009 مليئًا بالاتهامات وتعارض المصالح. وفي الثامن والعشرين من ديسمبر عام 2009 نشرت مجلة "الجارديان" البريطانية على نسختها على شبكة الإنترنت مقالًا بقلم مارتن كور جاء فيه "إن فشل اجتماع كوبنهاجن لا بدَّ وأن ينسب إلى الدانمارك وليس إلى الصين، فإن القرار الذي اتخذته الأولى في الانسحاب من الاجتماعات المتعددة الأطراف والاشتراك برغبتها في اجتماعات سرية مع عدد قليل من الدول قد دمر الأمل في نجاح المؤتمر"، وصحح هذا المقال الخطأ الذي وقع فيه وزير التغير المناخي البريطاني إيد ميليباند وشخصيات أخرى منها مارك لينيوس عندما زعموا أن الصين "اختطفت" المؤتمر، وأن هذا كان سبب فشل المؤتمر، وأشار إلى أن مؤتمر كوبنهاجن قد "اُختطف" بالفعل، ولكن ليس من قبل الصين، وإنما من قبل الدانمارك وهي الدولة المضيفة، وانتقد من خلال المقال الشرعية التي تتيح لعدد قليل من الدول المتقدمة أن تسيطر على حلول لمشكلة تغير المناخ. وفي الولايات المتحدة الأمريكية طرح بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم كروجمان فكرة فرض تعريفة جمركية للكربون على المنتجات المستوردة من الدول التي لا تتقيد بتشريعات لتقليل الانبعاثات الكربونية (2009,Krugman)، ومع غياب الدعم النظري الاقتصادي والقانوني والأخلاقي، ومع النوايا الاستراتيجية العميقة، تحول الأمر من كونه آلية لتقليل الانبعاثات الكربونية إلى أداة للسيطرة السياسية والتنافس الاقتصادي. وفي المستقبل سيرحب الاقتصاد العالمي ببيئة اقتصادية عالمية جديدة ومتغيرة ومتعددة الأقطاب تجد حلولًا لمشكلات التغير المناخي العالمي.

ثانيًا: المشكلات الجديدة التي تواجه عمليات التشغيل التجاري والتطور عبر الحدود في الشركات الأهلية بالصين:

(1) التمييز النوعي الذي تتعرض له الشركات الأهلية محليًّا:

إن الصين تعاني من بعض التحيزات في إدراك رأس المال، كما تنظر إلى رأس المال باعتباره شيئًا ضارًّا يحقق مصالح شخصية، ومنذ أن أصبحت الصين مجتمعًا نصف إقطاعي ونصف مستعمر كانت تعاني وبشكل عميق من أغلال رؤوس الأموال الأجنبية (الكومبرادور) ورؤوس الأموال البيروقراطية. ومنذ تأسيس الصين الجديدة أصبح هناك خوف عارم لدى الصينيين بكل أطيافهم السياسيين، الخبراء، وحتى المواطنين العاديين من رؤوس الأموال الخاصة. إن الصين كذلك تتسم بفكرة رجعية حول الملكية الخاصة. ولهذه الأسباب جميعًا لم يتطور رأس المال الخاص، وتأثرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل هائل بعدم تطور رؤوس الأموال الخاصة، كما تأثرت باستغلال الموظفين الحكوميين للسلطات العامة في تحقيق مصالح شخصية، وتوقع الجميع استخدام الأموال العامة ورأس المال الأجنبي ليحل محل رأس المال الخاص، وثمة شعور دائم بأن رؤوس الأموال الشخصية ليست نظيفة، وبرغم أن بعض رؤوس الأموال الخاصة قد نشأت في الحقيقة نتيجة التعدي على المال العام أو على رؤوس الأموال الجماعية بالفعل، إلا أن جموع الشعب كانت متحيزة ضد رؤوس الأموال الخاصة بشكل عام، ولا ترغب في أن تراها تنمو. ومع ذلك، وعلى خلفية الكراهية العامة والإنكار الكامل لرؤوس الأموال الخاصة، فإن السياسات المطروحة ومشتقاتها حولت رؤوس الأموال العامة إلى رؤوس أموال وطنية وثيقة الصلة بمصالح الحكومات متجاوزة المصالح الوطنية ذاتها، أو حولتها إلى رؤوس أموال بيروقراطية لا تنتمي إلى البيروقراطية ذاتها، وحولت رؤوس الأموال الأجنبية إلى رؤوس أموال تتلقى معاملة خاصة تفوق معاملة رؤوس الأموال الوطنية. إن البعض يرى أن الأموال العامة يمكنها أن تلعب أدوارًا نافعة في الحفاظ على الرفاهية العامة والحفاظ على المصالح القومية ومستوى معيشة المواطنين، وتعطيها بذلك حقوقًا وأوضاعًا فريدة. وهذا في حقيقة الأمر فهم خاطئ لفكرة رأس المال، إن رأس المال الذي لا يجني أرباحًا لا يعتبر رأس مال، ورأس المال لا يمكن تصنيفه باعتباره جيدًا أو سيئًا، والأمر الفاصل هنا هو كيفية استغلاله وإدارته على النحو الأمثل. إن الفائدة الكبرى للأموال العامة من وجهة

نظر الجماهير تتمثل في أن الحكومة عند الحاجة يمكن أن تستغل الأموال العامة في تحقيق الأهداف، ولا توجد توقعات أخرى. إن عدم الثقة في رؤوس الأموال الخاصة والثقة المفرطة في احتكار الأموال العامة لن يجدي نفعًا. ففي الواقع تعد رؤوس الأموال الخاصة هي المعيار والتمثيل الحقيقي لمستوى الثروة القومية. وفي الدول الغربية المتقدمة تتركز النسبة الأعظم من الثروة القومية في القطاع الخاص، بينما تحوز الدولة مقدارًا أقل، وتطور بذلك رأس المال الخاص، ويساهم العديد من المواطنين بمستويات مختلفة في الشركات، كما يستثمرون الأصول المالية في أسواق رأس المال مثل البورصات، وهذه الاستثمارات إما نتاج تراكم ثروات الأمة، وإما مورد هام لدخل الأمة. ولو لم تكن الأمة غنية فلن تكون الدولة بدورها قوية. إن الدولة القوية لا بدَّ أولًا وأن تكون أمتها قوية، ولا بدَّ من تطوير رؤوس الأموال التي يديرها أو يمتلكها المواطنون.

ولكن بعض السياسات تمارس التمييز الذي يسمح بأموال الدولة ورؤوس الأموال الأجنبية فحسب ويستبعد رؤوس الأموال الخاصة. كما أن بعض السياسات بالغة الحساسية تجاه الأيديولوجية السياسية لنظم ملكية الشركات، وتضع العديد من العراقيل أمام تطور الشركات الأهلية، وبالتالي لا تحصل الشركات الأهلية على المعاملة الوطنية التي تتمتع بها الأنواع الأخرى من الشركات، ولا تتمتع كذلك بأشكال الدعم الحكومي التي تحصل عليها الشركات المملوكة للدولة، كما أنه من الصعب على الشركات الأهلية أن تتمتع بالمزايا المتعددة التي تتحكم فيها الحكومة مثل الأسواق، الموارد، والسياسات المحلية، وتكون تلك الشركات مجبرة على أن تمد العلاقات مع موظفي الحكومة. إن الموظفين المرتشين هم التكاليف الإضافية اللازمة لتطوير أعمال رؤوس الأموال الخاصة، كما أن موظفي الحكومات المحلية يخشون من الوقوع في أي مشكلات مع الشركات الأهلية، كما لا يعتبرون الشركات الأهلية مستحقة للمعاملة الوطنية المساوية، ويمكن القول بأن القيود المفروضة على تنمية الشركات الأهلية موجودة في كل مكان. وقال فينغ لون (2007) "إن رأس المال الخاص كان دائمًا بمثابة الإضافة والاستكمال لرأس المال الوطني، ولذلك فإن أفضل الطرق لحماية أنفسنا هو البقاء بعيدًا عن مجالات احتكار رأس المال الوطني، لا بدَّ وأن نكون قانعين بالسيطرة الجزئية في بعض المجالات، وأن نمارس بعض الأعمال الصغيرة، وأن نحقق الإنجازات بشكل جيد وإيجابي، وأن نصلح الطرق والجسور. وبمواجهة رؤوس الأموال العامة،

فـإن رؤوس الأمـوال الخاصـة ليـس بإمكانهـا إلا أن تحافـظ عـلى موقـع التعـاون وليـس التنافـس، التكامـل والإضافـة وليـس الإحـلال، وبذلـك فقـط يمكـن تحقيـق الإدارة السـديدة والاسـتمرار في التطويـر". وهـذه هـي الصـورة الحقيقيـة الحاليـة لوضـع رؤوس الأمـوال الخاصـة في الحيـاة الاقتصاديـة للبـلاد.

إن الإجـراءات السياسـية المعنيـة التـي تنتهجهـا الدولـة حاليًـا تتنـافى مـع الطابـع العـام الـذي تنتهجـه منـذ تطبيـق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح، والـذي يتمثـل في تعزيـز التنميـة المشـتركة لجميـع أجـزاء الاقتصـاد منـذ تطبيـق سياسـات الإصـلاح والانفتـاح، تهدئـة القيـود المفروضـة ضـد الاقتصـاد الخـاص، تعزيـز انسـحاب الدولـة وتعزيـز القطـاع الخـاص وكذلـك التنميـة السريعـة للاقتصـاد الخـاص. فعـلى سـبيل المثـال فـإن المشـكلات التـي ظهـرت في الوقـت الحـالي ومنهـا مشـكلات تدخـل الدولـة وانسـحاب القطـاع الخـاص، ضيـق مسـاحة المعيشـة نتيجـة صعوبـات التمويـل، القيـود المفروضـة عـلى دخـول الصناعـات والتـي مـا زالـت مطبقـة وبشـكل حـازم، ارتفـاع رواتـب العمالـة والمميـزات التـي يتمتعـون بهـا، وارتفـاع تكاليـف الانتـاج نتيجـة ارتفـاع سـعر صرف العملـة الصينيـة، قـد جعلـت الـشركات الأهليـة تعـاني مـن الضعـف المتزايـد في القـوة التنافسـية وفي الأربـاح، سـواء في تطويـر التصنيـع والإنتـاج المحـلي أو في التجـارة والتصديـر. إن تدهـور بيئـة البقـاء والتطـور للـشركات الأهليـة في الأسـواق المحليـة مـن شـأنه أن يضعـف مـن القواعـد المحليـة للـشركات الأهليـة، ويضعـف مـن التراكـم المـالي، كـما يضعـف مـن التراكـم المعـرفي الـذي يتمثـل في العديـد مـن الجوانـب ومنهـا السـمعة التجاريـة، الاسـم التجـاري والتقنيـات، وتتأثـر قـدرة تلـك الـشركات عـلى مبـاشرة عمليـات التشـغيل والتطـور عـبر الحـدود بشـكل سـلبي، ولا يتوقـف الأمـر عنـد فقـدان الزخـم الـلازم للتصديـر، بـل سـتفتقد كذلـك إلى مميـزات رأس المـال والملكيـة الفكريـة اللازمـة لممارسـة أنشـطة الاسـتثمار الأجنبـي.

(2) كبح نمو الصادرات في الشركات الأهلية نتيجة تدهور الاقتصاد العالمي:

تسـببت الأزمـة الاقتصاديـة الماليـة العالميـة في حـدوث اضطرابـات ماليـة عالميـة وتدهـور في الاقتصـاد الحقيقـي، كـما كان لهـا أثـر بالـغ السـوء تجـاه عمليـات التشـغيل والتطـور عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة بالصـين. اجتاحـت الأزمـة الـدول المتقدمـة، وانكمـش الطلـب السـوقي في الـدول الرئيسـة الشريكـة للصـين ومنهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، اليابـان،

والاتحاد الأوربي بشكل هائل، وأدى ذلك بشكل مباشر إلى انخفاض صادرات الشركات الأهلية بشكل حاد، ولاقت العديد من الشركات الأهلية القائمة على التصدير مشكلات تشغيلية جمة، حتى أن بعضها وصل لحافة الإفلاس والغلق. وبسبب انخفاض الطلب العالمي، والزيادة الهائلة في الإنتاج الصناعي، والتقلبات التي شهدتها أسعار المواد الخام وغيرها، لجأت الشركات الأهلية بالصين القائمة على التصدير إلى خفض أسعار السلع بشكل عام، وأصبحت زيادة الإنتاج غير مصحوبة بزيادة العوائد، بل إنها واجهت مشكلات في نقص العوائد وانخفاض هوامش الربح، وانسحبت كمية كبيرة من رأس المال بشكل تدريجي من الاقتصاد الحقيقي. وأدى الانخفاض الحاد في سوق الصادرات الصينية إلى حدوث مشكلات تشغيلية ضخمة للشركات الأهلية، وتفاقمت مشكلات الاستثمار بشكل هائل، واتجهت بعض رؤوس الأموال الخاصة إلى المجالات التي تشهد مضاربات قصيرة المدى مثل الأسواق المالية والعقارات وغيرها.

(3) الحاجة لتطوير قدرات الشركات الأهلية في ما يخص الإدارة العابرة للقارات:

إن الشركات الصينية الخاصة تتمتع بالعديد من المميزات ومنها وضوح الملكية الفكرية، مرونة الآليات، كفاءة القرارات الاستثمارية وغيرها، ولكن نظرًا لتأخرها في ممارسة التشغيل عبر الحدود، فإنها تعاني من الضعف النسبي لقواعدها، وفي خضم السوق العالمية التي تشتعل بالمنافسة تعاني الشركات الأهلية بالصين من نقص القدرة التنافسية العالمية في العديد من الجوانب ومنها مميزات الحجم، الابتكار التقني والعلامات التجارية، هياكل الحوكمة الداخلية، رأس المال البشري، القدرة على ممارسة العمليات التجارية عبر الحدود وغيرها. وبتأثير الأزمة المالية العالمية والموقف الاقتصادي الداخلي المعقد والمتغير، تظهر المشكلات والنواقص الموجودة في الشركات الأهلية ذاتها، وتتمثل تلك المشكلات بشكل أساسي في ثلاثة جوانب، ويتمثل الجانب الأول في أن غالبية تلك الشركات الأهلية تفتقد للتقنيات الأساسية والعلامات التجارية المستقلة، وبالتالي تفتقد للقدرات التنافسية في خضم بيئة الأسواق شديدة التقلب؛ أما الجانب الثاني فيتمثل في أن الغالبية العظمى من الشركات الأهلية توجد في نهاية سلاسل القيمة الصناعية، ومن الواضح تمامًا اعتمادها على العنصر البشري؛ ويتمثل الجانب الثالث في تدني المستوى الإداري لدى غالبية الشركات الأهلية ما يجعلها تفتقد للمرونة في ظل بيئة اقتصادية معقدة (خوانغ مانغ فو 2009).

وتتسم الغالبية العظمى من الشركات الأهلية التي تمارس العمليات التجارية عبر الحدود بضآلة رأس المال المسجل، وصغر حجم الأصول، وقلة حجم عمليات التشغيل، وأيضًا قلة عدد الموظفين. إن العمليات التجارية عبر الحدود في العديد من الشركات الأهلية ما زالت في المراحل الاستكشافية صغيرة النطاق، ومن الصعب أن تتلاءم هياكلها الداخلية ونظمها الإدارية مع متطلبات المنافسة في السوق العالمية، كما أن رأس المال غير كافٍ، ومعدلات الربحية متدنية، وأنشطتها المتعلقة بالتجارة الدولية متفرقة، وفشلت كذلك في تكوين التأثير المجمع التراكمي (إي لي تشون، 2008). فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط حجم الاستثمار الخارجي للشركات الأهلية في مقاطعة جه جيانغ قرابة 587800 دولار أمريكي، ويبلغ متوسط حجم الاستثمار الخاص بالشركات المملوكة كليةً لأطراف صينية في المقاطعة 96700 دولار أمريكي (لي تشيان، 2008). إن حجم الاستثمار العابر للقارات في الشركات الأهلية بالصين أقل بكثير من متوسط حجم المكاتب الخارجية للشركات العابرة للقارات في الدول المتقدمة والذي يبلغ ستة ملايين دولار أمريكي، كما يقل عن متوسط حجم المكاتب الخارجية في الشركات العابرة للقارات في بقية الدول النامية والذي يبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي. ولا شك أن العمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الأهلية بالصين تفتقد لمزايا الحجم في العديد من الجوانب ومنها حجم التشغيل أو حجم الاستثمار وغيرها، ويتسبب هذا في حدوث سلسلة من المشكلات ومنها فقدان الشركات للعديد من فرص التطور وفرص دخول الأسواق، رفع أخطار التشغيل وتعظيم تكاليفه، إضعاف القدرات المالية، وخفض القدرة على تطوير الأسواق.

(4) الحاجة لتطوير السياسات والقوانين الداعمة للتشغيل والتطور عبر الحدود في الشركات الأهلية:

أصدر مجلس الدولة في فبراير من عام 2005 "مجموعة من الآراء المتعلقة بتشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام مثل الفردي والخاص"، ومن الواضح أنه يجب على الحكومة أن تدعم الشركات غير العامة لفتح أسواق محلية وخارجية، وعليها كذلك أن تقدم للشركات غير العامة معلومات حول الأسواق المحلية والخارجية؛ إن دعم وتشجيع الشركات غير العامة يصب في مصلحة التصدير واستراتيجيات "الانطلاق الخارجي"، وكذلك الاستثمار في الأعمال خارج البلاد، كما أن الدعم والتشجيع يجعلان

الـشركات الأهليـة تتمتـع بنفـس المعاملـة المكفولـة لباقـي الـشركات في العديـد مـن النواحـي ومنهـا الاسـتثمار الأجنبـي، ائتـمان الاسـتيراد والتصديـر، ضـمان الاسـتيراد والتصديـر؛ إن تشـجيع الـشركات غـير العامـة عـلى إعـلان الملكيـة الفكريـة خـارج الحـدود، وتفعيـل دور المنظـمات الوسـيطة مثـل مجالـس الصناعـات والغـرف التجاريـة وغيرهـا، والاسـتغلال الجيـد للصناديـق الماليـة القوميـة لتنميـة الأسـواق الدوليـة والمخصصـة للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، يدعـم الـشركات غـير العامـة لفتـح أسـواق عالميـة. وفي مايـو مـن عـام 2007 وطبقًـا لـروح اللجنـة المركزيـة للحـزب ومجلـس الدولـة حـول تشـجيع ودعـم وتوجيـه تنميـة الـشركات غـير العامـة، أصـدر كل مـن وزارة التجـارة، وزارة الماليـة، بنـك الشـعب الصينـي، والاتحـاد الصينـي القومـي للصناعـة والتجـارة بشـكل مشـترك "مقترحـات بشـأن تشـجيع ودعـم وتوجيـه الاسـتثمار الخارجـي والتعـاون في الـشركات غـير العامة"، والتـي شـجعت ودعمـت ووجهـت الـشركات غـير العامـة للمشـاركة الإيجابيـة الفعالـة في التنافـس والتعـاون الدوليـين، وذلـك مـن خـلال العديـد مـن الأشـكال ومنهـا الاسـتثمار الخارجـي، التعاقـد عـلى المشروعـات الخارجيـة، التعـاون العـمالي الخارجـي، وغيرهـا، وتكويـن شركات عابـرة للقـارات تتمتـع بالقـدرة عـلى المنافسـة عالميًـا، وكذلـك تقديـم الدعـم والتشـجيع بصـورة واسـعة للـشركات الأهليــة في العديــد مــن الجوانــب ومنهــا نظــم الفحــص الإداري والتصديــق، الجوانــب الماليــة والضريبيـة، أسـعار صرف العمـلات الأجنبيـة، دعـم سياسـات الضـمان والتأمـين، وكذلـك التوجيهـات والخدمـات المتعلقـة بالاسـتثمار الأجنبـي، كـما أن تشـجيع الـشركات غـير العامـة عـلى فتـح أسـواق دوليـة جديـدة مـن شـأنه أن يقـدم دعـمًا قويًـا للعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة. وبرغـم أن طـرح تلـك السياسـات قـد لعـب دورًا إيجابيًـا داعـمًا للتشـغيل والتطـور عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة بالصـين، إلا أن النتائـج الحقيقيـة لتطبيـق تلـك السياسـات عـلى أرض الواقـع ليسـت واضحـة.

وبشــكل عــام، وبرغــم أن المؤتمــر الوطنــي الرابــع عــشر للحــزب قــد حــدد توجــه إصــلاح النظـام الاقتصـادي نحـو اقتصـاد السـوق الاشـتراكية، وحـدد كذلـك المضمـون العلمـي للنظـام الاقتصــادي الأســاسي، وبرغــم أن مجلــس الدولــة قــد أصــدر بشــكل متتابــع سلســلة مــن التوجيهــات والسياســات التــي هدفــت لتشــجيع ودعــم وتوجيــه تطــور الــشركات الأهليــة، إلا أن ظاهــرتي "البــاب الزجاجــي" و"البــاب الزنــبركي" مــا زالتــا موجودتــين بشــكل كبــير، فالقيــود ليســت مفروضــة فقــط عــلى أعــمال وصناعــات الــشركات الأهليــة فحســب، بــل إن

هنـاك الكثـير مـن القيـود التـي تواجـه الأعـمال الخارجيـة للـشركات الأهليـة ومنهـا الاسـتثمار الخارجـي، والمقـاولات الهندسـية وغيرهـا، كـما أن هنـاك مشـكلات موجـودة عـلى نطـاق واسـع ومنهـا تعـدد إدارات التصديـق، تعقـد الإجـراءات، تـدني كفـاءة التصديقـات، وطـول المـدة، ويؤثـر كل هـذا بشـكل كبـير عـلى الدخـول الطبيعـي للـشركات ومشـاركتها في الاسـتثمارات والعمليـات التجاريـة الدوليـة مـن خـلال القنـوات الشرعيـة.

بـدأت الصين منـذ وقـت قصـير في تطويـر العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود. ونـادرًا مـا تتمتـع الـشركات الأهليـة بقواعـد متينـة لهـذه العمليـات. ولم تقـم الدولـة بـإدراج هـذه العمليـات الخاصـة بالـشركات الأهليـة ضمـن الرؤيـة الإداريـة الكليـة العامـة، وبـات العمـل يتـم وفقًـا لرؤيـة كل شركـة. إن الحكومـة لم تكـن عـلى قـدر مـن الجاهزيـة في الجوانـب المختصـة بتقديـم المعلومـات والخدمـات للـشركات الأهليـة أو في مـا يخـص التوجيهـات القانونيـة وتوجيهـات الأعـمال، ومـا زال مـن الصعـب كذلـك عـلى الـشركات الأهليـة أن تحصـل مـن الحكومـات عـلى الدعـم الـكافي الـذي يمكنهـا مـن القيـام بعمليـات تجاريـة عـبر الحـدود (ليـو ينـغ تشـيو، 2003). إن الـشركات الأهليـة في خضـم توجههـا "نحـو الخـارج" تفتقـد للخدمـات الحكوميـة ونظـم الخدمـات الاجتماعيـة، كـما أن الحكومـة لا تمتلـك نظـمًا منهجيـة للدعـم ولمتابعـة تطبيـق السياسـات. إن الحكومـة لم تتحـول إلى حكومـة خدمـات، بـل وتفتقـد كذلـك إلى التجـارب الكليـة الإداريـة في مـا يخـص العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات. إن الـشركات الأهليـة لا تتلقـى مـن الحكومـات خدمـات مناسـبة مثـل خدمـات المعلومـات، الخدمـات القانونيـة، والاستشـارات المختصـة بالاسـتثمار والتجـارة الدوليـة. كـما أن النظـم الخدميـة الوسـيطة في الصـين ليسـت جيـدة، حيـث تفتقـد إلى الهيئـات الوسـيطة التـي تقـدم خدمـات مثـل تقديـم المعلومـات الفعالـة حـول الأسـواق الخارجيـة للـشركات الأهليـة الراغبـة في دخـول السـوق الدوليـة، وخدمـات أبحـاث السـوق، وكذلـك خدمـات التخطيـط الاسـتراتيجي للتشـغيل العابـر للقـارات والخدمـات المتعلقـة باللوائـح والقوانـين وغيرهـا، مـما يزيـد مـن المخاطـر التـي تواجـه التشـغيل والعمليـات التجاريـة الدوليـة في الـشركات الأهليـة.

وفي خضـم البيئـة المتغـيرة والمتقلبـة للاسـتثمار العالمـي العابـر للقـارات، وتعـدد أشـكاله وأنواعـه، ومـع التطـور السريـع في العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الصـين، لا تتمتـع الصـين حتـى الآن بقوانـين فعالـة تختـص بتعزيـز وحمايـة وإدارة الاسـتثمار، ويتسـبب

هـذا بالتأكيـد في تأخـر الأوضـاع بالنسـبة لموقف الاسـتثمار داخل البـلاد وخارجها وكذلـك احتياجاته.
إن الصـين حتـى الآن لم تصـدر القوانـين الأساسـية التـي تحمـي وتنظـم تمويـل الاسـتثمارات الأجنبيـة والعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود عـلى شـاكلة "قوانـين الـشركات العابـرة للقـارات"، و"قانـون الاسـتثمارات الأجنبيـة"، و"قانـون التمويـل والضـمان الأجنبـي". وفي الوقـت الحـالي تعتمـد الإدارة الكليـة التـي تمارسـها الحكومـة الصينيـة تجـاه العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات عـلى سلسـلة مـن السياسـات واللوائـح الحكوميـة والتـي وضعتهـا الإدارات ذات الصلـة، وعـلى الرغـم مـن أنهـا تلعـب دورًا محـددًا تجـاه هـذه العمليـات التجاريـة، إلا إنهـا موجـودة، وتحكـم وتقيـد تطويـر الـشركات، ولا سـيما العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة، وذلـك عـلى الرغـم مـن عـدم تطورهـا إلى قوانـين ذات مسـتوى عـالٍ، افتقارهـا إلى المنهجيـة، الاسـتمرارية، المـدى الطويـل، الاسـتقرار، والشـفافية.

إن العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة التـي "تتجـه للخـارج" تواجـه مشـكلات عديـدة، منهـا المشـكلات غـير المبـاشرة مثـل صعوبـات التمويـل، صعوبـات الضـمان، نقـص القنـوات، وارتفـاع تكاليـف التمويـل، ومنهـا الصعوبـات المبـاشرة مثـل حواجـز التمويـل. ويوجـد في الوقـت الحـالي نقـص في ضـمان ائتـمان الـشركات الأهليـة، ولا توجـد مسـاعدات ماليـة قويـة مـن الجهـات الماليـة المختصـة. وبرغـم أن العديـد مـن الحكومـات المحليـة تسـتمر في طـرح سياسـات لضـمان قـروض الـشركات الأهليـة، وبسـبب القلـة النسـبية لأمـوال الضـمان، فـإن تأثـير الدعـم المـالي الموجـه للعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة ليـس ظاهـرًا. وبسـبب صعوبـة حصـول الـشركات الأهليـة عـلى القـروض مـن الجهـات الماليـة المختصـة، يتجـه عـدد معتـبر مـن الـشركات الأهليـة مجـبرًا إلى أسـواق التمويـل الخاصـة غـير الشرعيـة للحصـول عـلى التمويـل، تلـك الأسـواق التـي تتسـم بارتفـاع نسـبة الفائـدة، وارتفـاع نسـبة المخاطـر، مـما يزيـد من تكاليـف التمويـل. وبسـبب صعوبـة تمويـل الـشركات الأهليـة، فـإن التمويـل هنـا يتسـم بالهشاشـة والضعـف، كـما أن تكاليـف اسـتخدام التمويـلات غـير الشرعيـة يكـون مرتفعًـا للغايـة، الأمـر الـذي يضعـف مـن قـوة التنافـس الـدولي في الأسـواق العالميـة. إن الأعـمال الماليـة مثـل ائتـمان الصـادرات في البنـوك التجاريـة المملوكـة للدولـة، وقـروض المشـترين وغيرهـا موجهـة أساسًـا للـشركات المملوكـة للدولـة والـشركات ذات التمويـل الأجنبـي، إن العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في

الـشركات الأهليـة تتأثـر بالتمييـز النوعـي الـذي تمارسـه ضدهـا الجهـات الماليـة المختصـة، ومـن الصعوبـة بمـكان الحصـول عـلى الدعـم المـالي الـلازم مثـل الائتـمان، التأمـين، الضـمان وغيرهـا، الأمـر الـذي يجعـل بعـض الـشركات الأهليـة تفقـد فـرص التنميـة، حتـى أن عمليـة دخـول الأسـواق الدوليـة تلقـى صعوبـات في اسـتمرار التطـور والتنميـة. وإلى جانـب ذلـك، فـإن نظـام إدارة النقـد الأجنبـي في الصـين صـارم للغايـة تجـاه الـشركات ولا سـيّما الـشركات الأهليـة، ومـن مظاهـر ذلـك أن كميـة النقـد الأجنبـي المسـموح للـشركات أن تحتفـظ بهـا محـدودة للغايـة، وبسـبب نقـص النقـد الأجنبـي المتحـرك الموجـه للاسـتثمار العابـر للقـارات، وبسـبب تعقـد الإجـراءات بالحصـول عـلى النقـد الأجنبـي في الصـين، تتقيـد بشـكل كبـير كميـة الاسـتثمارات العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة.

إن الأعبـاء الضريبيـة في السـوق المحليـة ثقيلـة، الأمـر الـذي يجعـل الابتـكار و"التوجـه للخـارج" يفتقـدان للدعـم المـالي، وتلـك التكاليـف العشـوائية تزيـد مـن الأحـمال عـلى عاتـق الشركـة. إن الأحـمال الضريبيـة عـلى الـشركات الأهليـة بالصـين ثقيلـة للغايـة. إن بعـض الجهـات في الحكومـات المحليـة دائمًـا مـا تنظـر للـشركات الأهليـة باعتبارهـا "شـجرة نقـود مثمـرة"، ودائمًـا مـا تضيـف مصاريـف اسـمية مبالـغ فيهـا كوسـيلة ناجعـة لحـل الصعوبـات الماليـة للوحـدة، وكلـما كانـت المنطقـة أكـثر فقـرًا كانـت تلـك الظاهـرة أكـثر بـروزًا. إن السياسـات الضريبيـة التـي تطبقهـا الدولـة تجـاه الـشركات الأهليـة تخلـو بشـكل عـام مـن التعامـل الوطنـي، فالـشركات الأهليـة تدفـع ضعـف الضريبـة عـلى الدخـل، كـما أن الـشركات الأهليـة تدفـع ضرائـب عـلى الدخـول مثلهـا مثـل الـشركات المملوكـة للدولـة، ولكنهـا إلى جانـب ذلـك تدفـع ضرائـب عـلى الدخـول الشـخصية يتـم اقتطاعهـا مـن الأربـاح بعـد خصـم ضرائـب الدخـول، وعنـد تحويـل أسـهم المسـاهمين في الـشركات ذات المسؤولية المحـدودة إلى راس مـال يتـم كذلـك دفـع ضريبـة أربـاح شـخصية، بينـما في حالـة إعـادة اسـتثمار أربـاح الـشركات الاسـتثمارية الأجنبيـة يمكـن أن تـرد نسـبة محـددة مـن ضرائـب الدخـل التـي دفعتهـا الشركـة مـن قبـل. إن السياسـات الضريبيـة التـي تنتهجهـا الدولـة تجـاه الـشركات الأهليـة تعـاني مـن بعـض المشـكلات ومنهـا افتقادهـا للاسـتقرار النسـبي والملاءمـة والمعياريـة، وكذلـك افتقارهـا للحوافـز الضريبيـة الفرديـة وغيرهـا (شـياو شـاو بينـغ، 2006). إن الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة القائمـة عـلى التصديـر والاسـتثمار الخارجـي والتـي تـضررت بشـكل كبـير جـراء الأزمـة الماليـة العالميـة في أمـس الحاجـة لمسـاعدات تقدمهـا الدولـة، ومـع غيـاب المسـاعدات

المالية للدولة فإن الدور الذي تلعبه سياسات الدعم المالي الضريبي للدولة تجاه الابتكار التقني وضبط الهيكل وتوسيع نطاق العمالة في الشركات الأهلية الصغيرة والمتوسطة لن يكون ملحوظًا، ولا بدَّ أن يحدث التطوير في هذا الصدد بشكل أوضح.

الفصل الثالث

التغيـرات الجديـدة فـي أسـاليب عمليـات التشـغيل والتطـور عبـر الحـدود فـي الشـركات الأهليـة خـلال المرحلـة الجديـدة

وعندما يطول أمد الأزمة المالية، تحتاج الشركات الأهلية بالصين إلى مواجهة مشكلات وتحديات ومهام جديدة في المرحلة الجديدة على أساس الأساليب التقليدية للعمليات التجارية عبر الحدود، ولا بدَّ من مواكبة التيار العام للعولمة الاقتصادية والتنمية المحلية، ولا بدَّ كذلك من مواكبة البيئة الجديدة والنقاط الجديدة التي ظهرت بعد الأزمة المالية، ويجب هنا استكشاف فرص جديدة، وابتكار طرق جديدة وأساليب جديدة للتشغيل العابر للقارات، مما يعكس ما تتسم به العمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الأهلية في المرحلة الجديدة من أساليب جديدة، عمليات جديدة، طرق جديدة، ومستويات تطور جديدة.

أولًا: التغيرات الجديدة في التجارة الخارجية بالشركات الأهلية في السنوات الأخيرة:

وخلال السنوات الأخيرة اتسع بسرعة كبيرة نطاق التجارة الخارجية في الشركات الأهلية بالصين، وتتزايد نسبة التجارة الخارجية بجميع أقسامها بشكل تدريجي عامًا بعد عام. حيث سجلت الصادرات الصينية عام 2004 مبلغ 593 مليارًا و370 مليون دولار أمريكي، وبلغ نصيب الشركات الأهلية بالصين منها 69 مليارًا و250 مليون دولار أمريكي، بنسبة لا تتجاوز 11.7% من إجمالي الصادرات؛ وبلغ حينها إجمالي الواردات 561 مليارًا و420 مليون دولار أمريكي، بلغ نصيب الشركات الأهلية بها 41 مليارًا و980 مليون دولار أمريكي، بنسبة بلغت 7.5%. وخلال الفترة بين عامي 2004 و2009 اتسع تدريجيًّا عامًا بعد عام نطاق الصادرات والواردات في الشركات الأهلية بالصين، وارتفعت كذلك بشكل تدريجي نسبتها في إجمالي الصادرات والواردات (انظر الجدول رقم 2-12). ففي عام 2008 بلغ إجمالي الصادرات في الصين 1 تريليون و428 مليارًا و540 مليون دولار أمريكي، بلغ نصيب الشركات الأهلية منها

326 مليارًا و30 مليون دولار أمريكي، بنسبة بلغت 22.8%؛ وبلغ إجمالي الواردات 1 تريليون و133 مليارًا و80 مليون دولار أمريكي، بلغ نصيب الشركات الأهلية منها 130 مليارًا و440 مليون دولار أمريكي، بنسبة بلغت 11.5%. أما في عام 2009 بلغ إجمالي الصادرات في الصين 1 تريليون 201 مليار 660 مليون دولار أمريكي، بلغ نصيب الشركات الأهلية منها 297 مليارًا و92 مليونًا، بنسبة بلغت 24.8 %؛ وبلغ إجمالي الواردات 1 تريليون و5 مليارات و550 مليون دولار أمريكي، بلغ نصيب الشركات الأهلية منها 145 مليارًا و350 مليون دولار أمريكي، بنسبة بلغت 14.4%.

وتحتل تجارة الصادرات والواردات حيزًا هائلاً من العمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الأهلية. كما أن قدرة الشركات الأهلية على المشاركة في حركة التجارة العالمية ارتفعت بشكل ملحوظ، كما تزايدت بشكل هائل قدرات الشركات الأهلية، وحازت بالفعل القدرات والتجارب الخاصة بالعمليات العابرة للقارات، والتي تحتاجها الشركات في "توجهها للخارج". ارتفعت إسهامات الشركات الأهلية في إجمالي الصادرات الصينية خلال خمس سنوات من 2.22% عام 1999 إلى 11.7% عام 2004، وكانت الزيادة بمقدار 9 نقاط مئوية، وارتفعت خلال خمس سنوات تالية بين عامي 2004 و2009 بمقدار 24.8% أي بزيادة مقدارها ثلاث عشرة نقطة مئوية، وازدادت السرعة بعض الشيء. وشهد مجال الواردات بدوره نموًّا سريعًا. إن الشركات الأهلية لا تتحصل فقط من خلال الواردات على المواد الخام، والتجهيزات، والماكينات وغيرها من المواد التي تنقصها خلال مرحلة التشغيل والإنتاج فحسب، وإنما تزيد من مستويات الجودة في المنتجات، وتزيد كذلك من القوى التنافسية للشركات الأهلية في السوق الدولية (ياو خونغ بينغ، 2009).

جدول رقم 2-12: نسبتا الصادرات والواردات للشركات الأهلية بين عامي

2004 – 2009 (الوحدة: %)

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات	11.7	14.7	17.6	20.3	22.8	24.8
نسبة الواردات	7.5	8.2	9.2	10.5	11.5	14.4

المصدر: الإدارة الصينية العامة للجمارك، http://www.chinacustomsstat.com/aspx/1/NewData/Stat_Data.aspx?state=2&month=12&year=2010.

برغم أن الشركات الأهلية بالصين قد بدأت ممارسة العمليات التجارية عبر الحدود في وقت متأخر، إلا أنها شهدت تطورًا سريعًا في هذا الميدان، وخصوصًا أن بعض الشركات الأهلية القوية قد نجحت في تحقيق إنجازات هائلة في ما يخص التجارة الخارجية والعمليات التجارية عبر الحدود خلال السنوات الأخيرة، وأنشأت بعض الشركات تدريجيًّا شبكة تسويق دولية، كما أنشأت كذلك علامات تجارية عالمية. إن الغالبية العظمى من الشركات الأهلية تعاني من قلة الاستثمارات الموجهة للأبحاث والتطوير، كما أن قدرتها الذاتية على الابتكار ضعيفة وهشة، ويندر أن تمتلك تلك الشركات براءات الاختراع التقنية والعلامات التجارية المعروفة، وبالتالي فإن قدرتها على المنافسة الدولية ضعيفة، ومميزاتها التنافسية ليست ظاهرة. ولا يوجد أدنى ارتباط بين تجارة الصادرات في الشركات الأهلية بالصين وبين استثمارات الأبحاث والتطوير وبراءات الاختراع التقنية في تلك الشركات، فإن المصدر الأساسي للقدرة التنافسية لتجارة الصادرات في الشركات الأهلية ليس في القدرة على الابتكار (شيا شيان ليانغ، 2006). وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز دراسات الاقتصاد الخاص بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية عام 2006 حول القدرات الابتكارية الخاصة في الشركات الأهلية التصنيعية الخاصة، أن من بين 822 شركة خضعت لاستطلاع الرأي، كانت هناك 275 شركة فقط امتلكت براءات اختراع، بمعدل عام 28 براءة اختراع لكل شركة، أما باقي الشركات والتي بلغ عددها 547 شركة فلم تمتلك براءات اختراع، أي بنسبة الثلثين؛ أما الشركات التي تمتلك براءات اختراع دولية PCT فلم تتجاوز أربع عشرة شركة، بنسبة 1.7% من إجمالي العينات، كما أن متوسط براءات الاختراع الدولية

لـكل شركـة لا يتعـدى 4.8 بـراءة اخـتراع؛ وتقدمـت ثمـاني عـشرة شركـة بطلـب الحصـول عـلى بـراءة الاخـتراع الدوليـة PCT، بمتوسـط 3.5 طلـب لـكل شركـة. وفي ظـل عـدم كفايـة القـدرات الإبداعيـة، ضعفـت القـدرات التنافسـية الدوليـة في الـشركات الأهليـة بسـبب الارتفـاع المتزايـد في التكاليـف الإنتاجيـة وارتفـاع تكاليـف تسـويق التصديـر، بـل وانخفضـت بشـكل سريـع، إن الغالبيـة العظمـى مـن الـشركات الأهليـة مـا زالـت بشـكل أسـاسي تشـارك في أعـمال التصنيـع التـي تتسـم بتـدني المحتـوى التقنـي، وسلاسـل القيمـة الصناعيـة كثيفـة العمالـة، والعلاقـات متدنيـة المسـتوى، وبسـبب قلـة بـراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة الدوليـة تشـتد المنافسـة الدوليـة بشـكل كبـير، وتتدهـور أسـعار التصديـر، وتسـوء الأحـوال التجاريـة عامًـا بعـد عـام.

إن الـشركات الأهليـة بالصـين مـا زالـت حتـى الآن تفتقـر للعلامـات التجاريـة التـي تؤثـر في الأسـواق وتتحكـم فيهـا، فالقيمـة المضافـة للعلامـات التجاريـة الخاصـة متدنيـة، وقدرتهـا التنافسـية العالميـة ضعيفـة. وبالمقارنـة مـع المنتجـات ذات العلامـات التجاريـة والتـي تسـجل أكـثر مـن 25% مـن صـادرات الـدول المتقدمـة، نجـد أن المنتجـات ذات العلامـات التجاريـة لا تصـل إلى 10% مـن إجـمالي الصـادرات الصينيـة، إن الـشركات الأهليـة بالصـين متأخـرة عـن المتطلبـات العصريـة سـواءً عـلى مسـتوى تصميـم العلامـات التجاريـة أو عـلى المسـتوى الاسـتراتيجي، وتفتقـد إلى الأهـداف طويلـة المـدى لبنـاء العلامـات التجاريـة، كـما أن مـا تسـعى إليـه تلـك الـشركات لا يتجـاوز الأربـاح الحاليـة والمصالـح المبـاشرة، والسـعي خلـف النجـاح السريـع والمكاسـب القريبـة (وانـغ خـاي يينـغ، 2008). فعـلى سـبيل المثـال لم تصـل نسـبة الـشركات المنتجـة للقداحـات والتـي سـجلت علاماتهـا التجاريـة في ويـن جـوو إلى 10%، ويتـم الإنتـاج بشـكل أسـاسي عـن طريـق الطلـب، العينـات، العلامـات التجاريـة المحـددة، أو المنتجـات عديمـة العلامـة التجاريـة، وتضـع اليابـان علاماتهـا التجاريـة عـلى قداحـات ويـن جـوو وتبيعهـا في السـوق العالميـة باعتبارهـا منتجـات ذات منشـأ يابـاني. إن الغالبيـة العظمـى مـن منتجـات تلـك الـشركات الأهليـة تتسـم بتـدني المحتـوى التقنـي، كـما تفتقـر إلى العلامـات المملوكـة لهـا، وتقـع في الموقـع المتـدني وسـط سلسـلة القيمـة الصناعيـة، وإذا اسـتبعدنا الأسـعار المتدنيـة فـإن القـوة التنافسـية العالميـة لهـا ضعيفـة للغايـة.

وبالإضافـــة إلى التجـــارة التقليديـــة في الصـــادرات والـــواردات، تتغـــير بشـــكل متزايـــد أشـــكال العمليـــات التجاريـــة عـــبر الحـــدود في الـــشركات الأهليـــة، فالأســـاليب مثـــل التراخيـــص

التجاريـة، تجـارة المعاوضـة، الإنتـاج التعاقـدي التعـاوني، تجـارة التصنيـع والتجميـع الـدولي، المقـاولات الهندسـية وغيرهـا تـزداد شـعبيتها يومًـا بعـد يـوم وسـط الـشركات الأهليـة (لي نـا، 2009). ووسـعت الـشركات الأهليـة مـن أنشـطة الاسـتثمار والتشـغيل العابـرة للقـارات مثـل الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة والمشـاركة في المقـاولات الهندسـية متعـددة الأشـكال، والتصميـم وخدمـات الاستشـارات، ويمكـن بذلـك أن نغـير بشـكل تدريجـي مـن أسـلوب تطويـر الـشركات الأهليـة، ونرفـع مـن مسـتوى العولمـة.

ثانيًا: التغيرات الجديدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشركات الأهلية في السنوات الأخيرة:

وبنهايـة عـام 2007 سـجلت الـشركات المملوكـة للدولـة في ذلـك العـام 71% مـن رصيـد الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر، وهـو مـا يقـل بنسـبة 10% عـن العـام السـابق؛ وسـجلت الـشركات ذات المسـؤولية المحـدودة 20.3%؛ وسـجلت الـشركات ذات الأسـهم المحـدودة 5.1%؛ وسـجلت الـشركات الأهليـة وشركات الأسـهم المشـتركة التعاونيـة نسـبة 1.2%؛ أمـا الـشركات في تايـوان وهونـج كونـغ ومـاكاو بالإضافـة إلى شركات الاسـتثمار الأجنبـي فتسـجل نسـبة 0.8%؛ وتسـجل الـشركات التعاونيـة نسـبة 0.4% (انظـر الجـدول رقـم 3-12). وإذا اعتبرنـا أن الـشركات الباقيـة بعـد اسـتبعاد الـشركات المملوكـة للدولـة، والـشركات التعاونيـة، والـشركات في هونـج كونـج ومـاكاو وتايـوان، والـشركات الاسـتثمارية الأجنبيـة هـي الـشركات الأهليـة، فـإن الـشركات الأهليـة سـجلت بنهايـة عـام 2007 نسـبة 27.8% مـن رصيـد الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة.

وبنهايـة عـام 2007 سـجلت الـشركات المملوكـة للدولـة نسـبة 19.7% مـن إجـمالي الكيانـات الاسـتثمارية المحليـة، وسـجلت الـشركات ذات المسـؤولية المحـدودة نسـبة 43.3%، وسـجلت الـشركات الأهليـة نسـبة 11% مـن إجـمالي الكيانـات الاسـتثمارية المحليـة، أمـا شركات المسـاهمة المحـدودة فبلغـت نسـبتها 10.2%، وبلغـت نسـبة شركات المسـاهمة التعاونيـة نسـبة 7.8%، أمـا شركات الاسـتثمارات الأجنبيـة فبلغـت نسـبتها 3.7%، وبلغـت نسـبة الـشركات في تايـوان وهونـج كونـج ومـاكاو 1.8%، وبلغـت نسـبة الـشركات التعاونيـة 1.8%، وبلغـت نسـبة باقـي الـشركات 0.7%. وبنهايـة عـام 2007 بلغـت نسـبة الـشركات الأهليـة 73% مـن إجـمالي شركات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر داخـل البـلاد.

وبنهايـة عـام 2008 أنشـأ أكـثر مـن 8500 كيـان اسـتثماري داخـل البـلاد 12 ألـف شركـة للاسـتثمار المبـاشر داخل الصـين وخارجهـا، وبلـغ إجـمالي الرصيـد الاسـتثماري الخارجـي المبـاشر لقرابـة 183 مليـارًا و970 مليـون دولار أمريـكي، وبلغـت قيمـة أصـول الـشركات الخارجيـة تريليـون دولار أمريـكي. وبنهايـة عـام 2008 بلغـت نسـبة الـشركات المملوكـة للدولـة 69.6% مـن رصيـد الاسـتثمارات المبـاشرة، وهـي النسـبة التـي انخفضـت 1.4% عـن العـام السـابق؛ وبلغـت نسـبة الـشركات ذات المسـؤولية المحـدودة 20.1%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات المساهمة المحـدودة 6.6%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات المسـاهمة التعاونيـة 1.2%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات الأهليـة 1%؛ وبلغـت نسـبة شركات الاسـتثمار الأجنبـي 0.8%؛ أمـا الـشركات التعاونيـة فبلغـت نسـبتها 0.4%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات الاسـتثمارية الموجـودة في تايـوان ومـاكاو وهونـج كونـج 0.1%، وبلغـت نسـبة الـشركات الأخـرى 0.2%. وبنهايـة عـام 2008 بلغـت نسـبة رصيـد الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في الـشركات الأهليـة 29.1% مـن إجـمالي الرصيـد عنـد إقفـال هـذا العـام، وهـو مـا سـجل ارتفاعًـا عـن العـام السـابق لـه بمقـدار 1.3 درجـة مئويـة.

وفي عـام 2008 بلغـت نسـبة الـشركات ذات المسـؤولية المحـدودة 50.2% مـن عـدد الـشركات المحليـة المعنيـة بالاسـتثمار الأجنبـي، وهـي النسـبة التـي سـجلت ارتفاعًـا عـن العـام السـابق بمقـدار سـبع نقـاط مئويـة؛ وبلغـت نسـبة الـشركات المملوكـة للدولـة محليًّـا 16.1%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات الأهليـة 9.4 مـن إجـمالي الكيانـات المعنيـة بالاسـتثمارات الخارجيـة؛ وبلغـت نسـبة الـشركات المسـاهمة المحـدودة 8.8%؛ كـما بلغـت نسـبة الـشركات التعاونيـة المسـاهمة 6.5%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات المكونـة بـرؤوس الأمـوال الأجنبيـة 3.5%؛ وبلغـت نسـبة الـشركات في تايـوان ومـا كاو وهونـج كونـج 1.8%؛ كـما بلغـت نسـبة الـشركات التعاونيـة 1.5%؛ وبلغـت بقيـة الأنـواع الأخـرى نسـبة 2.2%. وبنهايـة عـام 2008 بلغـت نسـبة الـشركات الأهليـة 77.1% مـن إجـمالي عـدد الكيانـات المحليـة المعنيـة بالاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر، وهـي النسـبة التـي زادت بمقـدار 4.1 نقطـة مئويـة.

الجدول رقم 3-12: نسب الأرصدة والنسب الكمية للكيانات الاستثمارية المحلية

بين عامي 2007 – 2009 (الوحدة: %)

الفئة التسجيلية للشركات	نسب الأرصدة في الكيانات الاستثمارية المحلية			النسب الكمية للكيانات الاستثمارية المحلية		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الشركات المملوكة للدولة	71.0	69.6	69.2	19.7	16.1	13.4
الشركات ذات المسؤولية المحدودة	20.3	20.1	22.0	43.3	50.2	57.7
الشركات المساهمة المحدودة	5.1	6.6	5.6	10.2	8.8	7.2
الشركات التعاونية المساهمة	1.2	1.2	1.0	7.8	6.5	4.9
الشركات الأهلية	1.2	1.0	1.0	11.0	9.4	7.5
الشركات التعاونية	0.4	0.4	0.3	1.8	1.5	1.2
شركات تايوان وهونج كونج وماكاو	0.8	0.1	0.1	1.8	1.8	1.8
شركات الاستثمار الأجنبي		0.8	0.5	3.7	3.5	3.1
باقي الشركات	—	0.2	0.3	0.7	2.2	3.2

المصدر: وزارة التجارة، (النشرة الإحصائية الصينية للاستثمارات الأجنبية المباشرة).

ملحوظة: بسبب عدم تسجيل بعض الشركات "المتجهة للخارج" فإنه لم يتم تسجيل إحصائيات عنها، وبالتالي فإن حجم الاستثمار الأجنبي الفعلي المباشر لشركات أكبر بكثير من هذه الإحصائيات.

وبنهاية عام 2009 سجلت الشركات المملوكة للدولة نسبة 69.2% من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما شهد انخفاضًا قدره 0.4% عن العام السابق؛ وسجلت الشركات ذات المسؤولية المحدودة نسبة 22%، وهو ما شهد زيادة قدرها 1.9% عن العام السابق؛ وبلغت نسبة الشركات المساهمة المحدودة 5.6%؛ وبلغت نسبة الشركات المساهمة التعاونية نسبة 1%؛ وبلغت نسبة الشركات الأهلية 1%؛ وبلغت نسبة شركات الاستثمار الأجنبي 0.5%؛ وبلغت نسبة الشركات التعاونية 0.3%؛ وبلغت نسبة الشركات الاستثمارية في تايوان وهونج كونج وماكاو 0.1%،

وبلغت باقي الشركات الأخرى نسبة 0.3%. وبنهاية عام 2009 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشركات الأهلية بالصين نسبة 29.9% من إجمالي رصيد الإقفال في تلك السنة، وهو ما سجل زيادة قدرها 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق.

وبنهاية عام 2009 أصبح هناك 12 ألف شركة صينية داخل الحدود تستثمر بشكل مباشر في 13 ألف شركة خارج البلاد، وبلغت نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة 57.7% من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الصين، وبلغت نسبة الشركات المملوكة للدولة 13.4%، وبلغت نسبة الشركات الأهلية 7.5%، وبلغت نسبة الشركات المساهمة المحدودة 7.2%، وبلغت نسبة الشركات المساهمة التعاونية 4.9%، وبلغت نسبة شركات الاستثمار الأجنبي 3.1%، أما شركات تايوان وهونج كونج وماكاو فبلغت نسبتها 1.8%، أما الشركات التعاونية فبلغت نسبتها 1.2%، وسجلت الأنواع الأخرى من الشركات نسبة 3.2%. وبنهاية عام 2009 وصلت نسبة الشركات الأهلية إلى 80.5% من إجمالي كيانات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الصين، وهو ما سجل زيادة مقدارها 3.4 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق.

ثالثًا: التغيرات الجديدة في أساليب دخول الاستثمارات العابرة للقارات في الشركات الأهلية:

إن الطرق التقليدية للتشغيل عبر الحدود في الشركات الأهلية بالصين تشمل أعمال الاستيراد والتصدير التي تباشرها الشركة بنفسها أو من خلال وكلاء، التجارة الحدودية، استقطاب رؤوس أموال أو تقنيات أجنبية، تدعيم وإنشاء تحالفات استراتيجية مع الشركات الأجنبية، ممارسة التعهيد في الأعمال الخارجية، الاستثمارات التأسيسية، أو الاستثمار المباشر بالدمج والاستحواذ وغيرها. وبالمقارنة مع الدول المتقدمة نجد أن الشركات الأهلية تتسم بقلة الاستثمارات الخارجية ووحدة الكيانات الاستثمارية، كما أن طريقة دخول الأسواق الأجنبية ما زالت قائمة بشكل أساسي على الملكيات الفردية أو الملكيات المشتركة، كما أن دوافع التشغيل عبر الحدود بدائية (لي نا، 2009). إن الشركات الأهلية بالصين عند مباشرتها الاستثمارات الأجنبية تستخدم باستمرار طريقة استثمارات التشييد التقليدية باعتبارها الطريقة الأساسية، وإلى جانب تلك الطريقة الأساسية تستخدم بعض الأساليب المساعدة مثل الدمج والاستحواذ الدوليين،

الاستحواذ على الأسهم، رأس مال المخاطرة، والتحالفات الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه، يتم استخدام الأساليب الاستثمارية المبتكرة بشكل متزايد، ومنها عقود التراخيص للاستثمارات غير المساهمة، التعهيد، وعقود الإدارة بنظام BOT وغيرها.

وحسب ما جاء في "تقرير حول 500 شركة أهلية بالصين لعام 2010" والصادر عن قسم الاقتصاد في اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة بالاشتراك مع شركة الصين للاستشارات المالية ذات المسؤولية المحدودة، فإن من بين 500 شركة عام 2009 كانت هناك 117 شركة لها استثمارات خارجية، بنسبة 23.4%، وهو ما يزيد عن عام 2008 بنسبة 4.4%، بإجمالي شركات ومشروعات استثمارية خارجية بلغت 481 شركة ومشروعًا، وهو ما يزيد بنسبة 57.19% عن عام 2008، بإجمالي استثمارات خارجية بلغ 2 مليار و252 مليونًا و740 ألف دولار أمريكي، وهو ما يسجل زيادة قدرها 47.59% عن عام 2008.

وفي سياق التقرير كانت الوسيلة الأولى للاستثمار الأجنبي لدى الشركات التي لديها استثمارات أجنبية من بين الشركات الخمسمئة التي شملها التقرير عام 2009 هي الملكية الفردية، وذلك بإجمالي 103 شركات، بنسبة 20.6%، وهو ما يزيد على الأعداد المسجلة لعام 2008 بمقدار 33 شركة، بنسبة زيادة سجلت 47% عن العام السابق؛ وجاءت طريقة الملكية المشتركة في المرتبة الثانية، بإجمالي شركات بلغ 82 شركة، بنسبة 16.4%؛ أما أقل الأساليب فكانت الدمج والمساهمة، وبلغ عدد الشركات لكلا الطريقتين على التوالي 22 شركة و37 شركة، بنسبة 4.4% و7.4% على التوالي (انظر الجدول رقم 4-12).

الجدول رقم 4-12: اتجاهات التغير في أساليب دخول الاستثمارات الأجنبية في الشركات الأهلية الخمسمئة التي شملها الاستطلاع عام 2009

طريقة دخول الاستثمارات		الاستثمارات الأجنبية الحالية		الاستثمارات المتوقعة خلال 3 سنوات	
		عدد الشركات	النسبة (%)	عدد الشركات	النسبة (%)
الاستثمارات التأسيسية	بشكل فردي	103	20.6	98	19.6
	بشكل مشترك	82	16.4	112	22.4
الدمج والاستحواذ		22	4.4	49	9.8
المساهمة		37	7.4	63	12.6

المصدر: "تقرير حول خمسمئة شركة أهلية بالصين لعام 2010" والصادر عن قسم الاقتصاد في اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة بالاشتراك مع شركة الصين للاستشارات الحكومية ذات المسؤولية المحدودة، أغسطس 2010.

وخلال السنوات الثلاث القادمة من المتوقع أن تتغير أساليب الدخول التي ستتبعها الشركات الأهلية لتطوير الاستثمارات عالميًّا بشكل طفيف عن أساليب الدخول الموجودة بالفعل لدى شركات الاستثمار الأجنبي. ومن بين 500 شركة شملها التقرير كان هناك 112 شركة اختارت استثمارات التأسيس المشتركة كوسيلة للاستثمار، وبلغت نسبتها 22.4%، وبلغ عدد الشركات التي اختارت طريقة الدخول القائمة على استثمارات التأسيس الفردي 98 شركة، بنسبة بلغت 19.6%. ومن الواضح أن استثمارات التأسيس ما زالت هي الوسيلة الاستثمارية الأكثر تداولاً واستعمالاً لدى الشركات الأهلية، بينما تعد طرق الاستثمار من خلال التحالفات الاستراتيجية مثل الشركات المشتركة هي الأقل استخدامًا، فبلغ عدد الشركات التي اختارت أسلوب الاستثمار بالدمج والاستحواذ من خلال الاستحواذ على النسب الحاكمة من الأسهم 49 شركة، بنسبة بلغت 9.8%؛ وزاد بشكل طفيف عدد الشركات التي استخدمت طريقة الاستثمار بالمشاركة التساهمية عن عدد الشركات التي اختارت أسلوب الاستثمار بالدمج والاستحواذ، فسجلت الأولى 63 شركة، بنسبة بلغت 12.6%. ومع الأخذ في الاعتبار تدني مستويات إدارة الاستثمارات العابرة للقارات في الشركات الأهلية

بالصين، وكذلك تدني قدراتها، وقلة مميزاتها، وعدم كفاية قوتها الدافعة، فإن اتباع الشركات الأهلية لأساليب استثمارات التأسيس المشتركة والفردية بشكل أكبر يعد أمرًا أكثر علمية.

وفي مواجهة القوة المتزايدة للاتحادات التجارية للدول الغربية، فإنه ليس من المحبذ أن تستخدم الشركات الأهلية التي تنقصها القدرة على القيادة والتحكم أساليب الاستثمار القائمة على الدمج والاستحواذ وأساليب الاستثمار الفردية، ولأن تلك الأساليب الاستثمارية يمكن أن تتأثر بالقيود التي تفرضها الاتحادات التجارية، فيكون من السهولة بمكان وقتها السقوط في معضلات ثقافية وصعوبات تتعلق بتكامل الأساليب الإدارية. وبشكل نسبي يمكن للعديد من الوسائل ومنها المشاركة والمساهمة أن تستغل رؤوس الأموال في البلد المضيف لتلافي المشكلات الثقافية والتأثيرات السلبية للاتحادات التجارية، ومن ثمّ نقدم للشركات الأهلية بالصين التي تتجه للاستثمار الخارجي المقترحات التالية:

(1) التأسيس الفعال للتحالفات الاستراتيجية العابرة للقارات:

إن التحالفات الاستراتيجية العابرة للقارات واحدة من أهم الأشكال التنظيمية لعولمة الشركات والعمليات التجارية والتشغيل عبر الحدود. إن أكثر من 90% من الشركات العملاقة العابرة للقارات في الدول الغربية المتقدمة تشكل تحالفات استراتيجية بأشكال مختلفة. وتتنوع طرق التحالفات الاستراتيجية، ومنها التعاون غير التعاقدي، التعاون التعاقدي، شركات رؤوس الأموال المشتركة، والمساهمة المتقاطعة وغيرها. فعلى سبيل المثال، إن أساليب تعهيد الأعمال الأجنبية والتعاقد على تعهيد الأعمال مع الشركات الأجنبية تعد من قبيل التحالفات الاستراتيجية التعاقدية، وتكون علاقات طويلة المدى بين العرض والطلب. إن الدخول في تحالفات استراتيجية عابرة للقارات مع الشركاء الأجانب، ولا سيّما عندما يأخذ التحالف شكل تأسيس الشركات المشتركة يعد بمثابة طريق هام للشركات الأهلية بالصين لدخول الأسواق الدولية وتحسين المميزات التنافسية الخاصة.

إن الشركات الأهلية بالصين عليها أن تتبع مبادئ تعميق التعاون تدريجيًّا، واعتمادًا على المعلومات، الثقة، والمعارف التي تتراكم من خلال التعاون طويل المدى، يمكن

الوصول إلى بعض علاقات التحالف الاستراتيجية ذات التعاون العميق مع شركاء التعاون الدوليين. إن أطراف التحالفات الاستراتيجية من هذا النوع يتمتعون بشكل عام بدرجة محددة من المعرفة والثقة، كما أن كل طرف لا بدَّ وأن يتمتع بفهم عميق تجاه الموارد والإمكانات وحوكمة الشركات وثقافة الشركات التي يتمتع بها شركاء التعاون، كما يتمتعون بدرجة عالية من الثقة في أداء ونزاهة الشريك. إن التحسين التدريجي المنظم لمستويات التعاون يفيد في وضع قواعد صلبة لتحالفات استراتيجية أكثر رقيًّا، ويخفض من تكاليف التداول ويقلل من مخاطر التعاون. وفي الوقت نفسه يتوجب على الشركات الأهلية بالصين أن تعمق من سبل التواصل والتعاون أثناء سير عمليات التحالفات الاستراتيجية، كما عليها أن تحافظ على الملاءمة الديناميكية للتحالفات الاستراتيجية، وأن تتجنب هدر الموارد الأساسية وأزمات الثقة لدى التحالفات. إن الشركات الأهلية بالصين عليها أن تهتم بشكل أكبر بدراسة المعارف الخاصة بالإدارة، التسويق، الأسواق، الإنتاج والتشغيل لدى الشركاء، وكذلك دراسة الأصول غير المادية وأساليب وفنون إدارة الموارد المادية.

(2) الممارسة النشطة للاستثمارات الدولية غير المباشرة:

إن تداعيات الأزمة المالية العالمية ومنها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وانكماش الائتمان، وحتى التحكم في تنفيذ مشروعات رؤوس الأموال، قد جعلت نتائج الشركات المملوكة للدولة التي تمارس الاستثمار الأجنبي غير مبشرة، إن هذه الضربات قادت بشكل مباشر إلى قلة الثقة الاستثمارية بشكل حاد في الشركات الأهلية بالصين بشكل حاد، وانخفاض القوة الدافعة لرؤوس الأموال الخاصة تجاه المشروعات الجديدة، وتم تعليق أو تأجيل المشروعات الحالية؛ كما أدت الأزمة المالية إلى هبوط الأسواق المالية عالميًّا، وامتدت إلى الدول الرئيسة المستهدفة في عمليات الإدراج الخارجي، مما أدى إلى زيادة الصعوبات أمام التمويلات المالية المباشرة ومنها الإدراج الخارجي للشركات الخاصة (جاو يونغ خوا وآخرون، 2009؛ جان بي يينغ، 2009).

إن الاستثمار الأجنبي الخارجي في صورته التقليدية دائمًا ما يكون في حاجة إلى استخدام أسلوب التفاوض والتعاون مع شركائه، أو أسلوب دخول أسواق جديدة بشكل منفرد، وتتسم هذه النوعية من أساليب الاستثمار بقدر كبير من المحدودية والتقييد،

ويتقيد بشكل هائل برغبات الشركاء وقدراتهم الخاصة. إن حجم رؤوس الأموال في الشركات الأهلية صغير، كما أن القدرة الاستثمارية ضعيفة، وتنقصها القدرة بشكل عام على القيام بالعمليات الدولية لدمج وبيع الأسهم، وتتبدى هذه النوعية من عمليات الدمج والاستحواذ في شراء نسبة أكبر من الأسهم. وإذا أرادت الشركات الأهلية أن تدخل الأسواق الدولية لممارسة عمليات التشغيل الدولي فيمكنها أن تدخل بشكل مباشر لأسواق الأوراق المالية لممارسة عمليات البيع والشراء والاستثمار في الأسهم، وهذه طريقة من طرق تشغيل رأس المال العابرة للقارات. إن الشركات الأهلية لا تستخدم طريقة الدمج والاستحواذ، ويمكنها من خلال التجارة في الأوراق المالية أن تستحوذ على كمية قليلة من الأسهم، ومن خلال تطوير وتحسين الملف الاستثماري، يمكن تداول الأسهم والحصول على مكاسب استثمارية، متجنبًا بذلك المخاطر الاستثمارية. إن الشركات الصينية يمكنها استثمار رأس المال بالخارج من خلال العديد من الوسائل ومنها شراء الأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية الأجنبية أو تقديم قروض للعملاء الأجانب في الأسواق الائتمانية، إن تلك الاستثمارات الخارجية غير المباشرة تستهدف الحصول على أرباح وفوائد أكبر، أو زيادات في رأس المال من خلال أرباح فروق الأسعار، ويتم الحصول على العوائد عن الأصول المالية، ولا تتمتع بسلطات كافية للتحكم في الكائن الاستثماري، ولا تشارك بشكل مباشر في إدارة وتشغيل الشركات التي تستثمر تلك الأموال، ولا تتحكم بشكل مباشر في الملكية الانتقالية أو غير الانتقالية للكائن الاستثماري.

وفي الوقت الحالي لم تكتفِ بعض الشركات الأهلية بالصين بالاستثمار الدولي في الأصول الافتراضية مثل الأسهم والسندات وغيرها، بل بدأت في الاستثمار في الملكيات الحقيقية ذات الأصول القوية مثل العقارات التجارية في المدن، المناجم، الأراضي وغيرها. إن الشركات الأهلية بالصين التي تستثمر في الأسهم الأجنبية أو في إصدار القروض يمكنها أن تحصل على الأرباح والعوائد بشكل منتظم، أو يمكنها أن تحصل على فروق الأسعار بين البيع والشراء، وتتسم الاستثمارات هنا بالافتراضية. وبطبيعة الحال، يقارن المستثمرون بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر في الأرباح والمخاطر، وبناءً على ذلك يقومون بشكل مستمر بضبط أساليب الاستثمار، مشروعات الاستثمار، والمواقع الاستثمارية. إن الشركات الأهلية بالصين يمكنها أن تنشئ شركات عابرة للقارات تتكيف مع الأسواق الدولية للمنتجات، أسواق عناصر الإنتاج، وأسواق

رؤوس الأموال من خلال التحويل المستمر بين الصناعات العالمية الواقعية وبين رأس المال الافتراضي، بين الاستثمارات الدولية المباشرة والاستثمارات الدولية غير المباشرة. إن الصين ستصبح دولة كبيرة تجمع بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

(3) تمويل الإدراج الدولي لإنشاء صور محلية:

كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات الأهلية في الماضي يتمثل في قيام الشركة باستغلال ما يخصها من رؤوس أموال، تقنيات، علامات تجارية، وتجهيزات في الاستثمار عبر الحدود. بينما في الوقت الحالي يمكن للشركات الأهلية أن تسجل شركة جاهزة في البلاد التي تتمتع بأسواق متقدمة ومفتوحة لرؤوس الأموال، من خلال الاستثمار في الموانئ المحلية أو الموانئ (المناطق) الحرة، وتقوم بجمع الأموال للقيام بالطرح الأولي للاكتتاب العام، ويتم القيام بالتشغيل عبر الحدود ذات الطابع المحلي باستخدام رؤوس الأموال، العمالة الماهرة، مستلزمات الإنتاج، والموارد المحلية، وذلك لتعويض مشكلات عنق الزجاجة التي تواجه الشركات الأهلية في تنمية ما يخصها من رؤوس أموال، عمالة ماهرة، تقنيات، موارد وغيرها.

وتحتاج الشركات الأهلية خلال ممارسة عمليات الإدراج والتشغيل عبر الحدود لعمالة ماهرة ذات خبرة بالمعاملات الدولية، وهذه طريقة جديدة تفتح الطريق لممارسة العمليات التجارية عبر الحدود أمام الشركات التي لا تتمتع برؤوس أموال كافية ولكنها في الوقت نفسه تمتلك كوادر بشرية ماهرة خبيرة بالإدارة الدولية. ويمكن استخدام العديد من الطرق في عمليات الإدراج الدولية، ولكن الرئيس منها يتمثل في الاكتتاب الأولي العام، شراء الشركات الجاهزة وغيرها. إن الشركات الصينية الخاصة بإمكانها كذلك أن تتقدم بطلب قيد وتسجيل الإصدار في الهيئات المختصة بأسواق الأموال في الدول الخارجية تحت اسم شركات محلية، ويمكنها كذلك إصدار الأسهم والتقدم بطلبات القيد والإدراج في هيئات تداول الأسهم المحلية.

إن العديد من الشركات الأهلية بالصين تتمتع بأصول متميزة، أداء هائل، عوائد مرتفعة، مقاييس معتبرة للحوكمة الداخلية، وكذلك بمعدلات نمو مرتفعة. إن هذه الشركات الأهلية يمكنها أن تقدم العديد من الخدمات مثل حزم تمويل الإدراج، التصديق،

إصدار الأسهم، وغيرها من خلال الهيئات المالية الأجنبية وشركات الاستشارات؛ سعيًا لتحقيق تمويلات إدراج دولية.

وتستغرق الشركات الأهلية بالصين الكثير من الوقت والتكاليف لإتمام الإدراج المبدئي لها محليًّا من خلال القنوات الشرعية، ولكن بالنجاح في الحصول على تمويل الإدراج يمكن لتلك الشركات أن تصدر رؤوس الأموال وتوسع نطاق الاستثمارات الخارجية المباشرة، كما يمكنها كذلك أن تطور من هيكل الحوكمة الداخلي في الشركات الأهلية، وترفع من مستويات الأطر الإدارية، والبحث عن قنوات تمويلية جديدة، ودمج رؤوس الأموال بشكل كبير، ووضع استراتيجيات تنموية توطينية للشركات، مما يجعل الشركات تتطور على مستويات أعلى، وبمعايير أفضل، وعلى مدى أطول.

رابعًا: التغيرات الجديدة في أساليب العمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الأهلية:

وفي الوقت الحالي تتمثل أساليب التشغيل العابرة للقارات المتوافقة مع مستويات التنمية الإنتاجية في الشركات الأهلية بالصين بشكل أساسي في المشاركة في عمليات بيع المنتجات منخفضة السعر، الإنتاج والتصنيع، البحث والتطوير والتخطيط، التعامل مع وكالات الأعمال، المقاولات الهندسية، تطوير الموارد، بالإضافة إلى الأنشطة الإدارية الاقتصادية والتجارية الحدودية. وخلال تلك المجموعة من أساليب الإدارة العابرة للقارات، تختلف أساليب الإدارة التي تتبعها كل شركة وتختلف كذلك النقاط التي تهتم بها.

إن بيانات الاستطلاع الذي نظمه قسم الاقتصاد في اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة بالاشتراك مع شركة الصين للاستشارات المالية ذات المسؤولية المحدودة، والذي شمل 500 شركة أهلية تبين أن ثمة اختلافًا محددًا واضحًا بين العمليات التجارية عبر الحدود في الفترة الراهنة خلال عامي 2008 و2009 وبين العمليات المتوقعة في المستقبل. ومن ناحية الأسلوب الحالي للإدارة العابرة للقارات، يمكن القول بأن نسبة عمليات إنشاء شبكات المبيعات، إنشاء مصانع خارجية، تطوير الموارد، والتعاقد على المشروعات قد ارتفعت بشكل طفيف عام 2009 بالقياس إلى عام 2008، الأمر الذي استوجب الانتباه، كما أن نسبة عمليات تأسيس الهيئات المختصة بالأبحاث والتطوير

قد انخفضت بشكل طفيف من 5.8% عام 2008 إلى 5.4% عام 2009 (انظر الجدول رقم 5-12). إن مشكلات المبيعات التي نشأت عن الأزمة المالية قد دفعت الشركات الأهلية إلى الاهتمام بشكل أكبر بتخطيط شبكات المبيعات العالمية، والتسريع من وتيرة ضبط الهيكل الصناعي الخارجي، وتجنب المخاطر المتعلقة بتضخم أسعار المواد الخام، زيادة تكاليف إدارة الإنتاج، ومخاطر انكماش الأسواق الدولية، ودفعتها كذلك إلى توسيع نقل القدرات الإنتاجية للخارج، وزيادة الاستثمارات في إنشاء المصانع في الخارج، والاقتراب من الأسواق. وفي الوقت نفسه، تولي الشركات الأهلية أهمية بالغة للمقاولات الهندسية الخارجية وتطوير الموارد.

الجدول رقم 5-12: التغيرات في أساليب الإدارة العابرة للقارات في الشركات الصينية الخمسمئة التي شملها الاستطلاع بين عامي 2009-2008

أسلوب الإدارة	الإدارة العابرة للقارات في الوقت الحالي				الإدارة العابرة للقارات المتوقعة في المستقبل			
	2008		2009		2008		2009	
	عدد الشركات	النسبة %	عدد الشركات	النسبة %	عدد الشركات	النسبة %	عدد الشركات	النسبة %
إنشاء شبكات مبيعات	106	21.2	112	22.4	164	32.8	203	40.6
إنشاء المصانع	41	8.2	44	8.8	75	15.0	130	26.0
إنشاء مكاتب	—	—	—	—	121	24.2	129	25.8
إنشاء هيئات للبحث والتطوير	29	5.8	27	5.4	45	9.0	72	14.4
المقاولات الهندسية	29	5.8	45	9.0	52	10.4	69	13.8
تطوير الموارد	25	5.0	26	5.2	46	9.2	71	14.2
التعاون الاقتصادي والتجاري الحدودي	—	—	—	—	54	10.8	60	12.0

المصدر: "التقرير حول خمسمئة شركة أهلية بالصين لعام 2010" الصادر عن قسم الاقتصاد في اتحاد عموم الصين للصناعة والتجارة بالاشتراك مع شركة الصين للاستشارات المالية ذات المسؤولية المحدودة، أغسطس 2010.

ومـن خـلال أسـاليب الإدارة العابـرة للقـارات المتوقـع اسـتخدامها في خمسـمئة شركـة أهليـة شـملها الاسـتطلاع يتبـين أن أكـثر الأسـاليب التـي اهتمـت بهـا الـشركات الأهليـة عـام 2010 تتمثـل في إنشـاء شـبكات المبيعـات الخارجيـة، تأسـيس المصانـع، وإنشـاء المكاتـب، وارتفعـت نسـبة تلـك الأسـاليب الإداريـة الثلاثـة بالمقارنـة بباقـي الأسـاليب، وبلغـت نسـبها 40.6%، 26%، و25.8% عـلى التـوالي، وهـي النسـب التـي سـجلت ارتفاعًـا بمقـدار 7.8%، 11%، و1.6% قياسًـا بعـام 2008، ومـن المتوقـع مسـتقبلًا أن تكـون الـشركات التـي تختـار إنشـاء شـبكات المبيعـات الخارجيـة هـي الأكـثر، وتكـون نسـبتها هـي الأعـلى، ويحـوز ذلـك الأسـلوب الدرجـة الأعـلى مـن الاهتـمام. وبعـد حـدوث الأزمـة الماليـة بـدأت الـشركات في الاهتـمام بإنشـاء المصانـع في الخـارج، ومـن المتوقـع أن يزيـد عـدد ونسـبة الـشركات التـي تنشـئ مصانـع في الخـارج زيـادة كبـيرة، وارتفعـت نسـبتها بمقـدار 11%، الأمـر الـذي يعـزز نقـل الطاقـات الإنتاجيـة، وتحسـين الهيـكل الصناعـي. إن تأسـيس المكاتـب الخارجيـة كان دائمًـا النافـذة التـي تطـل منهـا الـشركات لممارسـة الاسـتثمار الخارجـي والعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود، ويعـد بمثابـة أسـلوب إداري هـام يتوافـق مـع عمليـات التطـور العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة الصغـيرة والمتوسـطة بالصـين.

وفي عـام 2009 شـاركت الـشركات الأهليـة في العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود مـع تنامـي قوتهـا وإمكاناتهـا، ومـن المتوقـع أن تزيـد أعـداد ونسـب الـشركات التـي تمـارس الإدارة العابـرة للقـارات مقارنـة بالسـابق، كـما أن ارتفـاع أعـداد ونسـب الـشركات العابـرة للقـارات مقارنـة بالأعـداد والنسـب الحاليـة يعكـس في مـا يعكـس الارتفـاع الحثيـث في مسـتوى الإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة مسـتقبلًا. وفي عـام 2009 بلغـت نسـبة الـشركات الأهليـة المتوقـع أن تتبـع أسـاليب إنشـاء هيئـات للأبحـاث والتطويـر، تنفيـذ مقـاولات هندسـية، المشـاركة في تطويـر المـوارد، والتعـاون الاقتصـادي والتجـاري الحـدودي 14.4%، 13.8%، 14.2%، و12% عـلى التـوالي، وهـي النسـب التـي زادت عـن مثيلاتهـا في عـام 2008 بمقـدار 9%، 10.4%، 9.2%، و10.8% عـلى التـوالي، الأمـر الـذي يعكـس تنامـي الاهتـمام بتطويـر المـوارد وإنشـاء هيئـات للأبحـاث والتطويـر بعـد الأزمـة الماليـة. إن ميـزات المليكـة في الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الأهليـة ضعيفـة، مـما يجعـل مميـزات الاسـتثمارات الخارجيـة الإنتاجيـة غـير ظاهـرة، وتحتـاج إلى تطويـر إمكانـات الأبحـاث والتطويـر المحليـة وتحسـين مسـتويات تصميـم المنتجـات، وتعزيـز الاسـتثمارات التجاريـة

والخدمية واستثمارات الموارد، وتحسين تطابق الاستثمارات، وذلك من خلال التوسع في الاستثمارات الخارجية الموجهة للأبحاث والتطوير. ولذلك يقترح الكاتب أن عمليًّا الإدارة والتطور العابرة للقارات في الشركات الأهلية بالصين في حاجة إلى الآتي:

(1) التوسع في الاستثمارات الموجهة لإنشاء شبكات مبيعات خارجية:

إن الشركات الأهلية بالصين في الوقت الحالي تتمتع بعمليات تصنيع محلية قوية، ولكن تظل مبيعات التصدير بمثابة عقبة كؤود أمام التوسع في حجم الشركات. كانت عمليات التصدير في الشركات الأهلية سابقًا تعتمد بشكل أساسي على التصدير من خلال الشركة المؤسسة نفسها أو من خلال الغير بالوكالة، كما أن النغمة السائدة حاليًا في التجارة الخارجية الصينية أنها متوقفة عند مرحلة التجارة الخارجية، وتطور الأعمال محكوم تمامًا بالمستوردين الأجانب، ولم تتطور بعد لتصل لمرحلة التجارة الدولية أو التجارة العالمية. ومع النمو السريع في الشركات الأهلية بالصين ومع نمو حجم الأعمال، فإن العديد من العوامل التي تكبح جماح توجه الشركات نحو السوق الدولية بسبب صعوبة استيعابها أو نقصها مثل الدعم الفني المحلي أو إدارة المخازن تؤدي إلى إدراك الشركات بشكل واضح أن سبل الإدارة العابرة للقارات القائمة على الصادرات والواردات لا تتناسب مع احتياجات تطور الشركات، وأنه لا بدَّ من دخول الأسواق الدولية بشكل مباشر، وإنشاء شركات للمبيعات خارج البلاد، مما يقوي من الإمكانات التنافسية للمنتجات. إن الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية التي تشارك في الإنتاج والإدارة هي فقط التي بدأت طريقها نحو مرحلة التجارة الدولية، وإذا نجحت في إنشاء شركات ذات أطر وهياكل عالمية فإن هذا سيكون إيذانًا بدخولها مرحلة التجارة العالمية. إن قيام الشركات بإنشاء شركات معنية بالمبيعات الخارجية يعد بمثابة نقطة تحول للانتقال من مرحلة التجارة الخارجية إلى التجارة الدولية والتجارة العالمية. وفي الماضي كانت شركات التجارة الخارجية الصينية تنشئ في الخارج بعض "نوافذ" للتجارة الخارجية، وتبحث عن وكلاء محليين، وبعد ذلك تحاول أن تنشئ شركات مشتركة مع الشركاء المحليين. والآن يمكن للشركات الأهلية بالصين أن تنشئ بشكل عام شركات فرعية للمبيعات في المدن المتقدمة في المواصلات واللوجستيات والقريبة من أسواق البيع، وذلك حسب احتياجاتها. إن الشركات الأهلية عليها أن تطور الاستراتيجيات طبقًا للشركات، وعليها كذلك أن تصمم "نقاط"، "خطوط"، و"أسطح"

قنـوات التوزيـع بشـكل منفصـل، وذلـك طبقًـا لمميـزات الموقـع، كفـاءة تكلفـة قنـوات التوزيـع، وطبقًـا للتأثـير المتسـلل للترويـج والتسـويق، مـما يحسـن مـن تخطيـط قنـوات التوزيـع السـوقية. وفي المرحلـة الحاليـة تقـوم الـشركات الأهليـة بإعـداد التجهيـزات الاسـتراتيجية لإنشـاء شركات عالميـة في المسـتقبل مـن خـلال إنشـاء نظـم مبيعـات خارجيـة.

(2) استكشاف تطوير التجارة الدولية الشبكية بشكل مكثف:

يطالــب ثلثــا تجــار التجزئــة في الولايــات المتحــدة الأمريكيــة حاليًــا مورديهــم بــأن يكــون لديهــم القــدرة عــلى التعامــل مــع العمليــات الجاريــة بشــكل كامــل مــن خــلال نظــام تــداول المعلومــات الإلكــتروني (EDI). ومــن خــلال اســتخدام المنصــات الإلكترونيــة لتبــادل المعلومــات، فإنــه منــذ اللحظــة التــي يدفــع فيهــا المســتهلك ثمــن الســلعة ويمســح شــفرة التعــرف الملصقــة عليهــا (الباركــود) يســتطيع التاجــر أن يحــدد المــورد الــذي ســيتعامل معــه بصــدد تلــك الســلعة طبقًــا لنســب المبيعــات والأرصــدة والربحيــة المرصــودة في قاعــدة البيانــات، وكذلــك طبقًــا لكتالوجــات الســلع الخاصــة بالمورديــن الموجــودة عــلى منصــة المعلومــات، ثــم يصــدر في النهايــة أمــر شراء إلكترونيًــا. ويمكــن للــشركات الأهليــة بالصــين أن تســتخدم أســاليب أو هيــاكل مختلفــة للتجــارة الدوليــة الشــبكية طبقًــا لســمات المنتجــات والقــدرات التســويقية، والإمكانــات المعلوماتيــة. ويتوجــب عــلى الــشركات الأهليــة بالصــين أن تنشــئ منصــات إلكترونيــة مســتقلة للتجــارة الإلكترونيــة، تســتخدم خلالهــا مفاهيــم متقدمــة للتســويق الشــبكي، وتســتغل انخفــاض التكاليــف وارتفــاع الكفــاءة في وضــع علامــات تجاريــة أفضــل، وتفعــل المميــزات المعلوماتيــة للاقتصــاد والتجــارة، وتحــوز أســواق دوليــة جديــدة؛ ولا بــدَّ مــن مواكبــة اللوجســتيات بشــكل عــصري، وتقديــم خدمــات ممتــازة للعمــلاء، واســتقبال ومعالجــة التغذيــة الراجعــة التــي يبديهــا المســتهلك، وتدعيــم الابتــكار في المنتجــات والتحكــم في الجــودة، والحــد مــن اســتخدام المبيعــات الائتمانيــة وتقليــل الديــون المعدومــة. ولا يجــب عــلى الــشركات الصينيــة أن تتعــرف عــلى احتياجــات العمــلاء في الأســواق الإقليميــة والعابــرة للقــارات فحســب، ولكــن عليهــا كذلــك أن تنظــم عمليــات الإنتــاج العابــرة للقــارات، النقــل، وخدمــات مــا بعــد البيــع بشــكل مناســب، وتخلــق هــذه الأمــور مســتويات أعــلى مــن الطلــب تجــاه الــشركات في عــصر الشــبكة الدوليــة للمعلومــات (الإنترنــت)، ومــع الاســتجابة للتغــيرات التــي طــرأت عــلى الأســواق المســتهدفة وأشــكال العمــلاء وأنــواع المنتجــات في عــصر الإنترنــت، ومــع فكــرة ذوبــان الحــدود الجغرافيــة بالإضافــة إلى وجــود الفــوارق

الثقافيـة والفجـوات الزمنيـة والمكانيـة، فإنـه يتـم النظـر إلى الاحتياجـات الفرديـة للعميـل باعتبارهـا الموجـه والمرشـد لإعـادة صياغـة العلاقـات مـع العميـل، وزيـادة ثقـة العميـل تجـاه المنتجـات الافتراضيـة وسـمعة العلامـات التجاريـة والتسـويق الشـبكي، ولذلـك لا بـدَّ مـن تعديـل الهيـكل التنظيمـي للـشركات؛ وتضييـق القنـوات لتغيـير طـرق العمليـات الداخليـة للـشركات، والتوسـع في المتاجـر ومراكـز التسـوق الافتراضيـة، والتقليـل مـن البائعـين المباشريـن والمسـتويات التنظيميـة عـلى الشـبكة، والتشـديد عـلى العلامـة التجاريـة للشركـة والسـمات الشـخصية للمواقـع الإلكترونيـة، والتـوازن في العلاقـات بـين عولمـة العلامـات التجاريـة وإضفـاء الطابـع المحـلي والإقليمـي عـلى هويـة العلامـات التجاريـة، وتلبيـة المتطلبـات الفرديـة بـكل أنواعهـا بشـكل فعـال وتقديـم منتجات مختلفـة للعمـلاء المختلفـين. وفي الوقـت نفسـه لا بـدَّ مـن تقديـم خدمـات سريعـة ومتميـزة لإرجاع المنتجـات، مـع ضـمان ملكيـة العميـل لمشـترياته. ويتوجـب على الـشركات الأهليـة بالصـين أن تمارس بشـكل فعـال الحمـلات الإعلانيـة والدعائيـة العابـرة للثقافـات، وذلـك عـلى البوابـات الإلكترونيـة الأجنبيـة الضخمـة والمواقـع المتخصصـة والمواقـع الترفيهيـة، ويتوجـب عليهـا فتـح متاجـر إلكترونيـة عـلى المواقـع المكتظـة بالـزوار، وكذلـك تعزيـز التعـاون التجـاري مـع مواقـع التجـارة الإلكترونيـة المتخصصـة في داخـل البـلاد وخارجهـا، وتأسـيس تحالفـات تجمـع مواقـع الإنترنـت المعنيـة.

(3) الابتكار الفعال لأساليب التصدير والتمويل:

وفي تجـارة المنتجـات يتـم اسـتخدام وسـائل ماليـة هيكليـة قصيرة المـدى، وبناءً على تمويـل الأصول في تجـارة المنتجـات مثـل الأرصـدة، الدفع المسـبق، الحسـابات المدينـة وغيرها يمكن دعـم التجارة. إن التكامـل المـالي الـذي يتـم تقديمـه اعتـمادًا على التسـويات الدوليـة، وعلى مسـتوى الروابط الأساسـية للتسـويات الدوليـة يمكـن تعزيـز أعـمال التجـارة الدوليـة. إن أسـاليب التسـويات التـي يختارهـا المسـتوردون والمصـدرون تقـرر بشـكل مبـاشر نوعيـة عمليـات تمويـل التجـارة وإجـراءات التشـغيل. إن المسـتوردين والمصدريـن مـن خـلال تمويـل روابط التسـوية يسرعون مـن معـدل دوران رأس المال في الـشركات، كـما يجـدون حلـولًا للمعضـلات الماليـة التـي تواجـه الحسـابات المدينـة والمدفوعـات الخارجيـة للـشركات. وإذا اسـتخدم الطرفـان المسـتورد والمصـدر في الأسـاس خطـاب الضـمان البنـكي لتسـوية التجـارة، فـإن بنـك المسـتورد يقلل مـن الحد الائتماني للمسـتورد ذاتـه، كما يطلب المسـتورد

مـن الشركـة القائمـة بالتصديـر أن تعـدل أسـلوب التسـوية ليكـون ائتمانيًّا أو يكون أسـلوب التسـوية عـن طريـق الدفـع مقابـل المسـتندات بعـد الاطـلاع عليهـا، وفي ظـل هـذه النوعيـة مـن التسـويات فـإن الـشركات المصـدرة تحتـاج إلى ربـط الأمـوال وتحمـل المخاطـر الائتمانيـة للمسـتوردين. ويمكـن أن يـؤدي هـذا بشـكل مبـاشر إلى عـدم رغبـة شركات التصديـر الصينيـة في تحصيـل الأمـوال أو عـدم قدرتهـا عـلى التحصيـل. وحقـق تأمـين ائتـمان الصـادرات قصـير المـدى عـام 2009 مبالـغ وصلـت إلى 90 مليـارًا و270 مليـون دولار أمريـكي، بزيـادة قدرهـا 122% عـن العـام السـابق، مـما عـزز بشـكل مبـاشر مـن الأعـمال مرتفعـة الخطـورة والتـي يبلـغ حجمهـا 64 مليـار دولار أمريـكي، وعـززت بشـكل مبـاشر -أيضًـا- مـن نمـو الصـادرات بنحـو خمـس نقـاط مئويـة، كـما دفـع نمـو الصـادرات التجاريـة العامـة بنحـو تسـع نقـاط مئويـة. وحتـى الخامـس عـشر مـن سـبتمبر 2010 وصـل إجـمالي نطـاق ائتـمان الصـادرات قصـير المـدى لـدى الـشركات الصينيـة لضـمان ائتـمان الصـادرات 104 مليـارات و390 مليـون دولار أمريـكي، بنمـو بلـغ 107.2% مقارنـة بالعـام السـابق، مـما عـزز بشـكل هائـل مـن تنميـة التجـارة الخارجيـة الصينيـة. إن السياسـات القوميـة تشـجع البنـوك التجاريـة عـلى زيـادة التمويـل التجـاري، كـما أن التمويـل التجـاري لـه أهميـة قصـوى بالنسـبة للصـين، فهـو يحافـظ عـلى التنميـة المسـتمرة للتجـارة الخارجيـة والنمـو المسـتقر للاقتصـاد، ويزيـد مـن نطـاق أسـواق التصديـر الناشـئة، ويقـوي ويدعـم مـن مكانـة الصـين وسـط النظـام التجـاري الـدولي. وبالمقارنـة بالنظـم التقليديـة للتمويـل التجـاري وممارسـة الاسـتيراد والتصديـر حيـث يدفـع المسـتورد الأمـوال للـشراء، فـإن أثنـاء الأوقـات الصعبـة التـي مـرت عـلى المبيعـات أثنـاء الأزمـة الماليـة، فـإن تمويـل التجـارة أصبـح أسـلوبًا معتـبرًا في الإدارة العابـرة للقـارات. ولكـن هـذا الأسـلوب التجـاري يواجـه درجـة عاليـة مـن المخاطـر في الحسـابات المدينـة والديـون المعدومـة، كـما أنـه يجمـد كميـة كبـيرة مـن رؤوس الأمـوال السـائلة، ويقلـل بشـكل كبـير مـن معـدل دوران رأس المـال. إن هـذا النـوع مـن عقـود تمويـل التجـارة لا يسـتخدم إلا بـين العمـلاء الذيـن يتمتعـون بمسـتويات ائتمانيـة مرتفعـة للغايـة، كـما لا بـدَّ وأن يتمتعـوا بضمانـات مناسـبة لتغطيـة المخاطـر أو قـدرات عـلى التحكـم.

(4) الاتحاد و"التوجه للخارج" من خلال التكتلات الصناعية:

وفي السـابق كانـت الـشركات الأهليـة التـي "تتوجـه للخـارج" تقـوم بالاسـتثمار المبـاشر، وكانـت اسـتثماراتها دائمًـا بشـكل فـردي، ولم يكـن الدعـم الصناعـي مسـايرًا للخدمـات،

كـما كانـت العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود صعبـة للغايـة. إن حجـم الـشركات الأهليـة الفرديـة صغـير، كـما أن قدرتهـا عـلى ممارسـة الإدارة العابـرة للقـارات ضعيفـة، ولا تتمتـع بالإمكانـات الاسـتثمارية التـي تتمتـع بهـا الـشركات العابـرة للقـارات والاتحـادات الدوليـة. ولكـن الاتحـاد مـن أجـل تكويـن سلاسـل صناعيـة متكاملـة يمكـن أن يكـون سـوقًا داخليـة شـاملة ويزيـد كذلـك مـن القـدرة التنافسـية الدوليـة ومـن قـوة التأثـير، وكان هـذا أسـلوبًا جديـدًا "للتوجـه للخـارج" لممارسـة الاسـتثمار الأجنبـي. إن السـمة الأساسـية للتجمعـات الصناعيـة هـي وجـود تكتـلات ضخمـة تجمـع الـشركات الإنتاجيـة التـي تنتـج نفـس السـلعة بالإضافـة إلى الإدارات ذات الصلـة في مناطـق جغرافيـة محـددة، واعتـمادًا عـلى تقسـيم المـوارد ومنهـا البنيـة التحتيـة، المعلومـات، التقنيـات، والعمالـة، يتـم إنشـاء نظـم تقسـيم العمـل، عمليـات تصنيعية مرنـة، ونظـم للابتـكار الصناعـي تتميـز بالضخامـة؛ كـما أن نهضـة التجمعـات الصناعيـة وتطورهـا المسـتمر قـد أصبـح بمثابـة علامـة بـارزة عـلى التطـور الصناعـي والاقتصـادي ودعـمًا هائـلًا لصنـع معجـزة اقتصاديـة في نطـاق جيانغسـو وجـه جيانـغ. إن الـشركات الأهليـة في القـرى والبلديـات الواقعـة عـلى طـول السـاحل الشرقـي الصينـي تتمتـع بقـدر عـالٍ مـن التعـاون وتقسـيم العمـل، كـما تعـزز التجمعـات الصناعيـة مـن إضفـاء الطابـع الـدولي عـلى الأسـواق المتخصصـة (يـاو بـاي لي، وي بـاو جـوان، 2009). إن نمـوذج التصديـر في جـه جيانـغ والـذي يعتمـد عـلى التجـارة العامـة ويقـوم بشـكل أسـاسي عـلى تصديـر السـلع مثـل الصناعـات الكهربيـة والميكانيكيـة، الملابـس، والنسـيج وغيرهـا يتوافـق بشـكل كبـير مـع تطـور التجمعـات الصناعيـة في جـه جيانـغ (جـو شي واي، جـين يانـغ رونغ، 2007). إن عمليـة توجـه التجمعـات السـكانية "للخـارج" تتمتـع بمميـزات عديـدة منهـا اقتصاديـات السـعة ووفـورات الحجـم، تحسـين الإنتاجيـة الكليـة، ومشـاركة العلامـات التجاريـة للتجمعـات مـن خـلال اسـتغلال تأثـير التجمـع والتكتـل، والمشـاركة في المعلومـات السـوقية والتقنيـة، وإنشـاء صناعـات ذات سـمات خاصـة أو سلاسـل للمنتجـات، وبنـاء قـدرات المنافسـة الأساسـية، وتحسـين قـدرات مقاومـة المخاطـر وغيرهـا. وفي الوقـت الحـالي تسـعى الـشركات الكـبرى الرائـدة داخـل بعـض التجمعـات الصناعيـة الموجهـة للتصديـر أن تجـذب رؤوس الأمـوال والتقنيـات والعمالـة الماهـرة نحـو السـوق العالميـة وتكـون بشـكل تدريجـي إمكانيـات وقـدرات للأبحـاث والتطويـر ومميـزات تقنيـة ذات مكانـة دوليـة رائـدة، وأن تنشـئ علامـات تجاريـة معروفـة دوليًـا، وهـذا مـن خـلال العديـد مـن الوسـائل ومنهـا الإدراج الخارجـي، اسـتيراد معـدات إنتاجيـة عالميـة متقدمـة،

الاستقطاب المرن للكفاءات الأجنبية الماهرة في تصميم عمليات الأبحاث والتطوير وغيرها. وبالتوافق مع الشركات الرائدة في تلك التجمعات الصناعية، أنشأ نموذج جيانغسو وجه جيانغ أسواقًا دولية متخصصة وتجمعات متميزة مختصة بتقسيم الإنتاج، وأبحاث وتطوير التقنيات، وبناء العلامات التجارية. إن الشركات الصينية تعتمد على التجمعات الصناعية للوصول للأسواق الخارجية لتكوين سلاسل صناعية معاونة توطئة لافتتاح المناطق الصناعية الكاملة، ويمكنها أن تستفيد من مختلف أنواع المميزات السياسية المحلية، كما تستفيد من حرية التجارة والاستثمارات، فحتى في مواجهة الأزمة المالية لا يكون بمقدور الشركات أن تباشر أوامر الشراء المقدمة لها فحسب، بل يكون بمقدورها أن تتفادى بشكل ناجح العوائق التجارية وتقلبات سعر الصرف، مما يرفع قدرتها على مواجهة المخاطر، وفي الوقت نفسه تستفيد من تحسين الهيكل الصناعي المحلي، وتقلل من الضغوط على البيئة وعلى الموارد محليًّا، وتستفيد من الآلات والمعدات القديمة والمهملة. إن هذا "التوجه الخارجي" القائم على التجمعات الصناعية يحتاج إلى هيئات وسيطة مثل الجمعيات الصناعية والغرف التجارية تقدم مستويات مناسبة من الأعمال التنسيقية والخدمية.

الفصل الرابع

دفـع تدويـل العملـة الصينيـة، وتعزيـز التنميـة عبـر الحـدود فـي الشـركات الأهليـة

ثمـة علاقـات كثـيرة تربـط بـين العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود وبـين مخاطـر أسـعار صرف العمـلات. إن تدويـل العملـة الصينيـة الرينمينبـي مطلـب موضوعـي لتحديـث وتدويـل الاقتصـاد الوطنـي. وفي الوقـت الحـالي تطـورت المتطلبـات الأساسـية لتدويـل العملـة الصينيـة، وأخـذت البـلاد في تنفيـذ الإجـراءات والاسـتراتيجيات اللازمـة للتعزيـز. إن عمليـة تدويـل العملـة الصينيـة الرينمينبـي ترتبـط ارتباطًـا شـديدًا بـالإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة بالصـين، حيـث يعـزز كل منهـما الآخـر. إن تدويـل العملـة الصينيـة قـد أصبـح خلفيـة جديـدة وهامـة للعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة بالصـين.

أولًا: توسيع نطاق عمليات التسويات الدولية باستخدام الرينمينبي وتعزيز العمليات التجارية عبر الحدود:

إن الأزمـة الماليـة العالميـة قدمـت للـشركات الأهليـة بالصـين فرصًـا تاريخيـة لتسريـع وتعزيـز تدويـل العملـة الصينيـة الرينمينبـي. وفي ظـل النظـام النقـدي العالمـي الـذي يهيمـن فيـه الـدولار الأمريـكي تصـدر الصـين منتجاتهـا للكثـير مـن الـدول المتأخـرة، وهـي الـدول التـي تتقيـد قدراتهـا عـلى الطلـب الاسـتيرادي بقدراتهـا عـلى تسـوية المدفوعـات الدوليـة، والنتيجـة أن عجـز الـدول عـن الدفـع بالـدولار الأمريـكي سـيمنعها مـن اسـتيراد منتجـات صينيـة، وحينهـا لـن يوضـع في الحسـبان جـودة المنتجـات الصينيـة أو مسـتوى أسـعارها، ودفعـت الأزمـة الماليـة الصـين لتجربـة وتطبيـق تسـوية التجـارة الدوليـة باسـتخدام الرينمينبـي بشـكل مسـتقر، الأمـر الـذي يعـزز مـن تدويـل العملـة الصينيـة.

إن الصــين قــد اســتبدلت بالفعــل عملتهــا المحليــة الرينمينبــي بالعمــلات المحليــة الأخــرى الخاصــة بشركائهــا التجاريــين والاقتصاديــين، مــما ســاعد الطرفــين عــلى تســوية المدفوعــات باســتخدام عملــة الطــرف الآخــر، وبالتــالي أمكــن تجنــب مخاطــر أســعار الــصرف التــي

تشـوب عمليـات التسـوية بالـدولار الأمريـكي في عمليـات التجـارة الثنائيـة القائمـة. وقـد قلـل تدويـل الرينمينبـي مـن تأثـير تقلبـات أسـعار صرف العمـلات عـلى التجـارة. وبسـبب اعتـماد التجـارة الدوليـة عـلى الـدولار الأمريـكي في تحديـد الأسـعار، التسـويات، والتحصيـل، فـإن ثمـة تغـيراً يطـرأ عـلى أسـعار الـصرف بـين الـدولار والرينمينبـي، حيـث يمكـن أن يختلـف سـعر صرف الـدولار الأمريـكي في وقـت المفاوضـات التجاريـة وتوقيـع الاتفاقيـات عـن سـعره وقـت التحصيـل مـن البنـوك، وهـذا التغير في سعر الـصرف لا يمكـن إلغـاؤه برغـم إمكانيـه إضعافـه مـن خـلال العديـد مـن الوسـائل ومنهـا التنبـؤ والتغطيـة، مـما يـؤدي إلى حـدوث قـدر محـدد مـن المخاطـر في التجـارة الدوليـة وفي أسـعار الـصرف. إن تدويـل العمليـة الصينيـة الرينمينبـي واسـتخدامها في التسـويات التجاريـة الدوليـة بإمكانـه أن يلغـي تمامًـا تلـك النوعيـة مـن المخاطـر الناجمـة عـن التغير في قيمـة العمـلات والتغـير في أسـعار الـصرف. إن اسـتخدام الرينمينبـي في تسـوية المدفوعـات يمكـن أن يجعـل التجـارة قابلـة للتنبـؤ والتوقـع، كـما يعـزز مـن النمـو المسـتقر للتجـارة.

إن الصـين مـن خـلال توسـيع نطـاق الاسـتيراد مـن شركائهـا التجاريـين يمكنهـا أن تحافـظ بشـكل أسـاسي عـلى مسـتوى محـدد مـن العجـز التجـاري بينهـا وبـين شركائهـا، وتحقـق مسـتوى أكـبر مـن التدويـل لعملتهـا المحليـة، وتسـمح كذلـك لشركائهـا التجاريـين أن يكـون لديهـم وسـائل لتسـوية المدفوعـات، وبالتـالي يزيـد معـدل اسـتيراد المنتجـات الصينيـة. إن الأمـر لا يتوقـف عنـد التشـجيع عـلى تسـوية المدفوعـات في عمليـات التجـارة الحدوديـة باسـتخدام الرينمينبـي، بـل إن الـشركات الأهليـة بالصـين عندمـا تتفـاوض مـع الـشركاء التجاريـين بخصـوص وسـائل التسـويات التجاريـة بشـكل عـام عليهـا أن تشـجع اسـتخدام العملـة الصينيـة في تسـوية المدفوعـات في عمليـات الاسـتيراد والتصديـر.

إن المصدريـن والمسـتوردين الذيـن يسـتعينون بالعملـة الصينيـة في تحديـد الأسـعار في عمليـات التجـارة الدوليـة، ويسـتخدمونها في التحصيـل والتـداول والاقتنـاء، لا بـدَّ وأن تعود عليهم السياسـات الصينيـة بالإفـادة، وبذلـك فقـط يمكـن دعـم وتعزيـز اسـتخدام العملـة الصينيـة في التجـارة الدوليـة بشـكل واسـع، ومـن ثـمّ يمكـن للعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة أن تدفـع النمـو في نسـب تسـوية التجـارة الدوليـة باسـتخدام الرينمينبـي، كـما يعـزز اسـتخدام العملـة الصينيـة في تسـويات التجـارة الدوليـة بـدوره مـن عمليـات التشـغيل والتطـور عـبر الحـدود.

ثانيًا: إصلاح آليات تحديد سعر الصرف وتشجيع العمليات التجارية عبر الحدود في الشركات الأهلية:

إن تدويل العملة الصينية الرينمينبي يشير إلى أن تكوين آليات لتحديد أسعار الصرف تتمتع بالطابع السوقي، ويشير كذلك إلى تداول العملة الصينية وتحرير وتسوية صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى النظم الحرة لصرف العملات الأجنبية. وهذا له تأثير معقد على الاستثمار التجاري. إن تدويل وتحرير العملية الصينية وإضفاء الطابع السوقي عليها سوف يعزز من إضفاء الطابع السوقي على عمليات تحديد أسعار صرف الرينمينبي، مما يرفع بشكل تدريجي من قيمته. وبرغم أن ارتفاع قيمة العملة الصينية يؤثر تأثيرًا سلبيًّا على القدرات التنافسية للشركات الأهلية في تجارة الصادرات، إلا أنها تؤثر تأثيرًا إيجابيًّا على الاستثمارات المباشرة وتجارة الواردات التي تباشرهما الشركات الأهلية. إن سعر صرف العملة الصينية الرينمينبي يعد بمثابة لعبة استراتيجية تمارسها الدول الكبرى، ولا يقتصر تأثيرها على العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فحسب، وإنما يمتد تأثيرها كذلك إلى العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم كله.

إن التوسع في تداول وإمدادات العملة الصينية الرينمينبي في السوق الدولية في خضم العمليات التجارية عبر الحدود للشركات الأهلية بالصين يدعم التحول التدريجي للعملة الصينية من ارتفاع القيمة إلى توازن العرض والطلب في الأسواق. إن العمليات التجارية عبر الحدود تزيد من نسبة العملة الصينية، وتخفض بشكل تدريجي من نسبة العملة الأمريكية في احتياطي العملات الأجنبية في الصين، وتقلل من ضغوط زيادة المعروض من الدولار الأمريكي، ومن ثمّ تجعل العملة الصينية تتجه للاستقرار التدريجي عند مستويات التوازن السوقية في مقابل الدولار الأمريكي، مما يساعد في تعزيز إضفاء الطابع السوقي على آليات تحديد أسعار صرف الرينمينبي.

إن تدويل العملة الصينية يفيد الاستثمار الخارجي والتعاون الدولي للشركات الصينية. إن عمليات الصرف والتحويل الحرة للعملة الصينية يمكنها أن تقلل بشكل هائل من القيود التي تفرضها نظم الرقابة على أسعار صرف العملات تجاه ما تقوم به الشركات الأهلية من استثمارات خارجية وتعاون دولي، ويصبح بإمكان تلك الشركات أن تتداول

العمـلات الأجنبيـة أمـام العمـلات الصينيـة بيعًـا وشراءً بشـكل حـر، كـما أن عمليـات الـصرف الحـرة والتـداول الحـر لـرؤوس الأمـوال بـين الـدول يعـزز مـن تطـور الاسـتثمارات العابـرة للقـارات والتعـاون في الـشركات الأهليـة. وعـلى الناحيـة الأخـرى، فـإن كميـة كبـيرة مـن العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود تدعـم بدورهـا الاسـتخدام الواسـع للرينمنبـي في التجـارة الدوليـة، عمليـات الاسـتثمار، والتعـاون الهنـدسي، وتقـود تـداول وحفـظ واسـتخدام العملـة الصينيـة، وتقـود كذلـك التجـارة فيهـا وتكويـن الاحتياطيـات باسـتخدامها.

وإذا لم يظهـر الاقتصـاد الصينـي قـدرًا مرتفعًـا مـن المخاطـر، فـإن ارتفـاع قيمـة العملـة الصينيـة أصبـح اتجاهًـا موضوعيًّـا. إن ارتفـاع قيمـة العملـة الصينيـة يعـد بمثابـة انعـكاس موضوعـي لتحديد أسـعار الـصرف وآليـات الأسـواق الحـرة. وفي ظـل توقـع ارتفـاع قيمـة سـعر صرف العملـة الصينيـة الرينمنبـي، سـتجد العديـد مـن الـشركات الصينيـة نفسـها في مواقـف عصيبـة تحـاول فيهـا الحفاظ عـلى حصصهـا السـوقية، وتتمثـل النتيجـة في انخفـاض فوائـض النقـد الأجنبـي بالـدولار الأمريـكي. وعـلى الرغـم مـن أن خفـض قيمـة الرينمينبـي أمـر في غايـة الأهميـة بالنسـبة إلى التوسـع في الصـادرات في الـشركات الأهليـة ذات العمالـة الكثيفـة، ولكـن في الحقيقـة، تبتعـد الصـين عـن اتخـاذ هـذه الخطـوة في ظـل الأزمـة الحاليـة، وذلـك تفاديًـا لوقـوع الـدول المجـاورة في هاويـة تـدني سـعر العملـة. وفي ظـل الضغـوط التـي تمـارس بهـدف رفـع سـعر العملـة، تواجـه تلـك الـشركات الأهليـة ضغوطًـا هائلـة بخصـوص التطـور التقنـي، التطـور الصناعـي، وضبـط هيـاكل المنتجـات، ويدفـع هـذا بـدوره إلى رفـع قيمـة الرينمينبـي، وزيـادة تكلفـة التصديـر، وتقليـل الحوافـز التصديريـة، الأمـر الـذي يقلـل مـن حوافـز عوائـد العمـلات الأجنبيـة وارتفـاع سـعر الـصرف.

ثالثًا: الإسراع من خطى تدويل الأعمال المالية المربوطة بالعملة الصينية الرينمينبي وتسهيل التشغيل عبر الحدود في الشركات الأهلية:

وفي سـبيل تعزيـز تدويـل العملـة الصينيـة الرينمينبـي، تشـجع الدولـة الهيئـات الماليـة الصينيـة عـلى تأسـيس هيئـات فرعيـة لهـا خـارج البـلاد، وفتـح مراكـز ماليـة خارجيـة للعملـة الصينيـة لتعزيـز تحريـر سـعر الـصرف، وإجـراء التبـادلات في العمـلات الدوليـة، والقيـام بتقديـم المسـاعدات الخارجيـة والتعـاون المـالي وغيرهـا. إن الـشركات الصينيـة التـي تسـتخدم العملـة الصينيـة الرينمينبـي لتحديـد الأسـعار والتسـويات في العمليـات التجاريـة الحدوديـة

مـع الـدول المجـاورة تعـزز تدفـق كميـات كبـيرة مـن العملـة الصينيـة تجـاه الـدول المجـاورة. ومـع ذلـك مـن الممكـن أن يواجـه سـكان الـدول المجـاورة بعـض الصعوبـات المتمثلـة في قلـة البنـوك الصينيـة، وبالتـالي صعوبـة تحويـل العملـة الصينيـة إلى العمـلات المحليـة. ويـضر هـذا بشـكل كبـير بالتوسـع في تـداول العملـة الصينيـة الرينمينبـي في البلـدان المجـاورة. وتشـجع الدولـة البنـوك الصينيـة عـلى إنشـاء فـروع لهـا خـارج البـلاد، وهـذا الأمـر في غايـة الأهميـة لدفـع العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الصينيـة، وتعزيـز تدويـل العملـة الصينيـة. إن تقديـم تمويـلات بالعملـة الصينيـة للـشركاء التجاريـين هـو كذلـك إجـراء هـام لتعزيـز قـدرات الشريـك التجـاري على التوجـه للاسـتيراد، وفي الوقـت نفسـه فـإن توجـه الهيئـات الماليـة الصينيـة للخـارج لتوسـيع نطـاق الأعـمال الائتمانيـة يعـد فرصـة ممتـازة للمدخـرات الصينيـة الهائلـة بـأن تدخـل أسـواق القـروض كـما تبتغـي. ويتوجـب عـلى البنـوك الصينيـة أن تقـدم ائتـمان الصـادرات المتوسـط والقصـير الأجـل بالعملـة الصينيـة للهيئـات الحكوميـة والـشركات في الـدول المجـاورة بشـكل مناسـب، مـما يوسـع مـن نطـاق اسـتخدام العملـة الصينيـة وقـوة تأثـيره. وبسـبب ارتفـاع التكاليـف والمخاطـر التـي تكتنـف العمليـات النقديـة التـي تتـم عـلى العملـة الصينيـة وكذلـك عـدم سـهولة حملهـا، فإنـه مـن السـهل أن تحـدث العديـد مـن المشـكلات ومنهـا التزييـف، التهريـب، التهـرب الضريبـي، وغيرهـا، ويجـب تشـجيع أكـبر عـدد مـن المنافـذ الماليـة عـلى التوسـع في اسـتخدام الأشـكال غـير النقديـة مـن الأمـوال مثـل الحـوالات الماليـة، الشـيكات، كـروت الائتـمان وغيرهـا. ولذلـك فـإن تشـجيع الدولـة للبنـوك الصينيـة عـلى إنشـاء فـروع خارجيـة لهـا ليسـت فقـط ضرورة ملحـة لتدويـل العملـة الصينيـة، وإنمـا -أيضًـا- ضرورة لتعزيـز تطويـر التجـارة الخارجيـة والاسـتثمارات الدوليـة في الـشركات الأهليـة بالصـين. وتشـجع الدولـة البنـوك الصينيـة عـلى زيـادة المنافـذ الدوليـة لهـا، ولا يسـاعد هـذا التمويـل الـدولي بالعملـة الصينيـة فحسـب، بـل يسـاعد كذلـك في تعزيـز عمليـات الدفـع وتغيـير العمـلات، والتـي تجـري باسـتخدام العملـة الصينيـة الرينمينبـي، كـما تسـاعد الأجانـب في شراء منتجـات الـشركات الصينيـة باسـتخدام الرينمينبـي. ويعـد هـذا الأمـر في غايـة الأهميـة بالنسـبة للخدمـات الماليـة التـي تحتاجهـا العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود في الـشركات الأهليـة بالصـين، كـما يسـاعد هـذا الـشركات الأهليـة في القيـام بالدفـع النقـدي وشراء العمـلات إلى جانـب الخدمـات الأخـرى التـي تحتاجهـا عمليـات الاسـتثمار والتجـارة الدوليـة التـي تمارسـها تلـك الـشركات.

وعـلى الدولـة أن تـسرع مـن خطـى إنشـاء مراكـز ماليـة خارجيـة للعملـة الصينيـة في هونـج كونـج، مـما يدفـع التكويـن المبكـر لنظـم الـصرف الحـر للعملـة الصينيـة ونظـم أسـعار الـصرف السـوقية، كـما يسـاعد الـشركات الصينيـة عـلى إحـداث طفـرة كبـيرة في العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود والاسـتثمارات الأجنبيـة أثنـاء عمليـة تدويـل العملـة الصينيـة الرينمينبـي، ويوفـر بيئـة ماليـة جيـدة للعمليـات التجاريـة عـبر الحـدود. إن الأزمـة الماليـة الاقتصاديـة الدوليـة سـببت العديـد مـن المشـكلات الماليـة للحكومـات والـشركات في العديـد مـن دول العـالم، كـما قامـت الصـين بتقديـم المسـاعدات الدوليـة الموجهـة للتنميـة، وكذلـك قامـت بإسـقاط الديـون، الأمـر الـذي سـاهم في تخفيـف الصعوبـات الماليـة، وفتـح أسـواق وعلاقـات دوليـة جديـدة للصـادرات الصينيـة والتعـاون العـمالي. وتسـتخدم الصـين العملـة الصينيـة الرينمينبـي بشـكل مبـاشر في تقديـم المسـاعدات الخارجيـة، ومـن ثـمّ تزيـد مـن نطـاق الاسـتخدام الـدولي لعملتهـا، كـما تعـزز التجـارة بـين الصـين وبـين الـدول المتلقيـة للمسـاعدات، مـما يجعلهـا تحقـق التنـوع في أسـواق الاسـتيراد والتصديـر. وتتوسـع الصـين في المسـاعدات الأجنبيـة القائمـة عـلى العملـة الصينيـة الرينمينبـي، مـما يجعـل الـشركات الصينيـة تتمتـع بمواقـع متميـزة في العديـد مـن المجـالات ومنهـا الأعـمال التجاريـة في الـدول المضيفـة، مقـاولات المشروعـات، والاسـتثمارات الدوليـة وغيرهـا. إن التبـادلات النقديـة والتعـاون المـالي بـين الصـين وبـين شركائهـا التجاريـين يعـزز مـن ممارسـة أنشـطة الإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة في نـواحٍ عديـدة.

المراجع

Braun, Sascha; Marcel Huelsbeck , 2007, "Enforcing Intellectual Property Rights through Organizational Measures: The Case of German Companies in China", Preliminary draft submitted to the 2nd Annual Conference of the EPIP Association.

Khor, Martin, 2009, "Blame Denmark, not China, for Copenhagen Failure: The Decision to Override the Multilateral Process and Hold a Secret Meeting of Select Nations Ruined Any Chance of Success", Monday 28 December, http://www.guardian.co.uk/commentisfree/cif-green/2009/dec/28/copenhagen-denmark-china。

Kolstad, Ivar; and Wiig, Arne., 2009, "What Determines Chinese Outward FDI?" CMI WORKING PAPER, WP 3.

Krugman, Paul , 2009 ,"The WTO Is Making Sense", June 26; "Climate, Trade, Obama", June 29, 2009, published in his column Blog "The Conscience of a Liberal", The New York Times.

Quan, Xiaohong; Henry Chesbrough., 2008, "Hierarchical Segmentation of R&D Process and Intellectual Property Protection: Evidence from Multinational R&D labs in China," based on Xiaohong Quan (2005). "Multinational Research and Development Labs in China: Local and Global Innovation". PhD Dissertation, University of California, Berkeley.

شيا شيان ليانغ: (الابتكار المستقل والتطور الدولي في الشركات الأهلية بالصين)، صدر في (التقرير الثالث للتنافسية في الشركات الأهلية بالصين) بقلم ليو يينغ تشيو، وشو جه شيانغ، دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية طبعة عام 2006

فينغ لون: (النهر العابر للتاريخ)، (رجال الأعمال الصينيون)، عام 2007، العدد الثاني.

خان شي يان: (واقع الإدارة العابرة للقارات في الشركات الأهلية في الصين واستكشافاتها الاستراتيجية)، (الاقتصاد والتجارة الشمالية)، عام 2004، العدد الثاني.

خوانغ مانغ فو: (كلما زادت التحديات التي تواجه الاقتصاد الخاص زادت الفرص)، (اتصالات الأعمال الريفية)، عام 2009، العدد الثالث.

جيـاو فانـغ تـاي: (تحليـل السـمات المميـزة لتدويـل الـشركات الأهليـة بالصـين)، (استكشـاف الاقتصـاد والتجـارة الدوليـة)، عـام 2009 العـدد الخامـس.

لي تشـاو مينـغ: (دراسـة تجريبيـة حـول الإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة بالصـين)، (النظريـات الاقتصاديـة والإدارة الاقتصاديـة)، عـام 2007 العـدد السـابع.

لي تشـيان: (تحليـل واقـع الإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة وعقباتهـا)، (محاسـبة الـشركات الريفيـة الصينيـة)، عـام 2008، العـدد الثـاني عـشر.

لي نـا: (تحليـل واقـع الإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة وعقباتهـا)، (المعلومـات العلميـة والتقنيـة)، عـام 2009، العـدد الرابـع عـشر.

ليـو يينـغ تشـيو: (العمليـات التجاريـة عـبر الحـدود: الاختيـارات الاسـتراتيجية الجديـدة أمـام الـشركات الأهليـة لتحقيـق الانطـلاق)، (العلـوم الاقتصاديـة المعـاصرة)، عـام 2003، العـدد الثالـث.

ليـو يينـغ تشـيو، جانـغ ليـو، واي جينـغ: (حـول أقـوى خمسـين شركـة أهليـة بالصـين تتمتـع بقـدرات تنافسـية عـلى "الخـروج" -دراسـة في ضـوء قاعـدة بيانـات "خـروج" الـشركات الأهليـة والقـدرات التنافسـية لهـا بالصـين عـام 2008)، (الاقتصـاد الصناعـي الصينـي)، عـام 2009، العـدد الثـاني.

يـاو خونـغ بينـغ: (تحليـل طـرق تحسـين التنافسـية عنـد تدويـل الـشركات الأهليـة)، (حيويـة الـشركات)، عـام 2009، العـدد الثـاني.

يـاو بـاي لاي، وروي بـاو جـوان: (كيفيـة الاعتـماد عـلى التجمعـات الصناعيـة في تعزيـز تدويـل الأسـواق المتخصصـة)، (عـصر الأعـمال)، عـام 2009، العـدد الخامـس عـشر.

وانـغ خـاي يينـغ: (تدويـل الـشركات الاهليـة: الواقـع واختيـار المسـارات)، (التعـاون الاقتصـادي الـدولي)، عـام 2008، العـدد الثـاني عـشر.

شـياو شـاو بينـغ: (دعـم السياسـات الضريبيـة لتنميـة الاقتصـاد الخـاص)، (جريـدة كليـة جيانغسـو المهنيـة للاقتصـاد والتجـارة)، عـام 2006، العـدد الثـاني.

إي لي تشـون: (حـول مشـكلات وتدابـير الإدارة العابـرة للقـارات في الـشركات الأهليـة)، (التجـارة والصناعـة الحديثـة)، عـام 2008، العـدد الثـاني.

جـان بي يينـغ: (أفـكار حـول تأثـير الأزمـة الماليـة العالميـة عـلى الـشركات الأهليـة والتدابـير المضـادة)، (جريـدة الكليـة المركزيـة الاشـتراكية)، عـام 2009، العـدد الثـاني.

جـاو يونـغ خـوا، لـين تشـينغ بينـغ: (الـشركات الأهليـة في ظـل الأزمـة الماليـة العالميـة: التحديـات

والتدابير المضادة)، (إدارة وتقنيات الشركات المتوسطة والصغيرة)، عام 2009، العدد الثاني والعشرون.

جـو شي واي، جـين شـيان رونـغ: (التجمعـات الصناعيـة في جـه جيانـغ أثنـاء عمليـة التدويـل)، (اقتصـاد جـه جيانـغ)، عـام 2007، العـدد السـابع عـشر.

(المؤلف: شيا شيان ليانغ)

تشير الأحرف F، H، K، L إلى قطاع النقل والتخزين، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع النشر والصناعات الثقافية.